





الحمد لله  
من ادرك النور  
في الوصايا

سأل  
عن فقال له  
فما سر هذا  
فقال له  
فما سر هذا  
فقال له

نقد  
٩٩٠

الحمد لله  
الذي ايدنا

ص ١٩٠  
ص ٢٠١  
ص ٢٠٢

|                         |
|-------------------------|
| MURAD MOLLA KUTUPHANESI |
|                         |
|                         |
|                         |
|                         |
|                         |



الحكمة من غير رعايا هي  
 فاء الصوع قلم السيف الآحار الحوال الكمال الرذالة  
 المارعة النفا. فالتش الحاضر راد الدول اللوحة المطام  
 والاشخاص والملازمة  
 الرد الدهن القلي القاب الله السهاد  
 الصلح الشرط والصلح

المطالع  
والعصر

19 = 2.1 = 2.1

4A.

|                              |       |
|------------------------------|-------|
| Murat Nolla Halk Kütüphanesi |       |
| Eski :                       | 496   |
| Yeni :                       | 342/2 |
| Tasnif No. :                 | 297.2 |



بسم الله الرحمن الرحيم، وبه الحول والقوة، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قوله كتاب **اليسوع** وقول الله تعالى واحل اليه البيع وجرم الربا  
وقوله الا تتركوا تحاره حازه تديرونها منكم كذا الاكثر ولم يذكر النسي وفيه ابودر الار  
واليسوع جمع بيع وجمع لا خلا فانواعه والبيع نيل على كل الغنم والشراف قوله ويطلق  
كل منها على الاخر واجمع المسلمين على جواز البيع والحكمة تقتضيها لان حاجة الانسان تتعلق بها في  
صالحها بالبر صاجته فلا يبدل له في بيعه اليه وسيله الى بلوغ الغرض وغرضه فلا يه  
الاصل في جواز البيع وللعلم فيها اقوال اصحابنا انما هي مخصوصة فان اللفظ لفظ عموم  
شما وكل بيع مقتضى ايلحة الجمع لكن قد يقع الشارع ببيعها اخرى وجرمها فهو عام بالاباحة  
مخصوص بما لا بد له من الدليل على منعه وقيل عام اريد به الخصوص وقيل محلي بوقت السنة وكل هذه  
الاقوال يستضيئ المفرد المحل بالالف واللام بيع والفتوى الرابع ان اللاح في البيع للهدوء في نزل  
بعد اباح الشارع ببيعها وجرم ببيعها فابعد بقوله واحل الله البيع اي الذي احله الشارع من  
قبل وبساخت الشافعي وغيره يدعون الى اليسوع الفاسد يسمى بعبا وان كان لا يقع فيها الخنث  
لبنه الامان على العرف والآية الاخرى يدعون الى اباحة التجارة في اليسوع المحالة وانها في اليسوع  
الموجله قوله **باب** ما حان في اليسوع رجل فاذا قضيت الصلاة فاستروا في  
الارض واستغوا ففضل الله الى اخر السورة كذا في دور والنسي الا ينس الى اخر اليسوع وسات  
في رواية كريمة اليسوع فيها **قوله** وقوله لا تاكلوا من اموالكم منكم بالباطل الا تتركوا تحاره عن  
نراض مسلم والآية الاولى يوضح فيها منسوع البيع وطريقهم انما الفضل لانه يشمل التجار  
وانواع الكسب واختلف في الامر المذكور ولا اذكر على انه لا يباحه ونسبها مخالفه اهل

الكتاب

الكتاب في منع ذلك يوم السبت فلم يحط بذلك على المسلم والله وذكر الشراح على  
 الاباحة لانه كاف ولم يطرئ التمسك على الجور للعاد الذي لا شيء عنده لبلاتحتاج  
 الى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التمسك وساوي بنفسه لا يتغير في نفس الجموع اغرب  
 بعض الشراح فقال ان الامانة للدعوة ظاهرة في اباحة التجاره الا المخرجه فهي لا تنهض اقرب  
 يعني قوله تعالى وان اراوا تجاره او لهوا الى اخره ثم اجاب بان التجاره المذكوره مقيدة بالصلة المذكوره  
 فمن تيسر الى ما فلو خلت عن العارض لم يندم والذي يهمل ان يتردد البخاري ومنه الترجمة قوله  
 وابتغوا من فضل الله واما ذكر التجاره فيها فقد افردت لما يورد ابنه ابوابه والا بالمانه  
 فيها تنبيه التجاره بالمعنى المأخوذ وقوله اسر الهم اي ما كان الناس لا يعرفه في محرم اذا لم يكن له اخذ  
 يعرضه ما لا يحسن وقوله الا ان تركز الاستسما منقطع انفاقا والتدبير لا ما قلنا اسر الهم الاستسما  
 بالباطل لكن ان حصل منكم تجاره وتراضيت بها فليس باطل وقد يورد ابو داود من حديث سعيد  
 مرفوعا انما البيع عن تراض وهو طرف من حديث طويل ويورد ابو داود مرسلا في قوله  
 النبي صلى الله عليه وسلم وال لا يفسد سعي الا عن عرض ورجاله ثقات ونظر بن زعيم عن  
 انه كان ابا بريح رجلا يقول اخبرني ثم يقول قال ابو هريره قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم  
 فتر وانما يعني في البيع الا عن عرض واخرجه ابو داود ايضا وسأى الكلام في الخبر قريبا  
 ان شاء الله تعالى ومر طريقه سعيد عن قتاده انه لا يلهي الا به فقال التجاره زعم من روى  
 لم يطلبه بصرفه ما شمر ذلك البخاري في الباب الذي هو احاديث الاول حديث مرفوع قوله اخبرني  
 سعيد بن المسيب وابو سلمه كذا في رواية شعيب وقد تقدم في اخر كتاب العلم مر طريقه الكوفي  
 النضر عن الاعرج وهو صحيح النضر عن كل منعه وطريقه الاعرج مختصه وسأى في الاعتصام  
 من طريق سفيان عن الزهري انه منه وقد تقدمت سياحه الحديث هناك والف مقصوده قوله ابو هريره



ان اخراجه الى حزن كان يشغلهم الصنف بالاسواق والصنف في المله وفتح في رواية الفاسي  
بالسبب وسكن القبايلها فان المراد به التتابع وسمي السبعة صنفه لانهم اعتادوا في  
البيع في كل واحد بها بكفا الاخر اشار الى ان كل واحد يضاف الى الاخر فكان كل واحد  
استقر على ما صار له ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في من النبي صلى الله عليه وسلم واطلاعه  
عليه وتقريره **قوله** على ما يظن في مقتضاها بالتوالي فلم يذكره عنه **قوله** ثم روي  
النوز وكسر الميم اي كسرنا وانا نعلب في نوبت خطا وقال المثلث اربعة تلبس  
فيها سواد وبياض وقد تقدمت فيه بياضه في اخر كتاب العلم لانه ساق هذا الكلام الا  
منه في وجه اخر عن ابيه روي في ذلك في كتاب الاعتصام للحريز الباقى حذره  
عبد الرحمن بن عوف **قوله** عن حده هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف **قوله** قال قال  
عبد الرحمن بن عوف في روايه او نعم في المستخرج من طريق يحيى الخاني ابراهيم بن عوف بسنده  
عبد الرحمن بن عوف وهو من سنده عبد الرحمن وقد اخرج المصنف في فضائل الانصار  
عن ابيه عن عبد الله وهو ابن ابي اسير ابراهيم بن عوف قال عني عن حده قال قلت لابي  
المدني اخي الاخره فهو من الطريقين من سنده بن علي بن ابي طالب في هذا الباب انه  
مرسول **قوله** اخي تدعى في الصباح بيان وقت المواخاه في قصه سلمان والورد **قوله**  
سعد بن الربيع ساد ذكره في فضائل الانصار **قوله** تركت لك عنها اي ظلمها لاجلك  
وحديثك انقضت عنها وسماوي على شرح هذا الحديث مستوفى في الولي من كتاب الكناح  
ارسا الله تعالى **قوله** ان النبي كان هذا القول ثم سعد قبل ان يسأل النبي صلى الله عليه وسلم  
الانصار ان يتركوا اليها جز العجل ويعطوه نصف الثمن **قوله** فسماع شيخ الفاف سكون  
الحضانه وضم النوز بعد ما قاف قبيله اليهود نسب السور السبع وذكر ان النزان ضبط

مسماع

فسماع بكسر النون في آخر نسخ القبايلي وهو صواب ايضا وكوز صنفه على اراده  
الحق وتركه على اراده القبيله **قوله** باب العرواي داوم الزهاب الى السور للنجار الحديث  
الساك حديثك في قصه عبد الرحمن بن عوف المذكور وقد اورد المصنف طريقه عن حميد  
وعن ابي عبد الرحمن بن عوف في كل من ليس في شي منها ان ساجا عن عبد الرحمن الا  
ما وقع في روايه لمسلم وللنسي من طريق عبد الرحمن بن عوف قال قال عبد الرحمن بن عوف قال  
راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى فذكر الحديث ووقع عند الدارقطني من طريق مالك  
عن حميد بن اسير عن عبد الرحمن بن عوف فليضا وذكر ان روح بن عباد بن عوف عن مالك بن عوف  
عنه كما رواه الجماعة ويساوي الكلام على حديثك انس وبيان قولك طريقه واختلافها في الولي  
لنرسا الله تعالى والغرض من اراد من الحديث ان سفاك بعض الصحابه بالنجار في من النبي  
صلى الله عليه وسلم وتقرير على ذلك وفيه الكسب من النجار ونحوها اول الكسب من الكسب  
ونحوها الحديث الرابع حديثك بن عباس في ذلك اسواق الجاهليه وتقريرها في الاسلام  
تقدم الكلام عليه في انساب كماله **قوله** فيه وكان الاسلام اي وجا الاسلام وكان هذا ما  
ولما كوا اي طرحوا الائم المعنى تركوا النجار في الحج حديثك من الائم وقراء ابن عباس في مريم  
الحج مسدود من الشاد والذي صح اسناده وهو حجه وليس يتران **قوله** باب  
الحلالين والخراج بين وبينهما مشبهات ذكر فيه حديث النجار بن شير يلفظ الترجي  
وزياده فاورد من طريقه عن الشعبي عنه والباينة من طريقه عن ابي فروه عن الشعبي فاورد  
اولا من طريق عبد الله بن عوف عن الشعبي ثم من طريقه عن ابي فروه عن الشعبي صرح تارة بالحديث  
لان عبيد بن من ابي فروه وبابنا بالنسخ بسماع اي فروه عن الشعبي وقد اخرج الحمدي في مسنده  
عن ابن عبينه فصرح في حديثك فروه بسماع اي فروه عن الشعبي وبسماع الشعبي من النجار على  
المعبر وبسماع النجار من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساقه المصنف من طريقه عن



وهو الثوري عن افرويه وسأته على لفظه كما صرح بذلك ابو نعيم في المستخرج وأما لفظ  
 ابن عسبة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ولا يصح على طريقته ولفظه حلال بين وحرام  
 بين ومشتبه من ذلك نذكره وفي آخره ولكل طائفة وحكي الله في الارض مواصيه وأما  
 لفظ ابن عسبة فاخرجه ابو داود والنسائي وغيرهما بلفظ الحلال بين والحرام بين وبينهما  
 امور مشتبهتان واحسانا بقوليه مشتبه وسأله عن ذلك فقال ان الله حرم جمعا وان حرم  
 الله محاربه وان من رجع حول الحرم يوشك ان يخالطه وان من خالط الحرم يوشك ان  
 يحسره والافرويه للذكور وهو الاكبر واسمه عمرو بن الحرث الهذلي الكوفي وهو من افرويه الاصغر  
 الجهمي الكوفي اسمه مساج بن سالم ماله في البخاري سوى حديث واحد في احاديثنا **قوله**  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية الاولى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قد رقت في الامانات  
 الرود على مرتبة سماعة النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** الحلال بين والحرام بين والافرويه  
 الاحكام الثلاثة اشياء وهو صحيح لا الشك ان ينصر على طلبه مع الوعد على تركه او ينصر  
 على تركه مع الوعد على فعله او لا ينصر على واحد منهما فالاول الحلال بين والافرويه  
 البين يعني قوله الحلال بين في الاحتجاج اليه انه او يسترك في معرفته كل احد ولذلك  
 مشتبه لحنائه فلا يرى هو حرام او حلال وما كان بين سبيله يفتي احسانا لانه ان  
 كان في نفس الامر حراما متدبري مسموما وان كان حلالا متدبرا جرحا على تركه بهذا القصد  
 لان اصل مختلف فيه حطر او اباحه وما ولا في قدره ان جميعا فان علم الناس فيها والافرويه  
 من جنس القسم الثالث وسأله ما فسر به الشبه بعد هذا الباب والمراد انها مشتبه  
 على بعض الناس بل قيل قوله لا يعلمها كثير من الناس وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا  
 العهد في باب من استبرأ لدينه وعرضه ترك ما كان قد توارى في الكراهية المخبر جزله  
 على البراءة في كتاب البيوع لان الشبه في المعاملات يقع فيها كثيرا وله تعلو ايضا بالنكاح

وبالصيد

وبالصيد والرباع وما طعمه ولا شربه وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه دليل  
 على جواز الجرح والتعديل قاله البغوي في شرح السنه واستنبط منه بعض الحكماء  
 الحلال والحرام على ما لا ينصرف لانه محمول على ما استثنى لكون قوله صلى الله عليه وسلم لا  
 يعلمها كثير من الناس يشعر بان يقع من يعلمها وقوله في هذه الطريق او شاك في قريب لا يشك  
 الشبهة قد صادف الحرام وان لم يشعر به او وقع فيه لا عيبا له السائل **قوله** باب  
 تغيب المشبهات تشديد للوجوه وللشك في بعضها فغيبا عن كثير من الناس ولا يصح ان يصحح وزاده  
 بالما تقدم في حديث النبي ان كثير من المشبهات لا يعلمها كثير من الناس وامضى ذلك بعض الحكماء  
 يعلمها اراد المصنف ليعرف الطريق الى معرفتها لاحتياجها لذلك ولا ما يغضبها ثم اورد  
 احاديث يروونها مراتبها احتسابا منها ثم تنى باب فيه بيان ما يستحق منها ثم يكتفى به  
 بيان ما يكره وشرح ذلك ان الشئ اما ان يكون اصله التحريم او اباحه او شك فيه فالاول كالصيد  
 فانه حرم اكله قبل ذلك فانه فادان في نفسه لم يزل التحريم والاستقراء الحديث والله لا يمان بحديث  
 عبدالله بن زيد في الباب الثالث من ان يتركه او يوجه او يعبد ويشك هل طلق او اعش فلا  
 عبره بذلك وفيما على طه والمالك لا يحقوا اصله وتتردد من الحظر والاباحه فالاول تركه والله  
 لا يمان بقوله حديث الترمذي الساقطه في الباب الثاني **قوله** وقال احسان بن الحسن  
 نعم المصري احد العباد في ذنوبه يعني ويسر له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصله احمد  
 في الترمذي وابو نعيم في الحلية عنه بلفظ ان اسلك في شئ فتركه ولا ينجي من وجه اخر اجمع بين  
 ابن عبيد وحسان بن الحسن فقال يونس ما علم شيئا اشد على من الورع من احسان  
 ما علم شيئا اهوون على منه فقال الكوفي احسان ترك ما يرى الى ما لا يرى فاسترح قال  
 بعض الحكماء تكلم احسان على قدر مقامه والترك الذي اشار اليه اشد على كثير من الناس من اجل  
 كثير من الحشايق الفعلية وقد ورد قوله دع ما يربطك بالاربعة الاخرجه الترمذي والنسائي  
 واحمد وابن حبان والحاكم مرسل الحسن بن علي وفي الباب ع انس عند احمد من حديث ابن

وبالصيد والرباع وما طعمه ولا شربه وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله البغوي في شرح السنه واستنبط منه بعض الحكماء الحلال والحرام على ما لا ينصرف لانه محمول على ما استثنى لكون قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلمها كثير من الناس يشعر بان يقع من يعلمها وقوله في هذه الطريق او شاك في قريب لا يشك الشبهة قد صادف الحرام وان لم يشعر به او وقع فيه لا عيبا له السائل قوله باب تغيب المشبهات تشديد للوجوه وللشك في بعضها فغيبا عن كثير من الناس ولا يصح ان يصحح وزاده بالما تقدم في حديث النبي ان كثير من المشبهات لا يعلمها كثير من الناس وامضى ذلك بعض الحكماء يعلمها اراد المصنف ليعرف الطريق الى معرفتها لاحتياجها لذلك ولا ما يغضبها ثم اورد احاديث يروونها مراتبها احتسابا منها ثم تنى باب فيه بيان ما يستحق منها ثم يكتفى به بيان ما يكره وشرح ذلك ان الشئ اما ان يكون اصله التحريم او اباحه او شك فيه فالاول كالصيد فانه حرم اكله قبل ذلك فانه فادان في نفسه لم يزل التحريم والاستقراء الحديث والله لا يمان بحديث عبدالله بن زيد في الباب الثالث من ان يتركه او يوجه او يعبد ويشك هل طلق او اعش فلا عبره بذلك وفيما على طه والمالك لا يحقوا اصله وتتردد من الحظر والاباحه فالاول تركه والله لا يمان بقوله حديث الترمذي الساقطه في الباب الثاني قوله وقال احسان بن الحسن نعم المصري احد العباد في ذنوبه يعني ويسر له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصله احمد في الترمذي وابو نعيم في الحلية عنه بلفظ ان اسلك في شئ فتركه ولا ينجي من وجه اخر اجمع بين ابن عبيد وحسان بن الحسن فقال يونس ما علم شيئا اشد على من الورع من احسان ما علم شيئا اهوون على منه فقال الكوفي احسان ترك ما يرى الى ما لا يرى فاسترح قال بعض الحكماء تكلم احسان على قدر مقامه والترك الذي اشار اليه اشد على كثير من الناس من اجل كثير من الحشايق الفعلية وقد ورد قوله دع ما يربطك بالاربعة الاخرجه الترمذي والنسائي واحمد وابن حبان والحاكم مرسل الحسن بن علي وفي الباب ع انس عند احمد من حديث ابن



عمر عند الطبراني الصغير ومحمد بن ابي مريم ورواه في الاستيعاب ومحمد بن ابي نعيم  
 مسعود وغيرهما **قوله** يرسله اوله وحوز الضم يقال به برببه بالفتح وارباه برببه  
 بالضم من الربيه وفي المسالك والتردد والمعنى اذا شكك في شيء فدعه وتركها شكك فيه اصل  
 عظيم في الورع وقد روي الترمذي في حديثه عليه السلام من فوعلا يبلغ العبد ان يكون  
 المتقين حتى يدع ما لا يابسه حراما به الباس وقد تقدمت الاشارة اليه في كتابنا في الخطا  
 كل ما شكك فيه فالورع احتسابه ثم هو على لانه انقسام واجب مستحب ومكروه فالواجب  
 احتسابه يستلزم ارتكابه المحرم والمندوب بحسابه من اكثر ما له حرام والمكروه احتسابه  
 الرخص الشرعي على سبيل التيسير الحريص او احد بعينه من الحرص في الرضاع ووجه  
 الدلالة منه قوله كيف وقد قيل فانه يشعر بان امره بنفاق امراته انما كان لاجل قول المراه  
 انها ارضعتها فاحتمل ان يكون صحيحا فيترك الحرام فامره بنفاقها احتسابا على قول اكثر  
 وقيل بل قيل شهاده المراه وحدها على ذلك وساقى بباحه في كتابنا في الرضا ووجه  
 الدلالة منه قوله صلى الله عليه وسلم واجتنبوا ما حرم الله من يأسوده مع حله بانه اخوكم لا اله الا الله  
 في الشبهه لمن فيه من غير مدحه امر سوده بالاحتساب منه احتسابا في قول اكثر واعترض  
 الداودي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء واجاب ان المتن بان وجهه ان الشبهه  
 ما اشبهت الخلال من وجهه والحرام من وجهه وسأله من هذه القصه ان الحاشية من وجهه لا يحجب  
 سوره والشبهه بعينه يقتضي ان يحجب وقال ان النص انما يحجب سوره منه لان الزوج ان  
 يمنع زوجته من اكلها وغيره من اكلها وقال غيره بل وجه ذلك لغلط امر الحجاب في حق  
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ولو انتم قبل ذلك لغضبتم على الحجاب كما وقع في حواشي  
 الذي قاله العلامة في عرق الحديث المالك حديثه عن عائشة في الصدوق ووجه الدلالة منه  
 قوله انما سمعت عليا عليه السلام على الاخر فيمنع وجهه بالنع وهو ترك التسمية وابتعد من اسدركه  
 على سدر الدراع **قوله** باب ما ينزهه بضم اوله اي يختص من الشبهات والكشيمه

يكوه

يكوه بدلتشه **قوله** حديثا سفيان بن عيينه في صورة من صور ما انما اختر وطحا هو ان  
 محضه في الاسناد كذا كوفيه في الصحاح فانه سدر البصر وقد دخل الكوفه مرارا  
 وصرح في القطان بالحديث من صور وسفيان في سفيان في اللفظ **قوله** مستوطه  
 كذا لاكثر وفي رواية كرميه مسقطه بضم اوله وفي القاف **قوله** ان النبي قوله مسقطه كرميه  
 غريبه لان المشهور ان سقط لانع والعرب قد يترك الفاعل بلفظ المفعول واستشهد له  
 الخطابي بقوله تعالى كان وعده ما ينال اي ينال وقال ان النبي مسقطه بمعنى ساقطه كقوله  
 تعالى حجابا مستورا اي ساترا وقال ان النبي في الشراهد مسقطه بمعنى مسقطه  
 ونظره برصه يعني برصا في سفيان بن عيينه في قال وكما جاء مفعول ولا فعله انما فعل  
 ولا مفعول كقوله الخنجر عوا وهو ايضاً ولها ولم يحمي مصوم كذا ما حتم قلب وقد  
 اخرج الاسما عيني من وجهه اخر عن قيسه شيخ البخاري فيه فقال يطرحه واخرجه البصم  
 من وجهه من اخر عن قيسه شيخ البخاري فيه فقال يتركه ولا يترك مسقطه ولا مسقطه **قوله**  
 وقال هاج الى اخره وصله في اللفظ تمامه ولفظه اي لا تغلب الى اهلي فاجد الثمره  
 ساقطه على فراشي فارضها الا اكلها ثم اخشى ان يكون صدقه فالقها قل ولم  
 يستحضر الكرمي لفظ روايه هاج فقال عايم الحديث غير مدكور وهو لو ان  
 يكون صدقه لا كلمها قل والثقله في ذكره هنا لما فيه من عين الرجل الذي راى  
 فيه الثمره وهو فراشه صلى الله عليه وسلم كان يفسر الصدقه ثم يرجع الى اهله فيعلق  
 بتوبه من ثمر الصدقه في شئ في فراشه والافا النور من هذا وبين اكله من اللحم الذي  
 تصدقه على يمينه قل ولم يحمي وجهه من ثمر الصدقه في غير بيته  
 حتى يحتاج الى هذا الباب بل يحتمل ان يكون ذلك لثمره رجل البعض من سحر  
 الصدقه بمن هو في بيته وما اخر تسليم ذلك له او جعل اليه فقسمة فسقت منه  
 بنيه وقد روي احمد بن حنبل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حذافه قال تصوم النبي صلى



الله عليه وسلم ذات ليلة فقبل له ما اسهر كذا قال في وجرت عرقه ساقطه فاكلها  
 ثم ركب ثم كان عندنا من عمر الصدوق فما ادرى ان ذلك كانت الغرة او من عمر اهل ذلك  
 اسهر في وهو محمول على التعدد وانما السؤل اكل الغرة كما في هذا الحديث واعلم انه قد صار  
 بعد ذلك لا وجد مثلها مما يدخله التردد تركه احصا طارحاً لمثل لم يكون في حاله اكلها اياها  
 كان في مقام الشريعة وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال **باب** في ما اذا كان في حاله  
 عليه وسلم ثوباً وليس بواجب كذا الاصل في كل شيء في هذا الانسان على ما يلحقه حتى يتوهم  
 دليل على التحريم وجهه يحرم قبل الصدوق على الشيء يصل الله عليه وسلم وتوضيحه يحرم لغيره  
 من باب اول قول **باب** من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات  
 في رواية الكشي في المسببات يحرم ويتقبل وفي نسخة ثمانية بدل السبيل والكل معنى  
 مستدلات وهذه الترجمة معقولة لبيان ما يلزم من النسخ في الورع قال **باب** الغزاة الورع  
 اقسام ورع الصدوق وهو ترك الانشاء والعبادة والقوة على العبادات وورع المنقش  
 وهو ترك الاشبهه فيه ولكن تحشى لحرمة الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما ينكر اليه  
 احكام التحريم بشرط ان يكون له احتمال وقوعه فان لم يكن فهو ورع الموسوسين  
 قال **باب** ورع ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة اي اعلم من ان يكون ذلك العمل  
 حراماً او لا انتهى وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يمنع من اكل الصدقة خشية  
 ان يكون الصدقة كان لا ينسأ من افلح عنه وكمن يترك شرب ما يحتاج اليه من محمول الادرك  
 اما له حرام ام حلال ولست هناك علامه يدل على الباطل ولكن تركه في الشئ لا يحرر  
 فيه منعاً عن ضيقه وعنه الاحتياج به ويكون دليل الاحتياج قويا وناويله ممنوع او يستبعد  
 ثم ذكر فيه حديثين الاول **قوله** عن الزهري في رواية الحميري عن سفيان حدثنا  
 الزهري **قوله** عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد  
 المذكور واخبرني سعيد هو ابن المسيب وعما بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد في الطهارة

عن النعمان عن سفيان بن عيينة عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم  
 المزني لم يميز ذلك في الاطراف **قوله** وقال ابن ابي حنيفة هو محرم وليسته ابو سلمة واسم والد وعما بن  
 ابي حنيفة وهو بصري ثم اخرجته وطن الكرياني ان محمداً بن ابي نعيم عن ابي حنيفة اخوه  
 جرح بذلك هنا فوهم وهما فاحشاً فان والرسالة لا يعرف اسمه وهو كوفي والدعارة اسمه  
 ثابت بن نوح بن جرحه ثم قتلناه وهو بصري ايضا لكن ليس به مولد وثابت بن نوح بن جرحه  
 ابي حنيفة من طبقة ابي مطيع لا شئ **قوله** لا وضوء الاخره وصل احد اثر ابي حنيفة  
 المذكور من طريقه ووقع لنا بجلو في مسند ابي العباس السراج ولفظه الزهري عن عمار بن  
 نعم عن عمار بن نفع عن ابي الفتح الملقب وي بعض السراج على ظاهر قول البخاري عن الزهري  
 لا وضوء الاخره جرحه بان هذا المتن كلام الزهري وليس كما ظن لا ذكره عن مسند ابي حنيفة السراج  
 وقد جرحه عماره المصنف بهذا الاختصار كثيراً والقدر من الزهري بهذا السند ان الشيء صلى  
 الله عليه وسلم قال لا وضوء الاخره واقر به مثله ذلك ما نرى في الصوم في باب ان افطر في  
 رمضان شطط على الشمس فانه اورد حديث الباب من رواه ابو اسامة عن هشام بن عروة عن صالح  
 عن اسامة قال افطرتنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس قبل الهشام وامرنا بالقبض  
 قال ويد من قضا قال البخاري وقال جرير سمعت هشام بن ابي نعيم يقول لا افطر الاضائه  
 حديثه سمعت هشام بن عمار عن هشام بن عمار عن هشام بن عمار عن هشام بن عمار عن هشام بن عمار  
 لهشام فضاوا لا قال لا ادرى وقد اخرج عبد الرزاق عن معمر بن كاهن عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
 ابن حميد عن ابي حنيفة عن عبد الرزاق عن معمر بن كاهن عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
 انسان لهشام اقضوا لا قال لا ادرى **باب** اختصار ابي حنيفة من المتن  
 اختصاراً محققاً فان لفظه بعمره ان اوقع الشك داخل الصلاة وخارجها ورواه  
 غيره من ائمة اصحاب الزهري فتصحيحه ذلك عن كذا داخل الصلاة ووجه ان  
 خروج الرج من المصل هو الذي يقع له غالباً بخلاف غيره من النواقيص فانه لا يجر عليه  
 الا نادراً وليس المراد اختصاره في وضوءه بل هو في الرج الباطل حديثه في

بحضرة  
 وعما بن

مبسرهم

وهشام



التسمية على النسيج وقد سدر له على ان التسمية ليست شرطاً للصحة والنجاسة  
في كمال الذبائح مستوفى لرسالة الله تعالى وهو حاصل في تحسين النظر بالمسلم وان سوره محموله  
على الكمال ولا سيما المبدأ لك العصر قوله **باب** قوله الله عز وجل  
وان ارادوا نجاره او هووا انفسوا اليها كانه اشار لهذه الترجمة التي التجار وان كانت محدودة  
باعتبار كونها من الكاسب الحلال فانها تدرج انما تدرج على ما يجب تدرجه عليها وقد اورد في الباب  
حديث جابر في قصة انقضاء الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو خطب ومضى الكلام  
فيه ببسوطا وكما للجمعة قوله **باب** من لم يبال من حيث كسب المال في هذه  
الترجمة اشار الى ان ترك التجرى في الكاسب قوله ما في على الناس زمان في رواية احمد  
يزيد عن ابن ابي رباح عن الناس زمان والنساي من وجه اخر ما في على الناس زمان باسأل  
الرجل من ان اصابه المال من رجل او حرام وهذا اورد النساي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن  
الشعبي عن ابي هريره ووجه المزي في الاطراف فظن ان محمد بن عبد الرحمن هو ابن ابي رباح فترجمه  
للنساي مع طريق البخاري هذه عن ابن ابي رباح وليس كما ظن فان ابا رباح عليه في جميع النسخ التي  
وقفت عليها من النساي الا ان الشعبي لا يسمي محمد بن عبد الرحمن المذكور عنه اذ كان ابن ابي رباح  
لا ابن ابي رباح في الاثر في ابن ابي رباح رواية الشعبي قال ان النبي اخبر النبي صلى الله عليه  
وسلم بهذا خبر فرفقه المال وممن يضره لا بل ينوته لا جاره ما لا يورث الى بل ينوته في زينة  
ووجه الدخ من جهة التسوية من الامور والافاضة الى المال والجلال ليس من مبرها من حيث هو والله اعلم  
قوله **باب** التجار في النسيج وغيره لم ينفع في رواية لا في قوله وغيره  
عبد الله سمعي وكريمه واختلفت في ضبط النسيج كما ذكر على انه بالزاي وليس في الحديث ما يذكر عليه  
مخصوصه بل يطرأ على جمع الكاسب المباحه وصوب ابن عباس انه بالواو وهو اليقن مؤاخاه  
الترجمة التي بعد هذه باب وهو التجار في النسيج فلهذا ضبطها بالزاي في قوله **باب** خط القطع  
الحلي ما يذكر على ان مضبوطة عند ابن بطال وغيره بضم الموحدة وبالزاي وليس في الباب

ما نسخي تعيينه من انواع التجارات انتهى وقد اخطأ من زعم انه بالراء صحتها ليس في  
الاية كما في الحديث ولا لا يورثها في الباب ما يرجح احد اللفظين قوله وقوله وجل  
لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله اي ونفسهم ذلك وقد دوى على ان طاعة ابن عباس المعنى  
لا تلهيهم عن الصلاة المكتوبة ونسبته قوم في يد ترك التجار وليس بواضح قوله وقال  
فما به كان النسيج يتبعه من الاخره ليرافق عليه موصولا عنه وقد وقع في كلام ابن عمر  
اخرجه عبد الله بن ابي رباح انه كان في السوق فاقبض الصلاة فاعلقوا حرايتهم ودخلوا المسجد  
فقال الشريفي في تركه فذكر لايه واخرج ابن ابي رباح عن ابن مسعود نحوه وفي الحديث عن سفيان  
الثوري كما نوايها حوز ولا يدعون الصلاة المكتوبة في الجماعة ثم اورد المصنف حديث  
ان ابن عمر والبراء بن عازب في الصرف وسأل في الكلام عليه في باب بيع الورق بالذهب ينف  
وسئله ما يوضع الترجمة منه قوله وكانا ما جرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد خفي ذلك على القبط فقرأت خطه لم يذكر احد من الشراح مناسبه الترجمة لهذا الحديث  
فمنظر تنبيه ابو النعمان اللدوري في هذا الاسناد غير ان النعمان صاحب جليلي لم ي  
في حديث المواقيت واسم هذا عبد الرحمن بن مطيع واسم صاحب جليلي من سبيل السلامه  
واخرج البخاري الطريق الثانية بنزول رجل الى رجل زياره عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار  
في رواية ابن جريح عنها عن النعمان اللدوري وعامر بن مصعب وليس له في البخاري سوى  
هذا الموضع الواحد قوله **باب** ليسا بكسر الهملة وسكون الجمانية بعد هاء ميمه والكسبية  
لنسا نفتح النون والهملة ويد قوله **باب** الفروج في التجار وقوله الله عز  
وجل فانكثروا في الارض وانفقوا من فضل الله قال ابن بطال هو باح بعد خط قوله  
تعالى وان حلتكم فاصطادوا وقال ابن المنير في الحاشية عرض البخاري لحديثه في التوراة  
في الثلاث ولو كانت بعده خلافا لمن ينطرح ولا يحضر السوق قوله **باب** ان ايا موسى  
اسناد عن علي بن عمر فلم يورد له زاد بن سعد عن ابي سعيد بن قيس في لا سبيل ان



انه اسناد ثلاثا **قوله** فقال كما نؤمن بذلك في الرواية المذكورة انه قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان اسنادا واحدا كذا ثلاثا فلم يرد له فليرجع **قوله** فزهدي سعي  
 في الرواية المذكورة فاجرت عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وفيه الدلالة على قول  
 الصحابي كما نؤمن بذلك محمول على الرفع وتؤكد ذلك اساقفة مساق لا سدره كمال وفيه ان  
 الصحابي الكبير القدر السيد الزعيم كرسوا الله صلى الله عليه وسلم قد كفى عليه بعض امره  
 ويسمعه من هودونه **قوله** في بعضهم ان عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد وليس كذلك لان  
 في بعض طرقه ان عمر قال لو اجبت ان اثبتت وسأى فوايد من مستوفاه في كتابه اسناد  
 ان سأل الله تعالى وقد قبل عمر خبر الصحابي في سفينان وحده في الحديث وغير ذلك **قوله** فقال  
 عمر اخي هذا من امر رسول الله الهادي الصفي لا سوا في معنى الخروج الى التجار كذا وقع في اصل  
 واطلق عمر على الاستحالة التجار لولا انها الهبة عن طول ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم  
 حتى سمع عنه منه ما لم يسمعوا ولم يقصد عمر ترك اصل الملازمة وهو امر نسبي وكان احتياجا  
 عمر الى الخروج للسوق واحل الكسبية له والضعف عن الناس واما ابوهريرة وكان وحده  
 فلذلك التمس ملازمة وملازمة عمر للنبي صلى الله عليه وسلم لا تخفى سائى في رحمة في الناقب  
 والله مطلقا ما يلهي سوا كان حراما او حلالا وفي الشرع ما خرج فقط **قوله** **باب**  
 التجار في البحار اياها ركوب البحر للتجارة وفي بعض النسخ وغيره فان ثبت قول من قرا  
 البر فهاستوياب بضم اوله وبالراء **قوله** وقال مطر الى اخره هو مطر الوراق  
 المصري مشهور في القبة ووقع في رواية الحموي وحده وقال مطرف وهو صحيح انه  
 الوراق وصفه الزري والقطيب واخرون وقال الكرماني الظاهر انه ابن الفضل المروزي  
 شيخ البخاري وكان حور ذلك من حجاز الذين اوردوا رجال البخاري كالتلاميذ لم  
 يذكره في النسخ الوراق المذكورة لا تهم بسوء عوام من علوقهم وقد اخرج ابن ابي حاتم عن طريق  
 عبد الله بن شبيب عن مطر الوراق انه كان يركب البحر باساقا ويقول ما ذكره  
 الله

الله تعالى في القرآن الآخر ووجه على مطر ذلك على اياها انها سفت في فجاج ثلاثا  
 ويضمن ذلك الرد على من منع ركوب البحر وسأى سطا ذلك في كتاب الجهاد ان سأل الله تعالى  
**قوله** الفلك السفن الواحد والجمع سواء هو قول الكثر اهل اللغة ويدل عليه قوله تعالى في  
 الفلك المشحون وقوله حتى اذا كثر في الفلك وجرت به فذكره في افراد والجمع بلفظ  
 واحد وقيل ان الفلك بالضم ولا سكان جمع فلك ففتح من مثل اسد واسد وقال صاحب  
 المحمل السفينة فعيلة بمعنى فاعلة سميت سفينة لانها تسفن وجه الماء اي تفسره والجمع  
 سفن وسفائين وسفين **قوله** وقال الحارثي الى اخره وصله الفريابي في تفسيره لولا  
 عبد بن حميد من وجه اخر قال **باب** عياض صبطة لا لثرت نصب السفن وعكسه لا يصلي  
 والصواب لا واعيد بعضهم بناء على ان الريح الفاعلة وهي التي يضرب السفينة في  
 ما قبل ولا ديار وصبطة لا يصلي صواب وهو ظاهر القرآن وحمل الفعل للسفينة  
 فقال يواخر فيه وقول **باب** يخرج نفع المجاهدين يسوق فقال يخرج السفينة اذا سفت الماء  
 بصوت وقيل يخرج الصوت نفسه وكان محامدا ان سأل السفينة للبحر انما هو  
 بواسطه الريح حتى قوله ولا يخرج الى اخره اي ان الصوت لا يحصل الا من كان  
 السفن او لا يحصل من الصغار غايابا **قوله** وقال الليثي الى اخره هو طرف من  
 حديث ساقه تمامه في كتاب اللغاة كما سبأ وسنذكر الكلام عليه بمرور وجه  
 تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة ان شرع من قبلنا شرع لنا ان الميرد في عشر  
 ما ينسخه ولا سيما اذا ذكره صلى الله عليه وسلم يقرر له او في سبأ في البناء على  
 فاعله وما اشبه ذلك ويحمل ان يكون مراد المصنف يرا دهن ان ركوب البحر  
 لم ير ليعار فاما الوفا من قد مر الزمان فصح على اصل اياها حتى يرد دليل على  
 المنع **قوله** في اخره حديث عبد الله بن صالح في اللبث به في النص صرح بوصول  
 المعلق المذكور ولم ينع ذلك في الروايات في الصحيح وكذا ذكره ابو ذر الانصاري







ابلاغ ذلك المكلف ليعلم فضل البر وشروع القطيعة وسيأتي ذكر هذه المسألة مبسطة  
في كتاب القدر وبأن الكلام على انوار الخي على الفقر في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى قوله  
**باب** شر النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة بكسر الهمزة واللام والياء  
قال ابن طال المشرى بالنسبة جائز بالاجماع قلت لعل المصنف يحيل الى احد الخيل  
انه صلى الله عليه وسلم لا يستري بالنسبة لانها دين فاراد رفع ذلك الخيل واورد المصنف  
فيه حديث عائشة وانس ان صلى الله عليه وسلم استري شعرا الى اجل وورثه عليه درعه سيأتي  
الكلام عليها مستوفى في اول المتن ان شاء الله تعالى **قوله** في طريق عائشة ذكرنا عند  
ابراهيم بن الخفي وقوله الرمن في السلم الى السلف ولم يرد به السلم العرفي وقوله في  
حديث انس حديث مسلم هو ابن ابراهيم وقوله في الطريق البائنة اسباط هونخ المعز  
وسكون الهملة بعدها سوحده وقوله ابو اليسع فتح الحمانية والمهملة وهو مصرى وكذا  
وكذا بقية رجال الاسناد وليس اسباط في البخاري سوى هذا الموضع وقد قيل ان اسم  
عبد الواحد وقد ساقه المصنف هنا على الخط الى اليسع وساقه في الرمن على الخط مسلم بن  
ابراهيم والتلثة في جميعها هنا مع ان طريق مسلم اعلم امرعا للغالب من عاداته ان لا يذكر  
الحديث الواحد في موضعين باسناد واحد ولا ان اسم المدح المذكور فيه يقال فاحتمل ان  
تتويج بعضه وقوله فيه ولقد سمعته يقول هو كلام انس والخير في سعة الحديث  
صلى الله عليه وسلم اي قال ذلك لانه من البرع عند اليهودي مطهر للسبب في شره الى  
اجل ودهل من عمره انه كلام قاده وجعل الخير في سمعته لانه اخر الخيل لسياق  
عظا من غير دليل والله اعلم **قوله** **باب** كسب الرجل وعمله بيده  
عطف العمل باليد على الكسب عطف الخاص على العام لان الكسب عام من ان يكون بعمل  
اليد وبغيرها وقد اختلف العلماء في افضل المكاسب قال الماوردي اصول  
المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والاشبه بمذهب الشافعي ان اطيها التجارة

قال ولا ربح

قال ولا ربح عندي ان اطيها الزراعة لانها اقرب الى التوكل وتعقبه النووي بحديث  
المقدام الذي في هذا الباب وان الصواب ان اطيها للكسب كما كان يعمل اليد فان  
كان ربحا فهو اطيها المكاسب كما سئل عليه من كونه عمل اليد وما فيه من التوكل وما فيه من  
النفعة العام للادنى والدواب ولانه لا بد منه في العادة ان يוכל منه غير عرض قلت  
وفوق ذلك عمل اليد ما يكسب من امور الكفاية بلجهاد وهو مكسب النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو اشرف المكاسب لما فيه من اعلا كلمة الله وخلاص كلمة عباده والنفعة الاخرى قال  
ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه افضل لما ذكرنا قلت وهو منى على ما يحسن فيه من  
النفعة المتعدية ولم يخص النفعة في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعدى لما فيه من  
ما يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك يختلف للراتب وقد يختلف باختلاف احوال  
ولا يخفى ان العلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما يفضل على اليد ما يربى المكاسب  
اذا نتج العامل في ما يحتاج به في حديث ابي هريرة قلت ومن شرطه ان لا يعتقد  
ان الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوساطة ومن قصد العمل باليد الشغل لا امر  
المباح عن البطالة والمهم وليس النفس بتركها والتعفف عن ربه السؤال والحاجة الى الخير  
ثم اورد المصنف في الباب احاديثا ولها في التجارة والتأني في الزراعة والبالا وما  
بعده في الصنعة الحديث الاول **قوله** حديث اسمعيل بن عبد الله بن ابي اسير  
**قوله** لقد علم قريش قريش والمسلمون **قوله** حرقني بكسر الهمزة وسكون الراء  
بعد ما في جميع الكسبي والخريفه جهة لاكتساب والتصرف في العاشر والشارح الاول  
انه كان كسوبا الموتى وموته عياله بالتجارة من غير عجز ثم يدعى على سبيل الاعتذار عما اخذه  
من مال المسلمين ان الاحتجاج اليه **قوله** وبغلت حمله حاله اي ان التتبع بما هو الخلافة  
سئل عن الاحتجاج وقد روى ابن سعد وابن المنذر باسناد صحيح عن مسروق عن  
عائشة قال لما مرض ابو بكر مرضه الذي مات فيه قال انظر واما زك في ما لم يدخل  
الامانة فاعتوا به الى الخليفة بعدى قالت فلما مات تطرنا فادع بد نوى كان محل



صبيانه وناصح كان يستقي سنانا له فبعثنا بهما الى عمر فقال رحمه الله على ان يكره  
ان يفر من يده واخرج ابن سعد من طريق النعمان عن محمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن  
كان صبيلا يعمل لسوق المسلمين ويخدم اليه مكر ومن طريق ثابت عن ابن جهم وفيه قد  
كنت حريصا على ان افر ما للمسلمين وقد كنت اصبحت من اللحم واللبن وفيه وما كان  
عنده دينار ولا درهم ما كان للخادم ملحه ومحل **قوله** الذي يكره ان يفر من نفسه ومن  
تكره نفسه وقيل ان راد نفسه به بل قول احقر فحكاه الطبري وقال يدل عليه كلام  
لانه استدل احقر ان الضمير المتكلم عا طفا له على نفسه اكل فلو كان المراد لاهل الدنيا فانه  
وجرم البضاوي بان قوله الذي يكره وعلم المتكلم على طريق اللغات قال وقيل ان راد نفسه  
قالا ولا تخم لقوله واحقر وليس بشي بل المعنى انك لا تسبغ فيما كلون ولا ان التمسك  
قال الطبري فابره اللغات انه جرد من نفسه شخصا كسوا بالموتة لاهل التجاره فامش  
لشعله بامر المسلم عن لاكتساب وفيه اشعار بالعله وان من ائمتنا من شغل المذكور  
انما كل ما هو عباله من المال وحصل لا كل من لا حياجات لكننا هم او يعطها قال  
ابن التبر وفيه دليل على ان اللعامل ان اخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته اذا لم  
مكن فوفقه امام يقطع له اجره مغلوبه وسبقه الى ذلك الخطا في قل لكن في  
قصه او كثر ان الذي كان يتناول فرض له ما يفاق من الصحابه فروى ابن سعد باسناد  
مرسل رجاله نقا قال استخلف ابو بكر اصبح غاريا الى السوق على راسه اثواب  
يتجر فيها فلقبه عمر بن الخطاب وابو عبيد بن الجراح فقال كيف يصنع هذا وقد ولت امر  
المسلمين قال من اين اطعم عيال والوا ان فرض لك ففرضوا له كل يوم شطرا **قوله**  
واختر في روايه الكشي هي واختر في قال ابن الاثير ان راد باختراته للمسلمين نظره في  
امورهم ومسيرهم كما سيع وازناهم وكذا قال البيضاوي المعنى انك لا تسبغ في  
اموالهم بالسعي في مصلحتهم ونظر احوالهم وقال غيره فقال احقر في الرجل اذا  
حار على حراوس وقال الهلب **قوله** احقر فيهم اي اتجر لهم في ما لهم حتى

مورد عليهم من ربحه بقدر ما اكل او اكثر وليس بواجب على الامام ان يتجر في ما للمسلمين بقدر  
الا ان يطوع بذلك كما تطوع اما بكر **قوله** والوجه الذي ذكره ابن الاثير اوجه ايا بكر  
من السبب في ترك الاحتراف وهو الاستغناء بالامر في سفره للاحتراف وغيره ان لو كان عليه  
الاحتراف ولا خسر لنفسه كما كان الا ان يحل على انه كان يحل للمال ان يتجر فيه ويحمل ربحه للمسلمين  
وقد روي الاستغناء على في حديث الباب من طريق محمد بن الزبير فلما استخلف عمر اكل هوومه  
من المال اي مال المسلمين واختر في ما لنفسه تنبيه **قوله** احقر فيهم هذا وان كانا  
التوقف لكنه بما انضاه من انه قبل الاستخلف كان يحقر في نفسه لانه لم يحصل حونه امله بغيره  
لانه يصير كقول الصحابي كما تفعل كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روي  
ابن ماجه وغيره من حديث ام سلمه ان ابا بكر خرج ناجرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
وتقدم حديثا في روايه في والبيوع ان اخوانا من المهاجرين كان يسفله الصنفين الاسواق  
رواي حديثا عن عائشه ان الصحابه كانوا يعملون في انفسهم وهذا هو السر في ايراد البخاري له  
عقب حديثا عن ابي بكر الحديث الثاني **قوله** حديث محمد بن عبد الله بن زيد كذا ثبت  
في جميع الروايات الا روايه ابي علي بن سبويه عن الفرير عن البخاري عن عبد الله بن زيد  
هو المقر وقد كثر عنه البخاري وروى عنه بواسطه وسعد بن هوان الى ابيوب  
وابو الاسود هو النوفل المعروف بتم عرويه وحزم الحاكم يا محمد ما هذا هو الذي  
**قوله** وقال همام بن يحيى عن هشام بن عمار عن عرويه وهذا العلوق وحله ابو نعيم  
في المستخرج من طريق هزبه عنه بلفظ كان القوم خدام انفسهم فكانوا يروحون  
الى الجمعة فامروا ان يغسلوا وهذا اللفظ رواه قيس بن اسن عن هشام بن عمار  
خزيه والنزار وقد تقدم هذا الحديث من وجه اخر عن عرويه ووجه اخر عن عمر  
وتقدم شرحه مسنوني والغرض منه هنا قوله كانوا يعملون انفسهم وقوله يكون  
لهما رواج جمع ربح الا اصل ربح روح يفتح الراء وسكون الواو ويقال في جمع  
ايضا ارباح تنقله الحديث الثالث والرابع **قوله** عن ثور هو ان يزيد



2  
فوائد

عن المسألة وأخرجه هنا من طريق لا يخرج عنه في مريه وبعد ابواب من طريق صالح عنه  
وهنا من طريق لا يعيد مولد عبد الرحمن بن عوف وهو مولى ابن ابي هريرة وقد تقدم الكلام  
على ترجمته في اواخر الصيام وحديث الزبير بن العوام في ذلك ما اوردته هنا مختصرا وسأته  
في باب الاستحفاف من الركاه تمامه وتقدم الكلام عليه هناك وقوله اجبله نفخ  
اوله وضم الموحده مع جبل مثل فلس وفلس قوله **باب** السهولة  
والسماحة في الشرى والبيع **قوله** ان يكون من ارباب الف والنشر مريبا او غير مرتب  
ويحتمل كل منهما لكل منهما ان السهولة والسماحة متاربان في المعنى فحطفا أحدهما  
على الآخر من التأكيد للفظي وهو ظاهر حديث الباب والمراد بالسماحة ترك المضاجرة  
وتخوها لا المكاسبة في ذلك **قوله** ومن ظله حفا فليطلبه في عناق اى عا لا يحل  
اشان هذا القدر الى اخره الترمذي وانما جاءه وان جاز من حديث نافع عن  
ابن عمر وعائشه مرفوعا مطلقا فليطلبه في عناق واقا وغير واق **قوله**  
حديث علي بن عباس بن الحارث بن العجمي **قوله** وحراسه رجلا يحتمل الدعاء ويحتمل  
الخبر وما لا واخره ابن حنبل لا يكتفى وانما يقال ورجحه الداودي وروى الباقي ما  
رواه الترمذي من طريق ابن عطاء بن السائب عن ابن النكدر في هذا الحديث بلفظ  
غيره لرجل كان فلكم كان سهلا اذ باع الحديث وهذا شعرياته فصلا  
بعنه في هذا الباب **قوله** المرواني ظاهره ما اخبر لكن مريه لا يستفاد المستفاد  
مراد احمله دعاء وتقديره رحم الله رجلا يكون كذلك وقد استفاد العموم من نفسه  
بالشرط **قوله** سمحا بلسر الميم والمهملتين لسهلا وهو صفة مشبهة يدرك  
البشر فذلك كراحوال البيع والشرا والتفاخي والسمج الجواد تفكاح سمج بكذا  
اذا جاد والمراد هنا المساومة **قوله** وان اقضى اى طلق فضاحقه لسهوله  
وعدم الحاف في روايه حكاه ابن التني وان اقضى اى اعطى الذي عليه لسهوله تغير  
مطل والتزمه في الحديث من حديث مريه مرفوعا ان الله يحب سمج البيع سمج الشرى



مع القضا والنساي من حري عثمان رفته ادخل اليه لجنه رجلا كان سيملا مشريا بابا  
 وقاضيا ومفتضا ولا حيز حري عبد الله بن عمر بن الخطاب في الساحة في العام  
 واستحال الحال لا خلا ولا المشايخ والحضر على ترك التصديق على الناس المطال  
 واحدا العفو منه **قوله** **باب** من انظر مرسرا اي فضل مفعول ذلك  
 اوجله وقد اختلف العلماء في حرم المورس فبطل من عنده مرونه ومرونه من نلزيه بعتته  
 وقال الثوري وابن المبار او احمد واسحق من عنده خمسون درهما او ثمنها من  
 الزبيب فهو مرسر وقال الشافعي قد يكون الشخص بالدرهم غنيا مع كسبه وقد  
 يكون بالالف فقرا مع ضعفه في نفسه وكثره عياله وقيل المورس والمعرس جوار  
 الى العرفين كان حاله بالنسبة الى مثله بعد يسارا فهو مرسر وعكسه وهذا هو  
 المعتمد وما قبله انما هو في حد من حوز له المساله وما اخذ من الصدقه **قوله** منصور  
 ابن المخرم **قوله** ان حريه حريه زاد مسلم في روايته من طرئ نعم من ان ينعزل ربي  
 اجمع حريه وابو مسعود فقال حريه رجل لثوريه فذكر الحديث وفي آخره  
 ابو مسعود هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثله رواه ابو عوانه عن  
 عبد الملك عن ربي كما سيأتي في هذا الباب **قوله** ملققت اللايكه اي استقبلت  
 روحه عند الموت وفي روايه عبد الملك بن عمر عن ربي في ذكرني اسرا بل ان  
 رجلا كان يمزك ان قيلكم اناه الملك ليقصر روحه **قوله** اعلمت من الخبر شيئا وفي  
 روايه محرومه ولا استنهاج وهي مقدره زاد في روايه عبد الملك المذكوره فقال  
 اعلم قيل انظر قال اعلم شيئا غير اني فذكره ولمسلم من طرئ سمع عن ابن مسعود  
 رفعه حوسب رجل مكران فبطل فلم يوجده من الخبر شي الا انه كان يحالط الناس وكان  
 مرسرا وفي روايه ابو مالك الحلقه منا ووصلها عند مسلم او الله بعد من عباد  
 اناه الله لا ماك ما علمت في الدنيا قال ولا يكتمون الله حديثا والارباب يسي ما لك

فكنت

فكنت ابايع الناس وكان خلق الجواز الحديث وفي روايه ان في هذا الحديث فيقول  
 ما ربا علمت لك شيئا ارجوا به كسرا الا انك اعطيتني فضلا من مال فذكره **قوله** قضا  
 بكسر اوله جمع قضي وهو الخادم حرا او مملوكا **قوله** ان ينظروا ويحازوا عن المورس  
 وقع في روايه اي در والنسفي وهو الخالف لثريه ولله قن ان ينظروا للمعرس ويحازوا  
 عن المورس وكذا اخرج مسلم عن احمد بن يونس شيخ البخاري فيه وظاهره غير مطابق للترجمه  
 ولعل هذا هو السبب في ايراد الباعث لانيه لان فيها ما يوافق الترجه **قوله** وقال  
 ابو مالك عن ربي اني كنت اسير على المورس وانظر المعسر وهذه الطرئ عن حريه في هذا  
 الحديث واصله مسلم من طرئ لا خاله لا حريه عن مالك كما تقدم اولا وقال في آخره فقال  
 ابو مسعود لا انصارك وعقبه بن عمر الجاني هكذا سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**قوله** وتابعه شعبه عن عبد الملك يعني ان غير عن شعبه هذا اللفظ واصله المورس في  
 الاستقراض عن مسلم بن ابراهيم عن شعبه بلفظ ما حوز للمورس واحفف عن المعسر  
**قوله** وقال ابو عوانه عن عبد الملك الى اخيه وصيه المورس في ذكرني اسرا بل مطولا  
 وهو كما قال انظر المورس وانحاز عن المعسر وفي آخره قول ابو مسعود هكذا سمعت  
**قوله** وقال نعم من اني منذ الى اخيه وصيه مسلم من طرئ ينفق من مفسم عنه وقد  
 تقدم لفظه وفيه قول ابو مسعود ايضا قال ان التثني روايه بن روي وانظر المورس  
 اول مر روايه بن روي وانظر المعسر لان انظار للمعرس واجب قلت ولا يلزم ملونه  
 واجبا الا بوجر صاحب عليه او يفرغه نزل كمرسياته وساد لذكر الاختلاف في  
 الرجوع في الباب الذي عليه **قوله** **باب** من انظر معسرا روي مسلم  
 من حديث اي اليسر نفخ الخمانيه والمهمه ثم الرار فعه من انظر معسرا او وضع له اظله  
 الله في ظل عرشه وله من حديث اي قتاده مرفوعا من سوره ان يحميه الله مكره يوم القيمة  
 فليفسر عن معسرا ونضع عنه ولا حريه عن ابن عباس نحوه وقال وقاه الله من مح  
 جمنه واختلف السلف في تفسير قوله تعالى وان كان ذو عسره فنظروا اليه

من انظر معسرا روي مسلم  
 من حديث اي قتاده مرفوعا من سوره ان يحميه الله مكره يوم القيمة



فروى الطبري وغيره من طريق ابراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما ان لايه في دن الربا خاصة عن  
عطاء انها عامه في دن الربا وغيره واختار الطبري انها نزلت في دن الربا ولحقه سائر  
الدون لحصول المعنى الجامع بينهما فاد العسر للديون وجب انظاره ولا سبيل لضربه  
ولا حبسه **قوله** حدثني الرسي بالضم **قوله** عن عسراة بن عسراة اي ابن عتبة  
ابن مسعود في رواية بنسب عن مسلي عن الزهري ان عسراة بن عسراة حدثه **قوله**  
كانت اجرا بدرا بن الناس في رواية اي صالح عن ابي هريرة عن النسي ان رجلا لم يعمل  
خيرا قط وكان يدان الناس **قوله** تجاوزوا عنه زاد النسي ويقول الرسول خذ  
ما يسروا تركا عسرا وتجاوزوا ودرخل في لفظ التجاوز لا انظار والوضعية وحسن  
التفاضي وفي حديث الباب والذي قبله ان السير الحسنات اذا كان خالصا لله كثر كثر  
السيئات وفيه لاجر يحصل لمن يارب به وان لم يتول ذلك بنفسه وهذا كله بعد ان  
شرع من قبلنا ان اجا في شرعنا في سبيل الدار كان حسنا عننا **قوله** باب  
اداب ابن السبعان فتح المرحله ولشد يد الخيانة اي البايع والمشتري **قوله** ولم يكن  
اي ما فيه من عيب وقوله ونصحا من العوام بعد الخاص وحذف جواب الشرط للعلم به  
وتدريه بتركها في سبيلها كما في حديث الباب وقال ابن بطال اصل هذا الباب ان  
نصيحة المسلم واجبه **قوله** وذكر عن العدا بالسبيل واخره هذه بوزن القفال ان  
خالداي ابن هود بن ربيعة بن عمن عامر بن صعصعة صحابي فليس الحديث اسم بغير  
**قوله** هذا ما استرى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العدا ان خالدا لم يزل يوقع  
هذا المعلن وقد وصل الحديث الترمذي والنسي وانما جاءه وان الحارود وان  
منه كله من طريق عبد المجيد بن ابي يزيد عن العدا بن خالدا فاتفقوا على ان البايح  
الذي صلى الله عليه وسلم والمشتري العدا عكس ما هنا فقتل ان الذي وقع هنا مقلوب  
وقيل هو صواب وهو الرواية بالمعنى لان استرى وباع بمعنى واحد ولكن مر ذلك

تدريج

تدريج اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسم العدا وشرحه ابن العربي على ما وقع  
الترمذي فقال فيه البداة باسم المفضول في الشروط اذا كان بالمشتري قال وفي  
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم له ذلك وهو ممن لا يجوز عليه تقصير عهده لتعلم  
الخلق قال ثم ان ذلك على سبيل الاستحباب لانه قد تعاطى صفقات كثيرة بغيره  
وفي كتابه باسم واسم لاب والجر في العهدة الا ان كان مشهورا بصفته محضه ولذلك قال  
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغنى بصفته عن نسبه وليس العدا بن خالدا  
قال وفي قوله هذا ما استرى قيل قال بيع المسلم المسلم اشارة الى الفرق في الشرا والبيع  
**قوله** لا ادا اي لا عيب والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء ام لا كوجه الكبد والسعال  
قاله المطري وقال ان المفسر في الحاشية قوله لا ادا اي تكملة البايح والافلو كان بالعبد  
داو بينه البايح لكان من بيع المسلم المسلم وتحصله انه لم يرد ثبوت له ادا في الدار  
مطلقا بل ثبوتها مخصوص وهو ما لم يطاع عليه **قوله** ولا خينة بلسر المعجى وبها  
ولسكون الموحدة بعدها ثلثة اي مسسا من قوم لهم عند قاله المطري وقيل  
المراد من اخلاق الخبيثة كالاباؤ وقال صاحب العن الربيه وقيل المراد الحرام كما عبر  
عن الخلال الطيب وقال ابن العربي الدار ما كان في الخلق التفت والخبيثة ما كان في  
الخلق بالضم والعام له سكون البايح على ما يعبر من مكره في البيع **قوله** ولا غاربه  
بالمعجى اي ولا فجور وقيل المراد لابي او وقال ابن بطال هو من قولهم اعتنا في فلان  
اد الحبال بحيلة سلف بها مال **قوله** وقال قتادة الى اخره وصله ابن منده بن  
طريق اصح عن سعيد بن ابي عروبة عنه قال ان قرقول الظاهر ان تفسير قتاده  
يرجع الى الخبيثة والعام له معا **قوله** بيع المسلم المسلم فيه انه ليس من شأن  
المسلم الخديعة وان تصدرا او ثابث ثبوت الكاتب هذا ما استرى لو اصدف  
ولا عبره بوسوسة من شيع ذلك وزعم انها تلبس بالنافية **قوله** وقيل لا يربهم



أي النخعي أن بعض النخاسين بالنزول والخا المجمل في الدلائل **قوله** سمي أرى فتح الهمة المبرورة  
 وكسر الراء وشديد النخاسية مرميطة الدابة وقيل يعانها ورده أسلافنا روى وقيل هو  
 جبل يرف في الأرض ومن طرفه تشربه الدابة أصله من النخس والافاء من قولهم يارك  
 الرجل المكان إذا قام به والمعنى أن النخاسين كانوا يسمون مرميطة دوابهم باسم البلاد  
 ليدلوا على المشتري بقوله ذلك ليس هو أنه مجلوب من خراسان وسجستان فخر  
 علمه المشتري ونظر أنها قريبة العهد بالجلب فالعوض واظن أنه سقط من الأصل لفظة  
 دوابهم قل **أو** سقطت ألف واللام التي للجنس كأنه كان فيه كان سمي الأري  
 أي لا صطل أو سقط الضمير كأنه كان فيه سمي أريبه وقد تحققت هذه الكلمة في رواية  
 أبي زيد المروزي فذكرها في محنته بغير مد وفسر آخره وزر دعاء وفي رواية أبي زيد  
 الهروزي مثله لكن بضم الهاء أي أظن واضطرب معهما غيره فحكي ابن السناني روى فتح  
 الهمة وسكون الراء وفي رواية ابن بطيطة قرى بضم القاف وفتح الراء والاولى المحقق  
**قال الراعي** فقد فخر وأجمل علينا لنا أريه على بعد وقد يبر  
 الصواب ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن ابن أبي عمير قال قيل له أن ناسا من  
 النخاسين أصحاب بلاد دواب سمي أحدهم أصطبل دوابه خراسان وسجستان بديان  
 السوق فتوالت من خراسان وسجستان قال فذكره ذلك ابن أبي عمير ورواه سعيد  
 ابن منصور عن هشيم ولفظه أن بعض النخاسين سمي أريبه خراسان والآخر السجستاني  
 كراهه ابن أبي عمير ذلك ما تضمنه من الغش والخراع والدر ليس وقال عقبه من عامر لا يحمل  
 لا مبيع سلمه يعلم أن ما رواه في رواية الكشي من أبي حنيفة وهذا الحديث صوله  
 أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شماسه بكسر الجيم ويحذف الميم  
 وبعد ألف مهيمة عن عقبه من عامر بن قيس يلفظ المسلم أخو المسلم فلا يحمل المسلم  
 باع مراحته شيئا فيه غش إلا بينه له وفي رواية أحمد بن محمد بن عيسى وأسناده حسن

قوله

قوله

**قوله** عن أبي الخليل في الرواية التي بعد ما بين سموت أبي الخليل **قوله** ورفعنا إلى حليم بن  
 حرام في الرواية المذكورة وعن حليم بن حرام وسبأ في الكلام عليه مستوفى في باب لم  
 يجوز الخيار بعد عشر من حديثنا والخبر عنه قوله فان صدقا وبينا بورا لها في سعيها  
 إلى آخره وقوله صدقا أي مرحابا بالمبايع في السبع وشرابا بالمستزكي في الوفاء وقوله  
 وبينا أي لما في الثمن والمنزوع عيب فهو من حاسمها ولذا تنقيضه وفي الحديث حصول  
 البركة لها أن حصل منها الشرط وهو الصدق والسير ومحتمل أن وجد ضدها وهو  
 اللذب والتمم وهل يحصل البركة لأحدهما إذا وجد منه الشرط دون الآخر ظاهر الحديث  
 تنقيضه ويحمل أن يعود شرم أحدهما على الآخر وأن تنزع البركة من السبع إذا وجد اللذب  
 أو اللتم من كل واحد منهما وإن كان الآخر باسا للصادق والمن والوزر حاصلا للكاذب  
 الكاشر وفي الحديث أن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح وأن شوم المعاصي  
 يذهب بخير الدنيا وآخره **قوله** **باب** بيع الخلط من الثمر  
 الخلط بكسر المعجمة الميم المجمع من أنواع متفرقة وقوله في الحديث كما نزل في بضع النون  
 أوله أي يعطاه وكان هذا العطاء كما كان يصل إليه عليه وسلم يقسمه فيهم مما إذا الله  
 عليهم من خير ومنهم الجمع فتح الجيم وسكون الميم فسر بالخلط وقيل هو كل لوز من  
 الخنيل لا يعرف اسمه والغالب في مثل ذلك أن يكون رديا الثمر حبيبه برديه لأن  
 هذا الخلط لا يندرج في البيع لأنه يمتزج بغيره فلا يعد ذلك عسائلا ولا خلط في  
 أوعيه موجه يرى حيدرها ونخري رديها وفي الحديث النهي عن بيع الثمر الممتزج فلا  
 وكذا الدراهم وسبأ في الكلام على ذلك مستوفى في باب إذا أراد بيع تمر يمزج  
 منه في آخر البيوع **قوله** **باب** الحمام والحرار لئلا وقعت  
 هذه الترجمة منها وفي رواية ابن السكيت بعد خمسة أبواب وهو البقر لئلا يترجم  
 الصناعات **قوله** فقال الخلام له قصا بفتح القاف وشد الرحلة وآخره



موحده هو الجرار وسياتي في المظالم من وجه اخر عن لاعمش بلفظ كان له غلام لحام  
 وانفق الطريق على انه من سبيل يسعد الامارواه احمد عن ابن عمر عن لاعمش بسنده  
 فقال فيه عن رجل انصار بني ابي شبيب قال لبيث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فمرفق في وجهه الجوع فابتغى غلاما في ذلك الحريق وكذا رويناه في الخبر التاسع  
 من اهل الحمايل من طريق ابن مناد مسلم في بعض طريقه وعن لاعمش عن ابن سفيان  
 عن جابر وسفيان في الكلام على فوائده هذا الحديث مستوفى في كتابنا طبعه ان شاء الله  
 تعالى قوله **باب ما يحرم اللذنب والتمائم والركبة في البيع** ذكر فيه  
 حديث جليح من حرام المدون قبل ياتيه وهو واضح فيما ترجمه قوله **باب**  
 قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة الآية بهذا المتن  
 ليس في الباب سوى آية وساق غيره فيه حديث ياتيه الماخ في باب من لم  
 يبال من حيث كسب المال اسناده وثيق وهو بعيد من عاده البخاري ولا سيما  
 مع قرب العهد ولعله اشار بالترجمة الى ما اخرجه النسائي موجه اخر من فروع ما في  
 على الناس زمانيا كلوا الربا من ليريا كله اصابه من عيابه وروى عن مالك عن زيد  
 ابن اسلم في تفسير آية كان الربا في الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل حق الاجل  
 فاداه حل الصعيح برى فان قضاها اخذوا لازاد في حقه وزاده لاخر في الاجل  
 ورواه الطبري من طريق عطاء بن طريق مجاهد بن نحو من طريق قتادة ان ربا اهل الجاهلية  
 سمع الرجل البيع الى اجل مسمى فاداه حل الاجل ولو كان عند صاحبه قضا زاد اخر  
 والربا مقصور وحكي منه وهو ساد وهو من ربا يربوا فليكن بالالف ولكن وقع  
 في خط المصحف بالواو واصل الربا الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى المئزر ورب  
 واما في مقابله كدبره من قبل بوجوبه فيها وقيل حقيق في الاول بخان في الثاني  
 زاد ابن سرح انه في الثاني حقيقة شرعية وبطلان الربا على كل بيع محرم قوله **باب**

اكل

اكل الربا وشايمه وكاتبه اي سائر حكمه او التقدير باب انراودم في رواية لاسما على  
 وشايمه بالتثنية **قوله** وقول الله تعالى الذين ياكلون الربا لا يقومون الاخر آية  
 وهو قوله وهو فيها خالدون وفي الطبري من طريق سعيد بن حبيب عن ابن عباس في قوله  
 لا يقومون الا كما يتوهم الذي تخطط الناس من المسوق الى الحين بعد من قوله وفي طريق  
 سعيد عن قتادة قال تلك علامة اهل الربا يوم القيامة دعوا وبيع خيل واخرجهم الطبري  
 من حديث انس نحوه مرفوعا وقيل معناه ان الناس يخرجون من الاحداث سراعا لكن  
 اكل الربا يربوا الربا في بطنه فزيد لا سراع فيسقط فيفسد بمنزلة المخبط والخنون  
 وذكر الطبري في قوله تعالى ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا انهم لما قيل لهم هذا ربا  
 لا يحل قالوا لا فرق ان زدنا الثمن في اول البيع او عند محله فالذيهم الله تعالى في الطبري  
 انما خص لا كل بالذكر لان الذين نزلت فيه آيات المذكورة كانت طمعتهم من الربا والافاقو عيد  
 حاصل لكل من عمل به سواء اكل منه ام لا ثم ساق البخاري في الباب حديث اخرها  
 حديث عائشة لما نزلت اخر البقرة فراهز النبي صلى الله عليه وسلم ثم حرم التجار في الخبر  
 وقد تقدم الكلام عليه في ابواب المساجد من كتاب الصلاة وياتي الكلام على تجر التجار  
 في الخبر في اواخر البيوع ياتيهما حديث سمره في المنام الطويل وقد تقدم بطوله في كتاب  
 الخناس واقتصر منه على قصه اكل الربا وقال ابن التمر ليس في حديث الباب ذكر  
 لكتاب الربا وشايمه واحيب بانه ذكرها على سبيل المحاق لا اعانها لا اكل  
 على ذلك وهذا انما يقع على من وطأ صاحب الربا عليه واما من كتبه او شهد القصة  
 لشهد بها على ما هي عليه ليعلم بها بالحق فهذا حمل القصد لا يدخل في الوعد للربا  
 وانما يدخل فيه من اعان صاحب الربا وكاتبه وشهده من انما من قال ان البيع مثل  
 الربا وايضا فقد نفي حديث عائشة نزول اخر البقرة من حمله ما فيه قوله تعالى وحل  
 الله البيع وحرم الربا وفيه اذا ندم بدين الاجل مسمى فاكثبه وفيه ما شهدوا



اذا ما يعترف امره بالكاتبه ولا شهداد في البيع الذي احله فافهم النهي عن الكتابه ولا شهداد  
 في الربا الذي حرمه ولعل البخاري اشار الى ما ورد في الكتاب والشاهد صريحاً فعند مسلم  
 وغيره من حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده  
 وقال هم في الامم سواء ولا يحب السمن وحججه ان خزيمة بن طيرة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه  
 وفي رواية الترمذي بالثنية وفي رواية النسائي من وجه اخر عن ابن مسعود اكل الربا  
 وموكله وشاهده وكاتبه ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قوله **باب**  
 موكل الربا اي مطعمه والتقدير فيه كالذي قبله **قوله** لقول الله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 اتقوا الله وذرُوا ما بينكم وبين الربا الى قوله وهو لا يظلمون مكذا في جميع الروايات ووقع  
 عند الداودي الى قوله لا يظلمون ولا يظلمون وفسره اي لا يظلمون باخذ الزيادة ولا يظلمون  
 ما يحبس عنكم روى اسوالكم شرعاً عرض على سبيل **قوله** وقال ابن عباس من هذه اخر  
 اية انزلت وصلة المؤلف في التفسير من طريق الشعبي عنه واعترضه الداودي فقال  
 هذا ما ان يكون وهما اما ان يكونا خلافاً عن ابن عباس لان الذي اخرج المصنف في  
 التفسير عنه في النصيص على اخرايه انزلت قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه  
 الى الله تايه قال فليعمل النافق وهو لقيت بها منها انتهى ولحققت ان التثنية هي الواح  
 لان من جملة الايات التي اشار اليها البخاري في الترجمة قوله واتقوا يوما ترجعون فيه  
 الى الله تايه وهي اخرايه ذكرها لقوله الى قوله وهو لا يظلمون واليه اشار بقوله  
 هذه اخرايه انزلت انتهى وكان البخاري ارايد ذكر هذا الاثر عن ابن عباس بنفس قول  
 عايشه لما نزلت الايات من اخر سورة البقرة **قوله** عن عوز بن ابي حنيفة في رواية  
 ادم عن شعبه عن عوز بن سفيان في اخر ابواب الطلاق **قوله** رابطة اسير  
 عبد احكاما فسالته كذا وقع منها وظاهره ان السؤال وقع عن سبب اشتراؤه وذلك

لا يناسب جوابه بحديث النهي ولكن وقع في هذا السياق منه ما اخرج المصنف بعد هذا  
 في اخر البيوع من وجه اخر عن شعبه بلفظ اشترى حجما ما فامر بحاجه فكسر فسالته  
 عن ذلك فنبهه البيان بان السؤال انما وقع عن كسر المحاجر ما يشعر به انه في النهي  
 عن ذلك على سبيل التحريم فارادحسب للمادة وكانه ففهم منه انه لا يطبع النهي ولا ترك  
 التلخيص بذلك فلذلك كسر محاجه ونسب الى الكلام على كسر المحاج بعد ابواب يذكر  
 منها ثنية فوايد ان شاء الله تعالى **قوله** ونهى عن الواشمة والموشومة اي نهى عن فعلهما  
 لان الواشمة والموشومة لانهما عنهما وانما ينهى عن فعلهما **قوله** واكل الربا وموكله مكذا  
 وقع في هذه الرواية معطوفا على النهي عن الواشمة والجواب عنه كالذي قبله ثم ظهر انه  
 وقع في هذه الرواية بغير فاعل بدل اللغز بالنهي فسبب في اخر البيوع وفي اخر الطلاق  
 بلفظ ولعن الواشمة وللموشومة واكل الربا وموكله والله اعلم قوله **باب**  
 محق اية الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار اثم روى ابن ابي حاتم من  
 طريق الحسن قال ذلك يوم القيمة محق اية الربا يومئذ يهلك وقال غيره ان ابن يول  
 الى قوله واخرج ابن ابي حاتم من طريق ثمال بن ابي عن ابي حنيفة قال كان من ربا وانزاد  
 حتى يعط صاحبها فان الله يحقه واصله من ربا ابن مسعود عن ابن عباس وجمد  
 باسناد حسن من فروع الربا وان كثر عاقبته الى قوله وروى عبد الرزاق عن معمر  
 قال سمعنا انه لا ياتي على صاحب الربا اربع سنين حتى لمحق **قوله** عن يونس بن مهران  
 يزيد **قوله** الخلف نفع الملهه وكسر اللام اي اليمين الكاذبة **قوله** مفعلة نفع الميم  
 والفايتمها نوز ساكنه مفعلة من النفاق نفع النوز وهو الرواج ضد الكساد والسلعة  
 نفع السنين المتاع وقوله محقة بالمهله والقاف وزل الاول وحكي عاضض فيه اوله  
 وكسر الحاء والمحق النقص ولا يطال وقال القرطبي المحذون يسرد وبعها ولاول  
 اصوب والها للمبالغة ولله لك صح جبراع عن الخلف وفي رواية مسلم اليمين ولاحمد



والله من الكاذبه وهي اوضح وهما في الاصل مصدران من يدان محذوفان عن النفاذ والمحز  
**قوله** للبركة تابعه غيبه من خالد بن يوسف عن ابي داود في رواية ابن وهب واصل  
 عند مسلم للرجح وتابعهما النس من عياض عند اسمعيل ورواه الليث عند اسمعيل  
 بلفظ محقق للكسب وتابعه ابن وهب عند النسائي ومالك اسمعيل في ترجمه مدره  
 الروايه وان من رواه بلفظ البركه اورده بالمعنى لان الكسب اذا محو محقق البركه وقد  
 اختلف في هذه اللفظه على الليث كما اختلف على يونس ووقع المزني في لا طرافه نسبة  
 منه اللفظه لمن خرجها وهو بحر في حريته قال ابن المنير مناسبه حديث الباب للترجمه  
 انه كالنفسير لانه كان الربا الزياده والمحز النقص يقال كيف تجم الزياده والنقص فوضح  
 الحديث ان الخلف الكاذب وان زاد في المال فانه محز البركه فذلك قوله تعالى المحز الله الربا  
 في محز البركه من السبع الذي فيه الربا وان كان العبد ابد للزحزح البركه يستحق اجماله العبد  
 في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود او الى اجماله الا جزي لاخره على التاويل المعاني قوله  
**باب** ما يكره من الخلف في البيع اي مطلقا فان كان لذيها في كراهه تحرير  
 وان كان صديقا فتزيره وفي السنن من حديث قيس بن ابراهيم في فتح المجمع والرا والزاي مرفوعا  
 يا حشر البخار ان البيع حصصه اللغو والخلف مشويوه بالصدق **قوله** عن عبد الله بن  
 ابي اوفى في روايه يزيد عن العوام سمع عبد الله بن ابي اوفى في سنن في التفسير مع تقيه  
 الكلام عليه وقد روي في سبب المدح في الحديث خاص والترجمه عامه لكن الجمع  
 مستفاد من قوله في لايه وامانه وسباني في الشهادات في سبب نزولها من حديث  
 ابن مسعود ما يتوى حمله على الجمع **قوله** ما قيل في الصواع  
 نفع اوله على الافراد ونفعه على الجمع فقال صانع وصواع وصبايع بالحماينه واصل  
 عمله الصاعه قال ابن المنير فانه ترجمه هذه الصبايع وما يجرها التبيهه على ان ذلك  
 كان في زمنه صلى الله عليه وسلم واقره مع العلم به فيكون كالتصر على حوازه وما عداه

بوخر

بوخر بالقياس **قوله** اخبرنا عبد الله بن مهران الميمار بن يوسف بن مهران بن زيد بن وايله بن  
 شهاب بن الاسناد المذكور مما قيل فيه انه اصح لا سائيد **قوله** كان في سائر ترجمه اخبر  
 فاورز فاعل النفاذ المسنه **قوله** استنى فاطمه اى ادخلها وسباني الكلام على مدرا  
 الحديث في فرض الخمس والغرض منه واعرب رجلا صواغما من في قسعا فقد وثقا  
 انه ربط من اليهود فيوخر منه جواز معامله الصانع ولو كان غير مسلم وبوخر منه انه  
 لا يلزم من دخول الفساد في صنعه ان يترك معامله صاحبها ولو ناطاها اراد الناس  
 مثلا وعمل المصنف اشار الى حديث الذين الناس الصلغون والصواغون وهو حديث  
 مضطرب لا سند اخرجه احمد وغيره **قوله** حديث اسحق بن مهران بن شهاب بن وايله بن  
 وسنحه خالد بن الحارث وقوله في اول الباب وقال طائوس وقوله في اخره وقال  
 عبد الوهاب بن اخيه ندم وصل يذنب التعليق في كتاب الحج وكذلك شرح الحديث  
 المذكور وعرض الترجمة منه ذكر الصانع وتقرر اني صلى الله عليه وسلم على ذلك قوله  
**باب** ذكر القين نفع العاف والحراد قال ابن دريد اصل القين  
 الحراد ثم صار كل صانع عند العرب قينا وقال الزجاج القين الذي يصلح الاسنه  
 والقين ايضا الحراد وكان الخاري اعتمد القول الصابر الى النخار بينهما وليس في الحديث  
 الذي اورده في الباب الا ذكر القين وكانه الحق الحراد به في الترجمة لا ستر كما في الحكم  
 وسباني الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم انشا الله تعالى واما قول ابن  
 اما مدي عايشه فعناه زيتها قال الخليل القين القين ومنه سميت الخبيبه قينه  
 لان من شابهها الزينه **قوله** **باب** الخطا بالجمع والخطاينه  
 قال الخطاينه في احاديث هذه الابواب لانه على حوازل الحارث وفي الخطاينه معنى زايد  
 لان الغالب ان يكون الخطاينه عند الخطاينه فصح فيها الى الصنع لانه وكان القياس ان لا  
 يصح ادلائم من احاديث اخرى غلبا لكن السماع افرد لما فيه من لا يوافق وانه يتقرر  
 عمل الناس عليه وسباني الكلام على حديث الباب في كتاب طائحه انشا الله تعالى



وفيه دلالة على الخطا لانه في المروءة **باب** النسيان بالنون  
 والمهمل واخره جيم او ر فيه حدث سهل في البرء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في  
 باب من استعد الكفر في كتاب الجنائز قوله فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاج اليها  
 اي وهو محتاج اليها فخر بالبند واللكس مني محتاجا اليها بالنصب قوله **باب**  
 النجار بالنون والجيم واللكس مني بكسر النون وكحفت الجيم وزياره ها في اخره وبه ترجم  
 ابو نعيم في المستخرج والاول اشبه بسا وقته التراجيم واورد فيه حديث سهل ايضا  
 في قصة النبي وحدث جابر في ذكر المنبر وحدث الجرج وقد تقدم الكلام على فوائدها في كتاب  
 الجمع وقوله في اخر الحديث الذي يسلك بضم اوله ويشد بالكاف وقوله قال كنت  
 عيما ما كانت سمع من الذكر يحمل النون فاعل قال راوي الحديث لكن صرح وبيع في روايته  
 عن عبد الرحمن بن ابي نانه النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه احمد وابن له شبيه عنه قوله  
**باب** شر الامام الخواص بنفسه كذا لا يورد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 الترجمة للباقي ولعوضه شري الخواص بنفسه اي الرجل وفايده الترجمة رفع توهم  
 من توهم انما في ذلك تقدم في المروءة **قوله** وقال ابن عمر استري النبي صلى الله عليه  
 وسلم حلا من غير موطن من حديث ساق موصولة في كتابه **قوله** واشترى  
 ابن عمر نفسه هذا التعليق ثبت في رواية الكشي مني وحده وساق موصولة بعد باب  
**قوله** وقال عبد الرحمن بن ابي بكر الصدوق حاشي في خبر الحديث وهو طرف من  
 ساق موصولة في اخر البيوع في باب الشراء والبيع مع المشركين **قوله** واشترى  
 النبي صلى الله عليه وسلم من جابر بن عبد الله موطر في حديث موصولة في الباب الذي يليه  
 وفي هذه الاحاديث مباشرة الكبر والشرف شر الخواص وان كان له من كفيه ان يفعل  
 ذلك على سبيل التواضع ولا يقدرا ما النبي صلى الله عليه وسلم فلا يشك احدا انه كان له  
 من كفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعله بعلمه وشرفا ثم اورد حديث عائشة في  
 شراء الطعام من اليهودي وساق في شرحه في اول الروايات ان شاء الله تعالى **قوله**

باب

**باب** شر الرواب والجيم في رواية اي در البحر يمتن وكسر في حديث الباب ذكر  
 البحر وكانه اشار الى الخاف في الحكم لانه لا يدرى حديث الباب انما فيها ذكر بعض وجوه الاختصاص  
 في الحكم المذكور بزيادة دون رايه فهذا وجه الترجمة **قوله** واذا استري رايه وحمل رايه  
 الباع عليه بل يكون ذلك قبضا او ستر في القرض قد راى على محمد بن الخليل وهو يسأله  
 خلافيه ساق في شرحها قريبا في باب الاستري شيئا فوهت عن ساعته **قوله** وقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم البحر بعينه يعني جلا صعبا من اطراف حديث ساق في الباب  
 المذكور ثم اورد حديث جابر في قصة بيع جملته وساق الكلام عليه مستوفى في كتاب  
 الشروط ان شاء الله تعالى ونفاه الى الغنوة الى كان فيها غنوه ذات الرضاع وقوله فيه  
 بحجة فتح اوله وسكون للمهمل وضم الجيم اي يطعنه وقوله ابتكر لام نبي بالنصب فيها  
 بتقدير ان تزوجت ويجوز الرفع بتقدير اي قوله **باب** الاسواق الى  
 كانت في الخاوية فباع بها الناس في الاسلام قال ابن طالق في هذه الترجمة اي بواضع  
 المعاصي وافعال الخاوية لا يمنع من فعل الطاعة فيها ثم اورد حديث ابن عباس وقد تقدم  
 التنبه عليه في اول البيع وان شرحه في كتاب الخ قوله **باب** شرى  
 الابل الهيم بكسر الهاء جمع هيم للذكر ونفاه لاني هيم **قوله** او الاخر في رواية  
 النسفي والاجر وهو عطف المفرد على الجمع في الصنف لان الموصوفين ههنا موالا بل وهو  
 اسر حشر صالح للجمع والمفرد وكانه قال شرى لابل الهيم وشرى لابل الاخر **قوله**  
 الهام بالخالف للتصديق في كل شيء قال ابن النيسابوري الهام واحد الهيم وما ادرى لم ذكر  
 البخاري الهام بهذا انتهى وقد ائدت غيره ما نفاه قال الطبري في تفسيره الهيم جمع الهيم  
 ومن العرب من يقول الهام على هيم كما قالوا عايط وعيط قال ولابل الهيم  
 اصحابها الهام بضم الهاء بكسر هاء ان تصير عطايا من حرارة الجرب وقيل هو ان شاء الله الحرب  
 اله المطلية بالقطران من الحرب فتصير عطشا من حرارة الجرب وقيل هو ان شاء الله الحرب  
 ثم اسند من طريق علي بن ابي طالب عن ابن عباس في قوله تشاربوا شر الهيم قال تامل  
 العطاش ومن طريق علي بن ابي طالب عن ابن عباس في قوله تشاربوا شر الهيم قال تامل

الهيم



هو ابن دينار وقول البخاري في آخر الحديث سمع سفيان بن عمار موهوباً نسخة عن ابن عمر بن الخطاب  
رواه الحمدي في مسنده قال عروبه **قوله** كان ههنا اي مكة وفي رواية ابن عمر  
عن سفيان بن عمار سمع علي بن ابي طالب **قوله** اسمه نواس بن مخنف النوز والشديد للاكثر للقباسي  
بالكسر والحفيف وللشبهني كما لا اول للزنياده يا النسب **قوله** من شرب لدا تفعل  
اسمه **قوله** ابلاههما في رواية ابن عمر ههنا ما بكسر اوله **قوله** لم يعرفك سكون العين  
المعروفه للاكثر وللمسئلي بضم اوله وفتح العين والشديد من التعريف **قوله** فاسبغها بالماء  
فعل امر لا سبغ والقباسي النوز والمثوله نواس وفي رواية ابن عمر قال فاسبغها اذا  
في ان كان لا سبغ في ثوب فارتجها **قوله** قال عروبه القابل هو ابن عمر وكان نواسا اراد ان  
يرتجها فاسبغها في ثوبه **قوله** لا عدوى في الخطا لا اعرف للعدوى ههنا  
معنى الا ان يكون الهيام دأماً شانه ان موقوف به اذ اراد عروبه ان لا يحصل لها مثله وقال غيره  
له معنى ظاهر اي رضى بهذا البيع على ما فيه من الجيب ولا عدوى على البايع حاكم واختار  
هذا التأويل ابن التمر ومن سعه وقال الراودي معنى قوله لا عدوى النهي عن الاعتدال والظلم  
وقال ابو علي الجري في النوادر الهيام دأماً وادوا الابل بحديث عن سريته لما النخل اذا كثر  
طحله ومن علامه حروقه اقبال البعير على الشمس حيث دارت واستمراره على اكله شربه  
ويرنه تنقص الدار فادان اذ صاحبه استبان امره فان وجد مثل ربح الحجرة  
اهير فنشهر من بوله او بعيره اصابه الهيام انتهى وهذا تنقيح المعنى الذي خفي على  
الخطا وابداه احكاماً لا وانه تنقيح صحه عطف البخاري الا حرب على الهمة لا ستر الهما في  
دعوى العدوى وما يتوهم ان الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ويكون قول  
ابن عمر لا عدوى تفسير للقضا الذي تضمنه قوله رضى بقضا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اي رضى بحكمه حيث حكم ان لا عدوى ولا طين وعلى هذا التأويل الذي  
اختاره ابن التمر يصير الحديث مرفوعاً من كلام ابن عمر وفي الحديث جواز بيع الشيء المعيب  
اذا بينه البايع ورضي المشتري بغيره البايع قبل العقد وبعده لكن اذا اخبرنا  
عن العود بيب الخياض المشتري وفيه استبصار البعير حاجته لنفسه وثوب في ظلم

الرجل الصالح

الرجل الصالح وذكر الحمدي في آخر الحديث قصه قال وكان نواس بن عمر بن الخطاب  
بضحه فقال يوماً ودت ان انا تيسر ديباً فقال له ابن عمر ما صنعت به قال اموت عليه  
**قوله** **باب** بيع السلاح في الفتنة وغيرها اي هل يمنع ام لا **قوله** لم يكره  
ابن عمر ان يترخص بعه في الفتنة اي في ايام الفتنة وهذا وصله ابن عمر في الكامل من  
طريق ابن الاشهب عن ابن رجاء عن ابن عمر ورواه الطبراني في الكبير من وجه اخر عن ابن رجاء  
عن ابن عمر عن ابن رجاء عن ابن عمر ورواه الطبراني في الكبير من وجه اخر عن ابن رجاء  
لان في بيعه ادراك لعانه لمن اشتراه وهذا محله ان استنبه الخاف ما اذا احتجوا بماغي  
فالباع للطائفة التي في جانبها الحق لا يأس به قال ابن بطال لما كره بيع السلاح في الفتنة  
لا يترتب المعاوضة على الاثر ومن يتركره مالك والساجي واحد وانما بيع العتق ممن  
يتخذ خمر او ذبب مالك فيفسخ البيع وكان المصنف اشار الى خلاف الثوري في ذلك حيث  
قال بيع حلاله لمن شئت **قوله** عروبه من سعيد هو الابصار وعمر بن كثر من اهل  
فتح في رواية يحيى بن يحيى الاندلسي عروبه وفتح العين وهو تصحيف ولا سند اذ كرهه بنو  
وقبه ملاه من البايعين في نسوا ولهم يحيى **قوله** خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عام حنين فبعنا الدرع كذا وقع مختصراً فقال الخطا في سقط من الحديث شيء لا يشتر  
الكلام الابيه وهو انه قيل رجلا من الكفار فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم سلبه وكان  
الدرع من سلبه وتحتيه ابن التمر انه تعسف في الرد على البخاري لانه انما اراد حوا  
بيع الدرع فذكر موضع من الحديث وحذف سائر وكذا يفعل كثير اقلد وهو  
كما قال وليس ما قاله الخطا في مرفوع وسبب في الحديث مستوفى مع الكلام عليه في  
غروه حينئذ من كتاب المغازي وقد استشهد بطائفة للترجمة قال الاسودعي  
ليس في هذا الحديث من ترجمه الباب شي واجب بان الترجمة مستمدة على بيع السلاح  
في الفتنة وغيرها فذكر في فاده فنزل على الشئ المعاني وهو بيعه في غير الفتنة وقرأت  
نخط القطع في شرحه يحمل ان يكون الرجل ما قاله فارضه منه فاراد ان يخذ الدرع



وبعوضه عنه النبي صلى الله عليه وسلم وكان غنله البيع وكان ذلك وقت الفتنه انتهى ولا  
تحتي تعسف من التأويل والحق ان الاستدلال بالبيع انما هو في بيع اي قتاده الدرع  
بعد ذلك لانه باع الدرع فاشترى ثمنه السنان وكل ذلك في زمن الفتنه **قوله**  
ان يكون المراد بهذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنه لمن لا يخشى منه القرصه فانما  
باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قايما بين المسلمين والمشركن واقره النبي صلى  
الله عليه وسلم على ذلك والنظر به انه لم يبعه ممن عصى على قتال المسلمين ويستفاد منه  
جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه **قوله** مخرفا بلحا المجمة الساكنه والفتا  
مفتوح الاول وهو السنان وبكسر الهمزة الذي يجمع فيه الثمار **قوله** في سبله  
بكسر اللام **قوله** ثألته بالمثل قبل اللام اي جمعه قاله ابن فارس وقال القزاز  
اي جعلته اصل حال وائله كل شيء اصله **قوله** في العطار وسع  
المسك ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكانه الحق العطار به لاشترى الهماني  
الراجح لطيفه **قوله** حديثه عبد الواحد هو ان زياد وابوبره عن عبد الله هو ان زياد  
ابن عبد الله بن زياد عن ابي موسى **قوله** كمثل صاحب المسك في روايه اي اسامه  
عن زياد كما سياتي في الدراج كحاصل المسك وهو اعلم من ان يكون صاحبه ام لا **قوله**  
وكبر الحداد كبر كسر الكاف بعدها تحاينه سالته وحقيقته البنا الذي يركب عليه  
الزرق والزرق الذي ينفخ فيه فاطلق على الزرق اسم الكبر مجاز المجاور له وقيل الكبر هو  
الزرق نفسه واما البنا فاسم الكور وفي روايه اي اسامه كحاصل المسك فنافخ الكبر  
**قوله** لا بعد ذلك بفتح اوله وكذلك الدراج العود اي لا بعد ذلك احد الخصلتين في  
بعد ذلك يقول ليس بعودي هذا الامر اي ليس بعودي وفي روايه اي دريغم اوله وكسر  
الدراج لا عود ام لا بعد ذلك صاحب المسك احد الخصلتين **قوله** اما شتره و  
تجذريه في روايه اي اسامه اما ان يجرد واما ان ينعاع منه ورواه عبد الواحد راجح  
لان لاحداهما عطا لا شتر بخلاف الراجح فانها لازمه سواء وجد البيع او لم يوجد

**قوله** وكبر الحداد عرق شتلا وثوبك في روايه اي اسامه ونافخ الكبر اما ان يجرد شتلا  
ولم ينعرض لذكر البيوت وهو واضح وفي الحديث النهي عن السهم من شتادى لحي السنه في الدين  
والدنيا والترعيه في مجالسه من ينفق لحي السنه فيهما وفيه جواز بيع المسك والحداد طهارة  
لانه صلى الله عليه وسلم مده ورجب فيه وفيه الرد على من كرهه وهو منقول عن الحسن البصري  
وعطا وغيرهما ثم انقضى هذا الخلاف واستقر الاجماع على طهارة المسك وجواز بيعه  
وسبب اني اذكر ذلك من بيان في كتاب الدراج ولو ترجم المصنف للحداد لانه تقدم ذكره  
وفيه ضرب المثل والعمليه بالحكم بالاشباه والنظائر **قوله** **باب** **قوله** ذكر  
الحجام **قال** ابن المنبر ليس من الترجمة تصويبا لصنعه الحجام فانه قد ورد فيها  
حديث يخصها وان كان الحجام لا ينظم اجرة فالنهي للمصانع لا على المستعمل والمفروق بينهما  
ضرورة المحجور الى الحجام وعدم ضرورة الحجام لكثرة الصابح سواها **قوله**  
ان ارادما التصويبا الحسن والندب لهما فهو كما قال وان اراد المحجور فلا فانه  
مستوع للمستعمل ليعاظمها للضرورة ومن لازم تعاطيها للمستعمل اعطى الصابح لها  
فلا فرق الا بما اشترى اليه اذ لا يلزم مكرهها من الكاسه الدنيه اذ لا يشترط فالكساح  
اسواها لا من الحجام ولو نواطي الناس على تركه لا ضرر ذلك بهم وسبب ان الكلام على  
كسب الحجام في كتاب التجار واما في الكلام هناك على حديث الباب عن انس وان عمار  
ان شأ الله تعالى **قوله** **باب** **قوله** التجار فيما يكره لبسه للرجال والنساء  
اي اذا كان مما شفع به غير من كره لبسه اما **قوله** لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه  
اصلا على الدراج مرا قوال العلماء وذكر فيه حديثين احدهما حديث ابن عمر في قصة عمر  
في حله عطار دونيه **قوله** النبي صلى الله عليه وسلم انما يحب هذا البك ليسمع بها  
بني يبيعها وسبب اني في اللباس من وجه اخر يلفظ انما يحبها الملك لبيعها  
اولئك سواها وهو واضح فيما ترجم له منها من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال  
والتجار وان كان ذلك من البيع لکنها حروه المستلزمه له واما ما يكره لبسه



للنساء في التماس عليه او المراد بالكرامه في الترجمة ما هو اعظم من التخيير والمزنيه فيدخل  
الرجال والنساء فعرف هذا جوابا على اعتراضه لا سيما على من ان حديث ابن عمر لا يطابق  
الترجمة حيث ذكر فيها النساء الباقي **قوله** حديث عائشه في قصة النمرقة المصورة **قوله**  
الكلام على الذي قبله مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة انه صلى الله  
عليه وسلم لم يفسح البيع في النمرقة وسبائك في بعض طرق الحديث انه صلى الله عليه وسلم  
توكل عليه بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة مشترك في المنع منه الرجال والنساء  
فهو مطابق للترجمة من هذه الحثية بخلاف ما اعترض به لا سيما على **قوله** ان المنبر في  
الترجمة اشعار بحمل قوله انما يلبس من لا خلا ولا عمل الجموع حتى يسترك في ذلك الرجال  
والنساء لكن الحق ان ذلك خاص بالرجال وانما الذي يسترك فيه الرجال والنساء المنع من  
النمرقة وحاصله ان حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشه على جميعها قوله  
**باب** صاحب السلاوة اخو بالسوم نفع للمهمل وسكون العاوي ذكر  
قد روي عن النبي **قوله** ان بطال لا خلاف بين العلماء في هذه المسألة وان يقولوا السلاوة من ذلك  
او وكيل او بالسوم من طالب شرها **قوله** لكن ليس ذلك بواجب فسيأتي في قصة  
حمل جابر انه صلى الله عليه وسلم يداه بقوله لعنه با وقية الحديث **قوله** حديث  
عبد الوارث هو ان سعيد ولا سنا ذكره بعريز **قوله** ما سوي عملته على وزن  
فاعول وهو امر لم يذكر المنعنا باختيارهم على سبيل السوم لذكره هو لم نمنعنا  
معنا اختياره ثم نفع التراضي بعد ذلك وهذا مطابق للترجمة وقال المازري معنى  
**قوله** ما سوي في باعوني بالمركب ولا اخذه هبه قاله فيلسوفه الا ان المسترك يبدأ  
بذكر المنع ويعقبه عياض بان الترجمة انما هي لذكر المنع معسا واما مطابق ذكر المنع فلا  
فرضه من الاولوية من البائع والمسترك **قوله** وقد سبق هذا الحديث ابواب  
المساجد وما في الكلام عليه في اول الجهر ان شاء الله تعالى **قوله** **باب** بالنزول

كم

كم يجوز للخيار والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار والخير وهو طلب خير الامر من  
امضا البيع او فسخه وهو خيار ان خيار المجلس وخيار الشرط واما بعضه خيار  
التقصيص والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقولة لبيان مقداره وليس في  
حديث الباب بيان لذلك **قوله** ان المنبر لعله اخذ من عدم تحريده انه لا يقيد بل بنوع  
الامر فيه الى الحاجة لنفاؤ السلع في ذلك **قوله** وقد روي البيهقي من طريق ابي علي  
الفروي عن نافع عن ابن عمر من فوعا الخيار بلائه ايام وهذا كانه مختصر الحديث الذي  
اخرجه صاحب السنن من طريق محمد بن اسحق عن نافع في قصة حبان من مقدم وساد ذكره  
بعد خمسة ابواب وبالحجج المختلفة والشافعية في ان خيار بلائه ايام وانكر مالك  
الثوقيت في خيار الشرط بلائه ايام بخبر يارده وان كان في الغالب يمكن الاختيار  
فيها لكن لكل شيء امد يحسب بخبر فيه فللدارية مثلا والثوب يوم او يومان ولجارية  
جمعة والدار شهر **قوله** الا وراعي عند الخيار شهرا واكثر بحسب الحاجة اليه **قوله**  
الثوري يختص الخيار بالمشتري ويمتد اعيان ايام واكثر ويقال انه انفراد ذلك وصح  
الثوري امتداد الخيار عن غيره وسبائك شيء منه في ابواب الملازمة ويحمل ان يكون  
مراد البخاري بقوله كم يجوز الخيار ان كره خيار احد المتبايعين الا حرمه وأشار الى ما في  
الطريق الا انه بعد بلائه ابواب من زياده هاهنا ويحتمل ان مراد مالك ان لا يترك الزيادة  
ما بينه اني الترجمة على الاستيفاء كعادته **قوله** حديثه هو ان الفضل المروك  
وعبد الوهاب هو المتقي يحيى بن سعيد هو انصار **قوله** ان المتبايعين بالخيار  
كذا لاكثر وحكي ان ابن النضر في رواية القاسم ان المتبايعان قال **قوله** وفي رواية  
ابو عبيد نافع في الباب الذي يليه البيهقي في تفسيره الحمانيه والبيع معنى البايع لخص  
وضاير وضائر وليس كذلك وانما فاهما متبايعان كقوله وقاير واستعمال  
البيع في المشتري ما على سبيل التخليص ولازلا منها ما يبيع **قوله** ما التفرقا في رواية  
النسائي يفرقا سقير الفا وتقل تعلب عن الفضل من سله افسر فابا الكلام وتفرقا



بالإبدان ورده ابن العربي بقوله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب فانه ظاهري في التفرق  
بالكلام لانه بالاعتقاد واجب بانه من كونه في الغالب لان من خالف آخر في عقيدته  
كان مستعدا للمفارقة اياه بدينه ولا تخفى ضعف هذا الجواب وللخروج من كلام الفضل  
على لانه سمع الحقيقة وانما استعمل احدها في موضع الاخر انما ساءا **قوله** او يكون  
البيع خيارا سائيا شرجه بعد باب **قوله** فالتامع وكان ابن عمر في الخبر هو موصول  
بالاسناد المذكور وقد ذكره مسلم ايضا من طريق ابن جريح عن نافع وهو ظاهر في ان  
ابن عمر كان يذهب الى التفرق للكون بالابدان كسائيا وفي الحديث ثوب الخيار لكل  
من المتبعين اجزا اما في المجلس وسائيا بعد ابواب **قوله** عن الخليل في رواية  
شعبة ثابته بعد باب عن قتادة عن صالح الخليل وفي رواية احمد عن غندر عن شعيب عن  
قتادة سمعت الخليل **قوله** عن عبد الله بن الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب  
وكبريت في شيء من طريق حديثه في الصحيحين لكن وقع لاهد من طريق سعيد عن قتادة عن  
ابن الحرث الهاشمي ورواه ابن خزيمة ولا سيما على عنه من وجه اخر عن شعيب فقال عن قتادة  
سمعت ابا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحرث بن نوفل وعبد الله بن ابي رباح في الصحابة  
لانه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاني لم نجده وهو معدود من حديث الرواية في  
كبار الثقات عن قتادة وشعبة ثابته ايضا وليس له في البخاري سوى هذا الحديث  
وحديث اخر عن العباس في قصة ابي طالب **قوله** وزاد احمد بن محمد بن ابي  
اسد ومكة الطبري وصلها ابو عوانة في صحيحه عن جعفر الدارمي واسم احمد بن  
سعيد عن هزبه وكبارها في مسند احمد بن حنبل وزعم بعضهم انه احمد المديوني  
وسائيا في هذه الزيادة من وجه اخر عن همام بعد لانه ابواب وافح من سائيه وفي  
صنيع همام فابده علو الاسناد لانه من الخليل في اسناده لا اول رجلا  
واحدا **قوله** **باب** ان الموقوف للخيار اي اذ الموقوف المبيع  
او المسترى وفي الخبر واطلقاه بل يجوز البيع وكأنه اشار بذلك الى الخلاف الماضي

في خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم الى الوقت الذي سطر طانه وهو الخيار  
ابن المنذر فان شرط او احدها الخيار مطلقا **قوله** لا وراعي وان لم يشرط  
باطل والبيع جائز **قوله** الثوري والشافعي واصحاب الرأي يطل البيع **قوله**  
احمد واسحق للذي شرط الخيار ابدان تنبيه **قوله** او يقول احدها لانه  
جميع الطرق ثابتات الراوي يقول في انها بما نظر لانه مجزوع عطف على قوله ما لم  
يفرقا فعمل الضمة شبيكتها اسبغت المعاني فراه من قرأه من سبي وبصر وحمل ان  
يكون معنى الا ان يقرأ حينئذ ينصب اللام وبه جزم الثوري وغيره ثم ذكر المصنف  
في الباب حديث الباب من وجه اخر عن نافع وفيه او يكون بيع خيارا والمعنى ان المتاع  
اذا قال احدها لصاحبه اختر ايضا البيع او فسخه فاختار ايضا البيع مثلا ان البيع  
يتم وان لم يتفرقا وهذا قال الثوري ولا وراعي والشافعي واسحق واخرون وقال احمد  
لا يتم البيع حتى يتفرقا وقيل انه تفرد بذلك وقيل المعنى بقوله او يكون بيع خيارا  
ان يشرط الخيار مطلقا فلا يبطل بالتفرق وسائيا في الحديث فيه بعد ما بين ان شاء  
الله تعالى **قوله** **باب** البيعان بالخيار ما لم يتفرقا قال ابن عمر  
بخيار المجلس وهو بيت من صنيعه الذي مضى قبل باب وانه كان ان استرى شيئا  
بحجبه فاراد صاحبه والكثير من طريق ابن فضال عن يحيى بن سعيد ودان ان  
عمرا اذا ابتاع بيعا بموقعا فقام له البيع ولمسلم من طريق ابن جريح قال ابي  
علي نافع فذكر الحديث وفيه فالتامع وكان اذا باع رجلا فاراد ان لا يقبله فقام  
فمضى نفسه ثم رجع اليه وسائيا صنيع ابن عمر ذلك من وجه اخر بعد ما بين  
وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم رايته ابن عمر  
استرى من رجل بعيرا فاخرج ثمنه فوضعه بين يديه محسره بين يديه ومن  
التمن **قوله** وشرح والسبغ اي قال لا خيار المجلس وهذا وصلة سعيد بن منصور  
عن هشيم عن محمد بن علي سمعت ابا الضمري يحدث انه شهد شريحا واخصر اليه رجلا



استرى احدهما من الاخر دارا بربعة الاف فاجها ثريدا له في بيعها قبل ان يفارق  
صاحبه فقال لا حاجة لي فيها فقال البايع قد نعتك فاجبت لك فاختصما الى شرح  
فقال ابو الخيار فقال ابو الخيار ما لم يتفرقا قال محمد بن وهيب بن الشيباني رضي الله  
عنه وروى ابن ابي شيبة عن وكيع عن شعبة عن الخليل عن شرح قال البايع ان بالخيار ما لم يتفرقا  
وعن جرير عن غيره عن الشعبي انه اى في رجل استرك من رجل يردوناه فارد ان يرد  
قبل ان يتفرقا ففرضي الشعبي انه قد وجب البيع فشهد عنده ابو الخليل ان شرحا اى في  
مثل ذلك فرده على البايع فرفع الشعبي الى قول شرح **قوله** وطأ وطأ الشا ففى  
في الام اخبرنا ابن عيسى عن عبد الله بن طاهر عن ابيه قال اخبر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رجلا بعد البيع قال وكان الى خلف بالخيار الا بعد البيع **قوله** وعطا و  
اى عليه وصلها ابن ابي شيبة عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن ابي مليكة عطا  
قالا السعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضى ونقل ابن المنذر القول ايضا عن سعيد بن المسيب  
والزهري وابن ابي ربه عن اهل المدينة وعن الحسن البصري والاوزاعي وابن جريح وغيرهم  
وبالغ ابن جريح فقال لا يعلم لهم مخالفا من البايع الى الختي وحده ورواه مكنونه  
عن شرح الصحيح عنه القول واشار يارواه سعيد بن منصور عن معاوية عن  
الحجاج عن الخليل عن شرح قال لا تعلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع واشارة ضعيف  
لا جل حجاج وهو ابن اوطاه **قوله** حديث اسحق قال ابو علي الحنفي لم اره منسوبا  
في شيء من الروايات ولعله اسحق بن منصور فان مسلما روى عن اسحق بن منصور عن  
جبان بن هلال **قوله** قد رايته منسوبا في رواية اى على بن سفيان عن الفرير  
في هذا الحديث اسحق بن منصور وكما روى في مسند اسحق بن راهوية عن جبان وقال  
اخرجه البخاري عن اسحق فانه اعلم **قوله** جبان بن هلال هو شيخ الحنابلة بعد ما  
تبعه **قوله** حديث شعبه سناني بعد ما في هذا الوجه عن هاج بن شعيبه وثق  
محمول على انه كان عند جبان عن شعبه حديثا عن شرح واحد **قوله** ما لم يتفرقا

في رواية هاج الماضي قبل ان ياب ما لم يتفرقا وفي رواية سليمان بن موسى عن ابي عوان  
عن وعز عطا عن ابن عباس مرفوعا ما لم يتفرقا صاحبه فان فارقته فلا خيار له وقد  
اختلف القائلون بان المراد ان يتفرقا بالابدان هل للتفرق المذكور حديثي اليه المشهور  
الراجح من نزاهة العلماء في ذلك انه موكل الى العرف وقد اورد في العرف تفرقا حمله و  
لا فلا والله اعلم **قوله** فان صدقنا وبيننا اى صدق البايع في اخبار الشري وبين  
الحيث ان كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن سلا ومن العبد ان كان في الثمن  
ويحتمل ان يكون الصدق والبيان معنى واحدا وذكر احدهما نا كيدا للاخر **قوله** محبت  
بركة بيعهما يحتمل ان يكون على ظاهره وان شوم التدليس والمذب وقع في ذلك العقد لمحق  
بركته وان كان الصادق باجورا والكاذب بازورا ويحتمل ان يكون ذلك مختصا ببيع  
منه التدليس والعبد والاحر ورخصة من اجمعه وفي الحديث فضل الصدق  
عليه ودم المذب والخ على منعه وانه سبب لنهاية البركة وان عمل الاخر يحصل  
خير الدنيا والاخر **قوله** الا بيع الخيار اى ولا يحتاج الى التفرق كما سيأتي شرحه  
في الباب الذي يليه وفي رواية ابو عن رافع في الباب الذي قبله ما لم يتفرقا او يقول احدهما  
لصاحبه خسر وهو ظاهر في جهر لزوم البيع من قبل التفرق وقيل دليل على ابي خيار  
المجلس وقد مضى في باب ان من عرجه على التفرق بالابدان وكذلك ابو برزة  
الاسلمي ولا يجوز لها مخالفة الصحابة وخالف في ذلك ابراهيم الخنفي فروي ان  
ابن شيبه باسناده صحيح عنه قال البيهقي جازوا ان لم يتفرقا ورواه سعيد بن منصور  
عنه بل فقط اذا وجبت الحنفية فلا خيار وذلك قال مالك الا ان حبيب الحنفية  
كلهم قال ابن جريح ولا تعلم لهم سلفا الا ابراهيم وحده وقد روي في الخبر على حديث  
الباب فرفا منهم من رده كونه معارضيا بما هو قري منه ومنهم من صححه ولكن اوله على  
غير ظاهره **قوله** طائفة منهم من منسوخ حديث السلمون على شرطه والخيار بعد



لنوع العقد بفسد الشرط ومحرر التخالف عند اختلاف المتساويين لانه يعنى الحاجة  
الى التميز وذلك يستلزم لزوم العقد ولو بد الخيارات كان فيها في رفع العقد ويقول  
تعال واشهدوا اذا بنا بعتم ولا شهدوا اذا وقع بعد التفرق لم يطاق ان امر وان وقع  
قبل التفرق لم يصادف محلا ولا جهة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت الاحتمال والجمع  
بين الدليلين مما امكن لا يصار معه الى الترجيح والجمع بينهما على ان الادلة المذكورة تعتبر  
ولا تكلف وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فذكر على انه عارضه  
ما هو اقوى منه والراوى ان اعمل بخلاف ما روى ذلك على وهن الروى عنه ويعقب  
بأن مالك لم يفرقه فقد رواه غيره وعمله وهم الثوري وداروا به وعلا وقد حرص  
كثير من محققى اهل الاصول على الخلاف المشهور فيما اذا عمل الراوى بخلاف ما روى بالصحة  
دون خبايعهم ومن فاعدهم ان الراوى علم بما روى وان عمره روى بالخبر كان  
نفار وانما يبيع بدينه فابى عنه او من غيره وقال الطائفة هو معارض بعمل اهل  
المدينة ونقل عن الشريفة انه مخالف لعمل اهل مكة ايضا ويعقب بانه قال  
ابن عمر ثم بعد من المسيب ثم الزهري ثم ابن ارباب كما مضى وما ولا من اكاره على  
اهل المدينة في اعصارهم ولا يحفظ عن احد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربه  
واما اهل مكة فلا يعرف عن احد منهم القول بخلافه فقد سبق عن عطاء وطا و  
غيرهم اهل مكة وقد استدلوا ان عبد البر وابن العربي على من عمره اهل مكة  
انما كانا من الاجل لكون عمل اهل المدينة على خلافه قال ابن العربي انما لا يخبره  
مالك لان وقت التفرق غير معلوم فاشبه بسوء الخبر كما للملازمة ويعقب بانه  
سواء خيار الشرط ولا محذور وقت معين وما ارعاه الخبر بوجوده وبان الغرر  
في خيار المجلس معدوم لان كلاهما ممكن ايضا البيع او فسخه بالقول او بالفعل  
فلا غرر وقال الطائفة هو خبر واحد ولا يعمل به فيما يحرمه البلوى ورد بانه مشهور

فيعمل

فيعمل كما ادعوا نظردك في خبر الفقه في الصلاة واحباب الوتر وقال الخروز  
هو مخالف للقياس الخلى في الحاق ما قبل التفرق بما بعده ويعقب بان القياس من النص  
فاسد لا اعتبار وقال الخروز التفرق بلا ابرار ان محمول على الاستحباب بحسبنا للمعاملة مع  
العلم لا على الوجوب وقال الخروز هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاهما  
على خلاف الظاهر وقال الطائفة المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد  
النكاح والاحارة والعنق ويعقب بانه قياس مع ظهور الفارق لان البيع يفسل فيه  
ملك رقبته المبيع وينتفعه بخلاف ما ذكره وقال ابن حزم سوا قلنا التفرق بالكلام  
او بالابدان فواضح وجب قلنا ما بالكلام فواضح ايضا لان قول احد المتساويين مثلا  
بعثك بعشرة وقول الآخر بل عشرة مثلا ففراق في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال  
اسيرته بعشرة فانهما حينئذ متساويان فانه من ثبوت الخيار لهما خبر يتعاضدان لا حين  
يفترقان وهو المدعى وقيل المراد بالتساوي المتساويان ورد بانه مجاز والجماع على  
الحقيقة او ما تفرق فيها اول واخر الطحاوى ما مات واحدا ربه استعمل فيها المجاز وقال  
ما انكر استعمال لفظ البائع في المسالة فقد عمل عن اتساع اللغة ويعقب بانه لا  
يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع فالاصل في الاطلاق الحقيقة  
يقوم الدليل على خلافه وقالوا ايضا وقت التفرق في الحديث هو ما من قول البائع بعثك  
بكذا ومن قول المشتري اسيرتك قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اسيرتك او ربه والبايع  
بلا خيار لان بوجه المشتري وهذا ما حكاه الطحاوى عن عيسى بن امان منهم وكذا ان  
حوز من يد ادعنا لك قال عيسى بن امان وفائدة يظهر فيها التفرق قبل القول فان القول  
شعور ويعقب بان سمعهم ما متساويين قبل تمام العقد مجاز ايضا لان اسم الفاعل  
في الحال حقيقة وفيما عدله مجاز فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان بعير البعيرين  
والحديث يرد ففمن عمل بالتفرق على الكلام واجب بانه ان ابرر الخلق على  
الحقيقة بعين المجاز وان اعدا من المجاز ان لا يربط الحقيقة اولى وايضا فامتناعا



لا يكونان شيئا بعينه حقيقة الا في حين معاقدتها لكن عقدها لا يتم الا باحد من اياها بابرار  
العقد والتفرق على ظاهر الخبر فصح انها متعاقدان ماداما في مجلس العقد فعلى هذا سميتهما  
مسا بعين حقيقة بخلاف حمل المسا بعين على المتسا ومن فانه بجان اتفاق وقال طائفة  
التفرق بيع بالا ثوال لقوله تعالى وان تتفرقا فاعني الله فلا من سعة واحيد **بانه** سمي  
بذلك لكونه ينفى التفرق بالابدان **قال** السضاوي ومن في خيار المجلس ان يمتدحان  
حمل التفرق على لا قول وحمله للمسا بعين على المتسا ومن وايضا في كلام الشارع يصح  
عزل الحمل عليه لانه يصير تقديره ان المتسا ومن ان شأ أعقدوا وان شأ لم يعقدوا وهو يحصل  
للحاصل لان كل احد يعرف ذلك **وقال** الخنزعي ان التفرق بالكلام ما هو الكلام الذي  
صح به التفرق اياها الكلام الذي وقع به العقد غير غيره فان كان غيره فاهو ليس من المتعاقدات  
كلام غيره وان كان هو الكلام بعينه لم ان يكون الكلام الذي انقضا عليه ولم يسمهما به هو  
الذي اقرقاه والفسخ بهما به وهذا في غايه الفساد **وقال** اخرون ان ظاهر الحديث  
يتعدى فسخا وبيله وبيان بغيره ان المتسا بعين انفق في الفسخ او المتسا لم يثبت  
اواحد منهما على الآخر خيار وان اختلفا فالجمع من الفسخ ولا يصح جمع من التقضين وهو  
مستحيل **واحيب** بان المراد ان لكل منهما الخيار في الفسخ واما ايضا فلا احتياح  
الى الاختيار فانه ينفى العقد والحال ينفى اليه مع السكوت بخلاف الفسخ **وقال**  
اخرى حديث ابن عمر هذا وحكيم من حرام معارض حديث عبد الله بن عمر وذلك فيما  
اخرجه ابوداود وغيره من طريق عمر بن شعيب عن ابيه عن حماد بن رفاعة البيعان  
بالخيار ما لم يتفرقا الا ان يكون صفقه خيار ولا يحمل ان يفارق صاحبه خشيته ان  
يستقبله **قال** ابن العزق ظاهر هذه الزيادة بخلافه والحديث في الظاهر فان  
ناولوا الاستفالة فيه على الفسخ ما ولنا الخيار فيه على الاستفالة وان اختلفا في المأوى ولا  
فرع الى الترجيح والقياس في جانبنا **وتعقب** **بانه** حمل الاستفالة على الفسخ اوضح من  
حمل الخيار على الاستفالة لانه لو كان المراد حقيقة الاستفالة لم ينعى من الفارقة لانه لا

مختصر

مختصر لمجلس العقد وقد ائنف في اول الحديث الخيار ومنه الى غايه التفرق ومن العلوم  
ان من له الخيار لا يحتاج الى استيفاله فتعين حملها على الفسخ وعلى ذلك حمل التفرق  
وغيره من العلم فقا لوامعناه لا يحمل ان يفارقه بعد البيع خشيته ان يختار فسخ البيع  
لان العرب يقولون لا يستقبل فاقنى امر الاستدراك فالمراد بالاستفالة فسخ النادر  
منها للبيع وحملوا على الكراهة لانه لا يلزم المروءة وحسن معاشره المسلم لا  
ان اختيار الفسخ حرام **قال** ابن حزم اجما جهر بحديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالكلام لقوله فيه خشيته ان يستقبله لكونه لا يستفاله لا يكون الا بعد تمام البيع ووجه  
استفالة الملك يستلزم ان يكون الخبر المذكور فائدة له لانه يلزم من حمل التفرق على القول  
اباحه المفارقة حتى ان يستقبله او لم يتخذ **وقال** بعضهم التفرق بالابدان في العرف  
فصل القبض بطل العقد فكيف يثبت العقد باسطله **وتعقب** **بأن** خلافا للجمهور **بانه**  
منظومه وذلك ان التقدير لا اجل شرط للصحة العرف وهو نفس السليم عندهم واج  
بعضهم يحرم ان يقر بانه لا يقر بانه في قصة البكر الصعب وسباني توجبه وجوابه  
واجب الطحاوي يقول ان عمر ما ادركت الحقيقة حما مجموعا فهو من مال المتاع **وتعقب**  
بانهم مخالفون اما الخفية فقا لاهو من مال البائع ما لم يره المتاع او يملكه والمالية  
قالوا ان كانا باعا بعينه بعينه فهو من البائع وما به كاحه فيه لان الصفقة فيه محمولة  
على البيع الذي ابيع لاعلى ما لم يبرم جمع بين كل ابيه **وقال** بعضهم معنى قوله حتى  
تتفرقا اي يتوافقا فقال للزوج على ما اذا انفارقتا على ما اذا انفقتا **وتعقب**  
ورد في نسخة حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق اللبث لانه في الباب الذي  
بعد هذا **وقال** بعضهم حديث السعان بالخيار جاء بالفاظ مختلفة فهو مضطرب  
لا يحجج به **وتعقب** **بانه** الجمع من اختلاف الفاظ ممكن بخلاف ولا يصح  
فلا يصح ما خلا فو شرط المضطرب ان يتغير الجمع من مختلف الفاظ وليس  
هذا الحديث من ذلك **وقال** بعضهم لا يجوز حمل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ



قلعه اريد به خيار الشراء وخيار الزيادة في الثمن والمتمن واجيب بان المقصود في  
كلامه صل الله عليه وسلم حيث يطلق الخيار اراده خيار الفسخ كما في حديث المصراه  
وكما في حديث الذي يخرج في البيع وايضا فادان ان المراد بالمشايعة المتعاقدان  
فيعبر صدر العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن وقال ابن عبد البر قد اكثر المالكة  
والخفيه من الاحتجاج لرده هذا الحديث بما يطول ذكره واكثره لا يحصل منه شيء وحكي  
ابن السمعاني في الاصطلاح عن بعض الخفيه قال البيع عقد مشروع بوصف وحكم  
فوصفه للنزوم وحكمه الملك وقد تكرر البيع بالعقد فوجب ان يشر بوصفه وحكمه فاما  
تاخير ذلك الى ان يقرقا فليس عليه دليل لان السبيل ان يقرق بعد حكمه ولا ينبغي الا  
بعارض ومن اراد به فعلية البيان واجاب بان البيع بسبب الاتفاق في الندم والندم  
مخرج الى النظر فابعد الشارع خيار المجلس نظر المتعاقدين ليس لما من الندم ودليله  
خيار الروية عندهم وخيار الشرط عندنا قال ولو لم يشر العقد بوصفه وحكمه لما ستر  
الا فانه لكانا شرعا نظر المتعاقدين الا انها شرعا لا يستدل بان ندم مفردة احدها فلم  
يجب وخيار المجلس شرع لا يستدل بان ندم يستلزم فيه فوج قوله **باب**  
اذا خير احدهما صاحبه بعد البيع اي وقبل التفريق فقد وجب البيع اي وان لم يتفرقا  
او لانه حديث ابن عمر من طريق الترمذي عن نافع بلفظ ان ساه الرجلان وكل واحد منهما  
بالخيار ما لم يتفرقا اي فسقط الخيار **قوله** وكانا جميعا تا ليدل ذلك وقوله او  
بخير احدهما الاخر اي فسقط الخيار وقوله فساها على ذلك فقد وجب البيع اي وبطل  
الخيار وقوله وان يتفرقا بعد ان ساهوا ولم يترك احدهما البيع اي ليقضيته قد وجب  
البيع اي بعد التفريق وهذا ظاهر جردا في انفساخ البيع نفسه احدهما قال الخطابي  
هذا واضح في شيء في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكننا وبطلنا لفظا من الحديث  
وكذلك قوله في اخره وان ساهوا بعد ان ساهوا فيه البان الواضح ان التفريق بالخيار هو  
الفاطح للخيار ولو كان معناه التفريق بالتوكلا خلا الحديث عن ما يرد انتهى وقد قدم  
الدواوي على رد هذا الحديث المفقود على صحة لا قبل منه فقال

مننا

هذا الحديث وكانا جميعا الى اخره ليس محفوظا لان معناه اللبس في نافع كتمام ما لا ينظر اليه  
انتهى وهو رد لما انفرد لا يثبت على ثبوت غير مستند وادى يوم على من روى الحديث مفسرا للجل  
بمحتملانه حافظا من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وفوق تعدد المجلس فهو محمول على ان شيخهم  
حديثه به تارة مفسرا وتارة مختصرا وقد اختلف العلماء بالمراد بقوله في حديثه ما لا  
بيع الخيار فقال الجمهور وبه جرح الشافعي هو استثنان من ايراد الخيار الى التفريق والمراد  
انها ان خيار ايضا البيع قبل التفريق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفريق والتدبر  
الا البيع الذي جرى فيه الخيار قال الثوري انما ساهوا على ترجيح التاويل وبطل كثير  
منه في سواه وغلطوا فاقيله انتهى ورواه اللبس ظاهره حديثا في ترجيح وقبل  
هو استثنان من انقطاع الخيار بالتفريق والمراد بقوله او بخير احدهما الاخر اي ففسر  
للخيار بمره معينه فلا يتقضي الخيار بالتفريق بل يفتي حتى يمضي المدة حكاه ابن عبد البر  
عن ابن ثور ورجح الاول انه اقل في الاخبار ويخصه رواية النسائي من طريقه صحيح قبل  
هو ان لا يرد به وقبل غيره عن نافع بلفظ الا ان يكون البيع كان خيارا فان كان البيع عن  
خيار وجب البيع وقبل هو استثنان من ان خيار المجلس والمخني او بخير احدهما الاخر  
في خيار المجلس فسنق للخيار وهذا اضعف من ذلك لاجماله لا وقبل قوله الا  
ان يكون مع خيارا اي خيارا ما لم يتفرقا الا ان يحاسر ولو قبل التفريق والا ان يكون  
البيع بشرط الخيار ولو بعد التفريق وهو قول صحيح التاويل لا ولا يرد رواية عبد الرزاق  
عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال فيه الا بيع الخيار او يقول صاحبه اخير  
ان جعلنا او على التفسير لا على الشكيب **قوله** او بخير احدهما الاخر باسكان  
الرا من بخير عطفنا على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل نصب الرا على ان او بمعنى الا كما يندرج  
ما مثله في قوله او يقول احدهما لصاحبه اخير قوله **باب** اذا  
كان البايع بالخيار هل يجوز البيع كانه اراد الرد على من حصل الخيار في المسترد و  
البايع بان الحديث قد سبق منها في ذلك **قوله** كل بيع يتسدد بالخيار **قوله**  
لا بيع منها اي لازم **قوله** حتى يتفرقا اي فلزم البيع حينئذ بالتفريق **قوله** الا بيع

مننا



الخيار فيلزم باشتراطه كما تقدم المحث فيه وظاهره حصص لزوم البيع في التفرق أو في  
شرط الخيار والمعنى أن السع عقد جائز فاداً وجداً جدياً من الأبرار كان لا بد من قول  
حريه استحقاقه من منصور وحبان بوجاهة هلال **قوله** حتى يتفرقا في رواه الكشي  
ما لم يتفرقا **قوله** قال همام وحديث في كتابي بخلافه لا مراد لم يصرح همام بم  
حريه هذه الزيادة فإن سبب على سبيل الاختيار وقد أخرجها لاسماعيل من وجه  
آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث **قوله** وحديث همام القائل  
بوجاهة هلال المذكور وقد تقدم قبل ما بين من وجه آخر عن همام **قال** الكشي  
القائل بوجاهة هلال فإن قيل لم قال حديثاً وقال قيل ذلك **قال** همام فالجواب  
أنه حديث **قال** كان سمع ذلك في الدراكة وحيث قال حريه سمع منه في مقام الحديث  
أنه وفي حريه بذلك نظر والذي يظهر أنه حيث ساقه بالاسناد عبر بقوله حريه وحيث  
ذكر كلام همام عبر بقوله **قال** **قوله** **قال** إذا اشتري شيئاً فرب  
من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري أن يسلطه على خياره بذلك **قال**  
أن الميراراد البخاري أئبا خيار المجلس حديثاً عن عمر بن الخطاب ورواه عنه  
مع عثمان وهو من في ذلك ثم خشي أن يتعرض عليه حديثاً عن عمر بن الخطاب ورواه عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم نصروه في البكر بنفس تمام العقد فاسلف الجواب عن ذلك  
في الترجمة بقوله ولم ينكر البائع أن الهبة المذكورة إنما هي بالبائع وهو مذكور المنزل  
من قوله **قال** أن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينظر بالنبي صلى الله عليه وسلم  
أنه وهب منه لأحد حمار ولا إبل ولا ناقة إنما هو عينا انتهى وجوابه أنه صلى الله عليه  
وسلم قد مر ذلك بالأحاديث السابقة المصروفة بخيار المجلس والجمع من الحديث يمكن  
أن يكون بعد العقد فارقاً عن زمان تقديمه أو تأخره فلا يوجب هيب وليس في الحديث ما  
ثبت ذلك ولا ما سفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العنينة في إبطال ما دلل  
عليه الأحاديث المصروفة من أئبا خيار المجلس فإنها إن كانت متقدمة على حديث السعان  
بالحجاء فحديث السعان قاضٍ عليها وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه صلى الله عليه وسلم

الشي

الشي بالبيان السابق واستفاد منه أن المشتري إذا تصرف في البيع ولو ينكر البائع كان  
ذلك قاطعاً بخيار البائع كما في الخبرين والله أعلم **قال** أن كمالاً جمعوا على أن  
البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أحرقه من الهبة أو العتق أنه بيع جائز واختلفوا فيما  
إذا امتن ولم يرض فالدين يروى أن البيع ثم بالكلام **قوله** وروى أسباط التفرق ما لا بد أن  
يجوزون ذلك ومن لم يرض التفرق ما لا بد أن لا يجوزونه والحديث صحيح انتهى وليس  
الامر على ما ذكره من إطلاق بل فرقوا بين المبيعات فما يقع على منع بيع الطعام  
قبل قبضه كما سيأتي واختلفوا فيما عدا الطعام على ما مرها حديثاً لا يجوز بيع شيء  
قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن ما بها يجوز مطلقاً إلا الدور  
والأرض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف أنها يجوز مطلقاً إلا المكيل والموزون  
وهو قول لأوزاعي وأحمد واستحقاقها يجوز مطلقاً إلا المأكول والمشروب وهو  
قول مالك وأبي ثور واختار ابن المنذر واختلفوا في الماعنق والخمور على أنه يصح  
الماعنق ويصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس أو كان الماعنق لا وله يرفع أم  
لا ولا يصح في الوقف أيضاً صحته وفي الروي والهبة خلافه ولا يصح عند الشافعية فيها  
أنها لا تصحح وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب حجه لمقابله ويمكن للجواب عنه  
بأنه محتمل أن يكون ابن عمر كان وكيلاً في القبض قبل الهبة وهو اختيار المغوي **قال**  
إذا ادن المشتري بالخمر في قبض المبيع كفي ونهر البيع وحصل الهبة بعد ذلك لم ينع  
فهذا اتحاد القاض والقبض لأن ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد أخرج في المالكية  
والحنفية أن القبض في جميع الأشياء بالخفية والهبة أو ما البخاري كما تقدم له في باب  
شر الدواب والخمر إذا اشتريه أبه وهو عليها هل يكون ذلك قبضاً وعند الشافعية  
والحنابلة تكفي الخفية في الدور ولا راضى وما أشبهها دون المشولات ولذلك  
لم يخرج البخاري ما حكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام **قال** أن قد ليس  
في الحديث تصريح بالبيع محتمل أن يكون قول عمر هو كمال الهبة وهو الظاهر فإنه لم



يذكرنا قلنا **قوله** وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فاستراه وسباني في الهبة فعلى هذا فهو بيع ولو أن النسخ لم يذكره لم يلزم أن يكون مع التصريح بالسراة وكما لم يذكر النسخ محتمل أن يكون النسخ المسترط ووقع وأن لم ينقل **قوله** المحب الطبري محتمل أن يكون النسخ صلى الله عليه وسلم ساقه بعد العقد كما ساقه أولا وسوقه قبضه لأن قصص كل شيء بحسبه **قوله** أو اشترى عبد فاعقبه جعل المصنف مساله الهبة أصلا الحق بمسالة العتق لو جرد النص في مسالة الهبة دون العتق والشافعية نظروا إلى المعنى في أن العتق قوة وسراة ليست كغيره ومن الخوئية منهم الهبة قال أن العتق أن لا فاللها له ولا فلا قبض وكذلك الهبة والله أعلم **قوله** وقال طائفة من فقهاء السلف على الرضى ثم راعها وجنته والريح له وصلة بعد من منصور وعبد الرضا من طريق ابن طائفة عن ابنه نحوه زاد عبد الرضا وعن جعفر عن أبيه عن ابن سيرين أن عائشة على الرضى قال الخبار لها حتى تفرغ عن رضى **قوله** وقال الحميدي في رواية ابن عساکر ما سناد البخاري قال لنا الحميدي وجزمه لا سماع على وأبو نعيم ريان علمه وقد رويناه أيضا موصولا في مسند الحميدي وفي نسخة لا سماع على وسباني من وجه آخر عن سفيان في الهبة موصولا **قوله** في سفر لم ينفك على عينه **قوله** على كبريت الموحدة وسكون الكاف وكذا الناقه أو ما ترك **قوله** صديك نفور **قوله** فباعه زاد في الهبة فاستراه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بولك عبد الله ابن عمر يصنع به ما شئت وفي الحديث ما كان الصحابة عليه من توفير النبي صلى الله عليه وسلم وإن لا يتقدموه في المشي وفيه جواز زجر الدواب وأنه لا يسترط في البيع عرض صاحب السلعة سلحته بل يجوز أن يسأل في بيعها وجواز التصرف في البيع قبل بدو النسخ ومراعاة النبي صلى الله عليه وسلم أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليه السرور **قوله** قال اللبيب وصلة لا سماع على من طريق ابن رجب والرداري وغيرهما وأبو نعيم من طريق يعقوب ابن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب اللبيب عن اللبيب به وذكر السهني أن يحيى بن بكير رواه

عن اللبيب كذلك فوضح أن اللبيب فيه شخبز وقد أخرجنا لا سماع على النسخ من طريق أبيه من سويد عن يونس عن الزهري **قوله** بعث من أمير المؤمنين ما لا يرضى أو عتارا **قوله** بالوادى حتى وادى القنرى **قوله** فلما بنا عتار حوت على عقي في رواية أبيه من سويد طفق أنكسر على عقي القنرى **قوله** مراد في تفسيد الدال وأصله مراد في إبطال مني استرداده **قوله** وكانت السنة أن المسامحة من الخبار حتى تنفرا حتى أن هذا هو السند في خروج من يد عثمان وأنه فعل ذلك ليمسح البيع ولا يسيء لثمان خيار في نسخة واستدل ابن بطال بقوله وكانت السنة على أن ذلك كان في أول الأمر ما في الرمن الذي فعل ابن عمر ذلك وكان الثفر طالبا ليدان من وكما فلذلك فعله ابن عمر لأنه كان سدا لا يتباع هكذا قال وليس في قوله وكانت السنة ما سمي استمرارها وقد وقع في رواية أبيه من سويد كما إذا بنا عتار كان كل واحدنا بلخبار ما لم ينفق والمنا عتار قنبر أنا وثمان فيساق القصص وفيها اشعار باستمرار ذلك وأغرب ابن رجب في القنرى له فزع عن عثمان قال ابن عمر ليست السنة ما فترا ولا يدان وقد أشبه ذلك وهذه الزيادة لم يرها اسنادا ولو صححت لم يخرج المسالة على الخلاف لأن الكبر الصحاة قد نقل عنه القول بأن لا فراق طالبا ليدان **قوله** سقته إلى أرض عمود ثلثا ليدان الذي زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صار ثلثه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي أعطا ثلثا ليدان **قوله** وساقني إلى المدينة ثلثا ليدان يعني أنه بقصر المسافة التي بيني وبين أرضي التي أعطا ثلثا ليدان وإنما قال إلى المدينة لأنها جميعا كانا بها فتراى ابن عمر القبط في القرع من المدينة فلذلك قال رأيت في ورعته وفي هذه القصص جواز بيع العتق الغايبة على الصفة وسباني نقل الخلاف في باب بيع الملامسة وجواز التحمل في إبطال الخيار وتفسير الموصلة بنفسه على مصلح غيره وفيه جواز بيع الأرض وما لا أرض ونية الغنر لا يرد به البيع **قوله** ما يكره الخداع في البيع كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع في البيع مكروه ولكنه لا يفسد البيع إلا أن شرط المستر في الخيار على ما شعر به القصص المذكورة في الحديث **قوله** أن جليل في رواية أحمد من طريق محمد



ابن اسحق حدثني نافع عن ابن عمر كان رجل من الانصار زادا في الحارود في المشقة من طريق سفيان  
عن نافع انه جاز انه متقد وهو شيخ المملة والمجدة الثقيلة ويرواه الدارقطني من طريق  
عبد الله بن علي واليه من طريق بن بدير كلاهما عن ابن اسحق به ورواه في ابن اسحق حدثني  
محمد بن يحيى بن حبان قال يروي عن ابن عمر ورواه ابن اسحق من وجه اخر عن ابن  
اسحق **قوله** ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في رواية ابن اسحق فسئل النبي صلى الله عليه وسلم  
ما بلغ من الغنى **قوله** انه خرج في البيوع بن ابن اسحق في روايته المذكورة بسبب شكاواه  
وهو ما بلغ من الغنى وقد اخرج احمد ورواهما بالسنن وابن حبان والحاكم من حديث انس  
از رجلا كان يبيع وكان في عهده ضعف **قوله** لا خلا به بكسر المعجمة ويخفف اللام  
في اخذ بيعه ولا في الخس في اخذ بيعه في الدين لان الدين النصيحة زاد ابن اسحق في روايه  
بن بدير عن عبد الله بن علي عنه ثمرات الخمار في كل سلعة اشبعها ثلاث ليال فان رضيت  
فامسك وان سقطت فاردت حتى ادركت زمان عثان وهو ان يايه ويلتزم سنة فكثر  
الناس في زمان عثمان وكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك عند فيه رجع به فشهد له  
الرجل من الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار لا يبركه دراهم **قال**  
العلامة الفقيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول التلطف به عند البيع فطاع به صاحبه على انه  
ليس من روى الصحابة في معرفة السلف ومعاريفهم في روى ما يري لنفسه لما اقر من حضر  
المسألة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في قوله **صلى الله عليه وسلم** في حديث حليم بن خزام فان  
صدقا وينا بورك لهما في سعيهما الحديث واستدل بهذا الحديث لا يجد واحد قول مالك  
انه يرد الغنى الفاحش لم يعرف قيمة السلعة وتعقب **بانه** صلى الله عليه وسلم انما  
جعل له الخيار لضيق عقله ولو كان العن يملكه التمسك لما احتاج الى شرط الخيار  
**وقال** ابن العربي يحتمل ان الخريجه في قصه هذا الرجل كانت في العيب وفي الكذب او  
في الثمن او في العن ولا يخفى بها في مسألة العن بخصوصها وليس قصته عامه وانما هي  
خاصة في وقعة عن صحابيها في حق من كان يصنع الرجل واما ما روى عن ابن عمر انه كلف في البيوع  
فما اجد لم يشرا او شح مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحيان بن مسعود لانه

ايام فداره

ايام فداره على ان يبيعوه وهو ضعيف انتهى وهو كما قال اخرجه الطبراني والدارقطني  
وغيرها من طريقه لكن لا يحتمل ان التي ذكرها قد تعيدت الرواية التي صرح فيها بانه كان  
يعتد في البيوع واستدل به على ان ايد الخيار المسترط لانه ايام من غير زيادة لانه حكم  
ورد على خلاف الاصل فيقتصره على اقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصراة  
لانه ايام واعتبار البلاء في غير موضع واغرب **بعض** المالكية فقال انما قصر على لا  
لانهم ظنوا بانه كان في الرق وهو احتياج الى دليل ولا يمكن مجرد الاحتمال واستدل به على  
ان من قال عند العقد لا خلا به انه يصير في تلك الصفة بالخيار سواء حذره عسا او عينا  
ام لا وبالنسبة الى حزم في جموده فقال لو قال لا خلا به او لا غش او ما اشبه ذلك لم يكن له  
الخيار حتى يقول لا خلا به ومن سئل ما يرد عليه انه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا حيا به  
بالضم ثمانية بدل اللام وبالنسبة الى المعجمة بدل اللام ايضا وكانه كان لا يفتح باللام للغة لسانه  
ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند احد من الصحابة الذين كانوا شهدوا بان النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم جعله بالخيار فدل على انه لم ينع في ذلك ما لمعني واستدل به على ان الكبير لا يحجر  
عليه ولو ثبتت سفاهه لما في بعض طرق حديث انس ان اهلته انما النبي صلى الله عليه وسلم  
فتاوا برسول الله احجر عليه فدعاها فيها عن ذلك فقال لا اصبر عنه فقال انما ياتى فقل لا  
خلا به وتعقب **بانه** لو كان الحجر على الكبير لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لما كونه لم يحجر عليه فلا  
يبر على منع الحجر على السفينة واستدل به على السبع بشرط الخيار وعلى حوز اسرار الخيار  
للمستري وحده وفيه ما كانا بل ذلك العصر عليه من الرجوع الى الحق وقبول خبر الواحد  
في الخوق وغيرها قوله **باب** ما ذكر في الاسواق **قال** ابن بطال  
اراد بذكر الاسواق اياحه المتاجر ودخول الاسواق للاشراء والفضلا وكانه اشار  
الى امر ثبت على شرط من انما بشر البقاع وهو حديث اخرجه احمد والنسائي وصححه الحاكم  
من حديث جابر بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحب البقاع الى المساجد وبعض  
البقاع الى الله الاسواق واستدل بحسن واخرجه ابن حبان والحاكم ايضا من حديث ابن عمر  
نحوه **قال** ابن بطال وهذا خرج على الغالب ولا قريب سوق يذكر الله فيها اكثر من



كثير من الساجد **قوله** وقال عبد الرحمن بن عوف قال اخبرني عن ابي السوم  
 والغرض من ذكر السور فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان  
 يتعمده الفضلاء من الصحابة لمحصل المعاني الكفاف والمحفف عن الناس **قوله** وقال  
 انس قال عبد الرحمن بن عوف عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 في الاسواق تقدم موصولة ايضا هناك **قوله** وقال عمر الهادي الحنف  
 في الباب خمسة احاديثا الاول حديث عائشة **قوله** عن محمد بن سفيان بن عيينة  
 الرازي عن ابي كوفية عن ابي بكر بن صغار النابغة عن ابي بصير في البخاري سوي  
 هذا الحديث واخر في الحديث **قوله** عن نافع بن حبان عن ابي بصير في  
 البخاري عن عائشة سوي هذا الحديث واخر في الحديث **قوله** عن نافع بن حبان  
 ابن زكريا عن محمد بن سفيان بن عيينة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 نافع بن حبان عن عائشة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 من وجه اخر عن عائشة وروي من حديث حفصة بنت اسد وروي الترمذي من حديث  
 حفصة بنحو **قوله** نفعنا وحسن الكعبة في رواية مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في مناهجنا له صنف ثمانية من قوله قال العج اناسا من ابي بصير هذا  
 الحديث لرجل من قريش زاد في رواية اخرى ان اسم سلمة قال ذلك من الزبير و  
 اخرى ان عبد الله بن صفيان اخبرنا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
**قوله** سدد امر الارض في رواية مسلم بالبيداء وفي حديث صفية عن ابي بصير في رواية  
 لمسلم عن ابي جعفر الباقر قال هي سدد المدينة انتهى والبيداء مكان معروف من مكة  
 والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج **قوله** خفف يا ولقيم واخره زاد الترمذي  
 في حديث صفية ولم يخج او سطع وزاد مسلم في حديث حفصة فلا تنال الشريد  
 الذي يخبر عنهم واستغنى هذا عن كلف الجواب عن حكم الاوسط وان العرف تقضي  
 بدخوله من ههنا ولكن اخرا بالنسبة للاول والا بالنسبة للآخرين دخل **قوله**  
 وفيه اسواقهم بالمهمله واللفاف جمع سوق وعلمه ترجم والمحي اهل اسواقهم والسوق  
 منهم وقوله ومن ليس منهم اي من وافقهم ولم يقصد موافقتهم ولا في غير من طريق

اخرج الامام علي بن  
 حريش عن عائشة  
 قال اسئل  
 روى عن محمد بن  
 روى عن محمد بن  
 روى عن محمد بن  
 روى عن محمد بن  
 روى عن محمد بن  
 روى عن محمد بن

سعيد بن سليمان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عند الامام علي وفيه سوام وقال وقع في رواية البخاري اسواقهم واخذت في حفا فان  
 الكلام في الحنف بالناس لا بالاسواق **قوله** بل لفظ سوام تحريف فانه يعني  
 قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري **قوله** ما قرأه لرواها  
 الى الصواب رواية ابي بصير وليس في لفظ اسواقهم ما يمنع ان يكون الحنف بالناس  
 فالمراد بالاسواق اهلها اي الحنف بالمقابلة ومن ليس من اهل الكتاب كالماعية  
 وفي رواية مسلم قلنا ان الطريق جمع الناس قال نعم فيهم المستبصر اي المستبين  
 لذلك المصداق المأله والمحمول بالحجر والموحدة اي المكرة وان السبيل اي سالك  
 الطريق وهو وليس منهم والغرض من ذلك ان اسئل سكك وقوع العذاب على من اراده  
 له في القتال الذي هو سيد العقوبة فوقع الجواب بان العذاب تقطع عاملا لظهور حاله  
 وسعوى بعد ذلك على نأته وفي رواية مسلم يهلك من هلك واحد او يصدور  
 بصادق شيء وفي حديث مسلم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 قال الحنف به ولكنه سئل يوم القيمة على يدك اي الحنف بالجمع لسوء الاشرار منهم  
 ثم بعد ذلك كل احد عند الحساب بحسب قصده **قوله** المطلب ان من كثرة سواد قوم  
 في المعصية يختار ان العقوبة تلزمه معصية **قوله** واستند منه ما لك عقوبة من كمال  
 شره الخمر وان لم يشرب ويعقب **قوله** ان المنير بان العقوبة التي في الحديث هي الهل السواء  
 فلا تقاس عليها العقوبات الشرعية وبوبه اخبر الحديث حيث قال وسعوى على  
 نأته وفي الحديث ان لا يغافل عن ربه العامل والخير من مصاحبه اهل الظلم ومخالفة  
 ويكثر سوادهم الا لمن اصطر الى ذلك ويردد النظر في مصاحبه الجاهل اهل الفساد  
 به اعانه لهم على ظلمهم او هو من صرورة البشرية ثم يخبر على كل احد ينسب على  
 الثاني يد ظاهر الحديث **قوله** ان الترخيخ ان يكون هذا الحديث الذي يحسن به  
 هو الذي يرد من الكعبة فيستقر منه فحسبهم ويعقب **قوله** بان بعض  
 طرفة عند مسلم ان ناسا من امي والذين يردونهم من كفار الجبهة وايضا معني  
 كلامه انه من يحسن به نيران يردونها ويرجعوا وطاهر الجبر انهم يحسن به قبل



ان يصلوا اليها الحديث الثاني حديث ابي هريره وقد تقدم مسنود في ابواب الجماعة والفرص  
منه ذكر السور وجوار الصلاة فيه وقوله لا تنهوه بضم اوله وسكون النون وكسر الهاء  
زاي اي نهضه وزنا ومعنى والمراد لا يزجج والجملة بيان الجملة التي قبلها ولا يريد الا الصلاة  
وقوله اللهم صل عليه بان لقوله صلى عليه اي يقول اللهم صل عليه وقوله ما لم يرد  
فيه اي يحصل منه للملا بكة او للمسلم بالفعل او بالتقول الحديث الثالث حديث انس في سبب  
قوله صلى الله عليه وسلم تسوما يا سبي ولا تلتوا بكنني او رده من طريق عن حميد عنه وسباني  
في كتاب السناد والفرص منه هنا قوله في اول الطريق لا وكي كان النبي صلى الله عليه وسلم في السور  
وقايد ايراد الطريق الثاني قوله فيها انه كان بالتفريع فاشارة الى ان المراد بالسور في  
الرواية لا اول السور الذي كان بالتفريع وقد قال سبحانه وتعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين  
الا انهم لما كلوا الطامع وعشرون في الاسواق الحديث الرابع حديث ابي هريره **قوله**  
عن عبد الله بن التميمي في رواية مسلم عن احمد بن حنبل عن سيفان حديثي عبد الله ولكنه  
اورده مختصرا جدا **قوله** عن نافع بن حبيب هو المذكور في الحديث الاول وابسره ايضا  
عن ابي هريره في البخاري سوى هذا الحديث **قوله** في طائفة من ان يراى في قطعه منه  
وحكي الكرماني في بعض الروايات صابنه بالصاد للمهلة اي في حر البهار يقال يوم  
صابني اى حار **قوله** لا تكلمني ولا اكلمه اي من جانب النبي صلى الله عليه وسلم فاعلمه كان  
مشغولا بالفكر يرمي او غيره واما جانب ابي هريره فله توفيق وكان ذلك شأن الصحابة ان  
لم يروا منه بساطا **قوله** حتى اتي سورتي فسقاع فجلس فتابت فاطمه  
فقال هكذا في نسخ البخاري قال الداودي سقط بعض الحديث عن الناقلة او دخل  
حديثا في حديث وقد اخرج مسلم عن ابن ابي عمير عن سيفان فابنت سقط منه ولفظ  
حتى اتي سورتي فسقاع ثم انصرف حتى اتي فاطمه وكذلك اخرجته لاسماعيل عن طريق  
عن سيفان واخرجته الحميري في مسنده عن سيفان فقال فيه حتى اتي فاطمة عابسه فجلس فيه  
والاول الدخ والتنا كسر الفاء ها نوزع وكلم الموضع للتسريح امام البيت **قوله** امر  
لكم همزة استنهاج بعدها ملته مفتوحة ولكم بضم اللام وفتح الكاف قال الخطابي

الملك

فنا

الملك على معين احدها الصغير وثاخر اللبم والمراد بها الاول والمراد الثاني ما ورد في حديث  
ابي هريره ايضا يكون اسعد الناس في الدنيا لك من الملح وقال ابن النضر راد ان فارس ان العبد  
يقال له لك انتهى ولعله من اطلقه على العبد راد احد الامور التي لا بد من وقال ملاك بن الحر التميمي  
الملك في بعضنا الصغير واصله في المهر ونحوه لا يصح الملك الذي لا يندى لمنطق ولا غير ما خرد  
من الملك وهي التي لا تخرج مع السلا قال الانصاري وهذا القول ارجح لاقواله هنا انه اراد  
ان الحسن صغير لا يندى لمنطق ولا يندى له عبد **قوله** خمسة منها اي منته  
من المبادر والخروج اليه قليلا والفاعل فاطمه **قوله** فطنت لها بلبسه سجا بلبس  
المهلة بعدها بجمع حقيقته وموجده قال الخطابي في قتاده بخد من طيب لبس فيها ومبوكا  
فضه وقال الداودي من قرئفل وقال الهروي هو خط من حرز يلبسه الصبيان والحواري  
وروي لاسماعيل عن ابن ابي عمير رواه هذا الحديث قال السجستاني في عمل من الخطر كالتنصير  
والوساح **قوله** او يغسله في رواية الحميري ويغسله بالواو **قوله** فحاشى سداى  
لسرع في المشي في رواية عمر بن موسى عن لاسماعيل في الحسن وفي رواية ابن ابي عمير عن لاسماعيل  
في الحسن والحسين وقد اخرج مسلم عن ابن ابي عمير فقال في روايته امر لك بمعنى حسنا وكذا  
قال الحميري في مسنده وسباني في اللباس من طريق ورعا عن عبد الله بن ابي بديلة فلفظ  
فقال امر لك ادع الحسن بن علي فقال الحسن بن علي عشي **قوله** فحاشى سداى عاتقه  
وقبله في رواية ورعا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده هكذا اي يدها فقال الحسن بن  
هكذا فالزوم **قوله** فقال اللهم اجبه ثمخ اوله بلفظ الدعاء وفي رواية الكشي  
اجبه بلفظ الادعاع زاد مسلم عن ابن ابي عمير فقال اللهم اني اجبه فاجبه وفي الحديث بيان  
ما كان عليه الصحابة من توقير النبي صلى الله عليه وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع  
من الدخول في الاسواق والخلوس في الدار ووجه الصغير والمزاح معه وبما تقتضيه  
وتفصيله وحقبة الحسن بن علي وسباني الكلام عليه في مناقبته ان شاء الله تعالى **قوله**  
وقال سيفان بن ابي عبيدة وهو موصول بالاسناد المذكور **قوله** عبيد الله اخبرني



فيه تدبر اسم الراوي على الصفة وهو جابر وعبد الله بن موسى بن سفيان في الخبر المذكور واداد  
الخبر في ما يرد منه الزيادة بيان في خبر الله لنا في خبر ولا يضر العتقة في الطريق  
الموصولة لان من ليس له ان يسلطوا له خبر عنه حملت عتقته على السماع انفاقا  
وانما الخلاف في المدلس او في من ليس له ثقة من روى عنه وانما الكرماء في قولنا انما ذكر الوب  
هنا لانه لما روى الخبر الموصول عن نافع بن حبان في الخبر الموصول لبيان ما ثبت في الخبر مما اختلف  
في جواز روايته له المستعان بالخبر الخامس خبرنا عن عمر بن عبد الله في نقل الطعام من المكان الذي اشكر  
منه الى حيث سماع الطعام وفيه حديث في النهي عن الطعام حتى تستوفيه ورواها في الكلام علمها بعد  
اربعة ابواب وقد استشكل ادخال هذا الخبر في باب الاسواق واجيب بان السوق  
اسم لكل مكان وقع فيه التبايع من بيع وشراء لا يختص بالحكم المذكور في المكان المعروف  
بالسوق بل يصح لكل مكان يقع فيه التبايع والجموع في قوله في الخبر حيث سماع الطعام  
**قوله** كراهية السخنة في الاسواق السخنة تفتح المهملة والطاء المجهمة  
بغيرها موحدة ويقال فيه الصحن بالصاد المهملة بدل السين وهو رفع الصوت للاضمار وقد تقدم  
ذكره في الكلام على حديث سفيان في قصه هرقل في اول الكتاب واخره في كراهية من في  
الصفة المذكورة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت عنه صفة الفطاط والغلطة وادور المصنف  
فيه حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب في صفة النبي صلى الله عليه وسلم والغرض منه قوله ولا ينجاب  
بالاسواق ويستاق الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح وليستفاد منه ان دخول  
الامام الاعظم السواد في خط من يثبته لان النوايا ورد في نسخها الا عن الدخول هلال  
للكور في اسناده هو ان علي بن ابي طالب هلال بن اهل هلال وليس له نسخة عطاء بن يسار عن  
عبد الله بن عمر في الصحيح غير هذا الخبر وقوله فيه وحزنا لا يكسر المهملة اي حافظا  
واصل الخبز الموضع الحصين وهو استعاره وقوله في تفسيره الملة العوجا اي ملة العوج  
ووضعت بالعووج لما دخل في ما من عبادته الاصنام والمراد باقامتها ان يخرج بها من الكفر  
اللامحان وقوله وقلوب غلف وقع في رواية النسفي والمسنونى قال ابو عبد الله يعني المصنف

الخلف

الغلف كل شيء غلاف يقال سفل غلف وقوس عليها ورجل الغلف اذا لم يكن محتونا  
انتهى وهو كلام اي عبيد في كتاب المجاز **قوله** نابعه عبد العزيز بن اسلم عن هلال  
سفيان في هذه النابعة موصولة في تفسير سورة الفتح **قوله** وقال سعيد عن هلال  
عطاء عن اسلم عن سعيد هو ان اهل هلال وقد حالف عبد العزيز وفتحما في بعض الصحاح  
وطريقه هذه وصلها الدار في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني في معجمه  
باسناد واحد عنه ولا مانع ان يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما فقد اخرج من سعيد  
من طريق يزيد بن اسلم قال بلغنا ان عبد الله بن سلام كان يقول فذكره واظن المبلغ ان يد  
هو عطاء بن يسار فانه محروفي بالرواية عنه فيكون هذا اسنادا لرواية سعيد بن ابي هلال  
والله تعالى اعلم ورواها في كتاب المجاز في تفسير سورة الفتح وبما جا  
عنه في ذلك بخلاف ما اخرج الترمذي من طريق محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن حذو  
قال في كتابه في التوراة صفة محمد صلى الله عليه وسلم وعيسى بن مريم في قوله  
**قوله** الكيل على التبايع والمعطى اي مونه الكيل على المعطى بانها كان او  
موني في ذن او غير ذلك وما تحرى بالكيل في ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول  
فتمها الامصار وكذلك مونه وزن الميزان على المستر في اللفظ الميزان في التبايع على  
الاصح عند الشافعية **قوله** ومول الله تعالى وانا كالمهرا ووزنهم بحسره  
اي كالمهرا ووزنهم بحسره في المجاز وخرج به الترمذي وعنه في المعجم  
عيسى بن عمر بن قحان في تفسيره على كالمهرا وعلى وزنها من قولهم وزني الطير والجمهر  
اعربوه على حرف الجار ووصل الفعل وقال بعضهم كمال ان يكون على حرف المضاف  
وهو الكيل مثلا اي كالمهرا وقلوبه سمعوا على اي سمعوا على معنى الترجمة  
ان المرء يكبل له غيره ان الاستر يكبل سوادا باع **قوله** وقال النبي صلى الله عليه  
وسلم انك لا را حى تستوفوا هذا طريق وصله النسائي وان حبان بن طرطار  
ابن عبد الله المحاربي قال رايته النبي صلى الله عليه وسلم من بين فذكر الخبر وفيه فلما

من حديث



أظهر الله لاسلام خرجنا من المدينة فمناخج حور امانى رجاء عليه ثوبان ومنعنا حمل حجر  
فقال سبحوا للحل فلما نعموا قال بكم قلما بكذا وكذا صاعا من تمر قال فداخرنا فاحذر  
خطام الحمل فذهب حتى توارى فلما كان العشي امانا رجاء فقال انار رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو يامركم ان لا تلو من دن البر حتى تسبحوا ويكفوا لو احيى يسوفوا ففعلنا ثم قدفنا  
فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فابهر بخرط فذكر الحديث ومطابقه للترجمة ان لا كيبال  
لستعمل لما اخذ من نفسه كما يقال استرى اذا اخذ السر والكنيسة اذ جعل الكسب نفس  
والله عز وجل ان المذكر بعد **قوله** ويذكر عن عثمان بن ابي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال له اذ ابعث فكل واذا ابتعت فاكل وصله الدار فطني من طريق عبد الله بن المغيرة  
المصري عن محمد بن ابي سفيان عن عثمان بن ابي سفيان عن محمد بن ابي سفيان عن عثمان بن ابي سفيان  
اخرجنا احمد وانما جبه والبرار من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان  
به وفيه ابن لهيعة ولكنه من طريق جديته لان ابن عبد الحكم اورد في فتوح مصر من طريق  
اللائق عنه وأشار ابن السني ان لا يطان الترجمة قال لا معنى قوله اذ ابعث فكل  
في فافوا وان ابعث فاكل اي فاستوفوا والمعنى انه اذا اعطى واخذ لا يزيد ولا ينقص  
اي لا لك ولا عليك انتهى لكن في طريق اللب زيادة تساعد على انشار الية البخاري ونقطة  
ان عثمان قال كذا استرى التمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمناخج ثوبان عليه ثوبان فمناخج  
عما فيه من الكيلة فمناخج في ما رويته به من الرمح ويحرم من مكرى فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم فقال فظهر ان المراد من ذلك انما في الكيل حقيقة لم يخصص ذلك في الزيادة والنقصان  
وله شاهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق البخاري قال قدم لغمان طعام فذكر نحوه  
بمناه ثم اورد للمصنف حديث ابن عمر عن ابي طهارة فاباه حتى يسوفه وسباني  
الكلام عليه بعد ابواب وحديث جابر في قصة دن ابيه وسباني الكلام عليه وعلى  
ما اختلفت من الفناء وطريقه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى والخبر من قوله فيه ثم  
قال للشمس فانه مطابق لقوله في الترجمة الكيل على المعطى وقوله فيه وعرف ابن زيد العدري  
فتح العين الخلة وكسرهما الحرجون والذالك فيها مجمع وان زيد يخص نسب اليه النوع  
المذكور

المذكور

المذكور من التمر واصناف التمر للمدينة كثيرة جدا فقد ذكر الشيخ ابو حنيفة الجوني في التمر وانه  
كان بالمدينة فبلغه انه من عروا عند اميرها صنوف التمر الى سواد خاصة فنادى على السنين  
قال والتمر الاحمر اكثر من الاسود عندهم **قوله** وقال فراس عن الشعبي الى اخيه هو  
طريق الحديث المذكور وصله المؤلف في اخبار ابواب البوصايا بانه وفيه اللفظ المذكور  
وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم حذله فافواه وهذا طريق  
حديثه المذكور وقد وصله المؤلف في الاستقراض وهشام المذكور هو ان عروا هو  
هو ان كيسان وقوله جرد لفظ الامر من الجرد بل الجهر والدال المعجم وهو قطع العراجين  
ويتن في هذه الطريق قد روي في ذلك في فضل بعد وفاته وقد يحسن قوله فافواه بمعنى  
كل للشمس **قوله** ما استحب من الكيل الى في المبيعات **قوله** الوليد  
بن ابي مسلم **قوله** عن ثور بن مهران بن ابي الدنسي في رواية لاسماعيل بن كزيب عن ابي الوليد  
بن مهران عن خالد بن مهران عن خالد بن مهران عن سعيد بن مهران عن خالد بن مهران عن خالد بن مهران  
ان عروا عن ثور وهكذا رواية يحيى بن سعيد عن خالد بن مهران عن خالد بن مهران عن خالد بن مهران  
عن ابن المبارك فادخل بن خالد والمقدم حمير بن مسلم خرج لاسماعيل بن ابي ربيعة من  
المزير في متصل الاسانيد ووقع في رواية اسماعيل بن عمار عن الطبراني في نسخة عنه  
وعند ابن عساق كلاهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن مهران عن خالد بن مهران عن خالد بن مهران  
زاد فيه اخرا ابوب وشار الدار فطني الى رجحان هذه الزيادة **قوله** يبازل  
لكم كذا في جميع روايات البخاري ودواه اكثر من تقدم ذكره مرادوا في اخره **قوله**  
ابن طال الكيل من دوابه فيما سفته المرعى عياله ومعنى الحديث اخرجوا كيل من دوابه  
ببلغكم الى المدة التي قد تقدم ما وضع الله من البركة في مداخل المدينة بدعوى صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم وقال ابن الخوري يشبه ان يكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل  
وقال للمسلم ليس من هذا الحديث وحديث عائشة كان عندي سطر شعير كذا  
حي طال على وكله ففني يعني الحديث الا في ذكره في الرقاق بما رضى لان معنى حديث



عائشه انها كانت تخرج قوتها وهو شيء يسير بخير كبل فيوركلها مع بركة النبي صلى الله عليه وسلم فلما كالت على كلفة التي يسلخ اليها عند انقضائها انتهى وهو صرف لما يتبادر الى الذهن معنى البركة وقد وقع في حديث عائشه المذكور عند ابن حبان فجاز لنا ما ذكرناه حتى كالت الجارية فلم يلد ان في ولولته تحله لرجوت ان في الترو وقال المحقق الطبري لما امرت عائشه بكيال الطعام فاطرفه الى طلب العاده غافله عن طلب البركة في تلك الحالة وروى في المستفيض العاده انتهى والذي يظهر ان حديث المصنف مجموع على الطعام الذي يشتري بالبركة يحصل فيه بالكيل لا بمسالك امر الشارع وان لم يسل الامر فيه الا كئيبا لم ينعته منه لسوء العصبان وحديث عائشه مجموع على ان كالت للاختبار فذلك دخل النقص وهو سببه فيقول كذا فاعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم في كالت باولي الدراع فقال وهل للشاه الادراع فقال لو لم يقل لنا لاني ما دمت اطلب منك خراج من شئ من المعارضه امزاج البركة وشهد لما قلناه لا تخشى محض الله عليك الا في الحاصل ان الكيل المحرر لا يحصل به البركة ما لم ينضم اليه امر اخر وهو مسالك الامر فما شرع فيه الكيل ولا شرع البركة من الكيل مجرد الكيل ما لم ينضم اليه امر اخر كالمعارضه والاختيار والله اعلم ويحتمل ان يكون معنى قوله كبلوا طعامكم اي اذا اخرجتموه طالع من الله البركة وانتم بالاجابه وكان من كالت بعد ذلك انما يكفه لسوء عظه فكون ذلك سكا في الاجابه فمعا في سرعة نفاده قاله المحقق الطبري ويحتمل ان يكون البركة التي يحصل بالكيل بسبب التسليم من سوء الظن بالخادم لانه اذا اخرج بخير حساب قد يرفع ما اخرجته وهو لا يشعر فيتم من يتوكل امره بالاخذ وقد يكون سريانا اذا كاله امر من ذلك والله اعلم وقد قيل ان في مسند البزار ان المراد بكيال الطعام بصغير الارضه ولا يحسن ذلك ولا خلاف قوله **باب** بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم وعده في رواية النسفي ومدهم بصيغة الجمع وكذا في رواية غير النسفي وفيه جرم لا سيما على ما يروى في الخبر يعود للمحرر وفيه صاع النبي صلى الله عليه وسلم

اي صاع اهل بيته النبي صلى الله عليه وسلم ومدهم ويحتمل ان يكون الجمع لا يراد بالتعظيم وشرح ابن بطال على الاول **قوله** فيه عائشه عن النبي صلى الله عليه وسلم يسير الى اخرجه موصولا من حديثها في اخر الخ عنها قالت وعك ابو بكر وبلا الحديث وفيه اللهم بارك لنا في صاعها ومدها **قوله** حديث موسى بن وهيب عن اسمعيل ومدهم الكلا على ما تضمنه حديث عبد الله بن زيد وهو ان عاصم المذكور هنا في اخر الخ وكذا حديث انس وسعد في كتاب الاعتصام بتبيين **باب** ان مراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها لشعر بان البركة المذكورة في حديث المصنف مقيدة بما اذا وقع الكيل على النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ويحتمل ان يشير ذلك الى ما كان موافقا لها الى ما يخالفها والله اعلم **قوله** **باب** ما يترك في بيع الطعام والحكره بضم الحاء المهملة وسكون الكاف حبس السليم عن البيع هذا يقتضي اللغه وليس في احاد الباب للحكره وذكر قال لا سيما على وكان المصنف استنبط ذكره من الامر ببيع الطعام الى الرجال ومنع بيع الطعام قبل استيجابه فلو كان لا حثا حراما لم يامر بما يؤول اليه وكان له ثبت عنده حديث محرز عن عبد الله بن ربيعة لا يحكر الا على اخرجته وسلم لكن محرز ابو الطعام الى الرجال لا يستلزم لا حثا لان لا حثا والشرع استساك الطعام عن البيع استظهارا للفلاح لا سبغا عنه وحاجه الناس اليه وهذا تفسير ما لك عن الزناد عن سعد بن السبب وقال لا تحكر فخرج طعاما من ضيعة لا يبيعه لست هذه تحكره وعن احمد انما يحكر احثا الطعام المتناشد ومنه لا يشيا ويحتمل ان يكون البخاري اراد بالترجمه بيان تعريف الحكره التي نهى عنها في هذا الحديث فان المراد بها قدرنا يد على انفسه اهل اللغه فسا ولا حاد في قولها يمكن الياس من شري الطعام ونقله ولو كان لا حثا ممنوعا المنع من نقله وليس له عند نقله لا من الذين نهوا اليه ولا حاد على ايدى من شري الشيء الكثير الذي هو فطنة لا حثا وكل ذلك لشعر بان الاحثا راغا يمنع في حاله مخصوصه بشرط مخصوصه وقد ورد







دا قال اذا كان درهم درهم والطعام مرجا معناه انه استنفه عن سبب هذا النهي فاجاب  
ابن عباس انه اذا باع المشتري قبل القبض وباع في يد البائع وكانه باع درهم درهم  
وسمى ذلك ما وقع في رواية سفيان عن ابي طار وس عن مسلم قال طار وس قلت لابن عباس  
لو قال الانسان ببيعك بالذهب والطعام مرجا اي ما اذا اشترى طعاما بما به دينار  
مثلا ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لاخر بما به وعشرين دينارا  
وعلى هذا التفسير لا يحضر النهي بالطعام وكذلك قال ابن عباس لا يحسب كل شيء الا مثله وتوبه  
حدث زهير بن ثابت في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سباع السبع حيث يباع حتى يكون لها  
التجارة الى جاهر اخرجه ابوداود وصححه ابن حبان قال **القرطبي** هذه الاحاديث حمولة على  
عثمان بن ابي حنيفة سح كل شيء قبل قبضه وقد اخبرنا بها ما لك في الطعام على عونه  
والحق للمشتري جميع المعاد وضات والحق الشافعي وان حبيب وسحنون كل ما فيه حتى يوفيه  
وزاد ابو حنيفة والشافعي فعدوا به الى كل شيء اشترى الا ان ايا حنيفة استثنى العنبر  
وما لا ينقل واحمد الشافعي في حديث عبد الله بن عمر وقال في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عرج ما لم يقم اخرجه الترمذي **قوله** وفي معناه حديث حاكم بن حرام المدائني  
في صدر الترجمة وفي صفته القبض عن الشافعي يفصل فيما بيننا ولا يلد كالدراهم والدينار  
والثوب قبضه بالدينار وما لا ينفك العنبر والتمر على الشجرة قبضه بالخلية وما  
لا ينفك في العنبر كالاخشاب والحبوب والحيوان قبضه بالنقل الى مكان الاختصاص  
للبائع به وفيه قولان يكتفي فيه بالخلية **قوله** عقب حديث ابن عمر زاد اسمعيل فلا  
يبعه حتى قبضه يعني ان اسمعيل بن اوس روى الخبر المذكور عن مالك بسنده ملفظ حتى  
يقبض به حتى يستوفيه وقد وصله اليه في طريق اسمعيل له ذلك وقال لا اسمعيل  
واقتر اسمعيل على هذا اللفظ ابن وهب وان مدي والشافعي وقيس **قوله** وقول  
الحارثي زاد اسمعيل يري الزيادة في المعنى لان قوله حتى قبضه زيادة في المعنى على  
قوله حتى يستوفيه لانه قد يستوفيه بالكيل بان يكملة البائع ولا يقبضه للمشتري بل  
يحبسه عنده لينفقه لمن يشاء وعرف هذا جوابا عن عرضة الشراح فقال

ليس

ليس في هذه الرواية زيادة وجواب من جعل الزيادة على مجرد اللفظ في المعناه زاد  
لفظا اخر وهو قبضه وان كان هو يعني يستوفيه وتعرف من كمال اختصار الحارثي  
ان استنف المبيع المقبول للبائع ويقبضه في فطر البائع لا يكون قبضا شرعيا  
ينقله المشتري الى مكان الاختصاص للبائع به كما تقدم بطله عن الشافعي وهذا هو النكته  
في تحقيق المصنف له بالترجمة الاولى **قوله** **باب** من راي اذا اشترى  
طعاما جارا فان لا يبيعه قبل ان يوفيه الى رجله والادلة في ذلك كثيرة من سبعة قبل  
ان يوفيه الى رجله ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر في جملته وفيه قال الحارثي  
لكنه لم يخصه بالجراف ولا يقدوه بالايوان الى الرجال اما الاول فلما استثنى  
عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكمل وورد النصيب على المكمل من وجه  
اخر عن ابن عمر من فروع اخرجه ابوداود واما الثاني فلان الايوان الى الرجال خرج  
مخرج الغالب وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر كذا يبتاع الطعام فيبيع علينا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من رايانا بائنا من المكان الذي يبعاه فيه الى مكان سواه  
قبل ان يبيعه وفرد مالك في المشهور عنه من الجراف والمكمل فاجاز بيع الجراف قبل  
قبضه وفيه قال الاوزاعي واسحق واحمد كذا في الجراف مري فليكن فيه بالخلية ولا يستنف  
انما يكون في مكمل او موزون وقد روي احمد من حديث ابن عمر من فروع اشترى طعاما  
بكيل او وزن فلا يبيعه حتى قبضه ورواه ابوداود والشافعي يلفظ نهى ان يبيع احد  
طعاما استراه بكيل حتى يستوفيه والدارقطني من حديث جابر في رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يخرجه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري  
وخبر للبرار من حديث ابن عمر باسناد حسن وفي ذلك دلالة على استراط القبض  
في المكمل بالكيل وفي الموزون بالوزن فمن اشترى شيئا مكيلا او موازنة قبضه حرا  
فقبضه فاسد وكذا لو اشترى مكيلا قبضه موازنة وبالعكس من اشترى  
مكيلا وقبضه ثم باعه لغيره لم يخرس لبيع المكمل ولا حتى يكملة على من اشتراه رايانا



وبذلك كله قال الجمهور وقال عطاء بن جوعه ما اكمل الا ولمطلقا وقيل ان باعه يتقد جان  
بالقبول الاول وان باعه نفسه لم يجز بالاول والا حاد بل يكون ترد عليه وفي الحديث  
مشر وعيه نادى من يتعاطى العقود الفاسدة واقامه الامام على الناس من راعى احرام  
في ذلك والله اعلم وقوله جرم امثله الجرم والكسر افصح وفي هذا الحديث جواز بيع  
الصبر جرم فاسد اعلم البائع قدرها ام لم يعلم وعن مالك المتفرقة فلم يعلم لم يبيع قال  
ابن قدامة يجوز بيع الصبر جرم فاسد اعلم فيه خلافا اذا جهل البائع والمشتري قدرها  
فان استرها جرم فاسد فبيها قبل ثقلها وانما انما جرم فاسد فبيها قبل ثقلها وقوله **باب**  
اذا اشترى شيئا ورده فوضعه عند البائع او ما قبل ان يقبض او رده حريم  
عائشه في قصة الهجره وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا يكره ان يقرضه اخذها بالتمن  
قال للمطلب وجه الاستدلال ان قوله اخذها بالتمن لا يكره اخذها باليد ولا ضمانا  
وانما كان التزاما منه لا يتلزم بالتمن واخرها من ملكه يكره ان يقرضه ما قاله مواضع  
لان القصة ما سبقت لبيان ذلك فلذلك اختصرتها قدر التمكن وصنفه العقد فعمل  
كل ذلك على ان الراوي اختصره لانه ليس معرضه في سياقه ولذلك اختصره في القبط  
فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير مطابقة الحديث للترجمة من جهة  
ان النكاح اذا كان يحتمل ايقاع الضمان في الدابة ونحوها الى المشتري بنفس العقد فاستدل  
لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم قد اخذت بالتمن وقد علم انه لم يقبضها بل اتفاهها  
عند الراوي من المعلوم انه ما كان لم يقبضها في ضمانه بل لم يقبضها مكارم اخلاقه  
حتى يكون الملك له والضمان على الراوي من غير قبض ثم ذكره سما وفي القصة ما يدل  
على اثاره لمنفعة او يكره ان يقرضها الا بالتمن قلت ولقد تعسفت في  
هذا كما تعسفت من قبله وليس في الترجمة ما يلحق الى ذلك فان لاله الحديث على قوله  
فوضعه عند البائع ظاهر جرم وقد قد ردت له الاستدلال صح البيع بخير قبض واما  
دلالة على قوله او ما قبل ان يقبض فهو وارد على سبيل الاستفهام ولم يخرج  
بلحج في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحميله ما لم يحمل لعدم ذكره لا اثر

ابن

ابن عمر في صدر الترجمة مشعرا اختيارا فاد عليه فذلك احوط الى ابد المناسبه والله الموفق  
**قوله** وقال ابن عمر ما ادرت الصفة اي العقد حيا اي كماله وتجانسه مثله مجموعا اي  
لم يغير على حالته فهو من المتاع اي المسترى وهذا العلم وصلة الطحاوي والدان قطي  
من طريق لا وزاع عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابيه وقال في روايته فهو من المتاع  
ودواه الطحاوي ايضا من طريق ابن وهب عن يونس بن الزهري مثله لكن ليس فيه مجموعا  
واسناد الادراك الى العقد مجاز اي ما كان عند العقد موجودا وغير منفصل قال  
الطحاوي ذهب ابن عمر الى ان الصفة اذا ادرت شيئا حيا فذلك بعدد ذلك عند البائع  
فهو ضمان المشتري فدل على انه كان يركن الى البيع بغير الاقوال قيل المتفرقة بالادراك  
انتهى وما قاله بلانز وكنت كتحج بامر محتمل في معارضه ان مصرح به فان عمر قد قدم  
عنه التصريح بانه كان يرى الفرقة بالادراك ولا يقول عنه هنا محتمل ان يكون قيل المتفرقة  
بالادراك ويحمل ان يكون بغيره فحمله على ما بعده اول حجاب بن حريث قال ابن حبيب  
اختلف العلماء في من باع عبدا واجسه بالتمن في ملكه يدريه قبل ان ياتي المشتري  
بالتمن فقال سعيد بن المسيب وربيعة هو على البائع وقال سليمان بن يسار هو على  
المشتري ورجع اليه ما لك بعد ان كان اخذ بالاول وباعه احمد واسحق وابو ثور وقال  
بالاول والحنفية والشافعية حمله من ضمان المشتري والله اعلم وروى عبد الرزاق وابو  
صحيح عن طاووس في ذلك تفصيلا قال ان قال البائع لا اعطيه حتى يقدريه فذلك  
فهو ضمان البائع ولا فهو ضمان المشتري وفسر بعض الشراح المتاع في اثر ان  
عمر بن العز المبيعة وهو جيد وقد سئل الامام احمد عن من استرى كذا ما فطلب من  
يحملة فرجع فوجده قد احرقت فقال هو من ضمان المشتري ما ورد اثر ابن عمر المذكور  
بلفظه فهو من مال المشتري وفرع بعضهم على ذلك ان البيع اذا كان مودعا دخل  
في ضمان المشتري لمجرد العقد ولو لم يقبض بخلاف ما يكون في التهمة فانه لا يكون  
من ضمان المشتري الا بعد القبض قالوا استرى فقتل من صبره والله اعلم وسياتي  
الكلام على عائشة عاتية في اول الهجره ان شاء الله تعالى وورد هناك من وجه اخر

مسلم



عن عروه انه من السبا والذى هنا وبالله التوفيق قوله **باب** لا يبيع على بيع اخيه  
ولا يسوم على سوم اخيه حتى ياذن او يترك له ورد فيه حديث اخر عن عروه بن ربه في ذلك وأشار  
بالنقيض الى ما ورد في بعض طرقه وهو ما اخرج مسجلاً من طريق عبد الله بن عمر بن نافع في  
هذا الحديث بلفظ لا يبيع الرجل على بيع اخيه الا ان ياذن له وقوله الا ان ياذن له يحتمل ان  
يكوز استئناساً من الحكماء بموافقة الشافعي ويحتمل ان يختص بالماضي ويؤيد الثاني رواية المصنف  
في النكاح من طريق اخر عن نافع بلفظ نهى عن بيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على  
خطبه اخيه حتى يترك الخطاب فله او ياذن له الخطاب ومن ثم يفسر خلاف الشافعي  
بأن يختص بذلك النكاح او يتحقق البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد اخرج النسائي من  
وجه اخر عن عبد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع اخيه حتى يساع او يدور وترجم  
النخاري ايضا بالسوم ولم يفتح له ذكر في حديث الباب وكأنه اشار بذلك الى ما وقع في  
بعض طرقه ايضا وهو ما اخرج في الشروط من حديث يبريه بلفظ وان استأجر الرجل  
على سوم اخيه واخرجه مسلم من حديث نافع عن ابن عمر ايضا وذكر المسلم للكونه اقرب  
الى المسال لما مر من غيره وفي ذكره ابراهيم بن ابي اسحاق عن علي بن مسلم **قوله** لا  
يبيع كذا الاكثر ما سار اليه في بيع على ان لا يذنه ويحتمل ان يكون نهيها عن بيعه بالسوم  
كقوله من قرأه من سقى وبصر وتوبه رواه الترمذي بلفظ لا يبيع بصنعة الامر  
**قوله** يحضركم على بيع اخيه كذا اخرج عن اسمعيل عن مالك وسأله في باب النهي  
عن تلغى الركبان عن عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ على بيع بعض وظاهر النقيض ما اخبر  
ان يختص بذلك المسلم وبه قال الاوزاعي وابو عبد الله بن حريز بن الشافعي واصرح من  
ذلك رواية مسلم من طريق العلا عن ابيه عن ابيه بلفظ لا يسوم للمسلم على سوم  
المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر وذكرنا لا يخرج للفالب  
فلا يفتنهم له **قوله** في حديث يبريه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع  
حاضر لباد ولا شاحشوا الا اخره عطف بصنعة النبي على معناه ما مر من قوله

نهي ان يبيع حاضر لباد اي قال لا يبيع حاضر لباد فغطف عليه ولا شاحشوا وسباني  
الكلام على بيع الحاضر للبادي بعد في باب نهى عن بيع النجس في الباب الذي يليه  
وقوله منا ولا لنا حشوا ذكره بصنعة النفا على لان الناحر ان فعل لصاحبه ذلك كان  
بصدور ان يفعل مثله وسباني الكلام على الخطبة في كتاب النكاح ان سأل الله تعالى قال  
الحلما البيوع على البيع حرام وكذلك الشري على الشري وهو ان يقول لمن استري سلعه  
في زمن الخيار افسح لا يبيعك يا تفص او يقول للبايع افسح لا استري منك يا تد وهذا صحيح  
عليه واما السوم فصوره ان ياخذ شيئا للشري به فيقول له لا يبيعك خيرا ثم يثمنه  
او مثله بارخص او يقول للمالك استريه لا شريه منك يا كثر ومحملة بعد اسفرار  
التميز ولو زاد هذا الى الاخر فان كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا  
ففيه وجهان للشافعي ونقل من حرم اسراط الركوز عن مالك وقال بلفظ الحديث  
لا يدرك عليه وتوقف **باب** لا يبر من امر بين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة  
اليه تباع فمن يبر لا يحرم انفا كما نقله ابن عبد البر في بعض ان السوم المحرم ما وقع فيه  
قد رزأ يبر على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الاخر  
ما اذا لم يكن المستري معنونا غنا فاحشاً وبه قال من حرم واحج حرم الدين النصيحة  
لكن لم يخصص النص في البيع والسوم فله ان يعرفه ان فهمها كذا وانما انتمها كذا  
مقبول من غير ان يبر فيها فصح بذلك من المصلحة ومنه الجمهور الى صحة البيع المذكور  
مع ما تم فاعله وعند المالكية والحنابلة في فساد روايتان وبه جرح اهل الظاهر  
قوله **باب** بيع المرابدة لما ان تقدم في الباب قبله النهي عن السوم  
اراد ان يبين موضع المحرم منه وقد وجهته في الباب الذي قبله وورد في البيع فخر نريد  
حديث اسرانه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقد حاشا وقال من استري هذا الحلس  
والقروح فقال رجل احدهما يبره فقال من نريد على درهم فاعطاه رجل درهمين  
فباعهما منه اخرجه احمد واصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للشرع







قوله عن رجل ان الذي ستره من بعد الله واما انهم غنا قليلا ثم سار فيه من طريق السكس  
عن عبد الله بن ابي اوفى قال اقام رجل سلعة خلف بابا به لفتة اعطى بها ما لم يعط فترك  
قال ابن ابي اوفى الناحس اكل ربا خاثر اوردته من طريق من يرد من عن السكس وقد  
اخرجه ابن ابي شيبة وسعد بن منصور عن يرد مفضل عن علي الوقوف اخرجه الطبراني  
من وجه اخر عن ابن ابي اوفى من روى عن النضر قال يلعون ربا خاثر انتهى واطلق ابن ابي اوفى  
على اخر ما كثر ما استر به انه ناحس لما رآه من يرد في السلعة وهو لا يريد ان يستر بها  
في غرور الغرر ما استر كما في الحكم لذلك وكونه اكل ربا بهذا التفسير وكذا يصح على  
التفسير الاول والظاهر الباطن على ذلك وجعل له عليه حولا وستر كما جمل في الخبر  
وقد اتفق الثر العلي على تفسير الحسن في السرح عما تقدم وقيل ان عبد البر وابن العربي  
وان خرج الحرير بان يكون الزيادة المذكورة فوق من المثل قال ابن العربي فلو ان رجلا  
راى سلعة رجل ناع برون فتمتها فزاد فيها الشيء الى قيمتها لم يكن ناعا جسا عاصا بل يوحى  
على ذلك بيبته وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وفيه نظر اذ كثر من  
النصيحة في ان يوحى ان يرد السرى وليس من غرضه ان يرد من يرد السرى اكثر مما يرد  
ان يستر به والذي يرد النصيحة من وجه عن ذلك ان يعلم الباطن بان قيمة سلعة  
اكثر من ذلك ثم هو باختياره يرد ذلك ويحمل ان لا يستر عليه اعلانه بذلك حتى  
يساله المحرم الا ان يدعو الناس بزيادته بعضه من بعض فان استنبح احدكم اخاه  
فليستجبه والله اعلم **قوله** وهو خداع باطل لا محل له من قيمة المصنف وليس  
مرتبه كلام ابن ابي اوفى وقد ذكرنا توجيه ما قاله المصنف قبل **قوله** قال النبي  
صل الله عليه وسلم الخدعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد اما الحديث  
الذي فساهي موصولا من حديث عمار بنه في كتاب الصلح واما حديث الخديعة في النار  
فرويناه في الكامل من حديث قيس بن سعد بن عباد قال لولا اني سمعت رسول  
الله صل الله عليه وسلم يقول المكر والخديعة في النار لكانت من امكر الناس واسناده لا  
باسه وخرجه الطبراني في الصغير من حديث ابن مسعود والحاكم في المستدرک

من حديث انس واسحق بن رايمويه في مسنده من حديث يرد وفي اسناد كل منهما مقال  
لكن مجموعهما يدل على ان الخبر أصلا وقد رواه ابن المبارك في البر والصله عن عمرو بن الحسن  
قال يلعون ان رسول الله صل الله عليه وسلم قال فذكره **قوله** عن الحسن بن سعيد ان المشهور  
انه يفتح الجير وحلى المطر في فيه السكون **قوله** **باب** بيع الغرر بغير المحرم  
وبدأ ابن وسع جبل الجبله فتح الهمزة والموحدة وقيل في الاول اسكون للموحدة وغلطه  
عناض وهو مصدر جعلت جبل جبالا والجبله جمع حابل مثل ظلم وظالم وكثبه وكثا  
والهافيه للمبالغة وقيل للاشعار بالانوة وقد ندر فيه امرأه حابله قاله الهافيه للمبالغة  
وقيل جبله مصدر سمي به المحبولة قال ابو عبيد لا يقال لشي من الحيوان جبلت الا  
الادمية لا ما ورد في هذا الحديث وابنه صاحب المجمع قوله فقال اختلف هل في  
الاناء عليه ام اللاديات خاصة واشهد في التجميع **قوله** **باب** الساعر **قوله** اودع حبل محرم  
وفي ذلك يعقب على نقل النووي انما اهل اللغة على التخصيص فان عطف بيع جبل الجبله  
على بيع الغرر من عطف الخاص على العام وله يدكر في الباب بيع الغرر صريحا وكانه  
اشارة الى ما اخرجه احمد من طريق ابو اسحق حديث نافع وان حبان من طريق سلمان التميمي  
عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صل الله عليه وسلم من باع الغرر وقد اخرج مسلم  
النهي عن بيع الغرر من حديث يرد وانما جاز من حديث ابن عباس والطبراني من  
حديث سهل بن سعد ولا حد من حديث ابن مسعود رفعه لستره السمك في الماء فانه  
غرر وستر السمك في الماء نوع من انواع الغرر ويلحق به الطير في الهواء والحدود  
والجمهول والابن ونحو ذلك قال النووي النهي عن بيع الغرر اصل من اصول  
البيع فدخل تحتها مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع الغرر امران احدهما ما دخل  
في المبيع تبعا فلوا فرد لم يبع بعبه والثاني ما يتساعح بمثله املا خائرا في المشتبه  
في بيعه وتعينه في الاول بيع اساس الدار والدارية التي في ضرعها اللبن والحامل  
ومن الدار التي في الحية المحشوة والسرير من السباع **قوله** وما اختلف العلماء فيه مني على خلاف  
في كونه حتمرا او شتر ممترة او تعينه فكل من الغرر فيه كالمحرم في بيع البع والعكر



قال ومن نوع الغرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الاسواق بالاوراق مثل ما كان يصح  
لان الثمن ليس حاضرا فيكون من المعاطاة ولم يوجد صبيغة يصح بها العقد وروى الطبري  
عن ابن سيرين ما سناد صحيح قال لا اعلم سمع الغرر باسما قال ان بطا الحلة لم يسلغه  
النهي والافكلما يمكن ان يوجد وان لا يوجد لم يصح وكذا اذا كان يصح غالبا فان كان يصح  
غالبا كالمهر في الولد وصلاحيها او كان يسير ابتعا كالحمل حاز لقله الغرر ولعل هذا  
هو الذي اراده ابن سيرين لكن يمنع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه انه قال لا بأس ببيع العبد  
الاثر اذا كان علمهما فيه واحدا فهذا يدل على انه كان يرى بيع الغرر ان يسل في المال والله اعلم  
**قوله** وكان اى سمع جبل الجبله بعبا ببا بعبا اهل الجاهلية الى اخره كذا وقع هذا التفسير  
في المطا اتصالا بالحديث قال لا ببا بعبا وهو مدرج بخلاف التفسير من كلام نافع  
وكذا ذكر الخطيب المدرج وسبأ في او اخر السليم عن موسى بن ابي جبريل الشوري عن  
حوربه التمرح بان نفعنا مولى الذي فسر له كذا يلزم من كون نافع فسر له حوربه ان لا يكون  
ذلك التفسير مما جعله يفسره ان عمر وسبأ في امام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن  
نافع عن ابن عمر قال كان اهل الجاهلية يسمون الجور الى جبل الجبله ان يسمي الناقة  
في بطنها ثم يحمل الى بيت فها هم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وظاهر هذا  
السباق ان هذا التفسير من كلام ابن عمر وهذا جرح ابن عبيد الله انه من تفسير ابن عمر وقد  
اخرجه مسلم من رواية الليث والثوري والنسائي من رواية كلاهما عن نافع بدون  
التفسير واخرجه احمد والنسائي وابن ماجه من طريق سعد بن حبيب عن ابن عمر بدو التفسير  
**قوله** الا ان تنح بفتح اوله وفتح باله اى تلد ولدا والناقة فاعل وهذا الفعل وقع في لغة العرب  
على صيغة الفعل المسند الى المفعول وهو حرف تاء ورواه ثم يسمي الى في بطنها اى  
ثم يمشي المولود حتى يكثر ثم يلد وهذا القدر لا يدل على رواية عبيد الله بن عمر فانه قد قصر  
على قوله ثم يحمل الى في بطنها ورواه حوربه لخصر منهما ونقطة ان يسمي الناقة ما في  
بطنها وظاهر هذه الرواية قال سعد بن السيب فما رواه عنه مالك وقال لا بأس ما لك  
والسنانى وجماعه وهو ان يسمي الناقة لان يلد ولد الدابة وقال بعضهم ان يسمي الناقة

ان

ان يحمل الدابة ويولد ويحمل ولدها وبه جرح ابو اسحق في التثنية فلم يشترط وضع حمل الولد  
كرواية مالك ولما روى صريح مما اقتضته رواية حوربه وهو الوضع فقط وهو في الحكم  
مثل الذي قبله والمنع في الصور الثلاثة للجها له في الاجل ومن حقه على هذا التفسير ان  
يذكر في السليم وقال ابو عبيد وابو عبيد واحمد واسحق وان حبيب الكوفي والكثير اهل  
اللغة وبه جرح الثوري هو مخرج الدابة والمنع في هذا من حجه انه يبيع دمدم ومحمول  
وغيره قدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر ولذا صدر البخاري بذكر الغرر في التمر  
لكنه اشار الى التفسير الاول براد الحديث في كتاب السليم ايضا ورجح الاول لكونه موافقا  
لحديث وان كان كلام اهل اللغة موافقا للسانى ونقطة هي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن بيع الغرر قال ان اهل الجاهلية كانوا يسمون الجور الى جبل الجبله ببا بعبا بعبا بعبا  
جبل الجبله فهو عن ذلك وقال ابن النضر محصل الخلاف في المراد البيوع الى اجل او بيع  
لخبر وعلى الاول اهل المراد بالاجل ولادة الام او ولدها وعلى الثاني هو المراد بيع  
الجور الاول او بيع جنين الجنين فصار ثلث اربعة اقوال انتهى وحكي صاحب المحكم فولا  
اخر انه يبيع ما في بطن الناقة وهو ايضا من موع الغرر لكن هذا انما فسر به سعد بن  
المسيك كرواه مالك في المطا ببيع المضامين وفسره غيره ببيع الملائق وبعق هذا الاقوال  
على اختلافها على ان المراد بالجبله جمع حابل او حابله من الحيوان الى ما حكاه صاحب المحكم  
وعنه عن ابن كيسان ان المراد بالجبله الكريمة وان النهي عن بيع حملها اى حملها قبل ان يسلخ  
كما هي عن بيع عمر النخلة قبل ان يرمى وعلى هذا الجبله باسكان المجرى وهو خلاف  
ما سببه الروايات لكن حلى في الكريمة فتح الباء وادعى السهلي بغيره ان كيسان في السير  
كذلك عند حكاه ابن السكيت في كتاب الفاظ ونقطة القرطبي في المنهم عن ابن عباس  
المبرد ولها على هذا الجبله وحما واحدا **قوله** الجور بفتح الجيم وضم الزاي هو  
البحر ذكر ان كان وانى الا ان نقطة من مولى هذه الغرور وان لا يدركها ويحمل ان  
يكون كره في الحديث فيدفعها كان اهل الجاهلية يفعلونه فلا يسمون هذا البيوع الا



في الجور او في الجور ووجهه ان يكون ذكر على سبيل المثال فاما في الحكم فلا فرق بين الجور  
وغرها في ذلك قوله **فاما** بيع الملامسة وقال انفس في الشيء صل الله عليه  
وسلم عنه ثم قال ببيع المنابرة وعلق عن اسرئله واورد في الباين حديثا لابي سعيد  
وجهم بن حريش عن ابيه عن جهم بن قيس فاما حديث اسرئله في موصولة بعد بلاين راياني  
بيع المحاصر **قوله** في حديث ابي سعيد عن النبي عن المنابرة وهو ان طرح الرجل ثوبه بالبيع الى  
الرجل فقبل ان يقبله او ينظر اليه واللامسة لمس الرجل ثوبا ينظر اليه ويبقى في اللباس من  
طريق يونس عن الزهري يلفظ واللامسة لمس الرجل ثوبا الاخر بيده بالليل او بالنهار ولا يقبله  
الا بذلك والمنابرة ان يدبر الرجل الى الرجل ثوبه ويندب الاخر ثوبه ويكون سعيهما عن غير نظر  
ولا تراضي ولا عوانة من طريق اخرى عن يونس وذلك ان يباع الفروع السلح لا ينظر الى  
ولا يجزوز عنها او يبايد الفروع السلح كذلك فهذا من ابواب الثمار وفي رواية ابن ماجه من  
طريق سفيان عن الزهري والمنابرة ان يقول الرجل للرجل اسلك ثوبك ولا ينظر  
واحد منهما الى ثوب الاخر ولا يدرك كل واحد منهما ثوبا مع الاخر ونحو ذلك ولم يذكر التفسير  
في طريق ابي سعيد البائنة منها ولا في طريق ابي يونس وقد وقع التفسير ايضا عند احمد من  
طريق معمر بن مزهر اخبره عن عبد الرزاق عنه وفي اخره للمنابرة ان يقول الاخر ب هذا الثوب فتد  
وجع البيع ولمس من طريق عطاء بن رينا اما الملامسة بان لمس كل واحد منهما ثوبا صاحبه  
غير باهل والمنابرة ان يدرك كل واحد منهما ثوبا الاخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه  
وقد تقدم في الصياح من هذا الوجه وليس فيه التفسير وهذا التفسير الذي في حديث ابي يونس  
اقتدر يلفظ الملامسة والمنابرة لا ينفعا عليه فتسدى وجود الفعل من الحائزين واختلف  
العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور هي اوجه للشافعية اجمعها ان ياتي ثوب مطوي  
او في ظلمة فيلمسه المستاح فيقول له صاحب الثوب بعك بكذا بشرط ان يقع لمس المستاح نظر  
ولا خيار لك ان ياتي وهذا من قول للتفسير الذي في الحديث ان يحل انفس للمس ببيع  
بغير صيغة زايده **المالك** ان يحل للمس بشرط ان يقطع خيار المجلس وغيره والبيع على

المأول

المأول ولا تكلها وما خذ الا واعد بشرط روية المبيع وبشرط اني الخلاف وما خذ المأول بشرط  
نفي الصيغة في عقد البيع بنحو خذ منه ببيع المعاطاء مطلقا لكن من احاز للمعاطاء فبها بالمعسر  
او بما جرت فيه العادة بالمعاطاء واما الملامسة والمنابرة عند من استعملهما فلا يخصهما بذلك  
فحلي هذا يجمع ببيع المعاطاء مع الملامسة والمنابرة في خفض صور المعاطاء وعلى هذا يحمل  
قول الرافعي ان لا يجرى في بيع الملامسة والمنابرة الخلاف الذي في المعاطاء والله اعلم وما خذ  
المالك بشرط اني خيار المجلس وهذه الاقوال هي التي اقصي عليها الفقهاء وخرج ما ذكرناه من  
طريق الحديث زيادة على ذلك واما المنابرة فليخلفوا فيها ايضا على ثلاثة اقوال وهي بلائ  
او وجه للشافعية اجمعها ان يحل للبند ببيعها كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث  
المذكور والثاني ان يحل للبند ببيعها بغير صيغة وبالمالك ان يحل للبند فاطحا للخيار ولخلفوا  
في تفسير البند فقبل هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور وقيل هو بند البند  
والصحيح انه غيره وقد روي مسلم النخعي عن بيع الحصة من حديث ابي يونس واختلف في  
تفسير بيع الحصة فقبل هو ان يقول لبيك من هذه الثوب ما وقع عليه هذه الحصة  
وروي حصة او من هذه الارض ما انتهت اليه في الذي قيل ان بشرط الخيار والمالك في الحصة  
والمالك ان يحل لنفس الرمي ببيعها وقوله في الحديث لمس الثوب ينظر اليه اسدك على طلاق  
بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد وعن ابي حنيفة ببيع مطلقا وبمس الخيار ان اراد  
وحكي عن مالك والشافعي ايضا وعن مالك ببيع ان وصفه والا فلا وهو قول الشافعي في القديم  
واحمد وابو حنيفة وابو ثور واهل الظاهر واخاها البخاري والنخعي والرويان والرويان من الشافعية  
واذا خالفوا في بيا صلبه ومبيده قوله في رواية ابي عوانة التي قد تمها لا ينظر الى ثوبها ولا  
يجزوز عنها وفي الاستدلال لذلك وفافا خلافا بطول واسدك على طلاق بيع  
الا على مطلقا وهو قول حنيفة الشافعية حتى من احاز ببيع الغائب يكون الا على لا اراده  
بعد ذلك فكذلك بيع الغائب يكون الا على لا اراده بعد ذلك يكون لبيع الغائب مع  
استراط في الخيار وقيل ببيع اذا وصفه له غيره وبه قال مالك واحمد وعن ابي حنيفة  
بيع مطلقا على ثوبا حصيدا بغير ثوبها **المأول** وقع عند ابن







عن ابن الزناد فهو بالخيار لانه ايام اخرج الطحاوي وسباني ذكر من وافقه على ذلك وابتدا  
 هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الخليل وعند الشافعية انها من حزن العبد وقيل  
 من التفرق وبلغ عليه ان يكون الفورا وسع من اللات في بعض الصور وهو ما اذا انا خرم  
 التصرية الى اخر اللات وبلغ عليه ايضا ان يحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك بقوله  
 التوسيع بالمدة **قوله** خسر النظر في الراي **قوله** ان جعلها كذا في الاصل وهو  
 ان على ان شرطه وجزم حملها ولا يخرجها ولا سيما على من طرأ من موسى عن النبي بعد  
 حملها بفتح ان ويصحب حملها وظاهر الحديث ان الخيار لا يثبت الا بعد الحلب للموئنة ذكره  
 في سنن البخاري فلو ظهر للتصريح بعد الحلب فليكن **قوله** ان شاء الله في رواية  
 ما لك عن الزيادة في اخلا باب ان رضى ما مسكها اي انها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع  
 المصرا وانما الخيار للمستري فلو اطلع على عيب بعد الرضى بالتصريح فدها من طبع الصاع  
 فيه خلاف ولا يحسن عند الشافعية وجوب الرد وتعلقوا بنصر الشافعي على ان لا يرد وعند مالك  
**قوله** وان ساردها في رواية مالك وان سخطها ردها وظاهره استرداد النور  
 قياسا على سائر العيوب لكن الرواية التي فيها ان الخيار لانه ايام مقتصره على هذا الاطلاق  
 ونقل ابو حامد والرواية في نص الشافعي وهو قول الاكثر ولحاج من حجج الاول بان هذه  
 الرواية محمولة على ما ان لم يعلم انها مصرا الا في اللات لكونها لا تعلم فيما دون ذلك  
 قال ابن قتيبة العبد الذي ارجم لان حكم التصرية قد خالف القياس في اصل الحكم الا ان النص  
 في رد ذلك يمنع في جميع موارد **قوله** وبوجه ان بعض روايات احمد والطحاوي  
 من طرأ من سباني في مريه فهو باحد النظرين بالخيار الى ان يحوزها او يرد **قوله** صاع  
 مري في رواية مالك وصاعا من ثمر والواو عاطفة الصاع على الضم في يردا وحوزا يكون  
 الواو معني مع ويستفاد منه فوريه الصاع مع الرد وحوزا يكون معصرا معه ويعلم عليه  
 قولهم في النجاء ان شرط المنعول ان يكون قاعا فان قيل البعض بالرد في الصاع فليحوا  
 انه مثل قول الشاعر علقها محازا عن فعل شاعر لا من في ناولها فحل الرد

في الحديث على نحو هذا التناول واستدل على وجوب رد الصاع مع الشاه اذا انا فسخ  
 البيع ولو كان اللزما ثوبا ولم يتغير فادركه بل يلزم البايح قبوله فيه وجهان احدهما لا  
 لذهاب طراوته لا خلاطه عما تجرد عند المباشرة والمنصيص على التمر يقتضي تعيينه كما  
 سباني **قوله** وذكر عن ابن صالح ومجاهد والوليد بن رياح وموسى بن يسار الى اخره  
 يعني ان اياها صالح ومن عوره وقع في رواية شعبة عن ابن عمر في رواية اي صالح فوصلها احمد  
 ومسلم من طريق سفيان بن عيينة عن ابنه بلطف من شاع شاه مصرا وهو بها بالخيار  
 لانه ايام فان شاع مسكها وان ساردها وادعها صاعا من ثمر واما رواية مجاهد فوصلها  
 ابن الزناد فاعطى لمرادها الا عنه **قوله** قد وصلها ايضا الطحاوي في الاوسط  
 من طريق محمد بن مسلم الطحاوي عن ابن ابي عمير والدارقطني من طريق ثوري عن ابن ابي عمير  
 مجاهد واول روايه مجاهد لا تتبعوا للمصرا من الابل والخمر الحديث وليست ضعيف وفي  
 محمد بن مسلم ايضا من رواية الوليد بن رياح وهو شيخ الرا والمروزي فوصلها احمد بن شعيب  
 في مسنده بلطف من اسرى مصرا فليرد معها صاعا من ثمر واما رواية موسى بن يسار وهو  
 بالبحانية فوصلها مسلم بلطف من اسرى مصرا فليست بها فليحملها فان  
 رضى بها مسكها والاردها ومعها صاع من ثمر وسباني يقتضي الفورية **قوله** وقال  
 بعضهم عن ابن سيرين صاعا من طعام وهو بالخيار لانه ايام وقال بعضهم عن ابن سيرين  
 صاعا من ثمر ولم يذكر لانا اما رواية من رواه بلطف الطعام واللات فوصلها مسلم  
 والترمذي من طريق ثوري عن خالد عنه بلطف من اسرى مصرا فهو بالخيار لانه ايام فان  
 ردها ردها طعاما لا سمر او اخرج ابو داود من طريق محمد بن عيسى عن ابي  
 عن ابن سيرين نحوه واما رواية من رواه بلطف التمر دون لانا اللات فوصلها احمد بن  
 طريق محمد بن عيسى عن ابن سيرين بلطف من اسرى شاه مصرا فانه يحملها فان رضى بها  
 اخذها والاردها وادعها صاعا من ثمر وقد رواه سفيان عن ابوب فذكر اللات  
 اخرج بلطف من اسرى شاه مصرا فهو بخير النظرين لانه ايام ان شاء الله وان ساردها

صاعا من



وصلا من تمر لا سمر ورواه بعضه عن ابن سيرين ذكر الطعام ولم يقل لائنا اخرج احد الطماق  
من طرثوف عن ابن سيرين وحطاس وعمر وكلاهما عن ابي هريره بلفظ من اشترى لقمه مصر او  
شاه مصر فخلها فهو باء النظم بالخيار لان يجوزها او ردها وانما من طعام فحصلنا عن  
ابن سيرين عن اربع روايات ذكر الممر والبلاء وذكر الممر في البلاء والطعام بد الممر كذلك  
والذي يظهر في الجمع بينهما ان من زاد البلاء معه زياده علم وهو حافظ ومحل الامر في من يذكر  
عنه انه لم يخطها او اختصرها ومحل الروايه التي فيها الطعام على الممر وقد روى الطحاوي من طريق  
ابوب عن ابن سيرين ان المراد بالسمر الخنطه الشامييه وروى ابن شيبه وابوعباده عن  
طروقه شام من حسان عن ابن سيرين لا سمر الخنطه وروى ابن المنذر من طريق ابن عوف عن ابن  
سيرين انه سمع ابا هريره يقول لا سمر لیس من فده الروايه بنين المراد بالطعام الممر  
ولما كان المشار الى الدهن ان المراد بالطعام بالفتح فانه يقول لا سمر للتمر على هذا الجمع  
ما رواه البزار من طريق ابي شعيبه عن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ ان ردها ومعه صاع  
من تمر لا سمر وهذا يقتضي ان التمر في قوله لا سمر الخنطه مخصوصه وهي الخنطه الشامييه  
فتكون التمر بقوله من طعام اي من تمر وكما ان يكون رايه رواه بالمعنى الذي طنه مساويا  
وذلك ان التمر من الطعام البرك التمر والتمر فغيره وانما اطلق لفظ الطعام على التمر لانه  
كان غالب قوله المدينه فهذا طريق الجمع من مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك  
لكن تعذر على ذلك ما رواه البزار من طريق ابن شيبه عن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ ان ردها  
ردها ومعه صاع من تمر لا سمر وهذا يقتضي ان التمر في قوله لا سمر الخنطه مخصوصه  
وهي الخنطه الشامييه فيكون التمر بقوله من طعام اي من تمر وكما ان يكون رايه ردها  
صح عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رجل من الصحابه نحو حديث الباب وبنيه وان ردها ردها  
معها صاعا من طعام او صاعا من تمر فان ظاهره يقتضي اخير من التمر والطعام وان الطعام  
غير التمر وكما ان يكون وسكان من الروايه لا خير وانما وقع لاحتمال في هذه الروايه  
لربح الاسبقه لا شئ منها فارجح الروايات التي لم يخطف فيها وهي التمر في الرأحه  
كما اشار اليه البخاري وما ما اخرج ابو داود ومن حديث ابن عمر بلفظ ان ردها ردها

مها

مها مثل او مثل لهما فحاشا في اسناده وقد قال ابن قدامه انه متروك الظاهر بالانفاق  
**قوله** والمراد اي الروايات الناصه على التمر اكثر عدد الروايات التي لم ينص عليه او اورد له  
بدل الطعام فقد رواه ذكر التمر عن ابن سيرين وذكره ما ثبت عن ابي هريره في الباب الذي  
عليه وهما من منبه عند مسلم وعكرمة وابو اسحق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذي  
والشعبي عند احمد وان خريجه كلام عن ابي هريره وامار روايه من رواه مدركا لا يفسرها  
روايه من رواه ذكر الصاع وقد يندرج ضبطه في الزكاه وقد اخذنا من هذا الحديث  
جمهور اهل العلم واقضى به ابن مسعود وابو هريره ولا يخالفه من الصحابه وقال ابن  
النايعين ومن بعدهم من كل جرحه ورواه غيره في اصل المساله اكثر الخفيه وفي غيرها  
ولا يبين ان يكون الممر قوت بل للبلاد لا وخالفه في اصل المساله اكثر الخفيه وفي غيرها  
اخروا ما الخفيه فقالوا لا يرد في التمر ولا يرد في الصاع من التمر وخالفه في  
قوله يقول الجمهور الا انه قال بخير من صاع تمر ونصف صاع بر وكذا قال ابن ابي  
وابو يوسف في روايه الا انها قاله لا لا من صاع التمر بل قيمته وفي روايه عن مالك وبعض السافعيه  
لكذلك لكن قالوا من قوت البلاد قياسا على زكاه الفطر وحل البقوي ان الخلاف في ذلك وحل  
المذهب انما لو تراخيا فغير التمر من قوت او غيره كفي واثبت ابن الخلف في ذلك وحل  
الماوردي وجهين فيما اذا عجز عن التمر بل يميزه قيمته ببلده او ما قرب البلاد التي فيها التمر  
اليه وبالماني قال الخياطه واعتد الخفيه عن اخذ من المصلاه باعداد شئ من  
من طحن في الحديث لكونه من روايه ابي هريره ولم يكن ابن مسعود وغيره من فيها الصحابه  
فلا يرضى ما رواه مخالف القياس الحل وهو دلال ادى فليس له به نفسه وفي حكاية عن  
عن يكلف الرده عليه وقد ترك ابو حنيفه القياس الحل لروايه ابي هريره وامثاله كما في  
الوضوء بين التمر من القهقهه في الصلاه وغير ذلك وانظر ان هذه المسكنه اورد البخاري  
حديث ابن مسعود عقيب حديث ابي هريره اشار منه الى ان ابن مسعود قد اتي بوقت  
اي هريره فليلا اخبر ابي هريره في ذلك ما يتلوا خالف ابن مسعود القياس الحل في ذلك  
وقال ابن السعدي في الاصطلاح السعدي ان الجانب الصحابه علامه على خلاف



فاعلم ان موبرعه وضلاله وقد اختص ابو هريرة عن عبد الحفظ الدار سوا الله صلى الله عليه وسلم له نفي للقدم في العلم وفي اول السور ايضا وفيه قوله ان اخواني من المهاجرين كان شغلهم الصلوات لا سواها وكنت اذ كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشهد ان غابوا واحفظوا انفسهم الحديث ثم مع ذلك لم يفرق ابو هريرة بروايته هذا الاصل فقد اخرج ابو داود ومن حديث ابن عمر واخرجه الطبراني من وجه اخر عنه وابو يعلى من حديث انس واخرجه السهلي في الخلافيات من حديث عمر بن الخطاب والمرى واخرجه احمد من رواية رجل من الصحابة وقال ابن عبد البر هذا الجمع الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يخرجه باسباب لا حقيقته لها ومنه من قال هو حديث مضطرب لذلك لم يرفعه تارة والفتح اخرى واللبن اخرى واعتباره بالصاع ثارة وبالمثل او المثلين تارة وبالاخرى والجواب ان الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها كما تقدم والضعيف لا يولى الصحيح ومنه من قال هو معارض بعوم القرآن لقوله تعالى وانما يتشرفوا فبقوا بمثل ما عرفت به واجيب بانه من جملة اللغات لا العقوبات والمثلان يضمن المثل وغير المثل ومنه من قال هو منسوخ وعبث بان النسخ لا يشهد بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا في التاميم فمثل حديث النور عن روح الدين وهو حديث اخرج ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر ووجه الدلالة منه ان ابن المصراة يصدرنا في حديثه المسترقي فان الزعم بصاح من من سننه صار لنا بد من هذا جواب الطحاوي وعبث بان الحديث ضعيف باننا في الحديث وعلى السنن فانما شرع في مقابل الخلف سوا كان السنن موجودا او غير موجود فلم ينعن في كونه من الدين وقبلنا بانه الخراج بالتمام وهو حديث اخرج اصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه ان اللبني فضله من فضلات الشاه ولو هلك لكان في جملة المسترقي فكذلك فضلاها تكون له فكيف يجوز لها لتابع حكمه الطحاوي ايضا وعبث بان حديث المصراة اصح منه باننا في كونه يندم المخرج على الراجح ودعوى كونه بعدة لا دليل عليها وعلى السنن المسترقي لم يورثه ما حدث في ملكه بل بغيره اللبني الذي ورد عليه القدر ولم يدخل في القدر فليس من الحديثين على هذا تعارض وقيل بان الاجاد بث

الواردة في رفع العقوبة بالمال وقد كانت مشروعة قبل ذلك كما في حديث من ترك حكم عن ابيه عن حبه في الذي سرق من الخبز وضع ثقله وكلاهما في السنن وهذا جواب عيسى بن ابي قال حديث المصراة من هذا القبيل وهي كما منسوخه وعبث الطحاوي بان النصرة انما وجد من التابع فلو كان من ذلك الباب للزمه التفسير والفرض ان حديث المصراة ينفي خبرهم المسترقي فافترقا ومنه من قال بان يسخه السبعان بالخيار ما لم يفرقا وهذا جواب محمد بن سماع ووجه الدلالة منه ان الفقرة تقطع الخبر فثبت ان لا خيار بعدد الا لمن استثناه الشارع بقوله الا ببيع الخيار وعبث الطحاوي بان الخيار الذي في المصراة من خيار الرد بالعيب وخيار العيب لا تقطعه الفقرة من الغريب انهم لا يقولون بخيار المجلس من يجوز له فما لم يرد فيه ومنه من قال هو خبر واحد لا ينفذ الا الظن ومنه من قال لقياس الاصول المقتطوع به فلا يلزم العمل وتعبث بان الشوق في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر انما خالف قياس الاصول لئلا يزل من الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والقاب فالسنة في الحقيقة هي الاصل والاخران مردودان اليها فالسنة اصل والقياس والكتاب فرع فكيف يرد الاصل بالفرع بل الحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف يقال ان الاصل يخالف نفسه وعلى تقدير التسليم تكون قياس الاصول في التقطع وخبر الواحد لا ينفذ الا الظن فتساو الاصل لما خالف هذا الخبر غير مقتطوع به لجواب استنباط محله عن ذلك الاصل قال ابن دقنق العبد وهذا قوي متمسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار اصلا من الاصول ولا يحتاج الى عرضه على اصل اخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه لم يحرر احدها لانه رد الخبر بالقياس وهو مردود باننا وفان السنة مقدمة على القياس لا خلاف الى ان قال والاولى عندي في هذه المسألة تسليم الا قيسه لكنها ليست لازمة لان السنة الباطنة مقدمة عليها والله اعلم وعلى تقدير السنن فلا نسلم انه مخالف لقياس الاصول لان الذي ادعوه عليه من مخالفة يسووا باوجه احدها ان المعلوم من الاصول ان ضمان المثليات والمثليات بالقيمة وهما ان كان اللبني ثلثيا فليضمن باللبن وان كان مثقوبا فليضمن باحد البندين وقد وقع منها مضمون بالمثل فخالف الاصل والجواب منع الحصر فان الخبر في



دته بالاميل وليس ثبلا ولا فقه وايضا فضاء المثل بالمثل ليس شرط افقد بضم المثل  
بالقمة اذا تكرر المثل كماله كماله شاه ابونا كان عليه قمتها ولا جعل ان ابنا اخر  
لشعر المثل باينها ان القواعد يفتي ان يكون المضمون بشرا الضمان بشرا بالالف وذلك  
مختلف وقد قدر هنا مقدار واحد وهو الصاع فخرج عن القياس والجواب ضح التجميع  
في المضمونات كالمضحة فانها مقدار واحد اخلاها بالالف والصغر والخره مقدرة في  
الخنز مع اختلافه والحلم في ذلك ان كلما نفع فيه الشارع ولم يدر شي من قطع الساج  
ويتم هذا المصالح على ثلث الفلعة فان اللز الحاد بعد العقد خلط باللنز الموجود  
وقد العقد فلا يرد مقدار حتى يجره على المشتري ولو عرف مقدار فوكل  
الى تشويهها او تدميرها لا يفي الى النزاع والخصام فقطع الشارع النزاع وقد  
حكم لا يرد بانه وهو كمثل اللز ومضات فاستردا في كون كل منهما مطعونا ومسا  
مكيلا واشتركا ايضا في ان كلاهما مضات به في صفة ولا علاج بالثبات ان اللز  
الالفان كان موجودا عند العقد فقد يجر من الموقوف عليه من اصل الخلقة  
وذلك مانع من الرد فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطا فما كان  
منه موجودا عند العقد وما كان حاد بالمرح فمانه والجواب ان ثلث النماشع  
الرد بالحق ان الرضا لا يستلزم العيب والافلا تمتنع وهذا كذلك راعها ان خالف  
الاصول في جعل الخيار فيه لا مانع من ان خيار العيب لا يرد بالثبات وكذا خيار المجلس  
عند من تقوى وخيار الروية عند من ثبته والجواب ان حكمة المصراع انفراد باصله  
عزما ثلث فلا يستقر ان يفرق بوصف زائد على غيره والحلم فيه ان هذه المدة هي  
التي يفتي بها اللز الحلية من اللز المجمع بالثبات ليس عاليا فشرع لا يستلزم العيب فظهر  
الفرق بين الخيار في المصراع وغيره ما خاسها انه يلزم من الاخرية الجمع بين العوض والمعر  
فيما اذا كانت فيه الشاه صاعا من غير فانها ترجح اليه مع الصاع الذي هو مقدار  
منها والجواب ان المزمع عوض عن اللز لا عن الشاه فلا يلزم ما ذكره سادسها ان مختلف  
لقاعد الرضا فيما اذا استردى شاه بصاع فان استرد معها صاعا فقد استرجع الصاع  
الذي هو المزمع فيكون قد راع شاه وصاعا بصاع والجواب ان الرضا انما يعتبر في

العقود

العقود لا الفسوخ بدليل انها لو تبا احاد بها بفضه لم يجر ان يفرق قبل القبض ولو تبا لا  
في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض سابعها انه يلزم منه ضمان الاعمان مع بقائها فيما  
اذا كان اللز موجودا والاعمان لا يضر بالبدل الا مع قواها كما انصوب والجواب ان  
اللز وان كان موجودا لكنه بعد رده لا خلاطه باللنز الحاد بعد العقد وبعد رده فانه  
الا توعد العيب فانه يضمن قيمته مع ثقله ليعود الرد ثابتهما انه يلزم منه اتيان الرد  
بغير عيب ولا شرط اما الشرط فلم يوجد واما العيب فيقتضيان اللز لو كان عيبا للثبات  
به الرد من غير تصريح والجواب ان الخيار يثبت بالثبات ليس كمن راع رجاء ربه كما جمعه  
بغير علم المشتري فاذا اطلع عليه المشتري كان له الرد وايضا فالمشتري لما رأى ضررها  
ملو لفتا نظرا انه عادة لها وكان السابح شرطه ذلك فستن الامر بخلافه فثبت له الرد  
لفقد الشرط المعنوي لان السابح يظهر صفة البيع بانه يتوكله وتارة بفعله فان اظهر  
المشتري على صفة فبان الامر بخلافها كان قد رد ليس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض  
القياس ومقتضى العرف ان المشتري لما ادرك له ثبات على الصفة التي اظهرها له السابح وقد  
الشارع الخيار للركا ان ابلغوا واستردوا فقبل ان يسيطروا الى السوق ويعلموا السعر  
وليس من اعيب ولا حاد في شرط ولكن لما فيه من العسر والبذل ليس ومنه من قال الخريف  
صح لا اضطراب فيه ولا علم ولا نسخ وانما هو محمول على السعة مخصوصه وهو ان استرد  
شاه استردا انها تحل ثلثا خمسة اربطال وشرط فيها الخيار بالشرط فاسد فان ايقنا  
على اسقاطه في هذه الخيار مع العقد وان لم ينفقا بطل وجوب رد الصاع من الممكاته كان  
قيمة اللز بيبود ويعقب بان الخريف ظاهر في بطلان الحكم بالتصريح وما ذكره هذا العالم  
بمقتضى تعليقه بفساد الشرط سواء جرت التصريح ام لا فهو ما ويرى من عيب وانما يلفظ  
الخريف لفظ عموم وما ادعوه على تدمير تسليمه فرد من ان ذلك العموم صحاح من ان في قصر  
العموم عليه الدليل على ذلك وجوده قال ابن عبد البر هذا الحديث اصل في النهي عن العسر  
واصل في ثبوت الخيار لمن رد ليس عليه عيب واصل في انه لا يفسد اصل البيع واصل في  
ان رد الخيار يلايه اياها واصل في تحريم التصريح وثبوت الخيار بها وقد روى احمد بن حنبل  
عن ابن مسعود من فوعا مع المختلفات خلا به ولا حل الخلا به لمسلم وفي اسناده ضعف



وقد رواه ابن ابي شيبة وعبد الله بن موفى ما سناد صحيح وروى ابن ابي شيبة من طريق قيس  
 ابن ابي حازم قال كان يقال التبريد خلايه واسناد صحيح واختلف العالمون في اشياء  
 منها لو كان عالما بالتصريف لم يشك له الخيار فيه وجه للشاقبيه وروى عنه روى عنه  
 عن ابن مبره في هذا الحديث عند الطحاوي فان لفظه من اشترى مصره وكل ما يعلم ان مصره الحديث  
 ولو صار ابن مصره عاديه واستمر على كثرة هاله الرد فيه وجه له ايضا خلافا للخنا بيه في  
 المسائل وفيها لو تفضل بنفسها او صراها المالك لنفسه ثم بدله فباعها فبطلت ذلك  
 الحكم فيه خلافا من طريق اللغوي ائتمه لان العيب يثبت الخيار ولا يسترط فيه فليس البائع من  
 نظر لان حكم التصريف خارج عن الشاس خصه بمورده وهو حاله العدم فان انما سادها  
 فقط ومنها لو كان الفرع مملوكا فظنه لا يسترط لينا فاسترها على ذلك فظهر له انه لم يزل  
 يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكيه وفيها لو اشترى غيره مصره ثم اطلع على عيب  
 بها بعد جلبها فقد نص الشافعي على حوان الرد مجانا لانه فليما غير محتني محجه ومثل رد  
 بدل اللزك المصراه وقال البغوي رد صاعا من غير **قوله** حديث مسدد بن حماد بن عيسى  
 في باب النوى عن ثلث الركبان بعد سبعة ابواب عن مسدد بن عيسى عن زرير وكان الحديث عند  
 مسدد بن عيسى عن ثلث الركبان المصنف عنه في موضعين وسأى عن حماد بن عيسى **قوله** سمعنا  
 موسى بن سليمان التميمي وابو عثمان مواله يدي ورجال الاسناد يصرحون بسوى الصحاح **قوله** قال من  
 اشترى شاه محمله فورها فليورد بها صاعا من تمر وفيه النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي  
 البيوع هكذا رواه الاكثر عن معمر بن سليمان بن موفى واخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله  
 ابن عباد عن معمر بن موفى وذكر ان زعمه غلط ورواه الكراحي سليمان عنه كما هنا حديث  
 المحمله موقوف من كلام ابن مسعود وروى حديث النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي  
 الاحمر عن سليمان التميمي فرواه هذا الاسناد من فروعها اخرج الاسماعيلي واسألوا وهم ايضا  
**قوله** فورها اي اراد ردها بغيره فورا فانه تعمد على حقيقته للحجه او نحل الحجه على البعديه  
 فلا يحتاج الرد الى اوبل وقد وردت مع معنى التبريد كقوله تعالى واسلمت مع سليمان  
 الايه **قوله** في رواية مالك لا يملكوا الركبان باق الكلام عليه بعد ابواب وعلى بيع

للخاضر

الخاضر للبادي قريبا ومضى الكلام على البيع وعلى التمسك والكلام على التصريف بما في عن عاديه  
**قوله** **باب** اد اشترى من المصراه وفي حديثه اسلمت الام على ان النبي  
 ويجوز الفسخ على اراده المخلوب وظاهره ان التبريد بالخليه وزعم ابن حزم ان المرفوع في المخلوب  
 لا في ماله اللبن لان اللبن حقيقته في اللبن مجاز في اللبن والمخلوب على الحقيقة او فلهذا قال  
 بحمد راتم اللبن معا ويشترى لك عن الجمهور **قوله** حديث معمر بن عيسى وكذا لاكثر غير  
 منسوب ووقع في روايه عبد الرحمن بن الهادي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه وكذا قال الواحد  
 الجرحاني في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في روايه ابو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم في روايه  
 حبله واهله الباقون وجرم الدار فطفي ما به محمد بن عيسى وجرم السوا والحق والاولا والله اعلم  
**قوله** المكي هو ابن ابراهيم وهو من مشايخ البخاري وسأى روايته عنه بلا واسطه في باب  
 لا يسترى حاضر لباد **قوله** اخبرني زياد بن وهان عن سعد بن الخليل ساني **قوله** ان ساني ما هو  
 ابن عباد بن عبد الرحمن بن زيد بن مولا من فروع اي ان الخطاب **قوله** من اشترى غنما  
 مصره فاحملها ظاهرا من ان صاع التمر متوقف على الحبل كما تقدم **قوله** ففي حديثه صاع  
 من تمر طاهره ان صاع التمر في ماله المصراه سواء كانت واحده او اكثر بقوله من اشترى  
 غنما ثم قال ففي حديثه صاع من تمر ونقله ابن عبد البر عن من اسجل الحديث وابن بطال  
 عن اكثر العلماء وابن قدامه عن الشافعيه والخنا بيه وعن الترمذي المالك بن مبره عن كل واحد  
 حتى قال المازني من المستشع ان يفرع متلفا لشاه كما يفرع متلفا لشاه واحده  
 واجب بان ذلك معتقد بالنسبة الطامع من ان الحكيم في اعتبار الصاع قطع النزاع  
 في كل واحد من وجه اليه عند الخصام فاستوى القليل والكثير ومن لا يعلم ان ابن السكاه  
 الواحد او الفاده الواحد مختلفا خلافا ميباينا ومع ذلك فالمعشر الصاع سواء  
 قل اللبن ام اكثر فلذلك هو معتبر سواء قلنا للمصراه او كثر والله اعلم **قوله** **باب**  
 بيع العبد الزاني اي جوازه مع بيان عيبه **قوله** وقال شرح ان سار د من الزنا  
 وصله سعد بن منصور من طريق ابن سيرين ان رجلا اشترى من رجل طاربه كانت  
 جرب ولما علم ذلك للشري فخاصمه الى شرح فقام ان سار د من الزنا واسناد صحيح

وابو عمار الدار  
 المعوف بن عيسى وعمر  
 الاحام والحلا مذكر  
 ما به محمد بن عمرو



ثم اورد المصنف في الباب حديث اذا انزل الله فليجلدها الحديد وورده من وجهين  
 وشاهد الترجمة منه قوله في اخره فليجلدها وليرجل من شعره فانه يدرك على جواز بيع الزاني  
 وشعره بان الزنا عيب في البيع لقوله ولو جمل من شعره في الكلام عليه مستوفى في  
 كتاب الحدود ان شاء الله تعالى قال ابن بطال فانه الامر ببيع الامة الزانية البالغة في  
 بيعها فحلها والاعلام بان الامة الزانية لا جرمها الا البيع ابدانها لا سفي عند سد  
 جزاها عن معاودة الزنا ولعل ذلك يكون سببا لغناها اما بان زوجها المسترى او  
 يجهلها بنفسه او يصونها بهيئته قوله **باب** الشراء والبيع مع  
 النفس او ردنية حديث عائشة وان عمر في قصة شرائه ورسا في الكلام عليه مستوفى  
 في الشروط ان شاء الله تعالى وشاهد الترجمة منه قوله ما بال رجال يستر طونشوطا  
 ليس في كذا والله لا شعارة بان قصة الميابة كانت مع رجال وكان الكلام في ذلك مع  
 عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في اخر حديث ابن عمر قلت لنافع الاخره هو قول  
 همام الراوي عنه وسياتي ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا وعبد في كتاب النكاح  
 ان شاء الله تعالى وحسان اول السند وضع عند السمتي ان ابن عباد وعنده عن حسان  
 ابن حسان زوها واحد قوله **باب** هل بيع حاضر لباد يغير اخر  
 وهل يبعه او يبيعه قال ابن المنير وغيره حمل المصنف انتهى عن بيع الحاضر للبادي على  
 معنى حاضر وهو البيع باخر اخذ من تفسير ابن عباس وقوي ذلك عموم احاديث النسخ  
 لان الذي يبيع بالاجرة لا يكون غرضه نفع البائع عاليا وانما غرضه بحصول الاجرة فانفي  
 ذلك لجار يبيع الحاضر للبادي يغير اخره من باب النسخه قل وبوده ما سياتي  
 في بعض طرق الحديث للعائز والحاد في الباب وكذلك اخرجه ابوداود من طريق  
 سالم المكي ان اعرايا حرة انه قدح محلو به اعلى طلحة بن عبد الله فقال له ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن بيع حاضر لباد ولكن ان سئل السوق فانظر من يابعد فشاورني  
 حتى ابركواهاك **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استنصحت احدكم اخاه  
 فليستعه هو طرف من وصلة احمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم عن ابي ريد عن ابيه

حديث

حديثي اني قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس من ذواتهم بعضهم من بعض واداء  
 استنصحت الرجل الرجل فليستعه له وصله اليه من طريق عبد الله بن عمر عن ابي الزبير عن  
 جابر من قوما مثله وقد اخرج مسلم من طريق ابي خزيمة عن ابي الزبير بلفظ لا تبسح  
 حاضر لباد دعوا الناس من ذواتهم بعضهم من بعض **قوله** ورخصه عطا  
 اي في بيع الحاضر للبادي وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان اي  
 ابن خزيمة عن عطاء بن ارياح قال سالت عن اعلى ابيع له فخص له واما ما رواه  
 سعيد بن منصور من طريق ابن ابي عمير عن مجاهد قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان يبيع حاضر لباد لانه اذا رخص المسلمون غيرهم فاما اليوم فلا بأس  
 فقال عطاء لا يبيع اليوم فقال مجاهد ما اري لاجل ما رواه جابر من اهل البادية  
 الا يبيع له فاجمع من الروايتين عن عطاء ان يحمل قوله هذا على كراهة السرية وهذا  
 نسب اليه مجاهد ما نسب اليه ناسخ حديث النهي وحمل الجمهور حديث النسخ على  
 عمومها الا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقضي على العام والنسخ لا يثبت لاجمال  
 وجمع البخاري بينهما تخصيصا انتهى عن بيع له بالاجرة كالسهماء وما من نفع في عمله  
 بان الشعر كذا مثلا فلا يدخل في النهي عنده والله اعلم ثم اورد المصنف في الباب حديثين  
 احدهما حديث جبريل النسخ لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في اخر كتاب الامان والثاني  
 حديث ابن عباس **قوله** نهى عبد الواحد بن زيد **قوله** لا يسلوا الركبان راو  
 الكشي في البيع ورسا في الكلام عليه قريبا **قوله** لا يكون له سمسار ومثلين هو في  
 الاصل المعتبر بالامر والحاظر استعمل في موقوف البيع والشراء وغيره وفي هذا التفسير  
 يعقب على من فسره الحاضر للبادي بان المراد نهى الحاضر ان يبيع للبادي في زمن الغلا  
 سنا يحتاج اليه اهل البلد فهذا مذكور في كتاب الخنفيه وقال غيرهم صورته ان يبي  
 البلد غريبت بسلعه يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فياينه بلدي فيقول له ضع يدك  
 لا يبيعه لك على التدرج باغلا من هذا السعر فحعلوا الحكم منوطا بالبادي ومن سار له في  
 معتاه قال وانما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فالحق من شأنه في عدم معرفة السعر

واخذت من ابي عبد الله  
 وفسرته في قوله  
 اصل النسخ  
 وسئل عن النسخ  
 وسئل عن النسخ



الحاضر واخر اهل البلد بالاشارة اليه ما لا يبادر بالبيع وهذا تفسير الشافعي  
وجعل المال له الدراية قيدا وعزما لك لا يلحق بالبدوي في ذلك الا ان كان له شبهة قال  
فاما اهل القرى الذين يعرفون احوال السلع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك قال  
ابن المنذر اختلفوا في هذا انتهى فالجمهور على انه للحرير بشرط العلم بالثمن وان يكون المتاع  
المطلوب محتاج اليه وان يحضر الخصري ذلك على البدوي فلو عرض له البدوي على الخصري  
لم يمنع وزاد بعض الشافعية مع الحاجة وان يظهر بيع ذلك المتاع السوء في تلك البلد  
قال ابن دقنق العبد اكثر من الشرط تدور من اشباع المعنى واللفظ والذين ينفون ان  
ينظر في المعنى الى الظهور والحقا فحيث يظهر تخصيص النص او تعممه وحيث ينفى فاشباع  
اللفظ او لا فاما اشتراط ان يمسر البلدى ذلك فلا يتولى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم  
ظهور المعنى فيه فان الفرق الذي علم به انتهى لا ينفى في الحال فيه من سوال البلدى وعديه واما  
اشتراط ان يكون الطماع فيما تدعو الحاجة اليه فتوسط في الظهور وعديه واما اشتراط  
ظهور السعة في البلد فكذلك ايضا لاحتمال ان يكون المقصود بتقريب البيع والروى على  
اهل البلد واما اشتراط العلم بالثمن فلا اشكال فيه وقال السبكي بشرط حاجة الناس  
اليه معتبره ولم يذكر جماع عومها وانما ذكره الرازي شاعرا للفقوى وحجاج الى دليل  
واختلفوا ايضا في ما اذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم  
لا يصح على القاعده المشهوره قوله **باب** من ذكره ان بيع حاضر لباد  
باجرويه قال ابن عباس اى حيث فسر ذلك السمسار كما في الحديث الذي قبله **قوله**  
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد ولذا اوردته من حديث ابن عمر ليس  
فيه التقييد بالاجر كما في الترجمة قال ابن بطال اراد المصنف ان يبيع الحاضر البلدى  
لا يجوز باجر ويجوز بغير اجر واستدل على ذلك بقول ابن عباس وقدا نهى مطلقا  
ابن عمر قال وقد اختلفوا في اشعار الحاضر على البادى وقال ليست الاشارة  
ببعض اللبث والى حقيقته لا شرط عليه انه اذا اشار عليه فقد يابعه وعند الشافعية  
في ذلك وجهان الراجح منهما الجواز انه انما نهى عن البيع له ولم يستل اشارة يباعا وقد ورد  
الامر بنهيه فدل على جواز الاشارة تنبيه **قوله** حديث ابن عمر فرد غريب لداره الامن

رواه

رواه ابن عمر عن النبي عن عبد الله بن عبد الله بن دينار وقد ضاق بخرجه على الاسماعيلي وعلى النعم  
فلم يخرجاه الا من طريق البخاري وله اصل من حديث ابن عمر اخرج الشافعي عن مالك عن نافع  
عن ابن عمر وليس هو في الموطا قال السهتي عده في افراد الشافعي وقد يابعه القعنبي ذلك  
ثم ساقه باسناد ابن القعنبي قوله **باب** لا يسترى حاضر لباد بالسمسرة  
اي وما ساعى البيع له واستعمال اللفظ البيع في البيع والشراء قال ابن حزم المالكي الشريك  
للبادى مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض فانه يباع  
الشري وعزما لك في ذلك روايتان **قوله** وكراهه ابن سيرين فوضعه ابو عوانه في صحيحه  
من طريق مسلم بن علي عن ابن سيرين قال البتة انس من مالك فذلك لا يبيع حاضر لباد ايهما  
ان يتبعوا او يتابعوا ايهما قال النضر قال محمد وصداها كماله جامعة وقد اخرج ابو داود  
من طريق ابي طلال عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لا يبيع حاضر لباد وهو في جامعة  
لا يبيع له شيئا ولا يبيع له شيئا واما ابن ابراهيم فهو الخفي فلهذا وقف عليه كذلك صرحا  
**قوله** وقال ابن ابراهيم العرب يقول بيع لي ثوبا وهي عن الشرا هذا قال ابن ابراهيم  
لما دلت عليه من التسوية بين البيع والشراء في المراهه ثم ذكر المصنف في الباب حديثين  
احدهما حديث ابن عمر **قوله** عن ابن شهاب رواه الاسماعيلي من طريق ابي عاصم  
ابن حرج اخبرني ابن شهاب **قوله** لا يبيع المرء لئلا يترى ولا يترى لئلا يبيع وهو  
خير معنى النبي وقد تقدم الحديث فيه قبل ان يواب ولذا على قوله ولا يترى لئلا يبيع  
حديث انس **قوله** عن محمد بن ابي سيرين **قوله** نهى ان يبيع حاضر لباد زاد  
مسلم والنسائي من طريق ابن سيرين بن عيسى عن محمد بن سيرين عن انس وان كان اخاه واباه  
ورواه ابو داود والنسائي من وجه اخر عن ابن سيرين بن عيسى عن الحسن بن انس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم فذكره وعرف هذه الرواية ان الشافعي المبيع في هذه الرواية هو النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو يقوى للازهد الصحيح ان يقول الصحابي يبيع لئلا ياله حكم الرفع وانه في  
قوله قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم **باب** النهي عن بيع  
الركبان وان يبعه مردود لان صاحبه عاصم لئلا كان له عاقل هو خداع في البيع



والخداع لا يجوز جمع المصنفين في البيع مردود بناء على ان النهي يقتضي الفساد لكن محل ذلك عند  
المحققين فيما يرجع الى ان النهي لا ما اذا كان يرجع الى امر خارج فصح البيع وبطل الخيار  
بشرطه الا في ذكره واما كون صلاحه عاصبا انما والاسد لا عليه بكونه خراعا فصح  
ولكن لا يلزم من ذلك ان يكون البيع مردودا لان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يخل بالشئ  
من اركانه وتسلطه وانما هو لرفع الاضرار بالركبان والنوازل لسلطان البيع صار اليه بعض  
المالكية وبعض الخبايا ويمكن ان يحمل قول النخار ان البيع مردود على ما اذا اخار البائع  
رده فلا خلاف لارج وقد عقبه الاسماعيلي والزهري الشافعي بيع المصرا فان فيه خراعا  
ومع ذلك لم يبطال البيع ويكونه فقبل في بيع الحاضر للبادي من ان يبيع له باجرا وبغير اجر  
واسد عليه ايضا حديث حكيم بن حزام المأخوذ في بيع الخيار ففيه وان كانا وكذا ما حكى  
بركه يجمعها قال فلم يسلط سعيها بالكدب والكمال للعب وقد ورد باسناد صحيح اذا باعها  
لمن يلقاه بصر بالخيار اذا دخل السوق فترسائه من حديث يبريه قال ابن المنذر اذا  
ابو حنيفة السكيت وكراهه الجمهور **قلت** الذي في كتب الخفية بكرة التلوي في حاله ان ينظر  
بامل البلد وان يلبس السعر على الوارد من غير اخلاف فقال الشافعي من يلقاها فقد اساء  
وصاحب السلعة بالخيار وحنيفة حديث ابو بوب عن ابن سيرين عن كعب بن عجرة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن بيع الخيل فان يلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار اذا اتى الى السوق  
**قلت** وهو حديث اخرجه ابوداود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق ابوب  
وانخرجه مسلم من طريق شيبان عن ابن سيرين بلفظ لا يلقوا الخيل فترسائه فاسترك  
منه فادان النبي سيدة السوق فهو بالخيار وقوله فهو بالخيار اي اذا قدم السوق وعلم  
السعر وهل يملك مطلقا او بشرط ان يبيع له في البيع غير وجهان احدهما الاول  
قال الخبايا وظاهره ايضا ان البيع لا يخل بشفعة البائع وانما الفرعة وجهان من تحريمه  
قال ابن المنذر وجملة مالك على بيع اهل الاسواق لا على بيع ربا السلعة والى ذلك جمع  
المؤنفون ولا وراعي وبالحديث صحة الشافعي لانه انما يفسد الخيار للبائع لا لامل

السوق

السوق انتهى واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور في اخر الباب وساق الكلام على ذلك وقد  
ذكر المصنف في الباب اربعة احاديث ولها حديث يبريه **قوله** حديث عبد الوهاب  
هو ابن عبد الحميد الثقفي **قوله** عن سعيد هو المقبري **قوله** عن السلق ظاهره منع السلق  
مطلقا سواء كان ثوبا ام عبدا سواء كان لاجل الشراء منه ام لا وساق الحديث فيه ما فيها  
**قوله** حديث عبد الله بن علي هو ابن عبد الله **قوله** سالت ابن عباس كذا او رده مختصا بالسر  
فيه السلق ذكره وكانه اشار على عارته الى اصل الحديث فقد سبق قبل ما بين من وجه اخر  
عن عمر بن قتيبة لا يلقوا الركبان وكذا اخرجه مسلم من وجه اخر عن عمر والنقل  
حديث ابن عباس اي كذا لقول في حديث يبريه وقوله لا يلقوا الركبان خرج مخرج الخال  
في ان من حمل الطعام يكون عبدا ركبا ولا مفهوم له بل لو كان الخال عبدا مشاه او  
واحدا ركبا وما شيا لم يختلف الحكم وقوله ليسع ثوبا والبيع لعمري البيع منع ونعم  
منه اشتراط قصد ذلك السلق فلو يلقى الركبان احد للسلام او الفرج او خرج حاجه  
لعمري فوجد هم فيها بعضهم بل ثابوا له النهي فيه احتمالا فمن نظر الى المعنى لم يفتقر عنده  
الحكم بذلك وهو الاصح عند الشافعية وبشرط بعض الشافعية في النهي ان يسرى السلق  
في كل من حال البيع فلو ابتدأ الحال بطل البيع فاستسرى فيه السلق لم يدخل في  
النهي وذكر ادم الخريز في صورة السلق المحرم ان يترك في سعر البلد ويستسرى فيه  
بافل من من المثل وذكر المشروط فيها ان يحضره بكثرة اللونه عليهم في الدخول وذكر ابن  
الشيرازي ان يحضره بكساد ما معهم ليعقبهم وقد يؤخذ من هذه التفسيرات اثبات  
الخيار لمن وقع له ولو لم يكن هناك شيء لكن صرح الشافعية ان يكون الخيار كذا ليس  
بشرط لتوفر الخيار وانما يفسد الخيار اذا ظهر الغش في السر وجردا وعدا بالثبوت  
حديث ابن سيرين وقد مضى الكلام عليه في المصرا والغرض منه من قوله ونهى عن بيع  
البيوع فانه لا يقتضي بفساد الشيء المطلق في السلق كما ان كان لاجل الباي راعيا  
حديث ابن عمر وساق الكلام عليه في الباب الذي بعده **قوله** لا يلقوا السلح  
نعم اوله واللام ولشرب القاف المقترحة وفيه اللام اي يلقوا عبدا وحديث الثوري  
نعم ان يطلق النهي عن السلق ثبوت اوله لولا لسانه وقصرها وهو ظاهر اطلاق

اسحاق



الشافعية وقد مالوا إليه محل الذي يحرم مخصوص ثم اختلفوا فيه فقبل سيل وقبل فريشان  
وقبل يومان وقبل سبابة القصر وهو قول الثوري واما استر داهما فسيان في الحديث  
في الباب الذي بعده قوله **باب** انتهى التلقى واستداه وقد ذكرنا ان  
الظاهر ان ما لا ينهاه من جهة التلقى واما من جهة المتلقى فقد اشار المصنف بهذه الترجمة الى  
ان استداه اخروج من السوق اخذ من قول الصحابي انهم كانوا يبيعون بالطعام في اعلا  
السوق فيسعون في مكانه فيها هو الذي يصل اليه عليه وسلم ان يبعوه في مكانه حتى ينفقوه ولم  
يبيع عن التبايع في اعلا السوق فذلك على ان المتلقى في اعلا السوق جائز فان خرج عن السوق  
ولم يخرج الى البلد فقد صرح الشافعية بانه لا يدخل في النهي وحد استدا التلقى عندهم الخروج  
من البلد والمعنى انهم اذا قدسوا البلد لم يكن بيعه من السعر وطول الخط لا ينفسهم فان لم ينفقوا  
ذلك فهو من تقصيرهم واما ان كان بيعه من السعر فذلك قبل دخول البلد فادركه والمعرف  
عند المالكية اعتبار السوق بطلانها كما هو ظاهر الحديث وهو قول احمد واسحق وعمر الليث  
كما هو التلقى ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى يدخل السلعة السوق **قوله** قال ابو عبد الله  
هو المصنف **قوله** هذا في اعلا السوق حديث جوري عن نافع كما تعلق الركبان  
فنسرى بيع الطعام الحديث قال البخاري وبينه حديث عبد الله بن عمر عن نافع كما  
تعلق الركبان اي حيث كانوا يبيعون بالطعام في اعلا السوق الحديث منه واراى البخاري  
بذلك الرد على من استدل به على حواز ياتي الركبان لا لطلاق قول ابن عمر كما تعلق الركبان ولا لانه  
فيه لا يمنع انهم كانوا يلقونهم في اعلا السوق كما في رواية عبد الله بن عمر عن نافع وقد  
صرح مالك في روايته عن نافع بقوله ولا يلقوا السلعة حتى يبطوا بها السوق فذلك على  
ان التلقى الذي لم يره عنه انما هو ما بلغ السوق والحديث يفسر بعضه بعضا وادعى الطحاوي  
التعارض في هاتين الروايتين وجمع بينهما برفع الضرر كما هو الحال بالسلع وعده قال النجاشي  
حديث النهي على ما اذا حصل الضرر وحديثه لا يابا على ما اذا لم يحصل ولا يخفى رجحان  
الجمع الذي جمع به البخاري والله اعلم بتبيينه **قوله** قال البخاري هذا في اعلا السوق  
عقب رواية عبد الله بن عمر في رواية الورد ووقع في رواية غيره عقب حديث جوري  
وهو الصواب **قوله** **باب** اذا استوطى في البيع شرط الاجل

قال

اي

اي هل يفسد البيع بذلك ام لا اورده فيه حديث عائشة وان عمر في قصة بريد وكان عرضة بذلك  
ان النهي يقتضي الفساد فيصح ما دون ذلك من ان النهي عن تعلق الركبان بريد به البيع وسبب الكلام  
عليه في كتاب الشروط ان سبب الله تعالى قوله **باب** يبيع الممرار بريد فيه  
حديث عمر مختصا وسبب ان الكلام عليه بعد باب **باب** قوله **باب** يبيع الممرار بريد فيه  
بالزيت والطعام بالطعام ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الممرار بريد فيه وسبب ان  
الكلام عليه بعد خمسة ابواب وفي الطريق الى باب حديث ابن عمر بريد بريد في الممرار وسبب ان  
الكلام عليه بعد سبعة ابواب وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره  
للطعام ذكره ولكن ذكر فيها الزيت والزبد والذي في الحديث الزيت والكرم قال النجاشي  
احله اخذ ذلك من جهة المعنى قال ولو ترجم الحديث سبب التمر في روست الشجر يملكه من خمسة  
لكان اولها انتهى ولم يخل البخاري بذلك كما سبب في بعضه ابواب واما هنا فكانه اشارة الى  
ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهي رواية الليث عن نافع كما سبب ان سبب الله تعالى  
وروي مسلم من حديث معمر بن عبد الله بن مرفوعا الطعام بالطعام مثلا بمثل قوله **باب**  
بيع الشعير بالشعير اي ما حكمه **قوله** انه الخمس صرنا شيخنا ابا الهيثم اي من الدراهم  
كان معه ومن ذلك الحديث في روايته عن ابن شهاب ولفظه عن مالك بن انس عن ابي عبد الله قال  
اقبلت قول من يصر في الدراهم **قوله** فتراوضا ايضا بجمع اي تجارنا الكلام في  
قدر العوض بالزيادة والنقص لان كلاهما كان موضع حاجته وسبب اطلاقه وقيل المراضة  
هنا المراضعة بالسلعة وهو ان يصف كل منهما سلعة لرفيقه **قوله** فاخذ الزيت بثلثيها  
اي الذهب والذئب ذكره ابو يوسف في كتابه وذهب ابو جعفر الى انه ضمن الذهب بغير  
الحد المذكور وهو المايه فان ذلك وفي رواية الليث قال طحنا اذا اخذنا  
عطرك ورقك ولم اقف على تسمية الجاز الذي اشار اليه طحنا **قوله** من الغاية بالغين  
المعجم وبعد الف موحده ما في شرح امرها في اواخر الجهاد في قصة تركه الزبير بن العوام  
له وكان طحنا لها مال من نخل وغيره واما ان ذلك ان عبد الله بن عمر **قوله** حتى ياخذ منه اي  
عوض عن الذئب في رواية الليث والله لعطينة ورفقه او اردن اليه ذببه فان رسول الله



صل الله عليه وسلم قال فذكره **قوله** الاهاوها بالمديفها وفتح الهزة وقيل بالكسر  
وقيل بالسكون وحكي التصريح بهن وخطاها الخطا في ورده عليه النور في وقال في  
صححه كثر قليله والمعنى خذوها وحكي بتاك نبيها كافي كسوره ونقالها بكسر الهزة  
يخنيها وتفتحها المعنى خذوها قال ابن ابي هريرة ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ها فنعطيه ما في يده كالحديث الاخر لا بد ان يمدني معاينة في المجلس وقيل مناه خذ  
واعط قال وغير الخطا في خذوها السكون على حرف ونزل منزله الى كسبه وقال  
ابن مالكها اسير فعل بمعنى خذ خذها ان لا تقع بعدها خذ وبعد ان وقعت بعدها لا يجب  
تقدير قولك يا اوزة محكما فكأنه قيل ولا الذهب بالذهب الا بقولا عن ابن ابي اسير  
هاوها قال الخليل منها كذا يستعمل عندنا وله وللقصود من قوله هاوها ان يقول كل  
من اللعاق قد نزل صاحبها فاستبان في المجلس قال حنبل ان لا يقع بعد الامام لا يقع  
حذفان والتقدير لا يسمعوا الذهب بالورق الا بقولا من المتأخرين هاوها واستدل به على  
استراط النفاض في المجلس وهو قول الخفيفه والسامعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا  
عند الامام بالكلام ولو استقل من ذلك للوضع الاخر لم يصح تباضها ونزهاها لا يجوز عنده  
تراخي التبض في الصرف سواء كانا في المجلس او نفرا وحمل قول عمر لا يفارق على النور حتى لو  
اخر الصرف في التبض حتى تقوم الشمس كانه لم يفتح صدوقه لما جاز **قوله** الذهب بالورق  
ربا قال ابن عبد البر لم يختلف على ما لك فيه وحمل عنه الحنفية حتى رواه يحيى بن اكرم عن  
الاوزاعي عن مالك وناشدته حمير والسوء غيرها وكذلك سواه الحنفية عن ابن عسيرة عنه  
وشد ابو نعير عنه فقال للذهب بالذهب وكذلك رواه ابن اسحق عن الزهري ويجوز في  
قوله الذهب بالورق الرفع اي سح الذهب بالورق خذها للضيق للعلم به والمعنى الذهب  
بباع بالذهب ويجوز النصب اي سح الذهب بالورق خذها للضيق للعلم به والمعنى الذهب  
وغيرها والورق الفضة وهو فتح العا وكسر الراء ساكنها على المشهور ويجوز فتحها  
وقيل بكسر الراء والمضروب وفتحها اللال والمراد منها جميع انواع الفضة مضروبة وغير مضروبة

**قوله** البر بالبر نعم الموحدة ثم راعى اسم الخطه والسبعين فتح اوله معروف وحكي جواز  
كسره واستدل به على ان البر والسبعين صنفان وهو قول الجمهور وخالف في ذلك مالك  
واللبن والاوزاعي فقالوا لها صنف واحد قال ابن عبد البر في هذا الحديث ان الكسر على  
البيع والشرا بنفسه وان كان له وكلا واعوان يكفونه وفيه المالك في البيع والمراوضة  
وتكليف السلعة وفائدة الامن من الغبن وان كان من العلم ما يخفى على الرجل الكسر القدر حتى  
يذكره غيره وان الامام اذا سمع او راى شيئا لا يجوز بيعه عنه وشره بالخروج وان اتي بحكم  
حسن ان يذكر دليله وانه يتفق احوال رعيته ويهتم بمصالحهم وفيه المالك لا يكره الخبر  
وفيه الحنفية الواحد وان الحنفية على من خالف حكمها من الاحكام كتاب الله او حديث رسول الله  
وفيه ان النسبة لا يجوز في الذهب بالذهب وبموجب واحد وكذا الورق بالورق بخلاف ما  
نقله رواية ابن اسحق ومن تابعه مخنونة فيوزن الحكم من دليل الخطاب وقد نقل ابن عبد البر  
وعنه الاجماع على هذا الحكم اي التسوية في النفع من الذهب بالذهب ومن الذهب بالورق  
فيسبغ في ذلك عن القياس قوله **باب** بيع الذهب بالذهب تقدم  
حمله في الباب الذي قبله وذكر المصنف فيه حديثا لم يذكره غيره بل انه ابواب  
من وجه اخر عن يحيى بن اسحق ورجال الاسناد بصريون كلف واخذ حكم بيع الذهب  
بالورق من قوله ويدهو الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم وفي الرواية الاخرى  
وامرنا ان نبيع الذهب بالفضة كيف شئنا وساقى الكلام عليه قوله **باب**  
بيع الفضة بالفضة تقدم حمله ايضا **قوله** حديث عبد الله بن مسعود اي ابن ابيهم من سعد  
ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وان اخي الزهري هو محمد بن عبد الله بن سليمان **قوله** عن  
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان ابا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلقنه عبد الله بن عمر فقال يا ابا سعيد ما هذا الذي يحدث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال ابو سعيد في الصرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول فذكر الحديث هكذا ساقه وفيه اختصار وتقدم ما خسر وقد اخرج  
الاسماء على من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ البخاري فيه ملفظ ان ابا سعيد



حدثه حديثا من حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصرف فقال ابو سعيد فذكره  
فظهر هذه الرواية معنى قوله مثل ذلك اي مثل حديث عمري حديث عمر الماضي قريبا في قصة  
طلحة بن عبيد الله وتكلف الكرماني هنا فقال قوله مثل ذلك اي مثل حديث اي يكره في  
وجوب اللباس واه ولو وثق على رواية الاسماعيلي لما عدل عنها وقوله فليقته عبيد الله اي بعد  
ان كان سمع منهم الحديث فادان يستنبه فيه وقد وقع كما في سجد مع ابن عمر في هذا الحديث  
قصة وهي هذه ووقعته مع ابن عباس قصة اخرى كما في الباب الذي بعده فاما قصته مع  
عمر فانفرد بها البخاري من طريق ثوبان واخرجهما مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه ان ابن  
عمر قال الرجل من بني ثعلبة ان ابنا سعيد الخدري هذا عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال نافع فذكر عبيد الله وانا معه والليث حتى دخل على ابو سعيد فقال ان هذا اخبرني  
ان ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق والورق الا مثل العبد والمسلم من طرقت  
فاشار ابو سعيد باصبعيه الى عينيه وادنيه فقال ابصر عيناى وسمعت عيناى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يتبعوا الورق والورق الا مثل العبد والمسلم من طرقت  
في هذه القصة من غير مع اي سعيد ان ابن عمر نهى عن ذلك بعد ان كان اقرب لما حذر ابو سعيد  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم واما قصة اي سعيد مع ابن عباس فساد ذكرها في الباب الذي  
عليه **قوله** في الرواية الاولى الذهب يحوز في الذهب الرفع والنصب وقد تقدم  
توجيهه ويدخل في الذهب جميع اصنافه من فضوب وشتوش وجدودى وصحاح  
ومكسر وحلى ونير وخالص ومختوش وتقل النوى شيئا الغيرة في ذلك الاجماع **قوله**  
مثل مثل كذا في رواية او در بالرفع ولغيره او در مثيلا بمثل وهو مصدر في موضع الحال اي  
الذهب يباع بالذهب موزونا بموزون او بمصدر مولى اي موزون وزا بموزون وزا بمسلم في  
رواية سهل بن صالح عن ابيه الا وزا بموزون مثيلا بمثل سوا بسوا **قوله** ولا يستفوا بضم  
اوله وليس الشئ المحمى ولشد يد الفا اي انفصلوا ومور ياعى من اسف والسف بالسر الزيادة  
ويطلق على النقص **قوله** ولا يتبعوا منها غايبا ناسا جرح شوز وجم وزاى موجلا بحال  
او المراد بالغايب عن الموضع كالتابع عن الجاس طائفا موجلا كان حاله والناجر الناصر

قال

قال ابن بطال فصححه الشافعي في قوله من كان له على رجل درهم ولا خر عليه دينار لم  
يجز ان يتقاضا احدهما الاخرى لانه يدخل في معنى مع الذهب بالورق ودينار لانه اذا  
لم يخرج غايبا جرحا جرحا من لا يجوز غايبا غايبا وما الحديث الذي اخرج اصحاب  
السنن عن ابن عمر قال كنت اسع لابل بالفتح اربع بالدينار واخذ الدرهم وبيع الدرهم  
واخذ الدينار فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس به اذا كان  
به حريصة ولم يفترا وسكتا شي ولا يدخل في بيع الذهب بالورق ودينار النسي  
ينقص الدرهم عن الدينار لم يتصد الى النسي في الصرف قال ابن بطال واسئل يقول  
مثلا بمثل على بطلان البيع ناعده مدعوه وموانع مدعوه ودينار ادينار  
مثلا واصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عن مسلم في رد  
البيع في الصلاة التي فيها حزن ودينار حتى تفصل اخرج مسلم وفي رواية اخرى فقلت  
انما اردت الحارة فقال لا حتى يمتن منها قوله **باب** بيع الدينار بالدينار  
نسا فتح النور وبالمهله والمرد والشوز منصوبا اي موجلا من خرا افعال النساء نسا ونسه  
**قوله** الضحاك بن مخلد هو ابو عامر شيخ البخاري وقد حدثني موضع عنه بواسطه كذا  
الموضع **قوله** سمع ابو سعيد الخدري يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم كذا وقع  
في هذه الطريق وقد اخرج مسلم من طريق ثوبان عن ابن عمر وزاد فيه مثيلا بمثل  
من زاد او زاد فنادى **قوله** ان ابن عباس قال لقوله في رواية مسلم يقول عبيد  
**قوله** فقال ابو سعيد سالت في رواية مسلم قد كنت ابن عباس فقلت **قوله** فقال  
كل ذلك لا اقول انصب كل على انه ممنوع من بيع وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام  
في حديثه المدين كل ذلك لم يكن فالممنوع هو المجموع وفي رواية مسلم فقال لرايحه من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وجدة في كتابه ولمسلم من طريق طائفة ان ابنا سعيد  
لما ابن عباس فذكر نحوه وفيه فقال كل لا اقول ان رسول الله فاعلم به واما كتاب الله فلا



اعلم اي لا اعلم هذا الحكم فيه وانما قال لا يسجد انتم اعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكون  
 ابي سعيد وانظروا كما انوا اسنقنه واكثر لانه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي السبا و  
 دليل على ان ابا سعيد وان عباس بن سفيان عن ابي الا حكام الشرعية لا تطلب الا من الكتاب  
 والسنة **قوله** لا ربا الا في النسبه في روايه مسلم الريا في النسبه وله من طريق عن ابي  
 ابي سعيد وعطاء جميعا عن ابن عباس انما الريا في النسبه زاد في روايه عطاء الا انما الريا وزاد  
 في روايه طاوس عن ابن عباس لا ربا فيما كان يد ابيدور وي مسلم من طريق اخره قال  
 سالت ابن عباس عن الصوف فقال لا يد ابيدور قلت نعم قال فلا بأس بما خزن اياه سعيد فقال لا  
 قال قلت لانا سلسا اليه فلا نعلمه وله من وجه اخر عن ابن عباس سالت ابن عمر عن ابن عباس  
 عن عمر بن الخطاب في رايه يا سافا في لقاءه عند ابي سعيد وسالت عن الصوف فقال لا زاد فهو ربا  
 فانكر ذلك لكونها فذكر الحديث قال فخر بن ابي الصهبه انه سالت ابن عباس عن عمله فكرمه  
 والصوف فيعمله دفعه بوب واخذ فضه وعلمه وله طريقان في النسبه مع انفاق النوع  
 واختلافه وهو المجمع عليه ومنع النفاضل في النوع الواحد منها وهو قول الجمهور وحالف  
 فيه ابن عمر رجوع وان عباس واختلف في رجوعه وقدموا الحاكم من طريق حيار  
 العدوي وهو العمله والحنانيه سالت ابا مجاز عن عمر بن الخطاب قال كان ابن عباس لا يرى ربا  
 زينا من عمره ما كان منه عن ابيدور كان يقول ان الريا في النسبه فلقه ابي سعيد  
 فذكر القصه والحديث وفيه كثر بالتمر والخطه بالخطه والشعر بالشعر والذهب  
 بالذهب والفضه بالفضه يد ابيدور فلا يعمل فزاد فهو ربا فقال ابن عباس استغفر الله  
 واتوب اليه وكان من عنده انه انتهى وانفق العلم على وجه حديثه سابه واختلفوا في الجمع  
 بينه وبين حديثه سعيد فقبل ونسوخ لكن النسخ لا يثبت الا احتمال وقيل لا يثبت في  
**قوله** لا ربا الا في النسبه الا غلط الشديدا في الخبر المتفق عليه بالعقاب الشديد كما يقول العرب  
 لا اعلم في السلسه الا زيد مع انهما علما غيره وانما القصد في الاكل لا في الاصل وايضا منفي  
 تحريمه الفضل من حديثه سانه انما هو في النوع فتدع عليه حديثه ابي سعيد لان

دلالة

دلالة بالمنطق ومحل حديثه سانه على الريا الا لبرك فتدع والله اعلم وقال الطبري معز  
 اسامه لا ربا الا في النسبه اذا اختلف انواع البيع والفضل فيه يد ابيدور معاينه ومن  
 حديث ابي سعيد **قوله** وقع في نسبه الضعيف هنا قال ابو عبد الله يعني البخاري  
 سمعت سلما بن حرب يقول لا ربا الا في النسبه هذا عندنا في الذهب بالورق والخطه  
 بالشعر متفاضلا ولا بأس به يد ابيدور ولا خير فيه نسبه قلت وهذا موافق وفي  
 قصه ابي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس ان العالم يناظر العالم ويوقفه على قوله ويرده  
 من الاختلاف الى الاجتماع ويحج عليه بالادلة وفيه اثر الصغر للكبير بفضل التقدم  
**قوله** **باب** بيع الورق بالذهب نسبه البيع كله اما بالتقديرات  
 بالعرض حال او موقلا فربما يبعه اقساما يبع التقديرات بمثلها وهو المثل حاله او يتقد غيره  
 وهو الصوف وسع العرض سمي التقديرات والعرض عرضا وسع العرض بالعرض يسمى  
 معاينه وللوك في جميع ذلك حاشا واما التلجيل فان كان التقديرات بالتقديرات فلا يجوز  
 وان كان العرض منه موحدا هو السلم وان كانا موخرين فهو بيع الدين بالدين وليس يحاشا الا في الحوائج  
 عند من يقول انما بيع العرض حاشا وان كان والله اعلم **قوله** عن العرض في سلع الدرهم بالذ  
 او علمه يسمى به كرهه عن بعض السلف من حاشا النفاضل فيه وقيل من العريف وهو  
 تصويها في المنزلة وساتر او ابل الهجره من طريق سفيان عن عمر بن الخطاب عن ابي المها  
 قال باع شريك درهمي في السوق نسبه فقلت حاشا لله اصل هذا فقال  
 لتدفعها في السوق حاشا على احد فسال السائل ان عارب فذكره **قوله** هذا خبرني  
 في روايه سفيان المذكوره قال والثوري يدين ارضه فاساله فانه كان اعلمنا حاشا  
 هناك فذكره وفي روايه الحمدي في مسنده من هذا الوجه عن سفيان فقال صدقوا الراوي قد  
 سمع في باب الحاشا في البر من وجه اخر عن ابي المها لفظان كان يد ابيدور فلا بأس وان  
 كان لسانا ولا يصح وفي الحديث ما كان الصالح عليه من التواضع وانصاف بعضهم بعضا  
 ومعرفة احدهم خيرا من الآخر واستظهار العالم في التماسنطقه في الحكم **قوله** **باب**  
 بيع الذهب بالورق يد ابيدور ذكره حديثه الماخى فسل ثلاثة ارباب ليس



فيه التمسيد للحلول وكانه اشار بذلك ما وقع في بعض طرقه فقد اخرج مسيلا الى الربيع  
عن عماد الذي اخرج البخاري من طريقه وفيه نسائه رجل يقال يدريد فقال هكذا سمعت  
واخرج مسيلا من طريق يحيى بن ابي اسحق فليسوا فلفظ نسائه ابو عوانه في  
مستخرجه فقال في اخره والفضه بالذهب كيف شئت يدريد واسترط القنصر في  
الصر فيمنع عليه وانما وقع الاختلاف في التفاصيل بين الخبر الواحد واستدل به على بيع  
الربويات بعضها ببعض ان كان يدريد واخرج فيه حديث عباد بن الصناديد عن مسيلا  
بلفظ فانما اختلفت الاصناف فبعوا كينف شئت قوله **باب** بيع المزانية  
بالزاي والموجده والنون مفاعله من الزنن فتح الزاي ويسكون الموحده وهو الموضع  
وفيه سميت الحرب الزنن لشدته الدفع فيها وقيل للبيع المخصوص من المزانية كان كل واحد  
من المتبايعين يدفع صلحته عن حقه او لا زاجرها اذا وقع على ياقية من الخبر اراد دفع البيع  
بفسخه واراد الاخر دفعه عن يده لا اراده بامضا البيع **قوله** وهي بيع التمر بالمناش  
والسكون بالتمر بالمناش وقبح الميم والمراد به الرطب خاصه وقوله وبيع الزبيب بالكرم  
اي بالقبب وهذا اصل المزانية والخو الشافعي بذلك كل بيع مجهول المجهول والمعلوم  
من خمس حكي الربا في بقده قال واما من قال اخمرك لك صررك هذه تعبير عن صاعا  
مثلا فزاد فلي وما يقتصر فعلى فهو من التمار وليس من المزانية قلت لكن تقدم في  
باب بيع الزبيب بالزبيب من طريق ابو يعقوب نافع عن ابن عمر والمزانية ان بيع التمر بكم  
ان زاد فلي وان يقتصر فعلى فثبت ان من صور المزانية ايضا هذه العمود من التمار ولا  
يلزم من كونها قارا ان لا تسمى مزانية ومن صور المزانية ايضا هذه الصورة بيع الزرع  
بالحنطة وقد رواه مسيلا من طريق عدي بن عدي عن نافع بلفظ والمزانية بيع التمر بالتمر  
كيلا وبيع الغنم بالزبيب كيلا وبيع الزرع بالحنطة كيلا وساقى هذه الزيادة للمصنف  
من طريق الليث عن نافع بن عدي ابواب وقال مالك المزانية كل شيء من الجراف لا يباع قبله ولا  
وزنه ولا عدده ان يبيع بشئ من الكيل وغيره سواء كان حسن حكي الربا في هذه ام لا وسبب

التميز

التميز عنه ما يدخله من التمار والغرف قال ابن عبد البر تطر بك الساعى المزانية لغيره في الدرا  
وبدخل في التمار والمخاطرة وفسر بعضهم المزانية بانها بيع التمر قبل بدو صلاحه وبخطا  
فالمخاطرة بينهما ظاهره من اول حديث في هذا الباب وقيل في المزانية على الجرف وقيل غير ذلك  
والتميز عليه الاحاديث في تفسيرها اول **قوله** وقال الليث الاخره باق موصولا في  
باب المحاصير وفيه تفسير المحاصير ثم اورد المصنف حديث ابن عمر من رواه سالم ومن رواه  
نافع كلاهما عنه ثم حدثني سعيد في ذلك وفي طريق نافع تفسير المزانية وظاهره انها من  
المرقوع ومثله في حديثي سعيد في الباب واخرج مسيلا من طريق جابر كذلك ويؤيد  
كونه من فصح رواه سالم وان لم يتعرض فيها لذكر المزانية وعلى تقدير ان يكون التفسير من هذا ولا  
الصحابة فهو عوف في تفسيره من غيرهم وقال ابن عبد البر لا يخالفهم في ان مثل هذا من ابيه  
وانما اختلفوا هل يحنون ذلك كل لا يجوز الا مثلا بمثل فلا يجوز منه كل جراف ولا جراف  
يجراف فبالجمهور على اللحاق وقيل يختص ذلك بالخمر والكرم والله اعلم **قوله** قال سالم هو  
موصولا لانه ساد المذكور وقد اورد حديث زيد بن ثابت في اخر الباب من طريق نافع عن ابن  
عمر عنه وقد تقدم قبل ابواب من وجه اخر عن نافع مضمونا في سياق واحد واخرج الترمذي  
من طريق محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت واسار الترمذي لانه وفيه  
والصواب التفصيل ولفظ الترمذي عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة  
والمزانية الا انه قد اذن لاهل العراق ان يبيعوها قبل خبزها وراى الترمذي ان الترخيص بالنهي  
عن المزانية لم يرد في حديث زيد بن ثابت وانما رواه ابن عمر بن عمرو واسطه وروى ابن عمر  
اسنسا العرياء بواسطه زيد بن ثابت وان كان رواية ابن اسحق محفوظه احتمال ان يكون  
ابن عمر حمل الحديث عن زيد بن ثابت وكان عنده بعضه بن عمرو واسطه واسترط احاديث الليث  
على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساوبا في الكيل والوزن لان الاعتبار بالساوي  
انما يبيع حاله الكمال والرطب قد يقتصر او اجتزأ عن اليابس بقصا لا يتقرر وهو قول  
الجمهور وعن الحسنه الاكتفاء بالمساواة حاله الرطوبة وخالفه صاحباه في ذلك  
في ذلك لصحة الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك واصرح من ذلك حديث سعد بن ابي وقاص



ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن سح الرطب بالتمر فقال لا ينقص الرطب اذا جف قالوا نعم قال  
فلا اذا اخرجته ماله واصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم  
وغيرهم بعد ذلك بعد النبي عن سح التمر بالتمر في سح العرايا وهذا من اصرح ما ورد في الرد  
على من جعل من الخفيفة النوع عن سح التمر على غصوه ومنع ان يكون سح العرايا مستثنى منه وغير  
انها حكيت في مختلفان وردت في سياق واحد وكذلك من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم  
ان سح العرايا ينسوخ بالنهي عن سح التمر لان المنسوخ لا يكون بعد المنسوخ **قوله** بالمرط  
او بالتمر كذا عند البخاري وسلم من رواه عن النبي عن التمر في لفظه او هو محتمل ان يكون للخبير  
وان يكون للسك والخرجه النساء والطرائق من طريق صالح بن كيسان والسهلي من طريق  
الاوزاعي كلاهما عن الزهري يلفظ بالمرط والتمر ولم يخصص في غير ذلك هكذا ذكره بالواو وهذا  
يؤيد كون اوه من الخبير لا السك بخلاف ما خرج به النووي ولذا اخرج ابو داود من طريق  
الزهري ايضا عن خارج بن زيد عن ابيه واسناده صحيح وليس هو اخلافاً لعل الزهري  
فان الزهري رواه عن نونس عن الزهري بالاسناد من اخرجها النساء وقرنها وان اسكت  
الرواية كانت فيها صححة للوجه العاشر لا حواض سح الرطب بالتمر على الارض وهو راي  
ابن خنبل من السافعية وقيل لا يجوز وهو راي الاصطخري وصححه جماعة وقيل ان كان نوعا  
واحد لم يجز ان لا حاجة اليه وان كانا نوعين حان وهو راي ابو اسحق وصححه ابن ابي عسرون  
وهذا كله فيما ان كانا نوعين على النخل والاخر على الارض وقيل ومثله ما ان كانا معا على  
النخل وقيل ان كانا نوعين وفي ذلك فروع اخرى يطول ذكرها وارجح ما اورد  
بالحا واليسر في الرطب **قوله** يسح التمر بالمسكنة ويحرك التمر في رواية مسلم بن النخل  
وهو ما انما وليس المراد التمر من غير النخل فانه يجوز سحه بالتمر بالمسكنة والسكون وانما  
وضع النبي عن الرطب بالتمر لكونه متفادلا من حسنه **قوله** كذا باقي الكلام عليه **قوله**  
في الخبرين المذكورين **قوله** وبيع الكرم بالزبد كذا في رواية مسلم وسح الغنم بالزبد كذا  
والكرم نفع الكاف وسكون الزاد وهو سحر الغنم والمراد منه من انفس الغنم كما اوضحه رواية  
مسلم وفيه حواش تسميه الغنم كرمًا وقد ورد في النبي عنه كما سبنا في الكلام عليه في الاصل وجمع

بينهما يحمل النبي على التزنية ويكون ذكره من البيان الحواض وهذا كله بناء على ان نفس المزانية من كلام  
النبي صلى الله عليه وسلم على تقدير كونه موقوفاً فلا حجة على الجواز فيحمل النبي على حقيقته فيختلف  
السلف في سح الغنم وغيره بالمرط في العرايا قدس الا وهو قول اهل الظاهر واخا ان بعض  
السافعية منهم المحلل لغيره وقيل لغير الغنم خاصة وهو مشهور بهذه المسألة فاعني وقيل لغير كل  
ما يدخر وهو قول الحائلي لغيره وقيل لغير كل شيء وهو مقول عن السافعية ايضا **قوله** عن داود بن  
الحسين وهو الذي وكلهم مدنيون الاشع نخاري وليس له اورد ولا نسخة في البخاري سوى هذا الخبر  
واخرج في الباب الذي يليه وسنخه هو ابو سفيان بن عيينة في رواية مسلم ان ابا سفيان  
اخبره انه سمع ابا سعيد وابو سفيان مشهورين بكنته حتى قال النووي في الخبر لا يعرف  
اسمه وسبقه من ذلك ابو احمد في الكافي لكن حكى ابو داود في السنن في روايته هذا الخبر  
عن القعني شيخه فيه ان اسمه قزمان وابن ابي احمد هو عبد الله بن ابي احمد بن محمد بن الاسدي  
اخى زبدي بن محمد بن ابي المنيش وحكي الواقدي ان ابا سفيان كان مولد النبي الاشمول وكان يحال  
عبد الله بن ابي احمد فتنسب اليه **قوله** والمزانية اسرا التمر على رؤس النخل زاد ابن مهدي  
عن مالك عند الامام علي كذا وهو موافق لخبر ابن عمر الذي قبله وذكر الكيل ليس بقدر في  
بذره الصورة بل لانه صورة المسابقة التي وقعت كذا في الفلا من مخرج وجه على سبيل اوله منوع  
لكنه مفهوم الموافقة لان السكون عنه اول ما يمنع من المنطوق وسنفا منه ان معيار المر الزبد  
الكل وقد ادى مسلم في اخر حديثه الى سعيه والمحا فله كذا الارض وكذا هو في الموطا **قوله** عن  
الشيبياني هو ابو اسحق ووقع في رواية الامام علي من وجه اخر عن ابي معاوية حديثه الشيبياني  
وسبنا في الكلام على المحا فله في باب بيع المحاصن ووقع في رواية محمد بن عمر وعنه اسلم  
عن ابي سعيد عقيب هذا الحديث مثله والمزانية في النخل والمحا فله في الترع **قوله** اخص  
لصلح العرب فتح المملة وكسر الراء بشد بئ المحامنة جمع عايا وقد ذكرنا تفسيرها لغة  
ان سمعها اخرجهما زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ البخاري فيه كذا ومثله  
للمصنف من رواية موسى بن عتيقة عن نافع وسبنا في باب ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى  
عن مالك فقال اخرجهما من التمر ونحوه للمصنف من رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب







نقله نظرا لما ابن المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وانما فيه ترك بعض القول العباير الاز  
الجنسية لا يجوز وانما يجوز ما دونها وهو الذي اذع المنزلة في قول السافعي في موضع من كلامه  
وقد حكي ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا واخبروا جابر بن عبد الله قال ولا خلاف بين  
السافعي وما لك ومن اتهم في جواز العرب في اكثر من الاربعة او سئل عن سبعة خمسة او سئل  
ولم يثبت عندهم حديث جابر بن عبد الله **قوله** حديث جابر الذي اشار اليه اخرج السافعي  
واحد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم اخرجوه كلهم من طريق ابن اسحق حديث محمد بن يحيى  
حسان عن عيسى واسم من حبان عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول احسن اذن  
لاصحاب العرب ان يسموها بغير ما يقول الوثن والوسقن والبللاء والاربع لفظ احمد وخرج  
عليه ابن حبان الاحسا طان لا يزيد على اربعة او سئل وهذا الذي قاله سفيان المصملي وما  
يحملة حد الاجوز بخاونه فليس بالواضح واخرج بعضهم لما لك يقول سهل بن ابي حمزة ان العرب  
تقول لا ثة او سئل او اربعة او خمسة وسباني ذكره في الباب الذي يليه ولا حجة فيه لانه موقوف  
ومن فروع هذه المسألة ما لو زاد في صفة على خمسة او سئل وان السبع يبطل في الجميع وخرج  
بعض السافعية من حواش ثمر بن الصنفه انه يجوز وهو بعيد لو صرح الفروق ولو باع ما دون  
خمس او سئل في صفة ثمر باع مثله بالبايع لعنه المستر في صفة اخرى جاز عند  
السافعية على الاصح ومنعه احمد واهل الظاهر والله اعلم **قوله** قال نعم القائل هو بذلك  
وكذلك اخرج مسلم عن يحيى بن يحيى قال قلت لما لك احدثك ما وذكرك وقال في اخره  
نعم وهذا الفحاشي عريضة السماع وكان ذلك مختار على الحديث من لفظه واختلف الحديث  
هل يشرط ان يقول الشيخ نعم ام لا والصحيح ان يسلّمه من غير ان يقره اذا كان عارفا ولم يخفه  
مانع وان قال نعم فهو لا نزاع **قوله** سفيان بن عيينه **قوله** قال يحيى بن  
سعيد هو الانصاري وسباني في آخر الباب يطرد على ان سفيان صرح بمحدث يحيى بن سعيد  
وهذا في ايراد الحكاية المذكورة **قوله** سمعت شبرا بل موحدة والمجتمعة مصغرا وهو ان يسار  
المختص به ثم لم يسمه مختصا الانصار **قوله** سمعت سهل بن ابي حمزة زادا الوليد بن كثير  
عند مسلم عن شبرا بن يسار ان رافع بن خديج وسهل بن ابي حمزة حديثا ولمسلم من طريق

سلمان بن

سلمان بن ابي حمزة عن يحيى بن سعيد عن شبرا بن يسار عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منهم سهل بن ابي حمزة **قوله** ان سماع يخرجهما موثقا لهما الجهم وشار ان القتل الى حوان  
كسرهما وجرم ان العربي بالكسر وانكر الفتح وجوزها النور قال والفتح اشهر قال  
ومعناه بقدر ما فيها اذا صار كرا ففتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم  
للمشي الخ ومن انشأه الخ ومن هو العجز والحديث وسد في الكلام عليه في الباب الذي يليه  
في تفسير العرب **قوله** وقال سفيان بن عيينه اخره هو كلام علي بن عبد الله الغز  
انه ابن عيينه حديثه به من غير على الفطن والمثني واحد والله الانسان هو سواي  
للغنى واحد **قوله** قال سفيان بن عيينه الاسناد المذكور فليكن يحيى بن سعيد لما حدث  
به **قوله** وانما غلام جملة حاله والغرض الانسان الى قدم طلبه وتقدم فطنه وانه  
كان في سنن الحصري فاطر شيخه وبياحته **قوله** رخص في بيع العرب بما حمل  
للخلاف من رواية يحيى بن سعيد ورواه ابيه ابله ان يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع  
العرب بما خسر وانما كل ما اهلها رطبا واما ابن عيينه في روايته عن ابيه فانه قال الرخصة  
في بيع العرب ولم يقدرها بشيء مما ذكر **قوله** قلت انهم يروونه عن جابر في رواية  
احمد في مسنده عن سفيان بن عيينه عن جابر بن عبد الله سمعت جابر بن عبد الله عن  
عبيد بن كذا عن ابن جريح عن عطاء عن جابر بن عبد الله الاشارة اليها وانها ما في كتاب  
الشرب وهي على الاطلاق كما في روايته التي في اول الباب **قوله** قال سفيان بن عيينه  
ما لا سناد المذكور انما اردنا ان الحامل في قول يحيى بن سعيد انهم يروونه عن جابر  
ان جابر من اهل المدينة فخرج الحديث الى اهل المدينة وكان يحيى بن سعيد ان يقول له  
واهل المدينة روى ايضا في التقييد فحمل المطلق على التقييد حتى تقوم الدليل على العمل  
بالاطلاق والتقييد بالخبر زيادة حافظ فتعني المصير اليها واما التقييد بالاكل  
فالذي يظهر انه ليس بالواقع لانه قيد وسباني عن ابي عبيد الله شرطه والله اعلم **قوله**



















المالكه بشرط ان يكون الصلاح متلاحقا والداني قول احمد وعنه رواية كالرابع والسادس قول  
قوله الشافعية ويمكن ان يوجد ذلك في التفسير سد والصلاح لانه دال على الاكتفاء في الازها  
وعنه بشرط ان يكون له فيوجد منه الاكتفاء بنوعه من بعض الثمرة ونوعه من بعض الثمرة حصول  
المعنى وهو الامتناع العام ولو لا حصول المعنى لكان يسمى بها من هبة بازها بعضها فلا يكتفي  
به لكونه على خلاف الحقيقة وايضا فلو قيل ان ازاها الجميع لادى الى فساد الحاشا او اكره وقد  
من الله جعل الامتناع بطريقه واحده ليطول من التعليل بها الحديث الثالث حديث  
انس **قوله** اخبرنا عبد الله بن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم  
من وجه اخر عن حميد قال حدثنا انس **قوله** نهى عن بيع امره الخ لانه وضع التفسير بالخل  
في هذه الطريق والظاهر في غيرها ولا فرق في الحكم بين الخل وغيره وانما ذكر الخل لكونه كان  
أغلب عنده **قوله** قال ابو عبد الله رضي الله عنه في بيع امره الخ لانه وضع التفسير بالخل  
ورواه الاسماعيلي شعير بن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن ابي نعيم  
وسبق في هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث ونذكر فيه من حيث انه مدرج الحديث  
الرابع حديث جابر **قوله** حتى يشق بضم اوله من الرباعي يقال اشق الخ لانه اسفلح اذا احر  
او اصفى والاسم الشق بضم الجيم وسكون الهمزة فبعد هاء ممله وذكره مسلم من وجه اخر عن  
جابر بلفظ حتى يشق فابدل الخاءها التاء **قوله** قيل وما يشق هذا التفسير وقول  
سعيد بن مسافر اوى الحديث من ذلك احمد في روايته هذا الحديث عن يونس بن اسود عن مسلم بن  
حبان انه سأل سعيد بن مسافر عن ذلك فاجابه بذلك وكذلك أخرجه مسلم من طريق يونس  
وأخرجه الاسماعيلي عن طريق عبد الرحمن بن ميمون عن سليمان بن حبان انه سأل سعيد  
ابن مسافر عن ذلك فاجابه فقال في روايته قلت جابر ما يشق الاخره فظهر ان السائل عن  
ذلك هو سعيد والذي فسر هو جابر وقد اخرج مسلم الحديث من طريق يونس بن  
ابن ابي عمير عن ابي الوليد عن جابر بن مطول وفيه وان يسرى الخ حتى يشق والاسفاه  
ان جابر اوصف ويؤكد منه في اخره قال زيد بن قيس اعطى اسمع جابر بن ابي نعيم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وهو محتمل ان يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث  
فدخل فيه التفسير ويحتمل ان يكون مراده اصل الحديث في التفسير فيكون التفسير من

كلام

كلام الراوي وقد ظهر من روايه ابن ميمون انه جابر والله اعلم وما يقوى كونه من فروع وقوع  
ذلك في حديث انس ايضا وفيه دليل على ان المراد سد والصلاح قد رزنا على طموح الثمرة  
وسبب النهي عن ذلك خوف الغرر لكثرة الخواص فيها وقد مر ذلك في حديث انس الا في  
الباربعة فادنا احرث واكثر منها وامتنع العامة عليها اي غالبا **قوله** تجار ونصفان  
قال الخطابي لم ير ذلك اللوز الخالص من الصفرة والحمرة وانما اراد حمرة او صفرة يكونه  
فلذلك قال تجار ونصفان قال ولو اراد اللوز الخالص لقال تجار ونصفان  
التمر النسيخ بغير لونها الى الصفرة والحمرة فادنا يقول تجار ونصفان حمرا واول الحمرة  
والصفرة قيل ان يسمع قال وانما يقال بفعال في اللوز الغرر يمكن ان كان يملون وانكر  
هذا بعض اهل اللغة وقاله فرق بين تجار ونجار ويحتمل ان يكون المراد للبالغ في احرارها  
واصفارها كما يقرر ان الزيادة تدل على الكثير واللبالغة **قوله** كميل قال لا يادى  
السارح قوله زيد بن ثابت فليعلم ذلك كان في اول الامر ثم ورد الجرح بالنهي عنه كما بينه حديث  
ابن عمر وغيره قلت وكان البخاري استشهد بذلك فربما حاد في الباب بحسب ذلك  
فانما حديث زيد بن ثابت سبيل النبي وحديث ابن عمر التصريح بالنهي وحديث انس وجابر  
بيان الغايه التي تنهى اليها انتهى قوله **باب** بيع الخ لانه يبيح الخ لانه يبيح الخ  
صلاحها هذه الترجمة معقوده لحكم بيع الاصول والى قبلها الحكم مع التمار **قوله** يعلى  
ابن منصور وهو من كبار شيوخ البخاري وانما روى عنه في الجامع بواسطه ووقع في نسخة  
الصغرى اخرا لانه قال ابو عبد الله ثلثنا عن يعلى بن منصور الا اني لم اكتب عنه هذا  
الحديث **قوله** حتى تزهو تزهو الخ لانه هو ان اظهر ثمرته وسبب في الباب  
الذي بعده بلفظ حتى تزهو وهو ان تزهو اذا احر او اصف **قوله** قيل وما تزهو  
يسمى السابل عن ذلك في هذه الروايه ولا للسؤل وقد رواه اسمعيل بن جعفر في سبيل في بعد  
خمسة ابواب عن حميد وفيه قلنا لاننا لا نعرفها قال نعم وفي رواية مسلم من هذا الوجه  
قيل لا نعرف وكذا لروايه احمد عن يحيى القطان عن حميد لكن قال قيل لا نعرف وما تزهو  
**قوله** **باب** ادبايع التمار قيل ان يبيح صلاحها ثم اصابه عاهه  
فهو من البايح حتى البخاري في هذه الترجمة الى صحة البيع وان لم يبيد صلاحه لكنه جعله







اليه في الركالة **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير في رواية سلمان  
 المذكورة عن اخي عدي من الانصار الاخيرين فامرته عليها واخرجه ابو عوانه والدارقطني من  
 طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد بن عريه وهو شيخ السنين المملة وحفيده الواو في  
 اخوه دالمهله وعزبه بن عريه ونزاي وحمانيه بن عريه بن عريه وسلي بن عريه في  
 الغازي في غزوه خيبر **قوله** بمر جنب ونور وموحد وزعظيم قال ذلك هو  
 اللببس وقال الطحاوي هو الطيب وقيل الصليب وقيل الذي اخرج منه جثثه ورد به قال  
 غيره هو الذي لا يخلط بغيره بخلاف الجمع **قوله** بالصاعين زاد في رواية سلمان  
 من الجمع وهو شيخ لليم وسلي بن الميم الميم الميم **قوله** باللائك واللائك واللائك باللائك  
 ولا يهاجر من لائ الصاع بذكره بنون **قوله** لا تفعل ان اسلمان ولكن يسل اي مع  
 المثل بالمثل وزاد في اخره وكذلك للميزان وكذا وقع ذكر الميزان في الطريق في الركالة  
 اي في بيع ما يوزن من المقياس مثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث  
 ذكر فيه الميزان سوى ذلك **قوله** وفي هذا المحصر نظير لما في الركالة وهو امر مجمع عليه  
 لا خلافت من اهل العلم به كل يقول على اصله ان كلما دخله الريا حجه النفاضل فالكيل  
 والوزن فيه واحد لكن ما كان اصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن ثم ما كان اصله الوزن  
 لا يباع ان يباع بالكيل بخلاف ما كان اصله بالكيل فان بعضه بغيره الوزن ويقول ان  
 المائله مدر بالوزن في كل شيء قالوا جمعوا ان المر بالمير لا يجوز بيع بعضه بعض الا مثلا  
 بمثل وسوا فيه الطيب وغيره وانه كله على اختلاف انواعه جنس واحد قالوا ما سئلوا  
 من سئل من الرواه عن فسخ البيع المذكور فلا بد على عدم الوقوع امانا هو كما واما النفا  
 بان ذلك معلوم وقد ورد الفسخ من طريق اخرى كانه شبيه لما اخرج من طريق اخرى  
 عن سعيد بن جهميه النصف فقال هذا الريا فردوه قال ويحمل تعدد النصف الى ما يقع  
 فيها الرد كما تفعل بخبره بالفضل والله اعلم وفي الحديث قباح عدل من لا يعلم الخبر  
 حتى يعلم وفيه جواز اسقاط الرقوب بالنفس وتبر الحلال على النفس لا اختيار اكل  
 الطيب على الردى خلافا لمن منع ذلك من المتن هذا واستدل به على جواز بيع العسه

شلام  
الحققات

وهو ان يبيع السلعة من رجل يقدّر ثمنه ما يمانه باقل من الثمن لانه لم يخص بقوله ثم اشترى بالدرهم  
 حينما يغير الذي يباع له الجمع **قوله** بانه مطلق والمطلق لا يشمل ولا يبيع فاداعل به  
 في صورة سقط الاحتجاج فمما عداها ولا يبيع الا استدلاله على جواز الشراء ببيع السلعة  
 بغيرها وقيل وجه الاستدلاله لذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى فانه وقال القرطبي  
 استدلال هذا الحديث من لم يقل بغير الدرهم كان بعض صور هذا البيع يرد على البيع بالدرهم فاما  
 ويكون الثمن لغوا قالوا وجه هذا الحديث لانه لم يخص على جواز شراء الدرهم الذي يباعه  
 الدرهم الاول ولا يتناول طاهر السمسار لجموعه بل طلاقه والمطلق يحمل التفسير اجمالا لا  
 استفسارا وان كان كذلك فمقتضىه بالذات كافي وقد دل الدليل على سداد الدرهم  
 فلتكن هذه الصورة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما اخرج من بعض من صور من طريق  
 ابن سيرين ان عمر بن الخطاب قال ان الدرهم بالدرهم سواء بسواء ايده فقال له ابن عمر فبيع على  
 الحبيب وناخذ غره قال لا ولكن اشترى هذا عرضا فاداه فخشه وكان فيه فاهض ما شئت  
 وخذ اي نقد شئت واستدل ايضا بالانفا وعلى ان من يبيع السلعة الى اشترائها بمراسلها  
 منه بعدده فانه صحيح فلا فرق من التعجيل في ذلك والتأجيل فذلك على ان يعتبر في ذلك  
 وجود الشرط في اصل العقد وعدمه فان شرطه على ذلك في نفس العقد فهو باطل  
 قبله ثم وقع بغير شرط فهو صحيح ولا يخفى الورع قال بعضهم ولا يضار اداءه الشر اذا  
 كان بغير شرط وهو لمن اراد ان يوفي بامره ثم عدل عنها فخطها وتزوجها فانه عدل عن  
 الحرام الى الحلال يكلمه الله التي احبها وكذلك البيع والله اعلم وفي الحديث جواز اختيار طيب  
 الطعام وجواز التوداه في البيع وغيره وفيه ان السومع الفاسد يرد وفيه حجة على من قال  
 ان بيع الدراهم باصله من حيث انه يبيع ممنوع بوصفه من حيث انه يبيع فاعلى هذا سقط  
 الدراهم ببيع البيع قاله القرطبي قال ووجه الرواية لو كان لذلك لكان رد الشيء صلى الله عليه وسلم  
 بهذه الصفة ولا مره برد الزيادة على الصاع **قوله** **باب** من يبيع  
 خلا قد ابرئ او رضاه من روعه او باجاره اي اخذ شيئا مما وكل باجاره والتخل اسره  
 جنس ويذكره بنون والجمع بخيل وقوله ابرئ بفتح الهمزة وليس الموجه مخففا على المشرك

فلا







كذلك ويستند بحواضن سم الثمرة قبل مد وصلها بحديث البايين ولا يجرى الحديث البايين في ذلك  
 عنده كما تقدم في البيع قبل البايين وبعده وان الثمرة في ذلك المسترى سواء شرطها البايين لنفسه  
 او لم يشرطها والجمع بين حديث البايين وحديث الثمرة قبل مد وصلها سهل لان الثمرة  
 في بيع النخل تامة للخل وفي حديث الثمرة قبل مد وصلها سهل لان الثمرة قبل مد وصلها  
**باب** بيع الزرع بالطعام كيلا ذكر فيه حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيع الزرع  
 كان زرعاً ان يسهل طعام قال ان يسهل الطعام على البائع يجوز بيع الزرع قبل ان يقطع  
 بالطعام لانه يسهل على البائع واما يسهل على المشتري فليس كذلك بانه يسهل على البائع  
 لا يجوز ان يسهل على المشتري لانه يسهل على البائع ولا يسهل على المشتري في ذلك قال في جواب  
 واخرج الطحاوي في حاشيته في جواب بيع الزرع الربط بالباييس بانهم اجمعوا على جواز بيع  
 بالربط قبل ان يسهل مع ان شرطه احدى البست كوطبه الاخرى يختلف باختلاف ما يسهل  
 ويعقب بانه قياس في مقابلته النقص فهو فاسد وما ان الربط بالربط وان تفاوت لكنه  
 نعم ان يستبرأ عنه لعلته بخلاف الربط بالتمزق فانها فيه فساد كبير والله اعلم قوله **باب**  
 بيع النخل باصله وكرهه حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيع النخل باصله وكرهه  
 رواه اللئث عن نافع بن قيس عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
 استرى النخل وحده ان يستري غيره قبل مد وصلها في صفته اخرى بخلاف ما لو اشترىها نافعاً  
 للنخل محمداً وروى عن القاسم عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
**باب** بيع المحاضر بلخا والصاد المحمدين وهي مناعه من الخضرة والبراد  
 بيع النخل بالباييس قبل ان يسهل وصلها **قوله** حديث اسحق بن وهب عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
 وهو يسهل لغيره ولا يسهل ولا يسهل في النخل في غير هذا الموضع **قوله** حديث عن ابن عباس  
 ابن عباس عن القاسم عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
 قال ابو عبد الله هو بيع الطعام في سبيله بالبر ما خرد من الخيل وقال اللئث النخل الزرع  
 اذا سوي من قبل ان يخلط سوقيه والمنه عنه بيع الزرع قبل ان يسهل وكرهه قبل مد وصلها  
 صلاحها وقبل بيع ما في رويس النخل الثمر وغيره كذا في الارض بعض ما ثبت في سائر

الحجر

الحاشية في كتاب المزاريع ان الله تعالى وقد يندم الكلام على اللامسه والمنابره في بابه وكذلك  
 المزاريه زاد الاسماء على فوائده قال يونس بن القاسم والمخاضه بيع النخل قبل ان يقطع وبيع  
 الزرع قبل ان يسهل ويكره منه وللطحاوي قال عمر بن يوسف بن القاسم في المحاضر وقال  
 يستري من غير النخل حتى يسهل ويصرف وبيع الزرع الأخضر مما يحصر بطناً بعد بطن ما يسهل بحرفه  
 الحاشية وقد اجاز الحاشية مطلقاً وبيّن الحاشية ان الخلاف في هذا الحديث وانما يسهل على البائع  
 ما يسهل منه بعد ذلك حتى يقطع ويقتل الغرس في ذلك للحاشية وشبهه بجواز كرهه البائع  
 انها تحدد ويختلف وتكره للرضع مع ان لها محذور ولا يكره كرهه البائع بطنه الطفل وغيره  
 يسهل بعد مد وصلها مطلقاً وقبل بيع شرط الفطخ ولا يسهل بيع الحاشية سبيله كالجوز واللوز  
 ذكر في الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيع النخل حاشية في بابه قوله  
**باب** بيع الحمار واكرهه بضم الحيم ويشترط الحيم هو قلب النخلة وهو معروف  
 وكرهه حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيع النخل حاشية في بابه قوله  
 ذكر البيع للنخل اكرهه بضم الحيم حاشية في بابه قوله حاشية في بابه قوله حاشية في بابه قوله  
 على شرطه يكرهه على بيع الحمار وقال ان يسهل الحمار واكرهه من الباحات بالخلاف  
 وكل ما اشترى به لا يكرهه بضم الحيم حاشية في بابه قوله حاشية في بابه قوله حاشية في بابه قوله  
 امتداد او اضاعه ولم يسهل ذلك وفي الحديث اكل الثمر صل الله عليه وسلم يحضن الثمر فمرد  
 بذلك على من لره اطهار الاكل واستحب اخفاؤه قياساً على اخفاؤه قوله **باب**  
 من اكرهه ان يسهل على ما يسهل في البيوع والاجارة والكيل والوزن ويستحب على  
 بناءهم ومنهم المشهوره قال ابن المنير وغيره مقصوده هذه الترجمة انما سئل عما  
 على العرفه انه يسهل على ما يسهل في البيوع والاجارة والكيل والوزن ويستحب على  
 بغير القدر الذي هو عن الناس ليجز ذلك الوعاء موزوناً او موزوناً بغير الكيل والوزن  
 المعتاد وذكر ان في الحسن من الشافعية ان الرجوع الى العرفه في القواعد الخمس التي هي  
 عليها الفقه فيها الرجوع الى العرفه في معرفة اسباب الحكم من الصفات الاضافيه لصغر  
 ضربه الفضه وكرهها وغالب الكفاية في الجارية وما درها وقرب غشها وكثره فعل



او كلام وقلة في الصلاة ومن مثل ومثل وكذا وسواه وسكن وما يات بحال  
 الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالحض والطهر والكثرة والجلوس والقيام  
 ومنها الرجوع اليه في فعل غير متصبط به عليه الاحتياج كاجتماع الموات والادب في  
 الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صدق وما بعد قضاء اوبرا وما يدبره غصبا  
 وحفظ ودبوعه واسناعات العاربه ومنها الرجوع اليه في امر يخص كلفاظ الامان في الوصف  
 والوصيه والعريض ومقادير الكابل والموازن والنقود وغير ذلك **قوله** وقال شرح  
 العرائس بالمعجم ويشهد الراي **قوله** سنتكم بينكم اي حايته وهذا يدل على ان سنتكم  
 بالرفع وحكم ان يقرأ بالنصب على حرف فاعل الى الزيادة وهذا وصله سعيد بن منصور طريق  
 ابن سيرين ان ساء الغرائز اختصموا الى شرح في شي كان بينهم فقالوا ان سنتنا بيننا كذا وكذا  
 فقال سنتكم بينكم **تبيين** وقع في بعض نسخ الصحيح سنتكم بينكم رجا وتوله رجا لفظه  
 زايده لا معنى لها وانما هي في اخر الاثر الذي بعده **قوله** وقال عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد  
 عن ابي عبد محمد هو ابن سيرين وهذا وصله ابو بكر بن شيبة عن عبد الوهاب **قوله** لا  
 باس العشرة باحدى عشرة اي لا باس في سبع ما استمره كما بعد ثلثا كل عشرة منه  
 باحدى عشرة فنكون باس للعشرة والرجح دينا **قوله** ان بطا اصل هذا الباب بيع  
 البصرة كل قنطرة من غير ان يعلم مقدار البصرة فاجاز في قوم وشعبه اخرون **قوله**  
 وفي قوله في الفرع هو المراد من ان ابن سيرين نظر لا يخفى واما قوله وما خذ البقرة رجا واما  
 اجر التمسار والطي والسد فلا قال وازا رجا المشتري على ما لا بأس له جاز اذا خشي ذلك  
 وقال الجمهور للمبايع ان يحسب في المراجحة جميع ما صرفه ويتوفا على وجه دخول هذا  
 الاثر في الترجمة الاشارة الى انه كان في عرف البلد ان المشتري عشرة دراهم ساع باحد  
 عشر وباع المشتري على ذلك العرف لم يكن باس **قوله** وقال النجاشي في البيع وسلم  
 لهذا في شفعة زوج اي سنيان وقد ذكر قصتها موصولة في الباب **قوله** واكثر  
 الجس في البحر من عبد الله بن عباس حمارا الى اخره وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن  
 يونس بن مزيه وقوله الحمار بالنصب فيها فعل مضارع او احمر او اطلب ويحذف الرفع الى

فاحملوا منه فقال  
 مالك لا ماخذ الاموال  
 باس من السلعة  
 ما لصنع والحماظ

المطلوب والذائق

المطلوب والذائق بالامثلة ونون خفيفة مكسورة بعدها فافسدهم ربح ووجه دخوله في الترجمة  
 ظاهر من جهة انه لم يشارطه اعتمادا على الاجرة للتدبير وزيادته بعد ذلك على الاجرة المذكورة  
 على طريق الفصل ثم ذكر المصنف في الباب لانه احاد بل احادها حديثا في حكاية اوطيه  
 وقد تقدم ذكره في اوائل السور وساقه فيه هذا الاسناد ووجه دخوله في الترجمة كونه صلى  
 الله عليه وسلم لم يشارطه في اجرة اعتمادا على العرف في مثله **قوله** حديث عائشة في قصة  
 هند وساق الكلام عليه في كتاب النفقات والمراد منها قوله خذي من ماله ما يكفيك لمعرف  
 فاحملها على العرف فما ليس فيه محد يد شرعي **قوله** حديث عائشة في قوله تعالى ومن غنا فليستعفف  
 وساق الكلام عليه في تفسير سورة النساء ان ساء الله تعالى فانه ساقه عن اسحق بن ابي  
 الاسناد وظهر من ساقه انه هنا بلفظ عثمان بن فرقد وهناك بلفظ عبد الله بن فرقد  
 ذكره منا بلفظ والي البشير الذي يقر عليه وقال ابن التين الصواب يقوم لانه من القيام لا من  
 الاقامة **قوله** وكذا اخرجه ابو نعيم من وجه اخر عن هشام ولم يتبع في روايه ابن عمر  
 شي من ذلك ولا في روايه الى ساقه في الوصايا وروايه بغير وجهه اي لازمه او بغير  
 عليه واسحق بن البخاري فيه هو ابن منصور كما جرح به خلف وغيره في الاطراف **قوله** في  
 ابو نعيم من سند اسحق بن راهويه عن ابن عمر **قوله** اخرجه البخاري عن اسحق وقال في  
 التفسير اخرجه البخاري عن اسحق بن منصور وهشام هو ابن عمرو وعثمان بن فرقد  
 بغير اوقاف ورز جعفر هو العطار البصري فيه مقال لكن لم يخرج له البخاري موصولا  
 سوى هذا الحديث وقد قرنه باين غير وذكر له اخر تعليقا في البخاري والمراد منه في  
 الترجمة حواله والي البشير في اكله من ماله على العرف **قوله** **باب** بيع  
 الشريك من شركه **قوله** ان بطا اصل هذا الباب بيع  
 باعة من الاجنبي فللشريك الشفعة وازا باعة من الشريك ارفع الشفعة وذكره حديث  
 حابر في الشفعة وساق الكلام عليه في بابيه وحاصل كلام ابن طائفة في الحديث  
 للترجمة وقال غيره معنى الترجمة حاكم الشريك من شركه والمراد منه حضور الشريك ان لا  
 يبيع ما فيه الشفعة الا من شركه لانه ان باعه من غيره كان للشريك اخذه بالشفعة قهرا







أمر سبأ قاعنه وبأن الكلام عليه من أن شاء الله تعالى قوله فيه مسعان يضم لليم وسكوا المحج  
بدرها مهله واخره نوز نقيه اى طويل شعاع الشعر وقوله ابيحاج عطيه منصرف بفعل  
مضمراى جعله ونحو ذلك وكوز الرفع اى هذا وقد تقدم قريباً في باب بيع السلاح في القصة  
ما يتعلق بمبايعه اهل الشرك قوله **باب** نشر الملوك من الحرب وهبته  
وعنه قال ابن طالع غرض البخاري بذكر الترجمة اثنان ملك الحرب وجواز نصرته في ملكه  
بالبيع والهبة والعفو وغيرها اذ اقرض الله عليه وسلم سلماً من الكفار وامره  
ان يكتب وقيل للخليل عليه السلام هربه الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب **قوله**  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لسلماً انى الفارسى كاتب وكان حراً فظلموه وباعوه هذا طرف  
من حديث وصلة احمد والطبراني من طريق ابن اسحق عن عاصم بن عمر عن حماد بن زيد عن سليمان  
قال كنت رجلاً فارسياً فذكر الحديث بطوله وفيه ثم مررتي نفر من كلب تجار فجلوني  
معهم حتى اذا فرموا بي وادى الثرى ظلموني فباعوني من رجل يهودى الحديث وفيه فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كاتب سلماً انى الفارسى كاتب على يده وديه واخرجه  
ابن حبان والحاكم في صحيحهما من وجه اخر عن زيد بن صوحان عن سليمان بن خنجر واخرجه احمد  
وابن عجل والحاكم في صحيحه **قوله** وكان حراً فظلموه وباعوه من كلام البخاري لخصه من قصة  
في الحديث الذي علقه وكنى الكرماني انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد قوله لسلماً ان  
كاتب سلماً انى فقال قوله وكان حراً حاله في قوله النبي صلى الله عليه وسلم كاتب ثم قال كيف امره  
بالكتابة وهو حر واجب **باب** انه اراد بالكتابة صورته لا حقيقة ما ركانه اراد ان يفسد  
ويخلص من الظلم كذا قال وعلى بن يقطين ان قوله وكان حراً من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يعنى منه حمل الكتابة على المجاز لاحتمال ان يكون اريد بقبوله وكان حراً اى قبل ان يخرج من بلد  
مسع في اسر الدز ظلموه وباعوه ويستفاد من هذه الكلمة تقرير احكام المسلمين عدا ما كانوا  
عليه قبل الاسلام وقد قال الطبري انما امر الله يهودى على نصرته في سلماً انى بالبيع وبوجه لا  
ملك له بكنى سلماً انى هذه الشريعة وانما كان قد تنصرت وحمل هذه الشريعة ان من عمل من الكفار  
على نفس غيره او ماله ولم يكن المخلوع بمن حصل في الاسلام انه يدخل في ملك الغالب

وسى عمار وصهيب وبلا لا ما قصة سى عمار فاعلم ان المراد منها الا نعاى راكان عرسا غسباً  
بالنوز والمهله ما وقع عليه سى وانما سكتن ابوه باسرقه وجالف سى مخزوم فزوجه سميه  
وهي من مواليهم فولدت له عمار فحمل ان يكون المشركون عا ملوا عمارا معاملة السبي للوزان من  
مواليهم واما صهيب فذكر ان سجد ان اياه كان من البحر فواسط وكان علامة للسرى فاست  
الروم صهيباً لما غزت اهل فارس فباعه منهم عبداده من حرمان وقيل بل هرب من الروم الى مكة  
فخالف ابن حريز وساقى الاشارة الى قصته في الكلام على الحديث الثالث ولما لا يقال  
مسدد في مسنده حرره معتمراً عن ابنه عن جعفر بن محمد عن ابي بصير قال كان لا سام اى جمل فحدث  
فبعث ابو بكر رجلاً فقال اسير لى لا فاعنته وروى عبد الرزاق من طريق ثوبان عن المسيب  
قال قال ابو بكر للحساس اسير لى لا فاسير له فاعنته ابو بكر وفي البخاري لا من اسير  
هشام بن عروة عن ابيه قال مر ابو بكر بامه من خلف وهو غدير بلا فقال لا سقى الله في  
هذا المسكين فاعنته ويحج من الفضل بن ابي قحطبه عن ابيه ولى جمل كان غدير بلا ولها شوق  
فيه **قوله** وقال الله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الزكاة لانه موضع الترجمة فيها  
قوله تعالى على ما ملككم انتم فائدتكم لهم ملككم انتم مع كون ملككم على ما على الاوضاع  
الشريعة وقال ابن التين في صورته حجة ملك الحرب وملك المسلم عنه والمخاطب في الاشارة كون  
والشويخ الذي وقع له من نفسه الى ما عا ملوا به اصنامهم من العظم ولم يعاملوا بهم  
ذلك وليس كذلك من غرض هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب كذا بعد احادها  
حديث ابن مبرير في قصة ابراهيم عليه السلام وسار مع الجبار وفيه انه اعطاها لها جر  
ووقع منها اجرهم من بدلها وقوله كتب الكاف والموجده بعد هاتين اى احراه  
وقيل رده خايباً وقيل احربه وقيل صرعه وقيل صرفه وقيل اذ له حكاهما كلها ابن  
التين وقيل انها متعاربه وقيل اصل كبت كبدى بلغ الهمة كبد فابدى لئلا يساه وقوله  
اخدم اى يكثر من الخدمة وسئل عن الكلام عليه مستوفى في احاد شلانا وبوضع الترجمة  
منه قول الكافر اعطوها لها جر وقيل سار منه وامضا ابراهيم عليه السلام ذلك ففيه  
حجة هبة الكافر بانها حدثت عايشه في قصة ابن ولده زينة وقد تقدم قريباً وبالى الكلام



عليه في الباب المحال عليه ثم وموضع الترجمة منه بغير النبي صلى الله عليه وسلم ملكا معه الوليد  
وأجر الأحكام الروع عليها بالهنا حريص **قوله** عن سعيد بن أبي أيوب عن عبد الرحمن  
ابن عوف **قوله** قال عبد الرحمن بن عوف لصديق له والله لا تدع الغراب إذا كان صد  
يقول أنه ابن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عجيل وسوق نسبها بين آل العنبر فاسط  
وأنه من بني عجم وكان لسانه عجيبا لأنه ربي من الروع فخلط عليه لسانهم وقد روى  
الحاكم بن طبري عن محمد بن يحيى عن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال قال عبد الرحمن  
ما وجدت عليك في الإسلام إلا ثلاثة أشياء النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وصلى الله  
المرز فاسط فقال أما الكنية فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في وأما النقة فإن الله  
يقول وما انفقت من شيء فهو مخلقه وأما النسب فلو كنت من ربه لا تنسب إليها  
ولكن كان العرب يسمي بعضهم بعضا فنسباني فأنس بن عوف بن عوف بن عوف  
فاختلط لسانهم يعني لسان الروع ورواه الحاكم أيضا واحدا ورواه علي بن سعيد  
والطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عجيل عن حمزة بن صهيب عن أبيه أنه كان يكنى بأبي ويؤثر  
أنه من العرب ويطعم الكثير فقال له عمر فقال لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنى بأبي  
رجل من المرز فاسط من أهل الموصل ولكن سمي الروع علامة صغيرا كبداء عقل قوي  
وعرفت نسبتي وأما الطماع فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خياركم من أطعم  
الطعام ورواه الطبراني من طريق يزيد بن أسلم عن أبيه قال خرجت مع عمر حتى دخلنا على  
صهيب فلما راه صهيب قال يا ناس يا ناس فقال عمر ما له يدعوا الناس فقال يا ناس عوا  
علامة مجلس فقال يا صهيب ما فبك شي أعيبه إلا ثلاث خصال فذكر نحوه وقال له وأما  
انتسابي إلى العرب فإن الروع سبتي وأنا صغير وأبى ذكر أهل بني ولواي انفلقت  
عروته لا تنسب إليهم هذه طرق يتوهم بعضها ببعض فلعلة انفقت هذه المراجعة  
وبن عمر بن وهب بن عبد الرحمن بن عوف أخرى ورواه علي بن الحسن بن فضال في المساق رابعها  
حدث حكيم بن حزام أنه قال يا رسول الله أرايت ما كنت أكنيت بها الحديث وقد روى  
الكلام في الركاه وموضع الترجمة منه ما تضمنه الحديث من أنواع الصدقة والعنافة من

المشرك

المشرك فإنه يتضمن صحة ملك المشرك لأدب الحق متوفرة على حي الملك وسياق الكلام على  
قوله أكنيت هل في المثلثة أو بالمثناة في كتاب الشرب وذكر الكرم فإنه روى هذا الحبيب  
بموجودين وكان لا يزالان نسبهما القاريهما قوله **باب** جلود الميتة  
قبل أن يدخ أي يملح سمها لا أو ردفه حديث ابن عباس في شاة ممونة وكانه أخذ  
جواز البيع من جواز الاستمتاع لأن كل ما يبيع به يبيع ويملك فلا يملك ما يبيع به  
الاستمتاع على فإنه ليس في الخبر الذي أورده تعرض للبيع والاستمتاع بجلود الميتة مطلقا قبل  
الرباع وبعده مشهور من ذهب للزهري وكانه اختيار البخاري ومجته فهم قوله صلى الله  
عليه وسلم إنما حرم أكلها فإنه يدرك على أن طعمها يباح وسياق الكلام عليه يستوفي  
في كتاب الرباع أن شيئا لله تعالى قوله **باب** مثل الخنزير أي هل شرع  
بشرع تحريم أكله ووجه دخوله في أبواب البيع الأدبارة إلى أن الأمر يقتله لا يجوز بيعه  
قال ابن التبريزي بعض الشافعية فقال لا يفسد الخنزير إذا لم يكن ضرواوه قال في المحموس  
على جواز قتله مطلقا والخنزير يوزن عريته ونونه أصلية وقيل لا يدر وهو مختار  
للجوهر **قوله** وقال جابر بن جرحم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير هذا طرف  
من حديث وصلة المؤلف كما نسب إلى بعد تسعة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب حديث  
أبو هريرة في نزول عيسى بن مريم فلكس الصليب ونسب الخنزير وسياق الكلام عليه  
مستوفي في أحاديث الأئمة وموضع الترجمة منه قوله ونسب الخنزير أي ما رآه عدله  
بما أنه في تحريم قتله وفيه توضح عظم المنصاري كالدن يدعونهم على طريقة عيسى  
ثم يستحلون أكل الخنزير وما الخنزير في مجبته قوله **باب** لا يداب  
شجر الميتة وما يباع وكذا رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أي دوى دفناه وسياق  
شرح ذلك في باب سح الميتة فلا صناع **قوله** بلغ عمر بن الخطاب أن فلانا باع  
خمر في رواية مسلم وأن ما حرم في السكر في الشبهة عن سفيان بن عيينة هذا الإسناد  
أن سمره باع خمر فقال قال الله سمره زاد الله في طريقه من طريق الزعفراني عن سفيان بن عيينة  
أن حذوب قال التزطي وغيره اختلف في كنيته يبيع سمره للخمر على ثلاثة أقوال



أخذها أنه اخذها من إله الكتاب عن فيه الجريه فباعها مع معبد اجواز ذلك وهذا حكمه  
 ابن الحوزي عن ابن ناصر رحمه وقال كان ينبغي له أن يولم بيعها فلا يدخل في محذور وان أخذ  
 أنماها منه بعد ذلك لأنه لم ينعط محرما شيئا نصه بربوه حيث قال هو عليها صدقة وهو  
 لنا مديون والسائل أن يكون باع العصير بمن يخرجه خرا والعصير يسمى خرا كما قد تسمى الغنم لا يروى الله  
 قاله الخطاي قال ولا يظن سمنه أنه باع عن الخمر بعد أن شاع تخريبها وإنما باع العصير **البيان**  
 أن يكون خل الخمر وبيعها وكان عمر بن عبد الله في ذلك ما يحلها كما هو قول الثعالبي واعتقد سمنه الجواز  
 كما تأوله غيره أنه محل الحل ولا ينحصر الحل في تحللها بنفسها قال للخطاي بيعه ابن الحوزي  
 ولأولئك شبه قل **ولا يحسن على الوجه الأول** اخذها عن الجريه ليحتمل أن يكون حصل له  
 عن غيره أو غيرها وقد لا يدرك إلا ما حصل في المدخل فيه أحما لا آخر وهو أن سمنه علم تخريب الخمر  
 ولم يعلم تخريب بيعها ولذلك لم ينص عمر على أنه دون عقوبته وهذا هو الظاهر وكذا في بيع  
 الأخبار أن سمنه كان وليا الخمر على أي من أقاله إلا أن الحوزي أطلق أنه كان وليا على البصر الخمر  
 للخطاب وهو هو فأنما وليه من زاد وابنه عبيد الله من زاد بعد عمر وهو وليه البصر  
 لعمر قد ضبطوا وليس فيه سمنه وهذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس وقد  
 أبدى الأصمعي في أحكامه آخر وهو أن سمنه علم تخريب الخمر سمنها ولو لم يكن ذلك لسا اقره عمر  
 على عمله **قوله** حرم عليهم الشيوخ أي أكلها والافلوح حرم عليهم سمنها لم يكن له حيلة فيما  
 صنعوه من أكلها **قوله** حملوها فتح الخمر وللم أي إذا بوهها سال حمله إذا دابة الحمل  
 الشجر للداراب ووجه شبهه عمر مع المسلمين الخمر سمن اليهود الداراب من الشجر الاستراك  
 في النبي عن سنا وكل منها ولكن ليس كل ما حرم سنا وله حرم بيعه كالخمر الإهليلج وبيع الطبر  
 والنظام أن استراكها في كون كل منها صار النبي عن سنا وله حرم سنا هكذا حكمه أن يقال  
 عن الطبري وقرنه وليس يوضح لأن كل ما حرم سنا وله حرم بيعه وسنا والخمر والمسداع وغيرها  
 بما حرم أكله أنما سنا في يدرج حرم وهو بالذبح بغير ميتة لأنه لا ذكاه وإذا صار ميتة صار  
 نجسا ولم يحرم بيعه فالأمر في الأصل غير وارد وهذا قول الجمهور وإن خالفه في بعضه  
 الناس وقد يترك وأما قول بعضهم إلا أن إذا وجد جارية أرب حرم عليه وطئها وجاز له بيعها

وذكر ابن القيم في إنبات

المذخر  
 ولا يعلم محرم

واكل

واكلها فاجاب **عياض** عنه بأنه مأمور به لأنه لم يحرم عليه الاستماع بها مطلقا وإنما حرم عليه  
 الاستماع بها لا مخرجها والاسماع لغيره في الاستماع وغيره حلال إذا لم يكن مخالفا  
 للشروع فإن المتصور منها وهو الأكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فاصرا  
 وفي الحديث لعن العاصي المعز ولكن يحتمل أن يوافقنا الله سمنه ليس يرد به ظاهره بل في  
 كله ينعلم الحرام عند رده الزجر فلهذا في حقه تغليظا عليه وفيه أماله دي الهيات  
 ولا يتم لأن عمر أكتفى بذلك الكلمة عن من يرد عقوبه ونحوها وفيه إبطال الجمل والوسايل إلى  
 المحرم وفيه تخيير بين الخمر وقد يقال إن المنذر وغيره في ذلك الإجماع وشدد من قال يجوز  
 بيعها أو يجوز بيع العقود المستعمل باطنه حراما واختلف في عمله ذلك فقل النجاسات  
 وفيه أنه ليس بها منفعة مباحة متصودة وفيه الجلب الخ في السيف عنها وفيه الشواهد  
 حرم عنه حرم منه وفيه دليل على أن بيع المسك الخمر من الذي لا يجوز وكذا توكل المسك الذي  
 في بيع الخمر وأما تخريب بيعها على إله الذي في بيعه في خلافه في خطاب الكافر والفروع وفيه  
 استعمال القياس في الاستنباط والتطابق واستدل به على تخريب بيعه الكافر إذا  
 فعلناه وأراد الكافر بشره على بيعه الخمر نجس ولو كانت فيه منفعة كما للسر حرم واجاز  
 ذلك الكوفون وفيه بعض المالكية أن حوز ذلك المستند في ذلك الباع لا حياح  
 المستند في رونه وسنأتي في باب بيع الميتة من حديث جابر بن الزبير الذي قاله  
 النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقالة وفيه البحث في الاستماع لشجر الميتة وإن حرم بيعها  
 وبالسنتي من تخريب بيع الميتة أن شاء الله تعالى **قوله** أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك  
 ويونس هو ابن زبير **قوله** قال الله يهودا كذا بالشعور على أراد البطون وفي رواية  
 غير شعور على أراد القليلة وقد ذكر المصنف في رواية المسحلي في آخر الداراب أن معناه  
 لعنه واستشهد بان قوله تعالى فقل الخراصون الكذابين هو تفسير مجاهد رواها  
 الطبري في تفسيره عنها وقال الهروي في تفسيره فقلهم قال وقال أصحباها أن بيع  
 الفعل من استن وروى جاز من واحد كسافرت وطارت الفعل وقال غيره معنى فقلهم  
 عاداهم وقال الدودي من صار عدوا لله وجب قتله وقال البيضاوي قال أي عادى







وهذا اعم من الاول في الفعل واخص منه في المفعول **قال** الخطابي اعتبارا بالحرمة ما من  
احدها ان يضمنه ثم يملك ذلك ويجزى والماني ان يستحديه كرها بعد العتق والاول اشدهما  
**قلت** وحديث الباء لا يشك ان فيه مع لثم العتق وحسن العلم بمقتضى ذلك من البيع وكل  
المن في ترك ان العبد عليه اشرف **قال** للمطلب وانما كان ان يضمنه لان المسلمين اتفوا في  
الحرية فزاع حر اتقوا منصرفه اباح الله له والزمه الذي يقدره الله منه **وقال** ابن  
الجوزي الحر عبد لله فزاعا عليه فقصه سيده **وقال** ابن المنذر لم يختلفوا في ان زاع  
حر اياه لا قطع عليه يعني ان الحر سرقه من حره مثله الا ما يروى عن علي بن ابي طالب من زاع حر  
**قال** ولو كان في جواز بيع الحر خلا في قدره ثم ارتفع فروى عن علي **قال** من اتقوا على نفسه  
بانه عبد فهو عبد **قلت** **يحمل** ان يكون محله من لم يعلم حرته لكن يروى ان في شبهه  
من طرقت فيه ان زاعا عليه نفسه فتقضي عريانه عده وحولته في سبيل الله **وقال** ابن  
زرارة في احد النسخ ان زاعا عليه حر في ذن ونقل من حره ان الحر كان ساع في الدين  
حتى تترك وان كان دوا عسره فنظرة الميسره وتقل عن الشافعي مثل قوله زاع  
ولا ينفذ ذلك الا في الاحكام واستقر الاجماع على المنع **قوله** ورجل استأجر  
اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره هو في معنى من زاع حرا واكثر منه لانه استوفى  
منفعته بغير عوض وكانه اكملها ولانه استحديه بغير اجره وكانه استعده **قوله**  
**باب** امر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع ارضهم كذا في رواية  
اي في دفع الرا وكسر الضاد المجع جمع ارض وهو جمع شاذ لانه جمع السلاية ولم  
يؤخره سالما لان الالف في الفرد ساكنة وفي الجمع محركة **قوله** حذر اهلهم اي من  
الدينية **قوله** فيه المقتري عن ابي هريرة بسير الاما اخرج في الجهاد من حره العرب  
من طرقت سبي المقتري عن ابي هريرة **قال** ينادي في السجدة اخرج علينا النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال انظروا الى اليهود وفيه فقال اني اريد ان اجليكم فزجروا عنكم  
بما له شيئا فليبعه وهذه القصص وقول النبي النبي كما سياتي في ذلك في موضعه

وكان

**وكان** المصنف اخذ بيع الارض من عموم بيع المال وقد تقدم في ابواب الخيارات في قصة عثمان وان عمر اطلاق  
المال على الارض وغفل الكرماني عن الاشارة الى هذا الحديث فقال انما ذكر الخيارات في هذا الحديث بهذه  
الصيغة وقد تضمنها لكونه امر ببيع الحديث المذكور على شرطه والصواب انه انما ينادي بالاشارة  
اليه لا اتحاد يخرج منه فغير من كلام الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من  
عادته **قوله** **باب** بيع العبد والجوزان بالجوزان نسبة التقدير ببيع العبد  
بالعبد ونسبه والجوزان بالجوزان نسبة وهو من عطف العام على الخاص وكانه اياها بالعبد خفي  
من يستعبد فيه دخل الذكر والانثى ولذلك ذكر قصة صفية واشارة الى الحاق حكم الذكر بحكم الانثى  
في ذلك لعدم الفرق **قال** ابن بطال اختلفوا في ذلك فزعموا ان الجوزان لغير شرط ما كان  
يختلف الجنس وينبغي للوفيقين واحد مطلقا الحديث يسموه المخرج في السنن ورجاله ثقات اختلف  
في وصلة وارسله فخرج البخاري وغيره واحدا رساله وخرج ابن عمر عن ابي هريرة وغيره وارسله  
ابن عمر عن ابي هريرة عن عبد الله في زيادات السنن وعن ابن عمر عن ابي هريرة وغيره وارسله  
للجوزين حديث عبد الله بن عمر وان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يحجر حبش او فيه فاشاع الحديث من  
بما روي النبي صلى الله عليه وسلم اخرج به الدارقطني وغيره وارسله فزعموا ان الجوزان لغير شرط  
صفية واستشهدوا بالاحكام **قوله** واسترى ابن عمر راحله بانه اجرة الحديث وجعله  
ما لك والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر ورواه ابن ابي شيبة من طريقه بغير عن نافع عن ابن عمر  
اشترى ناقة باربعة ابعره بالريه **قال** لصاحب التائفة ان من فأنظر فان رضى فقد  
وجع البيع **قوله** راحله اي ما امكن كونه من الابلا وكذا وانثى **قوله** صفية راحله  
اي يكون في ضمان البائع حتى يودها اي يسلمها للمشتري والريه بفتح الراء والوجه والمجوع  
مكان يعرف بغير ملكه وللدينية **قوله** **قوله** وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعير  
وصلة الشافعي من طريق طائفة من ابن عباس بسند صحيح عن نافع **قوله** واسترى  
نافع بن خزيمة بغير سعة في عطاه احدها **قال** اتيتك لا اخرجك رها ان شاء الله تعالى  
وصلة عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه **قوله** وهو النسخ الراوي سكونها اي سبلا







ما رواه **سريته** عن **سليم** عن **كثير** عن **ابن الاسود** ان **زجلاد** مات وترك **عبد بن اودينا** فامر **النبي** **صل الله عليه**  
وسلم **فباعه** في دينه **ثمان مائة درهم** **اخبره** **الدارقطني** **وتلقى** **شيعته** **ابن طر** **المدني** **ابن سريته**  
**اخبره** **والصحاح** **ما رواه** **الاعمش** **وعنه** **عن** **سليم** **وبنه** **ودفع** **ثمنه** **اليه** **وفي** **روايه** **النسائي** **في** **روايه**  
**عن** **اسماعيل بن ابي خالد** **ودفع** **ثمنه** **المائة** **قلت** **وقد رواه** **احمد بن اسود** **عن** **عامر بن سريته**  
**يلفظ** **ان** **زجلاد** **بن** **عبد اودينا** **وعنه** **عن** **سليم** **عن** **النبي** **صل الله عليه** **وسلم** **في** **دين** **مائة** **وهذا** **شيعته** **بروايه**  
**الاعمش** **وليس** **فيه** **للموت** **ذكر** **وسريته** **كان** **يغير** **حفظه** **لما** **اول** **النضار** **وسماع** **من** **سريته** **فقال** **لك**  
**اصح** **ونعم** **اسود** **المدني** **في** **سريته** **ما** **الاول** **اليعقوب** **الطبري** **عن** **ابن** **سريته** **ما** **رواه** **درهم** **الا**  
**ما** **اخبره** **ابوداود** **ومن** **طريق** **شيعته** **عن** **اسماعيل** **فقال** **السبع** **مائة** **درهم** **او** **تسعين** **مائة** **الما** **في** **حديث**  
**لربيع** **في** **حديث** **الباب** **اسناد** **اخبره** **ابن** **حسان** **من** **طريق** **ابن** **عبد الرحمن** **الادري** **عن** **سريته** **عن** **عامر**  
**ابن** **الولاء** **عطا** **مثل** **اللفظ** **حديث** **الباب** **يختصر** **المالك** **وقع** **في** **روايه** **الاول** **واعي** **عطا** **عند**  
**ابن** **داود** **زياده** **في** **آخر** **الحديث** **وهي** **ان** **تختصر** **ثمنه** **والله** **اغني** **عنه** **الطريق** **الباقى** **قوله** **عن** **عامر**  
**دينار** **وفي** **روايه** **الحديث** **في** **مسند** **عامر** **بن** **دينار** **قوله** **باعه** **رسول الله** **صل الله عليه** **وسلم**  
**هكذا** **اورده** **ايضا** **يختصر** **وليس** **ذكر** **من** **يعود** **الفهر** **عليه** **وقد** **اخبره** **ابن** **سريته** **في** **شيعته**  
**مصنفه** **عن** **سفيان** **فقال** **في** **آخره** **بني** **المدني** **واخرجه** **مسلم** **عن** **اسحق بن ابراهيم** **روايه** **ابن** **سريته**  
**جميعا** **عن** **سفيان** **يلفظ** **دبر** **رجل** **من** **الانصار** **علامه** **لم** **يكن** **له** **ما** **اغنيه** **فباعه** **رسول الله** **صل**  
**الله عليه** **وسلم** **فاستراه** **ابن** **الحجاج** **عبد** **ابن** **بطيما** **ما** **تحتاج** **اول** **في** **اماره** **ابن** **الزبير** **وهكذا** **اخبره**  
**احمد** **عن** **سفيان** **في** **ما** **نحوه** **ولم** **يقل** **في** **اماره** **ابن** **الزبير** **ولا** **عن** **التميم** **قال** **الطبري** **وفي** **غيره** **انفقوا**  
**عن** **مشر** **وعنه** **التدبير** **وانفقوا** **عليه** **الملك** **غير** **الملك** **ورفقا** **بها** **قال** **ابن** **سريته** **قال**  
**واختلفوا** **هل** **هو** **عقد** **حاز** **او** **لا** **في** **قوله** **قال** **لا** **منع** **التصرف** **فيه** **الا** **ما** **لعمري** **ومن** **قال** **حاز**  
**اجاز** **وبالاول** **قال** **المالك** **والاول** **واعي** **والكثير** **بن** **زوياد** **قال** **للساقي** **واهل** **الحديث** **وجميع**  
**حديث** **الباب** **ولانه** **يعلق** **للعقود** **صنفه** **نفرد** **السيد** **ما** **فصل** **من** **سعيه** **كم** **علق** **عنه** **من** **دخل**  
**الدار** **مثلا** **ولا** **من** **اراد** **يحتسب** **شخص** **حاز** **له** **يبعه** **مالا** **نفاد** **سلي** **في** **جواز** **بيع** **المدبر** **كانه** **في**  
**معنى** **الوصيه** **وقيد** **الملك** **لجواز** **الحاجه** **والا** **فبكره** **واحباب** **الاول** **في** **ما** **مضيه** **عن** **الاعمش**

لها **فتح** **على** **بعض** **الصور** **وهو** **اختصاص** **الجواز** **بما** **ان** **كان** **عليه** **دين** **وهو** **مشهور** **قوله** **احمد** **في** **الحلال**  
**في** **مدبر** **مال** **ايضا** **واجاب** **بعض** **المالك** **عن** **الحديث** **بانه** **صل الله عليه** **وسلم** **رد** **تصرف** **بنا**  
**الرجل** **للموت** **لم** **يكن** **له** **ما** **اغنيه** **فبكره** **نفسه** **له** **على** **رد** **تصرف** **من** **يصدق** **بجمع** **ماله** **والا** **في** **بعضه** **انه**  
**صل الله عليه** **وسلم** **انما** **باع** **خدمه** **المدبر** **لرقيقه** **واجب** **عما** **رواه** **ابن** **فضيل** **عن** **عبد الملك** **بن**  
**ابن** **اسماعيل** **عن** **عطا** **عن** **حابر** **انه** **صل الله عليه** **وسلم** **قال** **لا** **ياس** **بيع** **خدمه** **المدبر** **اخبره**  
**الدارقطني** **ورجاء** **السناده** **ثبات** **الا** **انه** **اختلف** **في** **وصفه** **وارسله** **ولو** **صح** **لم** **يكن** **في** **حجه**  
**ادلا** **للموت** **فقال** **ابن** **البيع** **الذي** **وقع** **في** **قصه** **المدبر** **الذي** **اشتراه** **بغير** **من** **الخراج** **كان** **في** **منفعته**  
**دون** **رقبه** **الحديث** **الثاني** **حديث** **ابن** **سريته** **وزيد** **بن** **خالد** **في** **بيع** **الامه** **اذ** **انت** **وقد**  
**تقدم** **الاشارة** **اليه** **في** **باب** **بيع** **الجد** **الزاني** **واورده** **هنا** **من** **وجه** **آخر** **عنه** **ابن** **سريته**  
**وجه** **دخوله** **في** **هذا** **الباب** **يعني** **الامر** **ببيع** **الامه** **اذ** **انت** **فستعمل** **ان** **امدبره** **او** **غير**  
**مدبره** **او** **غير** **مدبره** **في** **موجبه** **جواز** **بيع** **المدبر** **في** **الحمله** **واما** **ما** **وقع** **في** **روايه** **النسفي**  
**وفي** **سخره** **الصغاني** **فلا** **تحتاج** **الاعتناء** **قوله** **باب** **هل** **يسافر**  
**بالجار** **يه** **قبل** **ان** **يسير** **ها** **هكذا** **تقدم** **بالسفر** **وكان** **ذلك** **لكونه** **مظنه** **للالامه** **والمباشره**  
**غالبا** **قوله** **ولم** **ير** **الحسن** **يا** **سبا** **ان** **تقبلها** **او** **بما** **شرها** **وصلة** **ان** **في** **شيعه** **من** **طريق**  
**يونس** **بن** **عبد** **عنه** **قال** **وكان** **ان** **يسير** **من** **كره** **ذلك** **وروي** **عبد الرزاق** **من** **وجه** **آخر**  
**عن** **الحسن** **قال** **يحيى** **بما** **دور** **الفرج** **وقال** **الداودي** **قوله** **الحسن** **ان** **كان** **في** **المسيبه**  
**فصواب** **وتعقبت** **ان** **المن** **بانه** **لا** **فرق** **في** **الاستبراء** **من** **المسيبه** **وغيرها** **قوله**  
**وقال** **ابن** **عمر** **اذ** **وهو** **للزنا** **التي** **توطا** **او** **سعت** **وعقبت** **فستبراء** **رحمها** **بحيضه**  
**ولا** **استبراء** **العدرا** **اما** **قوله** **الاول** **فوصلة** **ابن** **سريته** **من** **طريق** **عبد الله** **عن** **نافع**  
**عنه** **واما** **قوله** **ولا** **استبراء** **العدرا** **فوصلة** **عبد الرزاق** **من** **طريق** **ابن** **سريته** **عن** **نافع** **عنه**  
**وقانه** **راى** **ان** **البكاره** **تمنع** **الحمل** **او** **يد** **على** **عديه** **او** **عدم** **الوطي** **وفيه** **نظر** **وعلى**  
**تقديره** **ففي** **الاستبراء** **يا** **سبا** **تجبد** **ولهذا** **استبراء** **الي** **استبراء** **من** **الحيض** **قوله**



وقال عطاء الباس ان يصيب من حاربه الحامل ما دون الفرج قال الله تعالى الا على انفسهم او ما  
ملكتم انفسهم قال ابن النضر ان ارا عطاء بالحامل من حملت من سدها فهو فاسد كانه لا يركب  
حمله وان ارا من غيره ففيه خلاف **قوله** والباقي ان يصبه ممراده وان لم يقيد بما دون الفرج  
ووجه الاستدلال لايه انها دللت على حوان الاستماع بجميع وحره مفرج الوطى بدليل  
فتى الباقي على الاصل ثم ذكر المصنف في الباب حره في نفسه وفيه وسما في سوطا في  
المغازي والغرض منه مناقضه حتى يلغى سدا الرواج حلت فيها فان المراد قوله حلت اي  
طهرت من حضاها وقد روى السهوي باسناد لين ان صلي الله عليه وسلم استبرأ صفيه بحضه  
واما ما رواه مسلم من طريقين عن انس ان صلي الله عليه وسلم ترك صفيه عند سماعه حتى  
انقضت عنها فقد شكها درابه عن يات في رفعه وفي ظاهره نظره انه صلي الله عليه وسلم  
دخل بها منصرفه من خسر بعد نزل روجه باسبير فلم يمس من لم يمسح انقضت العده ولا نقلوا  
انها كانت حامل فحمل العده على طاهرها والمحمض وهو المطلوب والصريح في هذا الباب حديث  
ان سيد لا يوطأ حامل حتى يضع ولا يمسها حتى يحض حيضه قاله في سبأيا او طاهر  
اخرجه ابو داود وغيره وليس على شرط الصحيح **قوله** **باب** بيع الميتة  
والاصنام اي تحريم ذلك وللمتة فتح البيع ما نكث عنه الحياه بلا ذكاه شرعيه والميتة الكسر  
الميتة وليس بممراده منها ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيع الميتة وتسمى من ذلك  
السمك والجراد والاصنام جمع صنم قال الجوهري هو الوز وقال غيره الوز ماله جنه والصنم  
ما كان يصور انفسها عجم وخصوص روجه وان كان يصور انفسه وقيل **قوله** عن عطاء  
في الروايه المعلقة تلوه هذه الروايه المتصلة ان يزيد بن ابي حبيب لم يسمع من عطاء وانما نكث  
اليه ولم يرفعه اسنادا اخر ذكره ابو حاتم في العلل من طريق حاتم بن اسمعيل عن عبد الحميد بن  
جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن عمر بن الوليد عن عدي بن عبد الله عن عمر بن العاص قال ان  
اوجاع سالت عنه فقال قد رواه محمد بن اسحق عن زيد بن عطاء وزيد بن اسحق عن عطاء قال اعلم  
احد من المصريين رواه عن زيد بن اسحق عن عبد الحميد بن جعفر فان كان حفظه فهو صحيح لان محله

الصدوق

الصدوق **قوله** قد اختلف فيه على عبد الحميد ورواه ابن ابي عمير عنه الموافقه لروايه غيره عن  
يزيد بن ارجح فتكون روايه حاتم بن اسمعيل **قوله** عن حاتم بن ارجح في روايه احمد بن حنبل  
عن اللثبي بسنده سمعت جابر بن عبد الله مكره **قوله** وهو مكره عام الفتح فيه بيان ان حاتم  
وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل ان يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم اعاد صلي الله  
عليه وسلم التسميه من لم يكن سمعه **قوله** ان الله ورسوله حرم هكذا في الصحيحين باسناد الفعل  
الضمير للفعل الواحد وكان الاصل حراما فقال الشرحي انه صلي الله عليه وسلم نادى  
فلما سمع منه ومن اسم الله في ضمير الاثنين لانه من نوع ما رده على الخطيئه الذي قاله وادعاهما  
لذا قال ولم يثنى الروايات في هذا الحديث على ذلك فان بعض طريقه في الصحيح ان الله ورسوله حرم وليس  
فيه ورسوله وفي رواية لا من مردويه من وجه اخر عن اللثبي ان الله ورسوله حراما وقد صح حديث  
انس في النهي عن اكل الجمل الا ملبه ان الله ورسوله نهيا ثم وقع في روايه النسائي في هذا الحديث  
ينها لم والحق حوانا لافراد في مثل هذا ووجهه للاسناد ان امر النبي صلي الله عليه وسلم  
ناشي عن امر الله وهو نحو قوله والله ورسوله احقر ان رضوه والخيار في من ان الحلال الا والى  
حذفت لدلالة الباقي عليها والتقدير عند يسويوه والله احقر ان رضوه ورسوله احقر ان  
ترضوه وهو كقول الشاعر **نخ** عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف **قوله**  
وقيل احقر ان رضوه خبر عن الاميرين تابع لمر الله **قوله** فقبل يا رسول الله لم افعل على  
تسميه العايل وفي رواية عبد الحميد الا انه فقال رجل **قوله** ارا تسمي الميتة فانه  
يطلق بها السفن ويدفن بها الجلود ويستصح بها الناس اي قبل كل بيعها لما دلل من المنافع  
فانها من فضله لصحة البيع **قوله** فقال لا هو حرام اي البيع هكذا فسر بعض العلماء  
كالشافعي ومن تبعه ومنهم من جعل قوله هو حرام على الاسفعا فقال يحرم الاسفعا بها وهو  
قوله اكثر العلماء فلا تنتفع من الميتة اصلا الا ما خص بالدليل وهو الجلد للذبوع والخيل  
فما انتفع من الاشياء الطاهرة والحمور على الحوان وقال احمد واصل الحاشون لا تنتفع  
من ذلك واستدل الخطابي على حوان الاسفعا باجماعهم على ان الميتة له ذاب سباع ك  
اطعامها للكلاب الصيد فذلك يسوغ ذبح السفينه تسمي الميتة ولا فرق **قوله** ثم

فان غيره



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قال الله اليهود الى الخزة وسياقة مستعربوه ما اوله  
الاكثر ان المراد بقوله حرام البيع لا الاسفاح وروى احمد والطبري عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لنبي اسرائيل انه لما خرج عليه الشجر باعوه فاكلوا ثمنها وكذلك عن الشجر عليه حرام وقد روي  
في باب تحريم ثمنه الحزم حديثهم الذي في ذلك **قوله** وقال ابو عامر بن عبد الحميد  
هو ابن جعفر وهذه الطرقة وصلها احمد في عامه واخرجها مسلم عن ابي موسى عن ابي عامر  
وليس لفظه بل قال قيل حديثه للثب والظاهر انه اراد اصل الحديث والاف في سياقة بعض  
مخالفه قال احمد بن ابو عامر الفحاح ان ابن جعفر بن حميد بن جعفر بن حميد بن حميد بن حميد  
ولفظه بقوله عامر الفحاح ان الله حرم بيع الخنزير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الاصنام قال رجل  
يرسل الله فانري في بيع شجر الميتة فابا يدفن بها السفن والجلود ويستصح بها فقال  
قال الله اليهود للحديث فظهر منه الرواية ان السؤال وقع عن بيع الشجر وهو يورث ما تراه  
وتورثه ايضا ما اخرج ابو داود ومن وجه اخر عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال  
**عند** وهو اكثر من ان يزل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشجر فباعوها واكلوا ثمنها وان الله اذا حرم  
على قوم اكل شيء حرم عليهم ثمنه قال **العلامة** العلامة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة  
فيبيح ذلك كل النجاسة ولكن المشهور عندهما كطهاره الخنزير والعلامة في منع بيع الاصنام  
عدم المنع المباحه فعلى هذا ان كانت نجاسة كسرت منع رصا صها جار بها عند  
العلماء من النجاسة وغيره واللائق على المنع حلالا للمني على طاهره والظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
للمبالغة في السفير عنها وبيحها في الخمر الصلوات الى احطها النصاري وبيح جميع ذلك  
وصنعته واهموا على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير الا ما تقدمت الاشارة اليه في باب  
تحريم الخمر ولذلك خص بعض الحكماء في التلخيص بشعر الخنزير للحكماء ابن المنذر  
عن الاوزاعي وابي يوسف وبعض المالكية فعلى هذا فيجوز بيعه ويستثنى من الميتة عند  
العلماء ما لا يحل له الحياة كالشعر والصوف والوبر فانه طاهر يجوز بيعه وهو قول اكثر  
المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والفرز والطفلة وقال النجاسة المشعور الحسن  
والليث والاوزاعي وكانها تظهر عندهم بالفضل وكانها تنجسه عندهم بما يتعلق بها من

وطوبى للميتة

وطوبى للميتة للنجاسة العن ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل انه يطهر اذا اسلخ بالماء وقد  
تقدم كثير من مباحات هذا الحديث في باب الكلب **باب** الكلب  
عن الكلب ما ورد فيه حديثنا احمد بن ابي مسعود انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبحه ومن  
الكلب وكسب الكلب الحديث وقد تقدم في باب موكل الربا في اوابل البيوع واشتراطه  
الحديثان على اربعة احكام او خمسة انما من كسب الامه وهو البغي **قوله** عن الكلب  
وطاهر النبي تحريم بيعه وهو عام في كل كلب معلما كان او غيره مما يجوز اقتناؤه او لا يجوز  
لان ذلك لا يقيمه على نفسه وتلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وبحج القصة على نفسه  
وعنه كالجهمور وعنه كقول الحنفية يجوز وبج القصة وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد  
دون غيره وروى ابو داود ومن حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن ابن الكلب وقال ان حايطة من الكلب فلا كنه تراب **قوله** اسناد صحيح وروى ايضا باسناد  
صحيح عن ابن مريم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل من الكلب ولا حلوان الكاهن والعلة في تحريم بيعه عند الشارع  
نجاسته مطلقا وهي قايمة في العلم وغيره وعند المنع عند من لا يرى نجاسته النوع اخذاه والامم  
بثبته ولذلك حصونه ما اذن في اخذاه ويدل عليه حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم عن ابن الكلب لا يبيح اخذه النسيان اسناد رجاله شايك لانه طهر في  
صحته وقد وقع في حديث ابن عمر عن ابن عباس حاشية يلفظ نهى عن الكلب وان ضار به يبيع مما  
يصيد وسنده ضعيف قال ابو حاشية هو منكر وفي رواية لا يحرم بيع الكلب وقال  
طحا جاهلية ونحوه للطبراني في حديثه بميمونه بن سعد وقال الشافعي مشهور من ذنب  
مالك حوان اخذ الكلب ولا يبيعه ولا يبيع ان وقع وكانه لما لم يكن عنده نجاسة واذ  
في اخذاه لمنافعة الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات لكن الشارع نهى عن بيعه نهى لانه  
ليس من مكايح الاطلاق قال **قوله** واما ما سويته في النهي بينه وبين من البغي وحلوان الكاهن فيحول  
على الكلب الذي لم يرد في اخذاه وعلى تقدير الجموع في كل كلب فانتهى في هذه الدلالة للثب  
للمشرك من الكلاب اعم من النورية والخريرية ان كل منهما منهي عن بيعه خصوصا كلب واحد  
من دليل الخرافة ناعرفنا تحريم من البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد النهي ولا يلزم

قارم



من الاشهر ان في العطف لا يشترك في جميع الوجوه ان قد عطف له امر على النهي والاحباب على  
النهي والامر الثاني من البني وهو ما اخذه الزانية على الزنا سماه مهر ابجازا والنهي ينفع الموحدة  
وكسر المحج وشد الرحمانية وهي فعل بمعنى فاعله وجمع البني فاعله وجمع البني فاعله وجمع البني فاعله  
الزنا والفجور واصل البني الطل غير انه اكثر ما يستعمل في الفساد واستدراكه على الله  
اذا اكره على الزنا فلا مهر لها وفي وجه للشفا فوجه للسيد **كتاب** **السلاب** كسبه  
وسياق في الاجازة باب كسب البني والامانة وفيه حديث في مريه في رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ع كسب الامانة اذ اورد اود من حديث رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان من عرف بترك البني والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل البياح وقد روى ابو داود ايضا  
من حديث رفاع بن رافع مرفوعا في كسب الامانة اذ عرفت بغيرها وقال هكذا ما صيحه  
نحو الغزل والنفس وهو ما اذا اذنت الصوف وقيل المراد بكسب الامانة جميع كسبها من باب  
سد الدرابح لانها لا تؤمن ان الزنا بالكسب ان كسب نفعها فافهم انه لا يحل عليها خراج  
معلوم نودى كل يوم **كتاب** **الاربع** حلوا في الكامن وهو حرام بالاجماع لانه مأخذ  
العوض على امر باطل وفي معناه التنجيس والخير يلحقه وغير ذلك مما سألناه العرافون  
ما استطاع الغيب والحلول ان مصدر حلوله حلوانا ان اعطيه واصلة من الخلاه شبه  
بالشيء المحلول حيث انه باخذه به لا بلا كلفه ولا مشقة فقال حلوله انا اطعمه الحلال  
والحلوان ايضا اخذ الرجل من رايته لنفسه وسياق الكلام على الكهانة واصلا وحكما في  
اواخر كتاب الطب من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى **خاتمة** **اسم** **كتاب** **البيوع**  
من المرفوعات على ما في حديث وسبعة واربعين حديثا المعلقين باسمه واربعون حديثا  
موصول للكرامة فيه وفيما مضى ما به وتسعة وثلاثون حديثا والخالص ما به وثمانية احدى  
وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة وعشرين حديثا وفي حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة  
تزوجته وحديث في مريه في الثمرة الساقطة وحديث عائشة في التسمية على الزبيح وحديث  
ابو مريه ما في على الناس زيار لا ببال الميراث اخذ من اللال وحديث في مريه في ان  
حرف في حديث في اللام احببت اكل من كسبه وحديث في مريه في ان راود كان اكل من

كسبه

كسبه وحديث جابر بن جهم بن عبد الله بن مسعود وحديث في اللام في العهد وحديث في محبته في الحاج  
وحديث ابن عباس بن اخرا به نزل وحديث في اوفى ان رجلا اقام رسول الله وحديث ابن عمر كان  
على عمل صعب وحديث في الاصل اللهم وحديث في الواح في استوفوا وحديث في انما وكل  
وحديث جابر بن زيد في رايته وحديث في اللام كبلوا طعنا كبل وحديث عائشة في سائر الحجج وحديث  
المرو والخديعة في الثمار وحديث في التمس في الملازمة والمنازلة وحديث في استنصر احدكم اخاه  
فلينصحه وحديث في نزع لا يسع حاضر لباد وحديث في نزع عيسى في المزانية وحديث في نزع  
باب في سح الثمار وحديث في سحان في كتابته وحديث في عبد الرحمن بن عوف مع صهيب  
وحديث في مريه في لانه انا خصمهم وحديث في اجلا اليهود وفيه من الآثار الصحابة  
والثلاثة عن ائمة ومحسنين ائمة والله سبحانه وعمل اعلم بالصواب **قول** **كتاب** **السلاب** **السلاب** في كل معلوم اذ في رواية المستعمل  
والسلاب مقدمه عنده وفيه في روايه الكسب مني في كتاب ويا ب وحديث في  
كتاب السلاب وابتدأ الباب واما السلاب عليه والسلاب سمح من السلف وزنا يعني وذكر  
الماوردي ان السلف لغة اهل الحجاز وقيل السلف يقدرون اس المال والسلاب تسليم  
المجلس في السلف اعمر والسلاب سماع مع موصوف في الزينة وفيه بلفظ السلاب  
زاده في الحد ومن زاد فيه بدل العطي عا جلا فيه نظره لانه ليس باخلا في حقيقته وانفق  
العلماء على تسمية عتبه لا ما حكي عن ابن السيب واختلفوا في بعض شروطه وانفقوا على  
انه بشرط له ما بشرط في السبع وعلى تسليمه ان المال في المجلس واختلفوا هل عقد  
غور حوز الحاجة ام لا وقول المصنف في السلاب في كل معلوم اي فيما يكال واشترط  
بعض الكل فيما يسلم فيه من المكيل ويتو عليه من اجل اختلاف المكال بالان يكون في البلد  
سوى كمال واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق ثم اورد حديث ابن عباس مرفوعا في  
اسلف في شي الحديث من طريق اخر عليه وفي الباب الذي بعده من طريق اخر عتبه كلاهما  
ان لا يحج وذكره بعد من طريق اخرى عنه ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف في حزم  
الغائب وعبد الغني والمزني ما في المكي العار في المشهور وجمع الكلاباري وان طاهر الدين

ط







فتح اوله وكسر يائه وزياده تخمينه والانباط قبل سميوا بذلك لمعرفتهم بانباط الما اي  
استخرج لكثره معالجته الفلاحه **قوله** قلنا ان كان اصله عنده اي المساميه  
وسبب اني مرطوس فيان يلفظ قلنا كان همز زرع او لم يكن لهم **قوله** ما كنا نسألهم  
عن ذلك كانه استفاد الحليم من عرج الاستفصال وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم على  
ذلك **قوله** وقال عبيد الله بن الوليد هو العدي وسفيان هو الثوري وطريقه موصوله  
في جامع سفيان من طريق علي بن الحسن الملاح عبيد الله بن الوليد المذكور واستدل بهذا  
الحديث على صحة السلم اذا لم يذكر مكان القبض وهو قول احمد وابو اسحق وابو ثور وبه قال  
مالك وزاد ويقضيه في مكان السلم فان اختلفنا في القول قول البايع وقال الثوري  
وابو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم فيما له حمل ومونه الا ان يسترط في تسليمه مكانا معلوما  
واستدل بعمل حوازم السلم فيما ليس موجودا في وقت السلم ان امكن وجوده في وقت  
حلوا السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انقطاعه قبل المحل وبعده عندهم وقال ابو حنيفة  
لا يصح فيما ينقطع قبله ولو اسلم فيما يعمر وانقطع في محله لم يفسخ البيع عند الجمهور  
وفي وجه للشافعية يفسخوا استدلالهم على حوازم التفرقة في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر  
في الحديث وهو قول مالك اذا كان يفسر شرط وقال الشافعي والكوفيون يفسد بالانقراض  
قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث وهو قول مالك اذا كان يفسر شرط وفي حديث ابن  
ابو في حوازم بيعا من الذم والسلم البيع ورجوع المختلفين عند النزاع الى السنة  
والاحتجاج بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم وان السنة ان وردت بتقرير حكم كان اصلا  
براسه لا تغير مخالفه اصل ثم اورد للحنيفة في الباب حديث ابن عباس في الباب  
الذي يليه وزعم ابن بطال انه غلط من النسخ وانه لا يدخله في هذا الباب لانه لا ذكر للسلم  
فيه وغفل عما وقع في السياق من قول الرازي انه سأل ابن عباس عن السلم في النخل  
**الحا** ان النسيان من الحكم ما خرد بطريق المفسوم وذلك ان ابن عباس لما سئل عن السلم  
مع من له نخل في ذلك النخل راي ان ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو صلاحها فاذا كان

لانه يصير من  
ما بالعمري بالدر

السلم

السلم في النخل المعين لا يجوز بعينه حوازه في غير المعين لا من فيه من عايله الاعتماد على ذلك النخل  
بعينه لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها ويحتمل ان يريد بالسلم معناه  
اللاخوي اي السلف لما كانت له قبل بدو صلاحها فكانت موصوفة في الذم **قوله** حديث  
عمر بن الخطاب في رواية مسلم عن عمر بن الخطاب في ذلك اخرج الاسماعيلي من طريق عن شعبة **قوله**  
فقال رجل يا بوزن لما قف على اسمي وزعمت اني انا ابو الحنيفة نفسه لقوله في بعض  
طريقه فقال الرجل بالتعريف **قوله** فقال له رجل ان جابنه لما قف على اسمي وقوله حتى  
يجوز سبب من الراعي اني يحفظ ويصان وفي رواية الكشي يني سبب من الراعي على الراعي  
اي بوزن ويجوز وفائدة ذلك معرفة كنية حقوق الفقرا قبل ان تصرف فيه المالك حرم  
عباد الاول ولكن الباقي التوزيع لوزن ورايته في رواية النخعي حتى يجوز من الاول والقبيل  
ولكنه رواه بالشك **قوله** وقال معاوية بن شعبه وصلة الاسماعيلي عن يحيى بن محمد عن  
عبيد الله بن معاوية بن عمار به قوله **باب** السلم في النخل اي في ثمر  
النخل **قوله** فقال اي ان عني عن بيع النخل حتى يصح اي عن بيع ثمر النخل وانما يبيع الوا  
في هذا الموضع على انه نهى عن النسيان للجمهور واختلف في الرواية الثانية وهي رواية عن  
ابن رواي الوقت فقال يحيى عن عمر بن الخطاب حديث وفي رواية عن معاوية بن عمار عليه  
وسلم واقصر مسلم على حديث ابن عباس **قوله** عن بيع الرزق اي بالذهب كما في الرواية  
الثانية **قوله** نسيان النور والماله وللدراي اخيرا يقول لسالك الدراي اخيرا في رواية  
اي يا خيرا وسألت في الحديث في استراط الاجل في السلم في الباب الذي يليه وحديث ابن عمر  
عمر على السلم لما عذر من قوله او ما قرب لجله واستدل به على حوازم السلم في النخل  
المعين من النسيان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول مالك الكشي وقد روى ابو داود من  
طريق البخاري عن ابن عمر قال لا سلم في نخل قبل ان يطلع فان رجلا اسلم في حديثه نخل  
قبل ان يطلع فلم يطل ذلك العام شئ فقال للشيء هو حتى يطلع وقال البايع انما  
تؤتلك هذه السنة فاختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رد عليه ما



أخذت منه ولا تسلموا في نخل حتى تدروا صلاحه وهذا الحديث فيه ضعف وتقول ابن  
 المنذر إننا لا نكسر على منع السلم في سستان معناه غرر وقد حمل الآثر الحديث المذكور  
 على السلم الحال وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة  
 اسلام زيد بن سبعة فتح السلم للمسلمة وسكنوا العنقه للمسلمة بعد ما نزل قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم هل لك ان تسعي ثمر معلوما الى اجل معلوم من حابطني فلان قال لا  
 ابرك من حابطي مسمى بل ابرك او سفا مسماه الى اجل مسمى قوله **باب** الكفيل  
 في السلم اورد فيه حديث عائشة استرضى النبي صلى الله عليه وسلم طعاما من يهودي نفسه  
 ورهقه در عام حيدر ثم ترجمه **باب** الرهن في السلم وهو ظاهر فيه واما الكفيل  
 فقال الامام علي بن ابي طالب في هذا الحديث ما ترجمه ولعله اراد ان الكفيل بالرهن لانه حوطة  
 الرهن به يجوز اخذ الكفيل فيه قل هذا الاستنباط لعنه سبوق اليه ابراهيم الخنزي  
 راوي الحديث وان ذلك اشار البخاري في ترجمه فيه ما في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد  
 عن الاعشى قال نذكرنا عند ابراهيم الرهن والكفيل في السلم فذكر ابراهيم هذا الحديث  
 فوضح انه من المستنبط لذلك وان البخاري اشار بالترجمة الى ما ورد في بعض طرق الحديث  
 على عادته وفي الحديث الرد على من قال ان الرهن في السلم لا يجوز وقد اخرج الامام علي  
 بن ابي طالب عن ابن عمر عن الاعشى ان رجلا قال لابي ابراهيم الخنزي ان سعيد بن حبيب يقول ان الرهن  
 في السلم هو الرأب المضمون فردد عليه ابراهيم بهذا الحديث وسأني تبيين الكلام على هذا الحديث  
 في كتاب الرهن ان شاء الله تعالى قال الموفق رويته كراهه ذلك عن ابن عمر والحسن والاوزاعي  
 واحمد والرواسي عن احمد وروى عنه الباقر والحجة فيه قوله تعالى ان ادناكم من السلم  
 مسمى فاكتبوه الى ان قال فوهن مشروضة واللفظ عام فيدخل السلم في عموميه ولانه احد  
 نوعي البيع واستدل احمد ورواه ابو داود ومن حديث ابي سعيد بن اسلم في شيء ولا يضره  
 الا غيره وجه الدلالة منه انه لا يمانر هلاك الرهن في يده بعد وان يصير مستوفيا لثمنه

السلم

السلم

السلم فيه وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه من اسلف في شيء ولا يسترط على صاحبه غير  
 قضايه واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط نفا في العقد والله اعلم قوله  
**باب** السلم الى اجل معلوم بشرط الرد على من اجاز السلم الحال وهو  
 قول الشافعية ودبب الاكثر الى المنع وحمل من اجاز الامر في قوله الى اجل معلوم على العلم  
 بالاجل فقط فالتقدير عند هدم من اسلم الى اجل فليسلم الى اجل معلوم عن محمول واما  
 السلم الى اجل فحوازه بطر الاول لانه اذا اجاز مع الاجل وفيه الخرف مع الحال اول  
 لكونه ابعد من الضرر وتعين بالكتابة واجيب بالفرق لان الاجل في الكتابة يسرع  
 لعدم قدره الجبر غلبا **قوله** وبه قال ابن عباس في با خصاص السلم بالاجل  
 وقوله وابو سعيد هو الخنزي والحسن في البصري والاسود اي ابن نير الخنزي واما  
 قول ابن عباس فوصلة الشافعي من طريق الحسن الا عرج عن ابن عباس قال اشهد ان  
 السلف المضمون الى اجل مسمى قد احله الله في كتابه واذن فيه ثم رواها ابن المنذر ان  
 نداءهم من السلم الى اجل مسمى فاكتبوه واخرجه الحاكم من هذا الوجه وروى ابن  
 ابي شيبة من وجه اخر عن علي بن عمر عن ابن عباس قال لا سلف في العطاء ولا في الخصاص وحين  
 اجلا ومن طريق سائر من الجعدي عن ابن عباس بل فقط اخر سباني واما قول ابي سعيد  
 فوصلة عبد الرزاق من طريق نعيم بن موزع ومهمل مصغر وهو الخنزي في قوله  
 والنون نير زاي الكوفي عن ابي سعيد الخنزي قال السلم بما تقوم به السعور يا ولكن  
 اسلف في كمال معلوم الى اجل معلوم واما قول الحسن فوصلة سعيد بن منصور من طريق  
 يونس بن عبيد عنه انه قال لا يري ما ساق في الحيوان اذا كان شيئا معلوما الى اجل معلوم  
 واما قول الاسود فوصلة ابن ابي شيبة من طريق الثوري عن ابي جعفر عنه قال سألته  
 عن السلم في الطعام فقال لا بأس به كمال معلوم الى اجل معلوم ومن طريق سائر من احمد  
 عن ابن عباس قال انما سميت في السلم قفيرا واجلا فلا بأس وعن سائر من احمد  
 عن الاسود مثله واستدل بقول ابن عباس لما في لا سلف في العطاء الا بشرط تعيين



وقت الاجل ليس يختلف وان من الحصا يختلف ولو يوم وكذا خروج العطا ومثله  
 قدوم الحاج واحسان ذلك ما كـ ووافقه ابو ثور واختار ان يخرج من الشافعية ما قبله  
 الى الميسرة واجتج حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى يهود اشد ثلث  
 الى الميسرة واخرجه النسائي وطعن ابن المنذر في صحته بما وهه فيه والحق انه لا دلالة فيه  
 على المطلوب بل انه ليس في الحديث الا مجرد الاستدعاء فلا يمنع انه اذا وقع العقد قيد بشروط  
 ولذلك لم يصف كالتأمين **قوله** وقال ابن عمر لا باس بالطعام الموصوف يستعمل  
 في الاجل معلوم ما لم يكن ذلك في ذرع لم يرد صلاحه وصلة ما لك في الوطاع عننا فنعنه  
 قال لا باس بان يسلف الرجل في الطعام الموصوف فذكر مثله وزاد او يمر له من صلاحها  
 واخرجه ابن ابي شيبة عن طريق غير الله عن عمر بن الخطاب وقدم في حديث ابن عمر في ذلك  
 مرفوعا في الباب الذي قبله ثم اورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في اول باب الوكيل  
**قوله** وقال عبد الله بن الوليد حديثه سفيان بن ابي النجم هو موصول في جامع  
 سفيان بن عمار عن طريق الوليد المذكور وهو العدة عنه واراد المصنف بهذا التعليق  
 بيان الحديث لان الذي قبله مذكور بالعدونة ثم اورد حديث ابن ابي اوفى وابن ابي روفد  
 تقدم الكلام عليه مستوفي عن قريب **قوله** **باب** السلم الى ان تنجح النافذة  
 اورد فيه حديث ابن عمر في النبي عن بيع جبل الجبل وقد تقدمت بها حقه في كتاب السوم  
 ويؤخذ منه جواز السلم الى اجل غير معلوم ولو استند الى شيء يعرف بالعادة خلافا لما لك  
 ورواه احمد حاتم **باب** اسم الكتاب بالسلم على احد ولبين حديثه للمعلقين اربعة  
 والبقية موصولة بالخالص منها خمسة احاديث والبقية مكررة ووافقه مسلم على اخراجه حديثي  
 ابن عباس خاصة وفيه من الآثار العجاية والما اجتز منه اثار قوله **باب**  
 الشفعة بسم الله الرحمن الرحيم السلم في الشفعة كذا المسمى وسقط ما سوى السهل  
 للماتن ويثبت للممتنع باب الشفعة فيما لا يقتضي والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء غلط  
 محررها وهي مأخوذة لغز الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي

الشرع

الشرع اسبقا حصه شريك في شريك كانت اسبقا الى اجني مثل العوض المسمى ولا يختلف  
 العلم في شريكها الا ما نقل عن ابن ابي ابيكارها **قوله** حديث عبد الواحد بن  
 زياد وقد تقدمت الاشارة الى روايته في باب بيع الارض من كتاب السوم والاختلاف في قوله  
 كماله لم يقسم وكل مال لم يقسم واللفظ الاول يشعر بلخصاص الشفعة بما يكون قابلا  
 للقسمة بخلاف الثاني **قوله** فانما وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة اي يس  
 مصارف الطرق وشوارعها كانه من الصرف كسائر الملهل الخالص كذا في هذا الحديث  
 اصل في ثبوت الشفعة في كل شئ مشترك لم يقسم ربه او حاصلا لا محالة ان بيع حتى يورث  
 شريكه فان شيا اخر وان شيا ترك فانا باع وكذا يورثه فهو خوته وقد تضمن هذا الحديث ثبوت  
 الشفعة في المشاع وصدره يشعر بثبوتها في المثلوات وسياها يشعر باختصاصها بالعتاق  
 وبما فيه العتاق وقد اخذ جمهورها في كل شئ مالك في روايه وهو قول عطاء وعمر بن الخطاب  
 الحوانات دون غيرها من المثلوات وروي السهمي من حديث ابن عباس مرفوعا السبعة  
 كل شئ ورجاله ثقات لا انه اعلل بالارسال واخرج الطحاوي في كتابه من حديث جابر  
 باسناد لا باس به رواه **قال** عطاء بن ابي رباح في الحديث على القطعة الاولى كانت فيه  
 دلالة على سقوط شفعة الجوار ولكن اضاف اليها صرف الطريق والمربط على امر لا يلزم منه  
 ثبوتها على احدها واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة وعلى ثبوتها لكل شريك  
 وعن احمد لا شفعة لدمي وعن الشعبي لا شفعة لمن لم يملك المصير تنبيه **باب** الاختلاف  
 على الزمري في الاسناد فقال ما لك عنه اي سلمه وان المسند مرسل كذا رواه الشافعي  
 وغيره ورواه ابو عاصم والملاحسون عنه فوصله بذكر ابي هريرة اخرجه السهمي ورواه  
 ابن حرج عن الزمري كذلك لكن قال عنهما او عن احدها اخرجه ابو داود والمختلط روايه  
 عن ابي سلمة عن جابر موصولا عن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وما سوى  
 ذلك شذوذ ممن رواه ويؤيد طريقه عن ابي سلمة عن جابر بن سماعة عن ابي سلمة  
 عن جابر بن سماعة عن ابي سلمة عن جابر بن سماعة كذا في الثاني على ان جابر  
 عن ابيه ان قوله فانما وقعت الحدود والارواح مدرج من كلام جابر وفيه نظر لان الاصل ان كمالا

قوله  
 حديث  
 عبد الواحد  
 بن زياد  
 وقد تقدمت  
 الاشارة  
 الى روايته  
 في باب  
 بيع الارض  
 من كتاب  
 السوم  
 والاختلاف  
 في قوله  
 كماله لم  
 يقسم  
 وكل مال  
 لم يقسم  
 واللفظ  
 الاول  
 يشعر  
 بلخصاص  
 الشفعة  
 بما يكون  
 قابلا  
 للقسمة  
 بخلاف  
 الثاني  
 قوله  
 فانما  
 وقعت  
 الحدود  
 وصرفت  
 الطرق  
 فلا شفعة  
 اي يس



ذكر في الحديث فهو من حيث الراجح بدليل وقد قيل صالح من اجد غرابه انه ربح  
رفعها قوله **باب** عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع اي هل يطل  
بذلك منفعته ام لا وسأني في كتاب ترك الحيل من ربحان ذلك **قوله** وقال الحكم  
اذا اذن له قبل البيع فلا شفعة وهو ما لا يبعد لها ولا منفعته له اما قول الشفعة  
فوصله ان لا يشبهه بلفظ اذا اذن المشتري في الشراء ولا شفعه له واما قول الشفعة  
فوصله ان لا يشبهه بلفظ ايضا عن عمر بن الخطاب والشرع في بيع المحرمين في  
شهرين وولد من اوساط النصارى وهو من ذكره في الصحابة وما له في البخاري سوى  
هذا الحديث وقد اخرج الترمذي عن علي بن ابي طالب عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
عن ابيه ولم يذكر القصة فحتمل ان يكون من ابيه ومن ابي رافع قال الترمذي يروي محمد  
بني البخاري يقول كذا الحديث عن ابي جعفر **قوله** وقفت على سعد بن ابي وقاص فها  
المسور من مخزومه فوضع يده على احدى منكبي في رواية سفيان المذكور **قوله** اشع  
بي في دار الى الكاسين في دارك **قوله** فقال المسور والله لساغتها من سفيان  
في روايته ان ابا رافع سأل المسور ان يساعده على ذلك **قوله** منجى اي منقطع شك  
من الراوي والمراد من حله على اقساط معلومة **قوله** اربعة الاف درهم في رواية سفيان  
اربعاية وفي رواية الثوري في ترك الحيل اربعة مئة وهو يدل على ان المبلغ الاذاك  
كان عشرة دراهم **قوله** الجار احول من قبله بفتح المهملة والفاء بعدها سبعة و  
بالتسعين المهملة وبالضاد ايضا ويجوز فتح الفاء واسدائها القرب ولللاصقة ووقع في  
حدث جابر عن الترمذي الجار احول من قبله بفتح المهملة والفاء بعدها سبعة و  
قال ابن طلال اسر له ابو حنيفة واصحابه على ائبا بالشفعة للجار واوله غيرهم على  
ان المرد له الشراء ايضا على ان ابا رافع كان شريك سعد في البيع ولذلك دعاه الى الشراكة  
قال واما قولهم انه ليس في اللغة ما يقتضي شراكة الجار فردود فان ذلك في فار  
شيئا قبل الجار وقد قالوا لامر الرجل جارا لما بينهما من المخالطة انتهى وتعقبه من الشراء

باز

باز ظاهر الحديث ان ابا رافع كان يملك بيتين من حمله دار سعد لا سقفا شيئا من ابي سعد  
وذكر عن شعبة ان سعد كان اتخذ دارين بالبلد طمعا لبيتين بينهما عشرة ادرع ودار  
عن ابن المسيك فيها لا في رافع فاستراها سعد منه ثم ساق حردا لبيت فامضى كذا ان  
سعد كان جارا لا في رافع قبل ان يسري منه داره لا يسريدا وقال بعض الخنفية بلغ الشفعة  
الفاصل بين حيل اللفظ على حقيقته ومجانة ان يقولوا شفعة الجار لان الجار حقيقة في الجوار  
مجانة في الشريك واجب بان محل ذلك عند التجرد وقد قامت الترتيبات على الجوار  
الجمع من حردى جابر ولى رافع فخر جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وقد  
ابى رافع مصر وف الظاهر ايضا قال انه يقتضي ان يكون الجار احول من الشريك  
والذين قالوا بالشفعة الجوار قد سوا الشريك مطلقا ثم المساركة في الطريق ثم الجار على من  
للسريحا وفعلى هذا فتعنى ما قيل قوله احول الجار على الفصل والتعهد ونحو ذلك وخرج  
من لم يقل لشفعة الجوار ايضا بان الشفعة مست على خلاف الاصل المسمى بدوم في الجار  
وهو ان الشريك بما دخل عليه شريكه فنادى به فدعت الحاجة الى ما سميته فدخل  
عليه الضرر ينقص قيمته ملكه وهذا لا يوجد في الشفعة والله اعلم قوله **باب**  
اي الجوار اقرب كانه اشان هذه الترجمة ان لفظ الجار في الحديث الذي قبله ليس على من  
واحد **قوله** حدثنا حجاج هو ان من مال وقد روى البخاري حجاج بن محمد بواسطة اسيركا  
في الرواية عن شعبة لكنه سمع من ابن منبج الدوزان بن محمد **قوله** حدثنا علي كذا الاكثر عن شعبة  
وفي رواية ابن السكيت وكريم بن علي بن عبد الله ولا من شعبة عن علي بن المديني ورجح ابو علي الجار انه  
على من سئل البقي بفتح اللام والموحدة بعدها فاف وبه جزم الكلابادى وان ظاهر وهو الذي  
يكتفي رواية المسمل وهذا يشعر بان البخاري لم ينسبه وانما نسبته من نسبة من الرواية بحسب  
ما ظهر له فان كان كذلك فلا ربح انه ابن المديني لان العادة ان الاطلاقات لا ينصرف فيكون  
اشهر وان المديني اشهر من البقي ومن عاده البخاري ان الاطلاقات لا ينصرف فيكون



تبيين سائر الترميز على لفظ على المذكور وقد اخرج المصنف في كتاب الادب عن  
حجاج بن يوسف الودي وساقه هناك على لفظه **قوله** حديث ابو عمر ان الحرف **قوله** سمعت  
طلحة بن عبيد الله بن جهم المزي ما نه ابن عثمان بن عبيد الله بن جهم التميمي وقال بعضهم هو طلحة بن عبيد الله  
الخراساني لا عبيد الرحمن بن مديري وروي عن الثوري عن سعيد بن ابراهيم عن طلحة بن عبيد الله عن عائشة  
حديثه غير واحد وخرج ما قال المزي ان المصنف اخرج حديثه للباب في الجبهة من طريق  
غندر عن شعيبه فقال سوي هذا الحديث وساق الكلام عليه مستوفي في كتاب الادب  
ان شاء الله تعالى والجوار نعيم اللحم وكسرها وقوله قال الى اقربها روي قال اقربها محرف  
حرف الجوهري بالرفع وبحرف الجر على البناء على حرف الجر بعد حرفه وقوله اقربها اي اقرب الحار  
قال ابن بطال كاجه في هذا الحديث من اوجه الشفعه الجوار لا عايشه انما سالت عن من  
يبداه من حراتها بالهدية فاجرها بان الاقرب اول واجب بان وجه دخوله في الشفعه ان  
حديثه لرافع بنت شفعه الجوار فاستنبط حديث عائشة بتدريج الاقرب على  
الابد للعله في مشروعيه الشفعه لما حصل من الخبر بمشار له الخبر الاجني بخلاف  
الشريك في نفس الدار واللصيق للدار خاتم **قوله** جميع ما في الشفعه ثلاثه  
احاديث موصوله الاولى فيها مكرر والاخران انفرادهما المصنف عن مسلم وبنه من الامار  
اننا نغفر قصه المسور وادى رافع مع سعد بن موصوله والله اعلم **قوله** **كتاب**  
**الاجاره** سمر الله الرحمن الرحيم في الاجارات كذا في رواية المشتمل وسقط للنسفي  
قوله في الاجارات وسقط للباقين كذا بالاجاره والاجاره بكسر الهمزة على المشهور  
وحكي فيها وهي لغة الانام يقال جريته وعمر الدار ابدته واصطلاحا عليك فتفعه تبه  
يعوض قوله **باب** استيجار الرجل الصالح وقوله تعالى ان خير  
من استلجرت للفقراء الامن في روايه اي دور وقوله الله واشار بذلك لقصة موسى  
عليه السلام مع انه شعيبي وقد روي ان حريز بن طريق شعيبي الحجازي نفع الحير

والمرجوه

والموجود بعد ما هنه معصوم انه قال اسم المراه التي نوحها موسى صورته واسم اخيها كما  
وكذا روي من طريق ابن اسحق الا انه قال اسم اخيها سرفا ومثلها وذكر غيره ان اسمها صفر  
او عبرا وانها كانتا موما وذكر ان حريز بن طريق اخلافا في ان اسمها بل هو شعيبي التميمي او ابن  
اخيها او اخر اسمه سرفا وروي اقوال لم يخرج من ذلك سدا وروي من طريق ابن اسحق  
عن ابن عباس في قوله ان خير من استلجرت للفقراء الامن قال قولي فها والامن على ما استوفى  
ودرك من طريق ابن عباس ومجاهد في اخير ان اسمها سرفا عا راء من قوته وامانه فذكرت  
قوته في حاله السقي وامانه في غرض طريقه عنها وقوله لها امشي خلفي وولني على الطريق وهذا  
اخرجه السهمي باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه فوجه واقام موسى معه سكنيه  
وبحاله في رعايه غفمه **قوله** والخازن الامين ومن لم يدره شغل امر اراده ثم اورد في الباب  
من طريق ابن اسحق الا انه روي حديث الخازن الامين احد المصدقين وحديثه الاخر في قصه  
الرجل من الذين جاء بطمان من النبي صلى الله عليه وسلم ان استعجلاهما والاول قد مضى عليه في  
الوداله والساني ساقى شرحه مستوفي في كتاب الاحكام قال لا يسمي على السر في  
الحديثين جميعا معنى الاجاره وقال الدودي لسر حديث الخازن الامين من هذا الباب  
لانه لا ذكر للاجاره فيه **قوله** ان التين وانما اراد البخاري ان الخازن لا شيء في المال وانما هو  
اجير وقال ابن بطال انما ادخله في هذا الباب لان من استوجر على شيء فها من فيه ليس  
عليه في شيء فها من انفسه وتلف الا ان كان ذلك بتضييعه انتهى وقال اللكراني في دخول  
هذا الحديث في باب الاجاره للاشارة الى ان خازن مال الغير كمالا جرح صاحب المال  
واما دخول الحديث الثاني في الاجاره فظاهر من حجه ان الذي يطلب العمل انما يطلبه غالبا  
لتحصيل الاجره التي شرع للعامل والعمل المطلوب بشئ العمل على الصدقه في حجهها ونقصها  
في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى والعاملين على ما قد خوله في التزج من حجه طلب  
الرجلين ان يسمي عملها النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقه او غيرها ويكون لها عمل ذلك اجره  
معلومه **قوله** في الحديث الثاني ومعنى جلا من الاشهر من فعل ما علم انما يطلب العمل







نظن انه ليس فيها التصريح بالمقصود من منع استئجارهم وكانه اخذ ذلك من هذا الحديث  
مضموما الى قوله صلى الله عليه وسلم انما الاستعانة بمشرك الاخرجه مسلم واصحاب السنن وانما  
الجمع بين الاجبان ما ترجمه قال ابن بطال الفقه ايجز واستجارهم عند الضرورة وغيرها  
لما في ذلك من الدلالة وانما الممنوع ان يواجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من ادلال المسلم انتهى  
وحديث معاملة اهل خير ما في او اخر كما بالاجاره موصولا واسارا في الترجمة بقوله اذا  
لم يوجد اهل الاسلام الى اخرجه ابوداود ومطروح حاد من سنن عبد الله بن عمر احسبه  
عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اهل خير فذكر الحديث وقال فيه  
واراد ان يحلهم فقالوا يا محمد عنا عمل في هذه الارض ولنا الشطر ولكم الشطر  
الحديث وانما اجابهم الى ذلك لمعرفتهم بما يصلح ارضهم دون غيرهم ونزل المصنف  
مرا يعرف منزله من لم يوجد وحديث الدليل في الكلام عليه مستوفى في اول المجموع ان  
سما الله تعالى وقوله في اول الحديث استاجر وفتح في روايه الاصيل والوقت واستاجر  
زياده واوحي بانه في الاصل في نفس الحديث الطويل لان القصه معطوفه على قصه لها  
وقد ساقه في الترجمة بعد ما سنده الا في مطويعه وفتح منها فاستاجر بالفاو وهو من عمر  
ان المصنف زاد الوالو للتبسيط على انه افطع هذا القدر من الحديث **قوله** هاديا زاد السميني  
في روايته حريشا وهو بكسر الميم وتسير الى اعدائها بحمايته ساكنه ثم شناه وقوله الماهر  
بالهداية كذا وقع في نفس الحديث وهو مدرج من قول الترمذي كما سنده مسأل وحكي الخلاف  
في تسميته اها في المذكور وفي الحديث استجار المسلم الكافر على هدائه الطريق ان اهل البيت واجار  
الاسن واحد على عمل واحد قوله **باب** اذا استاجر اجرا لم يعمل  
بعد ثلاث ايام او بعد شهر او بعد سنة جائزها على شرطها الذي اشترطه اذا جاز الاجل  
او دفعه طرفا من حديث عائشه المذكور وفيه انها واعل الدليل من حديثها بعد ثلاث وعقبه  
الاسما على يانه ليس في الخبر انها استاجراه على ان لا يعمل الا بعد ثلاث بل الذي في الخبر  
انها استاجراه واشتد الحلقه بتسليمه راحلتها منها رعاها وحفظها الى ان تمسها

للخروج

للخروج قلت **باب** ليس في ترجمه البخاري ما الزبه والذي ترجمه من ظاهر القصة ومن  
قال بطلان الاجاره انما لم يشرع في العمل من اجازها هو المحتاج الى دليل والاسماع  
وقد قال ابن المنير متعينا على من اعترض على البخاري بذلك الخبره المتصوره بالاجاره  
المذكوره كانت على الدلالة على الطريق غير زياده على ذلك ولا ساكنها ما خرب قلت  
ويؤيده ان الذي كان سعى وواحداهما من ترجمه لا الدليل وقال ابن المنير ليس في الحديث  
نصر هذا الحكم لا انما ما ولا نفيها وقد يحمل في الله القصصه لنزول الخبر فيها ما لا يحمل في  
الله الطويله وهو دريبه كذا حيث حر الجوار في البيع ما لا سغير المسله في مثله  
واستنبط من هذه القصه جواز اجاره الدار من مملوكه قبل بيعه او المده وهو مني على  
صح الاصل للبحر الفرع والله اعلم قوله **باب** الاجير في الغزو وقال  
ابن بطال استجار الجير للخبره ونفيه من هذه العمل في الغزو وغيره سواء انتهى ويحمل  
ان يكون اشار الى الجهاد وان كان المقصد به كسب الاجر فلا في ذلك الاستعانة  
من خراج المجاهدين ويكنيه كثير من الامور الى ان يعطاهما بنفسه **قوله** عن صفوان بن  
يعلى في روايه همام لما ضربه في الحج حديث صفوان بن يعلى **قوله** العسره يعجز  
وسكون السنن المملكتين غزوه بنوك وسما في الكلام على الحديث في الديان وروايه  
همام المذكوره مختصره **قوله** فاندري اسقط فاهم راى لم يحول له ربه ولا فصاحا  
**قوله** تقضيها فتح الضاد المجهه وما ضيه بكسرهما والاسم القضي فتح العافق سكون  
الضاد المجهه وهو الاكل باطراف الانسان والفعل المذكور من الابل ونحوه **قوله** قال ابن  
جرير الى اخره موبلا سنا المذكور اليه وهذه الزيادة التي عن ابن بكر الصدوق وقولنا  
نقط **قوله** عن حده كذا المجهه وكذا لخرجه ابوداود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن  
جرير وقال ابو عاصم عن ابن جرير عن ابيه عن حده عن ابن بكر زاد فيه عرابيه اخرجه  
الحاكم ابو احمد في الكنى وان شابه من في الصحابه وعبد الله بن ابي مليكه منسوق الى  
جده وقيل الى جد ابيه فانه عبد الله بن عبد الله بن ابي مليكه واسمه زهير بن عبد الله

للخروج



ابن جرير عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه من زاد في نفسه عبد الله بن عبد الله وزمير وقال ان الذي  
يلتجى ابا مله موعده الله من زمير فعلى الاول فالخبر من رواية زمير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعلى الثاني من رواية عبد الله بن مسعود في قوله عن حدة على زمير بن عبد الله  
الخلاف المذكور وزمير بن غلطاى ان الطريق الى اخرها البخاري في نسخة في نسخة في نسخة  
كما زعموا الله اعلم قوله **باب** اذا استأجر اجيرا في رواية غري في  
مراسنجر **قوله** فينزل الاجل في رواية الاصل الاجل سكون الجسر وما كان في الاول  
اوجه ولم ينزل العمل في هذا نص ذلك لا وقد مال البخاري الى الجواز لانه اخبر كذلك  
فقال لقوله تعالى اني اريد ان احكم احدكم اني ما تنال اليه ولم ينص مع ذلك الجواز لاجل  
الاحتمال ووجه الدلالة منه انه لم ينص في سياق القصة المذكورة بيان العمل وانما ينص في  
آخر نفسه من والى المراتب ثم انما تنزل الدلالة بذلك اننا قلنا ان نسمع من قبلنا شرع لنا  
اذا ورد شرعنا بقرره وقد اجمع الشافعي بهذه الآية على نفي وعيه الانسان فقال  
ذكر الله ان نبيما انتباهه اخر نفسه حجاجا ملك بها بضع امراه وقبل استأجره على ان يري  
له قال للمسلم ليس في الآية دليل على جلال العمل في الاجارة لان ذلك كان معلوما بينهم  
وانما حذر في العلم به وتعقبه ان المنزلة ان البخاري لم يرد جواز ان يكون العمل محمولا وانما  
اراد ان ينص على العمل باللفظ ليس شرطا وان المتبع المقاصد في اللفظ والحكم  
ان يكون المصنف شارا الى خبره عن النثر في النور ويشهد لله له قال في كذا عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال اني سميت اربعة عشر على عفة فريده طماع  
بطنه اخرجه انما جده وفي اسناده ضعف فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى وابعد  
مخرج ان يكون المصنف شارا الى خبره عن النثر في النور وانما اراد شيعه ان يكون في غنمه هذه المدة ووجه  
انته فذلك الامر وعلى المزوح على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه المعاهدة فاستأجره  
لرعي غنمه بشي معلوم بينهما ثم انما انتهت بمعلوم بينهما **قوله** ما حريص الجسر فلانا  
اي عطية اجرة هذا ذكره المصنف تفسير لقوله تعالى على ان يجرني ومن لك حرم ابو عبيد  
في المحاذ وتعقبه الاسماء على ما في الآية في قوله على ان يجرني اي يكون الاجر والتقدير

على ان يجرني في نفسه **قوله** وفيه قوله في التعزير اجرك اليه هو من قول الامير ايضا وزاد  
ما حرك اليه وكذا في نظر الاصل المادة وان كان المعنى في الاجر والاجر مختلفا قوله  
**باب** اذا استأجر اجيرا على ان يجرني حاريطا يريد ان يجرني حاريطا  
من خبرين في نسخة في قصة موسى والخضر وقد اوردته مستوفى في التفسير هذا الاسناد  
وما في الكلام عليه مبينا من ان الله تعالى وانما يشترط الاستدلال بهذه القصة ان قلنا  
ان شرع من قبلنا شرع لنا لقول موسى لو شئت لخذت عليه اجرا اي شرطت على عمله  
باجره معينه لنفعنا ذلك قال **باب** ان المنبر وقصد البخاري ان الاجارة تبسط تبسط العمل  
كما تبسط تبسط الاجل قوله **باب** الاجارة اني نصف النهار من اول  
النهار وشرجه في الذي بعد الاجارة الى صلاة العصر والشرج ايضا ان لا يبدأ من اول النهار  
ثم شرجه بعد الاجارة من العصر الى الليل اي الى اول دخول الليل قبل ان ياد البخاري انما  
صح الاجارة باجر معلوم الى اجل معلوم مرجحه ضرب الشارع المثل لذلك ولو الجواز  
ما اقره ويحتمل ان يكون الغرض من ذلك ان لا يستأجر لقطع النهار اذ انما كان  
معينه دفعا للوهم من شهور ان اقل المعلوم ان يكون يوما كاملا **قوله** مثلهم ومنهم من  
الكما ين كذا في رواية ايوب والمراد ما مل الكما من اليهود والنصارى **قوله** مثل رجل  
في السبابة وحذ في نفسه مثلهم مع نبيكم ومثل الكما من مع انبياءهم كمثل رجل استأجر  
فالمثل مضروب للامه مع نبيهم والمثل به الاجرام من استأجرهم **قوله** على قنراط  
ناد في رواية عبد الله بن دينار على قنراط وهو المراد **قوله** فعلت اليهود زادا من  
دينار على قنراط قنراط وزاد النور عن سائر الروايات كما تقدم في الصلاة حتى انما انصفت النهار  
عجزوا فاعطوا قنراطا قنراطا ولذا وقع في نفيه الامم والمراد بالقياس النصيب وهو  
الاصل نصفه انق والداق سدرين **قوله** الى صلاة العصر يحتمل ان يرد به  
اول وقت دخولها ويحتمل ان يرد اول الشروع فيها والما في رفع الاشكال الساتر في  
المواثيق على تقدير تسليم ان الوقت منسأ وانما في ما بين الظهر والعصر وما بين العصر



والغريب فليكن يصح قول البضاوي انه اكثر علما من هذه الامه وقد قدمت هناك احوبه  
عند ذلك فليراجع من ثم ومن الاجوبه التي لم يقدح ان قال بل لنا الشرع الا اليهود خاصه وبني  
ما وقع في التوحيد بلفظ فقال اهل التوراه وحكم ان يكون كما من الفرقين قال ذلك اهل اليهود  
فلانهم اطول زمانا فاستلزم ان يكونوا علما واما النصارى فلا يصح ان يكونوا اكثره اتباعهم  
يكثروا من اليهود لان النصارى كلهم يسمون عيسى جميعا اشار الى ذلك لانه على ما يحتمل ان  
يكون اكثره النصارى ما عدا رافع علما الى اخر صلاه العصر وذلك بعد دخول وقتها اشار  
الى ذلك ان النصارى وان العربي وقد قدمنا انه لا يحتاج اليه لان المده التي بين الظهر والعصر اكثر  
من المده التي بين العصر والمغرب ويحتمل ان يكون سببه ذلك لانه على سبيل التوزيع فاما ما يلحق  
الشرع الا اليهود والفاصل بين اهل النصارى وقبيله بعد وحكي ان التثنية من معناه ان عمل  
الفرقتين جميعا اكثر زمانا منهم اطول وهو خلاف ظاهر السباق **قوله** فغضب اليهود  
والنصارى اي الكبار منهم **قوله** ما لنا اكثر علما وانما عطايتهم النور وانما على الحال  
كقوله تعالى ما لهم عن التوراه معرضين وقد قدمت مباحث هذه الجملة في كتاب المراتب  
**قوله** من حاكم اطلق لفظ الحق لخص الماهله والا فالكل من فضل الله تعالى **قوله** فذلك فضل  
اوتيه من اشياء فنهجه لا يهل السنة على ان الثواب من الله على سبيل الاحسان منه **قوله** في روايه  
عبد الله بن دينار انما سلم واليهود والنصارى هم يحضرون اليهود عطايتهم النور والخير المحرور وغير  
اعاده لاجار قاله ابن السنن وانما ما على راي المكونين فقال ان ما لك يجوز الرفع على تقدير ميل  
اليهود والنصارى على حرف المضاف واعطا المضاف اليه اعرابه قلت ووجوه مضبوطا  
في اصل الروي بالنصب وهو موجه على اياه المعينه ويرجح ترجيح ابن مالك ما سياتي في  
احاديثه لا نبيا من طريق اللين عن نافع بلفظ وانما سلم ومثل اليهود والنصارى **قوله**  
الافعال الشمس كذا ثبت في روايه مالك بلفظ الجمع وكانه باعتبار اللازمه المتعدده باعتبار  
الطوائف ووقع في روايه سنه ان الاله في فضايل القران في المشرق الشمس على الافراد وهو  
الوجه ومثله في روايه اللين عن نافع الاله في احاديثه لا نبيا ونحوه في روايه ابوبكر التات  
الذي بعده بلفظ الى ان يثبت الشمس **قوله** هل ظلمكم اي نقصكم كما في روايه نافع في الباب

الذي

الذي قبله وساد ذكر قبيله فوايده بعد ما من قوله **ما** الاجاره الا صلاه العصر ذكر  
فيه حديث ابن عمر عن طيما عن عبد الله بن دينار وليس في سياقه التصرح بالعمل الا صلاه العصر  
وانما يؤخذ من ذلك من قوله ثم انتم الذين تجلزون من صلاه العصر فان اشد عمل الطائفة عند ابتداء  
عمل الطائفة التي بعد ما نعيم في روايه ابوبكر التات في الباب قبله التصرح بذلك حيث قال من عمل  
من نصف النهار الى صلاه العصر قوله **ما** انتم من صنع اجر الا حرا وردهم قد  
اي مروه وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب انتم من صنع حرا في اخر البيوع تنبيه اخر  
ابن رطال هذا الباب عن الذي يجره وكانه صنع ذلك للمناسبه قوله **ما** الاجاره  
من العصر الى الليل اي دراول وقت العصر الى اول دخول الليل ورواه في حديث ابي موسى وقد مضى  
بسنده ومثله في المواقيت وشيخنا ابو بكر بن مالك في الحديث هو محمد بن الحلال المذكور هنا ويريد  
بالموجود والمصغر هو ان عبد الله بن ابره **قوله** كمثل رجل اساجر قوما مومنين  
القلب والتقدير كمثل قوم اساجرهم رجل او هو من باب التثنيه بالمركب **قوله** يعولون  
الى الليل هو مغاير لحديث ابن عمر لان فيه انه اساجرهم على ان يعملوا الى نصف النهار وقد تقدم  
وكذا التوفيق بينهما في المواقيت ولهما حديثان سيفان في قصصهم ووقع في روايه سالم بن عبد الله  
ابن عمر عن ابيه الماضيه في المواقيت لانه في التوحيد ما يوافق روايه ابي موسى فرجها الخاطي  
على روايه نافع وعبد الله بن دينار لكن يحتمل ان يكون القصصان جميعا كذا عند ابن عمر في رتبتهما  
في وقتهم وجمع بينهما ابن السنن ما حتم الى ان يكونوا غضبوا اوله فقالوا ما قالوا اشار الى طلب  
الزيادة فلما لم يعطوا قدرا زائدا تركوا ما فعلوا لعلنا باطل انتهى وقصه مع بعده مخالفة  
لتصرح ما وقع في روايه الزهري في المواقيت وفي التوحيد فقيه قالوا انما اعطيتهم ما ولا قراطير  
قراطير واعطينا قراطير طارطا ونحوه في اكثر علما فقيه التصرح بانهم اعطوا ذلك لانه  
يحتمل قولهم اعطينا اي امرسنا او وعدنا ولا يستلزم ذلك انهم اخذوه ولا يخفى ان الجمع يكونهما  
قصصين اوضح وظاهر المثل الذي في حديث ابي موسى زاله قال لليهود امنواي ورسلي اليهم  
القيامه فامسوا موسى الى اربع عيسى فكفر وابه وذلك في قدر نصف المده الى من يوت موسى  
القيامه الساعة فتقوله لا حاجة لنا الى اجر ان اشار الى انهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وكذا



من إطلاق القول وإرادته لا أنه ترك العمل للعبرية عن ترك الإيمان وقوله وما علمنا باطل أشاره  
 إلى الجب طاعلم بكفرهم بعيسى إذ لا تنفعهم إلا بيمان موسى وحده بعد بعثته عيسى وكذا للأنبياء  
 النصارى إلا أنه أشار إلى أن دينهم كانت قدر نصف الملة فاقترعوا على الخوارج من جميع النصارى  
 وقوله ولم الذى شرطت راد في رواية الاسماعلى الذى شرطت فهو هو الذى شرطت راد في رواية الاسماعلى  
 قبله وقوله فاما نفعى من النصارى ليس راد بالنسبة إلى ما مضى منه والمراد ما نفعى من النصارى وقوله  
 واستكملوا اجر النصارى في ما بينهم بالاذنية الثلاثة ونظم الجوزية لاشارة إلى قصر المدة التى  
 بقيت من الدنيا وساق الكلام عليه في قوله نعتنا والساعة بها بين **قوله** حتى ان كان  
 حين صلاة العصر ومنصحنى وحوز فيه الرضع **قوله** واستكملوا اجر النصارى كلفهم كذا  
 لا يرد رويته وحلى ان التنازع في روايته دلالها بالرفع وخطاه وليس كان عمر بن الخطاب **قوله**  
 فذلك خيلهم اى المسلمون ونسبوا قبلوا من هذا النور في رواية الاسماعلى لذلك قيل للمسلمين  
 الذين قبلوا هدى الله وما حابه رسولهم ونسبوا اليهود والنصارى تركوا ما امرهم الله به وسلكوا  
 به على ان يعاين هذه الامة تزيد على الالف لانه يقتضى ان هذه اليهود تنظر مدى النصارى المسلمين  
 وقد استقر اهل النقل على ان هذه اليهود الالف التى حصل الله عليه وسلم كانت اكثر من النور  
 ومدى النصارى من ذلك سماعه وقيل اقل فيكون هذه المسلمين اكثر من الالف وقطعا ويضمن  
 الحديث ان اجر النصارى كان اكثر من اجر اليهود لان اليهود علموا نصف النصارى ربيعاً والنصارى  
 نحو ربيع النصارى ربيعاً ولعل ذلك باعتبار ما حصل لهم من النصارى عيسى وعيسى في فصل  
 لهم نصف حيلة الاجر من بين خلافة اليهود فانه لم يبق عيسى لنوراه وفي الحديث نصف فضل هذه  
 الامة ونور اجرها مع قلة عملها وقيل جواز استدلاله صلاة العصر ان نور الشمس وفي  
 قوله فاما نفعى من النصارى راد في رواية الاسماعلى بالنسبة إلى دينه غيرهم وفيه اشار  
 إلى العلم بالطوائف كان نصارى في التندار وقد تقدم الحديث في ذلك في المواضع المشروحة  
**قوله** من استأجر اجيراً فترك الاجرة في روايه الكشيته في فضل الاجر  
**قوله** فجاءه المستأجر اى انخرجه أو زرع فزاد اى ربح **قوله** ومن علم في مال  
 غيره فاستفضل به من عطف العام على الخاص لان العامل في ما غيره اعم من ان يكون

مستأجراً

مستأجراً او غير مستأجر ولم يذكر الجواب لاشارة إلى الاحتمال كعادة من ذكر حديثاً من غير  
 في قصة الثلاثة الذين ابطس عليهم النار وقد تقدم من وجه آخر قريباً وقد عرفت المطلب  
 ترجمه البخارى بأنه ليس في القصة دليل لما ترجمه وإنما انخرجه الرجل في اجرة فتركها  
 له على سبيل التبرع وإنما الذى كان يلزمه قدر العمل خاصة وقد تقدم ذلك في آسافكا السوء  
 وساق في شرحه مستوفى في او اخر احاديث لاشارة إلى ان الله تعالى وقوله في هذه الرواية  
 لا اعتنى بمنزلة الغنوق بالغبز المحمى والمروعة واخره فاقترعوا على العشي وضبطوا على السنين  
 من البلاى الا الاصيل فضبطها من الرباعى وخطاه وقوله اهلا ولا مالا المراد بالاهل  
 ماله من روح وولد والماله ماله من رقيق وخبر وزعم الراوى ان المراد بالمال المدواب  
 ويعقبوه وله وجه **قوله** فنادى بفتح النون والهمزة مقصور بوزن سعى اى بعد وفي رواية  
 كريمة والاصيل فنادى بعد النون كذا وهو معنى الاول وقوله فلم يأتهم بخبرهم  
 وكسر الراء وقوله سرى الخبر بفتح الراء اى اضا وقوله فافرح بالوصل وضع الراء وهمز قطع  
 وكسر الراء المرح او من الافراح وقوله وكذا يارى من اجل ذلك الكشيته في رواية الراوى  
 وللباقين من اجل ذلك وجه **قوله** **باب** من أجز نفسه لغيره على طهر  
 ثم تصدق في روايه الكشيته بفتح تصدق وقوله واجر الخ إلى روايه باجر الخ  
 حديث اى هو الامور صاحب الخاوى وقوله عن سيبويه ابو بول وقوله يحمل اى يطلب  
 ان يحمل الاجرة وقوله بالمداى يحمل المداى بالاجرة وهو من طعام والمحايله مفاعله وفي  
 تكون من اثنى والمراد من ان يحمل اجرتها والاخر كما المساقاه والمزارعة ووضع  
 للنساي من طهر منصور عن اى ويل ينطق احدها الى السوق فيحمل على طهره **قوله** وان  
 بعضهم لما به الف هذه الامة كيدوهى استدلاله لادخلها على اسم وتقدر الخس وهو قوله  
 تحمل ان في ذلك لغيره وعبارة ان ذلك في الوقت الذى حدث به وقد تقدم في الزكاة بلفظ  
 وان لبعضهم اليوم مائة الف زاد النساي وما كان له يومئذ ربح اى في الوقت الذى كان  
 يحملونه **قوله** ما سراه الاله نفسه من ان ساجه من طهره بوزن اى من عشرين اى ما سراه  
 ابو بول الراوى للحديث عن مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة وقوله

لعله  
 اعنى  
 وله اى  
 روى عن المولى







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وهو القياس في الرقابة انهم اجازوه فيها لهذا الخبر وحمل بعضهم نسخة بالاحاديث الواردة في  
الوعيد على اخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها ابو داود وغيره وتحت **بانه اثبات**  
للتسخير بالاحتمال وهو مردود وبان الاحاديث ليس فيها تصريح بالانح على الاطلاق بل في وقائع  
احوال محتملة للتأويل الموافق الاحاديث الصحيحة كحديث الباب وبان الاحاديث المذكورة ليس فيها  
ما يوجب به الحجة فلا تعارض الاحاديث الصحيحة وسنذكر لنا عوده الى البحث في ذلك في كتاب  
النكاح في باب النزوج على تعليم القرآن **قوله** وقال الشعبي لا يشرط المعلم الا ان يعطى  
مقبلة وقال الحكم لما سمع احدا يكره اجر المعلم واعطى الحسن عشرة دراهم اما قول الشعبي  
فوصله ان لا يشبهه بلفظ وان اعطى شي فليقبله واما قول الحكم فوصله النفوذ في المعديات  
حدته على من الجور عن شعبه سمعت معاوية بن قرة عن ابي الحكم قال لا يكره اجرا رسالت الحكم  
فقال ما سمعت فقهه يكرهه واما قول الحسن فوصله ان يسعد في الطبقات من طر يوحى  
ابن سعيد بن الحسن قال لا حد فله اجر بما عماره ان المعلم يربى شيئا فالتكا نوا باخذ  
شيئا ثم قال اعطه خمسة دراهم فلم ازل به حتى قال اعطه عشرة دراهم وروى ابن ابي شيبة  
من طر يوحى عن الحسن قال لا بأس ان ياخذ على الكتابة اجرا وكره الشرط **قوله** ولما روى  
ابن سيرين باجر القسام باسا وكان يقال السحت الرشوة في الحكم اما قوله في اجرة القسام  
فاحسبنا الرواية عنه فروى عن عبد بن حميد في تفسيره من طر يوحى عن عيسى بن محمد وهو ابن  
سيرين انه كان يكره اجور القسام ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وارى هذا  
حكما يوجب عليه الاجر وروى ابن ابي شيبة من طر يوحى عن قتادة قال قلت لابي الحسين ما ترى  
في كسب القسام فكرهه وكان الحسن يكره كسبه وقال ابن سيرين ان لم يكن حسنا فلا ادرك  
ما هو جازع عنه رواه صحيحها من هذا الاختلاف **قوله** ابن سعيد بن عمار بن حماد  
عن عيسى بن محمد بن سيرين انه كان يكره ان يشارط القسام وكان يكره له اخذ الاجرة  
على سبيل الشارطة ولا يكرهها ان كان يشارط كما تقدم عن الشعبي وطهرها اخذها  
ابن ابي شيبة ان قول البخاري وكان يقال السحت الرشوة فيه كلام ابن سيرين وشار  
ابن سيرين في كسب الشارطة على ابن مسعود وروى ابن ابي شيبة في تفسير السحت

انه الرشوة في الحكم اخذها ابن حماد باسا يده عن اوردته من وجه اخر من نوعا ورجاله تبا  
ولكنه من سبل ولفظه كل خير انتم السحت قالنا اوله قبل ان يسئل الله وما السحت قال  
الرشوة في الحكم **قوله** القسام بفتح القاف وعل من القاف بفتح القاف وهو القاف  
الكرمانى على انه بضم القاف مع قاف السحت بضم السين وسكن زل الخ المهملة وحلى ضم الجا  
وهو ساد وضبطه بعضهم بما يلزم من اكله العار فهو عام من الحرام والرشوة بفتح الراء وقد  
يكسر ويضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم **قوله** وكانوا يعطون على الخبز من سلع  
الامم وسكنوا الدار صداد مهله هو الخبز وزنا وحنى وقد تقدم تفسيره في السور اى كانوا  
يعطون اجرة الخبز وفي ذلك دالة على حوز اجرة القسام لا ستر اكها في ان كلامهما متصل  
التنازع بين المخاضمين ولا ان الخبز يتصدق للقسمة ونسبته ذكر القسام والخازن للترجمة  
الا شتر اك في ان حشمتها وجنس تعليم القرآن والرفقة واجب ومن يكره ما لك اخذ الاجرة  
على عند الوثاق لكن من فروض القفاه وكره ايضا اجرة القسام وقيل انما كرهها لانه كان  
يرزق من بيت المال فكره له ان ياخذ اجرة اخرى واسان يحتمل ان الجواز عند قساد امور  
بيت المال وقيل عند الرزاق اخرنا مع من يراه اجرة الناس لانه اشيا لم يكن يوجب عليهم  
اجر ضرب الخبز وتسمي الاموال والعيام انتهى وهذا من سبل وهو شعرا بانهم كانوا قبل  
ذلك يبيعون بها فلما انشأ الشيخ طلبوا الاجرة فعد ذلك من كرام الاخلاق من غير كرام  
الاخلاق فيجعل كرامها من كرهها على التنزيه والله اعلم **قوله** عن ابي بصير هو جعفر بن  
ابى وحشية مشهور بكنته **قوله** عن ابي المتوكل بن الناجي وقد ذكر المصنف في اخر الما  
تصرح اى بشرى لسمع عنه وما يبع ابا عوانه على هذا الاسناد شعبة كما اخر الباب و  
كما اخرجه مسلم والنسائي وخالفه الا عيش فرواه عن جعفر بن ابي وحشية عن ابي بصير  
عن ابي سعيد بن ابي الموكل ايا بصير اخذها الترمذي والنسائي وانما حجة من  
طريقه فاما الترمذي فقال طريق شعبة اصح من طريق الاعمش وقال ابن ناجية انه الصواب  
ورجحه الدار قطن في العلل ولم يرجح في السير شيئا وكذا النسائي والذي يرجح في تفرق  
ان الطريقين محفوظان لا سيما طريق الاعمش على زيات في المتن بسبب رواية شعبة  
ومن تابعه مكانه كان عن ابي بشر عن شيخه فخرت به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم



صباح العري في دعواه ان هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن ابي سعيد ايضا بعد من  
سير في سيا في فضايل القرآن وسلمان بن قتبه وهو شيخ القاف وتسير المشاهير كما اخرج  
احمد والدارقطني وساد كرم في رواياتهم من الفوائد **قوله** انطلق نفرينهم كما وقف على اسم  
احد منهم سوى ابي سعيد وليس في سياق هذه الطريق ما يشعر بان السفر كان في جهاد  
لكن في روايه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمره وفي رواية سلمان بن قتبه عن ابي سعيد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمره زاد الدارقطني فيه بعض شيء عليه ابي سعيد ولم  
اقتض على بعض السريه في شيء من كتب الخازن بل لم يتعرض لذكرها احدهم وهي وارده عليهم  
من القبايل هم **قوله** فاستنصا فوهماي طلبوا منه الضيافه وفي رواية الاعشى  
عند الترمذي لعنار رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث رجلا فنزلنا نقيم لبلال فاستنصا فوهما  
القرى فان اردت عدد السريه ووقت القول كما افادت روايه الدارقطني لعنار ابي  
السريه والقرى يكسر القاف فيقصو الضيافه **قوله** فلم يضيغوه بالشرب ولا الاكل  
وكسر الصاد المعجم مخففا **قوله** فلدع بضم اللام على الضم الجمل واللدع فتح الدال المهملة  
والفتح المعجم هو اللسع وزنا وحي واما اللدع بالدال المعجم والعن المهملة فهو الاخر الخفيف  
واللدع المذكور في الحديث هو ضرب من الحجج او عتوب وغيرها والقرى استعملت في  
العقرب وقد افادت روايه الاخذ لعنار العقرب واما ما وقع في روايه هشيم عن النسي  
انه مصاب عفته اولدع وشك من هشيم وقد رواه العائز في المشكوك في انه لربح ولا  
سيما نصح الاعشى بالعقرب وكذلك سيا في فضايل القرآن من طريق ابي سعيد بن سريه  
بلفظ ان سيد الحي سليم وكذا في الطب من حديث عمار بن ابي سعيد الحي سليم والسليم هو  
اللدع نعم وتعود للصحابه قصه اخرى في رجل مصاب بعفته فقرأ عليه بعضه  
فأخذه الكتاب فقرأ اخرج ابوداود والترمذي والنسائي من طريق خارج بن الصلت عن  
عمه انه مر بشوم وعندهم رجل مخنوز من ثوبه الحرير فقال انك حنت من عند هذا الرجل  
خبر فاراد لفظ هذا الرجل الحديث فالذي يظهر انما قصصنا للقرى الواقع في قصه ابي سعيد انه  
لدع **قوله** فسعر له بكل شيء ما جرب به العاده ان ساروا من لدع العقرب كذا

للاكثر

كذا لاكثر من السعي اي طلبوا له ما رواه وللاكثر من شئوا بالمعجم والفا وعليه شرح الخطابي  
فقال دعناه طلبوا الشفاء فنزل في الله مريض اي ابراه وسوله بالطساي عليه السلام  
وصف له ما فيه الشفاء لكان ادعى ان الشفاء يصحف **قوله** لو انتم هاهنا ولا الرهط قال ان السريه  
قال ان نقرأ وان رطما والنفر ما بين العشره والثلثه والرهط ما دون العشره وقيل يصل  
الى الاربعين **قوله** وهذا الحديث يدل **قوله** فأتوههم في روايه بعد من سريه من ان  
الذي جاء في هذه الرسله حاربه منع فحمل على انه كان معها غير هاهنا البزار في حديث جابر  
فقال الله قد بلغنا ان صاحبكم جاء بالنور والشفاء فالتواجر **قوله** فسعيننا في روايه المشتمني  
فسعيننا بالمعجم والفا وقد تقدم ما فيها **قوله** فحمل مع احدهم شي زاد ابوداود في روايه من  
هذا الوجه يرفع صاحبنا **قوله** فقال بعضهم في روايه ابي داود فقال رجل من القوم نعم  
والله اني لار في يكسر القاف وينزل الاعشى الذي قال ذلك هو ابي سعيد راوى الخبر ولفظه  
قلت نعم انا ولكن ارقبه حتى تعطونا غنا فافاد بيان حسن العمل وهو نعم الجيم وسكون المهملة  
ما يحط على عمل وقد استشكل كون الراوي هو ابي سعيد راوى الخبر مع ما وقع في روايه جابر  
ان سريه فقام معها رجلا كما نطقت بحسن رقيه اخرجته مسلم وسكن في المصنف في فضايل  
القرآن بلفظ اخر ونه فلما رجع قلنا له انك تحسن رقيه في ذلك الشرحا رايانه غيره والخراب  
انه لا مانع من ان يركن الرجل عن نفسه فلعن ابا سعيد صرح تارة وكفى اخرى ولم ينفرد  
الاعشى بتعيينه فقد وقع ايضا في روايه سلمان بن قتبه بلفظ فانيته فريته بفاحه  
الكتاب وفي حديث جابر عن البزار فقال رجل من الانصار انا ارقبه وهو ما يتوى  
روايه الاعشى فان ابا سعيد انصاري وما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصه  
وان ابا سعيد راوى قصتين كل في احد هاهنا وفي الاخرى كان الراوي غيره فبعد رجلا  
ولا سيما مع اتحاد المخرج والسباق والسبب ويكفي في رد ذلك ان الاصل عدم التعدد  
ان الصلت عن عمه فان السباق مختلفان وكذا السبب وكان الخلافه على التعدد **قوله**  
فصل الحوهم اي واقتوههم **قوله** على قطيع الغنم قال ان السريه القطيع هي الطائفه الغنم



وتحقيق بان القطع هو الشئ المنقطع من غير كان او غيرها وقد صرح بذلك في قول  
وغیره و زاد بعضهم ان الخالي استحال فما بين الحشره والا ربعين و وقع في رواية الا عشر  
فقالوا انا نخطبكم ثلاثين شاه وكذا ثبت عند الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو  
مناسب لعدد السريه كما تقدم في اول الحديث وقد انصهر اعين واعدهم فعملوا العمل  
بانها بصر **قوله** فما نطق بغير لفظها وكسرهما وهو نطق مع قليل نزل وقد تقدم البحث  
فيه في اول كتاب الصلاة قال ابن حجر محل النقل في الرقيه يكون بعد القراءة لمحصل بركه  
القراءه في الجوارح التي يوصلها الرئي بمحصل البركه في الرئي الذي يتفله **قوله** ويقر الجوده  
رب العالمين في روايه شعبه فعمل بقرائعه الكتاب وكذا في حديث جابر وفي روايه  
الا عشر فقرأ عليه الحمد واستغفاد منه تسميه الفاتحه الحمد والحمد لله رب العالمين ولم يذكر  
في هذه الطريق عدد ما قرأ الفاتحه لكن بينه في روايه الا عشر انه سبع مرات و وقع في  
حديث جابر ثلاث مرات والحكم للزائد **قوله** وكما غا نسط كذا الجمع بضم النون وكسر  
المجيم من البلا في قال الخطابي وهو لغه والمشرع يوشط ان اعتدوا شط اذا حل واصله  
الا بشرطه بضم الهيمه وللجهه بينهما نون ساكنه وهي الجبل وقال ابن التني حكي بعضه ان معنى  
النسط حل ومعنى نسط اقم بسرعه ومنه قوله رجل نسط ويحمل ان يكون معنى نسط  
نزع ولو قرى بالشديد لكان له وجه اي حل شيئا فشيئا **قوله** من عمال يكسر الله بعد  
قاف هو الجبل الذي يشده دراع البهيمة **قوله** وجابه قلبه بحركاته على عمله وقيل للعمله  
قلبه ان الذي يصيده ثقل من حبس الى حبس لموضع الداف قاله ابن الاعراب ومنه قول  
الشاعر: وقد برئت فما بال صدر من قلبه وفي نسخة الديباجي خطه قال ابن  
الاعراب القلبه كما خرد من القلاب ما خذ البحر فباله قلبه فهو من يومه **قوله**  
تعال بعضهم اتسموا المرافقه على اسمه **قوله** فقال الذي رافقه القاف وفي روايه  
الا عشر فلما قبضوا الغنم عرض في انفسنا منها شي وفي روايه معبد بن سيرين فامرنا  
ثلاثين شاه وسفنا بالبنا وفي روايه سليمان بن قتيبه فبعث ابننا بالشياه والترافا كلنا  
الطعام وابوا ان ياكلوا الخبز حتى اتينا المدينة وبين في هذه الروايه ان الذي منعهم من شاولها

هو الرافي وانما في باقي الروايات نابه **قوله** فسقط ما بيننا اي قبضه ولم يردوا نفع  
تخسرون في ذلك **قوله** وما يدريك انها رقيه قال الراودي دعناه وما ادراك وقد  
روى كذلك ووجهه هو المحفوظ لا ان عينه قال ابن انا قال وما يدريك فلم يعلم وانما قال  
وما ادراك فقد علم وتعمته ابن التني بان ابن عينه انما قال ذلك فيما وقع في التنازع في شئ  
في اواخر الصباح ولا فرق بينهما في اللغة اي في الدرايه وقد وقع في روايه هشيم وما ادراك  
ونحوه في روايه الا عشر وفي روايه معبد بن سيرين وما كان يدريه وهي كذا عند التميمي  
من الشئ ويستعمل في تعظيم الشئ ايضا وهو لا يؤمن ان زاد معبد في روايته ولم يذكر منه شيئا  
اي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وزاد سليمان بن قتيبه في روايته بعد قوله وما يدريك  
انها رقيه قلت التي في روعي وللدارقطني من هذا الوجه قلت برسول الله شي في روعي وهو  
ظاهر في انه لم يكن عنده علم مستدع لمشرعيه الرقي بالفتح وهذا قاله اصحابه لما رجع  
ما كنت تخسرون رقيه كما وقع في روايه معبد بن سيرين **قوله** ثم قال قد اصبتم بحمل ان  
يكون صوب فعلهم في الرقيه ويحمل ذلك في توقفه والصرف في العمل حتى استادونه  
ويحمل الامر من ذلك **قوله** واضربوا الهمم سهما الى اعملوا فيه نصيبا وكانه اراد ان  
في ما يندسهم كما وقع له في قصه الحمار الوحشي وغير ذلك **قوله** قال شعبه حديث ابو بصير  
ابا المنيكل هذه الطرقة هذه الصيغه وصله الترمذي وقد خرجه المصنف في الطب من طريق  
شعبه لكن العنعنه وهذا هو السر في عروه الى الترمذي مع كونه في البخاري وغير بعض الشراح  
عن ذلك فعاب على من نسب الى الترمذي وفي الحديث جواز الرقيه بكذا والله وليحيي ما كان  
بالذكر والدعاء للماتور ولذا غير الماتور مما لا يخالف في الماتور وما الرقي مما سوى ذلك فليس  
في نفس الحديث ما يشبه ولا ينفيه وسياي حكم ذلك بسوطا في كتاب الطب وفيه تيسر وعيه  
الضيافه على اهل الجوارح والنزول على مياه العرب وطول ما عندهم على سبيل القري او  
الشري وفيه تمايله من اشنع من الكرمه ينظر صنيعه لما صنعه الصحابي من الاشاع من الرقيه  
في تمايله اشنع او ليس من صياقته وهذه طريقه موسى عليه السلام في قوله لو سببت لاختزيت  
عليه اجرا ولم يعذر الخضر عن ذلك لا بما رآه من ذلك وفيه ايضا ما يلزمه للمعنى  
نفسه من ان اسعد الترمذ ان يفي وان يكون للعمل ولا يحابه وامره النبي صلى الله عليه وسلم



بالوفاء بذلك وفيه الاستراك في الموهوب اذا كان اصله معلوما وجواز طلب المهرية من يعلم  
 رغبته في ذلك واجابته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره للحل وترك المصروف فيه اذا عرض  
 فيه بشيئه وفيه الاجتهاد عند قتل النضر وعظم الثرائ في صدور الصحابة خصوصا الناجية  
 وفيه ان المهر والمقتسوم لا يستطيع من هو في يده منعه من قبضه لا زاوليك فيقول الضيفه  
 وكان الله قسرا للصحابة في ما لهم يصيبا فيقولون فببهم لدرع العقر حتى يستولهم ما  
 فسرهم وفيه الحكم بالالفه حيث اختص العقاب من كان راسا في المنع لان مرعاه الناس  
 الا تماريا من كبرهم فلما كان راسهم في المنع اختص بالعقوبة جرا وفاقا وكان الحكم ايضا  
 اراده الاجابة الى ما سئل المطلوب منه الشفا ولو كثر لان المادوع لو كان مراد الناس  
 لعله لم يقدروا على التور المطلوب فيهم قوله **باب** ضربيه العبد وتعامر ضربه  
 الا ما الضربه بفتح الجيم فعليه معنى فيعوله ما نقره السيد على عبده في كل يوم وضربا  
 جميعا وبما لا يخرجه من غله بالغن الجيم واجروا قد وقع جميع ذلك في الحديث ثم ورد  
 للمصنف فيه حديث ان ابا طيبة جرح النبي صلى الله عليه وسلم وكلموا اليه ففوا عنه  
 من ضربته ودلالة على الترجمة ظاهره فان المراد بها بيان حكم ذلك وفي تفسير النبي صلى الله  
 عليه وسلم له دلاله على الجواز وساد ذكر كبر كان قدرا لضربه بعد باب واما ضربا  
 الا ما في خبره بطريق الحاق واختصاصها بالنعاهد لكونها منطه لطرق الفساد  
 في الاغلب فالاقوى تحسني الكسب بالامه بفرجها تحسني الكسب بالعبودية بالسوقه مثلا  
 ولعله اشار بالترجيح الى اخرجه هو في تاريخه من طريق كذا ودا لا حري في الخط بنا حقه  
 حين قدع المداين فقال تعامر وضربا ما يملك وهو عند ابي بصير في الحليه بلفظ ضربا  
 غلما كره ولا في داود من حديث رافع بن خديج مرفوعا هي عكس الامه حتى يعلم من ان  
 هو وقد تقدم ذكر ذلك في او اخر السور وقال ابن المنير في الحاشية كانه اراد بالنعاهد  
 التوقد لمقدار ضربه الامه لاحتمال ان يكون قبضه فمحتاج الى التمسك بالفجور ودلالة من  
 الحديث لمره عليه الصلاه والسلاح تخفيف ضربه للحجاج فلزم ذلك في حوالا انه بعد  
 واول اجل العايله الخاصه بها قوله **باب** خراج الحجاج او رده

ان

ان عيسى بن ابي حمزة النبي صلى الله عليه وسلم واعطى الحجاج اجرة وزاد من وجه اخر ولو علم كرامه  
 لم يعطه وهو ظاهر في الجواز وقد تقدم في السور ولو كان حراما لم يعطه وعرف به ان المراد  
 بالكرامه هنا كرامه التخرير وكان ابن عيسى انما يذكرك الى الرد على من قال ان كسب الحجاج  
 حرام واختلف الحكم بعد ذلك في هذه المسالة فذهب الجمهور الى انه حلال واختلفوا  
 بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه دناء وليس محرم فحملوا الزجر عنه على القرية فيهم  
 ادعى النسخ وانه كان حراما ثم اخرج وخج الى ذلك الطحاوي والنسخ لا ثبت بالاحتمال  
 وذهب احمد وجماعه الى الفرق بين الحرام والعبد فكل واحد منهما لا يحل الاخرى والحجابه ويخرج عليه  
 الانفاق على نفسه منها وبحوزة الانفاق على الرئس والدواب فيها واما حوزة العبد  
 وعددهم حديث محبسه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجاج فيها فذكر له  
 الحاح فقال اعلفه نواضحا اخرجته مالك واهموا السنن ورجاله ثقات وذكر  
 ابن الجوزي ان احر الحجاج انما كره لانه من الاشياء التي يحل للمسلم على المسلم اعانته عند  
 الاحتياج له فاما كان ينبغي له ان ياخذ على ذلك الحرام وجمع ابن العربي من قوله صلى الله عليه  
 وسلم كسب الحجاج خبيث ومن اعطاه الحجاج اجرة فان محل الجواز ان كان له اجرة  
 على عمل معلوم ومحل الزجر على ما اذا كان على عمل مجهول وفي الحديث اياحه للحجابه وحق  
 به ما سدا وري من اخراج الدم وغيره وسئل من يترك ذلك في كتاب الطب وفيه الاجرة  
 على المعالج بالطب والشفاعة الى اصحاب الحقوق ان يحفظوا منها وجواز بخارجة السيد  
 لبعده كان يقول اذنت لك ان يكسب على ان يعطى كل يوم كذا وما زاد فهو لك وفيه  
 استعمال العبد بغير اذن سيده الخاص ان كان قد تضمن كسبه من العمل اذنه العام **قوله**  
 عن عمر بن الخطاب عن ابي بصير انه سئل له رواية في البخاري الا عاين وقد تقدم له حديث  
 في الطهارة واخر في الصلاه وهذا هو جميع ما له عنده **قوله** كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يحجهم فيه اشعار بالمواظبة بخلاف ذلك وقوله ولم يكن يطام احد اجرة فيه انباء  
 اعطاه اجرة الحجاج بطريق الاستنباط بخلاف الرواية التي فيها انهم الجرح بذلك على  
 طريق السبب في قوله **باب** من كلف مولد العبد ان يحفظوا عنه من خراج



اي على سبيل الفضل بينهم لا على اللزاج لهم ويحتمل ان يكون على اللزاج اذا كان لا يطق ذلك  
**قوله** عن حميد عن انس في رواية الاسما على من هذا الوجه عن حميد سمعت انس **قوله** دعي  
النبي صلى الله عليه وسلم غلاما هو ابو طيبة كما تقدم قبل باب واسم ابي طيبة نافع على  
الصحيح فقد روي احمد وابن السكن والطبراني من طريق محبته من مسعود انه كان له غلام  
حجاج فقال نافع ابو طيبة فانتقل النبي صلى الله عليه وسلم بساله عن خراج الحديث  
وحكي ان عبد البر في اسم ابي طيبة انه دينار ووهو في ذلك لا يشار الى الحجاج تابعي روي  
عن ابي طيبة قال حججت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك خرج ابو احمد الحاكم في الكافي  
ان دينار الحجاج يروي عن ابي طيبة لا انه ابو طيبة نفسه وذكر النخعي في الصحاح باسناد  
ضعيف ان اسم ابي طيبة ميسره واما العسكري فقال الصحيح انه لا يعرف اسمه وذكر ابن  
الحدا في رجال الموطن انما هو ما به ولا بأس وسبعين سنة **قوله** وكلمه لم يذكر  
المفعول وقد ذكره قبل باب من وجه اخر عن حميد فقال كيم مواله همر بنوحاريه على  
الصحيح وماله منهم محبته من مسعود كما رواه منا وانما جمع الموال الى حجاز كما يقال بنوا  
فلان فكلوا رجلا ويكون الما تليقهم واحدا واما ما وقع في حديث جابر انه سئل  
ببافه فهو وهم فان سئل في باب اخر فقال ابو همد **قوله** صاعا او صاعين  
او صاعا او صاعين من شجرة وقد تقدم في رواية سفيان صاعا او صاعين على الشك ايضا  
ولم يتعرض لذكر المرد وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد فامر له بصاع من تمر  
ولم يشك وافاد تعين ما في الصاع واخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي بن ابي بصير  
النبي صلى الله عليه وسلم فاعطيت الحجاج اجرة فاناد من يا بشر الحطية ولا تنسب من  
هذا الوجه انه صلى الله عليه وسلم قال للحجاج كبر خراجك قال صاعا قال فوضع عنه  
صاعا وكان هذا هو السبب في الشك لما في هذه الرواية بحج الخلاف وفي حديث اخر  
عند ابن ابي شيبة ان خراج كان يلايه اصح وكذا لا يعلل عن جابر فان صحح بينهما بانه  
كان صاعين فزياده فم قال صاعين وزياده النخعي الكسر ومن قال بانه جرس **قوله** باب  
كسب الفخ والاما بن النخعي والاما بن النخعي وخصوص وحى فقد يكون النخعي انه وقد تكون

جوه والبعث بفتح الموحدة وكسر الجيم ويشير الى ما فعل بعث فاعله او مفعوله وفي الزاوية  
ولم يصرح المصنف بالحكم كانه بنه على ان الممنوع كسب الاله بالخير لا بالصالح الخارج  
**قوله** وكبر ابراهيم اي النخعي اخر الناحية والمخينة وصله ابن ابي شيبة من طريق ابي هاشم  
وراد والكا من وكما ان النخعي اشان هذا الاثر الى ان النبي في حديث ابي هريرة عن محمد بن علي  
كانت الحرقه فيه ممنوعه او نجر الى امر ممنوع شرعا جامع ما بينهما من ان تكا بالمحبة **قوله**  
وقول الله عز وجل ولا تكثرها فتبنا لكم الاخر الا به قال مجاهد فتبنا بكم اما وكبر وقع  
هذا في رواية للمسلمي وقد روي ابن ابي حاتم من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قال في  
قوله ولا تكثرها فتبنا لكم على البغاء قال لا تكثرها اما كبر على الزنا واخرجه هو وعبد  
ابن حميد والطبراني من طريق ابن ابي عمير عن مجاهد قال في قوله ولا تكثرها فتبنا لكم على  
البغاء قال اما وكبر على الزنا وزاد ابن ابي عمير في امر الله له بالزنا فجاءت يبرق فقال  
ارحمني فانني على اخر قال والله ما انا برجعه فتزلت وهذا اخرجه مسلم من طريق  
ابن سفيان عن جابر بن عبد الله عن ابي هريرة عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
عن مجاهد عن الزهري عن مسروق في قصة وكذا اخرجه ابن ابي حاتم من طريق عكرمة بن مسعود  
وانفقوا على شتمها معناه وروي ابو داود والنسائي من طريق ابى الزبير انه سمع جابرا  
قال احببت مسكة انه لبعض الاثصار فقال ان سميت بك هي على البغاء فتزلت فالظاهر  
انها تزلت فيها وزعموا انهم كانوا استنجدوا له من ابي زناد مع من عنده من قوله  
تعالى ان اردن تحصننا لا مفرج له بل خرج مخرج الغالب ويحتمل ان يقال لا يتصور الا كراه  
انما لم يوجد اليقظة لانه جسد في مقام الاختيار وقوله وقال مجاهد فتبنا لكم اما وكبر  
وقع هذا في رواية للمسلمي وذكره النسائي لكن لا ينسب له لجهل ولقطة قال فتبنا لكم اما  
وهو في تفسير العربا عن زناد عن ابن ابي عمير عن مجاهد في قوله تعالى لا تكثرها فتبنا لكم  
لقول الله صلى الله عليه وسلم ان الزنا ثم اورد المصنف حديثا في مسعود في النبي عن ابن النخعي  
وعنه وحديث ابي هريرة في النبي عن كسب الله ما وقد تقدم في اخر البيوع وفي الباب الذي  
تبلى من شرحها ما ينفع به قوله **باب** عسب الغل اورد فيه حديثين







اذا اسقل عنه حركه وهي عند الفهم انقل من حركه الى حركه واختاروا هل يبيع دوز من  
وخصه فاستثنى من النعم عن بيع الدين بالدين او هو استيفاء وقتل عقدا فاستقل ولسر ط  
في حقه رضي المجمل لا خلاف والمحال عليه عند الاكثر والمحال عليه عند بعض بشر وسرط ايضا  
تماما لاختلاف الصفات وان يكون في شيء معلوم ومنه فخصه في التقدير ومنها في الطعام  
لانه يبيع طعام فلان يستوفي **قوله** وهل يرجح في الجواله هذا انسان الى خلافه هل  
يعقد كانه او جاز **قوله** وقال الحسن وقناه اذا كان الى المحال عليه بدم احال عليه مليا  
جازا لا رجوع ومنه انه اذا كان فيلسا فله ان يرجح وهذا الاثر خرج من الاشياء  
والاثر واللفظ من طرئ سعد بن العرويه عن قتاده والحسن انهما سالا عن رجل احتال  
على رجل فافلس قال لا ان كان مليا بدم احال عليه فليس له ان يرجح وقده احمد عا د اله  
بعدم المحال عليه وعن الحسن لا يرجح الا ان مات المحال عليه وعن الثوري يرجح بالموت واما  
بالفلس فلا يرجح الا المحض المجمل والمحال عليه **قوله** ابو حنيفة يرجح بالفلس مطلقا سواء  
عاش او مات ولا يرجح بغير الفلس وقال مالك لا يرجح الا ان غره بان علم فليس المحال  
عليه ولم يعلم بذلك وقال الحسن وشرح وزفر الجواله كالفله فيرجح على انما شاء وربه  
يشعر اذ حال البخاري ابواب الفله في كتاب الجواله وذهب الجمهور الى عدم الرجوع مطلقا  
واخرج الشافعي بان معنى قول الرجل احلته وبارى حول حقه غنى وابنته على غيره وذكر ان  
محمد بن الحسن اخرج لقوله محمد بن عثمان انه قال في الجواله والفله يرجح صاحبها لا تترك على  
مسلم قال فساد عا شناه فذكره عن رجل محمول عن اخره وفالفله منقطع بيه من  
عثمان فطل الاحتجاج به من اوجه **قوله** الشافعي انما انشا في ذلك لارواه شعبه  
ع حليد بن جعفر عن معاوية بن قرة وعثمان بن ليس الحريه مع ذلك فروعا وقد سلكه اوبه  
هل هو في الجواله او الفله **قوله** وقال ابن عباس يخرج الشريك في الاخره وحيله  
ان لا يشده بمعناه قال ابن النجمله ما ان وقع ذلك في الرضا مع استواء الدين وقوله **قوله**  
ففي الشفاء وكسر الواو هل كالمرا ان نفلس من عليه الدين او الموت ويحذف في خلافه

لا يبينه

لا يبينه ففي كذا لك لا رجوع لمن رضي بالدين قال ابن المنبر ووجه ان رضي بذلك فذلك فهو  
في ضمانه كما لو اشترى عسلا صلبت في يده والحق البخاري الجواله بذلك **قوله** ابو عبيد  
اذا كان بين ورثة او شركاء مال وهو في بعضهم دون بعض ولا بأس ان يباعوا بينهم  
**قوله** عا اعرج عن ابن مبره قد رواه همام عن ابن مبره وقد رواه ابن عمر وجابر عن ابن مبره  
**قوله** مطل الغني ظلم في روايه ابن عسبه عن ابن الزناد عن النسيان وان صاحبه المطل ظلم  
الغني والمعنى انه من الظلم واطلق ذلك لبا الفه في التفسير عن المطل وقد رواه الجوزي من  
طريق همام عن ابن مبره بلفظ ان من الظلم مطل الغني وهو تفسير الذي قبله واصل المطل  
المرفق قال ابن فارس مطلق الحريه امطها مطلقا اذا مدتها لتطول **قوله** لا يبينه  
المطل المدافعه والمراد منها تاخيرها حتى اداهه بغير عذر والغني مختلف في تعريفه  
ولكن المراده منها من قدر على الاداء فاخره ولو كان فقيرا كما سياتي في الحديث وهل تنصف  
بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضرا عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا اطلق  
اكثر الشافعيه عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وقيل اخرون بان يكون  
اصل الدين وجب بسبب بعضه فيجب والا فلا **قوله** مطل الغني هو من اضافته المصدر  
للفاعل عند الجمهور والمعنى انه محرم على الغني القادر ان يطل بالدين بعد استحقاقه خلاف  
العاجز وقيل هو من اضافته المصدر للمفعول والمعنى ان يجب وفا الدين ولو كان مستحقه  
غنيا ولا يكون غناه سببا لتاخير حقه عنه فان كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير  
اول ولا يخفى بعد هذا التاويل **قوله** فان ابيع احدكم على فليبيع المشهور في الروايه  
واللغه كما قال النووي اسكان المشاه في اسع وفي فلسع وهو على النسخ المشهور في الروايه  
فليعلم يقول بعد الرجل حتى اتبعه ساعه بالفتح اذا طلبته وقال القرطبي اما اشع فبيع  
الهمزة وسكونها مبنيان لما ليس فاعله عند الجميع واما فلسع فالأثر على الخفيف  
وقبه بعضه به بالتشديد ولا يجوز ان ياتي وما ادعاه من الاتفاق على اسع برده  
قول الخطابي ان اكثر المحررين يقولونه بتشديد النون والصواب الخفيف ومعنى قوله اسع  
فليبيع اي احبل فليحتل وقد رواه هذا اللفظ احمد عن وكيع عن سفيان الثوري عن الزناد



عاشه وأشار ان تغرد على ذلك ولم يتفرده كما نراه ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ  
فان احل على من فاتبعه وهذا يتسدر بالما بخلاف والملي بالهزم ما خورم الاموال  
ملوا الرجل بضم اللام اي صار مليا وقال الكرمي في المكي كالفني لفظا ومعنى فاقضى انه غير هزم  
وليس كذلك فقد قال الخطابي انه في الاصل بالهزم من رواه ثم كما تقدم سهله والامر في  
قوله فليست لا يستحب عند الجمهور وهو من ثقل فيه الاجماع وقيل هو امر اباحه وارشاد  
ودم لك الخبايله وابو ثور وابن جرير واهل الظاهر على طاهره وعبارة الحري ومن اجل  
حقه على من فواجبه عليه ان يحتمل تقييد **هـ** ادعى الرازي ان الاثر في الروايات وانما  
اشع وانما حملنا لا نعلق لاحدها بالآخرى وقد عثر بعض المتأخرين انه لم يرد الا بالواو  
وعثرنا في صحيح البخاري منها فانه بالغ في جميع الروايات وهو كالتوطيه والعلة لقبول  
الحواله اي اذا كان المطلقا فليقبل بحتمال بدينه عليه فان المؤمن في شأنه انه يحتمل عن  
الظلم فلا يمتل تعسر رواه مسلم وكذا البخاري في الباب الذي بعده لكن قال ومن اسح  
وفنا سبه الحمله اليه فلهما انه لما ادعى ان مطلق الغني ظلم عقبه بانه ينبغي قبول الحواله على المكي  
لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطلق فانه قد يكون مطلقا بل ما عليه سهله على المحتمل  
دون المحتمل في قبوله الحواله اعانه على كنهه عن الظلم وفي الحديث الرجوع الى الطلب واختلف  
هل بعد فعله عدل كبير ام لا فالجمهور على ان فاعله بنفسه لكن هل ثبت فسفه بمطلعه  
واحد ام لا قال النووي مستضي بدنه استراط الفكرار ورده السلك في شرح المنهاج  
بان مقتضى بدنه عدمه واستدل بان منع الحق بطلبه وانما العذر عدايه كالفصل  
والغصب كسره وتسميته ظلما يشعر بكونه كبيره والكسره لا تسترط فيها التكرار لعدم  
حكم عليه بذلك الا ان بعد ان يظهر عدم عدوه انتهى واختلفوا هل يفسق بالتأخير في القدر  
قبول الطلب ولا فالذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطلق يشعر به يدخل  
في المطلق كل من لم يرد حرك الزوج لزوجته والسيد لجنده والمالك لرعينه وبالعكس واستدل  
على ان العاجز عن الاداء يدخل في الظلم وهو مطلق المفهوم لان مجلس الحكم يصفه صاحب  
الدائن على نفي الحكم عن الدائن عند انفا تلك الصفة ومن لم يقل بالمفهوم اجاب بان

العاجز

العاجز لا يسمى ماطلا وعلى ان الصبي الذي ماله غايه لا يدخل في الظلم وهل هو مخصوص من عموم  
الغني او ليس هو في الحكم لغني الاظهر الثاني لانه في تلك الحاله يجوز اعطاؤه من سهر الفقراء من الركا  
فلو كان في الحكم غنيا لم يكن ذلك واستنبط منه ان المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر  
قال الشافعي لو حازت مواخره لكان ظالما والغرض انه ليس بظالم العجز وقال بعض العلماء  
له ان يحبس وقال آخرون له ان يلازمه واستدل به على ان الحواله اذا صحت ثم اعتل القرض  
بحرور حاد كتموت او فليس لم يكن للمحتمل الرجوع على المحتمل لانه لو كان له الرجوع لم يكن  
لا اشتراط الغني فايده فلما شرط علم انه اسفل ليقا لا رجوع له كما لو عرضه عن ربه  
لم يكف العوض في بد صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التقدير وشهوه  
بالضمان واستدل به على ملازمه الماطل والزاه بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق واخذ  
ثمنه فسر واستدل به على اعتبار رضى المحتمل والمحال وزان المحال عليه لكونه لم يترك في الحديث  
وبه قال الجمهور وقال الحنفية لست شرط ايضا وبه قال الاصلح من الشافعية وبه قال الشافعية  
الترك لا سببا بالعاطفه لاجتماع القلوب لانه رجوع الماطل وهو يؤدي الى ذلك قوله  
**باب** ان احال دين الميت على جرحا وان احال على من فليس له رد كذا عند  
ابن ابي ذر والترجمه الثانيه مقدمه عند غيره على الباب في باب مفرد وفيها حديث ميمون مطلق  
الغني ظلم عمر بن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن الزناد وبنا بسنده للترجمه واضح وهو  
في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع وقد تقدمت بما حشد ذلك في الذي قبله وذكر  
ابو مسعود ان من الروايه تنس في روايه النعيم عن الفرير وانها لم ترفع عند الجمهور قال  
وقد رواها حماد بن شريك عن البخاري قلت **هـ** وبنا ايضا عند ابى زرير المروزي عن الفرير  
ورواها ايضا ابراهيم بن موسى عن النسي عن البخاري ويورد صبيح النسي ومن تبعه انه ترجمه  
ابواب الحديث سلمه باب من يكفل عرفت دينا فليس له ان يرجع فلو كان ما صنفه  
ابو زرير محفوظا لكان قد ذكر بالترجمه الحديث واحد بينهما **الاول** محمد بن يوسف  
له قرابه بينه وبين عبد الله بن يوسف فمحمد هو ابن يوسف بن واقد بن عثمان العمري صاحب  
سفيان الثوري وعبد الله بن يوسف بن عبد الله التميمي صاحب الكوكب والبرق الفري



مالك والشيخ سفيان الثوري قال ان بطال انما ترجم بالحواله فقال ان اجد الميت بعد  
ادخل حديث سلم وهو في الضمان لاجل الحواله والضمان عند بعض العلماء سريان واليه ذهب  
ابو ثور كما انها شطآن في كون كل منهما نقل عنه رجل الا انه اخر والضماني في هذا الحديث نقل  
ما في ربه الميت الى ربه الضمان فصارت الحواله سوا نقله وقد ترجم له بعد ذلك  
بالكفا له على ظاهر الخبر **قوله** ان اتي بخزانة لم اقف على اسم صاحب هذه الخزانة ولا  
على الذي بعده وللحاكم من حديث جابر مات رجل ففصلناه وكفناه وحنطناه ووضعناه  
حيث نوضع الخزانة عندهما جبريل ثم ادنا رسول الله صلى الله عليه وسلم به **قوله** فقال  
عليه السلام اني بعد اربعة ابواب سبب هذا السؤال من حديث ابي هريره ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يوتي بالرجل الميت في عليه الدفن فيسأل هل ترك دينه فضا فان  
حدث انه ترك دينه وفاضل والا قال للمسلمين صلوا على صاحب الميت ومن فيه انه ترك  
ذلك بعد ان فتح الله عليه الفتح **قوله** ثم اتي بخزانة اخرى ذكر في هذا الحديث احوال  
ثلاثة وترك جابر الرابع الاول لم يتركه الا ولا عليه دن والباقي عليه دن وله وفا والباقي  
عليه دن وله وفاته والرابع لم يتركه دن عليه وله مال وهذا حكمه ان صلى عليه ايضا وكان له لم  
يذكر لكونه لم يفتح بل لكونه كان كثيرا **قوله** لانه دنا في حديث جابر عن الحاكم دنا ران  
واخرجه ابوداود ومن وجه اخر عن جابر نحوه وكذلك اخرجه الجبراني من حديث اسماء  
بن تميم بن زيد ومحمد بنهما بانها كانا دينارا من وشطرا من قال لانه جبر الكسوف قال دنا ران  
الفاه او كان اصلها لانه فوي قبل موته ديناران وفي عليه ديناران فمن قال لانه فباعنا  
الاصل ومن قال ديناران فباعنا ما بقي من الدين والاول البين ووقع عندنا من  
حديث ابي قتاده ثمانية عشر درهما وبذا دون الدينارين وفي مختصر المير في من حديث  
الحديث درهمين ومحمد بن ابي النعمان **قوله** فقال ابو قتاده صلى الله عليه وسلم الله  
وعلى آله ففصل عليه وفي رواية ابن ماجه من حديث ابي قتاده نفسه فقال ابو قتاده  
انا انكفله زاد الحاكم في حديث جابر فقال ما عليك وفي رواية مالك والميت

منها

منها يرى قال النضر ففصل عليه ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتي ما قتاده يقول ما صنف  
الدينار ان حي كان اخر ذلك ان قال قد قضيتها برسول الله قال لان بردت عليه جلده وقد  
وقعت هذه القصة مرة اخرى فروي الدارقطني من حديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا اتي بخزانة لم يسأل عن من على الرجل او يسأل عن دينه فان قيل عليه دن كلف وان قيل  
ليس عليه دن صلى الله عليه وسلم فلما قام ليكرسها لاهل عليه دن فقالوا دينارا ان فقال علي اهل  
برسول الله وهو يرى منها ففصل عليه ثم قال علي جبر الكسوف ففعل الله بهذا فقال ابن  
بطال في المحمور الى هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت وعن مالك ان رجلا  
قال انما صنفته لا رجح فان لم يكن للميت مال وعلم الضمان من ذلك فلا رجوع له وفي الحديث  
ان ترك الميت وفا جاز الضمان بعد ما تركه وان لم يترك وفا لم يرجع ذلك وفي هذا الحديث  
وجه المحمور وفيه اشعار بصفه امر الدين وانه لا ينبغي تحمله الا من ضرورة وسبب في الكلام على  
الحمل في تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دن في اول الامر عند الكلام على  
حديث ابي هريره بعد اربعة ابواب ان شاء الله تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الخزانة  
وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه **قوله** باب الكفالة في القرض  
والديون لا بد ان يذكر الديون بعد القرض عطف على الخاص والمراد بغير الابواب  
والاموال **قوله** وقال ابو النضر ان اخره من مختصر من قصة اخرجه الطحاوي من طريق  
عبد الرحمن بن الزناد حدثني ابي حنيفة عن حمزة بن عمرو الاسلمي عايه ان عمر بن الخطاب  
بعثه للصدقة فاذا رجل يقول لامراه صدق في مال يوكا فان المراه تقول صدق ما اراك  
فما احسنه عمرها فاخر ان ذلك الرجل زوج تلك المراه وانه وقع على حارة لها فولدت  
ولدا فاعنته امراته ثم ورث من امه ما لا فقال حمزة للرجل لا رجلك فقال له اهل المال  
ارامه ورفح الى عمر فجلد ما به ولم ير عليه رحما قال فاخذ حمزة بالرجل كفلا حتى قدم على  
عمر فمساه فصدقهم عمر بذلك من قولهم وانما دار عنه عمر الرجل لانه عذره بالجمله  
واستفاد من هذه القصة مشروعيه الكفالة لا بد ان فان حمزة بن عمرو الاسلمي صحابي



وقد فعله ولم ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ وأما جلد عمر للرجل فالظاهر أنه  
عزوه بذلك قال ابن كثير قال وفيه شائب من ذهب مالك في محاوره الإمام في التعزير  
فرد الجدل وتعتق بانه فعل صحيحا وعارضه حديث مرفوع صحيح فلاحجه فيه وأيضا  
فليس فيه التصرع بانه جلد ذلك تعزيرا ففعل عمر رأى أن الزنا في المحصر إن كان علما  
رجم وإن كان جاهلا فلا حد وقال جرير بن أبي عبد الله الجلي والأسعف أي أن نفس  
الكبرى لعبد الله بن مسعود في الدين استشهد بها وأولاهم عسايرهم وهذا مختصر  
أيضا مرقصه أخرجهما إليه في طريقه إلى السجوة عاربه ثم مضى إلى صليبا القدره مع  
عبد الله بن مسعود فلما سلم قال رجل فاحضه أنه أسى السجدة في حقيقته فسمع صوت  
عبد الله بن السواحه شهيد أن يسلمه رسول الله فقال عبد الله على باب السواحه وأصحابه  
بقي بهم فامر قوطه من لوب ففرع من أن النواحه ثم استشار الناس في أولئك النفر  
فاشار عليه عدي بن حاتم ففعلهم فخرج جريرا والأسعف فقال له لا تستقيم وكفيل  
عسايرهم فبأبوا وكفيلهم عسايرهم وروى أن أسية من طريق نفس في الحان  
أن عدي المذكور كان نوما به وسبعين رجلا قال ابن كثير أخذ البخاري للنفقة في الأبدان  
في الذنوع للنفقة لا الأبدان في الحدود بطريق الأول والله له بالنفس قاله الجمهور ولم  
يختلف من قال به أن الكثرة بحرا وقصاصا وإن غاب أو مات إلا حد على الكفيل بخلاف  
الدين والغزو بينهما أن الكفيل إذا أدى المال وجبه على صاحب المال حيلة تقيده  
وقد في أكثر الروايات هذا الأثر فبأبوا من التوبة ووقع في رواية الأصملي والعباسي  
وعبد ربه فبأبوا لغرمه قبل الألف قال عياض وهو وهم ففسد المعنى قل  
والذي يظهر فبأبوا به من مودعه وهي مخفي فزجوا فلا يفسد المعنى **قوله** وقال  
حماد بن أسلم أن أتكفل بنفس فلما فلاشي عليه وقال الحكم بن عوف واصله الأثر من  
طريق شعبة عن حماد والحكم وبن ذلك قال الجمهور وعز أن القاسم صاحب مالك يفصل  
بين الدين الحال والموجع فيخرج في الحال ويفصل في المرحل من طان إذا كان لو قد مره

**أما قوله** وقال الله سبحانه في حقه في سورة الأخره وقع في نسخة الصفا في غير الله  
صالح حدثني الليث بن سعد في باب التجاره في الحجاز يا دار ما بال الوقت وصلاه في آخره  
قال البخاري حدثني علي بن وصيف حدثني محمد بن غسان في عمر الخطاب السجستاني  
عبد الله بن صالح به وكذلك وصله هذا الإسناد في باب استخراج من البحر من كتاب  
الزكاة ولم ينفرد به عبد الله بن صالح فقد أخرجه الأسماعيلي من طريق علي بن عبد الله  
ابن أبي إسحاق والنسائي من طريق أبي ذر بن منصور كلفه عن الليث وأخرجه الإمام أحمد  
بونس بن محمد عن الليث أيضا وله طريق آخر عن أبي هريرة عن المصنف في كتاب الاستبصار  
من طريق عمر بن أسلم عن أبي هريرة ووصلها في الأدب المفرد وأن حسان في  
صحيحه من هذا الوجه **قوله** أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل العنبر في إسرائيل أن يسلمه  
الفديني في رواية أسلمه أن رجلا من بني إسرائيل سأل الناس أن آتاه رجل بكفيل ولم  
اقتض على أسير من الرجل لكن رأيت في مسند الصحابة الذين تروا مصر لمحمد بن الربيع الحنفي  
بإسناده أنه سمع عن عبد الله بن عمر عن العاص بن ربيعة أن رجلا جال النجاشي فقال له  
أسلمني الفدينيار إلى أجل فقال من الجمل قال الله فاعطاه ألف دينار ففصر به الرجل  
أي سافر بها في تجاره فلما بلغ الأجل أراد الخروج إليه ففسده الروح فحمل بالوفاء فذكر الخبر  
نحو حديث أبي هريرة واستفدنا منه أن الفديني أقرض هو النجاشي بمحور أن يكون نفسه إلى  
بني إسرائيل بطريق الأتباع لهؤلاء أنه من أسلم **قوله** قال فاني بالكنف قال كني بالله كنيلا  
قال صدقت في رواية أسلمه فقال سبحان الله نعم **قوله** فدفعها إليه أي الألف دينار  
في رواية أسلمه فعدله سمي به دينار والاول لا يحج بموافقه حديث عبد الله بن عمرو  
ويكنى الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فنكون الوزن في الفاء والعد سمي به والعكس  
**قوله** فخرج في البحر فتضي حاجته في رواية أسلمه فربما للرجل البحر المال بخبره في قوله  
أن رجل الأجل وأرجح المحرمين **قوله** فلم يجد مركبا زاد في رواية أسلمه وغدارب  
المال سأل عنه ويقول اللهم احلفني وإنما أعطت لك **قوله** فاحضه ففسدها أي



خبرها وفي رواية اوسمه فخر خشمه وفي حديث عبد الله بن عمر وعلمنا ابونا وجعل فيه  
**قوله** وصحيفة منه اصله وفي رواية اوسمه وكتب اليه صحيفة من فلان الى فلان كما  
دفعه اليه والى وكيل الذي تولى **قوله** ثم رجع موضعها كذا للجميع نراي وحين  
قال الخطابي اي سوى موضع المقر واصله وهو من رجع الخواجا وهو جوف ذراير  
الشعر ويحمل ان يكون ما خور اى الرمح وهو النصل كان يكون النفر في طرف الخشمه قد سد  
عليه رجا المسكة ويحفظ ما فيه وقال عياض معناه سمرها بمسايير كالرح او حتى  
سفر ولصافها بشي ورفع بالرح وقال ابن المنبر معناه اصل موضع النفر **قوله** له سلف  
فلانا كذا وقع فيه والمعروف بعد ربه بحر الجرحا وقع في رواية الاسما على استسلف  
من فلان **قوله** فرضي بذلك كذا للكشمه يعني ولغيره فرضيه وفي رواية الاسما على فرضي  
**قوله** وانى حديث يفتح الحرس والها وزاد في حديث عبد الله بن عمر وقال اللهم ارحمنا  
**قوله** حتى وجب فيه تخفيف اللام اى دخلت في البحر **قوله** فاخذها الاله خطبا  
فلما نشرها اى قطعها بالمشاير وجد المال في رواية النسيان فلما نشرها وفي رواية  
اى سمل وغدا ريل المال يسال عن صاحبه كما كان يسال فجد الخشمه فجمعها الى الهله  
فقال لو نروا هذه فكسروها فانتم رب الدنيا نتميتها والصحيحة فقرأها وعرف **قوله**  
سرفدم الذي كان اسلفه ماى بالالف دينار في رواية اوسمه ثم قدم بعد ذلك فانه  
المال يقال فلان مال وقد طالت السلفه فقال الامام الكوفي دفعته الى وكيل وامانت  
هنا مالك وفي حديث عبد الله بن عمر انه قال هذه الفك فقال النجاشي كما قبل منك  
حتى تخبرني يا صنعت فاخبره فقال قد ادى اليه عنك **قوله** وانصرف الى الفدا اسدا  
في حديث عبد الله بن عمر قد ادى اليه عنك وقد بلغت الف في التابوت فامسك عليك  
الفك فاذا بوسله في اخره لقد رايتنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر من اوبى  
ولفطنا اياهما من في الحديث جوازا لاجل في العرض وفيه البحر عن مكران في  
اسرائيل وغيرهم الحجايل لا تحاط ولا ينسا وفيه التجاره في البحر وجوازا لكونه وفيه

بداه

بداه الكاتب نفسه وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل له وفيه فضل التوكل على الله  
وان من صح توكله تكفل الله بنصره وعونه وسما في حلم اخذ ما لفظه البحر في كتاب اللفظ  
از شيا الله تعالى ووجه الدلالة منه على الكفاله حديث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وتقرره  
له وانما ذكر ذلك لتأسي به والا لم يكن لذكره فايده **قوله** **باب** قول الله  
عز وجل والذين عاقدت بايمانكم فانهم نصيبهم اورد فيه حديث ابن عباس ان  
في تفسير سورة النساء سنده وفيه وسيله في الكلام عليه هناك والمقصود منه  
الاشارة الى ان الكفاله النكاح مال الغرض عوض تطوعا فيلزم كماله استحقاق المرات  
بالحلف الذي عقد على وجه التطوع وقد روي ابو داود من طريق يزيد بن اخي عن عكرمة في  
هذه الآية كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرثا حدها الاخر فنسخ ذلك **قوله**  
تعالى وليوا الارحام بعضهم ببعض في كتاب الله ثم اورد للصف حديث ابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اخي من عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الوسم وهو مختص من حديث  
طويل تقدم في السبع وعرضه اثبات الحلف في الاسلام ثم اورد حديث ابن عباس ايضا في  
الديا الحلف في الاسلام **قوله** حديث عامر بن موان سليمان المعروف في الاحول **قوله**  
قلت لا تنس من فاك الحلفك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام الحلف  
بكسر الميمه وسكون اللام بعدها فالعهد والمعنى انهم لا يتعاهدون في الاسلام على الاشياء  
التي كانوا يتعاهدون عليها في الجاهلية كما سادكرو وكانوا يتعاهدون على الاشياء  
ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه عن حبيب بن مطعم مرفوعا لا حلف في الاسلام وايضا  
حلف كان في الجاهلية لم يرد في الاسلام المشرقة اخرج مسلم وهذا الحديث طريقه  
عند مسلم مثله اخرج عن ابن شبة في كتابه وعنه عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده  
قال خطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ربح الكعبة فقال ما به الناس من ذكر  
نحوه اخرج عن ابن شبة واصله في السنن وعنه قيس بن عامر انه سأل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن الحلف فقال لا حلف في الاسلام ولكن عسكوا حلف الجاهلية



اخرجه احمد وعمر بن شيبه واللفظ له ومنها ع ابن عباس رفعه ما كان حلف في الجاهلية  
لم يرد الاسلام الا سده وحده اخرجه عمر بن شيبه واللفظ له واحمد وحسن بن حيوان  
ومرسل عن عبيد بن رباح قال ارادنا الاوس ان يخالف سلميما فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مثل حديث قيس بن عاصم اخرجه عمر بن شيبه ومن مرسل الشيعي روى  
حلف في الاسلام وحلف الجاهلية شذوذ وذكر عمر بن شيبه ان ابا حلف كان يملك  
حلف الاحابيش ان امره من غزوهم سكت لرجل من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم  
تسلطني بكر من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم  
فانصر واخرا نكر فليسوا الا بني المصطلقين من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم  
فاجتمعوا بسبب حبس نفع المملة وسكون الموحدة بعد ما جئهم وهو جيل اسفل ملة  
فتح الفوا باليد على عيسى وكان هذا هو مبدأ الاحابيش وعند عمر بن شيبه من مرسل  
عنه عن الزبير بن عدي قال دخلت فيهم المارة قال عبد العزيز بن عمر ارميوا الاحابيش  
لما الفهم عند حبس نفع المملة من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم  
حماد الرواية سموا المحبسين من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم من غزوهم  
وذلك ان قريشا رعت في وجع وهو من الطائف لما فيه الشجر والزرع فنفق محبسين  
وادخلت معهم في دوس وكانوا اخوانهم وجرانهم ثم كان حلف المطيس واسند من طي  
اي سلمه رفته ما شهد من حلف الاحابيش المطيس وما احل الله وان احل الله  
ومن مرسل طي بن عبد الله بن عوف بن خوجه وزاد ولودعت به اليوم في الاسلام لا حبس  
ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفته شهدت وانا اعلام حلفا مع عمر بن المطيس ما احب  
ان احل النعمان في نكته قال وحلف المطيس وهو وصل وينصل حلفا فاما وقع  
حلف المطيس من هاشم والمطلب واسد وزمنه قالوا حلف حلف المطيس وكان  
محلفهم ان لا يعزوا من مطول ما علمه وذكروا في سبب ذلك شيئا مختلفا محصاه ان  
العام من امير ملة البلاد كان يرفع ملة فربما ظلم بعض اهله فيسكنوه الى من بها من

القبائل

القبائل فلا ينفذ ما جئهم بعض من كان يكره الظلم ويستقيم الى ان عذر الحلف وظن الاسلام  
وهو على ذلك وسياتي ما وقع في الاسلام من ذلك في اوابل من انصار في اوابل  
الهجرة **قوله** قد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الطبري ما استدل به الناس  
على انباء الحلف لا ينافي في حديث جابر بن مطعم في نفيه فان الاخا المذكور كان في اول الهجرة  
وقد اتوا بقرائن كثيرة من ذلك المراء وثق ما لم يسطر القرائن وهو التعاون على الحق  
والنصر ولا اخذ على يد الخال كما قال ابن عباس الا النصر والنصيحة والوفاء وبوصي له  
وقد روى المراء **قوله** وعرف بذلك وجه امراد حديثي انس مع حديث ابن عباس  
والله اعلم وقال الخطابي قال ابن عسمة خالف بينهم ابا يحيى بنهم يريد ان يعي الحلف في  
الجاهلية يعني الاخرة في الاسلام لكن في الاسلام على احكام الدين وحده وحلف الجاهلية  
جري على ما كانوا يتواضعونه بينهم يا راسهم فطربته ما خالف حلف الاسلام وتي ما  
عدا ذلك على حاله واختلفت الصحابة في الحد الفاصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والاسلام  
فقال ابن عباس ما كان قبل نزول ليل فريش حامي وعنه عثمان بن عفان كل حلف كان قبل  
الهجرة جاهلي وما بعدها اسلامي وعنه عمر بن عبد العزيز كل حلف كان قبل الهجرة فهو مشرود وكل  
حلف بعدها منتقون اخرج كل ذلك عمر بن شيبه عن انس بن مالك بن حمر بن يحيى باسانيد  
البهر وانظر قول عمر بن قواها ويكن الجمع ما المذكور في رواية غيره ما يدرك على  
ما ذكر حلف الجاهلية والذي في حديث عمر بن عبد العزيز على نسخ ذلك **قوله** ما  
من تكفل عمت ديننا فليس له ان يرجع وبه قال الحسن بن علي بن فضال قوله فليس له ان يرجع  
اي ع اللقب له بل لا يملكه وقد استقر الحق في دينه ويحكم النضر بن عبد الله فليس له ان  
يرجع في التركة بالتدبير الذي يكفل له والا والي الترمذي مقصوده ثم اورد فيه حديث سلم  
ابن الاكوع المتقدم قبل ما ينز ويدينون التولية فيه ووجه اخذينه انه لو كان لا يملكه  
ان يرجع كما حصل النضر صلى الله عليه وسلم على الدرياحي توفي ابوه في امواله الذي لا احتمال ان  
يرجع فيكون قد حصل على ميراثه باق عليه فدل على انه ليس له ان يرجع **تنبيه**



اقصر في هذه الطريق على ذكر اثنين من الامور الثلاثة وتقدم في تلك الطريق ثلثا وقرضا  
الاسماعيلي منا ثلثا ونا في قصه المجر وانه عليه الصلاة والسلام قال لا كتاب  
وكانه ذكر ذلك لكونه كان من اهل الصفة فلم يحبه ان يخرسها واستدل به على حوان ضا  
ما على الميت من دن ولو لم يترك وفاء وتوفيق الجمهور خلا فالاحقية وقد بالغ الطحاوي  
في نصرة قول الجمهور ثم اورد فيه حديث جابر **قوله** حديثه عمر وهو ابن دينار **قوله**  
سمع محمد بن علي ابن الحسن بن علي وقد سمع عمر بن دينار من جابر الكندي وما ادخل  
بينه وبينه واسطه وسفيان في هذا الحديث اسنادا اخر سياتي بيانه في فرض الشمس  
**قوله** لو قد جاء مال البحر من موال الجرية كما سياتي بيانه في الخاوي وكان عامل النبي صلي  
الله عليه وسلم على البحر من الحجاز في كسبا في باب اخبار الوعد وكما السها رأت  
في حديث جابر هذا **قوله** قد اعطيتك هكذا وهكذا في الطريق الى في السها رأت هكذا  
وهكذا وهكذا اسطر يد به ثلاث مرات وهذا يظهر فيما سبه قوله في اخر حديث الباب  
فقد رتبا فان انا هي حسماره فقال خذ مني لها وعرف بقوله فيه فحيا الحية تفسر قوله  
خذ هكذا كانه اشار به جميعا وسيا في بسط شرحه في كتاب فرض الشمس لرسا  
الله تعالى وجه دخوله في الترجمة ان ابا بكر لما قام مقام النبي صلي الله عليه وسلم تكفل بما  
عليه من واجبات وطوع فلما التزم ذلك لزمه ان يوفي جميع ما عليه من دن وعده وكان النبي  
صلي الله عليه وسلم يحب الوفاء بالوعد فنفاه ابو بكر ذلك وقد عد بعض الشافعية من خصا  
صلي الله عليه وسلم وجوب الوفاء بالوعد اخذ من هذا الحديث ولا دلاله في ساقه على الحق  
ولا على الوجوب وفيه يقول خير الواحد العدل من الصحابة ولو جرد ذلك لنعاه نفسه لان  
ابا بكر لم يفسر من جابر سماعا على دعواه ويحتمل ان يكون ابو بكر علم بذلك فغضى له  
ففسد له على حوان ثلثا للحاكم **قوله** **باب** جوارى بكر الصدوق  
بكسر اللهم ونخم والمراد به الزيام والامان **قوله** في عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم  
وعنده اورد فيه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا **قوله** وقال ابو صالح حدثني

عبد الله

عبد الله عن يونس بن ابي النعمان عن يونس بن ابي راسان عن عتيق بن جندب عن ابي صالح  
هذا انفق ابو جعفر والاصلي والحياتي وغيرهم انه سئل ان ابن صالح المروزي ولقبه سلمويه  
وشححه هو عبد الله بن المبارك وجرحه بذلك الاصلي وجرح الاسماعيلي بانه ابو صالح عبد الله  
ابن صالح كاتبة اللقب وشححه على ابن اهو ان ومب ورعهم الدعا على انه ابو صالح المحبوب  
ابن موسى القدر الانطاكي ولم يذكر له في مسنده ولم يستفد احد من محدثي جندب  
في نسخ البخاري والمحدثين موالا ولا يقدروا في روايه ابن السكيت عن الفرير عن البخاري قال قال  
ابو صالح سلمويه بن عبد الله بن المبارك **قوله** فاجري عرويه فيه محدثه وبغيره اجري  
فلان كذا واجري عرويه بكذا والغرض من هذا الحديث منا رضي ان يكره جوارا من الرغنة ويثير  
النبي صلي الله عليه وسلم على ذلك وجه دخوله في اللغاة انه لا يثبته الا بدران لان  
الذي جاره كان يسل سيفه المحاز ايضا قاله ابن المنير **قوله** ساق البخاري الحديث  
منا على القطب يونس بن الزهري وساقه في الهجرة على القطب عتيق وساق منها من النفاوت بها ك  
وادكر فيه الاختلاف في اسرار الرغنة وضبطه وضبطه في العباد ان يسأل الله تعالى **باب**  
الذي كذا للاصلي وكبره وسقط الباب وترجمته من روايه ابي راسان الويت وسقط الخبر  
من روايه المستملي ووقع للنسفي وان سويوه باب فخر ترجمه وبه جمع الاسماعيلي واما ابن طال  
فذكر هذا الحديث في احوال من يكفل عيت من كان الحديث لا يعقل ترجمه جوارا في بكر  
حتى يكون منها او من باب بلا ترجمه فكون كالفصل منها واما من ترجمه باب الذي فخير  
اد الاثر من ذلك يكون في كتاب القرض **قوله** عن اسمعيل بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام  
وباب يونس بن ابي النعمان عن ابي النعمان عن ابي راسان عن ابي راسان عن ابي راسان عن ابي راسان  
عن الزهري عن اسمعيل بن جابر اخبره ابو داود والترمذي **قوله** هل لربه فضلا اي  
قدرا زاد على مونه فخير وفي روايه الكشميني فضايل فضلا وكذا هو عند مسلم  
واصحاب السنن وهو ولي يدل فان حدثا انه ترك له ربه **قوله** فترك في روايه  
همام عن ابراهيم عن اسمعيل بن جابر اخبره ابو داود والترمذي **قوله** فترك في روايه

وضيحه السلي



من طرقت عبد الرحمن بن العنبر عن ابي بصير بن بلقيط ما من مؤمن الا وانا اول الناس به في الدنيا  
والاخره فاما مؤمن مات فذكره وفيه من ترك دينا او ضياعا فلما تني وسما في الكلام  
على هذه الزيادة التي في اوله من ان الله تعالى والضياع بفتح الجيم بعد ما يحسنه  
قال الخطابي وهو وصف لمن خلعه الميت بلفظ المصدر اي تركه وضياع اي لا شيء له  
وقوله لا يفتح اوله اصله الفعل والمراد به هنا العيال **قوله** فلورثته في رواية مسلم هو  
لورثته وفي رواية عبد الرحمن بن العنبر فليس بمعصيته واسلم من طريق الاموي عن ابي بصير  
قال العصاة من كان وسما في الحديث فيه في كتاب الفرائض ان الله تعالى قال الحما كان الذي  
فعله صل الله عليه وسلم من ترك الصلاة على من عليه دين لم يرض الناس على قضاء الدين  
في حياته ثم والتوصل الى البراء منها لئلا ينقض صلاؤه النبي صل الله عليه وسلم وهل  
كانت صلاته على من عليه دين محرمة عليه او حايظه وجهان قال النووي الصواب الحرم  
بحرانه مع وجود الضامن كما في حديث مسلم وحكي الترتيبي انه ربما كان يمنع من الصلاة على  
من اذ ان دينه غير جائز واما من اسند ان لا مر هو جائز فما كان يمنع وفيه نظر لان في حديث  
البايعات على التجمع حيث قال من توفي وعليه ولو كان الحال مختلفا لم يمتنع من جاز من  
حريته ان عاين النبي صل الله عليه وسلم لما منع من الصلاة على من عليه دين حار حريلا  
فقال لما الطالم في الدين الى حملت في المعى والاسراف واما المعفف في العيال فانا  
ضامن له او روى عنه فصل عليه النبي صل الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك صبا على الذي  
وهو ضعيف قال البخاري بعد ان اخرج لا بأس به في المباحات وليس فيه ان ينقض  
كان يسمى او انما فيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب في قوله صل الله عليه وسلم من ترك دينا  
نعم وفي صلاته صل الله عليه وسلم على من عليه دين بعد ان فتح الله عليه الفتوح اشعار  
انه كان يقبضه من مال المصالح وقيل بل كان يقبضه من خالص نفسه وهل كان القضا  
واجبا عليه ام لا وجهان وقال ابن بطال قوله من ترك ديننا فعلى ما سمع لترك الصلاة على  
من مات وعليه دين وقوله فعلى قضاوه اي ما نفي الله عليه من القضاير والصداوات قال

وهكذا

وهكذا يلزم المتوكل من المسلمين ان يوصله عن مات وعليه دين فان لم يفعل فلا ثم عليه ان كان  
حق الميت في دينه لئلا يفي بدينه عليه من الدين ولا يفتسده خاتمة **هـ** اسم الكتاب  
الحواله وما بعده من الكفاية على اثني عشر حديثا المعلق فيها طريقتان والقبية موصولة الملقب  
فيه ونما مضي منه احاديث والقبية الاخرى خالصه واقعة بسلم على حجر بها سوى حديث  
سنة من الاكوع في الصلاة على من عليه دين وحديث ابن عباس في الميراث وفيه من الانبار  
عن الصحابة فمن بعدهم بما رويته اثار والله المستعان **قوله كتاب الكوالة**  
اسم الله الرحمن الرحيم وكاله الشريك في القسمة وغيرها كذا في الحديث وقد روي عن النبي  
وزاد وكاله الشريك وغيره باب بدل الوارث والكوالة بفتح الواو وقد تكسر النون  
والخفاء تقول وكلت فلانا اذا اشتغفطه وكذلك الامر اليه بالخفية اذا فوض اليه  
وهو في الشرع اقامة الشخص عنه دفع نفسه مطلقا او تبديلا **قوله** وقد اشترى النبي  
صل الله عليه وسلم في هدية سرايره بفسهم هذا الكلام يلقن من حديث عبد المصنف  
احدها حديث جابر ان النبي صل الله عليه وسلم امر عليا ان يتزوج على احراره واشترى في الهدى  
وسياق موصولة في الشريك وهو من عمر بن الشراح انه مضى في الحج باثني عشر حديثا  
ان النبي صل الله عليه وسلم امره ان يتزوج على يده وان يقسم بكنهه كما هو وقد تقدم موصولا  
في الحج من طريق اخر عن ابن ابي عمير وقد ذكر هنا طرفا من الحديث موصولا في الامر  
بالنصر وكذا لا بد من وقد تقدم في الحج بهذا السند واللفظ مع الكلام عليه وبمقصوده منه  
مناخا من فمات حوله في القسمة واما قوله في الترجمة وغيرها اي وفي غير القسمة فيوجد  
بطريق اللحاظ والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها ثم اورد المصنف حديث عتبة بن  
عمار ان النبي صل الله عليه وسلم اعطاه غنما بفسهم الحديث وسياق شرحه في كتاب الاضاحي  
وسما من الترجمة منه قوله ضح به انت فانه علم به انه كان من حمله من لحظ في تلك  
القسمة وكأنه كان شريكا له وهو الذي تولى القسمة بينهم وابدى ابن الميراث كما ان  
يكون النبي صل الله عليه وسلم وهب لكل واحد من المفسوم دفع ما صار اليه فلا يجع



الشركه واجاب بانه سياتي الحديث في الاضاحي من طر يواخري فلفظ انه قسري ينيهم  
ضحايا قال فدرك على انه عن تلك الغنم للضحايا فذهب لهم حلتهم ثم امر غنمه بقتلهم  
فصح الاستدلال لما ترجمه قال ان بطال وكاله الشريك حازنه كما يجوز شره الوكيل  
لا اعلم فيه خلافا واستدل الدراودي بحديث علي بن جواد بنو بضع الامر الى الشريك  
وتعقبه ان التثنية احتمال ان يكون عينه من عطيه كما عينه ما عطيه فلا يكون فيه نفوذ  
**قوله** عتود فتح الممله وضرب المثناه وسكون الواو والصغير من العتود اقوى وقيل ان اعليه  
حول وقيل ان اكر على السفاد **قوله** **باب** اذا وكل المسلم حربا في دار  
الحرب وفي دار الاسلام جازي اذا كان الحرب في دار الاسلام **باب** **قوله** عرض صلح من  
ابرهه ياتي بخرجه منه بالسباع اخر الباب **قوله** كاتبت ابيه خلفك كاتبت بني وبنه  
كما با وفي رواية الاسماع على عاهد ابيه خلفك وكاتبت **قوله** انك فطني وصاعتي  
الصاعته بصاد دهله وغنم محي خاصه الرجل ما خوذ من صفا اليه اذا ما قال الصاعتي  
صاعته الرجل كل من يميل اليه ويطلق على الامل والمال وقال ابن النضر وما للدراودي  
صاعتي بالظا المشابه المعجم والبشر الممله بعدها نوز ثم فسر به بانه الشيء الذي استقر اليه  
قال ولم ار هذا الغيره **قوله** لا اعرف الا الحسن ان اعترف بوجده وزاد ابن اسحق في حديثه  
ان ابيه خلفك كان اسمه عبد الله **قوله** حين نجا الناس له رعدوا وارادوا ان يقتلوه  
غفلتم ليس هو ربه **قوله** فقال ابيه خلفك بالنصب على الاغراي عليه ابيه وفي  
روايه اورد في الفتح على انه خبر يثرب مضمرا في هذا ابيه **قوله** فمجلوه بالسيف والخيبر  
لعهشوه لئلا لا يصيب في وادي وغيصها بلنا المعجم اي ادخلوا اسبا فمجلوه لانه في قولوا  
اليه فطعنوا بها من يحيى من قولهم جللته بالرحم وجللته اذا طعنته به وهذا الشبه  
للغيره وقع في رواية المستملى فمجلوه لانه ابا بن تئله **قوله** وكان رجلا ثقيلا اي خثرا  
للجنة **قوله** فخلعت لهم ابيه هو على ابيه سماه ابن اسحق في روايته في هذه القصة من وجه  
اخر وسبق في ميزير بسط هذه القصة في شرح غزوه بدر ونكر كاتبت من ياتر وتل ابيه

ومن ياتر وتل ابيه هو على ابيه ومن اصاب رجل عبد الرحمن بالسيف فزنا الله تعالى ووجه اخذ  
الترجمه من ابن الجريان عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الاسلام فوض الى ابيه خلفك  
وهو كافر في دار الحرب يتعلق بامر والظاهر اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم عليه وليس عليه  
قال ابن المنذر توكل المسلم حربا مستامنا وتوكل الحرب المستامن مسلما لا خلا في  
جواز ذلك **قوله** سمع يوسف صالحا وابرهه اياه كذا ثبت لا يدرى المستملى وقد  
وقع في اخر القصة ما يدرك على سماع ابرهه من ابيه حيث قال في اخر الحديث وكان عبد الرحمن  
ابن عوف يربنا ذلك الاثر في ظهر ربه **قوله** **باب** الوكالة في الصرف  
والمنازل قال ابن المنذر اعمى اعلى الوكالة في الصرف حازنه حتى لو وكله جلا بصره درهم  
وكله اخبر بصره دنائير والنفيا ونصارا فاصرفا معبر بشرطه جاز ذلك **قوله** وقد  
وكل عمر وعمر في الصرف اما ابن عمر فوصله سعد بن منصور من طريق موسى بن اسحق عن  
ابيه ان عمر اعطاه ابيه موهبه بالذهب فقال له ان يبيعها فباعها من يهودي بضعه فزنته  
فقال له عمر رده فقال له اليهودي ان يردك فقال له عمر لا ابوزنه واما ابن عمر فوصله سعد  
ابن منصور ايضا من طريق الحسن بن سعيد قال كاتبت عند ابن عمر را هره فاجبت عند را  
فارسل مع رسوله الى السوق فقال له اذا قامت على سعر فاعرضها عليه فان اخذها والا  
فاستر لحقه ثم ارضه اياه **قوله** **قوله** عن عبد المجيد بن سبيل كذا  
للاكثر بقدر الملم على الجير وهو الصواب وحكي ابن عبد البر انه وقع في رواية عبد الله بن  
يوسف ففعله وقع كذلك في رواية البخاري قال وكذا وقع لحي بن يحيى الملقب عا كذا هو  
خطا **قوله** استعمل جلا على خير تدخ في السبع انه انصار كذا ان اسمه سواد بن عريه  
وتدخ الكلام عليه هناك وقوله في اخره والمنزل ثلثه لئلا يسلط الموروز ثلثه لئلا يسلط  
رطل يطلن وقال الدراودي اي لا يجوز للمر بالمرا لا يملأ بطل او وزيا بوزن وتعقب  
ابن النضر ان المر لا يوزن وهو عجيب فاوله المرفوع المثلثه وفتح الميم ويناسبه الحديث للترجمه  
ظاهره لنفوذ صل الله عليه وسلم امره بكال ووزن العره فهو في معنى التوكيل عنه  
ولحقه الصرف قال ابن بطال بيع الطعام بدا بيد ثلثه الصرف سوا الى في اشتراط ذلك



قال ووجه اخذ الوكالة منه غير اللزوم فيها عن سماع الراوي اذ زله في الريح بطريق السند قوله  
**باب** اذا ابصر الراعي او الوكيل شيئا من ثوب او شيئا يتسدا واصبح ما تحت  
الفساد كذا لا يرد والفسق وعليه جرى الاسماعي ولا ينشئ فيه فاصح بل او اصح وجها  
الشرط محذور فليحذر من تحريك وفي شرح ابن النضر يحذف او فصار الجواب اصح ما تحت  
الفساد واما الاصل فعنده او شيئا يفسد ربح واصح وقد لا يرد فيه حديث ابن كعب بن  
ما لا يخفى انه كانت له من ثوبه ثوبان فباعهما فباع ثوبه بدينار وبيع ثوبه بدينارين  
الكلام في تحليل الربح او تحريمها وانما غرضه اسقاط النكاح عن الراعي وكذا الوكيل وقد عرض  
ابن النضر ان الذي دعي كانه ملكا لصاحب الثوب وليس في الخبر انه اراد تفنيها والذي يظهر انه  
اراد رفع المخرج عن فعل ذلك وهو اعز المصنفين **قوله** انه سمع ابن كعب عن مالك بن النضر  
في الاطراف انه عبد الله لكن روى ابن وهب عن اسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب  
مالك عن ابنه طرفة عن عبد الله بن زيد فالتاثير انه عبد الرحمن **قوله** قال عبد الله بن مسعود عن علي بن  
راوى الحديث وهو موصول بالسناد المذكور اليه **قوله** تابعه عنه اي ابن سليمان عن عبد الله  
هو الحري المذكور بالسناد المذكور وسياتي موصوله في كتاب المباح وما في الكلام عليه هناك  
ونذكر الاختلاف على نافع وعلى غيره واسند له على يصد بن المومن عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة  
دليل الخبر انه وعلى ان الوكيل اذا ائتمن على ان لا يبيع الا ما ائتمن عليه حيث يحتاج الى  
ذلك فله ان لا يبيع عليه **قوله** **باب** بالتشوين وكاله الشاهد في الاخير  
والغايب جازنه **قوله** ان بطا الحجاز هو جواز توليد الحاضر بالمد بغير عدد وشقة ارجح  
الاسد مرض او سقرا ومرض الخصر واستثنى ما كان من ماله وبين الخصر عدوه وقد بالغ الطحاوي  
في نفيه قول الجمهور واعتمد في الجواز حديث شبيب قال وقد ائتمن الصحابة على حوز تركل  
الحاضر بغير شرط قال وكذلك الغايب فيفقروا قول الوكيل الوكالة ما تفاقوا اذا كانت  
مفقرة الى قول فليحذر الغايب والحاضر سوا **قوله** وكتب عبد الله بن عمر واي ابن العاصي  
القميانه اي حازنه القمي يمين وهو الوكيل واللفظ فارسيه **قوله** ان تركل عن اهله  
اي زكاه الفطر ولم يفت على السر هذا التهمان وقد لا يرد فيه حديث يمينه كان لرجل

على النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من الاصل فقال اعطوه الحريث وسياتي شرحه في كتاب القرض ويضع  
الترجمة منه لو كاله الحاضر واضح واما الغايب فيستفاد منه بطريق الاول ان الحاضر اذا جازله  
التوكيل مع ائتمانه على اللباشره بنفسه فحازنه للغايب عنه اول اختياره اليه وقال الكرماني  
انقط اعطوه يتناول وكلا رسول الله صلى الله عليه وسلم حضورا وغيبا **قوله** **باب**  
الوكالة في فضا الديون او رده فيه حديث يمينه المذكور في الباب قبله من وجه اخر وهو ظاهر فيها  
ترجيحه وقوله قال اعطوه سنا مثل سنده فقالوا الا مثل سنده لئلا يجمع الرواه وفيه حرف يظهر  
من سياق الذي قبله والتقدير فقالوا لئلا يجمع الرواه لئلا يجمع الرواه وفيه حرف يظهر  
ربما توهم منه ان فضا الدين لما كان واجبا على الثور استعفا الوكالة فيه لانه ما جاز من  
الموكل الى الوكيل فمن ان ذلك جائز ولا يبعد ذلك عطلا **قوله** **باب** اذا  
وهب شيئا لوكيل او سبيع فوج جاز يجوز فيه وكيل التشوين ويجوز تركه على حد قوله **باب** اذا  
ووقع عند الاسماعي على الوكيل فوج او سبيع فوج **قوله** لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو فدهموا  
حين سألوه المعاصي فقالوا انفسهم كرم وهو طرف من حديث اخرجه ابن النضر في المغازي من حديث  
عبد الله بن عمر بن العاصي وسياتي بيانه في كتاب الخسران شيئا الله تعالى وقد لا يرد الحديث  
حديث المسور من مخبره ومروان بن الحكم في قصة وفدهموا من انفسا وسياتي شرحه في غرضه  
من كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله وفيه وفيه في رواية ابن ابي رباح في حديثهم الحديث قال  
ابن بطال كان الوفور سلا من هواز في كانوا وكلا وسفعا في رد سبيهم فتسعهما النبي صلى  
الله عليه وسلم فيهم فاد اطلب الوكيل والسبيع لنفسه واخبره فاعطى في ذلك فحله حكمهم  
وقال الخطابي فيه ان قرار الوكيل على مرقله مقبول لان العرفا بمنزلة الوكالة فيما ائتموا له  
من امرهم وهذا قال ابو يوسف وقده ارجح فيه ومجربا الحاكم وقال مالك والشافعي  
وان لا يسل لا يبيع قرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث حجة للجواز لان العرفا بالسوا  
وكلا وانما هو كالا لمراد عليه فتدول فوهم في حقه بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من  
هو حاكم عليه والله اعلم واسند له على القرض الاجل محمول لقوله حتى يحطه اياه  
من اوله اني علينا وسياتي الحديث فيه في باب وقال ابن النضر قوله صلى الله عليه وسلم

باب



للفرد وهو الذي حواشوا في قومه هو كرم قريه من الزوجه وتعت للوسايط وليس  
 كذلك بل المقصود هو جميع من تكلموا بسببه فاستفاد منه ان الامور تنزل على المقاصد  
 على الصور وان من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده للشفيع قد وهب لك فلست  
 للشفيع ان يتعلق بظاهر اللفظ ويحصر نفسه بل الهبة للمشفوع له ويخرج من ذلك على شرطي  
 بعينه فاستشراه الوكيل ثم ادعى انه انما نوى نفسه فانه لا يقبل منه ويكون البيع للموكل انتهى وهذا  
 قاله على يده وفي المساله خلاف مشهور قوله **باب** اذا وكل رجلا  
 ان يعطي شيئا ولم يسن كم يعطي فاعطى على ما ينعرفه الناس فهو جائز فيه خبر جابر في  
 قصه بيعه الحمار وسبب في شرحه في كتاب الشروط وسأله الترجمة منه قوله فيه بالانقضه  
 وزده فاعطاه وزاده فيراط **قوله** عن عطاء بن ارياح وغيره يرد بعضهم على بعض  
 لم يسلغه كله رجل منهم كذا الاكثر وكذا وقع عند الامام علي بن ابي طالب في خبر جابر عن واحد  
 منهم بعينه وانما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ووقع لبعضهم لم يسلغه كله رجل واحد منهم  
 وعليه شرح ابن التمر وزعم ان معناه ان من بعضهم ومن جابر فيه واسطه وعندك الخبر  
 في المستخرج لم يسلغه كله الرجل واحد عن جابر ومثله المجهري في جمعه وخط الدساطي  
 في نسخة من البخاري لم يسلغه بالسديد وقال **باب** الكرماني قوله يرد بعضهم الخبر فيه يرجح  
 كل الخبر وفي لم يسلغه الى الحديث والرسول ورجل من كل فاك الخبر الحديث جريا  
 لا للرسول لان السند متصل ثم قال الكرماني وفي اكثر الروايات لفظ غيره بل جريا واما رفعه  
 فعلى الابتداء ومن رخصه ويحتمل ان يكون رجلا فاعل فعل فمدر كملعه وعلى التقادير لا يخفى ما في  
 هذا التركيب التعريف **قوله** انما جاء التعريف من عدم فهم المراد والافعى الكلام ان ابن  
 جرح روى هذا الحديث عن عطاء وغير عطاء كله عن جابر لكنه عنده عنهم بالتوزيع وكل  
 واحد قطعه من الحديث وقوله لم يسلغه كله رجل لم يسلغه تمامه فهو بيان منه بصوره  
 محمله وهو كقول الزهري في خبره الا فاك وكل حديث طائفة من حديثه لكنه زاد عليه في ان  
 يكون واحد منهم ساقه تمامه فاي تعريف في هذا والعجب من شراح ترك الروايه المشهوره  
 الى لا فاك في تركيبه وشاغل بخوارق لم يثبت في الروايه ثم يطلق على الجميع التعريف

فهذا شارح

في لم يسلغه

فهذا شارح او خارج ووقع عند المجهري في جمعه لم يسلغه كله الرجل واحد منهم وقوله  
 من تسميه من روى ان جرح عنه هذا الحديث عن جابر عن الزبير وقد تقدم في الحج من ذلك  
**قوله** على غير ثقال فتح المثلثه بعدها فاحقنه هو المعبر البطي السمر ثقال ثقال ونيل واما  
 الثقال فكسر اوله فهو ما يوضع تحت الرحى كمنزل عليه الدقيق وقيل ان الثقل مضط الثقال  
 الذي هو المعبر بكسر اوله فقد اخطأ وقوله باربعه دنانير كذا الجميع وذكره الداودي شارح  
 بلفظ اربع الدنانير وقال سقطت الها لما ادخلت الالف واللام وذلك تعداد العشره بعينه  
 ان الثقل ثمانية ثلثه شرع لم يقله احد غيره وقوله فلم يكن الثبراط نفا وقرط جابر كذا  
 لا يرد في المشفوع ثقال قال الداودي جوبطه وبعبه ان الثقل بالمراد قرط سنيه وان  
 الخريطة لا يقال لها ثراب انتهى وقد وقع في روايه الاكثر جراب فهو الذي حمل الدراود على  
 تاويله المذكور وقد زاد مسلم في اخر هذا الحديث من وجه اخر فاخذ اهل الشام يوم الحجه  
 قال ان بطال فيه الاعمال على العرفه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبعن قدر الزباده في قوله  
 له وزده فاعطاه بل على العرفه فتصر على قرط فلما زاد مثالا ذنارا لئلا يظن ان قوله مطلق الزباده  
 لكن العرفه باباه كذا قال وقد نازع في ذلك باحتمال ان يكون هذا القدر كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذن في زيادته ذلك القدر الذي زيد عليه كان يكون امره ان يزيد من يامره بالزباده  
 على كل دينار ربح قرطاً فتكون عمله في ذلك بالنصر لا بالعرفه **باب** وكاله  
 المراه الامام في النكاح اي ترك كل المراه والامام بالنصب على المنعوليه واورده فيه حديث  
 سهل بن سعد في قصه الرايمه نفسها وسبب في الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح وقد  
 تعقبه الداودي بانه ليس فيه انه صلى الله عليه وسلم استأذنها ولا انها وكلته وانما زوجها  
 الرجل بنوا الله تعالى النبي اول المؤمنين من انفسهم انتهى وكذا المصنف اخذ ذلك من طريقه هبت  
 نفسي كفتوضعت امرها اليه وقال الذي خطبها زوجها او زوجها من راي ووقع في هذه  
 الروايه اي وهبت لك من نفسي واكثر الروايات خاليه عن لفظ من قال النووي قول الفقهاء  
 وهبت من فلان كذا مما شكر عليه ويعقب **باب** ان لا يكره مردود الاحمال ان يكون زائده  
 على درهم من برك زباده في الانباء من النجاء ويحتمل ان يكون انرايه هناك حرفه تدين

لم يظهر ما وص  
 ادخل كلام النووي  
 ولا يعقبه في هذا  
 المحل بل ان الوازع  
 لها ليس من ذلك  
 الباب والله اعلم



طيبه مثلا قوله **باب** اذا وكل رجل رجلا فترك الوكيل شيئا فاجازه للوكيل فهو حرام  
 وان اقرضه الى اجل مسمى جاز او رد فيه حرام الى ماله في حفظه زكاه رمضان قال **قوله** في بيع  
 الترحمان للوكيل اذا لم يحضر فاعله الوكيل على ما ادركه فيه فهو غير جائز قال **قوله** وان اقرضه  
 الى اجل مسمى جاز الى ان اجاز الوكيل ايضا قال ولا اعلم خلافا ان المؤمن ان اقرض شيئا من مال  
 الوديعه وغيرها لم يحمله ذلك ويكون بطلان الجواز قال واجز ذلك من حديث الباب من  
 طرأ ان الطعام كان محجوزا للصدقه وكانوا يجمعونه قبل اخراجه واخرجه كان له ان يطرأ  
 سكي السار ولا يبرره الحاجة تركه وكانه اسلمه له الى اجل وهو وقت الاخراج وقال الكرداني  
 بوجوب سببه من حيث انه اقرضه الى ان رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال **قوله** وقال  
 عثمان بن عفان هكذا ورد البخاري هذا الحديث مما لم يصرح فيه بالحديث ورواه ابن العري  
 انه منقطع ولما عاده كذلك صنفه ابليس وفي فضايل التواريخ اختصار وقد وصله النسائي  
 والاسمعيلى وابن جرير من طرق لا غمان المذكور وذكر في فضايل التواريخ من طريق عبد العزيز  
 منيب وعبد العزيز بن سلال وابراهيم بن يعقوب الجرجاني وهلال بن يسراق ومحمد بن غالب  
 الذي يقال له تمام واقربهم ان يكون البخاري اخذه عنه اركاننا سمعنا من ابن الهيثم هلال بن يسراق  
 فانه من شيوخه اخرج عنه في جرد التواريخ خلقا لا ماع وله طريق اخرى عند النسائي اخرجها من  
 روايه الى المتوكل الناجي عن ماله ووقع ثلثه للمعاد بن حنبل اخرجها الطبراني وابو بكر  
 الرويانى **قوله** وكفى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاه رمضان فانما في ان  
 بفعل محض وما سكت ان الحالمه بعد ما سكته فقال خضاعثوا وخضاعثوا وفي روايه الى المتوكل  
 عن ابن مبرره انه كان على الصدقه فوجرا تركت كانه قد اخذته ولا ابن الضريس من هذا الوجه  
 فاد التمر قد اخذته ملك **قوله** فاخذه زاد في روايه الى المتوكل ان ابن مبرره سكي  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لا قاله ان اردت ان اخذه فقل سبحان من سجد لله  
 قال فقلها فانما به قايما من ماله فاخذه **قوله** لا رجوع لك الى ان يتركك اسكوك فقال  
 رفعه الى الحاكم ان اخذه لاسكوى **قوله** الى محاج وعلى عيال اي نفقه عيال وعلى

معنى

معنى **قوله** وفي روايه الى المتوكل فقال اخذه لا يترك فقرا من الخبز وفي روايه الاسماعيلي ولا  
 اعود **قوله** واحاجه في روايه الكشي مني واحاجه **قوله** فرصته اي رقبته **قوله**  
 فحصل في روايه الكشي مني والمسمى في الموضعين **قوله** قال غنى عيال في روايه  
 الى المتوكل حل غنى **قوله** شفعك الله بها في روايه الى المتوكل انما فلهن لم يتركك كروا اني  
 والخز وفي روايه الى الضريس من هذا الوجه لا تتركك الخبز ذكره اني صغير ولا ليس **قوله**  
 قل ما هي في روايه الكشي مني ما مرى الكلام وفي روايه الى المتوكل قلت وما هو الكلمات  
**قوله** اذا ورسال فراك في روايه الى المتوكل عند كل صباح ومساء **قوله** ايه الكرسي  
 الله لا اله الا هو حتى يحتسب لايه في روايه النسائي والاسماعيلي الله لا اله الا هو الى التيمم من  
 اوها حتى يحتسبها وفي روايه ابن الضريس من طريق المتوكل الله لا اله الا هو الى التيمم وفي حديث  
 معاذ بن حنبل الزيادة وخاتمة سورة البقرة ان رسول الله اخبرها وقال في اول الحديث صر  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر الصدقه فكتبت اجر كل يوم فيه نقصانا فسلوك ذلك  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي موعى الشيطان فان صدقه فرصته فاقبل في صورة  
 قبل فلما اتوا الى الباب دخل رجل الى الباب على غير صورته فزنا من التمر فجعل يلققه فسدرد  
 على ثيابه فتوسطته وفي روايه الرويانى فاخذه فالتصت يدى على وسطه فقل يا عدو الله  
 الى محال الصدقه فاخذه وكانوا اخبره منك لا زفونك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتفحصك  
 وفي روايه الرويانى ما ادخلك بيتي تاكل التمر قال انما سمع كبر فقير وعباد وما انبى الا  
 نصيبين ولو اصبحت شيئا دون ما انتك ولقد كان في يدك هذه حتى نوب صاحبكم فلما ارك  
 عليه انسان فزنا بها فان خلت سبيل علكها فلبت نعم قال ايه الكرسي واخر سورة البقر  
 من قوله ان رسول الله اخبرها **قوله** لنزل عليك في روايه الكشي مني لنزل ووقع لهم  
 علس ذلك في فضايل التواريخ والاول هو الذي وقع في صنفه ابليس وفي روايه النسائي والاسماعيلي  
**قوله** حرايه حافظا من عند الله او من حجه امر الله او من امر الله ونفقه **قوله** ولا تتركك  
 الراوى في الوجه **قوله** وكانوا الى الصحابه احرص على الخير ويحمل ان يكون من الكلام



مدرجا من كلام راويه وعلى كل حال فهو مسوق للاعتدال في حيله سبيله بعد المروءة الثالثة حرصا  
على تعليم ما ينفع **قوله** صدقك وهو كذب في حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذب  
وفي رواية اخرى المتكلم وما علمت انه كذب **قوله** مدبر ثلاث وفي رواية اخرى المتكلم في ثلاث  
**قوله** ذلك الشيطان كذا الجميع اي شيطان من الشياطين ووقع في تضليل التوازن ذلك الشيطان  
واللام بطلان الدعي وقد وقع ايضا لا في كذب عند الناس واي اوبى انصار عند النصارى  
واي سيد الانصار عند النصارى وزيد بن ثابت عند انصار الدين فقص في ذلك الامور  
فيها ما يشبه قصة اي من و لا قصه معاذ بن جبل التي ذكرتها وهو مجموع على التعداد في حد  
اي ان كونه كان له جزية ثم وانه كان يتعبد به فوجدته ينقص فاداهم بدار به شبه الفلاح المحمل  
فعلت اخراج النبي فقال يحيى وفيه انه قال يلغوا انك بحال الصدقة واجبتنا ان نصيب من  
طعامك قال فما الذي يجربنا منك قال هذه الهبة اليه الكري في ذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال صدق الحديث وفي حديث ايوب انه كان له سهوه اي يفتح الهمة وسكون الهمة وهي الصفة  
فيها ثم وكان له عوارض فما خزنه ففعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رايها  
فقال يا سر الله احب رسول الله فاحرها ففعلت ان تعود فذكر ذلك لانا فقال ان في ذكره  
لك شيئا به الكري اقراها في بيتك فلا يقربك شيطان ولا غيره الحديث وفي حديث ايوب  
الساعري انما قطع تمر حائطه جعل في غره فدانته لخواجته ففسد تمره ونسره  
عليه فذكره خورج ايوب سوا وقال في اخره وادلك على انه نقراها على بيتك فلا خالف  
الهالك ونقراها على اياك فلا تكشف غطاؤه وهي اية الكري ثم حلت له في الحديث  
وفي حديث زيد بن ثابت ان خرج الحائط فسمع حمله فقال يا هذا ما بال رجل والخراسا  
السنة فاردت ان اصيب من عماركم قال ما الذي يعيركم يا سبل قال اية الكري **قوله** وهو  
كذب من التتمع البليغ الغاية في الحسن انه انبأ له الصدق فاهله منه للدم ثم استدل  
ذلك منه المبالغ في الدم بقوله وهو كذب وفي الحديث من التواضع عن ما تقدم ان الشيطان  
قد علموا بفتن به المؤمن وان الحكمة قد شغلها الفاجر ولا تنفع بها وتوخر عنه فينتفع

وان

وان الشخص قد يعلم الشيء ولا يعلمه وان الكافر قد يصدق بعض ما يصدق المؤمن ولا يكون ذلك مؤثرا  
وان الكذاب قد يصدق وان الشيطان قد يمانه ان يكذب وانه قد يتصور بعض الصور  
رويته وان قوله تعالى انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم مخصوص اذا كان على صورة  
خلق عليها وان ان قيل في حفظ شي سمي وكبلا وان الخبز يكون طعام الانس وانهم يطهرون  
للانس كذا الشرط المذكور وانهم يتكلمون بكلام الانس وانهم يسرقون ويخدعون وفيه فضل  
الكري وفضل اخر سورة البقرة وان الخبز يصبر من الطعام الذي يدركه الله عليه وفيه ان  
السارق لا ينطع في الجماعة ويحتمل ان يكون الفدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للجماع  
العفو عنه قبل تليفه الى الشارع وفيه قبول العذر والسنة على من ينظر الصدق وفيه اطلاع  
النبي صلى الله عليه وسلم على المعصيات ووقع في حديث معاذ بن جبل ان حبل حال النبي صلى الله  
عليه وسلم فاعلم بذلك وفيه جواز جمع زكاة الفطر وتوكل البعض لحفظها وتفرقها قوله  
**قوله** اد ابايع الوكيل شيئا فاسد فبعضه مردودا وردنه حديث اي سعيد  
جاء لال يمين في الحديث وليس فيه تصريح بالرد بل فيه اشعار به وكلمة اشارة الى ان الرد  
في بعض طرقه فعند مسلم من طريق اي سعيد عن اخيه في تحريمه القصة فقال من الربا  
فردوه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في باب من اراد شري ثم تمخرجه من كمال البيوع وفيه  
قول ابن عبد البر ان القصة وقعت مرتين مرة لم تقع فيها الامر بالرد وكان ذلك قبل العلم بحرم  
الربا والعلم به ويد على التعداد ان الذي نزل ذلك في احدي القصصين سواد بن عريه عامل  
خيس وفي الاخرى بلال وعند الطبري من طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال كان عندي مردود  
فانبت منه ثم اخرج منه الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الربا بعينا نظرت فيه  
على صاحبه وقد تمرك وبعه بخطه او شعير من اشترى به من هذا الامر حتى به **قوله** حد  
اسحق بن ابراهيم بن ابي جرم به ابو جرم وجرم ابو علي الجيا في يانه ابن منصور واحمى ما سلم  
اخرج هذا الحديث بعينه عن اسحق بن منصور عن يحيى بن صالح هذا الاسناد ولكن ليس ذلك بلان  
وتوبه كونه ان اهوريه نفاير السبائك من فتننا واسنادا فتننا قال اسحق بن يحيى بن صالح  
وعند مسلم حديث يحيى بن عماره اسحق بن اهوريه الجعبر عن شياخه بالاجبال بالحديث







الغلاب وتقليد النبي صلى الله عليه وسلم لها بغيره ويحتمل اياها مع ان يكون موقفا من فمها ثم جمل  
من الوكالة في البذر وانما هذا فعله ليس كالماء بغيره الحريش من النبي صلى الله عليه وسلم  
اياها بنفسه حتى قلدها بغيره وقد سبق الكلام عليه في الحج قوله **باب** اذا قال  
الرجل لو كمل صبري لكان الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت اي فوضعه حدثا اذا جازا ورد  
فيه حديث الحسن في قصة صدقة ابي طلحة عند نزول قوله تعالى اننا لراا البرخي يفتقوا ما يحسون  
ونسا هذا الترجمة منه قول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم انها صدقة فضعها برسول الله حيث  
وان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ذلك وان كان ما وضعها بنفسه بالامر ان يضعها في الاقرن  
لكن الحج فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على ذلك ويؤخذ منه ان الوكالة لا تسري بالقبول لا ايا طلحة  
فما وضعها حيث اراد الله فدل عليه ذلك وقال ابي ابي ان جعلها في الاقرن **قوله** تابعه اسمعيل  
ع ما لك ما في موصولة في تفسير ابي عمران **قوله** وقال روح عن مالك الدراج عن ابي روح بن  
عباد واقرب الرواية عن مالك في الاسناد والمثل في هذه اللفظة وروايت المذكورة يخرجها  
الامام احمد عنه وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الفارب في كتاب  
وتقدم هناك يرحا وما في شرح الحديث في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى **قوله** فيه افعل رسول  
الله مضبوطا في الطريق كما همزة قطع على انه فعل مستقبل وحلى الداودي فيه صيغة الامر  
اي افعل ذلك كتب رسول الله وبعثه من النبي انه لم يرد به الرواية وان السبايا اياه قوله  
**باب** وكاله الامين في الخزانة وخوها او رده فيه حديث ابي موسى في الحارز الامين  
وقد سبق مسوطا في كتاب الزكاة وذكر له طريقا اخرى في اول الاجازة كما تقدم **باب**  
اشتمل كتاب الزكاة على سنة وعشرين حديثا المعلق منها سنة والبقية موصولة المكرر منه  
وفيها مضي اثناعشر حديثا والبقية خالصة واقعة بمسلم على تحريها سوى حديث عبد الرحمن  
ان عوف في فضل امير المؤمنين خلف وحديث كعب بن مالك في الشاه المبروح وحديث وقد هوان  
من طريقه وحديث ابي هريرة في حفظ زكاه رمضان وحديث عتبة بن الحرف في قصة النعمان وفيه  
من الانار عن الصحابة وغيرهم سنة اثار والله اعلم بالصواب **قوله** لسر الله الرحمن الرحيم  
**كتاب المزارعة** **باب** فضل الزرع والغرس اذا اكل منه

وقول

في المزارعة

وقول الله تعالى افراتيم ما حزنوا لآية كذا اللبس في والكسب مني الا انها اخر البسملة وزاد اللبس  
باب ما جاء في الحرف والمزارعة وفضل الزرع الاخره وعليه شرح ابن بطال وشبهه للاصيل  
وكريمه الا انها حزننا لفظ كتاب المزارعة والمستعمل في كتاب الحرف وقدم الجموي البسملة وقال في  
الحرف بد كتاب الحرف ولا شك ان الآية تدل على اياه الزرع من جهة الامتياز والحديث يدل  
على فضله بالتد الذي ذكره المصنف وقال ابن المنير اشار البخاري الى اياه الزرع وان  
نهي عنه كما ورد عن فحمله ما اذا شغل الحرف عن الحرب ونحوه من الامور المطلوبة وعلى ذلك  
يجل حديث ابي امامة المذكور في الباب الذي بعده والمزارعة مفاعلة من الزرع وسبايا التول في  
بعد ابواب **قوله** حديث قتيبة الاخره اخرج هذا الحديث عن شيخ حزن به كل من  
عن ابي عوانه وكبار في سبائكها اخلافا فكانه قصدا انه سمعه من كل من وحدثه فلذلك لم  
يجمعهما **قوله** ما من مسلم اخرج الكافر لانه رتب على ذلك كون اكل منه لكونه صدقة  
والمراد بالصدقة الثواب الاخره وذلك يختص بالمسلم نعم ما اكل من زرع الكافر باب  
عليه في الدنيا كما ثبت من حديث الحسن عند مسلم واما من قال ان يحفف عنه برك من عذاب  
الاخره فيحتاج الى دليل **قوله** او يزرع او للتبويح لان الزرع غير الغرس **قوله**  
وقال مسلم كذا اللبس في جماعه ولا يدرى الاصيل وكريمه قال النجاشي وهو ابن ابي رايح  
وابان هو ابن شريك الحطار والخاري لا يخرج له الا استشهاده او لمرارته في كتابه شاعري  
الا هذا ونظيره عنده مما دلت عليه فانه لا يخرج له الا استشهاده او وضع عنه في الرواف  
قال لنا ابو الوليد حديث مما دلت عليه وهذه الصيغة وهي قال لنا نسجها الخاري على  
ما استقرى في كتابه في الاستشهاد ان غالبها وربما استجها في الموقوفات ثم انه ذكر لنا  
استناد امان وكريمه في سنة لان غرضه منه التصرح بالحديث في قيادة عن الحسن وقد اخرج  
مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور لفظ ان نعم الله صلى الله عليه وسلم وسيل راي بخلا  
لام يسر امره من الانصار فقال من غير هذا النخل المسلم ام كافر قالوا مسلم قال يخرج من شهر  
كذا عند مسلم فاحاله على ما قبله وقد بينه ابو نعير في المستخرج من وجه اخر عن مسلم بن  
ابراهيم وافته فقال لا يعرف مسلم غرسا فيما كلفه انسان وطير او دابة الا كان له







قبر طان فاما زياره الزرع فقد انكرها ابن عمر في مسلم من طريقه عن ابن عمر  
صل الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب الا كلب صيدا وكل غنم فقتل ابن عمر انما يرى  
نحو الكلب زرع فقال ابن عمر ان لا يرى زرعاً وقال ابن عمر ان لا يذلل الناس الى  
نفس رواية ابن عمر وان سب حنطة هذه الزيادة دونه انه كان صاحب زرع دونه  
كان مستغلاً في احتياجه الى العرفا حكماء وقد روى مسلم ايضا من طريقه عن ابن عمر  
عن ابن عمر من قول ابن عمر في الكلب الحربي قال سلمة وكان ابن عمر يقول اكل حربي كان  
صاحب حرب واصله في الخمار في الصبر دون الزيادة وقد وثقوا ما يرويه عن ابن عمر  
سفيان بن ابي عمير في هذا الباب وعبد الله بن مسعود وهو عنده مسند في حربي  
اوله امر بقتل الكلاب ويخص في كلب الغنم والصبر والزرع **قوله** او ما شبهه او  
للتبويح لا التزديد **قوله** وقال ابن سيرين وابو صالح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الكلب غنم وحرب لو وصدا ما رواه ابن سيرين في افعالها بعد الشبع الطويل واما  
روايه ابو صالح فوصلها ابو الشيخ عبد الله بن محمد الاصبهاني في كتاب التزديد من طريق  
الاشرع عن صالح ومن طريقه سفيان بن ابي صالح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الكلب ما شبهه او صيدا وحرباً فانه ينقص من عمله كل يوم قبر طان لم يقل سفيان  
حرب **قوله** وقال ابو حازم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وصلى ابو الشيخ ايضا  
من طريقه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل كلب يذبح في هذا الحربي اياه  
بكل صيد ولا ما شبهه ينقص من عمله كل يوم قبر طان قال ابن عمر في هذا الحربي اياه  
اتخاذ الكلب للصبر ولما شبهه فكل الزرع لا يذبح حافط ولا راءه اتخاذها للغير  
ذلك الا انه يدخل في معنى الصبر وغيره مما ذكر اتخاذها للجليل النافع ودفع المضار فاما  
فمن كماله اتخاذها للغير حافط لافقه من تبويح الناس واشتباع دخول الملايكه للبيت  
الذي هو فيه وفي قوله ينقص من عمله اي من اجر عمله في شرب الماء اتخاذها للسرعة لا راء  
كان اتخاذها محرماً اشنع اتخاذها على كل حال سواء ينقص الاجر ام لم ينقص فكل  
ذلك على ان اتخاذها مكره لا حرام قال ووجه الحربي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

في الكلاب من غسل الاناس بها لا تكاد يتوهم بها المكلف ولا يحفظها فربما دخل عليها اتخاذ  
ما ينقص حربه من ذلك ويرى ان المنصور سأل عن عبيد بن سبب هذا الحديث فالتفت  
فقال المنصور لا نه سمع الصنف يردع السائل انتهى وما ادعاه من عدم الخبر واستدل له  
بما ذكره ليس لانج بل كمال ان يكون له اتخاذ حرام والمراد بالنقص ان الامر بالحاصل باخذ  
نوازل قدر قبر طان وقيل سبب النقص ان اشتباع الملايكه من دخول البيت او ما  
يلحق الما من الاذى او لا بعضها سبب طين او عتوبه لمخالفة النبي او لولو غها في الاذى عند  
عقله صاحبها فربما ينقص الظاهر منها فادان استعمال في العباد له لم ينع موضع الظاهر وقال  
ابن النضر المراد انه لو لم يخذل كان عمله كاملاً فان افشاءه ينقص من ذلك العمل ولا يجوز  
ان ينقص من عمله مضي وانما اراد انه ليس عليه في التماثل من لم يخذل انتهى وما ادعاه من  
عدم الجواز منازع فيه فقد حكي الرواية في الحرا خلافاً في الاجر هل ينقص من العمل الماضي  
او المستقبل وفي محل نقصان القبر طان فصل في النوازل والبلد الاخر وقيل في النوازل  
قبر طان من النوازل اخرى في سبب النقصان يعني كماله واختلافوا في اخلاف الروايات في  
القبر طان والقبر طان فقبل الحرام للزائد لكونه حفظاً ما لم يحفظ الاخر او انه صلى الله عليه  
وسلم اخبروا ولا ينقص قبر طان واحد فسمعه الراوي الاول ثم اخبرنا بنينا بن سفيان بن طين  
زياده في الكلب في السفر من ذلك فسمعه الراوي الثاني وقيل ينزل على حاله ينقص القبر طان  
ما عتبار لئلا الاضرار باتخاذها وينقص القبر طان ما عتبار قلته وقيل ينقص القبر طان  
بالمدينة الشريفة خاصة والقبر طان بما عتبارها وقيل ينقص بالمدينة في ذلك سائر المدن  
والقرى ويختص القبر طان بما سواها وهو يفتى المعنى كثره النادر وقيل وكذا  
قال كماله ان يكون في نوعين من الكلاب فما لا مسه ادى قبر طان وما دونه قبر طان  
وحوز ابن عبد البر ان يكون القبر طان الذي ينقص اجرا حسانه الله لانه من رواه الا كباد  
الربطه او الحرا ولا يخفى بعده واختلف في القبر طان المذكورين مثلهما كما في القبر طان  
المذكورين في الصلاة على الجنان وابتاعها فقتل بالسوييه وقيل اللذين في الجنان من



باب الفضل والذين ينادون بالعقوبة وباب الفضل اوسع من غيره والاصح عند الشافعية  
اباحه اتخاذ الكلاب لحفظ الدواب الخافا للمنع من اكلها في معناه كما اشار اليه ابن عمر الترمذي  
على ان المادون في اتخاذ ما لم يحصل الا نفاقا على قوله وهو الكلب العنقور واما غير العنقور فقد  
اختلف هل يجوز قوله مطلقا ام لا واستدل به على حوازي ثمة الحر والصفير لا جل المنفعة التي  
يول امره اليها ادا كبر ويكون القصد لذلك فيما يقع وجود المنفعة كما يجوز بيع ما لا ينفع به  
لحال لكونه ينفع به في المال واستدل به على طهارة الكلب الجائر اتخاذ لانه ملائمة مع  
الاحترار عنه مستقيمة شريرة فالادوية في اتخاذ اذ في ثلاث مقصودها كما ان الذئب من لوان  
مناسب للمنع منه وهو استدلال قوي لا يعارضه الا عموم الخبر الوارد في الامر من غسل ما ولغ  
فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص لعموم خبره مستند اذا استوفى الدليل وفي الحديث الحديث  
على طهارة الاعمال الصالحة والتحريم من العمل ما ينقصها والتبعية على اسباب الزيادة منها والنقص  
منها المحذور وتكلم وبيان لطفا له خلفه في اباحه ما لم يضر نفعه ويمنع نفعه صلى الله عليه  
وسلم لعمامة مورعاشه وبعاد هروبه ترجيح المصلحة الرأحية على المنفعة لرفع استئثارها  
تنفع به مما خرج اتخاذ **قوله** عن زيد بن خصيفة بالحجة ثم الامثلة ثم القامصغر والساب  
ان زيد بن حجاب صغير مشهور ورجال الاسناد كله مردون لا يصلح ان يصلح الى شيخ البخاري وقد  
افاج بالمدنية مده وفيه رواية حجابي **قوله** من اذ شئوه نفع الحجج وضم النون  
بعدها واوساكنه ثم من شئوه في قوله في قوله من شئوه في قوله من شئوه واسم الحرب من  
كوب من غير الله من مالك من بصر من الازد **قوله** قلت سمعت من فيه السنة الحديث  
وفي قوله اي ورب هذا المسبح القسري للتوكيد وان كان السامع مصدقا قوله **باب**  
استحباب اللبقر للحراثة او رده فيه حديث اوس بن في قوله اللبقر لما خلق هذا لما خلق الله  
وسبب في الكلام عليه في المناقب فان سببها هناك اثر من سببها فانه من سبب قوله صلى الله  
عليه وسلم ادب بذكره وهو تعجب الناس من ذلك ونال من ان ايضا الكلام على اختلافهم في  
قوله يوم السبع وهل هي نعم للوجه او اسكانها وما معناها قال ابن طالع في هذا الحديث  
حجة على من منع اكل الخيل مستدلة بقوله تعالى ليركبوها فانه لو كان ذلك الا على منع اكلها لكان

هنا

هذا الخبر على منع اكل البقر لقوله في الحديث لما خلق الله الخيل ليركبوها واما ما قيل من ان  
على ان المراد بالعموم المستفاد من حجة الامتنان قوله ليركبوها والمستفاد من صنعه انما  
في قوله انما خلق الله الخيل ليركبوها وعموم مخصوص قوله **باب** **قوله** ان اكل الخيل  
الخلق وغيره اي كالعنب وشركته في الثمران كوز الهرة بيننا وخوف في شربنا نفع اوله وبالله  
وخبر اوله وكسر الله بخلاف قوله وشركته كره فانه نفع اوله وبالله حسب **قوله** قال  
الانصار اى حتى يفرغ النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وسبب في الهرة من حديث انس لما فرغ  
للمهاجرين من المدينة فاسمهم الا نصار على ان يحطوهم بما رايهم ويكنوهم المونة والعمل  
الحديث **قوله** الخيل في رواية اللبقر الخيل الخيل جمع نخل كالعنب جمع عنب وهو جمع  
نادر **قوله** المونة اي العمل في السبا من سببها والبيع عليها قال طهطا في  
له النبي صلى الله عليه وسلم لانه علم ان الفتوح ستفتح عليه فله ان يخرج شي من غنما الا نصار  
عنهم فلما افهموا نصار ذلك جمع من المصلحين استدلوا انهم به وتجهيل مواساة اخر انهم  
للمهاجرين نصيبا لوه ان يساعدهم في العمل وشركهم في الثمر قال وهذه هي المساواة وتعبته ان  
البتن ان المهاجرين كانوا ملوكا من الانصار نصيبا من الارض والمال اسراط النبي صلى الله  
عليه وسلم على الانصار مواساة المهاجرين ليله العقبه قال طهطا في المساواة في شي وما  
ادعاه مردود لانه شي لم يقع عليه دلالة بل انهم من اسراط المواساة بنو الاسراط في  
الارض ولو ثبت مجرد ذلك لم يتوكلوا بذلك ورده عليه معنى وهذا واضح عجز الله  
**قوله** **باب** قطع الشجر والنخل الى الحاجة والمصلحة ان العبيد قطعوا  
في كتابه العدو ونحو ذلك وخالف في ذلك بعض اهل العلم فقالوا لا يجوز قطع الشجر الثمر  
اصلا ومعلوم ان ورد من ذلك اما على غير الثمر واما على الشجر الذي قطع في قصة بني النضير  
كان في الموضع الذي يقع فيه القتال وهو قول الامام واللبث والي نور **قوله** وقال  
انس امر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع بموطر من حديث بن السحر النبوي وقد  
سمع موصولا في المساجد وبناي الكلام عليه في احوال الهجرة وهو ما لا يجوز الا جل الحاجة



ثم ذكر المصنف حديثاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ساهم للجواز لا جلتك العرو  
وسبب في الكلام عليه مستوفى في كتاب الغار في من يد واحد وفي كتاب تفسير سور القدر  
والبورق في الموحدة مصغر موضع معروف وسماه فتح المهمل وسطر اي منتشر  
واورد القابسي السبب المذكور مجزواً واحداً من اوله قوله **باب** كذا  
للجميع نعت ترجمه وهو بمنزلة الفصل في الباب الذي قبله واورد فيه حديث رافع بن خديج كما  
نكرى الارض بالناحية منها وسبب في الكلام عليه مستوفى بعد اربعة ابواب وقد استنكر ابن  
بطال دخوله في هذا الباب قال وسال المذهب عنه فقال علق ان يؤخذ من جهة انه من  
اكرى ارضاً للزراعة فيها ونحوه من فاقصت المذاهب فقال صاحب الاصل قطع شجر اكرى  
كان ذلك فدخل هذه الطريق في اباحة قطع الشجر وقال ابن المنبر الذي يظهر ان غرضه  
الاشارة الى ان القطع الحائز هو السبب للمصلحة لنكابه الكفار والاشناع للمفسد ونحوه  
والمسلك الذي هو العيب والافساد ووجه اخذه من حديث رافع بن خديج ان الشارح  
نهي عن المخاطرة في كرى الارض لئلا يقع فيها من الضياع مما نافي عن ابي الخطاب فان اكان  
ينوع عن نصيبه منفعتهما وهي غير محققة ولا مستحصنة ولا ينوي عن نصيبه عنها بقطع اشجارها  
عنه اجدد واول **قوله** نكرى يضم اوله من الداعي وقوله لسبب الارض ما لا يها وقوله  
بالناحية منها مسمى ذكره على اراده البعض او باعتبار الزرع وقوله فاصار ذلك لسبب  
الارض وما يصاحب الارض ويسمى ذلك وقع في رواية الكشيته فيهما في الموضوعين والاول  
اول ومعناه فكثير ما يصاب وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله وكان على كراهية سفيته  
في بدء الرحى من ذلك ان مالاً وزاد الدوام في هذا كما ان يكون مما يعني ربما لا حروف الحرفين  
ولا سيما من التبعيض به بناسب رب العمل عليه وعلى هذا الاحتجاج ان يقال ان لفظ ذلك  
من باب وضع المضمير موضع المظهر **قوله** فاما الذهب والورق في رواية الكشيته  
والفضة بدل الورق وقوله فلم يكن يوعدها يكرى بها ولم يرد في وجودها ولم يشر  
في هذه الرواية لمحك المسألة وسبب في ثبانه بعد عشره ابواب ان شاء الله تعالى **قوله**

باب

**باب** المزارعة بالسطر ونحوه راع المصنف لفظ السطر لورده في الحديث  
والخو غره لتساويهما في المعنى ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالنصف اخص  
**قوله** وقال قيس بن مسلم هو الكوفي **قوله** عن ابي جعفر ومحمد بن علي بن الحسن الباقر  
**قوله** ما بالمدينة اهل يد لا يزرعون على الثلث والربع الواو عطف على الفعل لا على المجرور  
اي يزرعون على الثلث ويزرعون على الربع او الواو بمعنى او وهذا الاثر من عبد الرزاق  
قال اخبرنا الثوري اخبرني قيس بن مسلم هذا عن ابي جعفر وقيس كوفي وهو جعفر بن مكي ولا  
يروى عن ابي جعفر احد من المدنيين وهو يجمع من غير عجب وكبر خفة يروي عن ابي جعفر بن مكي  
فيه لغة اخرى واد اكان اللغة حافطاً لمرضاة الافراد والواقع ان قيساً لم ينفرد به فقد  
وافقه غيره في بعض معناه كما سبب في قريباً ثم حكي ان القاسي اعرب ذلك فقال  
انما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم انه لم يرح على المزارعة على الجوز حديث مسند  
وكانه غفل عن اخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتد من قال للجواز  
والحق ان البخاري انما اراد سياق هذه الآثار الاشارة الى ان الصحابة لم يقولوا عنهم  
خلاف في الجواز خصوصاً اهل المدينة فيلتزم من تقدم علمهم على الاخبار المرفوعة ان  
يقولوا بالجواز على قاعدتهم **قوله** وزارع على وان مسعود وسعد بن مالك وغير  
عبد العزيز والقاسم بن محمد والي بكر والعمر والاعلى وابن سيرين اياهم على فوصله  
ابن ابي شيبة من طريق غيره ومن صليح عنه انه لم يراسا المزارعة على النصف واما ابن  
ان مسعود وسعد بن مالك وهو سعد بن مالك وفاحص فوصلها ابن ابي شيبة ايضا من طريق  
موسى بن طلحة قال كان سعد بن مالك وابن مسعود يزرعان بالثلث والربع ووصله اسعيد  
ابن منصور من هذا الوجه بلفظ ان عثمان بن عفان اقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعد  
وان مسعود وجبا با واسماء بن زيد قال فرأيت جاري ابن مسعود وسعد العطيان  
ارضهما بالثلث واما عمر بن عبد العزيز فوصله ابن ابي شيبة من طريق خالد الحدا ان عمر  
ابن عبد العزيز كتب الى عدي بن رطاه ان يزرع بالثلث والربع وروينا في المراح لحي بن ارج بن اده



الى عمر بن عبد العزيز انه كتب الى عامله انظر ما قبلك من الارض فاعطوها بالمرارة على النصف  
 والا فاعطى الملك حتى سلخ العشر فان لم يزرعها احد فامحها والا فامتنع عليها من مال المسلمين  
 ولا يزرع قبل ان يرضى واما ابن القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال سمعت هشام يحدث  
 ان ابن سيرين ارسله الى القاسم بن محمد يسأله عن رجل قال لا خراعة في حايض هذا ولا الملك  
 والربع قال لا بأس قال فرجعت الى ابن سيرين فاخبرته فقال هذا الحسن ما يمنع في الارض  
 ودوى النساء من طهر ان عوز قال كان محمد بن عبد الله بن سيرين يقول الارض عندى مثل المال  
 المضارب به فاحصل في المال المضارب به صلح في الارض وما الرضخ في المال المضارب به لم يصلح  
 في الارض قال ولا يرى باسا يرفع ارضه الى الكار على ان يعمل بها بنفسه وولده واعوانه  
 وبنوه ولا يتقربوا ويكون البقعة كلها من ربا الارض واما ابن عروة وهو ابن الزبير فوصله  
 ابن لهيعة وعبد الرزاق من طريق اخرى لا يعرفانها فترانه يسأل عن المزارعة بالملك والربع  
 فقال ان نظرت في اللوى والعر والعل وجدته تغربون ذلك واما ابن سيرين  
 متفق مع القاسم بن محمد ودوى سعيد بن منصور من وجه اخر عنه انه كان لا يرى باسا ان يحمل  
 الرجل للرجل طائفة من نفعه او جزء على ان يكتفه موثما والبيع علمها **قوله** وقال  
 عبد الرحمن بن الاسود كنت اشارك عبد الرحمن بن زيد في الزرع وصلى ابن لهيعة وزاد فيه  
 واحمله الى علوه والاسود فلورا به باسا لمسا في عنه ودوى النساء من طهر ان عوز  
 عن عبد الرحمن بن الاسود قال كان عازي نزعان بالملك والربع وانا شريكهما وعلوه الاسود  
 يعلم ان لا يضران **قوله** وعامل عمر الناس على ان حبال بدر من عنده فله الشطر وان جاءوا  
 بالبدر فلهم كذا وصله ابن لهيعة عن ابن خالدا الاحمر عن يحيى بن سعيد عن عمر اجملا  
 بن خازن والهوى والنصارى واسترى ما خرا ارضهم وكرومهم فعامل عمر الناس ان هرجاوا  
 بالبشر والحديد من عندهم فله الملك والربع وان جاءوا بالبدر من عنده فله الشطر  
 وعاملهم في الخراج على ان يزرعوا له الباقي وعاملهم في الكرع على ان يزرعوا له الملك والربع  
 وهذا ما رسل واخرجه اليه من طريق اسجد بن جهم عن عمر بن عبد العزيز قال لا يختلف

عمر اجملا بن خازن واهل فرك وثما واهل خيس واسترى عقدهم واموالهم واستعمل على نفسه  
 فاعطى الساخرين ما خرا الارض على ان كان البدر والبشر والحديد من عمر فله الملك والربع  
 الملك وان كان منهم فله الشطر وله الشطر واعطى المحل والغيب على ان يزرعوا له الملك والربع  
 الملك وهذا ما رسل ايضا فسوى احوالها بالآخر وقد اخرج الطحاوي من هذا الوجه بلفظ  
 ان عمر بن الخطاب بعث على نفسه الى المنزلة فامر ان يعطيه الارض البضا على ان يذكر ثلثه سوا  
 وكان المصنف ايم للمقدار لقوله فله كذا بهذا الاختلاف لا غرض منه ان عمر اجملا بن خازن  
 بل هو وقد استشكل هذا الصنيع بانه ينبغي حواصن معينة في بيعه لا ظاهره ونوع العقد  
 على احد الصورتين من غير تعيين ويحتمل ان يراد بذلك الشئوع والتخير قبل العقد ثم يتبع  
 العقد على احد الامرين وان كان يرى ذلك جعله فلا يضره نعم في اراد المصنف بهذا  
 الاثر وغيره في هذه الترجمة ما ينبغي ان يركز المزارعة والمخابرة بمعنى واحد وهو وجه  
 للشافعية والوجه الاخر انها مختلفة المعنى فالمزارعة العمل في الارض ببعض ما يخرج منها  
 والبدر من المال والمخابرة مثلها لكن البدر من العامل وقد اجازها احمد في رواية من الشافعية  
 ان يخرج به وان المنذر والخطاي وقال ابن سريج يجوز المزارعة وسلك عن المخابرة وعكسه  
 للجوري من الشافعية وهو المشهور عن احمد وقال الباقر لا يجوز واحد منهما وحمل الاثار  
 الواردة في ذلك على الساقاه وسدائ **قوله** وقال الحسن بن ابي اسحاق القطن على  
 النصف لما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور نحوه واما قول الزهري فوصله عبد الرزاق  
 وابن لهيعة نحوه قال ابن النضر قول الحسن في القطن يوافق قول مالك واجاز ايضا  
 ان يقول حيث فله النصف ومنه بعض اصحابه ويحتمل ان يكون الحسن اراد ان جعله  
**قوله** وقال البرهيم وابن سيرين وعطاء والحام والزهري وقادها باس ان يعطى الثوب بالملك  
 او الربع ونحوه اي لا باس ان يعطى للنساج الغزل المنسج ويكون ثلث المنسوج له والباقي  
 للمالك الغزل والطلا والنور عليه بطريق اخر اما قول البرهيم فوصله ابو بكر الاثر  
 من طريق الحكم انه سأل البرهيم عن الخواص يعطى الثوب على الملك والربع فقال لا بأس  
 بذلك واما قول ابن سيرين فوصله ابن لهيعة من طريق عوف بن صالح بن محمد بن



ابن سبر عن الرجل يرفع النسيج الثوب الملك والريح او يماثر ضياء عليه فقال  
لا علم به باسا واما قولك عطا والحكم فوصلها ابن سبر واما قولك حجر فوصله ابن  
ابن سبر عن عبد الله بن علي عن معمر بن قيس قال لا باس ان يرفع اليه الملك واما قولك قتاده  
فوصله ابن سبر بلقطانه كان لا يرى باسا ان يرفع الثوب الى النسيج بالملك  
**قوله** وقال معمر لا باس ان يكرى الماشية على الملك والريح الى اجل مسمى وصله عبد الزراري  
عنه هذا **قوله** عن عبد الله بن عمر بن الخطاب **قوله** بشرط ما يخرج منها هذا  
الحديث هو عده من اجاز المزارعة والمخاض لغير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك  
واستمراره في عهد ابي بكر الى ان اجماعهم على ما سياتي بعد ابواب واستدراكه على حوان  
المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي مرسته ان يخرج حرم معلوم كقول للعامل  
مر القتره وبه قال الجمهور وخصه الشافعي في الحر يد بالنخل والكرم والخز المقل بالنخل  
لشبهه وخصه داود بالنخل وقال ابو حنيفة وزفر لا يجوز بحال لانها اجاره سمه  
معروفة او مجهولة واجاب مرحوزه بانه عقد على عمل في المال يفضى اليه فهو كالمضاربة  
لان المضارب يعمل في المال كحرمه بانه وهو معدوم ومجهول وقد صح عقد الاجارة مع  
ان النافع معدوم فكذا هذه هنا وايضا بالنسبة الى انصار او اجماع مرور  
واجاب بعضهم عن قصة خبير بانه فتح صلحا واقر واعلى الارض ملكهم بشرط  
ان يعطوا نصف الهره فدان ذلك يوجب حو لنزعة فلا يرد على حوان المساقاة **تعبير**  
باز معطر خبير فتح عنوه كما سياتي في الفار وما كان كثيرا منها فسر من الغامض كما سياتي  
وما كان عمرا جلاهم منها فلو كانت الارض ملكهم ما اجماع فيها واستدراك من اجاز في جميع  
الثمار ان بعض شرط وحده بالباب بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر وفي رواية جاد  
ابن سبر عن عبد الله بن عمر في حديث الباب على ان يرفع الشطر من كل زرع ونخل وشجر  
وهو عند النبي من هذا الوجه واستدراك قوله على شرط ما يخرج منها جواز المساقاة بحرم  
معلوم لا بمجهول واستدراكه على حوان اخراج البذر من العامل او المال لعدم بقائه في  
الحرم ليس من ذلك واجه من منع ما زال العامل حينئذ كان باع البذر من صاحبه لا من  
لمجهول من الطعام لسيبه وهو لا يجوز واجاب من اجاز بانه مستثنى من النسيج عن بيع الطعام

بالطعام لسيبه

ان

بالطعام لسيبه جميعا من الخبز والحب وهو اولى من الغداء احدها **قوله** وكان يعطي اوجه ما به  
وستومر وعشرون وستين شعير كذا لاكثر بالرفع على القطع والتقدير فيها ما يوز منها  
عشرون والكتيب مائة مائة وعشرون على البدر وانما كان غير يعطيه لانه صلى الله عليه وسلم  
قال ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة وسباني ذلك في بابه **قوله** وقد سهر عمر  
خبيروا صرح بذلك احمد في رواية عن ابن عمر عن عبد الله بن عمر وسباني بعد ابواب من  
طريق موسى بن عتبة ونافع عن ابن عمر ان عمرا جلا اليهود والنصارى من ارض الحجاز وسباني  
ذكر السيرة ذلك في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى **قوله** **باب** اذا  
لم يشرط في المزارعة ذكر فيه حديث ابن عمر المدون في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد  
عن عبد الله بن عمر بن الخطاب **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يشرط السنن للسنن يوضح  
من الخير الذي ساقه كذا قال ووجه ما ترجمه الاشياء الى انه لم يقع في شيء من طرق هذا  
الحديث فيقول السنن معلومة وقد ترجمه بعد ابواب كذا قال ربا الارض افر كذا اقول  
الله ولم يذكر اجلا معلوما فيها على تراضيها وساق الحديث وفيه **قوله** صلى الله عليه وسلم  
تتركم ما شئنا وهو ظاهر فيما ترجمه وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاة والنخل مزارعة  
من غير ذكر سنن معلومة ويكون للمالك ان يخرج العامل متى شاء وقد اجاز ذلك من اجاز  
المخاض والمزارعة وقال ابو ثور اذا اطلقا حمل على سنة واحدة وعن مالك اذا ساق قبل  
كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر لدا وحمل قصة خبير على ذلك وانفقوا على ان الكرى لا يجوز الا  
باجل معلوم وهو من العمود اللازم **قوله** **باب** كذا الخبز بغير ترجمه  
وهو بمنزلة الفصل الباب الذي قبله وقد اورد فيه حديث ابن عباس في حوان اخر اجاره  
الارض ووجه دخوله في الذي قبله انه لما جازت المزارعة على ان العامل حر معلوم فاجاز  
اخر الاجرة عليها من اب اول **قوله** ما سفيان قال قال عمر وهو ابن دينار وفي رواية  
الا سمعني من طريق عثمان بن ابي شيبة وغيره عن سفيان بن عمرو بن دينار **قوله** لو ركب  
المخاض فانه من عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم في غنا اما المخاض فصدق تفسيرها قبل



بباب وادخال البخاري هذا الحديث في هذا الباب لشعره بان من يرى ان المزارعة والمخايرة  
 بمعنى واحد وقد رواه الترمذي من وجه اخر عن عمرو بن دينار يلقب بالمركب المزارعة وتكون  
 ذلك قول ابن ابي عمير اللغوي ان اصل المخايرة معاملة اخير فاستعمل ذلك في صار اذا قيل  
 خايير هو عرفان معناه عاملة فغير معاملة اهل خيبر واما قول عمرو بن دينار لطاوس عن  
 وكانه اشار بذلك الحديث رافع بن خديج وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن  
 عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره ان يوجر ارضه بالذهب والفضة ولا يرى بالملك والربح  
 باسما فقال له مجاهد ان يسل ان رافع بن خديج فاسمع حديثه عن ابيه فقال لو اعلم ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه لم افعله ولكن حدثني من هو اعلم مني ان عباس بن عبد المطلب  
 والنسائي ايضا من طريق عبد الكريم عن حماد قال اخبرني يونس بن عمار قال دخلت  
 الى ابن رافع بن خديج فحدثني عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كرى الارض فاطاوس  
 وقال سمعت ابن عباس لا يرى ذلك باسما واما قوله لو تركت المخايرة جوابا لوجوه  
 او هي للمعنى **قوله** واعني هذا الاكثر من العمل للملكية من الاعانة والملكية هي واعني  
 بالغن المحبة الساكنة من الغنى والا وهو الصواب وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره  
 من هذا الوجه **قوله** وان اعلم اخبرني عن ابن عباس سياتي بعد ابواب من طريق  
 سيفنا وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال ابن عباس وكل ذلك يخرج اوداد  
 من هذا الوجه **قوله** لم ينه عنه اي عن اعطاء الارض حرم ما خرج منها ولم يرد ابن  
 عباس بذلك في الرواية المنسوبة للنهي مطلقا وانما اراد ان النهي الوارد عنه ليس على حصته  
 وانما هو على الاولوية وقبل الميراث انه لم ينه عن العتق الصحيح وانما نهى عن الشرط الفاسد  
 لكن قد وقع في رواية الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة وهو يتولى ما  
 اولته **قوله** ان سمع شيخ الهرة والمخا على انها تحليلية وبكسر الهزة وسكون الخا على  
 انها شرطية والاول اشهر وقوله حرجا اي اجرة زاد ابن ماجه والاسماء على هذا  
 الوجه عن طاوس وان معاد بن حبل اخذ الناس عليها عن ابن عباس في المخا وكان البخاري

حرف هذه الجملة الاخيرة لما فيها من الايقاع من طاوس ومعاد بن يساف في الكلام على هذا  
 الحديث بعد سبعة ابواب ان شاء الله تعالى **قوله** **باب** المزارعة مع  
 اليهود او رد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل باب وعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن  
 المبارك وعبد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه واراد بذلك الاشارة الى انه  
 لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين واهل الذمة **قوله** **باب** ما يكون  
 الشروط في الزرع او رد فيه حديث رافع بن خديج وسياتي البحث فيه بعد خمسة ابواب  
 واما ان هذه الترجمة الى العمل انتهى في حديث رافع على ما اذا تضمن العتق شرطية جملة او  
 يودي الى غير وقوله فيه حفلا من فتح الملهة وسكون القاف واصل الحقل العراج الطيب  
 ونزل الزرع اذا اشعب ورقه من قبل ان يغلط سوق ثم اطلق على الزرع واستقر منه  
 المحاقلة فاطلقت على المزارعة وقوله ده بكسر الهمزة وسكون الهاء اشارة الى القطيعة  
**قوله** **باب** اذا زرع بمالك قوم يعتاد زعمه وكان ذلك صلاح لهم  
 اي لمن يكون الزرع او رد فيه حديث الثلاثة الذين اطلق عليهم الغار وسياتي القول في  
 شرحه في احاديث الانبياء والمقصود منه هنا قول احد الثلاثة فخرجت عليه اي الاجر  
 حقه فخرج عنه فلم ازل اجمع غنمه بقرها ورعاها فان الظاهر انه عتقها فلما تركها  
 بعد ان يعتد له ثم تصرف فيها المستاجر بعينها صار رخصانه قال ابن المنير مطابقة  
 الترجمة انه قد عتق له حقه وبكسبه فبقيت له من ذلك فلما تركه وضع المستاجر يده  
 عليه وضمها مستانغا ثم تصرف فيه بطريق الاصلاح لا بطريق المضيق فاعتقر ذلك  
 ولم يعد بعدا ولذلك توسل الى الله تعالى وجعله من افضل اعماله وادعى ذلك وهو  
 الاجابة له به ومع ذلك فلو هلك الفرو كان ضامنا له اذ لم يوزل في التصرف فيه  
 فتصود الترجمة انما هو خلاص الزرع من المعصية هذا القصد ولا يلزم من ذلك دفع الضمان  
 ويحتمل ان يقال ان توسله بذلك انما كان لكونه اعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا مخرجه  
 كما ان الخلو من رجل المراه كان معصية كذا التوسل لم يكن الا في ترك الزنا والمساخمة



بالمال ونحوه وقد يمدح شيء في هذا في واخر اليسوع في ترجمته من اسرى لغيره فيسردنه فخرى  
به وقوله في هذه الرواية قرأنا في تدبر في اليسوع بلفظ فرق وورد به مجمع بينهما ان الفرق  
كان من الصنفين وانما كانا حسنين متقاربين اطلقوا احدهما على الآخر والا والا قرب وقوله  
فابتدئ حتى انتهى بما به دينار في رواية الكشمهني فانت على **قوله** صعب بالموجوه ثم  
المجمل على طلبت واكثر ما يستعمل في الشر **قوله** فوجدتها نانا في رواية الكشمهني  
**قوله** ورعاها في رواية الكشمهني ورعاها على الافراد تنصبه وقع في كلام الاول  
اللهم انه والساني اللهم انها والساني للحراني وهو من البنين وانها في الاول ضمير للناس وفي  
الساني للقصه وناسب ذلك ان القصه في امره **قوله** وقال السمعيل بن ابراهيم بن عتبة عن  
نافع فسجدت حتى ان السمعيل المذكور رواه عن نافع كما رواه عنه موسى بن عتبة الا انه خالفه  
في هذه اللفظه وهي قوله صعب بها ما سمعت بالسمن والجن المملكتين وهذا المعنى  
عن اسمعيل بن ابي اوصاله المؤلف في كتاب الادب في باب ساجاه دعا من بر والدته وفيه  
هذه اللفظه قال الجياني وقع في رواية لا يدرى وقال السمعيل بن عتبة وهو وهما  
والصواب اسمعيل بن عتبة وهو ابن ابراهيم بن عتبة بن ابي موسى **قوله** **باب**  
او قال النبي صلى الله عليه وسلم وارض الخراج ومن ارضه فهو معارضه وذكر فيه طرفا  
من حديث عمر بن الخطاب في وقف ارض خيبر وذكر في قوله لا ارض المسلمين ما تحت قرية الاقسمه  
واخذ للصنف صدر الترجمة من الحديث لا وطاهروا موضعنا من الجذع الباني لان نفيه  
الكلام محروفي تقديره لكن النظر لاخر المسلمين ينبغي ان لا قسمها بل اجمعها ووقعها على المسلمين  
وقد صنع ذلك عمر بن الخطاب في ارض السواد واما قوله وارض الخراج الاخره فيوقف من الجذع الباني  
فان عمر لما وقف السواد ضربه على من من اهل الذمه الخراج فزارعهم وعاملهم فبهذا يظهر  
مراده من هذه الترجمة ودخولها في ابواب الزراعة وقال ابن بطال يعني هذه الترجمة ان الصحابة  
كانوا يزارعون او قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على ما كان عامل عليه هو وخيبر **قوله**  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمركم الاخره قال ابن التمر في الملل والادنى ان هذا اللفظ غير محفوظ

وانما

وانما امره ان يصدق بغيره ويوقف اصله **قوله** وهذا الذي رده هو يعني ما ذكره البخاري  
وقد وصل البخاري لللفظ الذي علمه منافي كتاب الوصايا من طريق جابر بن جابر عن نافع  
عن ابن عمر قال يصدق عمر بن الخطاب في ذلك الحديث وفيه يصدق باصالة لا باع ولا يوجب ولا  
يؤدب ولكن يفتقر **قوله** اخبرنا عبد الرحمن بن هوان بن مبرك **قوله** عن مالك بن نافع الاسما على  
من طريق عن عبد الرحمن بن مبرك ما لك **قوله** قال عمر بن نافع عبد الله بن ادرس عن  
مالك بن ابي اسما على سمع عن رسول **قوله** ما تحت يمين الفاعل النسا للجمهور وقربه  
بالرفع ونفع النسا ونصب قرية على المفعول **قوله** الا قسمها زاد ابن ادرس في روايته  
ما افصح المسلمين قرية من قري الكفار الا قسمها سها **قوله** كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم  
خيبر زاد ابن ادرس في روايته ولكن زاد ان يكون حربه بحري عليهم وسباني الكلام على  
هذه اللفظه في غرضه خسر من كتاب البخاري وروى البيهقي من وجه اخر عن ابن وهب عن مالك  
في هذه القصه بسبب قول عمر هذا لفظه لما افصح عن الشام فام الله بالاقسمه لقسيمها  
اولها من عليها بالسيف فاعرف فذكره قال ابن التمر ما ولا عمر قول الله تعالى والذين  
جاؤا من بعدهم فزاد الاخر من اسوه بالا ولين خشي لو قسم ما فتح ان يكل الفتوح فلا  
ينبغي ان يرد ذلك خط في الخراج فزاد ان يوقف لارض المفتوحة عنه ويصرف عليها خراجا  
يدوم نفعه للمسلمين وقد اختلف العلماء في قسمه الارض لا يفتوحه عنه على قولين شهرين  
كذلك قال وفي المساله اقوال اشهرها لانه نفع مالك نصير وقفا تنس الفتح وعن ابي حنيفة  
والثوري بخبر الامام من قسمتها ووقفها وعن الشافعي يلزمه قسمها الا ان يرضى لوقفها  
من غنمها وسباق نفعه الكلام عليه في اول خبر الجهاد ان نسا الله تعالى **قوله** **باب**  
من احيا ارضا مواتا بنح الميم والواو والحقينه قال القزاز الموات ارض الموات التي لم يجر سهمت  
العمارة بالحياء ويعطى لها نفع الحياه واجبا للموات ان يجد الشخص لارض لا يعلم بفتح ملك  
عليها الا حد فتحها بالسقي والزرع او الغرس او البناء فصرير ملك ملكه سواء كان قريبا  
والعمران بعد سوا ذلك الامام في ذلك امر اذن وهذا قول الجمهور وعن ابي حنيفة لا  
يد من اذن الامام مطلقا وعن مالك فيما قرب وضابطا القربا باهل العمران اليه حاجه







قال الله تعالى وعمرها اكثر مما عمرها الا انه يريد ان يحولها عارا قال ابن بطال ويمكن ان  
 يكون اصله من اعتمر ارضا اي اتخذها وسقط الثمار الاصل وقال غيره قد سمع فيه الراعي  
 فقال عمر الله بك من ذلك والمراد من اعتمر ارضا ما لا يحيا فيها حتى من غيره وحده متعلقا حتى  
 للعالم به ووقع في رواية اخرى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان المراد بالغير الامام وذكره  
 الحميري في جمعه بلفظ من عمر من اللان وكذا هو عند الاسماعيلي من وجه اخر عن يحيى بن بكير  
 سمع البخاري فيه **قوله** فهو احرى ان لا اسماعيلي هو احرى من غيره **قوله** قال غيره  
 هو موصول لاسناد المذكور لعمري ولكن عروه عن عمر بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر  
 قال خليفه وهو قضيته قول ابن لا خيمه انه كان يوم الجمال ان لا عشرين سنه لان وجهه الجمل  
 كان سنه ست ولاثين وقتل عمر كان سنه ثلاث وعشرين وروى ابو اسامه عن هشام بن عروه  
 عرابيه قال ثلاث يوم الجمال استصغرت **قوله** قضيه عمر في خلافته قد تقدم في اول الباب  
 موصولا الى عمر وروينا في الخراج يحيى بن ادم من طريق محمد بن عبد الله النخعي قال كتب عن الخطائين  
 احياء ما اثاروا في ارضهم حتى روي من وجه اخر عن عمر بن شعيبا وغيره ان عمر قال من عطل  
 ارضا ثلاث سنين لم يجرها في له وكان مراده بالنعطل ان يجرها لا يحوطها بسنا ولا غيره  
 واخرج الطحاوي الطبري الى ولائه منه سنه الى النخعي المذكور قال خرج رجل من اهل البصره  
 فقال له ابو عبد الله الى عمر قال ان ارض البصره ارضا لا يضر باحد من المسلمين وليست  
 بارض خراج فان شئت ان يعطسها اخذها فقبضوا وثبونا فكتب عمر الى موسى ان كانت  
 كذلك فاقطعها اياه **قوله** **باب** كذا فيه بغير ترجمه وهو كما الفصل من الباب  
 الذي قبله وقد ورد فيه حديثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم اري في معرسته بدي الخليفة  
 انك بطحا مبارك وحديث عمر بن قيس التميمي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال هذا الواد المبارك وقد تقدم  
 الكلام على هذا الحديث في الحج مستوفيا وكذا استدل بطلانها بالترجمه فقال الملهل جاول  
 البخاري جعل موضع معمر بن النخعي رضي الله عنه وسلم مستوفيا او بمملكه لصلاته فيه ونزوله به  
 وذلك لا يتوهم على ساق لانه قد نزل في غير مملكه وبصل فيه ولا يصح من ذلك مملكه كما صلي دار

عسار وما لك وغيرها واجاب ابن بطال بان البخاري اذا اراد ان يحولها عارا قال ابن بطال ويمكن ان  
 لنزوله فيه ولم يرد انه يصح من ذلك مملكه ونفي ابن المنبر وغيره ان يكون البخاري اذا اراد ان يحولها  
 وانما اراد التنبه على ان البطحا التي وقع الترس بها والامر بالصله فيها يدخل في الموات الذي يحيى  
 وبذلك انما الترشح فيها تحويط ونحوه من وجوه الاحياء او ابدالها بالحق كمالها ما لم يجرها من خصوصه  
 الترس فيها بذلك فصار مكانها ارض للمسلمين كمن في فلا فيلس لا حدان في فيها ونحوها التعلق  
 حق المسلمين بها عموما **قلت** وحاصله ان الوادي المذكور وان كان من خيس الموات لكن كان الترس  
 منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح ايجان له احد ولو علم فيه بشرط الاحياء ولا يختص  
 ذلك بالبقعه التي نزلها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل واحد من ذلك في معناه **تبيين** المحرر  
 مهملات وفتح الواو موضع الترس وهو نزل الخليل للراجعه **قوله** **باب** انا  
 قال الربيع رضي الله عنه اقر الله ولم يرد له احد لا معلوما فيما على نراضيهما او رفته حديث اخر  
 في معاملة اليهود خيس او رده موصولا عن طريق الفضل بن سليمان ومعلقا من طريق اخر كذا  
 عن موسى بن عتيبه وساقه على لفظ الروايه المعلقه وقد وصل بسلم طريق اخر من طريق اخر  
 احمد بن عبد الله بن ابي غنيمه بها وسياق لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الخمس **قوله** ان عمر اجلا  
 اليهود والنصارى من ارض الحجاز سببا في سبب ذلك موصولا في كتاب الشروط قال الهروي  
 جلي الترمذ عن مواطنه واجلي يعني واحد ولا سمر للحلا ولا جلا وارض الحجاز هو ما انفصل بين  
 نجد وهما قال الواقدي ما بين وحره وعمان والطائف نجد وما كان من وراوجه الى البحر  
 وفتح منها للكرمان في تفسير الحجاز كما فسروا به جريه العرب الى في باب هل يستشعر باهل  
 الذمه في كتاب الجهاد وهو خطأ **قوله** وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخره هو موصول  
 لا بن عمر **قوله** وكانت الارض لما ظهر عليها الله ورسوله والمسلمين في روايه فضيل بن سليمان  
 الايته وكانت الارض لما ظهر عليها اليهود والنصارى والمسلمين قال الملهل سمع من الروايين  
 بان بخاري رواه ان خرج على الحال التي اليها الامر بعد الصلح وروايه ان فضيل بن صالح قال كانت  
 قبل ذلك لخير فتح بعضها صلحا وبعضها عنوه فالذي فتح عنوه كان جميعه لله ورسوله



صفت ابنی

توکل محروم و طلب ابر و ب المعنه فاکرا و اور می کرجا  
کند و معارفه صرف ایستد و درت سیدون صلح زید بالغ اوست اول توکل بمعنی فسخ ابر و ب  
زید صغیر که توکل زید که انامی و ضیه فتمات سی اول ب و اعلی شریخی بو عکین عمرو جنوب  
چهار صورت است

والموسى



باب اذا وجد عالم عند مفلس في البيع والنقص والوردية فهو احق به قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ما لم يعينه عند بيعه  
او ان  
مستحقه قد افلس فهو احق به من غيره صرفا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن الميزان دخل من ثمنه اقالان المديث  
مطلقا وما كان له واداه في البيع والا فصران اول لان ملكه الوهية لم يقبل والمائة ففقدت على ذلك وفاد من اصفى بالقرص  
معرفة مطلوب انتهى والايضا ان ما ذكره لا ينبغي الا بعد اولى كبره حقيقة الواجد ما اقرضه عند مفلس احق به من مستحقه غيره  
بالنسبة الى اهيته الباع بالبيع اذا وجد عند مفلس به المفلس من سائرهم اذا ما فاقه على وفاد من اصفى بالبيع  
البيع المطلوب معرفة ايضا مطلوب



والمسلمين والذي فتح صلى الله عليه وسلم كان اليهود ثم صار للمسلمين لوقت الصلح وسبب ان كان ذلك في كتاب  
المخاريق ان شاء الله تعالى وقوله في رواية ابن جريح ليقرب من اهل ان يكتفوا وهو واضح ونحوه رواية  
فصيل بن سليمان الاثني وقوله فيها فقر واما فتح القاف على سكونها وبما فتح المشاه وسكون  
الخمانيه والمردوار فتح الحزن وكسر الداء بعدها خمانيه ساكنه ثم غملة والمردواضاها  
موضعان مشهوران قرب بلاد طي على البحر في اول طريق الشام من المدينة وقد ذكرنا ذلك في  
في الفتوح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عد على وادي القرى بلغ ذلك اهل نجران فصار له على  
الجزيرة واقرهم ببلدهم قوله **باب** ما كان اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزرع والحر المرداء بالمواشاة المشاركة في الماء الخمر معا بل  
**قوله** اجزى ما عبد الله من المزارك **قوله** عن ابي النجاسي فتح النون وخفيف الجوز وبعد الالف  
بجمع ثم ياتى قوله ما حييتم اسم عطاء بن صبيح وقد روى الاوزاعي ايضا كما في باب احاد الباب  
مغنى الحديث عن عطاء بن خابر وهو عطاء بن ابراهيم وكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده  
وروي في رواية ابن ابي جريح وجه اخر الاوزاعي حديث ابي النجاسي سمعت رافع بن خديج اخرجه  
ابن السني في وجه اخر الاوزاعي حديث ابي النجاسي قال سمعت رافع بن خديج سمعت رسول الله  
عليه وسلم عن عطاء بن ابي النجاسي عن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل عن  
طهر ذكره مسلم وسبب ان من رواه حنظلة بن قيس عن رافع بن خديج عن ابي رافع وهو ما يثني رواه  
الاوزاعي **قوله** عن طهر بن الظالم بصغرا **قوله** لقد بنا فذكر في اخر الحديث صيغة  
النهي وهي قوله لا تفعلوا بها والمراد بالامر الرق وقوله رفاقا اي دارق **قوله** عما لم  
له من ارضي والحمل الزرع وقيل ما دام اخضر وللزارع حرم ما يخرج وقيل يربح الزرع  
بالخلف وقيل عن ذلك ما تقدم **قوله** على الربيع فتح الرا وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية  
الاخرى وهي قوله على الربيع فان الربيع جمع ربيع وهو التمر الصغير وفي رواية المشتمل الربيع  
بالضغرة وفتح للكشميين على الربيع يفتح وهو موافقة لحدث جابر بن عبد الله بن جابر لكن المشهور  
في حديث جابر الاول والمعنى انهم كانوا يكرزون الارض ويسرطون لا ينقسم ما ينبت على

الانهار **قوله** وعلى الاوس والموافق **قوله** ازرعوها او ازرعوها الا وكسر الالف  
وهي الف وصل والراحتنوحه والما في الف قطع والواو وكسره والواو وكسره والواو وكسره والواو  
ازرعوها انتم او اعطوها لغيركم زرعها بجر اجرة وهو للمواثيق لقوله في حديث جابر او لمحمدا  
او امسكوها اي اتركوها معطلة وقوله سمعا وطلعا بالنصب ويجوز الرفع وقوله او  
اتركوها اي بغير زرع وسبب ان الحديث في ذلك في هذا الباب تنبيه **باب** ما كان اصحاب  
عن جابر بن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخر الباب **قوله** عن عطاء بن رافع من وجه اخر  
علا وزاعي حديث عطاء سمعت جابر **قوله** كما نواي الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه  
وسلم **قوله** بالثلث والربيع والنصف الواو في الموضع عن جابر او اشار اليه النبي وقد  
تقدم له توجيه اخر في باب الزرع بالسطر **قوله** ولتمنحها اي يحملها من اي عطية  
والنون في فتحها مفتوحة ويجوز كسرها وقد روى مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء  
عن جابر بن طلق ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كرى الارض ومن وجه اخر عن مطر بن طلق  
في كتابه ارض فلينزعها فان غرسها فتمنعها اخاه المسلم ولا يواجرها **قوله** ورواه الاوزاعي  
الى انصر عليها المصنف في تفسيره للمرا ذكرها السبيل الحامل على النهي **قوله** فان لم يفعل  
فلم يمسك ارضه اي فلا يمنعها ولا يكرها وقد استشكل في ان اسمها كذا الخمر زراعه يضيقها  
لمنعها فيكون مراضاة المالك وقد بدلتها عنها واجيب **باب** محل النهي عن ارضاء المالك او  
منفعة لا تخلف لان الارض اذا تركت بغير زرع لم تعط منفعتها فانها قد بدلت من المالك والخطب  
والحشيش ما ينفع في المرع وغيره وعلى تقدير ان لا يحصل ذلك فقد يكون لما خسر الزرع عن  
الارض اصلا حالها بخلاف السنة الى بلها ما لعله فان الترك وهذا كله ان جعل النهي  
عن الكرى على عومية فاما لو حمل المرى على ما كان من الوفا لهر من الكرى بحره بما خرج منها ولا سيما  
اذا كان على عومية غير معلوم ولا يلزم ذلك لخطب الانساع وما في الزرع على بل يكرها  
بالذهب والفضة كما سررد لك والله اعلم **قوله** وقال الربيع بن رافع ابو توبة يفتح



لما شاء وسكون الواو بعد ما وجد هو الحلي بقه لدرله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر  
في الطلاق وقد وصل مسلم حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن ابيه معاوية  
هو ابن سلام بن مسعود بن الامام يحيى هو ابن ابي بكر وقد اختلف عليه في اسناده وكذا على شيخنا مسلم  
وقد اختلف النسائي في جمع طريقه **قوله** عن عمر وهو ابن دينار **قوله** ذكرته اي حديث رافع  
ابن خديج لطاوس اي كما تقدم وقد مضى شرحه قبل الباب وقوله لم يره عنها اي لم يره  
وبها صرح الترمذي في روايته وقوله انما يخبرك عن هذا حديثي على ما شرطه ولا غير اي في  
بفتحها وهو المشهور وفي رواية الترمذي ولكن ايراد ان يرفق بعضه ببعض **قوله**  
ان ابن عمر كان يكره هو بنهم اولى من الراعي فقال اكره ارضه يكره **قوله** وصدر امره ان  
معاوية اي خلافته وانما لم يذكر ابن عمر خلافه على لانه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه  
كما هو مشهور في صحيح الاخبار وكان رأي ابن عمر اياه لا يبايع لمن لم يجمع عليه الناس ولهذا  
لم يبايع ايضا لان الزبير ولا لعبد الملك في حال اختلافهما وبابح ليزيد بن معاوية ثم  
لعبد الملك ثم مروان بعد قتل ابن الزبير واعلم في تلك المدة اغنيوه خلافه على ليرواح معاوية  
وكان اخر خلافه معاوية في سنة ستين من الهجرة ووثق في روايه احمد بن اسعيل عن ابوب  
هذا الاسناد نحو هذا السياق وزاد فيه قتل ابن عمر وكان لا يكره ما كان اسبيل يقول  
في عمر رافع بن خديج فذكره **قوله** ثم حدث عن رافع بنهم اولى على ما لم يسمع فاعلم  
للاكثر وللشبهه في فتح اوله فاجزه عن رافع فذكره وزاد وقد استظهر البخاري حديث  
رافع بن خديج جابر وابي هريره زاد اعل من عمر حديث رافع فرد وانه مضطرب  
واشار اليه الطائفة عنه حيث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وأشار الى ان روايته نفي واسطه منصرفه على النهي عن كرى  
الارض وروايته عن عمر مفسره لمراد وهو ما بينه ابن عباس في روايته من اراده الرثق  
والفصل وان النهي عن ذلك ليس للخرير وساد كرميز بالباب الذي بعده **قوله**

فذكرت علم ان الارض يكره ثم خشي عبدالله هكذا اورد مختصرا وقد اخرج مسبا وابدأ واد  
والنسائي من طريق شبيب بن الليث عن ابيه مطولا واوله ان عبدالله كان يكره ارضه حتى يبلغه ان  
رافع بن خديج بنهم عن كرى الارض فليته فقال ابن خديج ما هذا فقال سمعت عني وكانا قد شهدنا  
بدر اعديان انا رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهم عن كرى الارض فقال عبدالله قد كنت اعلم فذكره  
**قوله** **باب** كرى الارض بالذهب والفضة فانه اراد بهذه الترجمة الاشياء  
الى ان النهي الوارد عن كرى الارض مجموع على ما ان كرى يكره في كل شيء من سائر ما يخرج  
منها ولو كان من حطبها وليس المراد النهي كرى اياها بالذهب والفضة وبالح ربيعة فقال لا يجوز  
كر اوها الا بالذهب والفضة وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا لا يجوز كرى الارض  
مطلقا ومن سأل ابن خديج وقواه واحج له بالاحاديث الملقاة في ذلك وحديث الباب الذي  
على ما ان يكره الجمهور وقد اطلق ابن المنذر ان الصحابة اجمعوا على جواز كرى الارض بالذهب  
والفضة ونقل ابن بطال النفاق فيها الامصار عليه وقد روى ابوداود عن سعد بن ابي وقاص  
قال كان اصحاب المزارع يكرهون ما يكرهون على الناس في المزارع فاحتضروا في ذلك فها هو النبي  
صلى الله عليه وسلم ان يكرهوا بذلك وقالوا كرى بالذهب والفضة ورجاله نقات الا انهم  
علموا بخبره في كرى الارض فخرجوا منها ما رواه الترمذي من طريق محمد بن ابي اهدى رافع  
ابن خديج في النهي عن كرى الارض بعض خراجها او بدراهم فقد اعلمه النسائي بان محامدا لم  
يسمعه من رافع **قوله** ورواه ابو بكر بن عمار في مقال وقد رواه ابو عوانه وهو خفي  
منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدراهم وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج  
في حديث ولم يكن يوسد ذهب ولا فضة **قوله** وقال ابن عباس في الاخرة وصلى الثوري  
في جامعه قال اخبرني عبد الكريم بن محمد بن عيسى عن سعد بن حماد عن ابيه عن ابي ابي  
ان يساجروا الارض البيضاء ليس فيها شجر يعني من السنة الى السنة واسناده صحيح وخرجه  
السهي من طريق عبدالله بن الوليد العدي عن سيفان **قوله** عن حنظلة في رواية الاواني  
عند مسلم عن ربيعة عن حنظلة ليس عنده ذكر عني رافع وفي الاسناد ما ياتي في مثله

نحو



البياض صحيح

٢

٢

البياض صحيح

٢

٢

البياض صحيح

٢

٢

البياض صحيح

٢



وصحاح عن مثله **قوله** حدثني عايها طهر من رافع وقد يفرح حريته في الباب قبله والآخر  
قال الكلابي لرافع على اسمه وذكره غيره ان اسمه مظهر وهو يقيم الميم وفتح الطاء وسيد  
الها المكسورة ضبط عبد الغني وابن ما كوله هكذا عن عمر بن الخطاب في الميمات ورايت في  
الصحابة لا في القاسم النخعي ولا في علي بن السكوني من طريق سعيد بن ابي عروبة عن علي بن حكيم عن  
سليمان بن يسار عن رافع بن خديج ان بعض عوامته قال سعيد بن عمر ففاده ان اسمه مظهر وذكر  
الحديث بهذا الوجه وهو يورث اخيه طهر من رافع **قوله** يستنبه من  
الاستنباه كانه يشير الاستنباه الى الريح والريح ليوافق الرواية الاخرى **قوله** فقال رافع  
ليس يا باس يا الدنيا ولا درهم يحتمل ان يكون ذلك قاله رافع باجتهاده ويحتمل ان يكون علم ذلك  
بطريق الشخص على حوانه او علم ان النبي عن كرى الارض ليس على الطلاقة بل على ان كان نشي  
بجمل او نحو ذلك فاستنبط من حوان ذلك الكرى بالذهب والفضة ورجح كونه مرفوعا ما  
اخرجه ابوداود والنسائي باسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية وقال انها نزع لانه رجل له ارض ورجل  
من ارضها ورجل الكرى ارضها بذهب وفضة لكن من النساء من وجه اخر ان المرفوع منه النبي  
عن المحاقلة والمزانية وان يقسمه مدرج من كلام سعيد بن المسيب **قوله** قال الليث كان  
الذي يبيع عنه من ذلك لا اكثر وهو موصوف بالاسناد الاول والليث ووقع عند ابوداود  
من قال ابو عبد الله بن الصنف من ههنا قال الليث اراه وسقط هذا التعليل عند  
النسائي وان سمويه وكنا وقع في مصابيح النخعي فصار مدرجا عندها في تفسير الحديث  
من طريق الليث هذه الزيادة وقال السورنشتي شارح المصابيح لم يظهر له هل هذه الزيادة  
من قول بعض الرواة ام من قول البخاري وقال البيضاوي والظاهر انها من كلام رافع انتهى وقد  
نسب رواية اكثر الطرق في البخاري من كلام الليث وقوله ودوا الفهم في رواية النسائي وان  
شمويه دوا الفهم بلفظ المفرد لا بالجمع وقال لا يخرج من قوله المحاقلة اي الاسراف  
على الهلاك وكلام الليث ههنا موافق لما عليه الجمهور من حمل النبي على كرى الارض على الوجه المنفي

الى الغرور والحالة لا عن كرى ما مطلقا حتى بالذهب والفضة فخر اخلاف الجمهور في جواز كراها  
حز ما يخرج منها من الجوز حمل احاد الباب على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس  
المناخي في الباب الذي قبله حيث قال ولكن ان ادان لا يرتفع بعضهم ببعض ومن لم يخرج احادها  
بخر ما يخرج فما زال النبي عن كراها محمول على ما اذا اشترط صلاح الارض ناحية منها او شرط  
ما لصاحب الارض لما في كل من ذلك من الغرور والحالة وقال كذا النبي محمول على ما ان وقع كراها  
بالطعام او التمر لانه لا يصير من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر ينبغي ان يحل ما قاله مالك  
على ما ان كان المكري من الطعام جرا لم يخرج منها فاما اذا التزها بالطعام محمول في ربه  
المكري او بطعام حاضر بنفسه للمالك فلا مانع من الجواز والله اعلم **قوله** **باب**  
كراها بجميع غير ترجمه وهو كالفصل من الباب الذي قبله ولم يذكر ان شرط الفط باب  
وكذا من استنبه له من قول الرجل فانه احباب زرع **قوله** ابن المنذر وجه انه يه به على  
ان احاد النبي عن كرى الارض انما هو على التنزيه لا على الاجاب لان العادة فيما يحصر عليه ان  
ادم يحب استمرا الارضاع به ويقا حصر من الرجل على الزرع حتى في الحنة دليل على  
انه مانع على ذلك ولو كان يستند بخر كرى الارض لغير نفسه عن الحصر على حتى لا يثبت  
هذا القدر في ربه منه هذا الثبوت **قوله** عن هلال بن عيسى والمعرف بن اسامة والاسناد  
الحال كلهم مدرجون في اشراج البخاري وقد ساقه على لفظ الاسناد الثاني وساقه في كتاب  
التوحيد على محمد بن سنان **قوله** وعنده رجل من اهل المدينة لم يرفع على اسمه **قوله** اسناد  
ربه في الزرع اي في ان سائر الزراعه **قوله** فقال السمسما سبت رواية محمد بن سنان  
اوليست بزيادة واو **قوله** وما راى الى البدر فثبت في الحال وفي السباق حروفه  
فادركه في رواية محمد بن سنان فاسرع وبنار **قوله** الطرف فتح الطاء يكون  
الرا اسناد لحظ الانسان لا اقصى ما يراه ويطلق ايضا على حركة جفن العين وكان المراد منا  
**قوله** واستحصاه زاد في الترجمة وتكون اي جمعه واصل المور الجماع الكثير من الابل  
والمراد انه لما برر لم يكن من ذلك ومن استنوا الزرع ونجا زامن كله من القلع والحصد



والشديد والجمع والشكر به لا قدر له البصر وقوله دونك النصيب على الاغراي حده **قوله**  
لا يستعمل شي في روايه محمد بن سنان الا انه على فتح اوله والمهملة وضم العين وهو في المعنى **قوله**  
فقال للاعراي نعم الهمة اي ذلك الرجل الذي من اهل البادية وفي هذا الحديث من النوايد ان كل  
ما استعمل في الجنة من امور الدنيا يمكن فيها فانه المطلب وفيه وصف لانا من حال عدايق قاله  
ابن بطال وفيه ان النفوس حلت على الاستعداد من الدنيا وفيه اشار الى فضل الفناء ودم  
الشه وفيه الاخبار عن امر المحقق الا في بلفظ الماضي **قوله باب** ما جا  
في الخبر في كونه حديث سهل بن سعد ان كان لتفرج بجمع الجمع الحديث وقد تقدم شرحه  
مستوفى في كتاب الجمع وغرضه منه منا قوله كما عرسته في اربعه وقد تقدم تفسير  
الاربعا والسلب بكونه من السنين وقوله لا اعلم الا انه ليس فيه شجر ولا ولد للولد يستحسن مع  
اللحم وهو من قول يعقوب وحديثه في رواية يكثر ان روايه الحديث  
والله الموعود بفتح الميم وفيه حديثه في رواية وعند الله المرعى لان الموعد اما مصدر واما ظرف  
زمان واطرف مكان وكذا في كل كسبه عن الله تعالى ومله ان الله كما ينبغي ان تحرك كذا  
وكان سبب العلم وراى منه شيء في كتابه لا غشاج ان شاء الله تعالى وغرضه منه منا قوله وان  
اخواني من الانصار كان يشغلهم عمل اموالهم فان المراد بالعمل الشغل في الاراضي والزراعه  
والخير والله اعلم **خاتم** استعمل كما سطرزاع وما اضيف اليه من احبها المراد  
وغيره من الاحاديث لرفع على اربعين حديثا المعلق منها تسعة والثقبه موصوله المكرر فيها فيه  
وفيها مضي انسان وعشرون حديثا والمخالص ما بينه عشر حديثا وافقه في سبع على جميعها سوى  
حديث اياه في اله الحرث وحديثه في رواية في سوال الانصار القسمة وحديثه في عمر لولا  
اخر المسلمين وحديثه في عوف وجابر وعائشه في احبها الموت وحديثه في يبرق ان  
رجلا من الجنة اسناد زربه في الزرع وفيه من الاثار عن الصحابه والاعين لسهة لا يكون  
اثرا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله** لا سمر الله الرحمن الرحيم

في الشرب **قوله** وقول الله عز وجل وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا يؤمنون وقوله افرايم  
الماء الذي يشربون قوله فلو لا الشكر لكان في ذلك عبرة في اوله كتاب المساقاة  
ولا وجه له فان التراجيح الذي فيه غايتها يتعلق باحبا الموت ووقع في شرح ابن طال  
كتاب المياه واثبت الله في باب خاصه وساق وغيره من الاثني والشرع بكسر المعجمة والمراد  
به الحكم في قسمه الماء قاله عياض **قوله** وضبطه الاصيل بالضم والاول والاولى قال ابن السكيت  
من ضبطه بالضم اراد المصدر وقال غيره المصدر مثلك وقرئ في سائر مواضع السرب المهر  
مثلا والشرب في الاصل النصيب والخط من الماء يقول كسر ب راضك وفي المثال اخرها  
شربا اقلها شربا قال ابن طال المعنى قوله وجعلنا من الماء كل شيء حي اراد الحيوان الذي  
يحتسب الماء وقيل اراد بالما النطفه ومن قرأ وجعلنا من الماء كل شيء حيا دخل فيه الماء ايضا  
لا زحاما خضريا وهي لا تكون الا بالماء **قوله** وهذا المعنى ايضا يخرج من القراء المشهوره  
ويخرج من تفسير قتاده حيث قال كل شيء من الماء خلق اخرجه الطبري عنه وروى ابن ابي حاتم  
عن ابي العباس ان المراد بالماء النطفه وروى احمد بن حنبل في مسنده عن ابي هريره في حديثه  
الله اخبرني عن كل شيء قال كل شيء خلق من الماء **قوله** ما جاء من نصيبا هو في روايه المسملي وحده  
وهو تفسير ابن عباس ومجاهد وقتاده اخرجه الطبري عنهم **قوله** المنز السحاب وهو يسير  
مجاهد وقتاده اخرجه الطبري عنها وقال غيره المنز السحاب لا يضر وحده مره **قوله**  
والاجاج المر هو تفسير ابي عبيد في معاني القرآن واخرجه ابن ابي حاتم عن قتاده مثله قيل  
هو الشديد للملوحه او المراكه وقيل الملح وقيل الحار حكاية ابن فارس **قوله** قرا عذرا  
هو في روايه المسملي وحده وهو منزع من قوله تعالى في السوره الاخرى هذا عزب قرات  
وروى ابن ابي حاتم عن السدي قال العزب الفرات للخلق **قوله باب** من راي  
صدقه الماء وهبته ووصيته جائزه مفسوما كان او غير مفسوم وكذا في روايه  
ومن راي الاخره جعله من الماء الذي قبله وغيرهما باب الشرب ومن راي وارا للصنف  
بالترجمة تسري يرويه مسكون لوجه فيها كذا المسلمين سقط هذا التعليق من روايه

عن ابن ابي حاتم في كتابه في بيان ما في الحديث من المعاني







البيس المحنوره في الارض للموت وكذا في الموات اذا كان بقصد التمليك والصحيح عند  
الشافعية ونحوه عليه في القدر من حرمله ان الحافر يملك ما بها واما البيس المحنوره في الموات  
لفصل الارض فاق لا التملك فان الحافر لا يملك ما بها بل يكون حفره الى ان يرحل وفي الصور  
يجوز عليه سدا بفضل عن حاجته والمراد حله نفسه وبعبارة وزرعه وما شئت هذا  
هو الصحيح عند الشافعية وخالف المالكية بهذا الحكم بالموات وقالوا في البيس التي في الملك لا يجب  
عليه سدك فضاها واما المحرر في الارض فلا يحل عليه فضله لغرض المضطر على الصحيح **قوله**  
فصل المات فيه جواز بيع المات لان النقيض منه الفضل لا يمنع الاصل وفيه ان يحمل النقيض على ما  
اذا لم يجد المات في البيس له ما غيره والمراد يمكن اصحاب المات شيئا من المات او نقل احدا لا يجب  
على صاحب المات مباشرة سعي ما سئله غيره **قوله** لم يمنع به الكلا من الكاف واللام  
نورها منه مقصور هو النبات رطب وبائسه والمغنى ان يكون حوله البيس ولا يسرع عنده  
عنده ما غيره ولا يمكن اصحاب المواتي رعيه الا اذا امكنوا من سعيها معهم من ملك البيس  
ليلا يتقربوا بالعطش بعد الرعي فيستلزم منعهم من المات منعه من الرعي وال هذا  
التفسير في الجمهور وعلى من يختص البيس بملك ما شئت ويملكه الرعا اذا احيا جوا  
لا الترسب لا يمنع ان يمنعوا من الترسب في جوار الرعي هناك ويحمل ان يقال يمكن منع  
حمل المات لنفسه لعله ما يحتاج جوار البيس منه بخلاف البيس والصحيح الاول والحجج بذلك  
الزرع عند مالك والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالمات شيئا  
دائرا واحدا من خشبها من ما يخلف الزرع وهذا اجاب النورى واستدل  
لمالك بحديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل المات لكنه مطلق فيحمل على المتبدل في حديث  
ابن مبرين وعلى من لو لم يكن هناك فلا رعي فلا يمنع من المنع لانها العلة قال الخطابي  
والنهي عند الجمهور للمنزلة يحتاج الى دليل او حصره عن ظاهره وظاهر الحديث ايضا وجوز  
بدله بما ناوله قال الجمهور وقيل لصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كما في طحا المظطر  
وتعقب بانه يلزم منه جواز المنع حاله امتناع المحتاج من ذلك القيمة ودرع المات

فجوز

فجوز ان يقال يجب عليه البذل وترتيب له القيمة في ذمه البذل الى ان يكون له اخذ القيمة منه  
امكن ذلك نعم في رواية مسلم من طريق هلال بن ابي سمويه عن ابي هريرة لا يباع  
فضل المات ولو حله العوض لحاله البيس والله اعلم واستدل من حجب من المات لانه على البيس  
ان كانا من مال كثر في مالنا فاستغنى احداهما في ماله كان الاخران يستغنى في ماله ما فضل  
عنا حله صاحبه وعمم الحديث شهده وان حاله الجمهور واستدل به بعض المالكية للقول  
بسداد الرابع لانه نهى عن منع المات لئلا يضر به الى منع الكلا للزور في بعض طرق حديث  
البا بانه نهى عن منع الكلا حتى ان حيا من رعايه اى سعيه من غفارة عن ابي هريرة بلفظ  
لا يمنعوا فضل المات ولا يمنعوا الكلا من المات وجوع العيال والمراد بالكلا هنا النابت  
في الموات فان الناس فيه سواد وروى ابن ماجه من طريق سيفان عن الزناد عن الاعرج عن  
ابن مبرين مرفوعا لانه لا يمنع المات والكلا والنار واستداده صحيح قال الخطابي معناه الكلا  
نبت في موات الارض والمات الذي يحرق في الموضع الذي لا يختص به احد قبل والمراد بالنار الحمار  
التي تورد النار وقال غيره المراد النار حقيقته والمعنى لا يمنع من سعيهم فيها صباها او  
يدونها ما شئله وقيل المراد ما اذا اضرغ نار في حطب مباح بالصحرى فليس له منع  
من تنفع بها بخلاف ما اذا اضرغ في حطب علة نار فله المنع **قوله** **باب**  
من حفر بئر في ملكه لم يمنع ذكر فيه حديث ابن مبرين البيس جوار رعيه الجيم وحنيفة الموحدة  
له حديث قال ابن المنير الحديث مطلق والترجمة مفيدة بالملك وهي اجري صور المطلق وانعدها  
سقوط الضمان لانه ان البئر ان احقر في ملك غيره فالذي يحفر في ملكه اخرى بعد الضمان  
انتهى ولا التفرقة من الحفر في ملكه وبعبارة الجمهور وخالف الكوفيين وسببا في تفصيل ذلك  
مع نفيه شرح الحديث في كتاب البيات ان سأل الله تعالى ومحمود شئ في هذا الحديث هو  
ابن غيلان وعبد الله بن محمد هو ان موسى وهو من شيوخ البخاري وروى بما اخرج عنه بواسطة  
هكذا **قوله** **باب** الخصومة البيس والفضاء فيها ذكر فيه حديث الاشعث  
كانت البيس في ارض ابن عمر بن الخطاب الى النبي صلى الله عليه وسلم اورد مختصرا وسببا



تمامه في التفسير وفي الامان والنزور وغير موضع واسم ابن عمه بعد ان من الاسود من موري  
الكندى ولقبه الخفسيس نوز فجليل مفتوح الاول واختلف في ضبط هذا الاسم على لائه  
اقوال شهرها بل حجر والشين المحج في الموضعين وقوله في الحديث كما نزل في ارض زعيم  
الاسماعيلي ان انا حمزة نزل في البصرة والاعشى قال ولا اعلم من رواه عن الاعشى الا قال في  
ارض قال ولا اكثر من اول ما حفظ من احمرة وذكر البصري بان عند البخاري في غير رواية  
اي حمرة فاسياني مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الامان والنزور وفي التفسير الخ  
في سبب نزول الاله المذكور ان شاء الله تعالى وقوله شهودك او يمينه بالنصب فيها اي اخبر  
شهودك او اطلب عينه وقوله اذا اختلف بالنصب قال البيهقي لا غير وحكي ان خروفا حجاز  
الرفح في مثل هذا قوله **باب** اثبت من منع ابن السبيل من الاى الفاضل  
عن حاشية ودر عليه قوله في حديث الباب رجل كان له فضل ما لا يطيق فقنع من ابن السبيل  
قال ابن بطاينة دلاله على ان صاحب السبيل عند الحاجة فاد اخذ حاجته  
يجزله منع ابن السبيل انتهى وقد ترجم المصنف بذلك بعد اربعة ابواب من باب من راي ان صاحب  
الخوض اخبرنا به واما في الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقوله  
في هذه الرواية ورجل يابح امامه في رواية الكشميني اما ما قوله **باب**  
سكر الامان يفتح المله وسكون الكاف ليد والعلق مصدر سكرت النهار اذا سدرته  
وقال ابن زيد اصله من سكرت للرج اذا سكرت ههنا **قوله** عن عروه سياتي بعد  
باب من رواه ابن حرج عن ابن شهاب عن عروه انه حدثه **قوله** عن عبد الله بن الزبير انه  
حدثه ان رجلا من الانصار خاض الزبير هذا هو المشهور من رواه اللبني عن سعد  
عن ابن شهاب وقد رواه ابن وهب عن اللبني وبنسب جميعا عن ابن شهاب عن عروه حدثه  
عن اخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام اخبره النسائي وابن الجارود والاسماعيلي  
وكان ابن وهب عن ابن شهاب عن عروه بن يونس والافروايه اللبني ليس في ذلك الزبير  
طالع اعلم واخرجه المصنف في الصحيح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروه بن الزبير

عن الزبير بن عوف عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر  
عن عروه بن مسعود واعادة في التفسير من وجه اخر عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر  
ابن اسحق بن ابي شيبة واخرجه المصنف بعد ما ياب من رواه ابن حرج كذلك لا رسال لكن  
اخرجه الاسماعيلي من وجه اخر عن ابن حرج كروايه شعيب بن الليث عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر  
في العلل ان ابن شهاب عن سعد بن سعد وافق شعيبا وابن حرج على قولهما عروه بن الزبير قالوا كذلك  
قال احمد بن صالح وحرمله عن ابن وهب قال ولد لفلان سمع ابن سعيد بن يونس قالوا  
المحفوظ قلنا **باب** وانما صحح البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادا على صحاح سماع وعروه بن ابيه  
وعلى صحاح سماع عبد الله بن الزبير بن النضر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر  
الحديث ورد في شي يتعلق بالزبير فداعيه ولده متوفاه على ضبطه وقد وافقه مسلم  
على تصحيح طريق اللبني التي ليس فيها ذكر الزبير بن عمر الجدي في جمعه انما تصحج اخراجه  
من طريق عروه عن اخيه عبد الله بن عمر بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر  
المذكور ولم يخرجها من اصحاب الكتب الستة الا النسائي وابن شهاب الذين يدرى خاصه  
وقد جازت هذه القصة من وجه اخر اخبرها الطبري والطبراني من حديث سماع وعروه  
عند الزبير بن ابيضا من طريق سماع بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر  
زاد في روايه شعيب بن سعد بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر  
في حديث الحديث انه من في ابنه بن زيد وهو بطون والاسير ووقع في روايه بن زيد بن خالد عن  
اللبني عن الزبير بن عوف عن ابن شهاب عن عروه بن يونس في هذا الحديث ان ابن شهاب عن عروه بن يونس  
في حديث الصحابه لهذا الحديث طريقا اعلم في شي منها ذكر حيد الا في هذه الطريق انتهى وليس  
في البدر بن من الانصار من اسم حيد وحكي ان يسكوال في بهما عن شيخه اي الحسن  
ابن نعيم انه ثابت بن قيس بن شهاب ولد لابي ثابت على ذلك ليس بهد قلنا **باب** وليس  
بما يدرى وحكي الواحد انه نعلمه من طريق وهو من في ابنه بن زيد وهو عندي  
غير الذي قبله لان هذا ذكر ان الكلبي انه استشهد باحد وداعاش الاخلافة عثمان



وحكى الواحد ايضا وسخيه الثعلبي والمهدوي انه حاطب بن لا بلنعه وتعتق بان حاطبا  
وان كان يدري لكنه من الاما جرت لكن يستند ذلك الى اخرجه ان الى حاتم بن طر بن سعيد بن  
عبد العزيز بن الزبير عن سعيد بن المسيب قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الا به قال تزل في  
الزبير بن العوام وحاطب بن لا بلنعه اختصا في هذا الحديث واستاده قوي مع ارساله  
وان كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير بن بكار بن موصو ولا على هذا فيقول قوله من الانصار  
على اراده المعنى الا عموما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن صرافه واما قول الكرماني بان  
حاطبا كان حليف الانصار فيه نظروا اما قوله من في اسبه من يدر فعله كان مسكنه  
بها كعمركم تقدم في العلم وذكر الثعلبي بعير سندر الزبير وحاطبا لما خرجا  
بالمقداد قال لم يكن كان ايضا فقال حاطب فضي لا نعمة ولو يشرقية فقطن لها  
يهودي فقال قائلها ولا شهيد وزانه رسول الله وشهونه وفي حقه هذا نظر وتر  
بان حاطبا كان حليف الان الزبير بن العوام من بني اسد وكانه كان مجاورا للزبير  
والله اعلم واما قول الدوادري والي اسحق الزحاح وغيرها ان حاتم الزبير كان فينا فقا  
تقدم وجهه القرطبي بان قوله من قال انه كان من الانصار يعني نسبنا لا دننا قال هذا  
هو الظاهر من حاله ويحتمل انه لم يكن فينا فقا لكن صدر ذلك منه مبادره النفس كما  
وقع لغيره من حيث ثوبته وعمى هذا شارح المصابيح التوريشي وهو ما عداه  
وقال كثر عاده السلف بوصف لنا فتن بصفة النصارى في صفة مدح و  
شاركهم في النسب قال بل في زلة من الشيطان عكره منها عند الغضب وليس ذلك  
مستلزم من غير العصوم في تلك الحالة وقد قال الدوادري بعد جرمه بانه كان فينا فقا  
وقيل كان يدري فان صح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لا تنافي التناقض عن شهودها  
انهم قد عرفوا انه لا ملازمة بين صدور هذه القصة منه وبين التناقض وقال ابن كثير  
ان كان يدري فقا قوله لا يؤمنون الا به يستلزم ان كان والله اعلم **قوله** خاتم الزبير  
في رواية عمر خاتم الزبير رجلا والمخاضه مفعلة من الحائض وكل منهما محاصر للاخر **قوله**

شراج

شراج يكسر المعجمه ويلجئ جمع شرح بفتح اوله وسكون الراء مثل حمر وجرار وجمع على شروح  
ايضا وحكى ابن دريد شرح بفتح الراء وحكى القرطبي شرحه والمراد بها هنا مسيل الماء  
وانما اضيف الى الحرة لكونها فيها والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها وهي في  
خمسة مواضع المشهور منها انما حرة وامر وحرة لمي وقال الدوادري هو من عند الحرة  
بالمدينة فاعرب بوليس بالمدينة **قوله** ابو عبيد كان بالمدينة وادبان سبيلان المطر  
فبينما فسر لنا فيه فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم للاعلى فالاعلى **قوله** التي  
تسبون بها النخل في رواه شعيب كانا سقيان به كلاهما **قوله** فقال الانصار اي  
للزبير شرح فعل امر من الشرح اي اطلعه وانما قال ذلك لان الملك كان عمر بن الزبير  
قبل ان يرض الانصار في حبسه كما قال سفيان بن عيينه ثم رسله الى ارض حارة فالتبس به الانصار  
تجمل ذلك فامتنع **قوله** اسقوا زبير يهزم وصل الى بلاد وحلى ان التثنية هم قطع  
من الرباعي يقول سفيان اسقوا زبير حرج في روايته كما ساقى بعد ما بظاهر المعروف  
وهي حلة مختصة من كلام الراوي وقد اوضحها شعيب في روايته حيث قال في اخره وكان  
قد اشار على الزبير في سنة له والانصار وضبط الكرماني فامره هنا بكسر الميم  
ولشدد الراء على انه فعل امر من الاسقوا وهو محتمل **قوله** ان كان ابن عمك يهزم  
ان وهو للتعليل كانه قال حلف له بالمقدير لا جل ان ابن عمك وكان تسم الزبير حنيفة  
بن عبد المطلب وقال البيضاوي محرفا لجز من ان كثر المحققا والمقدور كان  
كانا ابان كان وخو ان كانا مال وسين لا وقطعة لاجلك وحكى القرطبي في حاله  
ان هزمه ان محروون قال لانه استنهام على حقه انذار قلنا ولم يقع لنا في الرواية  
مدا لك حزن هزمه الاستنهام وحكى الكرماني ان كان يكسر الهيمه على انها شرطية والحوار  
محذوف ولا يعرف هذه الرواية **قوله** في رواية عبد الرحمن بن اسحق فقال اعد  
يو رسول الله وان كان ابن عمك والظاهر ان هذه بالكسر وان بالنصب على الخبر به



ووقع في رواية جعفر في الباب الذي يليه انه ابن عمك قال انما لك يجوز في انه فتح الحزن وكسرها  
 لانها وقعت بعد كلام تام معطوف بمضمون ما صدر بها فان كسرت قدر ما قبلها الفا وادنا  
 فتحت قدر ما قبلها اللام وبعضهم يقدرون ذلك المصدا لكسره مثل ما قبلها مقرونا  
 بالفا فتقول في قوله مثلا اخر به انه مسمى ارضه من شواهد ولا تقربوا الزنا  
 انه كان فاحشه ولم يقرأ هنا الا بالكسر وان جاز الفتح في العربية وقربت الروحانيات  
 في قوله تعالى انا كما من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فزادنا فتح والكساي انه الفتح والباقيون  
 بالكسر **قوله** فتلون اي تغيب وهو كما يغيب عن الغضب زاد عبد الرحمن بن اسحق في روايته  
 عرفنا ان قد ساء ما قال **قوله** حتى يرجع الى الجدر اي يصير اليه والجر يفتح الجيم وسكون  
 الدال المهملة هي المساه وهو ما وضع من سرياء النخل كالجدر وقيل المراد الخواجر التي  
 يحبس الما وجرم به السهلي وروى الجدر بضم الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذي  
 في اللغة وهو اصل الخابط وقال الفرط لم يفتح في الرواية الا بالسكون والمعنى ان يصل  
 الما الى اصول النخل قال وروى بكسر الجيم وهو الجدر والمراد به حرران السرياء التي  
 في اصول النخل فانها ترفع حتى يصير يشبه الجدر والسرياء بالجمع وتجاب وهي الحفر  
 التي تحفر في اصول النخل وحكي الخطا في الجدر بسكون الدال الجمع وهو جدر الحساب المعنى  
 حتى يبلغ تمام الشرب قال الكرماني المراد بقوله امسك اي امسك نفسك عن الشرب  
 ولو كان المراد امسك الما لقال بعد ذلك رسل الما الى حار **قوله** قد قالها في هذا  
 الباب وكما ساق في رواية جعفر في التفسير حيث قال ثم رسل الما الى حار وصرح  
 في رواية شعبة ايضا بقوله احبس الما والحاصل ان امره بارسال الما كان قبل اعراض  
 الانصارى وامره بحسبه كان بعد ذلك **قوله** فقال النبي وانه اي لحسب هذه  
 الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمول فيها شجر منق زاد في رواية شعيب  
 القول كسما ووقع في رواية نوح الابهة قال النبي وانه ان هذه الآية انزلت في

هذا الحديث رواه جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي عبد الله

ذلك

ذلك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق ونزلت فلا وربك لا اله الا الله ورواه الاكثر وان  
 النبي كان لا يخرج بذلك لكن وقع في روايه ام سلمة عند الطبري والطبري والخزرج وانما نزلت في  
 قصة النبي وخيمه وكذا في مرسيل سعيد بن المسيب التي تقدمت الاشارة اليه وخرج  
 مجاهد والتبجي بان الآية انما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى الذين  
 الى الذين نزلت عنهم انما نزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يحاكموا الى الله  
 الآية فروي اسحق بن راهويه في تفسيره ما سناد صحيح عن الشعبي قال كان من رجل من  
 اليهود ورجل من المنافقين خصومه فدعا اليهودي للمناقاة التي صلى الله عليه وسلم  
 لانه علم انه لا يقبل الرشوة ودعا المنافق اليهودي الى احكامه لانه علم انه يراخذونها  
 فانزل الله هذه الآية الى قوله وسلموا تسليما واخرجه ابن ابي حاتم عن طريق ابن ابي نجيح  
 عن مجاهد نحوه وروى الطبري ما سناد صحيح عن ابن عباس ان حاكم اليهود يومئذ كان  
 ابا برة الاسلمي قيل ان سلم وصحب **قوله** ما سناد اخر صحيح الى مجاهد انه كتب من  
 الاشرف وقد روى النبي في تفسيره عن ابي صالح عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية  
 في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودي خصومه فقال اليهودي انطلق بنا الى محرق وقال  
 المنافق من نالني كعب بن الاشرف فذكر القصة وفيه ان عمر بن الخطاب قال وان ذلك يستندول  
 هذه الايات وتسميه عمل الفاروق وهذا الاسناد وان كان ضعيفا لكنه يتولى بطريق  
 مجاهد ولا يضره الاختلاف لا مكان التعداد فاذا الواحدي ما سناد صحيح عن سعيد بن  
 قتادة ان اسرا نصارى للمذكور نفس ورجح الطبري في تفسيره وعراه الى اهل التاويل  
 في تدبره اي سبب نزلها هذه القصة ليست سوى نطاق الايات كلها في سبب واحد قال  
 ولم يعرض من هذا ما يقتضي خلاف ذلك ثم قال ولا مانع ان يكون قصة النبي وخيمه  
 وقعت في انما ذلك فسادا ولها عموم الآية والله اعلم **قوله** قال محمد بن العباس قال ابو عبد الله  
 ليس احد فذكر عروه عن عبد الله الا البيت فقط هكذا وقع في روايه اي در عن الحموي  
 عن الثوري وهو القائل قال محمد بن العباس ومحمد بن العباس هو السلمي الاجيهاني وهو من



اقرا البخاري وما بعده ما تيسر من سنة وستين وابوعبدالله هو البخاري المصنف  
 وهو مخرج شرف اللقب بذكر عبد الله بن الزبير في سنده فان اردنا مطلقا ورواه ما  
 اخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الثوري وبنو نجران عن الزبير وان اردنا  
 بتقدير انه لم يقل فيه عن ابنه بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فان رواه ابن وهب  
 فيها عن عبد الله عن ابنه كما تقدم في اول الباب وقد نقل الثوري عن البخاري كذا في  
 روى عن الثوري وبنو نجران رواه قتيبة عن الثوري والله اعلم **قوله** **باب**  
 شرب الماء على نيل الاسفل في رواية الجعفي والشمسي في نيل السفلي والاولى وكانه يشير  
 الى ما وضع في مرسى سعد بن المسيب هذه القصة فعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 تسقى الاعلى ثم الاسفل قالوا لا الشرب من نهرا وسيل غير مملوك فقدم الاعلى فالاعلى ولا  
 حرج للاسفل حتى تسقى الاعلى وحده بان يعطى الماء الى ارض حتى لا يشرب ويرجع الى الجدار بطلقه  
**قوله** ثم ارسل كذا لاكثر ولكنهم يعني ثم ارسل الماء **قوله** استوى يارب حتى يبلغ في رواية  
 كريمة والاصل استوى يارب ثم يبلغ الماء الجدر وسقط من رواه ابي زرارة في ذلك كما ورد في  
 التفسير من وجه آخر عن معمر بن ابي حمزة عن ابي جابر عن ابي اسحق عن الزبير حقه في صرح الحكم حين  
 احبطه الانصارى وفي رواية شعبة في الصلح فاستوى للرئيس حقه وكان ذلك اشار على  
 الزبير يراى فيه سعه له وللانصارى فقوله استوى اي استوى وهو من الوعا كانه جمعه له  
 في وعاءه وقوله احبطه بالمهمل والطا المشابه اي اغضبه قال الخطابي في الزيادة يشبه  
 ان يكون من كلام الزبير وكان عارضا ان يصل الى الجدر من كلامه ما يظهر من معنى التفسير  
**قلت** لك الاصل في الحديث ان يكون كله واحدا حتى يرد ما بين ذلك ولا تله الا داح بالاحمال  
 قال الخطابي وغيره وانما حكم صلى الله عليه وسلم على الانصارى في حال غضبه مع نبيه ان يحكم  
 الحاكم وهو غضبان لان النبي محلي على الحاكم من الخطا والغلط والنبي صلى الله عليه وسلم  
 ما من لعنته من ذلك في حال السخط والرضى **قوله** **باب** شرب الاعلى الى  
 الكعبين يشير الى ما حكاه الزبير من تقدم ذلك كما سيأتي في آخر الباب **قوله** محمد

حسن

زاد في روايه او الوقت هو محمد بن سلام **قوله** فامر بالمعروف فكنا ضبطناه في جميع الروايات  
 على انه فعل ما خضع الامر وهو حمله معترضه من كلام الراوى وحكى الكرماني انه يلفظ فعل  
 الامر من الامر وروى تقدم باقية وقد قال الخطابي معناه امره بالعمارة المعروفة التي حرت  
 بينهم في مقدار النسر انتهى ويحتمل ان يكون المراد امره بالقصد والامر بالوسط امره بالاجواز  
 ويدل عليه رواية شعيب المذكرة وشكها المجر في التفسير امره او لا ان يسامح بعض حقه  
 على سبيل الصلح وهذا ترجح البخاري في الصلح اذا اشار بالمصلحة فلما لم يرض الا نصارى  
 بذلك استعصى الحكم وحكم به وحكى الخطابي ان فيه دليلا على حواز فسحق الحاكم حمله فانه  
 كان له في الاصل ان يحكم ما يال الامر من شاة تقدم الاسهل التنازل الحسن الجواز فلما جهل الغضير  
 موضع حقه رجع عن حله الاول وحكم بالتأني ليكون ذلك يبلغ في زجره وتعت **باب** انه لم  
 يثبت الحكم الا كما تقدم بيانه قال وقيل بل الحكم كان امره او لا فلما لم يقبل الخضر ذلك  
 عاقبه بما عتب عليه به ما نيا على ما يدبر منه وكان ذلك لما كانت العتوبه بالامر والامر انتهى وقد  
 واقترن ابن الصباغ من الشافعية على هذا الاخر وفيه نظر وما في طريق الحديث باي ذلك كما  
 ترى كما سماه قوله واستوى الزبير حقه في صرح الحاكم وهو رواية شعيب في الصلح  
 ويعبر في التفسير فمجموع الطرقات على انه امر الزبير ولا ان يترك بعض حقه وما نيا  
 ان يستوى في جميع حقه **قوله** فقال لي ابن شهاب بل هو ان حرج راوى الحديث  
**قوله** فقد رث الانصار والناس هو من عطف العام على الخاص **قوله** وكان ذلك  
 الى الكعبين يعني نهرا وان الجدر يختلف بالطول والقصير فاسواء ما وقعت فيه  
 القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فعملوا ذلك معيارا للاسماء والاولى والمراد  
 بالاول هنا من يكون مبداء الامر من ناحيته وقال بعض المتأخرين من الشافعية المراد به  
 من لم يبق فيه احد في الغراس بطون الاحياء والذي يليه من احيا بعدة وهو جراحا **قال**  
 وظهر الخبر ان الاول من يكون اقر بالبحر والماء والمراد وقال ابن النجاشي



على ان الحكم ان عسل اللعين وخصه ابن كانه بالخيل والشجر قال **واما الزروع** قال الشراك  
وقال البطري الا رايتي مختلفه فمسك لكل ارض ما يكفها لان الذي في قصه الزرع واقعه عن  
واختلف اصحاب مالك هل يرسل الا ول بعد استسما به جميع المال او يرسل منه ما زاد على  
اللعين والاول اظهر ومحملة انما لم يتوله به حاجه والله اعلم وقد وقع في مرسل عبد الله  
او بكر في الموطا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيل من زرع ومردب ان عسل حبي  
بلغ اللعين ثم يرسل الا على عسل الاسل ومن زرع اوله وسكون الها وضهر الزرع وسكون  
الواو بعد ما را ومردب بذلك محجه ونون ما تصغير وادان مع وفان بالمدينه وله اسناد  
موصول في غايه كمال الدار قطي من حديث عائشه وصححه الحاكم واخرجه ابوداود وابن  
ماجه والبطري من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده واسناد كل منهما حسن واخرج عبد الرزاق  
هذا الحديث اسنادا اخر موصول ثم روى عن جده عن الزهري قال نظرت في قوله اجسر لما  
حي بلغ الجذر فكان ذلك لال اللعين انتهى وقد روى السهتي من روايه ابن المدا عن معمر قال  
سمعت غير الزهري يقول نظروا في قوله حي يرجع الى الجذر وكان ذلك لال اللعين وكان معمر  
سمع ذلك من ابن جريح فارسله في روايه عبد الرزاق وقد روى ابن جريح انه سمع من الزهري  
ورفع في روايه عبد الرحمن بن اسحق اجسر لما الى الجذر واللعين وهو يسكنه والصواب  
ما رواه ابن جريح وذكر الشافعي من الشافعيه ان معنى قوله الى الجذر الى اللعين وكانه اشار  
الى هذا التقدير والافليس الجذر مراد باللعين **قوله** الجذر هو الاصل كذا هنا في روايه  
المستمل وحده وفي هذا الحديث غير ما تقدم ان من سنن النبي من سبوا الا وديه والسيول  
الى لا تملك فهو اخره لكن ليس له انما استخفى ان يجسر لما عن الذي يليه وفيه ان الحاكم ان يسير  
بالصلح من الخصم ويامر به ويرسل اليه ولا يلزمه الا اذا رضى وان الحاكم يسير في صلح  
للخصم انما المراد ضيفا وان يحكم بالحق من يوجد ولو لم يساله صاحب الحق وفيه الاكفا  
من المخاصم مما يقع عنه مقصوده مبالغه في التمسك على الدعوى ولا يحسد المدعى ولا يحضر  
جميع صفاته وفيه توضح من خصال الحاكم ومعايشه ويمكن ان يستدل به على ان الامام ات

يعفو

يعفو عن التعزير المتعلق به لكن محل ذلك ما لم يورد اليه حكمه الشرع وانما لم يعاقب النبي صلى  
الله عليه وسلم صاحب القصة لما كان عليه من النفاذ سري قال في حكاية كبر للناقضين لا يحرم  
الناس ان يجزوا عن اصحابه قال **الشرطي** فلو صدر مثل هذا من احد في حوالتي صلى الله عليه وسلم  
او في حوالتي ربيته لقتل قبله زيد بن ربيته عن العلاء والله اعلم **قوله** **يا**  
فضل سفي لما اي لكل من اصحابك ذلك **قوله** عن سفي بالله مصغر زاد في المظالم سفي الى بكر  
اي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام **قوله** عن صالح زاد في المظالم السمان والاسناد من بنو  
الاشج البخاري **قوله** يدنا رجل لم اقف على اسمه **قوله** بمشي قال في المظالم يدنا رجل بطريق  
وللدار قطي في الموطا من طريق روح عن مالك بن فله وله من طريق ابن وهب عن مالك بمشي  
بطريقه **قوله** فاستد عليه وقت الفاهنا موضع ادانها وقتل ابو صفيها في قوله  
تعالى اذا هرب سطور وسقطت منه الفاهنا من روايه مسلم وكذا من روايه الابيه في المظالم  
للاكثر **قوله** العطش كذا لاكثر وكذا هو في الموطا ووقع في روايه المستمل العطاس قال  
ان التثني العطاس في اصيب الغنم تشرب فلا يروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على  
تدوير العطاس في منه هذا لكا الزكام **قوله** وسباق الحرب باباه وظاهره  
ان الرجل سفي الكل حتى يروى ولذا يجوز في المعفره **قوله** يلهي بفتح الهاء الله هو  
ارتفاع النفس الاعيا وقال ابن السكيت الكل اخرج لسانه من العطش وكذا الطائر  
وله الرجل ان الاعيا ويقال ان احمى الرجل سديه ورجليه **قوله** يا كل الثري اي يكثر  
بغية الارض والندبه وهي اما صفة واما حال وليس بمعون انما في **قوله** بلغ هذا  
مثل بالفتح اي مبلغا مثل الذي يبلغ في وصية الربا على خطه بضم مثل ولا يخفى توجيهه  
وزاد ابن حبان من وجه اخر عن صالح فرجه **قوله** ملاحقه في روايه ابن حبان  
فزع احد خفيه **قوله** ثم اسلكه اي اخذه في النخلة لما وانما احاج الى ذلك لانه  
كان يعالج يديه لمصعد من السير وهو شعيران الصعود منها كان عسرا **قوله** ثم رقي  
نخاله وكسر الفاف كصعودنا ومعنى وذكره ابن السكيت في الفاف جعل اللام والاول



افصح واشهر **قوله** فسق الكلب زاد عبد الله بن دينار حتى ارواه اي جعله ريانا وقد مضى  
في الظاهر **قوله** فشكر الله له اي انى عليه او قبل عمله او جراه بفعله وعلى الاخير قالنا  
في قوله فغفر الله له تفسيره او من عطف الخا حرج على العام وقال القرطبي معنى قوله فشكر  
الله له اي اظهر ما جازاه به عند ملائكته ووقع في رواية عبد الله بن دينار يد فغفر له فادخله  
الجنة وكذا في رواية ابن حبان **قوله** قالوا اسمي من هذا ولا يسألني سراة من مالك من جعش  
رواه احمد وابن ماجه **قوله** وانما هو يعطى على شئ محروفا بغيره الامر لا ذكرت وانما في  
الها يراى في سق الله بغيره الاحسان لله بالها بغيره **قوله** في كل كبد رطبه اجر اي كل كبد رطبه  
والمراد رطبه الحياه او لا الرطوبه لازمه للحياه فهو كما به ومعنى الطرفه هنا ان يقرر محروفا  
اي الاجزائيات في اروا كل كبد رطبه واللبد بذكره بوقت في سببه كقولك في البسر الدوبه  
قال الداودي المعنى في كل كبد كل حي اجر وهو عام في جميع الحيوان وقال ابو عبد الله هذا  
الحديث كان في بني اسرائيل واما الاسلام فقد امر بقتل الكلاب واما قوله في كل كبد مخصوص  
ببعض الهه اي لا ضرر فيه لان الله لم يقرر كذا في جميع الحيوان بل في بعضه وكذا  
قال النووي ان عموم مخصوص بالحيوان المحترع وهو ما لم يقرر بقتله فحصل الثواب بسببه  
وبالمحترع اطعمه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه وقال ابن التيمي لا يمنع اجراؤه على عبوه  
فيسقئ ثم يسل الا انما من احسن التملك وينبغي ان يملكه واستدل به على طهاره سور الكلب  
وقد سبق الحديث في كتاب الطهاره وما قيل في الرد على من استدل به انه فعل بعض الناس  
لا يرى هل هو بمن كان يترك به ام لا والجواب انه انما يحجج بحجج النفع المذكور بل ان افترعا ان  
شرع من قبلنا نسرع لنا فانما لا نأخذ بحد ما ورد عنهم بل ان اساقه امام شرعنا مساق  
المدح ان علم ولم يرد فقل صح الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر بغير زاد  
ومحل ذلك في شرعنا اذا لم يحتمل على نفسه الهلاك وفيه الحش على الاحسان الى الناس لانه  
ان حصل للغفره بسبب سق الكلب فسق السباع اعطى اجرا واستدل به على جواز صدقه  
الطوع للمشركين وسبق ان يكون محله ان المراد بوجز هناك مسلم فالمسلم الحق وكذا اذا دار

الامر

الامر من الهيمه والادام المحترع واستويا في الحاجه فالادامى احق والله اعلم ثم ذكر المصنف في  
الباب حديثا سمعنا نكلى بكرة وابن عمر في قصه المراه التي رطبت لظهره حتى ماتت فدخل النار  
وسبق في الكلام عليه في بد الخلق ويذكر حديثا سمعنا بكرة من هذا في اواب صفة الصلاة واما حديث  
ابن عمر فذكره للدار قطنى ان معن بن عيسى تفرق بذكره في اللوطا قال ورواه في غير اللوطا ابن وهب  
والقعيبي وابن له اويس ومطرف ثم ساقه من طريقه واخرجه الاسماعيلي من طريق معن وان  
وهب واخرجه ابو نعيم من طريق القعيبي ومن ساقه حديثه حرجه للشرح من حجه ان المراد عقت  
على كفى لم تسفها فقتضاه انه لو سقها لم يذنب قال ابن المنير في الحديث على غير ما قيل من  
لم يورس بقتله عطشا ولو كان هره وليس فيه بواب السقي ولكن كونه بالسلامه فضلا قوله  
**باب** من راي ان صاحب الخوض والقربه اخراجه ذكره اربعة احاديث احدها  
حديث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ما بينه ابواب ومن ساقه حديثه طاهر الحافا  
للخوض والقربه بالندح وكان صاحب الندح اخراجه في شرا وسقيا وقد خفي هذا على  
المهلك فيما ليس في هذا الحديث الا ان امر اخراجه عن الندح واحاديث الندح انما هي الخار  
انه اذا استبحر الا من ما في الندح لمجرد جلوسه واخص به فكتب لا يختص به صاحب اليد  
والمنسب في تحصيله ما بينهما حديثا في ذكره حوض النبي صلى الله عليه وسلم وسبق في  
الكلام عليه في ذكره الخوض النبوي من كتاب الرقاق وقوله لا بد من حجه ثم عمله اي لا طرد  
وفيما سببه للترجمه من ذكره صلى الله عليه وسلم ان صاحب الخوض يطرد ابل غره عن حوضه  
وليس كذلك فمدرك على الجواز فقد خفي على المالك ايضا فقال ان المناسبه من حجه اضافه  
الخوض الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان اخراجه ويعقبه ابن المنير بان احكام الديك اليه  
لا يكون تنزل على قايح الاخره وانما استدرك قوله كما نداد الغريه عن ابل في حان لصاح  
الخوض طر ابل غره عن حوضه الا وهو اخو حوضه بالها حديث ابن عباس في قصه هاجر  
وزمزم اورن مختصرا وسبق في مطولا في احاديث الانبياء ومن ساقه حديثه للشرح من حجه قوله  
للذين نزلوا عليها ولا حق لكم في الماء قالوا نعم وقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قال الخطابي  
ان من له سط ما في فلاه من الارض ملكه ولا يشاركه غيره فيه الا برضاه الا انه لا يمنع فضله



اذا استغنى ولما شرطت هاجر عليه ان لا يملكوه رابعها جريه الى يمينه وقد تقدم من وجه  
 اخر قيل ان يجره ابواب وفيه وجه اخر قيل ان يجره من ان السبيل قال وفي هذه الطريق  
 ورجل منع فضل ما به فتقول الله اليوم افعول فضل كما منعت فضل ما به لعل يدرك وقتها  
 للشرح من جهة ان العاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على انه آخر ما لا يصلح ويؤخذ ايضا من قوله  
 ما به لعل يدرك فان منعه انه لو علمه لكان الحق من غيره وحكي ان الشرح عن ابي عبد الملك انه  
 قال هذا تخييل معناه ولعله يريد ان ليس يستحق حقه وانما هو في منعه غاصب ظالم وهذا  
 لا يرد فيها حارة وعلة قال ويحتمل ان يكون هو خفيها ومنعها من صاحب السعة الى العطشان  
 ويكون معنى ما به لعل يدرك الكسح الما اخرجته قال وهذا اي الاخر ليس من الباب في شي والله اعلم  
**قوله باب** لا يحل لله ولا رسوله ترجع بلفظ الحرب من غير من يدركه الشافعي  
 يحتمل معنى الحرب معشر اجدوها ليس لحدان يحل للمسلمين الا ما حياه النبي صلى الله عليه وسلم  
 والاخر دعناه الا على مثل ما حياه النبي صلى الله عليه وسلم فعل الاول ليس لحد من الولاة  
 بعده ان يحل وعلى الباقي يخص الحرم من قاع مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة  
 خاصه واخذ الشافعي من هذا ان له في المسألة قولين والراجح عندهم الثاني والا اول اقرب  
 الاظهار للفظ لكن رجحوا الاول كما سبأ في ان عمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم والمراد  
 بالحرم منع الرعي في ارض مخصوصه من المباحات جعلها الامام مخصوصه برعيها  
 الصدوق مثلا **قوله** عن يونس هو ان يزيد لا يلبس ورواه الليث عنه ان لا يلبس قد  
 سمع من شيخه ان شهاب وفي الاسناد ما يعجز عن صحابته **قوله** لا يحل اصل الحرم عند  
 الحرب ان الرب يسر منهم كان انما تترك فتركه محصنا اسوي كلما على كان في الجيب انتهى صوته  
 حياه من كل جانب فلا يري فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه والحرم هو المكان الحرم وهو  
 خلا والمباح ومنعها ان يمنع من الاحياء من ذلك السلوات لتوفر فيه الكلا فيرعاه مواسر  
 مخصوصه ومنع غيرها والراجح عند الشافعي ان الحرم يخص بالخليفة ومنع من الخوة ولاه  
 الاقاليم ومحل الخلاف مطلقا ان لا يضر بكافة المسلمين واستدراك الطحاوي لمذهبه في  
 اشتراط ادن الامام في اجبا الموات ونعتب بالفرق بينهما فان الحرم اخص والاحياء والله

اعلم قال الشافعي ليس من الحرم من عارضه فالحمي المنهي عنه ما يحل من الموات الكثير العتسب  
 لنفسه خاصة كقول الجاهلية والاحياء للمباح ما لا ينفعه للمسلمين فيه شاملة فاقترعوا وانما  
 تحذر ارض الحرم مواتا لكونه المستعمل فيها ملكا لحد لئلا يشبه العامر لانهما من المنفعة العامة  
**قوله** وقال الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم النقيع كذا جميع الرواه الا انه لا يرد في القابل  
 هو ان شهاب وهو موصول بالاسناد المذكور اليه وهو من سبل ومعضل وهكذا اخرج  
 ابو داود من طريقه عن يونس عن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعا ووقع عند  
 ابو داود وقال ابو عبد الله بلفظ الاخره فظن بعض الشراح انه من كلام البخاري المصنف وليس  
 كذلك فقد اخرجنا الاسماء على من طريقه عن ابي هريرة عن عيسى بن بكر عن البخاري في قوله  
 الموصول والمرسل جميعا على الصواب اخرجنا ابو داود ووقع في يونس في مسخره فيه  
 تحصيل فانه اخرج من الوجه الذي اخرج منه الاسماء على فاقسم في الاسناد الموصول  
 على المنزلة المرسل وهو قوله في النقيع وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصادق وانما هو لا يخ  
 للزوري كما تقدم وقد اخرج سعيد بن منصور من رواه عبد الرحمن بن الحارث عن الزهري كما  
 بين الحديثين واخرج البيهقي من طريقه عن يونس عن البخاري انه وهو قال البيهقي لان قوله  
 حرم النقيع من قول الزهري يعني من اللغة ثم يروي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 حرم النقيع لحبل المسلمين رعيه وفي اسناده العمري وهو ضعيف وقد اخرج احمد  
 طريقه **قوله** النقيع بالنوز المفتوحه وحكي الخطا في ان بعضهم صحفه فقال الموجه  
 وهو على عشر من قرينها من المدينه وقدره ميل في عيانه ابيال وذكر ذلك ابن وهب  
 في موطاه واصل النقيع كل موضع يستنفع فيه الماء والحديث ذكره الشيخان  
 وهو الموضع الذي جمع فيه اسعد بن زياره بالمدينه والمشهور انه غير النقيع الذي فيه الحرم  
 وحكي ان الزهري ان يوصيه في اللها واحدا قال ولا ولا **قوله** وان عمر بن السرف  
 والريه هو معطوف على الاول وهو من بلاغ الزهري ايضا وقد ثبت وقوع الحرم من عمر كما  
 سبأ في اواخر المهاد من طريقه عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم والشرف  
 نقيع المعجم والرا بعد هاهنا في المشهور وذكره عياض انه عند البخاري نقيع المعجم وكسر الراء



قال وفي سوطا الزوهر بفتح الحجة والراء قال هكذا رواه بعض رواه البخاري لو اصلحه وهو الصواب  
واما سرفه فهو موضع بفتح حقه ولا يدخله الالف واللام والربيع بفتح الراء والموجده بعدها  
دال الحجة موضع معروف بفتح حقه والربيع بفتح حقه وضبطه وقد روي ان لا يشبهه باسناد صحيح  
عن نافع عن ابن عمر عن الربيع بن النعمان الصدوق قوله **باب** شرب القاسم والدواب  
من الاكل اذ اراد بهذه الترجمة ان الاكل الكاربه في الطريق لا يختص بالشرب منها احد دون احد  
ثم ورد فيه حديث اخر **باب** شرب القاسم في طريقه في ذكر الخيل وسبب الكلام عليه مفصلا في الجهاد  
والمقصود منه قوله فيه ولو انما شرب منه فشره منه ولم يرد ان يشرب منه فانه يشرب من  
شأن القاسم من شرب منه فشره منه ولم يرد ان يشرب منه فانه يشرب من شأن القاسم طلب  
الما ولو لم يرد ذلك لصلحها فاذا اخذ ذلك من غير قصد فمحرر بقصد من باب الاول  
فقد المقصود من الاكل المطهنة ثابها حريص زيد في ذلك في اللقطة وسبب فيها مشروحا  
والمقصود منه فيه مع سقاء وهما وحرا وهما تزد الماء وتاكل الشجر قوله **باب**  
بيع الخشب والكلا بفتح الكاف واللام بعدها هي بغير مد وهو العشب رطبه وبابيه  
وتوقع هذه الترجمة من كتاب الشرب سبب الماء والخشب والمرعي في جواز انفع الناف  
لمباحات فيها من غير تخصيص **باب** ان يطال باحة الاحتطاب في المباحات والاختلا  
من ثبات الارض منقول عليه حتى يقع ذلك في أرضه ولو لم يقع الا باحة ووجهه انه اذا ملك  
بالاحتطاب والاحتشاش فلا يملك بالاصالة او يملك بالاحتطاب ورد الله تعالى في  
حديث الزبير بن العوام واي يريه معناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب وقد  
نقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاه نالهما حديث علي في قصه شارب فيه مع حمزة بن عبد  
والشام منه قوله وانما يريد ان يحمل عليهما اذ اخرا لبيعة فانه دال على ما ترجمه من جواز  
الاحتطاب والاحتشاش وسبب الكلام على شرحه مستوفى في اواخر كتاب الجهاد في  
فرض الخمس ان شاء الله تعالى قوله **باب** القطايع هو جمع قطيعه يقول  
اقطعته ارضي جعلته له قطيعه والمراد به ما يخص به الامام بغض الرعية من الارض والموت  
فمختص به ويصير اوليا جباية من ليس ينسب الي الاحبار وخصصه بالاقطاع بللوات

مستوفى عليه في كلام الشافعية وحكي عياض ان الاقطاع تسويح الامام من مال الله شيئا من رايه بما  
حوزه اما ان يملكه اياه فيجمع واما بان يجعله غلته مده اسي قال السبكي والشافعي هو الذي  
يسمى في زماننا اقطاعا ولو اراد احد من اصحابنا من ذكره وتخرجه على طريقين مشكل  
والذي يظهر انه يحصل للقطع بذلك اختصاصا كما اختصاص المخرج ولكنه لا يملك الرعية بذلك  
انتهى وهذا جزم الحق الطبري وادعي الادريعي في الخلاف في جواز تخصيص الامام بغض  
الجند فله الارض اذا كان مستحقا لذلك والله اعلم **قوله** عن يحيى بن سعيد هو الانصار  
ووقع اليه في من وجه اخر عن سليمان بن حرب بفتح الخاء فيه التخرج بحاد بن يحيى **قوله** اراد  
الشيء صلى الله عليه وسلم ان يقطع من الجند يعني الانصار وفي رواية اليه في دعوى الانصار للقطع  
لهما الجند ولا سيما على القطع لهما الجند ولا سيما على القطع لهما الجند ولا سيما على القطع  
فيه من جهاد مستحق للمصنف في الجريه من طريقين عن يحيى بن علفاد عن الانصار لم يملك لهما الجند  
وله في مناقب الانصار من رواية سفيان عن يحيى بن علفاد عن الانصار لم يملك لهما الجند  
لهما اقطاعا واختلف في المراد بذلك فقال الخطابي يحمل انه اراد الموات فيها التملكوه بالاجابة  
ان يكون اراد العامر فيها لكنه في حقه من الخمس لانه كان يملكها فليس فيها وتنفذ بها  
فتمت صلحا فاسباني في كتاب الجريه فحمل ان يكون المراد ان يخصهم منها ولا جريه او جزم  
اسماعيل القاضي وابن قفول وجهه ان يطال باحة الارض الصلح لا يفسد ولا يملك وقال  
ابن النثير انما سمي اقطاعا اذا كان من ارض وعقار وانما يقطع من التي ولا يقطع من خوصه ولا  
معاهد **قوله** وقد يكون الاقطاع مملوكا وعلى الباقي يحمل اقطاعه صلى الله عليه وسلم الدور  
بالمدينة كانه شمس الى ما اخرجه الشافعي مرسلا ووصله الطبري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لما قدم المدينة اقطع الدور يعني انزل الاما حزن في دور الانصار برضاهم انتهى وسبب في  
اواخر الخمس حديث اسماء بنت بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير ارض من اموال  
في البصر يعني بعد ان اجلاهم والظاهر انه ملكه اياها واطلق عليها اقطاعا على سبيل  
المجان والله اعلم والذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم اراد ان يخص الانصار بما يحصل من  
الجند اما الماحر يوم عرض ذلك عليهم فهو الجريه لا نفهم كما نواصا لجرعها واما يورد ذلك



اد وقعت الفتوح فزاح الارض ايضا وقد وقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك في عدة اراضي  
بعد فتحها وقبل فتحها منها اقطعه جميعا الدار كيت ارضهم فلما فتح في عدة اخرى ذلك  
لتميم واستمر في ارضه وبنه وبنه كتاب من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقصة مشهورة  
ذكرها ابن سعد وابو عبيد في كتاب الاموال وغيرها **قوله** مثل الذي يقطع لنا زاد في روايه  
الشيخي فلم يكن ذلك عنده بسبب فله الفتوح بوميد وكما في روايه اللبني في السار الذي  
يكنى هذا واغرب ان يقطع الفلك معناه انه لم يرد فعل ذلك لانه كان قطع المهاجرين ارض  
في النضير **قوله** ستر من بعد ذلك اثره بفتح الهن واللبني على المشهور وانشاء صلى الله  
عليه وسلم ارضا وقع من استيصال الملوك في كثير من الانصار بالاموال والنفوس في  
العطا وغير ذلك فهو من اعلام نبوته وسبب في الكلام على ذلك مستوفى في مناسبات  
الانصار لان سبب الله تعالى **قوله** **باب** كتابه القطايع اي يكون  
موتهم بعد المتطوع دفعا للزجاج عنه **قوله** وقال اللبني لانه موصوفه من طريقه  
قال الامام علي وغيره اورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا جهم وكان اخراجه عنده  
ابن صالح كاتب اللبني عنه واعرض على المصنف بان يرويه اللبني لانه كان له كتاب فيها  
واجب بانها مذكورة في الشتر الثاني وبانه جرى على عادته في الاشارة الى ما ورد في  
بعض الطرق وقد تقدم انه عنده في الخبر من روايه زهير وهو عند احمد عن ابي بصير عن  
حمي بن سعيد والله اعلم وفي الحديث فضيله ظاهره لانصار التوفيق على الاستيثار  
بشيء من الدنيا دون المآثر وقد وصفه الله تعالى بانهم كانوا يتركون على انفسهم ولو  
كان بيع خصاصه ففصلوا في الفضل على الانصار تبليغا من الله صلى الله عليه وسلم ومواساة  
اخرهم والاسسار عليهم وسبب في الكلام على ما يتعلق بالخبر في كتاب الخبر انشا  
الله تعالى **قوله** **باب** حلب لا بل على ما اورد في المصنف واللبني في الكلام  
لاسر والمصدر رسوا قاله ابن فارس يقول حلبها اجلها حلبا فتح اللام **قوله**  
ان حلب بضم او على النفا المحمولى وهو بالحاء المهملة في جميع الروايات وانشاء الداود  
لان روى الجهم وقال ان لها نسا في الموضع سحبا ويعقب بانها لو كان

كذلك

كذلك لسفك ان حلب لا بل على الما واما المراد حلبها هذا كلف من محض من المسالك ولا ذلك شفع  
الابل ايضا وهو نحو النوع من الحداد بالليل ارا ان يحرقها بها بالحضر المسالك **قوله** على الماء  
نار ابو جهم في المستخرج والرفاني في المصنف من طريق الحاشي بن سليمان عن علي بن ابي حمزة  
وسائر الرقاني هذا الاسناد لانه احاد في اخرى في نسخ وقد تقدم في حديث الباب في  
الزكاة من طريق الاعرج عن ابي بصير مطوكة وفيه من حرقها ان حلب على الماء وقد تقدم شرحه  
بذلك **قوله** **باب** الرجل يكون له ممر وسرت في حارب او يخلد في اللب  
والفسر الى حق المور في الحارب او يصيب في الخيل **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
من راع بخلا بعد ان يورق فمرا للبايع بفتح موصولة في باب من راع بخلا قدر ايرت  
من طريق ما كان نافع عن ابن عمر ووصله معناه في هذا الباب **قوله** ولللبني الممر  
والسفي حتى يرفع اي يحره وكذلك ريل الحريه وهذا كله من كلام المصنف يستفاد من الاحاد  
للكونه في الباب وتوهم بعض الشراح انه يقينه الحد من المرفوع فهو في ذلك وهما  
فا حشا قال ابن المنبر وجه دخوله في الترجمة في الفقه التنبه على ان كان اجماع  
الحقوق في العيز الواحد هذا الملك وهذا الابطاع وهو ما خود من اسحق في  
السابع الثمردون الاصل فيكون له حق الاستطارة في ارض مملوكة اخيره وكذلك صاحب  
العرب قال وعندها خلا في خبر سفي العرب هل هو على الواهب والمهور له وكذلك سفي  
التمرد المستثناه في البيع قبل على السابع وقيل على المستثنى فلا يحتقر بقول ابن بطال الاجماع  
على ذلك ثم اورد المصنف حاشا حاشا الاول حديث ابن عمر عن ابي جهم في خلاصه الكلام  
على شرحه وعلى ما انتم من اخلا فلا رواه فيه في باب من راع بخلا قدر ايرت من كتاب  
البيوع **قوله** وراع عبدا وله مال الاخره قال ابن عمر في العبد لا يملك له المال كله  
علا العبد ملك لا ضامه الملك له باللاع وهو ظاهر في الملك وقال غيره يرخد  
منه ان العبد اذا ملكه سيده مالا فانه عليه وبه قال مالك وكذا الشافعي في العتير  
لكنه اذا باعه بعد ذلك رجع المال لسيده الا ان يسقطه للمتعاق وقال ابو حنيفة  
وكذا الشافعي في الجريد لا يملك العبد شيئا اصلا ولا اضافه للخصاص والابطاع



كما يقال السرح للغرس ويؤخذ من مفهومه ان من راع عبدا وبعه مال وشرطه المشاع ان  
البيع يصح لكن بشرط ان لا يكون المال ربويا فلا يجوز بيع العبد وبعه درهم بدرهم قاله  
الشافعي وعنه مالك لا يمنع لاطلاق الحديث وكان العقد انما وقع على العبد خاصة والمال  
الذي بعده لا يدخله في العقد واختلف فيما اذا كان المال ربويا ولا يصح ان لها حكم المال  
وقيل يدخله لا يعرف وقيل يدخله بشرط العود فقط وقال الباغي ان شرطه المستر  
للعبد محط لتمامه وان شرطه بعضه او لنفسه فهو باطلان وقال **قوله** لما زري ان اطلق السيد  
عن عبده بعد بيعه او بعه وضمه فالمال للسيد الا ان بشرط المشاع وعنه بعض التابعين  
كالحسن بن شريح العبد والحديث صحيح على ما قلنا وان اطلق في غيره فالمال للعبد الا ان  
بشرطه السيد وان اطلقه في غيره فربما يقال **قوله** الفرض ارجحها لهما بالبيع وكذا  
ان سلم في الجناية وفي الحديث جواز الشرط الذي بناه في معنى العقد قال الكوفي وكذا  
اضافه للمال للعبد مجازا كاضافه الثمن الى الخلف **قوله** وعنه مالك هو يعطوف على قوله  
حديث اللبث فهو موصول والتقدير ووجهه عبد الله بن يوسف عن مالك وزعم بعض الشراح  
انه معلق وليس كذلك وقد وصله ابو داود ومن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في الخلف فيها  
وعنه نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصه الخلف ثوبا من ثوبه من ثوبه  
كسبل حديثي من سمع جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال للرباني قوله في العبد ان  
شأن العبد والنفس عن ابن عمر انه قال في العبد ما يشاء له لبايعه او اذلف له والعبد بعد قوله  
ان بشرط المشاع اي والعبد كذلك **قوله** ولد حجهما الا ولو قدر عن عنده او داود  
بغير ذلك كذا رواه واخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر  
بقصه العبد ومن رواه به غير ذلك نحو عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بالقصصين وقال النسائي  
انه خطأ والصواب ما رواه يحيى القطان **قوله** لئلا يرواه اللبث وابوب عن نافع في العبد  
موقوفنا وماله من اشتهاع عبدا وله مالك فماله للرباني بعه الا ان بشرط المشاع كذا ثبت  
قصه العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري وصحيح صاحب العدة يقتضي انه اذا  
مسلم واعتذر الشارح ابن القطان عن صاحب العدة فقال هذه الزيادة اخرجها الشيخان  
من رواه سالم عن ابنه عن علي قال قاله لئلا يرواه كذا في نسخة لا يخرج ان ينسب الزيادة

لمسلم

لمسلم وحده انتهى لخصا وبالله شحنا ان الملقن في الرد عليه لا الشخبر لم يذكر في طريقه  
عن ابن عمر عن جابر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطه لكن في نسخ البخاري في  
السوء والشر فبعض السبب وهو الملقن كما ذكره وقال النووي في شرح مسلم المرفوع  
هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر وذلك كما يصره في نسخة ما رواه جابر من نافع في زيادة  
مقبوله وقد شأنا للنسائي والدارقطني في الترحيح رواية نافع وهي ان شاء من رده انتهى **قوله**  
اما في نسخة اخرى دون فانها ما ثبت عند البخاري منها من رواية نافع عن ابن عمر في ملكه عن نافع لكن  
باختصار واما الاختلاف في سالم ونافع فانما هو في رواية نافع عن ابن عمر في ملكه عن نافع لكن  
رفع الحديث جميعا ونافع رفع حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ووثقه حديث  
العبد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووثقه حديث  
احد الاحاديث لابي جعفر الى اختلافها في سالم ونافع **قوله** ابو عمر انما على رفع حديث الخلف  
واما قصة العبد فمرفوعة ما رواه جابر عن نافع عن ابن عمر في ملكه عن نافع عن ابن عمر في ملكه  
وقيل ان الترخي في الرواية هو وهم من نافع والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في العبد والتميم  
**قوله** ان الترخي لا ادري من اين ادخله في نافع مع امكان ان يكون عن نافع **قوله** في العبد  
التميم مسند اليها قاله النبي صلى الله عليه وسلم في صحيحه الرواية **قوله** قد نقل الحديث  
في الجامع عن البخاري صحيحه الرواية وثقل عنه في العمل ترحيح قوايسه وهو قد يبين  
ذلك وانما في كتاب البيوع **قوله** والحديث في الارض المردوعة فربما عارضه محرو  
وفيها زرع فان زرع للبائع والخلاف في هذه كذا في الخلف وتوجد منه ان زاجر  
ارضها وله ثمرها زرع ان الزرع للمرجع لا المشتري ان تصور صورته الاحاد **قوله**  
سمي له نافع هاوية البلاء فاعلى سمي هو ان حرج والضمير في له لان ملكه وفي الحديث ما  
يدل على ذلك تدريس ان حرج فانه كثر الرواية عن نافع ومع ذلك فافصح ان يثبت في هذا  
الحديث واسطه ما ثبتا حديث زهير بن ثابت في الحديث ما رواه جابر عن نافع عن ابن عمر  
ما ثبتا حديث جابر في الترخي عن البخاري والمحاذلة والمزانية وسع الامر حتى يرد صلاحه  
وبيعه بغير الدنار والدرهم الا العرايا فاما المخابرة فتدفع الكلام عليها في المزارة



واما المحاقلة فتقدم الكلام عليها في حديث انس في باب بيع المحاصره واما المزايينه فتقدم  
الكلام عليها في حديث عمر وان عباس وغيرهما في باب بيع المزايينه واما نفسه فتقدم في باب  
بيع الممر على رويس النخل من حديث جابر بن عبد الله في بيع العرايا وقد تقدم ايضا  
مسرحا في باب بيعها حديثا في دفع من خرج وسهل في حقه في النهي عن المزايينه الا  
اصحاب العرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الممر على رويس النخل وقد تقدم شرح جميع  
الاحاديث وقوله من قال وقال ابن اسحق حديث يس بن يسار مثله كما لا يدرى  
والى الوقت ووقع للاصل وكبره وغيرهما قال ابو عبد الله وقال ابن اسحق حديث يس بن  
يسار مثله كما لا يدرى الى الوقت فعلى هذا فهو معلق ولم يره موصولا من طريقه الى  
منه الغايه والله المستعان **خاتمة** هـ استمل كما بالشرب على شته وبلال بن  
حريث الملقب بخمسه والتقيه موصوله والمكرت ما فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثا  
والحال تسعة عشر واتفق مسلم على تحريمها سوى حديث عثمان بن مروه  
وحديث ابن عباس في قصه هاجر وحديثه للصعب في الحمي وحديث الزهري المرسل  
في التقيح وحديث انس في القطايع وفيه من الآثار ان ابن عمر رضي الله عنه والله سبحانه  
وتعالى اعلم بالصواب **كتاب الاستقراض** واداء الدين والحجر  
والنفيس كذا لا يدرى وزاد غيره في اوله البسملة وللشيخ في باب كتاب وعطف  
الترجمة التي عليه بغير باب وجمع المصنف من هذه الامور الملائه لعله الاحاديث  
الوارده فيها ولم يعلق بعضها ببعض قوله **باب** من استقرى بالدين وليس  
عنده ثمنه او ليس بحضرة اي فوجاير وكانه تسير الى ضعف ما جازع ابن عباس مرفوعا  
لا يستقرى بالدين عدى ثمنه وهو حديثه خرج ابو داود والحاكم من طريق سماعة عن  
عنه في حديثه ثمر بن عبد الله بن سماعة واختلف في وصله وارساله ثم اورد فيه  
حديث جابر في ثمر الذي صلى الله عليه وسلم منه حمله في السفر وقضى ثمنه في المدينة في  
مطابق للركن الثاني من الترجمة وحديثه عايشة في ثمر اياه صلى الله عليه وسلم من الهوى  
الطعام الى اجل وهو مطابق للركن الاول **قال** ابن المنير وجه الدلالة منه انه صلى الله

عليه وسلم

عليه وسلم لو حضره الثمن الاخر وكذا من الطعام لو حضره لم يرتب في ثمنه دينا ما عرف وعادته  
الشرفه من المبادره الى اخراج ما يلزمه اخرجه **قلت** وحديث جابر في الكلام عليه في  
الشروط وحديث عايشة في الكلام عليه في الرهن وقوله في اول حديث جابر بن عمر بن يوسف  
هو السكندر كذا ثبت كذا في رواه عن ابي الحسن وجرم ابو علي الحياتي بانه ابن سطلح وحمل ذلك  
عن روايه ابن السكندر ثم وجدته في روايه ابي علي بن شبيب عن القبري كذا في حديث جابر بن شبيب  
ابن عبد الحميد وغيره هو ان مفسر قوله **باب** من اخذ من الناس مريد  
اداروها وان لا لها حرف الجواب عايشة ووقع في الحديث **قال** ابن المنير هذه الترجمة تشعر  
بان التي قبلها مقيدة بالعلم بالقدرة على الوفاء قال لانه اذا علم من نفسه الجرم فقد احرى  
الوفاء الا بغير التقنى والتمني خلافا لاراده **قلت** وفيه نظر لانه اذا نوى الوفاء استغنى  
الله عليه فقد نظر الحديث بان الله يورث عنه اما ان يقع عليه في الدنيا واما ان يتكفل عنه في الاخرة  
فلم يتعين التكفل بالقدرة في الحديث ولو سلم ما قال فمناك مرتبة ماله وهو ان يعلم هل  
يندر او يحجر **قوله** عن يورث من ريفه الزاي وهو الدليل والاسماع على من طريق ابن وهب  
عن سليمان بن حريث ثور **قوله** عن الغيث بالجمع والملائه زاد ابن ماجه مولى ابن مطيع  
**قوله** واسمه سلاله والاسناد كله مدني **قوله** ادى الله عنه في روايه الكشي عن اداها الله  
عنه ولا نحتاجه وان حبان والحاكم من حديثه ميمونه ما من مسلم يراى في الدنيا يعلم الله انه يريد  
اداء الا اداه الله عنه في الدنيا وظاهره حمل المساله المشهوره فمن باب قبل الوفاء يحجر  
منه كان يحسرها او بفجاء الموت وله ما يحب وكما زينه وفادينه ولم يوقعه في الدنيا  
ويمكن حمل حديثه ميمونه على الغالب والظاهر انه لا يتبع عليه والحاله هذه في الاخرة بحيث  
يؤخذ من حسناته لصاحب الدين لا يتكفل الله عنه لصاحب الدين كما راعى عليه حديث الباب  
وخالف في ذلك ابن عبد السلام والله اعلم **قوله** ائلفه الله ظاهره ان الاطلاق يقع له في  
الدنيا وذلك في معاشه او في نفسه وهو علم من اعلام النبوه لما ناله من المشاهده من شاعى  
شيا من الامر وقيل المراد بالانلاف عراب الاخره **قال** ابن سطلح في الخبر عن ابن السكندر











ان كانت العدة منعوت وان كانت بالوصف جازت وفيه ان الافتراض في البر والطاعة  
وكذا الامور للمباح لا تعاب وان الامام ان يترضى على بتسلط الحاكم بعض المحتاجين  
ليوفي ذلك من طلال الصدقات واستدركه الشافعي على جواز تحجيل الصدقة ان كان ملكا  
حكاه ابن عبد البر ولم يظهر في توجيهه الا ان يكون المراد ما قيل في سبب افتراضه صلى الله  
عليه وسلم وانه كان يترضى لبعض المحتاجين من اهل الصدقة فلما جات الصدقة او في حيا  
منها فلا يحل عليه ان يوفاه ان يترضى من حقه من طلال الصدقة اما من جهة الفقراء والفقراء وغير  
ذلك فاعطاه كحمتين حقه الوفا في الاصل وحقه الاستحقاق في الزايد وقيل كان ارضه  
في دينه فلما حل الاجل ولم يجد الوفا صار غار ما جاز له الرفاه من الصدقة وقيل كان  
اقرضه لنفسه فلما حل الاجل استرى من اهل الصدقة بغير اذن من استحقاقه او اقرضه من  
اخر او من طلال الصدقة ليوفيه بعد ذلك والاحتمال الاول لا يوافق ويدور حركته رافع  
والله اعلم بتيقن **هـ** هذا الحديث من غرائب الصحيح قال ابن ابي شيبة عن الزهري عن  
ابن اسناد ومرواه على سبيل من كسب وقد خرج في هذا الباب بانه سمعه من اسلم  
ابن عبد الرحمن عن ذلك الملاحح والله اعلم قوله **باب** القاضى الى استحقاق  
حسن المطالبة او رد فيه حديث حريه في قصة الرجل الذي كان يتخون عن المعسر وقد  
تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من انظر بعسرا من كتاب اليسوع وقوله في هذا الرواية  
فتسلك فقال فيه حرف يديره فتسلك ما كنت تصنع ووقع هنا في رواية المسند في قيل  
له ما كنت تقول وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن ابراهيم وعبد الملك بن ابراهيم قوله **باب**  
هل يعطى اكثر من مسنة هو بضم او الحظي على البناء للجمل ولما ورد فيه حديث كسب من الماشي  
قيل بآب وقد تقدم شرحه مستوفى فيه وكفى للدور فيه هو القطان وسفيان بن عيينه هو  
الثوري وسفيان بن عيينه ابواب من روايته عن شيخ له آخر وهو شعبه قوله **باب**  
حسن القضا الى استحقاق حسن ان الدين واورد فيه الحديث المذكور وهو ظاهر فيما رجم  
له وقوله في هذه الرواية او في الله وسلا وقع في رواية يحيى القطان في الباب  
الذي قبله او في شي او قال الله ثم اورد فيه حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم

وفيه وكان عليه دين فقضى في زمانه وقد تقدم في مواضع وفي بعضها بيان قد الزيادة  
وانها تشرط وهو في الرواية وبما في الكلام على مستوفى في كتاب الشروط قوله **باب**  
ان اقضى دوز حقه او حمله فهو جائز قال ابن بطال هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ  
كلها والصواب وحمله باسقاط الالف قلت **باب** رايته في رواية اي على من سمعه  
عن القسري بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيلي المنبئ  
الروايات يلفظ او قال ابن بطال لانه لا يجوز ان يقضى دوز الحرة بحمل الله ولو حمله  
من جميع الدين جاز عند جميع العلماء فلذلك حمله من بعضه انتهى ووجه ان المنبر بان  
المراد اقصى دوز حقه برضى صاحب الدين او حمله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز  
فما ورد حديث جابر في دين ابيه فساكنهم ان يقولوا عمر حاطي وحملوا الي وهذا  
التدريج هو المراد في هذه الترجمة فسيأتي في الباب الذي يليه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سأله غريمه في ذلك وسفيان بن عيينه في هذه الطريق انه سأل في كتابه وبما في الكلام  
عليه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية عن ابن كعب  
ان ما لك ذكرنا بوسعود وخلف في الاطراف وبشهما الحميري انه عبد الرحمن وذكر  
المنزى انه عبد الله قلت **باب** ولرواية من ذلك عند الاسماعيلي الا انه والفيه ان جابر  
قيل اموه وصورته مرسل فانه لم يقل ان جابر اخبره ولا صدقه ولكن من العذر  
كان في كونه عبد الله لعبد الرحمن نعم روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر  
قصة شهد احدكم مضي في الخبايا وذلك هو الحامل لهم على تفسيره بما به والله اعلم  
قوله **باب** اذا قاضى وجارفة في الدين له عند الاداء جاز  
ثم اتمروا غيره قال الهلب لا يجوز عند احد من العلماء ان ياخذ من دين من غريمه  
عمر محارفة مدينه لما فيه من الخسران والغرر وانما يجوز ان ياخذ محارفة في حقه اقل من  
دينه اذا علم الاخذ ذلك ورضي انتهى وقانه ان يدرك الاعراض عن رجم البخاري  
ومراد البخاري عما ابتدئه المعترض لا ما افاه وعرضه بيان انه يعنى في القضاء ما رجا رضه



ما لا يعتد به الا ان يسمع الرطب المثل لا يجوز في غير العراق وحوز في الاما وضه عند الوفا  
وذلك من حديث ابي بظانه صلى الله عليه وسلم سأل الغريزي ان ياخذ من الحايض وهو  
مجهول القدر في الاوساق التي له وهي معلومة وكان عمر الحايض ذوا الذي له كما وقع التصريح  
بذلك في كتاب الصيام من وجه اخر وفيه فائتوا ولم يروا ان فيه وفا وسبب في الكلام على بقيه  
قوايده في علامات النبوه ان شاء الله تعالى وقوله في هذا الاسناد حذره انس بن مالك  
ابو حمزه وهشام بن عروه وهب بن كيسان والاسناد كله مرسون قوله  
**باب** من استعاد من الدين حذره ابو الهيثم بن عمار هذا الاسناد والمثل  
في اخر صفه الصلاه وسبقه من انتم وتقدم شرحه ثم والاسناد الذي هنا كان  
للاسناد الهادي ويؤيده ان روايه الى الهادي المفردة هنا كصرح فيها بالاخبار من عروه  
وذكرها هنا بالعقبة واسما عمل المذكور هنا هو ابن ابي ريس واخوه عبد الحميد ابو بكر  
وهو يكنى اشهر وسلمان هو ابن لاله والاسناد كله مرسون قال **باب** للمثل يستعاد  
من هذا الحديث سدر الدرر ابع لانه صلى الله عليه وسلم استعاد من الدين لانه في الغالب  
در بيه الى الكثرة في الحديث والحلف في الوعد مع ما لصاحب الحديث عليه من المثال  
انتم ويحمل ان يراد بالاستعادة من الدين الاستعادة من الاختصاص المسمى كما يقع  
في هذه القوايل او من عدم القدره على وفائه حتى لا يفتي بعتقه ولعل هذا هو السر في  
اطلاق الترجمة ثم رأيت في حاشية ابن المنير العارض من الاستعادة من الدين  
وجواز الاستدانه لان الذي استعبد منه غوايل الدين فمن استدان وسلم منها فقد  
اعاده الله وفعل جائزا وقد اخذ الديباجي كلام المصنف في عرضيه فقال المصنف  
ثم ذكر نحو ما اعتل به المصنف ويعقبه ابن المنير بنحو ما اوجب به فقال المصنف  
بالمجهول من ابيه فان كان محله نحوه فرائبه وربما كان اعتد ذلك في الوفا ولا ان العفا  
محقق يخرج عن كونه من ابيه وسبب في الكلام على بقيه قوايده قوله **باب**  
الصلاه على من ترك الدنيا قال ابن المنير ان راد هذه الترجمة ان الدين لا يخل بالدين وان

الاستعادة

الاستعادة منه ليستلذاته بل بما يحش من غوايله واورد الحرث الذي فيه من ترك الدنيا  
فلما تاتي وشاربه الى بنيه وهو انه كان لا يصل على من عليه دين فافتح الفتوح صار  
يصلى وقد مضى نيامه في الكفاله وما في شرحه في تفسير الاحزاب وفي الغزايين  
الله تعالى وقوله وكلا ما فتح والشد يد ابي عبيد لا وقوله ضياء عافج العجا عبيد لا  
ايضا قال الخطاي جعل السما لكل ما هو صرد ان يصع من ولدا وخرج وانكر الخطاي  
كسر الضاد وجوز غيره على انه جمع ضايح كجياح وحايح قوله **باب**  
مطل الغني ظلم تر جرم بلفظ الحديث وهو طرف من حديث مضي تاما في الحواله مع الكلام  
عليه وعبر الا على الذي في الاسناد هو ابن عبد الله ابي المصنف قوله **باب**  
لصاحب الحق فقال ذكر فيه حديث ابي ريس المرفوع قريبا وهو نص في ذلك وذكر  
الحديث المرفوع لما فيه من تفسير المثال وقد تقدم شرح ابي ريس قريبا **قوله** وذكر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم الى الواجد محل عرضه وعقوبته الى ما فتح المطل الى يولي  
والواجد المحرم الغني من الواجد بالضم يعني القدره ومحله ضم اوله اي يجوز وصفه بكونه  
ظلم والحديث المذكور وصلة احمد واسحق في مسندهما ووردوا في النساي من حديث  
عمر بن الشريد بن اوس الثقفي عن ابيه بلفظه واسناده حسن وذكر الطبراني انه لا يروي  
الاسناد الاسناد **قوله** قال سيفيان عرضه ثوب مطلي وعقوبته الجبس وصله  
السهمي من طريق العمري وهو من شيوخ البخاري عن سيفيان بلفظه عرضه ان يقول  
مطلني حذره وعقوبته ان يسجد وقال اسحق في تفسير سيفيان عرضه اداه بلسانه وقال احمد  
لما رواه عن وكيع بسنده قال وكيع عرضه سكاينه وقال كل منهما وعقوبته جيسه  
واسند ابيه على مشروعيه جيس المدين ادا كان قادرا على الوفا تاديبا له وشد يد ابيه  
كما سياتي في الخلاف فيه ويقول الواجد على ان الجبس لا يجس تنبيه **باب** وفتح  
الرافعي في المتن المرفوع الى الواجد ظلم وعقوبته جيسه وهو يعيس وتفسير  
العقوبه بالجبس انما هي من بعض الرواه كما ترك قوله **باب** ادا

حديث



وجريماله عند فليس في البيع والعرض والوردية فهو الحق في المفلس تسرياً من غير ريب  
 على وجوده سمي مفلساً لأنه صار ذافاً ليس بدار كان ذافاً راسخاً وداراً راسخاً  
 أنه صار ذافاً ملكاً لا ادنى له موال وهي الفلوس أو سمي بذلك لأنه يمنع إلا في الشيء الباقه  
 كالفلوس لأنه صار ذافاً كأنه ما ملون بها في الأشياء الخفية أو لأنه صار ذافاً لا يملك  
 فيها فلساً فعلاً يذا فالهزة في فلس للسلب وقوله في البيع إشارة إلى ما ورد في  
 بعض طرقه بصاً وقوله والعرض هو ما يقاس عليه أو لدخوله في عموم الخبر وهو قول  
 الشافعي في آخره والمشهور عن المالكة التفرقة بين القرض والبيع وقوله والوردية  
 بالاجماع وقال ابن المنير لا دخل هذه الالة إلا في الحديث مطلقاً وأما أنه وارد في  
 المبيع والآخران أولاً لأن ملك الوردية لم ينتقل والمخاطبة على وفاء من اصطلاح العرض  
 معروفة فمطلوب **قوله** وقال الحسن إذا افلاس ونسب لم يجر عتقه ولا يسره ولا يبيعه  
 أما قوله وبين فاشارة إلى أنه لا يمنع التفرقة قبل حكم الحاكم وأما الحق فحمله ما إذا  
 احاط الدين بحاله فلا ينفذ عتقه ولا يسره ولا يبيعه وأما البيع والشرك  
 فالصحيح من قول العلما أنها لا ينفذان أيضاً إلا إذا وقع منه البيع أو فاكركين وقوله البعض  
 يوقف وهو قول الشافعي واختلف في قوله فالجمهور على قبوله وكان البخاري أشار  
 بآثار الحسن المعارضة قول أبي هريرة النخعي بيع المحجور بابتاعه جابر **قوله** وقال سعيد  
 ابن المسيب قضى عثمان بن عفان للآخره وصلة أبو سعيد في كتابه لأموال واليه  
 باسناده صحيح السعيد ولفظه أفلس بولي لا حبيبه فاختص برفقه عثمان فقضى  
 فذكره وقال فيه قبل أن ينفذ فإلاسه بذلك قوله قبل أن ينفذ والباقى سوا **قوله** حده  
 زهير هو ابن جندب الجعفي وحى زهير هو لا نصارى وفي هذا السند أربعة من الثقات  
 هو وأبو هريرة وكلمة والقتضا سوى أو بكر بن عبد الرحمن بن طنبه واحد **قوله** قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يمتعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموت  
 من أدرأته وأظنه من زهير فاني لم أدر في رواية أحد من رواه عن يحيى مع كثره فيه

التفريح

التفريح بالسماع وهذا مشعرياً به كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلاً **قوله** من أدرأته بحينه  
 استدركه على أن شرط الاستحقاق صاحبه المال دون غيره أن يحرم له بعينه لم يتغير ولم  
 يتبدل ولا فإن بغير ثلث العنصر في ذاتها بالتقصير مثلاً أو في صفة من صفاتها فهو أسوة الغرماء  
 وأخرج عنه رواية ابن أبي حنيفة عن بكر بن محمد بن سعد بن باب عن بكر بن عبد الرحمن  
 أن أوجده عن المتابع ولم يعرفه ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن بكر بن عبد الرحمن  
 من سلا أجماع رجل راع دساعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض المتابع من ثمنه شيئاً فوجده  
 فهو أخوته ففهموه أنه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة الغرماء وبه صرح ابن شهاب  
 فيما رواه عبد الرزاق عن حمزة بن محمد بن عيسى وهذا وإن كان من سلا فقد وصله عبد الرزاق في  
 مصنفه لكن المشهور عن مالك أن أسالة وكذا عن الزهري وقد وصله الترمذي عن الزهري  
 أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود ولا ينال شبيهه عن عمر بن عبد الرحمن أحد رؤ  
 هذا الحديث قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخوته من الغرماء إلا أن يكون أصح  
 من ماله شيئاً فهو أسوة الغرماء والله شير أخيراً البخاري لا يستشهد به بأثر عن المدكور  
 وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحاحاً وبذلك قال جمهور من أخذ بعموم حديث  
 الباب إلا أن الشافعي قوله هو الرأى في مذهبه أن لا يفرق في بعض السلعة أو بغيرها ولا ينال  
 قبض ثمنها أو عدم قبض ثمنه على التفصيل المشروحة في كتب الفروع **قوله** عند رجل  
 أو إنسان شك من الرواية أيضاً **قوله** قد افلس في بيت فإلاسه **قوله** فهو أخوته  
 من غيره أي كإني من كان وارثاً وغرماء وهذا قال جمهور العلما وخالف الحنفية فصاروا له  
 لكونه خيراً من أحد خالف الأصول إلا أن السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن خالفه وكذا  
 المتابع أخذه منه بعض الملكة وحملوا الحديث على صورة وهي إذا كان المتابع ورثه أو عاربه  
 أو لقطه وأعتقه **قوله** يأنه لو كان كذلك لم يصدق بالفلس ولا جعل أخوته بالمال المستضيء  
 أفعال إلا اشتراكاً وأيضاً فذكروه ينتقض بالسفعة وأيضاً فقد ورد النصيص  
 في حديث الباب على أنه في صورة البيع وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه



قال ابن الميراد في هذه النسخة اما لان الحديث مطلق واما لانه واراد بالبيع  
والاخر ان اولي لان ملك الوديعه لم ينتقل والمحافظة على وفاء من اصطنع  
بالقرص معروفا مطلوب لا يخفى ان ما ذكره لا يقيد الوديعه كون الواحد  
ما اقرضه عند فليس احق به من سائر القوم وبالسبب الى احتية  
البايع بالبيع اذا وجد عند المشتري العكس من بائعهم اذا لم يفت  
على وفاء من اصطنع بالبيع معروفا ايضا مطلوب



من طريقه ان يخرج من حيزان وغيرهما عن سعيه نداء الاسناد بلفظ اذا ابتاع الرجل  
سلعة ثم افلس وهي عنده بعينها فلو اخذها من الغرماء ولا يشترط ان يكون من طريقه سماع عن غيره  
عن ابن مبره ان افلس الرجل فوجد له سلعته والباقي مثله ولم يسل في رواية ابن مبره  
حينئذ المصارف اليها قبل ان يوجده المتاع انه لصاحبه الذي يباعه وفي كرسى ابن مبره  
عند عبد الرزاق عن سماع سلعته من رجل لم يبق له ثم افلس الرجل فوجدها بعينها فليأخذها  
من من الغرماء وفي كرسى ابن مبره ان افلس الرجل فوجدها بعينها فليأخذها  
وصله فظهر ان الحديث وارد في صورة البيع ويحتمل ان يكون في صورة ما ذكر من باب الاول  
تتبعه وقع في الراجح سببا والحديث بلفظ السور الذي قد مره قال السبيعي في شرح  
للتاج هذا الحديث يخرج مسلما بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود فان اللفظ المشهور  
الذي في البخاري عام او محتمل لخلافه بلفظ البيع فانه نص في احتمال فيه وهو لفظ مسلم  
قال وجا بلفظ اسناد اخر صححه انتهى واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وانما فيه ما  
قدمه والله المستعان وحله بعض الخفية ايضا على ما اذا افلس المشتري قبل ان يقبض  
السلعة ويعقب بقوله في حديثه بلفظ عنده عند رجل ولا يشترط ان يكون من طريقه سماع عن غيره  
عن سعيه ثم افلس وهو عنده وللبيع من طريقه ان يشترط ان يكون من طريقه سماع عن غيره  
وعنده سماع ولو كان لم يقبضه ما نص في الخبر على انه عنده واعتداه بكونه خبر واحد  
فيه نظره فانه مشهور في غير هذا الوجه اخرجه ابن حبان من طريقه عن سماعه  
صححه واخرجه احمد وابوداود من طريقه عن سماعه واسناده حسن وقضى عثمان وعمر بن  
عبد العزيز كما مضى ويروى عن ابن ابي عمير عن كونه فردا غريبا قال ابن المنذر لا يعرف  
احد من هذا الخلق من الصحابة ويعقب بما روى ابن ابي عمير عن سماعه عن علي بن ابي  
الغرماء واجيب بانه اختلف على ما في ذلك بخلاف عثمان وقال الشافعي في اللغة  
تصرف بعض الخفية في ما قبل هذا الحديث سببا ولا يصح على اساس وقال النووي  
تاويله سببا ولا يصح فيه مردوده انتهى واختلف القائلون في صورته وهي ما

ادامات ووجده السلعة فمات الشافعي الحكم كذلك وصاحب السلعة اخذها من غيره  
وقال مالك واحمد هو اسوة الغرماء واحتجوا بما في مرسل مالك وانما الذي ابتاعه  
فصاحب المتاع فيه اسوة الغرماء وفرقوا بين الفليس والموت بان الميت خير من فليس  
للغرماء محل يرجعون اليه فاستنوا في ذلك بخلاف الفليس واخرج الشافعي ما رواه من طريق  
عمر بن حنبله فاضي المدنية عن ابن مبره قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما رجل مات  
او افلس فصاحب المتاع اخذها منه اذا وجده بعينه وهو حديث صحيح بمثله اخرجه  
ابن ابي داود وابوداود وابن ماجه ومحمد بن الحارث وزاد بعضهم في اخره الا ان يترك صاحبه وفا  
ورحمه الشافعي على المرسل قال ويحتمل ان يكون اخره من راي ابن مبره عن عبد الرحمن بن ابي  
وصلوه عنه لم يذكر واقصه الموت وكذلك الذين روى عنه عن ابن مبره وغيره لم يذكر  
بل صرح عن ابن مبره بالسوية من الافلاس والموت فتعين المصير اليه لا بها  
زيادته من ثمنه وخرج ابن العربي الى ان الزيادة التي في مرسل مالك من قول الكوفي جمع  
الشافعي ايضا بن الحديث محل حديثه على ما ان ادامات مفلسا وحديثه لا يمكن  
عبد الرحمن على ما ادامات عليها والله اعلم ومن قروا للمساله ما اذا اراد الغرماء او الورث  
اعطا صاحب السلعة الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقال الشافعي واحمد لا يلزمه  
ذلك لانه من المنة ولا يباع بغيره اخر فرجه فيما اخذوا عن ابن ابي عمير عن  
الشافعي انه قال لا يجوز له ذلك وليس له الاسلعة ويحتمل بالبيع الموجه فيرجع  
بكره الدار والدار الى غيره والله وداره ونحو ذلك وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية  
وادرأج الاجاره في هذا الحكم متوقف على ان المنافع يطلق عليها اسم المتاع او المال او  
يقال فمضي الحديث ان يكون اخويا لعن ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق  
النزوع واستدرك على حلول الدين الموجه بالفلس رجس ان صاحب الدين اراد ان يباعه  
بعينه فيكون اخره ومن لوازم ذلك ان يجوز له المطالبة بالموجمل وهو قول الجمهور لكن  
الراجح عند الشافعية ان للموجمل لا يحمل بذلك لان الاجل خير من حصوله فلا يفت  
واستدرك على ان لصاحب المتاع ان يأخذه وهو الاصح من قول العلماء والقول الاخر



يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف بنو الفلاس واستدراكه على فسخ البيع اذا استنعى المشتري  
من اذا التزم مع قدرته بمطال وهرب فيما ساء على الفلاس كما مع بعد الرضا واليه حالا  
والا مع من قول العلماء ان لا يفسخ واستدراكه على ان الرجوع انما يقع في عين المتاع دون  
زوايده المنفصلة لانه حارس على ملك المشتري وليس بمساع اليابح والله اعلم قوله  
**باب** من اخبر الغريم بالخذاء ونحوه لم يرد له مطلا ذكره جابر  
في دنياه مطلقا وقد تقدم موصوفا قريبا من طريق ان يكون في ذلك عن جابر كل ليس فيه  
قوله ولم يكسره لغيره وذكرها في حديثه في كتابه كماله كما سباني واستنبط من قوله صل  
الله عليه وسلم ساء غرو عليك جواز اخير نفسه لا يطار ما فيه مصلح لمن عليه الدين  
ولا يرد ذلك مطلقا **قوله** سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية الشافعي واكثرها  
ابن بطال ولا اكثر الشراح **قوله** **باب** من باع مال الفلاس والمودع  
بين الغريم او اعطاه حتى يتوقف على نفسه ذكره جابر من **باب** مال الفلاس الذي لم يجر  
وسباني الكلام عليه في العروة قال ابن بطال لا يفسخ من الحديث معنى قوله في الترجمة  
ففسخ من الغريم لان الذي يبرر له مال غير الخلاء كما سباني في الاحكام وليس فيه انه  
كان عليه دين وانما باعه لان من سئته ان يصير في المراءى كله ويتوقف في ذلك قال  
خير الصدوق ما كان عن طهر غني انتهى **باب** ان الغريم يانه لما اجمل ان يكون باعه عليه  
لما الشارح واحتمل ان يكون باعه عليه لكونه مدبانا ومال للمدبان اما ان يشبه الامام  
بنفسه او يسلمه الى المدبان لتقسيمه فلهذا ترجع على التقديرين مع ان احوال الامر يخرج من  
الاخر لانه اذا باعه عليه الحق نفسه فلا يفسخ عليه حق الغريم او انتهى والذي يظهر لي  
ان في الترجمة لنا ونشرا والتقدير من باع مال الفلاس ففسخ من الغريم ومن باع مال  
المودع فاعطاه حتى يتوقف على نفسه واو في الموضعين للتبويب ومخرج احدهما عن الآخر  
كما قال ابن المنبر وقد ثبت في بعض طرق جابر في قصة المدبر انه كان عليه دين  
اخرجه النسائي وغيره وفي الباب حديثه ذلك اخرجه مسلم واصحاب السنن وحديث  
ابن سعيد الخدري وفيما ان الشافعي عليه وسلم قال خذوا ما وجبتم وليس لكم الا ذلك

لعنه  
المودع

والله

ولله الجمهور لان من طهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يسع عليه ونفسه من غيابه  
على نفسه ديونهم وحال التحقيق واخرى بقصه جابر حيث قال في دنياه فلم يعط  
الحابط ولم يكسره ولا حجه فيه لانه اخر القسم لمحض فحصل التركة في التمر بحضوره فحصل  
الحجر للفريقين وكذلك كان **قوله** **باب** اذا اقرضه الاجل سمي او  
اجله في البيع اما القرض الاجل سمي فهو ما اختلف فيه والاكثر على جواز في كل شيء  
ومنه التسامح واما البيع الاجل فاجل ان ينفذ او كان الحار كالحجر في الجواز في القرض الجواز  
في البيع مع ما استظهره من اثر ابن عمر وحديثه من **قوله** وكان ابن عمر الاخره و  
ابن ابي شيبة من طريق اخره قال قلت لابن عمر اني اسلف جرا الى العطاء فقصوا  
اجود من رايهم قال لا بأس به ما لم يشترط وروي مالك في اللوطيا باسناد صحيح  
ان ابن عمر استسلف من رجل دراهم فقصاه خيرا منها وقد تقدم الكلام في هذا السور  
في باب استسلف الا بل **قوله** وقال عطاء وعمر بن دينار هلال اجله في القرض وصله  
عبد الزنا عن ابن جريح عنهما **قوله** وقال الليثي الاخره ذكر طرفا من حديث الذي  
اسلف الدر دينار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة **قوله** **باب**  
الشفاعة في وضع الدين في حقيقته ذكره جابر في دنياه وقته حرسه في  
قصه بيع الجمال جميعا في سباق واحد والمقصود منه قوله فطلبته الا اصحاب الدين ان  
يضعوا بعضا فابوا فاستشفعت النبي صلى الله عليه وسلم عليه فابوا الخواتم وقوله  
في هذه الرواية صنف عمر الكاحل كاصنف حدة وقوله على حده يكسر الحاء ويخفيف  
الدال الى على السداد وقوله وعذوق ابن زيد يفتح العين وسكون الفاء المعجمة نوع جيد  
والتمر والعذوق يفتح النخلة والتمر يكسر اللام وسكون الحاء منه نوع من التمر وقيل هو  
الردى وقوله فارحفت بفتح الهيم وسكون الزاي وفتح المهملة اى كل واعيا واصله  
ان البعير ان ابع بحر وسه فانهم كنوا يقولون ارحف وسه اى حره خيل الاعيا  
ثم حرفوا اللفظ لانه الاستعمال وحلى ان التران في بعض النسخ بفتح الهيم وزعم  
ان الصواب رحف الحاء من اللام وكانه لم يفت على ما قد مره وقوله وولده كذا

لعنه  
محصل







له في البخاري سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود واخر في الاسرية عن علي بن ابي طالب  
حدث الباب في حديث الانبياء وفي فضائل القرآن وفي الكلام مستوفى هناك والقصود  
منه هنا قوله فاخذت بيده فاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لما سب  
للتترجمه **قوله** ايه في الميميات الخطيبا منها من سورة الاحقاف **قوله** سموت جلا  
سدياتي انه يحتمل ان يفسر بجرى الله عنه **قوله** قال شجبه هو بالاسناد المذكور وقوله  
اظنه قال فاعل القول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالاسناد المذكور الثاني  
والثالث حديث ابن مبره وحديث سعيد في قصة اليهودي الذي اطمع المسلم حيث قال  
والذي اصطفى في موسى وسباني الكلام عليه في احاديث الانبياء وقوله في حديث علي بن سعيد  
والذي اصطفى في موسى على البشر كذا لاكثر وللكشميني على النبي الحديث الرابع حديث  
انس في قصة اليهودي الذي رضى راس الحارث وسباني الكلام عليه في كتاب الديار الحارث  
الله تعالى قوله **باب** من رد امر السفينة والضعيف العقل وان لم يكن حجر  
عليه الامام يعني وفاقا لآثار القياس وقصصه اصبحت على من طهر نفسه وقاد غيره من المالكين  
لا يرد مطلقا الا ما تصرف فيه من الحجر وهو قول الشافعية وغيرهم واجمع ان القاسم  
نقصه المذهب حديث رد النبي صلى الله عليه وسلم بوجه فسل الحجر عليه واجمع غيره نقصه  
الذي كان يخرج في البيوع حيث لم يجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من سوجه واشار البخاري  
بما ذكر من احاديث الباب الى التفصيل من حيث ظهر منها الضاعه مرد تعرف فيها  
اذا كان في الشيء الكثير والمستغرق وعليه يحمل قصة الدبر ومن اذا كان في الشيء اليسير  
او جعل له شرط ما من من افساد ماله فلا يرد وعليه يحمل قصة الذي كان يخرج **قوله**  
ونكر عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل ان يمن ثوبا قال عبد الحق  
مراده قصة الذي رد عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا اشار الى ذلك بطال  
ومن بعده حتى جعله مغلطاي حجة في الرد على ان اصلاح حيث قرر ان الذي ذكره البخاري  
غير صيغة الخرم لا يكون حاكما بصحته فقد اخطأ في ذكره بصيغة الخرم منها وهو صحيح  
عنده وتعبته سخفا في النكث على ان اصلاح بان البخاري لم يرد هذا التعليق قصة

للدبر

المدير وانما اراد قصة الرجل الذي دخل والنبي صلى الله عليه وسلم بخطيبا فامرهم فصدوا  
عليه فجاء في الثانية فصدوا عليه فصدوا في باجر بويه قد عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
قال وهو حديث جابر وانما هو من حديث علي بن سعيد الخزاز وليس بضعيف بل هو صحيح  
او حسن اخرجه اصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وقد سقط  
ذلك مما كتبه على ان اصلاح والذي يظهر لعل انه اراد حديث جابر في قصة الرجل  
الذي جاء بيضه من ديبا صاها في بعض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها مني صدقة فوالله ما لي  
ما اغترها فاعرضت فاجاد خذها مني ما اشدك يا اي احمد ماله لا يملك غيره فتصدت  
تقوى بعد ذلك شكفت الناس انما الصدقة عن طريقه وهو عند ابي داود وصححه ابن  
خزيمة ثم ظهر ان البخاري انما اراد قصة المدير وما عسى الحق وانما الخرم به لا القدر  
الذي يحتاج اليه في هذه الترجمة ليس على شرط وهو من طريق لا الزبير عن جابر انه قال  
اعتزل رجل من بني عذرة عبد الله بن مبره فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
الكاتب غيره فقال له الحديث ومن الزيادة تفرد بها ابو الزبير عن جابر وليس هو  
شرط البخاري والبخاري لا يخرجه غالبا الا بما كان على شرط والله اعلم **قوله** وقال مالك  
الاخر بمكذا اخرجه ابن مبره في موطاه عنه واخر مالك ذلك من قصة المدير في تزي  
**قوله** ومن راع على الضعيف ونحوه ودفع ثمنه اليه وامره بالاصلاح الاخره بمكذا  
للجميع ولا يرد منها من راع الاخره والاخره والحق وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا  
الموضع وانه لا يمنع من التصرف الا بعد ظهور الافساد وقد مضى الكلام على حديث  
النهي عن افساع المال فليس يابن وحديث الذي يخرج في كتاب البيوع وياتي حديث المدير  
في كتاب العتق ان شاء الله تعالى قوله **باب** كلام المصنوع بعرضه  
بعضه فيما لا يوجب حدا ولا عذرا ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ذكره اربعة  
احاديث الاول والثاني حديث مسعود والاسع في نزول قوله تعالى ان  
الذين يشترون بن عبد الله وابائهم وقد تقدم قريبا في باب المصنوع في البيع والغرض  
منه قوله قلت برسول الله اذا خلف وذهب على فانه سببه الى الخلف الكاذب



ولم يوافق ذلك لانه انما اخرجوا بعلم منه **باب** ما اخرجوا من مكة من قبل ان يهاجروا  
دنيا الحرب وقد تقدم الكلام عليه في باب النفاذ والملازمة في المسجد وليس الغرض منه  
هنا قوله فان فعلوا صوابا فانه اذا فعلوا ما اخرجوا من مكة لكانوا في بعض طرفه  
فلا حرجا وقد تقدم ان ذلك كان سببا لرفع ليله القدر فاعلم انه كان بينهما كلام يقتضي  
ذلك وهو الذي يرد على ما اخرجوا من مكة في قصته مع هشام بن حكيم في قرأه  
سورة الفرقان وفيه تم انذاره عليه بالقول لكان عليه بالفعل وذلك على سبيل الاحتمال  
منه ولذا لم يوافق ذلك وسبب في الكلام عليه في فضايل القرآن **باب**  
اخراج اهل المعاصي والمفسدين من البيوت الى احوالهم بعد معرفتهم بالمعصية ويكون ذلك على  
سبيل التاديب **قوله** وقد اخرج عمر اخا يكره من تحت وصلة ابن مسعود في  
الطائف ما سناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال اتي ابو بكر اقامت  
عليه النوح فبلغ عمر فيها فابن قال له هشام بن الوليد اخرج الى بيتك فاحرقه ففروا  
فعلوها بالدرج ضربان فنفروا النواحي حتى سمعوا ذلك وصله اسحق بن راهويه في مسنده  
من وجه اخر الزهري وفيه جعل يخرج من امراءه وهو يضره ثم ذكره في المصنف  
حدثنا يونس في اذنه عن الزهري عن الدارقطني عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
وجوب صلاة الجماعة وعرضه منه انه اذا اخرجها عليهم ما دروا بالخروج منها **باب** في خروج  
الاقتصار على اخراج اهل المعصية من باب الاول ومحل اخراج المفسدين اذا وقع منهم  
من المراءاة واللدن ما يقتضي ذلك **باب** دعوى الرعي للميت في الميت  
في الاستسقاء وغيره من الحقوق ذكر في حديث عائشة في قصة سعد بن زيد قال قال النبي  
ما ملخص دعوى الرعي عن الموصي عليه كانه فيه وكان المصنف اذ بيان مسند الاجماع  
وسبب احوال الحديث المذكور في اول كتاب المصنف **باب** التوق  
من خشية محرمه نفع الميم والمهمل وشديد الرأى فساد وعنه **قوله** وقد اخرج  
عليه على تعليم القرآن والسنن والفرائض وصله ابن مسعود في الطوائف وابو يعقوب في الحديث  
من طريق ابيه عن الزهري عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال  
نعمتاه عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال

وسكون الموصي

وسكون الموصي بعد ما اقام هو القيد ثم ذكر حديثه في قصة ثمانية من اهل البيت والاشهاد  
منه قوله فربطوه بساري من سوار المسجد وسبب في الكلام عليه مستوفى في كتاب الخراج كذا  
نشا الله تعالى قوله **باب** الربط والحبس في الحرم كانه اشار به لئلا يورد  
ما نقل عن طائفة من فقهائنا في شبيهة من طريق قدس سره عن ابن مسعود انه قال سكره السحر بكم ويقول  
لا ينبغي لبشر ان يكون في بيت ربه فارد الخارجه معارضة قواطاوس يا عمر  
وان الزبير وصنفان ونافع وهو من الصحابة وقوي ذلك بقصة ثمانية وقد ربط في سبي المدينة  
وهي ايضا خرج ولم يمنع ذلك الربط فيه **قوله** واشترى نافع من عبد الحر دارا للسحر بكم  
الى اخره وصله عبد الرزاق وابن ابي شيبة والهيثم بن طارق عن عمر بن دينار عن عبد الله بن عمر  
ابن قيس بن رباح بن عبد الحرث ولا تصنفان بن ابيه في الخارجه سوى هذا الموضع  
واستشكر ما وقع فيه من التردد في هذا السبع حيث قال ان رضي عمر فليس ببعه وان لم  
يرض فلا تصنفان بن ابيه ووجهه ان المشرى ان العمد في من السبع على المشتري وان ذكر انه  
يشترى لغيره لانه المباشر للعقد انتهى وكانه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم يربطه  
تاما فظن ان الاربع ما به هي الثمن الذي اشترى به نافع وليس كذلك وانما كان الثمن اربعة الاف  
وكان نافع عاملا لغيره على ما في ذلك بشرط الخصال لغيره بعد ان وقع العقد كما خرج بذلك  
كله من ذكره ثم انه وصله واما كون نافع شرط لصنفان بن ابيه ان لم يرض عن بيعه  
ان يكون حلالا في مقابلته انتفاعه بذلك الدار الى ان يعود للجواب من عمر واخرج عمر بن شبة  
في كتابه عن عمر بن يحيى عن عيسى بن الكاظم عن هشام بن سالم عن ابن جريح ان نافع بن عبد الحرث  
الخزاعي كان عاملا على ملكه فابن ابي دار السخن من صنفان فذكر نحوه لكن قال ابن ابي عمير  
خمسماية ويزاد في اخره وهو الذي يقال به سحر عمار عهله **قوله** وسجن ابن الزبير  
عنه وصله خليفة بن خياط في تاريخه وابو النرج الاصبهاني في الاغانى وغيرهما من طرق  
فيها ما رواه الفاكي من طريق عمر بن دينار عن الحسن بن محمد بن يحيى بن الحنفية قال اخذ ابن الزبير  
فحبسه في دار الندوة في سجن عمار فاقبل منه فلم ازل اخطا الجبال حتى سقط على  
اى منى وفي ذلك يقول كثير عزة غياط ابن الزبير: **باب** خبر من لا يثبت انك عابد بل العابد

في سجن عمار



فقطر به مصعب ففعل به ما فعل لان عاريا كان مولا مصعب بن عبد الرحمن فبني مصعب له  
درعا في دراع ثم سدر عليه البناء حتى غيبه فيه فانت قسمي ذلك المكان سجن عارح قال الفاكهي وكان  
السجن في دار الندوة وذكر عن شيبه ان سيب غضب مصعب على عارح ان عاريا كان يقطعها  
العرش سعيد بن العاص فبلا جهر عمر والبعث باسم بن من معاوية الى ابن الزبير على وجه عمرو  
ابن الزبير وكان معاوية اخاه عبدالله فخرج عارح في ذلك الجيش وذكر الفاكهي انه من اهل  
عارح ثم ذكر المصنف طر فامن حرسه على مبرور في قصه ثمانية وقد سئل في الباب الذي قبله  
قوله **باب** في الملازمة ذكر فيه حديث كعب بن مالك انه كان له علي عبدالله  
ابن ابي حذاف بن وقر فقام الكلاب عليه في باب النفاضي والملازمة في السجود وقوله في حديثه  
حيث يكبر في المكتبة عن جعفر وقال غيره حديث الليث بن جعفر بن ربيعة وصلة الاصل  
من طريق شبيب بن الليث عن ابيه ووقع في رواية الاصل وكبره قبل هذه الترجمة يسلمه  
وسقط للمنفق قوله **باب** النفاضي في الملازمة لمطالبة ذكر فيه حديث  
خباب بن الارت في مطالبة العاصي بن وائل وسأله شرحه في تفسير سورة مريم ان  
الله تعالى خاتم **باب** اشتمل كتاب الاستفراغ وما معه من الخبر والتعليق وما اتصل  
به من الاشخاص والملازمة على خمسة حديثا المعلق بها سنة والمكرر منها فيه وفيما مضى ما بينه  
ولا يوزن حديثه والبقية خالصة واقف يسلم على جميعها سوى حديث مبرور من اخبار اموال  
الناس يريد بلاقها وحديثه ما اجاز له احدان بها وحديث في العاجل وحديث مسعود  
في الاختلاف في الفراء وفيه من الاثار عن الصحابة ومن بعدهم انما عشرين ارا واسما علم  
بالصواب قوله **باب** كذا المسمي والسنن وانقص  
الما قول على التسمية وما بعدها واللفظ الذي يلفظ وهو بضم اللام وفتح القاف على  
المشهور عند اهل اللغة والمحدثين وقال **باب** عياض لا يجوز غيره وقال ابن جهمي في  
الغريب اللفظ بفتح القاف والعاء تسكها كذا قال وقد جرح الخليل بانه لا تسكون  
قال واصل بالفتح وهو الاقط قال **باب** لا يري هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من  
العرب واجمع عليه اهل اللغة والحديث الفتح وقال **باب** من يرى التحريك للمفعول ياء في تفتي

باب

ان الذي قاله الخليل هو القياس وفيها ايضا القياس لفظا بضم اللام ولفظا بفتحها وفيه نظر  
الاربعه ابن مالك حيث قال **باب** لقاطه ولفظه ولفظه ولفظه ولفظه لقاطه  
وجه بعض الناس اخر من فتح القاف في الاخر دانته للمبالغة وذلك لفتحها في الحقت  
به وهو ان كل من راها على اخوها فسميت باسم الفاعل له كقوله **باب**  
ان اخبره باللفظ بالعلماء دفع اليه او رقيه حديثا في لسان اصبت صر  
فيها ما به دنيا كذا السهمي والمشمس في الوقع في سائر ما تخرج به صرعا وكذا السهمي  
الما وقع في بعض طريقه كاسا ذكره **قوله** حديث ادم بن شعيب وحديث محمد بن شاذان  
عن ربيعة بن شعيب هكذا ساقه عالمنا وبن لا والسيد والاسناد انما روي في اخره  
السهمي من طريق ارج مطولا **قوله** فان حاصبا بها ولا فاستمع بها في رواية حماد  
ابن مسلمة وسفيان الثوري وزيد بن ابي ابيسه عن مسيل وخرجه احمد والترمذي  
والنسائي من طريق الثوري واحمد وابوداود ومن طريق حماد بن عيسى بن كليل في  
هذا الحديث فانما احد خبر كبرها وبعثها ووكاها فاعطوها اياه لفظ  
مسلم واما قول ابي داود ان ابن الزبير راها حماد بن مسلم وهو غير محفوظ فمسلم  
به من حواشي تصحيحها فلم يصح بل في صحيحه ووقع في من وافق حواضها  
وليس في سنده وقد اخرج بطايرها من كتاب واحد قال ابو حنيفة والسامعي ان  
وقع في نفسه صدقة جاز ان يدفع اليه ولا يحرم على ذلك الا بيته لانه قد يصيبه  
وقال الخطابي ان صح هذه اللفظة لم يحرم خالفها وهي فائدة قوله اعرف عفاصها  
الاخره والافا احتياطا منع من رد الرد الا بالبينه قال وناول قوله اعرف  
عفاصها على انه امره بذلك لئلا يختلط بما له او لمكون الدعوى فيها معلومة والله اعلم  
وذكر غيره من نوادر ذلك ايضا ان يعرف صدق المدعي من كذبه فان فيه تنبيه على حفظ  
الوعا وغيره لان العادة جرت بالعامة ان احد الفقهاء وان اذنبه على حفظ الوعا  
كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الاصل **قوله** قد رجت هذه الزيادة فنعن  
المصير اليها وسأله ايضا في حديث زيد بن خالد بن اخي الملقبة وما عمل بعضهم



مرانه اذا وصفها فاصاب في وصفها البغض فاصاب في وصفها الطعن  
في الزيادة فانه يصح الحكم حينئذ كذا كذا في البغض فاصاب في وصفها الطعن  
وفي ذلك نقابا صلبا للكلية وغيره وقال بعضهم في آخره انما هو في حيز  
من اصحاب الوقت على ان اذا كان ذلك قبل التملك لانه حينئذ لم يملكه  
ياي بخلاف ما بعد التملك فانه حينئذ يحتاج المدعي الى البيه لجمع قوله صلى الله عليه وسلم  
البيه على المدعي والامكان ان اصبحت الزيادة في صورة اللقطة من عوم البيه على المدعي والله  
اعلم وقوله احفظ وعاءها وعرضها وكما هو الوعاء بالمدرك والواو وقد يفتح وتقرأ بها  
للحن في قوله قبل وعاء اخيه وقيل سبيل من حيزها والواو للمكسورة ههنا والوعاء  
يجوز فيه الشئ سواء كان حيزا او غير حيزا وخشب او غير ذلك والواو بكسر الواو والمدرك  
الذي يشبهه البحر وغيره وادى في حديث زيد بن خالد الغاصر وسبيل في ذكره وشرحه وحكم  
منه العلامة في الباب الذي بعده **قوله** فليكنه بعد ملكه التملك في شعبة والذي قال لا  
ادري هو شئ مسلم من كمال وقد بينه مسلم من رواه من اسند عن شعبة الجري في سلم  
ابن كمال واصطخر الجري في شعبة فسميته بعد عسر سنن يقول في ما عاها واحدا وقد  
بينه ابرو ارد الطائسي في مسنده ايضا فقال في آخر الحديث قال شعبة فليكن مسلم بعد  
ذلك فقال لا ادري لانه احوال الوعاء واحدا واخر **قوله** انما هو في حيز الذي يشبهه هو  
ان كعبا والعايل بسويد بن غفلة انتهى ولم يصب في ذلك وان سبعة جماعة منهم المنذر  
بن الشك في من اخرج رواه وهو مسلم لما استثنى فيه شعبة وقد رواه عن شعبة مسلم  
ابن كمال بن عيسى في جماعة وفيه من الزيادة واخرها مسلم من طريق الاعشى والثوري  
وزيد بن ابي انيسة وحماد بن مسلم كلهم عن سلم وقالوا في حديثهم جميعا لانه احوال  
الاجاد بن سلم فان في حديثه عامين او ثلاثة وجمع بعضهم من حديثي بن اوجر زيد  
ان خالدا لا في الباب الذي يليه فانه لم يختلف عليه في الاقتصار على سنة واحدة  
على حديثي بن كعب عن علي بن ابي ربيعة عن التورع والتعرف في اللقطة والبيان في الدعف عنها  
وحديثي بن علي بن ابي ربيعة او احتياجا الاعلى واستغنا الى قال المنذر في قوله احد  
من ابي القتيبي في اللقطة تعرف لانه اعلم الا شئ جامع عن انتهى وقد حكاه للماوردي

عز شوارب القتها وحكي ان المنذر عن عمر بن ابي القتيبي في لانه احوال عام واحد لانه شهر  
لانه ايام وحكي ذلك على غير اللقطة وحماد بن ابراهيم عن عمر بن قيس في لانه احوال عام واحد لانه شهر  
اشهر وخرج ان خرج وان المنذر في الزيادة غلط قال والذي يظهر ان سلم الخطا فيها  
فمكتوب واستمر على عام واحد ولا يجوز الا بالمدرك فيه راويه وقال المنذر في حيز ان  
يكون صلبا عليه وسلم عن ابن جريش عن ابي ربيع عن ابي ربيع عن ابي ربيع عن ابي ربيع  
كما قال في مسنده اخرج فصل فانك لم تصل انتهى ولا يخفى بعد هذا على من لم يسمع كونه في  
الصحابه وفصله في حيزها لانه من الحنفية رواه عنده ان لا يسمع في التبريد  
نفوذ الامر لللقطة فعليه ان يعرف في اللقطة على طه ان صاحبها لا يملكه بعد ذلك والله  
اعلم وسبيل في الكلام على حديثي بن كعب في اواخر ابواب اللقطة وربما ان شاء الله تعالى قوله  
**قوله** ضاله الا بالمدرك هل يلقطه الا بالمدرك والضال الضال والضال في الحديث  
كما للقطه في غيره والجمهور على القول بظاهر الحديث في ان لا يلقطه وطال الحنفية الا بالمدرك  
ملقط وحكي بعضهم انهم على من يلقطه التملك لا يلقطها يجوز له وهو قول الشافعية وكذا  
اد او حدث بقرينة يجوز التملك على الاصل عندهم والخلاف في لانه ايضا قال العلامة حكي  
الشيء في القاط الا بالمدرك انما هو في حيزها فليكن في حيزها من طلبه لها في حال  
الناس وقالوا في معنى الا بالمدرك انما هو في حيزها في السباع **قوله** حديث عبد الرحمن بن  
مهدى وسفيان بن الثوري **قوله** عن ربيعة بن ربيعة عن ربيعة بن ربيعة عن ربيعة بن ربيعة  
الهمزة وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره ان ربيعة بن ربيعة اخرج مسلم **قوله** مول  
المنوع بضم الميم وسكون النون وفتح اللام وكسر الهمزة بعد هاء فليكنه وليس له في  
الخاري سوى كذا الحديث وقد ذكره في العلم والشرب وهنا في مواضع وباق في  
الطلا في الادب **قوله** حاكم بن عمار في رواية مالك عن ربيعة بن ربيعة عن ربيعة بن ربيعة  
بسكون الهمزة وعنه لا يروى وروى بعض الذين اخرجوا ان السابيل المذكور هو لاله المودن  
ولما روى عن داود في من الفسخ شيئا من ذلك وفيه بعد ايضا لانظر لوصف يانه  
اعرابي وقيل السابيل هو الراوي وفيه بعد ايضا لما ذكرناه ويستند من قال ذلك رواه



الطبري من وجه اخر عن زيد بن خالد فقال فيه انه سال النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواه احمد  
 من وجه اخر عن ربيعة بن ربيعة بن خالد فقال فيه انه سال النبي صلى الله عليه وسلم  
 او ان رجلا سال على الشك وايضا فان في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد اني  
 رجل كان معه فدا على انه غيره ولعله نسى لسؤاله لنفسه لكونه كان مع السائل  
 ثم طرقت بضميمة السائل وذلك فيما اخرج الجعدي والبخاري وابن السكيت والبيهقي  
 والطبري كلهم من طريق محمد بن عمار عن ربيعة بن ربيعة عن سويد الجعدي عن ابيه قال  
 سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم وثق وعافها فذكر  
 الجعدي وقد ذكر ابو داود طريقا منه تحليفا وليس في نسخة واحدة من كتابه في تاريخ  
 وهو اول ما فسره بهذا المعنى لكونه من ربيعة بن خالد وروى ابو بكر بن ابي شيبة والطبري  
 من حديث علي بن الحسين قال سألت رسول الله الورد في حديثه قال عرفها حولا  
 الجعدي وفيه سؤال عن الشاة والبحر وجوابه وهو في كتابنا حديث طويل اخرج اصله  
 النسائي وروى الاسماعيلي في الصحاح من طريق مالك بن عمار عن ابيه انه سال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال ان وجدت من عرفها فانفعها اليه الحديث واستاده  
 وافق جبار وروى الطبري من حديث الجارود العمري قال قلت لرسول الله اللقطة  
 بجرها فقال اشدها ولا تغيب الحديث **قوله** عما يلقطه في الكثر الروايات انه سال  
 عن اللقطة زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن زيد بن مولى النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو كالمثال والافلا في بيها ومن الجعدي واللوحي ولا وغير ذلك مما استمع به غير  
 الحيوان في تسميته لقطه وفي اعطائه للحاكم المذكور **قوله** في داود من طريق غيره  
 ان زيد بن مولى النبي عن ابيه بلفظ وسئل عن البقرة **قوله** عرفها سنة ثم اعرف  
 عافها ورواها في رواية العفدي عن سليمان بن بلال المصنف في العلم اعرف وكذاها او  
 قال عافها وليس من طريق غيره عن زيد بن خالد فاعرف عافها ورواها وعرفها  
 زاد في الحديث كما في حديث ابن ابي ربيعة في رواية مالك كما سألني بعد ما اعرف عافها  
 ورواها ثم عرفها سنة ووافقه الاثر نعم واقر التوري ما اخرج ابو داود من طريق  
 عماله من زيد بن مولى النبي بلفظ عرفها حولا فان صاحبها فادفعها اليه ولا اعرف

وكذاها

وكذاها وعافها ثم انقضها في مالك الحديث وهو ينفي ان التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر  
 من العلامات ورواية طريقها ينفي ان التعريف ينفي للعرفه قال البخاري صحيح بينهما بان  
 يكون ما مر من المعرفة في حالين فيعرف العلامات او لا يلفظ حتى يعلم صدق واصفها  
 اذا وصفها كما تقدم ثم بعد تعريفها سنة اذا اراد ان يملكها فيعرفها من اخرى يعرفها  
 وانما محققا يعرفها وصفها فزادها الى صاحبها قلت **قوله** ويحتمل ان يكون ثم  
 في الرواية معنى الواو فلا ينفي شيئا فلا يستفي تحتها يحتاج الى الجمع وثبوته لوز المخرج  
 واحدا والقصة واحدة وانما يحسن ما تقدم ان لو كان المخرج مختلفا فيجب ان يذكر القصة  
 وليس الغرض الا ان يقع التعريف والتعرف مع قطع النظر على انها سنة واختلف في هذه  
 المعرفة على قولين للعلماء **قوله** الوجه لفظها من الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب  
 عند الاعطاء ويستحب بعده والعفاص بكسر الهمزة وكيفية الفا وبعد الاعطاء الومعا  
 الذي يكون فيه البقرة جلدا كان وغيره وقيل العفاص اخذ من العفص وهو الشيء لان  
 الومعا ينفي على ما فيه وقد وقع في رواية المسند لجعل الله من احد من طريق الاعشى عن سلمة في  
 حديثه الى وحرها من عفاصها والعفاص ايضا الجلد الذي يكون على اس الثار وروى  
 واما الذي يدخل في الثار وروى من حديثه وغيره فهو الصاع بكسر الصاد المهملة قلت  
 حيث ذكر العفاص مع الومعا فالمراد الثاني وحيث يذكر العفاص مع الوكا فالمراد به  
 الاول والتعرض معرفة الالات التي تحفظ البقرة ويحتمل ان يذكر حفظ الجنس والصفة  
 والقدرة والكل فيما يكال والوزن فيما يوزن والدرع فيما يدرع وقال جماعة من السافعية  
 يستحب بعد هذا ما كتبه خوف النسيان واختلفوا فيما اذا عرف بعض الصفات دون  
 بعض منها على النكاح بوجوب الدرع من عرف البقرة فقال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا  
 قال اصنع للنكاح بشرط معرفة العدد وقول ابن القاسم قوي لثبوت ذكر العدد في الرواية  
 الاخرى وزياد الحافظ حجه وقوله عرفها بالشد يد وكسر الراء اي ذكرها للناس  
 قال العلماء يحتمل ذلك المحافل كما يوجب للساجد والاسواق ونحو ذلك من مواضع  
 بفقته ونحو ذلك من العبادات ولا يذكر شيئا من الصفات وقوله سنة اي يقول اليه فلو



عنهما سنة متفرقة لم يكف كان يعرفها في كل سنة شهر اقصده وان عفا سنة في كل سنة  
وقال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة في كل اسبوع ثم في كل شهر ولا يسقط ان يعرفها  
بنفسه بل يجوز توكيله ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره **قوله** فان جاء احد بخرى باجواب  
الشرط محروفاً فبغيره فادها له وفي رواية مجزئة يوسف عن سفيان كاسياني في اخرا بواب  
اللفظ فان جاء احد بخرى بعفا صها ووكلاهما وقد فتح الخب فيه **قوله** والا فاستغنى  
سفياني الخ فيه بعد باب واستدل به عن ان اللفظ تصرف فيها سواء كان غنيا او فقيرا  
وعن اخيه ان كان غنيا تصدق بها فان جاء صاحبها بخرى من اخيه الصدقة او غيره **قوله**  
صاحبها له الا ان كان ياد الا امام محروفاً للغير كما في قصة ابي زكوب وهذا قال عمر وعلى  
وان يسعودوا من عاين وغيرهم من الصحابة والناظرين **قوله** قال رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم ما حكمها خذ في ذلك الحكم به قال العلماء الضالة لا تفتح الا على الجوز وما سواه فاعلم  
اللفظ ويقال للضوال ايضا الهواي والهواي باليم وبالقيا والهواي **قوله** لكلوا خبكم  
اولاديه فيه اشار الى جواز اخذها قال في ضعيفه لعدم الاستئذان معرضه للمهلك  
متردده بين ان ياخذها انما واخول والمراد به ما هو اعز من صاحبها او من يملكه اخر  
والمراد بالزب حشر ما ياكل الشاة من السباع وفيه حيلة على اخذها لانه اذا علم انه  
لما خذها نفقت للزب كان ذلك ادعى الى اخذها ووقع في رواية اسمعيل بن جعفر عن  
ربيعه سفيان بعد ابواب فقال خذها فانما هي لك لا لغيره وهو صريح في الامر بالآخر فقيه  
دليل على ان واحد الروايتين عن احمد في قوله ترك اللفظ الشاة ونسأله مالك في  
انه يملكها بالاختلاف بل من غرامه ولو جاء صاحبها واخذه بالقبض من اليد واللفظ  
والزب لا غرامه عليه فذلك لللفظ واحب بان الام لا يستلزم ليل كان ذلك  
لا يملك وانما ياكل اللفظ على شرط ضمها لها وقد جمعوا على انه جاء صاحبها قبل  
ان ياكلها اللفظ فدل على انها باقية على ملك صاحبها ولا فرق بين قوله في الشاة هي لك  
اولا خبكم اولاديه وبين قوله في اللفظ سألها او خذها بل من اشيء بالملك  
لانه لم يشر بجمع دينا ولا غيره ومع ذلك فالوا في السقعة نغرها اذا تصرف فيها ثم جاء  
صاحبها وقال الحمد لله بخرى فادان انقصه التعريف اكلها انشا وغرم

لصاحبها

لصاحبها الا ان الشاة افعى قال احمد تعرفها اذا وجدت في الفلاة واما في القرية فيجوز  
الاصح قال الثوري اجمع اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الاخرى فان  
جاء صاحبها فاعطها اياه واجابوا عن رواية مالك انه لم يترك الغرام ولا نفاها فثبت  
حكمه بدليل اخر انتهى وهو يوفى الرواية الاولى من روايات مسلم فيها ذلك حكم الشاة  
ان اكلها لللفظ ولم يترك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن حارثة  
عند ابي داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني من حديث عمر بن شعيب  
عن ابيه عن جده في ضالة الشاة فاجمعها حتى ياتيها باعها **قوله** فتعرو وجه النبي صلى  
الله عليه وسلم هو العن الهمة البقية اي تعرو وهو في الشجر اذا اكل طاة وفصار دليل  
النصرة عند الامام شرا فيقال للوازي المجرب ايعر ولو يوفى بخبر الفضل المجهول كان  
له وجه اي صار لولوا غيره وهي حرة شديدة الكون ويقويه قوله في رواية اسمعيل  
ابن جعفر فغضب حتى اخرجت وجنته او وجهه **قوله** مالك ولها زاد في روايه  
سليمان بن بلال عن ربيعة السائبة في العلم فذرها حتى يلقاها **قوله** معها حراوها  
وسقهاها الى حوزها وقيل غنماها واسار بن السلولي استغناها بالاختلاف لما روي  
طبايعها من الحلاله على العطش ونسأله المالك لا يغير تعب لطلوع غنما فلا يحاج الى  
ملفط **قوله** **باب** ضالة الغنم كانه انزها بخرجه شرا الى  
اقتلوا حكمها من الاكل وقد نفرد مالك بخبر اخذ الشاة وعدم تعرفها بمسكها بقوله  
هي لك واحب بان الام لا يستلزم ليل كما انه قال للزب والزب لا يملك انفا  
وقد اجمعوا على ان مالكها الواجب ان ياكلها الواحد لا خذها منه **قوله** حرة اسمعيل  
ابن عبد الله هو ان لا يدرى الكثر عن شاة من سليمان بن بلال **قوله**  
عن حماد بن سعيد الانصاري وسفيان بن عيينة من وجه اخر عن سليمان بن بلال  
عن ربيعة وكان له شاة من الطحاوي من طرقة عبد الله بن محمد التميمي وسليمان  
ابن بلال عنهما جميعا عن زيد بن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطحاوي من  
طريق ابن عيينة عن حماد بن سعيد عن ربيعة عن زيد بن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم



في آخر الطلاق من روايه سيفان بن عيينه عن يحيى بن سعيد عن زيد بن مسعود قال قال سيفان  
قال يحيى وقال ربيعة عن زيد بن زيد بن خالد قال سيفان ولقيت ربيعة فحدثني في ذلك ما  
ان من رواه عن يحيى بن زيد بن مسعود الاسناد فان يحيى انما سمع ذلك من ربيعة بن مسعود  
ربيعه ويحتمل ان يكون يحيى لما حدث به سيفان كان زاهلا عنه ثم ذكره لما حدث به  
سليمان بن ابي عمير **قوله** فزعموا قال والزعيم يستعمل في القول المحقق كثير **قوله**  
ثم عرفنا سنده بقول زيد بن اسلم ثم عرفنا استيفوا صاحبها اي منقطعها وكذا ربيعة  
عنده قال يحيى هذا الذي لا ادري اهو في الخبر ام شيء من عند زيد بن اسلم بل يجوز ان  
يكون من سعيد الانصاري قال يحيى هو سليمان وهو موصوفه لان الاسناد المذكور  
والغرض ان يحيى بن سعيد شكله هو قوله ولكن ربيعة عنده من نوع اول وهو القدر  
المشار اليه بنادون ما قبله لسوء ما قبله في الروايات وخلقها عن ذكر  
الوربعة وقد خرج يحيى بن سعيد ربيعة مرة اخرى وذلك فيما اخرجه مسلم عن القعني  
والاسماعيلي من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن ابي عمير قال فانه  
لم يعرفوا استيفوا ولكن ربيعة عنده عندك ولذلك جرح برفعها خالد بن خالد عن سليمان  
عن ربيعة عنده مسلم والفقيه عن سليمان بن يحيى وربيعة عنده عند الطحاوي وقد اشار  
التحاري الى حمان ربيعة فزعموا ان ربيعة صاحب اللقطة بعد سنده ربيعة عليه  
لانها وربيعة عنده وسبب في الكلام على المراد بكونها وربيعة هناك ان شاء الله تعالى **قوله**  
فستانك بها السان الحال اي تصرف فيها وهو بالنصب الى النعم فستانك بها وبحوز الرفع  
بالابتداء والخبر اي فستانك شغلها **قوله** قال زيد وهو يعرف ايضا بتشد يد الرا  
وهو موصوفه بالاسناد المذكور ولم يشك يحيى في كون هذه الجملة موقوفه على زيد ولم  
ارها مرفوعة في شيء من الطرق وقد تقدم حكاية الخلاف فيها في الباب الذي قبله قوله  
**باب** ان لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنده فهي لمن وجرها اي  
غشاها كان او فتر كما تقدم او ربيعة خبر زيد بن خالد بن وجهه ما لا يخفى ربيعة وفيه  
قوله ثم عرفنا سنده فان صاحبها والاسنانك بها فيه حرف تقدير فان صاحبها

فانها

فانها اليه وان لم يحق فستانك بها فخر من هذه الروايات بجواب الشرط الاول وان الساسه  
والفان من جوابها قاله ان ذلك في حديثه الا في آخر انوار اللقطة بلفظ فان جا  
صاحبها والا استمع بها وانما وقع الجرح من بعض الروايات دون بعض وقد تقدم حديث  
اي في اول اللقطة بلفظ فاستمع بها ما يثبت لفظا في الجواب الثاني وفي من رواه الثوري  
عربيه في حديثه بلفظ والا فاستمع بها ومثله ما سياتي بعد ابواب من روايه  
اسم جيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ ثم استمعوا بها فان جارها اليه ولم يسلم طريق  
ان وهو سلفه قد ذكرها فانما لم يأت لها طالب فاستمعوا بها واستدل به على ان اللقطة  
مملكتها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعي فان قوله فستانك بها ليس  
الى اختياره وقوله فاستمعوا بها الامر فيه للاباحه والمشهور عند الشافعي استراط  
اللفظ كما النطق وصل بكفى اليه وهو الراجح دليله لا يدخل في ملكه بغير اللفظ  
وقد روي الجرح سعيد بن منصور عن الدرداء ربيعة بلفظ والا فاستمع ما تصنع  
بها لك واختلف العلماء فيما اذا تصرف في اللقطة بعد عرفها سنده ثم جرح صاحبها  
بعضها ام لا فان الجمهور على وجوب الرد ان كانت العين موجودة او الدلالة كانت مستهلكة  
وخالف في ذلك الكلابسي صاحب الشافعي وبما يبع صاحباه البخاري وداد ابن علي  
امام الظاهرية لكن في قولنا وداد الجمهور اذا كانت العين قايمة ومن جهة الجمهور قوله في الرواية  
لما ضمه ولكن ربيعة عنده وقوله في روايه بسند سعيد بن زيد بن خالد بن عفا صها  
ووداهها ثم كلما فان صاحبها فادها اليه فان طاهر قوله فان صاحبها الى اخره  
قوله كلما وجوب رد صاحبها فاحمل على رد البطل ويحتمل ان يكون في الكلام حرف  
يد اعليه فانه الروايات والتقدير فاعرفها صها ووداهها ثم كلما ان لم يحق صاحبها فان  
جرح صاحبها فادها اليه وصرح من ذلك رواية او من هذا الوجه بلفظ فان جا  
صاحبها فادها اليه والافاع فغنا صها ووداهها ثم كلما فان جرحها فادها اليه  
فان مرادها اليه بعد الاذن في اكلها وبعده هي قوي جهة الجمهور وروى ابو داود ايضا



من طرئ بعد الله من زيد بن مولى المنصور عن ابيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث فان صاحبها  
دفعها اليه ولا يعرفها وكذاها وعفاها فمما فيها في ما كان صاحبها فادفعها  
اليه وانما نثر هذا المثل على قول المصنف في الترجمة فهي لمن وجرها اي في بابها النصف  
فيها حينئذ وما امر صاحبها بعد ذلك فهو ساكت عنه **قال** النووي ان صاحبها قبل  
ان يملكها الملقط اخذها بنوايرها المنفصلة واما بعد التملك فان لم يجر صاحبها  
فهي لمن وجرها ولا مطالبة عليه في الاخره وان صاحبها فان كانت موجودة بعينها  
استحقها بنوايرها المنفصلة ومما تلف منها لزم الملقط غرضه للمالك وهو قول الجمهور  
وقال بعض السلف بلزبه وهو ظاهر لاختيار الخاري والله اعلم وساد ذكر بقية نوادر  
حديث زيد بن خالد بعد ربه ابواب لزيد بن الله تعالى قوله **باب** اذا  
وجد خشيته في البحر او سوطا او نحوه ما د ابصر به هل يتركه ولا اخذه هل  
يملكه او يكون سبيلا سبيلا للقطه وقد اختلف العلماء في ذلك **قوله** وقال اللسان  
اخره بعد الكلام عليه مستوفى في الكفالة ما ورد هنا مختصرا وسبق توجهه استنباط  
الترجمه منه وانما من جهة ان شرع في قبضتها شرع لنا ما لم يات في شرعنا ما يخالفه ولا  
شيئا الا اساقه الشارع بمساق الثنا على فاعله فهذا التقدير نعم المراد من حوان الخشيته  
من البحر وقد اختلف العلماء في ذلك على ما ساد ذكره واما السوط وغيره فلم ينع له ذكر في  
البار فاعرضه ان المنبر ليس به ذلك واجب بانه استنفط بطريق الخلق ولعله  
اشار بالسوط الى انما في نواير ابواب في حديثه في كونه او اشار الى ما اخرج ابو داود  
من حديث جابر قال اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في السوط والجبل وانما  
يلقطه الرجل ينتفع به وفي اسنانه ضعف واختلف في رفعه ووقفه والاصح عند  
الشافعية انه لا فرق في اللقطه بين اللبس والعليل في التعريف وغيره وفي وجه لا  
يحل للتعريف لصله وقيل يعرفه وقيل لائه وقيل زينا بنظر ان فاعله اعرض عنه  
وهكذا كله في قبيل له قيمه اما ما لا قيمه له كالحبه الواحدة فله الاستبداد به على الاصح  
وفي الباب الذي يليه في حديث الثمره حجه لذلك وعند الحنفية ان كل شيء يعلم ان صاحبه

لا يملكه كالنواه جاز اخذه والاستفاد به من غير تعريف الا انه متى على ملك صاحبه عند  
المالكه كذا لانه انما نزل ملك صاحبه عنه فان كان له قدر ونفعه وجب تعريفه او اختلفوا  
في هذه التعريف فان كان ما يسارع اليه الفساد جازا كله ولا يضمن على الاصح قوله  
**باب** اذا وجد ثمره في الطريق هل يجوز له اكلها واخذها وكذا نحوها  
في المحقرات وهو المجزوع به عند الاكثر واشار الرازي الى اخرج وجه فيه وقد روي ابن  
ابي شيبة من طريق محمد بن روح النبي صلى الله عليه وسلم انها وجدت فاكلتها وقال  
الله الفساد يعني انها لو تركت فلم يوجد فكل ففسدت **قوله** عن طلي هو من مصرف  
**قوله** فاكلتها ظاهر في جواز اكلها لو وجد من المحقرات ملقى في الطريقات لانه صلى الله عليه  
وسلم ذكر انه لم يمنع من اكلها الا ثمره على خشبه ان يكون من الصدقة التي حرمت عليه لكونها  
مريمه في الطريق فقط وقد اوضح ذلك قوله في حديثه في ربه ما في حديثه في باب على ان يترك  
فانه ظاهر في انه ترك اخذها ثمره على خشبه ان يكون صدقة فلو اخشى ذلك لاكلها ولم يترك  
تعريفه فذكر ان قيل في ذلك يملك لا اخذ ولا يحتاج الى تعريف لكن هذا يقال انها لقطه حص  
في ترك تعريفها او ليست لقطه لان اللقطه ما من ثمره ان يملكه دون ما لا قيمه له وقد  
استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم الثمره في الطريق مع ان الامام يأخذ ما لا يملكه  
للحفظ واحب **باب** باحتمال ان يكون اخذها له لانه ليس في الحديث ما يثبت او يتركها  
عد المنتفع بها من غيرها ممن حال الصدقة وانما يجب على الامام حفظ المال الذي  
يعلم صاحبه له لا بما جرت العادة بالاعراض عنه لحقارته والله اعلم **قوله** وقال يحيى  
اي ان سجد القطان وقد وصله مسدد في مسنده عنه واخرجه الطحاوي من  
طريق مسدد **قوله** وليست فيه اسناد اخر اخرجها ابن ابي شيبة عن وكيع  
عنه هذا الاسناد الى طلي فقال عن ابن عمر انه وجد ثمره فاكلها **قوله** وقال النضر  
الاخره وصله مسلم من طريق الاسامة عن زائدة **قوله** اخبرنا عبد الله بن  
المبارك وقد دفع الكلام عليه مستوفى في ابواب البيوع قوله **باب**  
كيف يعرف لقطه اهل مكة كانه اشار بذلك الى ان لقطه الخمر ولذلك قيل للترجمه على



الكيفية ولعله اشار الى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لفظ الحاج او الياء وبيان  
المراد ان النهي عن اللفظ لا للملك لا للحفظ واما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن  
ابن عثمان التيمي ثم ليس في ما ساقه المؤلف من حديث ابن عباس ولا يبرره كقصة التبريد  
الى ترجمتها وقد انه اشار الى ذلك في مختلف **قوله** وقال طائوس عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم لا يلفظ لفظها الا من عرفها بوطء من حديث وصله المؤلف في  
الحج في باب كحل الفلانة **قوله** وقال خالد بن الحذاف عن عكرمة بن خالد عن موطئ  
ابن ابي عمير عن ابي ابي السباع في باب قبل في الصواع **قوله** وقال احمد بن سعيد  
هو الرازي في فتحه ان طائوس والدارقطني قد ذكره ابو يعمر **قوله** حده روح هو  
ابن عباد وزكريا بن ابي اسحق وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق العباس بن عبد العظيم  
وابن عبيد بن طوق خلف عن سالم كلاهما عن روح بن عمار هذا الاسناد **قوله** حده  
حي بن موسى هو البجلي وفي الاسناد لطيفة وهي تخرج كل من رواه بالحديث مع  
ان فيه ثلاثة من المحدثين في نسق **قوله** لما فتح الله على رسوله مكة قام في الناس ظاهرا  
ان الخطبة وقعت عقب الفتح وليس كذلك بل وقعت بعد الفتح عقب قبل رجل من  
خزاعة رجلا من بني لبيد في السبابة وحرف هذا بيانه وقد تقدم في كتاب العلم من  
وجه اخر عن يحيى بن ابي كثير **قوله** القتل بالقاف والمثناة للاكثر وللشمس  
بالفاء والنجانية والباء في هو الصواب وقد تقدم الخلاف فيه ايضا في العلم **قوله** ولا  
يحل ساقطها الا لمنشدا يعرف واما الطالب فيقال له الناشد بنو الشد  
الضالة اذا طلبتها وانشدتها اذا عرفتها واصل الانشاد والمنشيد رفع الصوت  
واللحن لا محل لفظها الا لمن يريد ان يعرفها فقط فاما من اراد ان يعرفها ثم يملكها فيلا  
وقد تقدم الكلام على هذه الجملة في الحج الا قوله ومن قبله قيل ما حيل له على كذا باليد  
والا قوله النبوي لا يشاء فتقدم الكلام عليه في العلم والظاهر ان لفظ الاشارة هو الوليد  
ابن مسلم الرازي واسند حديث ابن عباس والبربر المذكور في هذا الباب على ان  
لفظه مكة لا يلفظ للملك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت ذلك

عنهم

عندهم لا مكان اتصالها اليها لانها ان كانت للملك في ظاهره وان كانت للاشارة في باطنها  
من واد اليها فاداعرها واخذها في كلام سهل التوصل لا معرفة صاحبها قاله ابن بطال  
وقال اكثر المالكية وبعض الشافعية في كثيرها من البلاد وانما يخص مكة بالمعاني في التعريف  
لان الحاج يرجع الى بلده وهو لا يعود فاحصاح الملقطها الى اللبابة في التعريف واجتج  
ان المنذر لم يذهب بظاهر الاستثناء لانه في الحل واستثنى المنشد في الحل لا المنشد  
لان الاستثناء من التوقيات قال ويلزم على من ان مكة وغيرها سواء والسبب في تخصيصها  
والجواب ان تخصيصها اذا وحق الغالب لم يلزم منه وجوب والغالب ان لفظ مكة ساس لفظها  
من صاحبها وصاحبها من حدها باللفظ والخلق الى الافاق البعيدة فربما داخل الملقط  
الطرح في ملكها من اول وهلة فلا يعرفها فهي الشارح وذلك وان لا يباخرها الا  
من عرفها وفارقت ذلك لفظه العسكري لاد الحرب بعد تفرقه فانها لا تعرف في  
غيرها فانما في لفظه مكة فتشعر تعريفها لا مكان عودا هل في صاحب اللفظ  
الى مكة فحصل التوصل الى معرفة صاحبها وقال لا يخفى ان رايه قوله الا منشدا من  
سمعنا سدا يقول من راي كذا فحينئذ يجوز لو اجد اللفظ ان يعرفها ليس على صاحبها  
وهو اضيق من قول الجمهور لانه قدير بحاله المعروف وحاله وصل المراد بالمشد الطالب  
حكاه ابو عبيد وعقبه بانه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشدا **قوله** وكفى في رد  
ذلك قوله في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث فيسره بعضه بعضا  
وكان من هذا هو النكته في صدر من البخاري الباب حديث ابن عباس واما اللغة فقد اشد  
الحري حواشي تسمية الطالب منشدا وحكاه عياض ايضا واسند له على ان لفظه عرفه  
النبوي كسائر البلاد لا اختصاصا بمكة بذلك وحكي في الاورد في الحاوي وجهها في عرفه  
انها لا تخفى حكم مكة لانها تجمع الحاج لمكة ولم يرجح شيئا وليس الوجه المذكور في الروضة  
ولا اصلها واسند له على حواشي تعريف الضالة بالمسجد الحرام خلا عن غيره من المساجد  
وهو اصح الوجهين عند الشافعية والله اعلم **قوله** **باب** لا تخلف طائفة احد



بغير ادنه هكذا الطلق الترجمة على وتوظف المراد بشاره الى الرد على من خصمه او غيره **قوله**  
عن نافع في موطا محمد بن الحسن ع ما لك خير نافع وفي رواية اخرى في موطا الدارقطني قلت  
لما لك خير نافع **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم في رواية يزيد بن الهادي عن مالك عند  
الدارقطني ايضا انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **قوله** لا تحلن كذا في النجاس  
واكثر الموطات وفي رواية ابن الهادي المذكورة لا تحلن كسرها وزيادته المشاه قبلها  
**قوله** ما شبه امر في رواية ابن الهادي وجماعه من رواه الموطا ما شبه رجل وهو  
كالمثال والافلا اختصارا لذلك بالرجال وذكره بعض شراح الموطا بلفظ ما  
غيره وقال هو الغالب لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذي ويعقب بانه لا  
وجود لذلك في الموطا وبانها لا تفرق عند كثير من اهل العلم كما سيأتي في فوائدها  
الحديث وقد رواه احمد بن محمد بن عيسى بن عمار عن نافع بلفظ انه اني كنت  
الناس الا يادهم والمناشيه نفع على الابل والبقر والغنم اكثر ولكنه في الغنم اكثر قاله  
في النهاية وقوله مشربته بضم الميم وقد فتح اي غرقه والمشر به مكان الشرب بفتح الراء خاصة  
والشر به بالكسر انما الشرب **قوله** حرايه الخزانة المكان او الوعاء الذي تخزن فيه ما  
براد حفظه وفي رواية ابوبعير عند احمد بن حنبل **قوله** فسفل النوز والقاف  
وضموا له فتعمل النفل اي تحول من مكان الى اخر كذا في اكثر الموطات عن مالك ورواه بعضهم  
كما حكاها ابن عبد البر واخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد وغيره بلفظ فتسفل بضم  
بدل القاف والنفل التثنية واحده بصره وفعل الاستخراج وهو اخصر النفل وهكذا  
اخرجه مسلم من رواية ابوبعير وموسى بن عتيبة وغيرهما عن نافع ورواه عن النبي عن نافع  
وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالمثلثة **قوله** تخزن ملأ الجمجمة الساكنه والنزاع المضمون  
سدها نوز وفي رواية الكشي عن حماد بن زيد واهل الخا واسد لها بعد هذا **قوله** خروغ  
الضغ بلها بيمر بالنزاع **قوله** اطعمهم بجمع اطعمه والاطعم جمع طعم والمراد به  
من البئر قال ابن عبد البر في الحديث انه عن ابي خنيس المسلمين شيئا الا يادنه وانما خص  
البئر بالذكر لساهل الناس فيه فنه على ما هو اوله وهذا اخذ الجمهور لكن سوا كان

ماذن خا صا وادزعاع واستثنى كثير من السلف ان اعلم بطيب نفس صاحبه وان لم ينع منه اذ خاص  
ولا عام ودون كثير من اهل الجواز مطلقا في الاكل والشرب سواء علم طيب نفسه او لم يعلم والجمع ما  
اخرجه بوداود والثوري وحماد بن عمار من رواية الحسن بن عمار ان ابي عبد الله عليه السلام قال  
يكن صاحبها فيها فليصوب لانا فان احبنا فليستاد فان اذله والافطح ولشرب ولا  
يحل الشناده صحح الحسن بن محمد سماعة بن مهران وحماد بن عمار من رواية شواهد من  
اقوالها حديث سعيد بن عمار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فان احبنا فليستاد فان اذله والافطح ولشرب ولا  
ان يفسد وان اذنت على حارب سنان فذكر مثله اخرجه ابن ماجه والطحاوي وحماد بن عمار  
والحاكم واجيب عنه بان حديث النعمان بن عمار في رواية وبنه معارض للثقة القطعة في تحريم  
ما لا يسلم بغير ادنه فلا يلتزم اليه ويقع من جمع من الحديث بوجه من الجمع فيها حمل الادز على ان اعلم  
طيب نفس صاحبه والنهي على ان اعلم من فيها تحصيل الادز من الادز السيد وغيره وبالمضطر  
او بحال المجاعة مطلقا وهو متقاربة وحماد بن عمار عن بعض شيوخه ان حديث الادز كان  
في زمانه صلى الله عليه وسلم وحديث النعمان اشار به الى ما سلكوا به من التشايع وتركوا ما ساء  
ومنه من حمل حديث النعمان على ما اذا كان المالك اخرج من المارح لى مريه شيئا عن مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره انما لا يصوره فسد الهيا فمما التماس سوك  
الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الابل لا يلد من المسلمين هو قوتهم اسرهم لو رجعتهم لا  
من اودهم فوجدتهم بها قد دبت فلما قال فان ذلك اخرجهم احمد بن حنبل ورواه في الموطا  
له وفي حديث احمد بن حنبل في النعمان لم يلبسوها قالوا فحمل حديث الادز على ما اذا لم يكن المالك  
محتاجا وحديث النعمان على ما اذا كانت مصوره وهذا الحديث لا يفتح عند احمد في اخره فان  
كثير من بدوا على ما ساءوا ولا تخموا فندك على عموم الادز في المصور وغيره لكن يفسد عدم الحمل  
ولا بد منه واختار ابن العربي الحمل على العادة وكان عاده اهل الحجاز والشام وغيرهم المسامحة  
في ذلك بخلاف بلدنا مال وروى بعضهم انهما كانا على طريق لا يمر اليه ولا بعض جاز  
لما لا لا خدمته وفيه اشار الى قصر ذلك على المجاج واسار بوداود في السنن الاقر ذلك  
على ما كان للمسافر في العزو واخرون القصر الادز على ما كان في الزمة والنهي على ما كان  
للمسلمين واستأنس على شرطه الصحابة على اهل الزمة من ضيافة المسلمين وحماد بن عمار



وذكر ان ومب عن مالك في المسافر من الزكاة قال ما خذ منه شيئا الا ما ذنه قبله فالضافه  
التي جعل عليه قال كانوا يبيعون بغيره عنهم لبسها واما الاذنه فلا وخم بعضهم الى السبع الا ان  
وجعلوه على انه كان قبل الحجاب الزكاه قالوا وكان الضافه حينئذ واجبه ثم نسخ ذلك  
بغير الزكاه وقال الطحاوي كان ذلك حركا في الضافه واجبه ثم نسخ ذلك  
الحكم وورد الاحاديث في ذلك وسيا في الكلام على حيا الضافه في المظالم فربما السالكه  
تعال وقال النووي في شرح المذهب اختلف العلماء في من يربح من اذنه او ذره او ما شيه  
فقال الجمهور لا يجوز ان ياخذ منه شيئا الا في حال الخروج فباخذ ويخرج عند الشافعي  
والجمهور وقال بعض السلف لا يلزم شيئا في حال اجداد الم يكن على السنان جازله  
الاكل العاكبه الرطبه في اصحاب الرواسن ولو لم يخرج ذلك وفي الاخرى ان الاخراج ولا ضمان  
عليه في الحالين وعلى الشافعي القول بذلك على وجه الحديث قال السهمي حديث عن عمر بن مرفوعا  
ان امرأه كرم حاريط فلما كل ولا يخرج منه اخرجته التمدد واستغربه قال السهمي لم  
يخرج وجا من لوجه اخرج غريبه قل **باب** والخزائن مجموعها لا ينصرف عن روجه الصحيح  
وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونه وقد سقط ذلك في كتاب المنه فما علو  
الشافعي القول على الوجه وفي الحديث ضربا لا مال للميت ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره  
بما هو واضح منه واستعمال القياس في النظر بوجه ذكر الحكم بعينه واعادته بعد ذكر  
العله تاكيدا وتقرير او ان القياس لا يسقط في محله مساواه الفرع للاصل بكل اعتبار  
بل ربما كانت للاصل منزله لا ينصرف عنها في الفرع اذا اشار كما في اصل الصفة لان  
الفرع لا يساوي الخزانة في الحرز كما ان الصبر لا يساوي الصلابة ومع ذلك فقد اخرج الشارح  
الفرع بالمصرون في الحرز بالخرانه للفقهاء في تحريرها وكل منهما بغير اذن صاحبه اشار  
الى ذلك ابن المنير وفيه ابا حه حرز الطعام واحكامه الى وقت الحاجة اليه خلافا للخلاف  
المتزهد الما بعين الادخال مطلقا قاله القرافي وفيه ان اللبس يسمى طعاما فحجب به من  
حلف لا يتناول طعاما الا ان يكون له في اخراج اللبس قاله النووي قال وفيه ان يسع  
الساه شاة في ضريحها لربا طلبة قال الشافعي والجمهور واجازة الاواني وفيه ان  
الساه اذا كان لها النقصور على حلية قابله فسقط من الغنم قاله الخطابي وهو يوجب المصرا

وبشر

171  
ويستحكمها في ثوبه اللبن وفيه ان من حلت ضرع نافته او غيرها بمصرونه محزونه بغير  
ضرونه ولا تاولا يسلخ قيمته ما يجب فيه القطع ان عليه القطع ان لم ياذن له صاحبها  
تعيينا او اجمالا لا لا الحريه قد افصح بان ضروع الانعام خزانة الطعام وحمل المربي  
عن بعضهم وجوب القطع ولو لم يذبح الحمر في حرز الكفا حرز الضرع للثمن وهو الذي يستخيه  
ظاهر الحديث قوله **باب** اذا جاح صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه  
لا يها وريعه عنده او رده فيه حديث زيد بن خالد بن عمرو بن عيسى عن جعفر بن سفيان  
فيه ذكر الوديعه وقامه اشار الى حمان زرع روي سليمان بن زياد اللاضيه قبل خمسة  
ابواب وقد تقدم بيانها وقال ابن بطال استرأب الخاري بالسك للذكر فترجمه بالمعنى  
وقال ابن المنير استقطها لفظا ومعناها معي لان قوله فان جاح صاحبها فادها اليه يدل  
على انما ملك صاحبها خلافا لما في الجاهل الا ضمان وقوله وليكن وريعه عنك  
قال ابن منير الحديث يحمل ان يكون المراد بعد الاستيفاء وهو ظاهر السياق محوز بدل  
الوديعه عن وجوب ردها لان حقيقة الوديعه ان ياتي عنها بالخامع وجوب ردها ما لم يجد  
للمر الغنم والا فالمراد ان يستيفائه لاسي عنه ويحمل ان يكون الواو في قوله وليكن معني او  
اي اذا ان يستيفها ويخرج ردها واما ان يتركها عنك على سبيل الوديعه حتى يباحها فحفظها  
له ويستفاد من سبيلها وريعه انها لو لم يتركها لم يكن عليه ضمانها وهذا اختيار البخاري تبعها  
لجاءه من السلف وقال ابن المنير يستدل به لاحد الاقوال غير احكام اذا ائتمرها الملقط  
بعد التعريف وانقصا منه ثم اخرج ردها ثم هلكت الا ضمانا عليه في البائنه واد ادعي  
انه اكملها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله ايضا وهو الدراج من الاقوال وقد تم الكلام على  
بشره فوايده قبل ربيعه ابواب وقوله هنا حتى اخرجت وجشاه او اخرج وجهه سكر الراوي  
والوجه ما اخرج من الخنز وفيه اربع لغات بالواو والهمزة والفتح فيها والكسر قوله **باب**  
هل ياخذ اللقطة ولا يريعهما يصح يعني لا ياخذها من لا يستحقها الا لاكثر وسقطت لا بعد  
حتى عند ابن شيبويه وانظر الى الواو وسقطت من قبل حتى والمعنى لا يريعهما يصح ولا يريعهما  
ياخذها من لا يستحقها وانسان يريه الترجمة الى الورد على من كرهه اللقطة ومن تحت حجر حديث







كان ابو بكر اخذه على انه مال حرى لم يستفهم الراعي بل حلب ام لا ولو كان لساق الغنم  
 عنده وقيل الراعي واسره قال ولكنه كان بالمعنى المتعارفين عندهم في ذلك الوقت على  
 سبيل المكروه وكان صاحب الغنم قد دلل للراعي ان يستغنى من ماله وساق في ثوبه الحرير  
 واستيفنا شرحه في علامات النبوه ان شاء الله تعالى بتيب **هـ** ساق للمضنف حديث  
 لا بكر عالما عن عبد الله بن رجا عن اسرائيل بن رجا عن ابي بصير عن النضر بن اسرائيل بنصر  
 او استحق في الروايه النازله بان الراعي اخبره وقد فرغ من روايه عبد الله بن رجا في فضل  
 ابي بكر واغفل المزي ذكر طريق عبد الله بن رجا في الملقطه **خاتمه** اسم كتاب  
 الملقطه من الاحاديث المرفوعه على احد وعشرين حديثا المعلقين بها خمسة وللقطه موصوله  
 المكر منها فيها وفيما نفي عما ينسب عشرين حديثا والظاهر لانه واقفه مسلم على تحريمها وفيه  
 من الآثار واحد ليزيد بن مولى المنيع والله اعلم **قوله** لسر الله الرحمن الرحيم  
**كتاب الغصب** كذا للمسمى وسقط كتاب كغيره وللشئ باب  
 في المظالم والمظالم جمع مظلم مصدر ظلم يظلم واسم له اخذ بغير حق والظلم وضع الشي  
 في غير موضعه الشرعي والغصب اخذ بغير حق **قوله** ونزل الله عز وجل ولا  
 تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون لا قوله عز نزل واستقام كذا لا يرد وساق غيره  
 الاية **قوله** متعني روسم والمفتح والمفتح واحد سقط للمسمى والكسبه هي رافعي روسم  
 وهو تفسير مجاهد اخبره الرباي من طريقه وهو قول الكثر من اللغه والتفسير ولذا قاله  
 ابو عبيد في المجاز واستشهد بقوله الراعي **هـ** الهض حوى راسه واقنعا كذا ما ابر  
 وحكي كعلبه مستتر لفتح اذا رفع راسه واقنعا اذا طاطا وكحل ان يراد الوجهان  
 ان يرفع راسه ينظر ثم يطاطبه ذلك وخضوعا قاله ابن التثني واما قوله المفتح والمفتح واحد  
 فذكره ابو عبيد ايضا في المجاز في تفسير سورة يس وزاد معناه ان يحرك اللزخ في بصر  
 في الصدر ثم يرفع راسه وهذا يساعد قول ابن التثني لكنه بخير ترتيب **قوله** وانيدهم  
 هو العي حوفا ليعتولهم وتفسير ابو عبيد ايضا واستشهد بقوله حسان

**١٦٢**  
 الا ابلغ اباسفنا عن فار محو وحلهوا **هـ** والله الفلا الذي لم يشغله الاجرا الى  
 لاقوه في قلوبهم ولا جراه وقال ابن عرفة معناه رعتا فبدرهم من اجوافهم وقال مجاهد  
 مبطح يد على النظر وقال غيره مسرعة يد هذا هنا اخبرني في رويته هو في شرح الباب  
 الذي يورد وتفسير مجاهد وصله الرباي ايضا واما تفسير غيره فالمراد ابو عبيد ايضا  
 فلذا قاله فاستشهد عليه وهو قول قتاده والمعروف في اللغه وكحل ان يكون المراد كلالا امر  
 وقال كحل المبطح الذي ينظر في دل وخشوع لا يطلع بصره **قوله** **هـ**  
 قصاص المظالم يعني يوم القيمة وباتي الكلام عليه هناك وقوله عند فطره الذي ظهر ان  
 طرفه الصراط مما يلي الجنة وكحل ان يكون من غيره من الصراط والجنة وقوله فسقا صون يسجد  
 الممله شفا علون من القصاص والمراد به ما سعى من المظالم واستقام بعضها بعض وقوله  
 حتى اذا تقوا اضمر النوز بعدها فاف من السقيه ووقع للمسمى منها تقصوا فتح المقتناه والقاف  
 ويسجد الممله اي اكملوا التقاص وقوله وهذا هو اي خلاصا من الاثم بمقاصصه بعضها  
 ويشهد لهذا الحديث قوله في حديثه لا في ذكره في التوحيد لا يحل الا من اهل الجنة ان يدخل  
 الجنة ولا حد قبله منظم والمراد بالمؤمنين هنا بعضهم وساق في ثوبه الحرير  
 في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى **قوله** وقال يونس بن محمد اخبره وصله ابن منته في  
 كتاب الامان واداد البخاري نصح قتاده عن ابي التوكيل بن الحرير واسم ابي التوكيل على  
 ابن زى وادبهم ابا عبد الله من قوله **هـ** **قوله** قول الله تعالى الا لعنة الله  
 على الظالمين ذكره حريه ابن عمر بن ابي المون فوضع عليه كنفه الحرير وساق الكلام  
 عليه مستوفى في التوحيد وفي كتاب الرقاق والامانة اليه في تفسير سورة هود وقوله  
 في هذه الروايه كنفه فتح النوز والنافع الجميع ووقع لا في رويته عن الكسبه في كسر المنة وهو  
 تصحيف فتح قاله عياض ووجه دخوله في ابواب الغصب لا ساره الى ان يعم قوله هنا  
 اغفرها لك مخصوص بحريه ابن سعيد الماضي في الباب قبله قوله **هـ**  
 لا يظلم للمسلم المسلم ولا يسلم بغير اوله تعالى لا يسلم فلان اذا القاه على الهلكه ولم  
 يحرمه عرويه وهو عام في كل من اسلم لغيره للزغلة في الاثنا الهلكه **قوله** المسلم اخو

ذكر حديث ابن عمر بن ابي المون  
 في تفسير سورة هود  
 في قوله  
 لا يسلم بغير اوله  
 في قوله  
 لا يسلم بغير اوله  
 في قوله  
 لا يسلم بغير اوله



المسلم هذه اخوه الاسلام فان كل انفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم اخوه ويشترك في ذلك  
الحرم والعبد والمال والمسلم **قوله** لا يظلمه من غير محقق الا من كان ظلم المسلم للمسلم حرام  
وقوله ولا يسلمه اي لا يتركه مع من يورثه ولا فيما يورثه بل ينصره ويدفع عنه وهو اخص  
من ترك الظلم وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب اختلاف الاحوال وزاد  
الطبراني من طريق اخرى عن سالم بن عبد الله بن مسعود في مصنفه ثلث به **قوله** في حديثه  
ولا يحقره وهو بالمسلمه وبالغاف وفيه حسد من الشرا من اخيه اخاه المسلم **قوله** ومن  
كان في حاجة اخيه في حديثه من يورثه عن مسعود والله في عوز العبد ما كان العبد في عوز  
اخيه **قوله** ومن فرح عن مسلم كرهه اي غم والكرب هو الغم الذي يخالط النفس وكريات  
بضم الراء جمع كرهه وبحوز فح والكريات وسكنها **قوله** ومن ستر مسلما اي رآه على شيء  
فلم يظهره للناس وليس في هذا ما يقتضي تركه الا انكار عليه فيما بينه وبينه وبحال الامر  
في جواز الشهادة عليه في ذلك على ما اذا انكر عليه ونصحه ثم جاء به فلم يفته عن شيء فعله  
كما انه ما موريات ستر اذا وقع منه شيء فلو توجه الى الحاكم واقر له بغير ذلك والذكر  
يظهر ان الستر محله في بعضه قد انقضت والاكثار في محصيه قد حصل للبليس  
بها محال لاندكار ولا رفعه الى الحاكم وليس من الغيبه المحرمه بل من النصيحة الراجحه فيه  
اشاره الى ان ترك الغيبه لا ينزل من مساو ولا خيه فله يستتره **قوله** ستره الله  
يوم القيمة في حديثه من يورثه عن الترمذي ستره الله في الدنيا والاخره وفي الحديث الخضر على  
التعاون وحسن العائش واللاقه وفيه ان المحاراه نوع من حسن الطاعة وان من خلفان  
فلانا اخوه واراد اخوه الاسلام لم يحنث وفيه حديث عن سويد بن جندب في ابي داود  
في قصه له مع ابل بن حجر **قوله** **باب** اعز اخاك ظلما او مظلوما ترجع  
بلفظ الاعانة واورد الحديث بلفظ النصرة اشار الى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما  
رواه حديثه من معاوية وهو بالمسلمه واخره جيم مصغر عن الزبير عن جابر بن عبد الله عن  
اخاك ظلما او مظلوما الحديث اخرج من غير ما يورثه في المستخرج من الوجه الذي اخرج  
منه البخاري هذا اللفظ **قوله** انصر اخاك ظلما او مظلوما كذا اورد مختصرا عن عثمان

واخرجه

واخرجه الاسما على من طرقت عنه كذلك وسباني في الاكرام من طريق اخرى عن هشيم عن عبد الله  
وحده وفيه من الزيادة فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما او مظلوما اذا كان ظالما  
كيف انصره والحق عن الظلم فان ذلك نصره وهكذا اخرج احمد عن هشيم واخرجه الاسما  
من طريق اخرى عن هشيم عن جابر **قوله** في الطريق الباشه قال رسول الله في روايه  
اي الوقت في البخاري قالوا وفي الروايه التي في الاكرام فقال رجل ولم اقف على اسمه فقال  
ياخذ فوقه كنيه عن كنيه عن الظلم بالافعال ان لم يلق بالقول وعبر بالنوقيه اشار الى  
الاخذ بالاستعلاء والقوة وفي روايه معاذ عن حميد عن الاسما على قال يكف عن الظلم فذاك  
نصره اي ما به **قوله** في حديث جابر بن جابر في حديثه ان كان ظالما فلينبه فانه له نصره قال  
ابن بطال النصر عند العرب الاعانة وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من نفسه الشيء ما يورث  
اليه وهو من جنس البلاغه **قوله** السهمي معناه ان الظالم مظلوم في نفسه فدخل فيه ردع  
المر عن ظلمه لنفسه حسا ومعنى فلور اي انسانا يريد ان يحجب نفسه لظنه ان ذلك سبيل  
مفسده طلبه للزنا مثلا بمنعه من ذلك وكان ذلك نصرا له واحذر هذه الصور الظالم  
والمظلوم **قوله** ان المنصر فيه اشار الى الفعل في باب الضمان وكذا فروع كثيره **قوله**  
ذكر مسلم في روايه عن الزبير عن جابر بن عبد الله بن مسعود انه سئل عن نوعه وسباني  
ذكره في تفسيره سور المناقش لطيف **قوله** ذكر المفضل الضبي في كتابه الفاخر ان اول  
من قال انصر اخاك ظلما او مظلوما جندب بن العسر بن عمر بن عبد الله بن مسعود وراى ذلك ظاهره  
ظاهره وهو ما اعتاده من حجه الحاكم عليه لا على ما فسرته النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك  
يقول شاعرهم **قوله** اذا انصر اخي وهو ظالم على الثوم لم انصر اخي حتى يظلم  
**قوله** **باب** نصر المظلوم هو فرض كفايه وهو عام في المظلومين ولذا كان في  
الناصرين شاعرا على ان فرض الكفايه مخاطبه بالجميع وهو الراجح وسعنا اجابا على من له  
القدرة عليه وحين اذا لم يترتب على انكاره بنفسه اشده من نفسه المترك فلو علم او  
غلب على ظنه ان لا يفسد سبطه الوحي بوجوه اصل الاستحباب بالشرط المذكور ولو لم يسهل  
المفسد بان يخبر وسقط الناصر كون علمه بكون الفعل ظلما ونفع النصير مع وقوع الظلم

الترك



وهو جند حقيقته وقد يقع قبل وقوعه كمن انقرا انسانا من بر انسان من بر انسان طال به مال  
 ظما وهدره ان لم يدركه وقد يقع وهو كمن انقرا انسانا من بر انسان من بر انسان طال به مال  
 في الامر سبع والنقص عن سبع فذكره مختصرا وسبب الكلام على شرحه مستوفى في كتاب  
 الادب واللباس ان شاء الله تعالى والمقصود منه هنا قوله ونصر المظلم بانها حديث  
 ابو موسى المومني المومني البيسان وسبب الكلام في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقوله  
 لشدة بعضه في رواه الشئ من شدة بعضه يصنفه الجمع قوله **باب**  
 الانتصار من الظالم لقوله تعالى لا يحسدكم الذين اسلموا اليكم ولا يكرهوا اليكم ولا يمشوا  
 البغي هم ينتصرون اما الاله الا له اول فروي الطبري من طريق السدي قال في قوله الا من ظلم  
 لي فانتصروني والظالم به فليس عليه ملام وعنه محابر الا من ظلم فانتصروني فانك ان يحسدوا  
 وعنه نزلت في رجل نزل في قوم فلم يصفوه فخرجوا له ان يقول فيهم **قل** ونزلوا  
 في واقعة عن لا يمنع حملها على عمومها وعن ابن عباس المراد بالجهنم من القول للعدا فخص المظالم  
 ان يدعوا على من ظلمه واما الآية الباقية فروي الطبري من طريق السدي ايضا في قوله والذين  
 اذا اصابهم البغي هم ينتصرون والى معنى من يرحم عليهم من غير ان يحدوا وفي الباب حديث  
 اخرجته النسائي وابن ماجه باسناد حسن من طريق ابى عن عروة وعائشة قال دخل علي  
 زينب بنت جحش فبستني فرددتها النبي صلى الله عليه وسلم فابت فقال لا يسبها فبستني  
 حتى جفرت بها في فمها فزابت وجهه تهمل **قوله** وقال ابراهيم اى النخعي كما نواى السلف  
 يكرهون ان يستدلوا بالادلة المجهضة من الدليل وهو يضمر اوله وفتح المقتضاه وهذا الاثر  
 وصله عبد بن حميد وابن عيينه في تفسيرها في تفسير الاله المذكور **قوله** **باب**  
 عفو المظالم لقوله تعالى ان تدر واخيرا او يخفوه او تعفوه عن سوا الله كان عفو  
 قدرا وجرا سبه سبه فلما الى اخره وقيل انه يشير ايضا الى ما اخرجته الطبري عن السدي  
 في قوله او يعفوا عن سواي عن ظلم وروي ابن ابي حاتم عن السدي في قوله وجرا سبه  
 سبه فلما قال اذا شتمك شتمته مثلها من غير ان يعتدي فزعفا واصح فاحره على الله  
 وعن الحسن رخص له ان اسبه احد ان يسبه وفي الباب حديث اخرجته احمد وابوداود  
 من طريق ابن عجلان عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكر

ما من عبد ظلم مظلم فعفا عنه الا اعز الله به انصره قوله **باب** الظلم  
 ظلمات الى يوم القيمة او روي فيه حديث اخر بهذا اللفظ من غير مراد وقد روى احمد  
 من طريق بخاري بن ثور عن ابن عمر في اوله يا ايها الناس اتقوا الظلم وفي رواية اماكم  
 والظلم واخرجته البيهقي في الشعب من هذا الوجه وقد روي فيه قال بخاري بالظلم الناس  
 من ظلم لغيره واخرجته مسلم من حديث جابر بن عبد الله في حديث يلفظ اتقوا الظلم وفي رواية  
 اماكم والظلم واخرجته البيهقي في الشعب من هذا الوجه وقد روي فيه قال بخاري بالظلم الناس  
 من ظلم لغيره واخرجته مسلم من حديث جابر بن عبد الله في حديث يلفظ اتقوا الظلم وفي رواية  
 يوم القيمة واتقوا الشئ الحديث قال ابن الجوزي الظلم شتم على بعض من اخذ حق الغير  
 بغير حق ومبارزه الكبر بالمخالفة والعصية فيه اشد من غيرها لانه لا يقع غالبا الا  
 بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار وانما ينشأ الظلم من ظلم القوي لانه لو استنار  
 بنور الحق لا عثر فاداسح للفقير بنور الذي حصل له بسبب القوى الكسفة  
 ظلمات الظلم بالظالم حتى لا يغني عنه ظلمه شيئا قوله **باب** الانتقام والحد  
 من دعوه المظالم ذكر فيه حديث ابن عباس في بعض معاد من جيل الى الجيل حتى تصرا منتقرا  
 منه على المراد بنا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في اواخر الزكاة **قوله** **باب**  
 من كان ظلمه عند الرجل فخلها له بل من مظلمة المظلم بكسر اللام على المشهور حتى  
 ابن قتية وابن التين والجوهري فتحها وانكره ابن القوطية ورايت بخط غلطى ان  
 القزاحي الف ايضا وقوله هل ينسب فيه اشار الى الخلاف في صحة ابراهيم الجوهري واطلاق  
 الحديث فتوى قول من ذهب الى محبة وقد روي جريد بن ابي ادا حمله وليس له هروفيه  
 اشار الى ابراهيم من المعج ايضا وروى عن ابي ادا في حديث الباب حجة لا يشرط الدجيس  
 لان قوله مظلم يقتضي ان يكون معلوما القدر منشار الهاتمي ولا يخفى ما فيه **قوله** ابن المنير  
 انما وقع في الحديث التقدير حيث يقتصر المظالم من الظالم حتى لا يذنبه بقدر حقه وهذا  
 مستوفى عليه والخلاف انما هو فيما اذا سقط المظالم حقه في الدنيا هل يسقط ان يعرف  
 قدره ام لا وقد اطلق ذلك في الحديث لعمر فام الاجماع على صحة التحليل المعنى المعلوم فان كان

مكرر

اعلم بالظلم



العبد بوجوده صحت ههنا دون الالباب **قوله** من كانت له مظلة لاجنه الام في قوله  
 لم يخفى على اي من كانت عليه مظلة لاجنه وسيا في الزواجر من روابه ما لك عن القبر  
 بلفظ من كانت عنده مظلة لاجنه والشرع من طرقتين في انفسه عن القبر ورحم  
 الله عبدا كانت لاجنه عنده مظلة **قوله** من عرضه او شي من الاشياء وهو من عطف  
 العام على الخاص فيدخل فيه المال والصنف والخراجات حتى المظلة ونحوها وفي رواية  
 الترمذي من عرض او مال **قوله** قيل ان يكون له دينار ولا درهم في يوم القيمة ثبت  
 ذلك في رواية عن احمد بن حنبل في ريب عند الاسماء علي **قوله** اخذ من سيئات  
 صاحبه اي صاحب المظلة فدخل عليه اي على الظالم وفي رواية ما لك فطر حص  
 عليه وهذا الحديث قد اخرج مسلم معناه من وجه اخر وهو اوضح سياقا من هذا  
 لفظه للفلس من اني من ياتي يوم القيمة بصله وصيام وزكاة وباتي قد سهرت  
 وسفكدم هذا واكل باليد افعلى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان ثبت  
 حسناته قبل ان يغضى ما عليه اخذ من خطايا به فطر حص عليه وخرج في النار ولا  
 تعارض من هذا وبين قوله تعالى ولا ترد وانه وذر اخري لانه انما عاقب بسبب  
 فعله وظلمه ولربما ثبت بغير جنابه منه بل بحنايته فتكون الحسنات السيئات على ما  
 اتقاه عن الله تعالى في عباده وسيا في من يملك في كتاب الزواجر لفرش الله تعالى  
**قوله** قال السجستاني او سراجي المصنف في الاخرى ثبت هذا في رواية الشافعي  
 وحده واسما عبد المذکور من شيوخ البخاري **قوله** **باب** اذا جله  
 من مظلة فلا رجوع فيه اي معلوما عند من يستره او محمولا عند من يحزنه وهو فيها  
 مضى بانفاقا وانما سياتي فيه الخلاف ثم اورد المصنف حديث عائشة في  
 قصة التي تخلف من زوجها وسيا في الكلام عليه في تفسير سورة النساء ومحمد بن  
 هوزن في كتابه وعبد الله هو ابن المبارك ومطابقه للترجمة من جهة ان الخلف عقد كان  
 فلا يصح الرجوع فيه ولحقه كل عند لان ذلك لئلا قال لاني فوههم ومورد الحديث

والايه انما هو في حق من سقط عنها القسمة وليس الخلف في شيء من وقع الاستدلال  
 فقال الداودي ليست الترجمة مطابقة للحديث ووجه ان المترجم ان الترجمة متساوية  
 الخلف المظلة القاسم والايه مضمونها اسقاط الخلف المستقبل حتى لا يكون عدم الزواجر  
 مظلة له سقوطه قال ابن المنذر لئن الخماري يظن في الاستدلال وانه يقول اذا كان  
 هذا الاسقاط في الحق المتوقع فلا ينبغي في الحق المحقق **قوله** وسيا في الكلام على  
 هبه المراه يومها في كتاب النكاح ان شيئا الله تعالى **قوله** **باب** اذا  
 اذن له اي في استيفاء حقه او احله له في روابه الله شهنيا واحله له وليس كرم هو  
 اورد فيه سهل بن سعد في سبيل ان الغلام في الشرب وقد تقدم في او كتاب الشرب  
 وباتي الكلام عليه في الاشربة وقد خفيت على ابن التبر فانكرها من جهة ان الغلام لو اذن  
 في شرب الاشباخ قبل بلعها لكان له هو فانه استبدانه فلو اذن لكان قد شرع حقه  
 وهو لا يعلم قدر ما يشرب ولا قدر ما كان يشربه وسيا في كتاب الجبه من يد  
 لذلك **قوله** **باب** ان من ظلم من ساء من الارض كان له شرب  
 تصور بعض الارض خلافا لما قال لا يملك ذلك **قوله** حديث طحمة بن عبد الله ان  
 ابن عوف وكذا هو عند احمد بن حنبل في البخاري في مسنده من وجه اخر في  
 هذا الحديث وهو ان اخي عبد الرحمن بن عوف **قوله** عبد الرحمن بن عوف بن سهل  
 هو المذنب وقد نسب الى حده وقد نسبته المزي اخبارا ولم يرد ذلك في شيء من طرق  
 حديثه بل في رواية ابو اسحق الساجي كما ما يدرك ان قريش وقد ذكر الواقدي  
 في من قبل الحرة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عمرو بن عبد العا  
 القتيبي فاطنه ولد هذا وكان له الحرة بعد هذه القضية نحو من عشرين سنة وليس  
 لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد وفي الاسناد لانه من  
 ابن عوف بن سهل بن عمرو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن  
 ابن عوف بن سهل بن عمرو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن



وصحح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق حديث الزهري عن طلحة بن عبيد الله قال ان النبي اوى بنت  
اوس في نفر من قريش فبصره عبد الرحمن بن سهل فقال ان سعيدا انتقص من ارضي الى  
ارضه ما يسره وقد اجبت ان ياتوه فتعلموه قال فركبت اليه وهو يارضيه العتق  
فذكر الحديث **قوله** يمكن الجمع بين الروايتين بان يكون طلحة يسمع هذا الحديث من سعيد بن  
زيد ويثبته فيه عبد الرحمن بن عوف بن سهل فلذلك كان زيدا اذ دخله في السند وربما  
حرفه والله اعلم **قوله** من ظلم قد يرد من رويته ابن اسحق قصه لسعيد في هذا  
الحديث سائر في بدء الخلق من طريق عوف بن سعيد انه حاشته اروي في حق  
نعمانه انتقصه لها الى مروان ولمسلم من هذا الوجه ادعت اوى بنت  
علي سعيد بن زيد انه اخذ شيئا من ارضها فحاشته الى مروان بن الحكم وله من طريق  
محمد بن زيد عن زيد عن سعيد بن زيد اروي حاشته في بعض رواه فقال دعوها واباها  
وللزيدي في كتاب النسب من طريق العلان عن عبد الرحمن بن عوف بن سعيد بن زيد  
طريقا في ذكر نوح بن حزم استعدت اوى بنت اوس مروان بن الحكم وهو والي المدينة  
علي سعيد بن زيد في ارضه بالشجره وقالت انه اخذ حقي واراد ان يصير لي ارضه وكان  
حسان فذكره وفي رواية العلافة عن سعيد بن ادعت والحال من طريق سلمة بن  
عبد الرحمن في هذه القصة فقال لما مروان اصلى بينهما **قوله** من الارض شيئا في  
روايه عوفه في بدء الخلق اخذ شيئا من الارض ظلمها وفي حديث عائشه ما في احوال الباب  
قد شبر وهو بكسر الفاء وسكون الحاء اي قدره وكانه ذكر الشبر اشار الى استوا  
العليل والكثير في الوعيد **قوله** طوقه بضم اوله على البناء للجمل وفي رواية عوفه  
فانه بطوقه ولاي عوانه والجور في حديث اوس بن حبان بطوقه **قوله** من سيع  
ارضين فخر الرازي وحوز اسدناهما وراي مسلم من طريق عوفه ومن طريق زيد بن اسيد  
قال اللهم انك كاديه فاعصرها واحمل قيرها في دارها وفي رواية العلاولي بكر  
نحوه وراي قال وجا سبل فابدا عن صغرها فان احملها خارجا من حق سعيد فجا

سعيد الى مروان فركب معه والناس حتى نظروا اليها وذكروا كلامها عنت وانها سقطت  
في يرها فانت **قوله** الخطا في قوله طوقه له وجهان احدهما ان معناه انه تكلف على ما ظلم  
منها في القيمة الى الحشر ويكون كالمطوق في عنته انه طوق حقيقته الباني معناه ان يعاقب  
بالحشر كل سيع ارضين له فكون كل ارض في تلك الحالة طوقا في عنته وهذا يورد  
حديث ابن عمر قال احاديث الباب يلفظ حشف به يوم القيمة الى سيع ارضين وقيل  
معناه كما لا اول للزبور ان يتلف جميعه كحل كله في عنته طوقا وبطريقه عنته حتى  
يسمع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك وقد روي الطبري وان حسان حديث  
يعلق من فوعا اعمار رجل ظلم شيئا من الارض كلفه الله ان يحفره حتى يبلغ سبع ارضين  
ثم يطوقه يوم القيمة حتى يقضي من الناس وكذا في علي بن اسناد حسن عن الحكم بن حريز السلمي  
مرفوعا من اخذ من طريق المسلمين شيئا جابوا يوم القيمة يحمله من سبع ارضين ويظلم له  
ما تقدم في الزكاه في حديث اوس بن حبان في حق من غلب على جابوا يوم القيمة يحمله ويحمل وهو  
الوجه الرابع ان يكون المراد بقوله بطوقه تكلف على ان يحمله طوقا ولا يستطاع ذلك  
فيغزب بذلك كما جاز في حق مكرزب في بناءه كلفا ان يعقد شعيرة ويحمل ويكفر  
الوجه الخامس ان يكون التطوق طريق الظلم والمراد به ان الظلم المذكور لا يقع في  
عنته لزوم الاثم وقوله تعالى الزمناه طابره في عنته وبالوجه الاول جمع الترخ  
المشري ومحمي البغوي ومحمي ان يتوسع منه الصفات لصاحب هذه الخبايا او  
تنقسم احباب هذه الخبايا فيعزب بعضهم هذا وبعضهم هذا حسب قوة النفس  
وضعتها وقد روي ابن شبيب ما سنا الحسن من حديث ابن مالك الاشعري اعظم  
الغلوا عند الله يوم القيمة دراع ارض يسوقه رجل فيطوقه من سبع ارضين وفي  
الحديث شحير الظلم والغصب وتخلط عتوبته وان كان غضبا لارض وان كان الكابر  
قال القرطبي وكانه فرعه على ان الكثير ما ورد فيه وعبد شديد مروان من ملك ارضا  
ملك سفلها الى شهي الارض وله ان يمنع من حفر تحتها سرايا او يبر اغبر رضاه



وقبه ان من الظاهر الارض ملكا ظاهرا بما فيه من حجارة وابنية وغير ذلك وله ان ينزل  
بالخبر ما شاء لم يضر من حجارة وقبه ان الارض من السبع متراكمة لم يفتقر بعضها  
من بعض لانها لو فتقت لا كفى في حق هذا الغاصب منظر التي غصبها لا تنقصها لها  
عما تحبها انما اراد الله لا يورث وقبه ان الارض من السبع طبا وقا السموات وهو ظاهر  
قوله تعالى ومن الارض مثلهن خلا لما قال ان المراد بقوله سبع ارضين سبعه اقاله  
لانه لو كان كذلك لم يطور الغاصب سبع ارضين وسبع ارضين فله اخر قاله ان التثنية  
وهو الذي قبله مني على ان المقصود متعلقه بما كان سببا والامع فطر النظر في ذلك  
لان من من ادركه تنبيه اروي فتحة الهز وسكون الارض والقصر اسم الحيوان  
الوحشي المشهور وفي المثال يقولون ان ادعوا الحي الاروي قال التثنية في رواية كان ليل  
المرئيه ادعوا فاما لواء اعياه الله كمي اروي برودن هذه القصة قال نسطال الحمد  
فصار اهل الجبل كمي الاروي برودن الوحش الذي بالجبل ونظونه اعني شرب الحكي  
وليس كذلك **قوله** حرم حسين هو للعلم ومحمد ابراهيم هو النبي وابو سلمه هو ابن  
عبد الرحمن وفي هذا الاسناد ما يشعر بقوله ليس يحيى في الحديث لانه سمع الكثيرين  
ابو سلمه وحديث عنه من ابواسطه محمد ابراهيم **قوله** ومن اناس خصومه لم اقف  
على اسماءهم ووضع كسهم من طريق حرب من شدد اغر حبي وكان يدينه ومن قومه خصومه  
ارض فقيه نوع معين للخصوم وبعض المخاصم فيه **قوله** فذل لعائشه حرف  
المفعول وسما في بدل الخلق من وجه اخر يلفظ قد دخل على عائشه فذكر لها ذلك  
**قوله** عن سالم هو ابن عبد الله بن عمر **قوله** قال الفرير قال ابو جعفر ومحمد  
ان في حاتم البخاري وراؤ البخاري وقد ذكر عنه الفرير في هذا الكتاب فوايد  
كثيره عن البخاري وغيره وثبت هذه الفايده في روايه اورد عن شيخه العلامة وسقط  
لغيره **قوله** لسخر خراسان وحربها هناك وحملها عنه اهلها وحديث الشفان  
با حادث من حفظه زايده على ما في كتيبه منها انها **قوله** امل عليهم بالبحر لدا

للمسئل

المسئل والسخر حسي كحرف المفعول وابنية الشمس في فقال امل عليهم واعلم انه لا يلزم  
من كونه لسخر في كتيبه التي حاربها خراسان ان يكون حارب به خراسان قال نعم  
ان حجاد الكروزي من جماعته خراسان وقد حارب عنه هذا الحديث واخرجه ابو عوانه  
في صحيحه من طريقه ويحتمل ان يكون لغير ايضا انما سمعه من ابن المبارك بالبصرة ومن  
غير الصحيح قوله **باب** اذا اذن انسان اخر شيئا جاز **قوله**  
ان التثنية نصب شيئا على نزع الخافض والتقدير في شيء كقوله تعالى واختر موسى  
قومه سبعين رجلا واورد المصنف فيه حديث اخر انها لا من عمر في النهي عن التثنية  
والمراد به ان لا يقر عمر بقره عند الاكل لئلا يحجب برقيقه فان ادنوا له في ذلك جاز  
لانهم حقه فلهما ان يسقطوه وهذا يتوهم من صحيحه المجهول وسياتي الكلام  
على الحديث مستوفى في كتاب الاطعمه مع بيان قوله الا ان يستأذن ومن قال انه مدرج ان  
سأله الله تعالى يا ايها حريشك يسعدني في قصة الجرار الذي عمل الطعام والرجل الذي سعه  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انا اذن له وسياتي الكلام عليه في الاطعمه ان شاء الله تعالى  
وقوله فيه وابصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم هي حمله حاله اي انه قال لعله اصنع  
لي في حال رؤيته تلك وقوله فتعوه رجل فقال ان من اتبعنا تشرب لنا قال ان  
التثنية هو افتعل من شمع وهو معناه وخط الدودي هنا لظنه انها هنه قطع فقال معني  
استعنا ساربعنا وتعهواي حقه واطال ان التثنية يعقب كلامه **قوله** **باب**  
قوله الله تعالى وهو الذي افاض اللذذ في الجبال مستوفى من اللذين وهما  
صفحتا العنق والمعني انه من في جانب اخر في الخصومه قوي وقيل غير ذلك في معناه  
واورد فيه حديثه عائشه في مسنده ان بعض الرجال الا لخصم نزع المعجم وليس له  
اي الشد يد الخصومه وسياتي مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى قوله  
**باب** اثم من خاصم في باطل وهو يعلم او رد فيه حريشام سلمه  
فلعل يعصم ان يكون المبلغ من بعض وقبه فانما هي قطعة من النار وهو ظاهر فيما  
ترجمه وسياتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى قوله



**باب** اذا خاصم فخر اى دم من اذ اخاصم فخر وقد تقدم شرحه  
 كتاب الايمان قوله **باب** فصاح للظلم اى وجدها الظالم اى  
 باخذ منه بقدر الذي له ولو لم يجر حكم حاكم وهو المساله المعروفة بالطرف وقد خرج  
 المصنف الاختيار وهذا اوثر اسر من على عادته في الترجيح بالاثار **قوله** وقال  
 ابن سريته فخاصه هو بالشرير واصله يقا صصه وقرا اسر من وان عاقبت  
 نفاقوا الاية وهذا واصله عبد بن حيدر في تفسيره من طريق خاله الجراحه بلفظ  
 ان اخذ خذ منك شيئا فخذ مثله ثم اورد فيه المصنف حديثا اخرها حديث عائشه  
 في قصة مدينت عتيه وفيه ادراك النبي صلى الله عليه وسلم ما اخذ من مال زوجها  
 بقدر حاجتها وسأى الكلام عليه بسريته في كتاب النفقات ان شيئا الله تعالى قال  
 ابن بطال حديث ممدد العلي حوازا اخذ صاحب الحق من مال من ليس بوفه او حجه قد  
 حقه **قوله** فيه رجل مسك بكسر الميم والشد يد الاثر قاله عماض قال وفي رواية  
 كثير من اهل الاثر بالفتح والحيف وقد تضمنه بالوجهين وقال ابن الاثير المشهور  
 في كتاب اللغة الفتح والحيف والمشهور عند المحررين الكسر والشد يد وانه اعلم بابنه جدي  
 عتيه بن عامر **قوله** حديثه هو ان في حبيب **قوله** عن الخير بالجمع والجمع  
 ضد الشراء واصله من تد المثلثه والاسناد كله بصريون **قوله** لا تقربونا فتح  
 اوله وسكون القاف ووقع في روايه الاصيل وكريه ولا تقربونا بنوز واحد ومنهم  
 من شددوها وللترديد فلا هم يصنفوننا ولا هم يوردوننا بالاعلى من الخ  
 فان ابوا فخذوا منهم خذ الضيف في روايه الكشيته في خز وانه قسرا وقاله الليث  
 وخصه احمد بابل الموادي دوز التري وقال الجمهور الضيفانه سنه موكره واجابوا  
 عن حديث الباب بحويه احدها حمله على المضطر ثم اخذوا من لزم المضطر  
 العوض اى لا وقد تقدم بيانه في اواخر ابواب اللقطه واشار التري الى انه محمول على من  
 طلب الشري محبا جافا متعصبا صاحب الطعام فله ان اخذ منه كرها قال وروى نحو  
 ذلك في بعض الحديث ففسرنا بها ان ذلك كان في اول الاسلام وكانت المراساه

اي من اهل العلم  
 في كتاب النفقات  
 في كتاب اللغة  
 في كتاب النفقات  
 في كتاب اللغة

واجبه

واجبه فلما فتح التتوح نسخ ذلك ويدل على نسخه قوله في حديثي شرح عند مسلم في  
 حوال الضيف وجايزه يوم وليله والحائز تفصيل واجبه وهذا صنف الاحتمال  
 ان يراد بالنفصل تمام البوع واللبيله لا اصل الضيفانه وفي حديث الشرا من معدي كرب  
 من فوعا ايعار رجل ضاف فودا فاصح الضيف محروما فان نصره حو على كل مسلم حتى  
 ياخذ بقرى ليلة من زرع وماله اخرج ابو داود وهو محمول على ما اذا لم يظفر به شي  
 ثانيا انه مخصوص بالمال المبعوث بنقبض الصدقات من حقه الامام وكان على المتعوض  
 اليه ان يهر في مقابله عليه الذي ينولونه لانه لا قيام له الا بذلك حكاية الخطا في  
 كمال وكان هذا في ذلك الزمان ان لم يكن للمسلمين بيت مال فاما البوع فارزاق العمال  
 حديث المال قال قالوا في قوله ان ذهب ابو يوسف في الضيفانه على اهل بخران خاصه  
 قال ويدل قوله انك تشعسا ويعقب بان في روايه التريدي ان ائمة تقوم رابعها  
 انه خاص بالمال الذي وقدر شوطهم حتى ضرب الجزية على اهل بخران السام ضيفانه  
 نزل بهم واقع **باب** بانه خصيص بخراج الى دليل ولا محله لذلك فيما صنوه عمر لانه  
 متأخر عن زمان سوا عتيه اشار الى ذلك النووي خامسها تاول الى اخذ في المازني  
 عن الشيخ اى الحسن والمالك لانه ان اخذوا من اعراضهم بالسنتيم ونذكروا  
 للناس عبيهم واعتيه المازني بان الاخذ من العرض وذكر العيب نذير الشرح التري لانه  
 الى فعله واتوى الاجوبه الا ولعاسد ربه على سبيله الطفره بها قال الشافعي فخرج  
 بجواز الاخذ فيما اذا لم يكن يحصل الحق بالقاضي كان يكون غريمه منكرا ولا بينه له  
 عند وجود الحسن يجوز عنده اخذه ان ظن به واخذ غيره بقدره ان لم يجد وحديث  
 في المتقويم ولا يحيف فان امكن يحصل الحق بالقاضي فالاحم عند الشافعي الجواز  
 ايضا وعند المالكيه الخلاف وجوزه الحنفية في المثال كقول المتقويم لما تحسنت الحيف  
 وانفقوا على ان يحل الجواز في الاموال لا في العتوب بالبدنه لكثرة النوازل في ذلك  
 ومحل الجواز في الاموال ايضا ما اذا امن الخايله كنسبه الى السرقة ويخود لك قوله







بين الكاف قال ابن عبد البر وبناه في الموطأ بالمشناه وبالنز والاكاف بالنز جمع كنف  
تفتحها وهو الجانب قال الخطابي ان لم يقبلوا هذا الحكم وجعلوا به راضين لا جعلها  
في الخشب على رقابهم كما روي قال وارايد بذلك اللباغ وهذا التأويل حرم امام الحرم  
تبع الغيرة وقال ان ذلك وقع من امره حر كان في امره للدينه وقد وقع عند  
ابن عبد البر من وجه آخر لا ريب في ما بين عينكم وان ذكرهتم وهذا يرجح التأويل المستعمل  
واسئل المطلب من المالكية بقول ابو هريره ما لا اراكم عنها معرضين يا اهل الجاه في العصر  
كان على خلافه في حديثه ابو هريره قال لا نه كان على الوجوه لاجل الصحابه ما ولى  
ولا اعرضوا عن امره حتى خرج به فلو ان الحكم قد بشر عندهم بخلافه لما جاز  
عليهم جعل هذه الفريضة فدرك على انهم جعلوا الامر في ذلك على الاستصحاب انتهى وما  
ادرك من انزل ان المعرضين كانوا صحابه وانهم كانوا يعدوا العمل بسلطان الحكم ولو  
لا يجوز ان يكون الذين خاطبوا ابو هريره بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك هو المتن والا  
فلو كانوا صحابه او فقهاء ما واجههم بذلك وقد قوى السافعي في التذمير القول  
بالوجوب بان عمر قضيه ولم يخالفه احد من اهل عصره وكان انما فاضلهم على ذلك انتهى  
ودعوى الانفاق منها اولى من دعوى المطلب لان اكثر اهل عصر عمر كانوا صحابه وبغال الحكم  
منتشرة لطول ولايته وابو هريره انما كان على امره المدينه بنابه عن مروان في بعض  
الاحزان واسار السافعي الى ما اخرج ما لك ورواه عنه بسند صحيح ان الضحاك بن خليفة  
سأل محمد بن مسلم ان يسوق خيلما فمريه في ارض محمد بن مسلم فاستمع فكله عمر في ذلك  
فاني يقال والله لمرزبه لو على بطنك فخل عمر الامر على ظاهره وعده الى كل ما يحتاج  
الا الاسراع به من دار جاره وارضه وفي دعوى العمل على خلافه نظر فقد روي ان ما جبه  
والسهمي من طريق غيره من سبله ان اخو من من في الغيرة اعوا جدها ان عمر راى جداره  
فاصل جمع من جاريه ورجال كثير من الانصار فقالوا لاسئد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الحرب فقال الاخر يا اخي قد علمت انك صلي على وقد جئت فاجعل اسطوانا

دور جداري فاجعل عليه خشبك وروي اسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن  
جعفر احد التابعين قال اراى جداري اضع خشبه على جدار صاحبه فغارت فنفذت  
من سبب من الانصار محمد بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما كان يفتي على  
ذلك وقد بعضه الوجوه اذا تقدم استبد ان الجار في ذلك يستند الى ذلك الا ان  
في بعض طريقه وهو في رواية ابن عيينه عند داود وعنه ايضا واحمد وعمر بن حفص  
ابن هدير عن مالك بن سنان جاره ولما كان من جيران من طريق اللين عن مالك وكذا الاموي  
من طريق يزيد بن سعد عن الزهري واخرجه البزار من طريق غيره عن امره وفيه من  
حمل الضمير في جداره على صاحب الجرح اى لا يمنع ان يضع جده على جدار نفسه ولو انفرد  
من جهة منع الضمير لا يخفى بعده وقد يعقبه ان المتن يانه احداث فوايدك في بعض الاحر  
وقد روي اكثر من الاصول وفيما قال ينظر ان هذا القابل ان يقول هذا ما استنفذ من  
عموم النفي لانه المراد فقط والله اعلم ومحمدا الوجوب عند من قال به ان يحتاج اليه الجار ولا  
يضع عليه ما ينصرف به المالك ولا يقدم على حاجه المالك ولا فرق بين ان يحتاج في  
وضع الجرح الى ثقب الجدار ولا لا لاس الجرح ليس المنع ونحو الجدار والله اعلم  
قوله **باب** صلب الخمر في الطريق المشتركه اذا اجاز ذلك طريقا لزاله  
نفسه يكون اقوى من المنع والحاصل بصحها **قوله** حديث محمد بن عبد الرحمن بن الحارث  
بصاعقه وشيخه عفان بن كيار شيوخ البخاري واكثر ما حارب عنه في الصحه بواسطه  
**قوله** كنت ساقى القوم سقاي تسميه من عرفه في كتاب الاشرية مع الكلام عليه  
من ان اشياء الله تعالى **قوله** فخر في سلك المدينه اى طريقها وفي السياق جرف  
تدبره حرقه فامر النبي صلى الله عليه وسلم بارافها فارتقت فخر وسقاي من يد  
ساز لذلك في تفسير المايده قال المطلب انما صلب الخمر في الطريق للاعلان بفسادها  
وليس من ثمرها وذلك ان رجح في المصلح من البادى بصحها في الطريق قوله **باب**  
افنيه الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعداء لافنيه فهي جمع فساد بكثر الفنا



والمدون قد ينقص وهو الملكان المتسع امام الدار والترجمة معتوده لجواز محبة البناء  
وعليه جرى العمل في بنا المساطب في الابواب الدور والحواب بمقتضى عدم الضرر للحجار والمبار  
والصعدان فيصنع من حصى صلب يمتلئ ايضا وقد يعم اوله وهو جمع صعيد كطريق وطريقا  
وزنا ومعنى المراد به ما مراد من الفناء ويحتمل ان المراد به الصعدان وجه الارض  
ولم يجرى ذكرنا ما في معناه من الجلوس في الحوائط وفي الشايات المشرفة على المارة  
يكون في غير العلو **قوله** وقالت عائشة فانتني ابو بكر مسجد الحديث هو طرف من  
حدس طويل وصله المؤلف في المعجم بطوله ومعنى ابواب المساجد وترجم له المسجد  
لكون الطريق من غير ضرر للناس **قوله** اما كرم والجلوس بالنصب على التحرير **قوله**  
الطراف ترجع بالصعدان ولفظ المنزلة طرافا سارة النساء وبها في المعنى وقد ورد  
لفظ الصعدان من حدس طويل عند ابن حبان وهو عند ابي داود بلفظ الطرافات  
وزاد في المتن وارشاد السلسل وسميت العاطس انا حدة من حدس عمر عند الطري و زاد  
في المتن واغاثه الملهوف **قوله** قالوا ما لنا من محال لتنا بد القابل ذلك هو ابو طحمة  
وهو من مزروعة عند مسلم **قوله** فانما اتيتم الى المجالس كذا للاكثر والى الغاية  
وفي رواية الشهيدي فانما اتيتم بالموجده الى الشديده وهكذا وقع في كتاب الاستبصار  
بالموجده والى التي هي حرف استسما وهو الصواب وقال المجالس فيها استعمل المجالس  
مع الجلوس وقد بين من سياتي الحديث ان النهي في ذلك للضرورة لئلا تضعف الحاشية اذا  
الحق الذي عليه وشار بعض الاسلام من التعرض للنفس من غير النساء وغيره وتلف  
الادى الى السلامة من الاحداث والعصه ونحوها ويرد السلام الى الكرام المارة ولا يترجم  
والنهي عن المنكر الاستعمال جميع ما يشرع ويرك جميع ما لا يشرع وفيه حجة لمن يقول بان سد  
الدرايح طريق الاول على الحزم لانه في اوله الجلوس حراما للممان فلما قالوا ما لنا منها بد  
ذكر لهم المقاصد الاصلية للمنع فعرف ان النهي الاول لا يشار الى الاصل وتوجد منه اذ دفع  
لنفسه او من اجل الصلح كدبره او لا لطلب السلامة اذ من العلم في الزيادة وسأى  
فيه الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستبصار مع الاشارة الى بعض النسخ التي وردت لها  
في غير هذا الحديث ان شاء الله تعالى **قوله** **باب** الابواب بعدة وحفظ الوجوه

و يجوز ان يغير

و يجوز ان يغير ويسكن الموحدة ويغيرها منه وهو الاصل في هذا الجمع التي على الطريق  
اذا لم يتأد بها بضر او لئلا يدل البناء للجمهور ان يحفرها جاز في طريق المسلمين لعموم  
النفع بها اذا لم يحصل بها اذى حديثهم وذكر فيه حديث اخر في الذي وجد في الطريق  
فتنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب وقد تقدم الكلام عليه مسنوني في كتاب الشرب وقوله  
في هذه الرواية ملأ ما كل الذي يجوز ان يكون خيرا ما بنا وان يكون حلا وقوله في كرات  
كبدى في اركان كرات كبدى قول اما حله الا لادى اي ان الله  
وقال بهام الى اخره هو طرف من حدس وصله للمصنف في الجهاد في باب من اخذ  
بالركاب بلفظ ويحيط الادى عن الطريق صدقة وسأى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى  
وقوع في حدس الى صالح عن اميريه في ذكر شعوب الامان واعلاها شهاده ان لا اله الا الله  
وادناها ما طم الا لادى عن الطريق ومعنى كون الا ما طم صدقة انه ليس بالسلامة من مربه  
والادى وكأنه تصدق عليه بذل كصفه الاجر الصدقة وقد جعل صلى الله عليه وسلم  
الاساكن عن الشرب صدقة على النفس **قوله** **باب** اخرى في بضم الغين المحجمة  
وسكون الراءى للمكان المرتفع في البيت والعلية بضم المعجمة وبكسر وتشديد الهمزة  
المكسورة وتشديد الخاء منه المشرفة بالمحجمة والفا وحفيف الراء وغير المشرفة في السطح  
وفي غيره وحكم المشرفة لجواز ادائها من الاشراف على عورات المنازل فان لم يرد  
لمحبر على سدة لم يرد من الاشراف ومن هو اسفل ان تحفظ ثم سأل المصنف  
لانه احاديث الاول حديث سامة من زبد اشرف النبي صلى الله عليه وسلم على الحجر  
وهو يمتلئ ويقدم في اواخر الحج وياتي الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى بانها  
حديث ابن عباس عن عمر في قصة المراءين اللين بظاهرنا اوردته مطولا وقد مضى في العلم  
مختصرا وياتي الكلام على شرحه مسنوني في النكاح ان شاء الله تعالى وقوله في السنن  
عن عبد الله بن عبد الله بن كنانة وهو تابعي ثقة ذكره الديلمي عن الخليل انه لم يرد عن غيره  
ابن عباس ولا حديث عنه الا الذي يروى ولم يتحققه وقد اخرج ابوداود وغيره من طريق محمد بن  
جعفر بن الزبير عنه عن ابن عباس حديثا له في المسكن الباني ما فيها حديث انس قال قال رسول الله



صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر الحريث وسبب الكلام عليه في النكاح ايضا وانه اورد  
 قوله فجلس عليه له فجا عمر فقال اكلت نسائك فان في حديث عمر الذي قبله قد دخل  
 منسوبة له فاعتزل فيها وفيه فحيت المنسوبة التي هو فيها فقلت لفلان اسود اسناد زلع الحريث  
 والمراد بالمنسوبة الخرفة فاراد يا براد حديثا من نسائه كان عليه وانا جاز النكاح والترف  
 العاليه جاز النكاح غير العاليه من نساء الاول واما المنسوبة فكلها مستفاد من حديث نساء  
 الذي صدر به الباب والله اعلم واظن البخاري تاسي بحديث ساق الحديث كله وكان يكتسبه  
 في جواب سؤال ابن عباس ان يكتسب من نساء عائشة وحفصة كما كان يكتسب البخاري ان يكتسب بقوله  
 مثلا ودخل النبي صلى الله عليه وسلم منسوبة فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله اعلم  
 وقوله في حديث عمر وعجبا بالنسوة واصله والتي للندبة وحاجته عجا للناكح  
 وفي رواية الكشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن مالك فيه شاهد على استعماله وفي غير الندبة  
 وهو راي المبرد قبل ان يخرج من ابن عباس كنه خفي عليه من اجمع اشهرها به  
 عنده معرفة التفسير او عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في  
 تسمية نساءه فيه وقوله كنت وجار لي الرفح لالا لئلا يحوز النصب وقوله فيه  
 سئل النعال ان يضرها وسواها وهو متعارف ان يكون في فخرها واصله سئل  
 الدواب النعال وروي النعال بالمعجزة والمجته وسبب في النكاح بلقط سئل  
 الخيل وقوله فافترع في القول وللشبههني فافترعني بصيغته جمع الموزن وقوله  
 خاب من فعلته منهن في رواية الكشي عن جاب من فعلتها يعطى وقوله على رمال  
 الحصى بكسر الهمزة وحوز خيمها يقال من الحصى اذا شجعه والمراد ضلوعه المتراخلة بمنزله  
 الخسوف في الثوب المنسوح وكانه لم يكن فوق الحصى فرائس تحت يمنع ما اثر الحصى  
 ولا غيره فقلت وانا فاما سنان نسر في اقول قوله استلشفه به بل ينشط الى لا  
 وسكون اول كلامه برسالة لوراني ويكمل ان يكون استلشفها ما محروفا لاداء اي اسما  
 يا رسول الله وسكون اول الكلام الثاني لوراني ويكمل جواب الاستلشفها محروفا والنون فيها  
 اراد بقرينة الحال وقوله اهبة نفع الهن والها وحوز خيمها وقوله انا اصحنا نسع في

مع  
 الحصى بكسر الهمزة  
 او كما يجب

رواية

رواية الكشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله **ما** من عمل اعبره على البلاط نفع الموحدة  
 حجاره مفروشه كانت عند باب المسجد وقوله او باب المسجد هو باب الاستبناك من ذلك  
 واساره الى ما ورد في بعض طرقه واورد فيه طرفا من حديث جابر في قصة حمله الذي يلعه  
 للنبي صلى الله عليه وسلم وسبب الكلام عليه مستوفى في كتاب العسوط وعرضه هنا  
 قوله فقلت الخيل في ناحية البلاط فانه قد استفاد منه جواز ذلك لانه يحصل ضرر  
 قوله **ما** الوقوف في البول عند سباطه قوم اورد فيه حديث حريث  
 ذلك وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة وجار البول في السباط وان  
 كانت يتوج باعنانهم لانها عذب لهما التحاسنات والمستقدرات قوله **ما**  
 من اخذ العصن وما يورد في الناس في الطريق فرمى به في رواية الكشي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 المعجزة رها را واورد فيه حديث حريث في ذلك لانه غرض شوك في حديث انس عن ابي  
 ان شجرة كانت على طريق الناس ثم دبر في فمها فغضها وقدم في اوارها ابواب الا دان  
 مع الكلام عليه وقوله فغضها وقدم في حديث انس المذكور ولقد رايته سئل في كلامها في  
 الجنة وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها لانه ابواب وهي اما الى الذي كان ملك  
 اعمر من هذه لعدم يقيد بها بالظن وانما ابوابها في وصل عيون الموال وفيه ان قيل الخير  
 يحصل له كثير الاجر قال ابن المنير وانما ترجمه لئلا يتخيل ان الرمي بالعصن وغيره من  
 يوردي تصرف في ملك الخير بخلافه فممنوع فاراد ان سئل ان ذلك لا يمنع لما فيه النذر  
 اليه وقد روي مسلم من حديث حريث قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني عملت شيئا قال  
 اعزل الادي عن طريق المسلمين فقيل له ابو عبيد نفع المله بعد ما واف اسمعير  
 بفتح اوله وبالمعجزة عن عقبه وسبب في الشكره وزعمه من معبد ولينته ابو عبيد ايضا وهو  
 غير مدنا والله اعلم قوله **ما** ان اأحلتوا في الطريق المسالك  
 للمع وسكون التحاسن بعد ما شناه ومد يوزن من حال من الاسان والجمع زايدة قال ابو عمرو  
 السيباني المسالك اعظم الطرق وهي التي يكثر مرور المسلمين بها وقال غيره في الطريق الواسعة قيل







كما سياتي في كتاب الدماح وفي النسخ عن النبي حديث جابر عن أبيه  
انتمت فليس منا وحديث انس عن الترمذي مثله وحديث زيد بن خالد عنه حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي عن النبي وللنبي وللنبي وللنبي  
المثلثة وكحزق الميم وضم المثلثة وسياقي شرحها في كتاب الدماح ان شاء الله تعالى  
ثم ورد المصنف حديث لا نزل في حيز من حيز وهو من الحديث وفيه ولا يثبت  
نبيه برفع الناس اليه فيها ابصارهم ومنه لسفاد البصيرة بالاذن في الترجمة لان  
رفع البصر الى المثلثة في العادة لا يكون الا عند عدم الاذن وسياقي الكلام عليه مستوفى  
في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وعن سعيد بن عيسى عن ابن المسيب واي سئل عن ابن  
عبد الرحمن عن ابيه مريم مثله الا النبهة عن ابن الترمذي عن الجري عن هارون البلاء عن  
ابن مريم فانفرد ابو بكر بن عبد الرحمن بن بريدة ذكر النبهة فيه وظاهره ان الحديث عند  
عن ابن مريم عن البلاء على هذا الوجه وقد اخرج في الحدود فقال فيه وعن ابن شهاب عن  
سعيد بن مسleme مثله الا النبهة ورواه مسلم من طريق الاوزاعي عن ابن مريم عن البلاء  
بثامه وكان الاوزاعي حمالا ورواه سعيد بن مسleme على رواية اي بكر والذي فصلها  
احفظ منه فهو المحفوظ وسياقي من يري ان ذلك في كتاب البلاء شره ان شاء الله تعالى  
قال الترمذي وحديث خط ابو جعفر هو ان في حاتم وراق البخاري قال ان عبد الله  
هو المصنف تفسر اي تفسير النفي في قوله لا نزل في حيز من حيز وهو من ان نزع منه  
نورا لايمان وهذا التفسير يلقاه البخاري من ابن عباس فساق في اول الحدود  
وقال ابن عباس نزع منه نور الايمان وسند ذكره هنا كمن وصله ومن وافقه على هذا  
الدليل ومن خالفه ان شاء الله تعالى قوله كسر الصليب وقتل  
الخنزير لورده فيه حديث مريم بنزل من مريم وسياقي شرحه في احاديث الانبياء  
وقد يقع من وجه اخر في قول الخنزير في واخر البيوع وفي ايراد هذا الشأن الى  
ان من قبل خنزير او كسر صليب لا يثبت لانه فعل عامور وقد اخرج عليه الصلاة والسلام  
بان عيسى عليه السلام سيفعله وهو ان انزل كان يقرر الشرع نبيا صلى الله عليه

وسلم

وسلم كما سياتي تقريره ان شاء الله ولا يخفى ان حواشي محل كسر الصليب اذا كان مع الحمار من ادا  
جاوزه الذي الحد الذي هو عليه فان لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعددا لا نهى عن تقرير  
على ذلك بحدود الجزية وهذا هو السر في جمع عيسى كسر صليب لانه لا يقبل الجزية وكسر  
ذلك لثبانه لشرع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بل الناسخ هو شرعنا على لسان نبينا  
لا خبار بذلك وتقريره قوله هل كسر الدنانير التي فيها خمر او  
حرق الزقاق لم يثبت الحكم لا في الحديث وفيه التفصيل فان كانت الامور عليه كسرا او ما  
فيها وادنا غسل طهرت واسفح بها لم يحرق تلافيا ولا جاز وكانه اشار بكسر الدنانير  
الى اخرجها الترمذي عن ابي طه ان قال يا رسول الله اسرى خمر الا ناسخ في حرق قال  
اهرق الخمر وكسر الدنانير واسار تخرب الزقاق الى اخرجها احمد عن ابن عمر قال اخذ النبي  
صلى الله عليه وسلم سحره وخرج الى السوق وهاهنا فاق خمر خلعت من السماء فشقها ما  
كان من تلك الزقاق فاشا المصنف ان الحرق من ان يبا فاما امر بكسر الدنانير وشق  
الزقاق عقوبة لا يحلها والا فلا سماع بها بعد تطهيرها فمكن ذلك عليه حديث مسلم  
اول احاديث الباب وان كسر صليب او صنم او طينورا او دابة اسفح خشبه  
اي هل يضمن ان لا انا الصنم والصليب فخر وفان ويخذه من خشب ومن حديد ومن  
نحاس وغير ذلك واما الطينور فهو نعيم الطا والموجود بينهما نورا سلكه من الاطلا  
يعني فيكون من العام بعد الخاص قال ويحمل ان يكون او يعني حتى كسر ما ذكره في حد لا اسفح  
خشبه او هو عطف على محو وفقد كسر كسر اسفح خشبه ولا ينفذ به بعد الكسر  
قلت ولا يخفى بطلان هذا الاخير والذي قبله وان سرح في طينور كسر  
فلم يضر فيه شيء اي لم يضر صاحبه وقد وصله ابن شبيب من طريق ابي حصين بن  
اوله بلفظ ان رجلا كسر طينورا الرجل فرفع الى شرح فلم يضره شيئا ثم اورد  
المصنف في الباب ثلاثة احاديث اخرها حديث مسلم عن الكوع في غسل المذود الى  
طحنها الخمر وسياقي الكلام عليه مستوفى في كتاب الدماح ان شاء الله تعالى وهو يبا على  
اسرى اليه في الترجمة من التفصيل قال ابن الجوزي انما ذلك الغلط عليهم في طحنها ما هي

تعد



عن اكله فلما راى ادعاهم فصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان الخمر لا  
سبيل لا تطهرها لما يترأخها من الخمر فان الذي دخل القدر من الماء الذي طهر به  
الخمر نظيره وقد اذن صلى الله عليه وسلم في غسلها فدا على اكلها كان يطهرها قال  
ابو عبد الله هو المصنف كان في اوله يعني شيخه اسماعيل الانسية بنصب  
الالف والنون يعني انها نسبت الى الانسان الفتح ضد الوحشية يقولون انفسه  
وانسا ما سكن النون وفتحها وللشهور في الروايات بكسر المعجمة وسكون النون  
نسبه الى الانسان في ادعائها بالفهر وهي ضد الوحشية تنبيهات عندنا  
التفسير في رد روجه وبغيره عن المعجمة بالالف وعن الفتح بالنصب فخير عند المتقدمين  
وان كان الاصطلاح اخيرا قد استقر على خلافه فلا بد ان كان ما فيها حديث  
ابن مسعود في طعن الاصنام وسبب الكلام عليه في غزوه الفتح وقوله فطحنها ففتح  
الحزن وبضمها قال للطبري في حديث ابن مسعود وجواز كسر الالف بالطاء وما لا يصلح  
الا في المعصية حتى نزل هبتها ونفع برضاها بالهاء حديث عائشة في هتك السر  
الذي فيه التماثيل وسبب الكلام عليه في اللباس وذكر فيه وجه الجمع بين قولها هذا كان  
صلى الله عليه وسلم يتلى عليها ومن قولها في الطرقة الاخرى ما بال هذه النمرة قلت  
استترتها لتوسدها قال ان البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة والسهو  
فتح للهله وسكون الهاء صفة وقيل خزانه وقيل رف وقيل طاق يوضع فيه الشيء قال  
ابن كثير قولها هتك اي شفه كذا قال والذي يظهر انه نزع ثم يبعد ذلك قطعه  
كما سبقت توضيحه ان شاء الله تعالى قوله  
من قاتل دوزما له اي  
ما حمله قال القرطبي دوز في اصلها طر و كان محي تحت ويستعمل للسببية  
المجان ووجهه ان الذي يتألم عن ماله غالبا انما يجعله خلفه او تحته ثم يتألم عليه  
حديث عبد الله بن يزيد هو الملقب بالاسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدي  
ووقع منسوبها هكذا عند اسماعيل عن عكرمة في رواية الطبري عن الاسود  
ان عكرمة اخبره ولسن عكرمة عن عبد الله بن عمر وهو ابن العاصي في صحاح البخاري وغيره  
الحديث الواحد من قتل دوزما له فهو شهيد قال الاسود كذا اخرج

الخماري

الخماري وكانه كنية من حفظه او حقه به الملقب من حفظه فحاجه على اللفظ المشهور ولا  
قد روى الجماعة عن الملقب بلفظ من قتل دوزما له فظنوا فله الجنة قال ومن ادعاه  
غير اللفظ الذي اعتدوا به او لم يلقوا ولا سيما وفيه قيل رحيم وكذا ما نادوه  
من قولهم فظنوا فانه لا بد من هذا القيد وساقه من طريق رحيم وابن عمر وعبد الله  
ابن سلام قلت وكذلك اخرج النسائي عن عبد الله بن فضال عن الملقب بلفظ دوزما له  
حيثه من شرح من الاسود بهذا اللفظ اخرج الطبري نعم لغيره طريق اخرى  
عن عكرمة اخرجها النسائي باللفظ المشهور واخرج عكرمة مسلم كذا من طريق ابن  
عياض عن عبد الله بن عمر وفي رواية قصه قال كان ابن عبد الله بن عمر ومن عنبه  
ابن اسفان ما كان يفسر اللفظ فركبها لدن العاصي الى عبد الله بن عمر وفوعظه  
فقال عبد الله بن عمر وما علمت فذكر الحديث وأشار بقوله ما كان الا ما بينه حيوة  
روايته المشار اليها فان اولها ان غلاما محميا اجري عينا من ما ليسقيها ارضا فدا  
من حاربها لا عمر بن العاصي فاراد ان يخرجه ليجري العنينة الى ارض فاقبل عبد الله  
ابن عمر ومواليه بالسلاح وقالوا والله لا نخرقوز حاربنا حتى لا يبقى منا احد فذكر الحديث  
والعامل المذكور هو عنبه بن اسفان كما ظهر من رواية مسلم وكان عاملا لا خيرا على  
مكة والطائف والارض المذكورة كانت بالطائف واشنع عبد الله بن عمر ومن ذلك  
لما دخل عليه من الضر فلاحه فملا عارضه حرسا من يده في منار اذ ان يضع  
جده على حمار جاره والله اعلم واخرجه النسائي من وجه اخر بن داود والترمذي  
من اريد ماله اخرج حرقا بل قيل فهو شهيد ولا يلزم حاجة من حديث ابن عمر نحوه وكان  
الخماري اشار الى ذلك في الترجمة كخبره بلفظ قاتل ويؤيد الترمذي وشبهه اصحاب السنن  
من حديث سعيد بن زيد وفيه ذكر الاموال والدمع والدين وفي حديث ابن عمر بن عبد الله بن مسعود  
من اريد ماله ظلم فمقتل فهو شهيد قال النووي فيه جواز قتل من قعد اخذ المالا الغير  
حق سواء كان المالا قبيلا او ثيابا وهو قول الجمهور وشهد من اوجب وقال بعض المالكية لا



بحوزاد اطلب الشيء الخفيف قال القزطي سئل الخلف عندها هل الاذن في ذلك من باب  
تخفيف ما يكره ولا يفتقر الى الحال من القليل والكثير او من باب في الضرر من حال الى حال  
وحكي ابن المنذر عن الشافعي قال من اراد ما له او نفسه او حريمه فله الاختيار ان يكلمه  
او يستغيث فان منع او امتنع لم يكره قتاله ولا قتله ان يرفع عن ذلك ولو اوى على نفسه  
وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة لكن ليس له عدو قتله قال ابن المنذر والذي عليه اهل  
العلم ان الرجل ان يدفع عما ذكر اذا اراد ظلم غيره فيصير الى ان كل من حفظ نفسه العلم  
من علم الحريه كالمجتمعي على استئثار السلطان لا لانه والوارد به بالامر بالصبر على  
جوره وبرا القبيح عليه وفروا لاداعي من الحال التي للناس فيها جماعه وامام  
في الحريه عليها واما في حال الاختلاف والفرقة فليس يستسلم ولا يقاتل احدا  
ويرد عليه ما وقع في حريته من ربه عند سب او ايتلوا رجل يريد اخذ مال  
قال فلا تعطه قال اياك ان قال فاني قال فانه قال لا يقاتل ان قيل قال فاني  
شهيد قال لا يقاتل ان قتله قال فهو في النار قال ابن بطال انما ادخل البخاري هذه  
الترجمة في هذه الابواب ليس من لان الانسان ان يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فانه  
اذا كان شهيدا انا قتل في ذلك فلا فود عليه ولا دية انا كان هو العاقل قوله  
ان السر قصصا وشبه الخبر اي هل يضمن المثل او القيمة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان عند بعض نسائه في رواية الترمذي من طريق سيفان التوري عن حميد عن  
انس اهدت بعض اواح النبي صلى الله عليه وسلم طعاما في قصبة فصر بعائشه  
القصبة بدها الحريه واخرجه احمد عن ابن ابي عمير وزيد بن هرير عن حميد به  
وقال اظنه بعائشه قال الطبري انما اهدت عائشه ففجما لسانها فانه مما لا يخفى  
ولا يلبس انها هي لان الهديا انما كانت يهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته  
فارسا لحدري اهل اللومين مع حادح لرافقت على السر للخادع واما المرسله فهي  
زبدت جحش ذكره ابن حزم في المحلى من طريق الليث بن سعد عن حميد بن حازم عن حميد  
بن اسحاق ان زبدا بنت جحش اهدت للنبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت عائشه

ويوهما

ويوهما جفنه من حسن الحريه واستفدتنا منه معرفه الطعام المذكور ووقع قريب من ذلك  
لعائشه مع ام سلمه فروى النسائي من طريق حماد بن سلمه عن ابن ابي شيبة عن ام سلمه  
انها آتت بطعام في صحفه الى النبي صلى الله عليه وسلم واجابه فخار عائشه بمره بكسا  
وبعها من فلفلت به الصحفه الحريه وقد اختلف في هذا الحديث على ابي شيبة فقبل عنه  
عن انس ورجح ابو ذرعه الرازي فيما حكاه ابن ابي حاتم في الاحتجاج عنه رواه حماد بن سلمه  
وقال ان غيرها خطأ في الاوسط للطبراني من طريق ثور بن عبد الله العمري عن ابي اسحاق  
كانوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشه اذ اتى بصفحة خبز وجر من بيت  
ام سلمه قال فوضعتا ابرينا وعائشه تصنع طعاما فجاءه فلما فرغنا جات به وروت  
صفحه ام سلمه فليس بها الحريه واخرجه الدارقطني من طريق حماد بن خالد عن ابيات عن  
انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشه معه بعض اصحابه يتطرون طعاما  
فمنبتهما قال عمران الكيرطي انها بصفحه فيها ثريد فوضعتها فخرجت عائشه وذلك قبل ان  
يخرجن فصرت بهما فانكسر الحريه ولم تصب عمران في خطبة انها خفصه لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما تقدم نعت وقت القصص خفصه ايضا وذلك فيما رواه ابن ابي شيبة وابن ماجه من  
طريق حماد بن سلمه عن سواه غير سمي عن عائشه قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع  
اصحابه فصنعوا طعاما وصنعت له خفصه طعاما فصبغتني فقلت للجارية اطلني  
فالتفت فصعها فالتفتها فانكسرت وانكسر الطعام فحجرت على النطح فاكلوا ثم رعت  
تقصي الى خفصه فقال خذوا طر فاما مكان طر فم وبقي رجلا له ثياب وهي قصه اخرى  
بلا ريب كان في هذه القصه ان الجارية هي التي كسرت الصحفه وفي الذي تقدم ان عائشه نفسها  
هي التي كسرتها وروى ابو داود والنسائي من طريق جسر بن نوح الجهم وسكون الله عن عائشه  
قالت ما رايت صانع طعاما مثل صنيعة اهدت للنبي صلى الله عليه وسلم انا فيه  
طعام فاما ملكتي نفسي ان كسرت فقلت يا رسول الله ما كفارة قال اناء كانا وطعام  
كطعام استانه حشر ولا حشر ولا داود عنها فلما رايت الجارية اخذتني بعدة هذه قصه  
اخرى ايضا وتحرر من ذلك المراد عن ان نهر في حريه الباب هي زينب لمحي الحريه من

خفصه

سليم



مخرجه وهو جدي عن انس وما عدا ذلك فمقصود آخر لا يلتزم عن كثر من ان يقول في مثل  
هذا قبل الرسالة فلانه وقيل فلانه الى اخره من غير تحرير بقصصه بفتح العاقل  
زاد احمد بن منصور وفي رواية ان عليه في النكاح عند المصنف صحته وهي قصصه مستوية  
وتكون من غير الخشب فصرحت بيدها وفي رواية ان عليه فصرحت بيدها في  
بينهما بدل الخادم فسقطت الصحته ما نقلت والفقهاء اسكنوا السور والرواية الاخرى  
على انها اسقطت ثم انفصلت فصرحت في رواية ان عليه فصرحت بيدها في  
وسمى فلق الصحته ثم جعل جمع فيها الطعام الذي كان في الصحته وتوابعها في  
ولا يجد ما خالفه الكسري فصرحت جدها الى الاخرى فجعل فيها الطعام ولا يرد او لا يرد والنسائي  
من طريقه في الخبر عن جدي وراى كلوا فاكلوا ثم جسر الرسول ادا ان  
عليه لا التي كسرت حقيقتها واسكنوا الكسورة في بيتي كسرت زاد الثوري وقال  
انا وكنا وطعام كطعام قال ابن بطال الاحم به الشافعي والكوفون في من اسهل ذلك  
عروضنا او جملنا فقلبه مثل ما اسهل ذلك فالوا ولا نقض بالقيمة لا عند عدم الملوذ  
ما كسر القيمة مطروقا عنه في رواية كالاول عنه ما صنعه الادنى والمثل واما الحيوان  
فالقيمة عنه ما كان سبيلا او سوزنا فالقيمة والافا لمثل وهو المشهور عندهم وما اطلقه  
عن الشافعي فيه نظر واما حكم في الشيء مثله اذا كان ينسب به الاجزاء واما القصعة فهي  
من المفقودات لا خلافا لاجزائها والحواري احكامه السهمي بان القصعة من كاسا للشيء  
الصل عليه وسلم في بيتي زوجته فحاق الكاسر بحمل القصعة للكسورة في بيتها وجعل  
الصححة في بيت صاحبها ولم يكن هناك يضمن ويحمل على تقدير ان يكون القصعة ان لها  
انه راي ذلك سدا بينهما فرضينا بذلك وحمل ان يكون ذلك في الزمان الذي كان العترة  
فيه بالمال كما تقدم قريباً فاعاق الكاسر ما عطا قصصها للاخرى قبلت بعد  
هذا التصريح بقوله انا كانا واما التوجيه الاولى فعلى عليه قوله في الرواية التي ذكرها  
ان احكام من كسرت شيئا فقلبه وعليه مثله نادى في رواية الدارقطني وصار قصصه

وذكر

وذلك يقتضي ان يكون حكما عاما لكل من وثق له مثل ذلك وتفي دعوى من اعترض في التولية بانها  
واقعة عن كسرة لهما فيها لكن محل ذلك اذا فسد للكسور فاما اذا كان الكسور خفيفا لم يكن  
اصلاحه فعلى الخائف ارضيه والله اعلم واما مساله الطعام فهي محتملة لان يكون ذلك من  
باب المعونة والاصلاح دون الحكم كوجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم وفي طريق الحد  
ما يدر على ذلك وان الطعام بين كائنا مختلفين والله اعلم واجمع به الحنفية لقولهم ان يغيرت  
العين المخصوصة بفعل العاصب حتى زال اسمها وعطرت بما فيها زال حكم المخصوص عنها ولها  
العاصب وضمتها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظير ما حكى في الطهي وانما وصفت  
الرسالة بانها اجماع المؤمنين اذ انما بسبب الغيرة التي صدرت من عائشة واسان الى غيره الاخرى  
حيث اهرت الى بيت ضرتها وقوله غارت كاسم اعتبارا منه صلى الله عليه وسلم لا يحل صنعها  
على ما يدعي بل يحرم على عاده الضارب من الغيرة فانها مركبة في النفس كسرة لا تقدر على دفعها  
وسباني من زيد لما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكر المصنف ان شيئا الله تعالى روي  
الحديث حسن خلته صلى الله عليه وسلم وانصافه وحله قال ابن العري وقانه انما يورد  
الكاسر ولو بالكلية لما وقع منها من التعدي لما فيه من ان الشيء اهرت اذ تدرك  
ادى التي هو في بيتها والمظاهرة عليه ما فاق حصر على غيرها للقصعة قال واما الغيرة  
الطعام لانه كان يهدى لها فالا فقه قبوله في حكم القبول وعقل رجم الله عما ورد في  
الطريق الاخرى والله المستعان وقال ابن ابي عمير هو سعيد بن شعيب البخاري وادى  
بذلك عن ان التصريح بحديث انس لم يرد وقد وقع تصريحه بالسماح عنه لهذا الحديث في  
رواية جبر بن جازع المذكورة او لا من عند ابن جرم قوله  
حاطب فليس ينسب له اي خلافا لما قال بلزوم القيمة من المال كونه وغيره وما ورد فيه  
للمصنف حديثه يروي في قصصه جرح الرابست مختصرا وساقه في احاديث الانبياء  
من هذا الوجه مطروقا وما في الكلام عليه من ان كسرت في ان شيئا الله تعالى ويؤتمن الحاجه  
منه منها قوله فقالوا اني صومعنا من ذنب فقال لا الا من طرقت وقال قبل ذلك وكسروا







ابن الجراح رحمه الله تعالى وسيا في الكلام عليه مستوفى في كتابه في بيان الترجمه  
 منه قوله فامر به بعباده باذواد ذلك الجيش في الحرب قال المداوري ليس في حد  
 ابي عبيد ولا الذي بعده ذلك المجازفه لانهم لم يردوا الممايعه ولا البدر وانما بفضل  
 بعضهم بعضا لراخذ الامام من احدى الاخر واجاب ابن التتري انه انما اراد ان يتوقف  
 تساو في عباده لغيره لغيره بل هو بعباده ما جرت العاده ما فيها حديث مسلم بن  
 الاكوع في ابيه غرا بل في الغزو والشاهدين جمع از ولدهم ودعا النبي صلى الله عليه  
 وسلم بها بالبركه وهو ظاهر في ترجمه من كون اخدم منها كان لغرضه مستويه  
 وسيا في الكلام عليه مستوفى في كتابه في بيان الترجمه منه قوله فامر به بعباده  
 روايه المستفي از زوده وقوله واملأوا اي انفقوا وقوله وبرك شديد الراي دعا  
 بالبركه وقوله فاحسب تسكون المعله بعد ما شناه مفتوحه ثم يملكه انفعول الحسب  
 وهو الاخذ بالبركه ثانيا حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاه العصر وهو من الاحاديث  
 المذكوره في غير مطهرها وقد ذكر المصنف في الواقف من بين الوجوه عن رافع بن خديج  
 المغرب وفي هذا تعجيل العصر والغرض منه بما قوله فتخرج جردا وتفسر عشر  
 قسره قال ابن التتري في حديث رافع الشراء في الاصل وجمع الخطوط في القسره ونحو  
 ابل الغنم والحج على من زعم ان اول وقت العصر يصير ط الشئ مثليه وقوله نصيبا  
 بالجمع والجمع اي استوى طقه رابعها حديث ابي موسى عن زيد بن اسلم في قوله  
 والرا مصغر اذا رملوا اي في زادهم واصله من الرمل كانهم لصقوا  
 بالرمل من القله كما قيل في دامت به فهم مني وانما منه اي هم متصلون  
 في وسمي من هذه الاتصاله لقوله لست من زاد وقيل المراد فعلوا ففعلوا في المراساه  
 وقال النووي معناه المبالغه في اتحاد طريقتهما واتفاهما في طاعه الله تعالى وفي  
 الحديث فضيله عظمه للاشعر بن قيسله اي يوسى ويحري الرجل عنايته وجوانبه  
 المجهول وفضيله الايمان والمواساه واسحاب خطه التراد في السفر في الاقامه  
 ايضا والله اعلم قوله ما كان من خلط بين فانها يتراجعا بينهما  
 بالسويه في الخبر فانه ورد فيه حديث انس بن مالك في ذلك وهو طرف من حديثه

الطويل

الطويل في الزكاه وقد تقدم فيه وقيد المصنف في ترجمه بالصدق له ووده فيها  
 لان التراجيح لا يصح من الشريك في الرقاب وقال ابن بطال فقه الباطن الشريك  
 اذا خلط راسها لها فالرجح بينهما فنزعت من مال الشريك الزكاه انما صاحبه ترجحا  
 عند القسمة بقدر ذلك لانه عليه الصلاه والسلام امر الخليل بن في المغنم بالتراجيح  
 بينهما وهما شريكان في ذلك على ان كل شريك فهو في مضافها وتعلقه ابن المنير  
 بان التراجيح الواقع بين الخليل بن في الغنم ليس من باب قسمه الرجح وانما اصله غرم  
 مستهلك كما نأخذ من له يحط استهلكه من اعطى انا اعطى عن حق وجب على غيره  
 وقد قيل انه بقدر منسلفا من صاحبه واستدراجه على ان من قام غيره بواجبه الرجح  
 عليه وان لم يكن اذله في القيام عنه فانه ابن المنير ايضا وفيه نظر لان صحة توقف  
 على عدم الادن وهو هنا محتمل فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال قوله  
 قسم الغنم بالعدد او رديه حديث رافع بن خديج وفيه تفسير فغير عشرة من  
 الغنم يعبر وسيا في الكلام عليه مستوفى في كتابه في بيان الترجمه منه قوله  
 القرآن في السمن من الشركا حتى يستادز احمايه كذا في جميع النسخ ولعل حي كانت  
 حين فخرت اوسفط من الترجمة اي اما لفظ النهر من اولها ولا يجوز فصل حتى دل فيه حد  
 ابن عمر في ذلك من وجهين وقد تقدم في النظام ويا في الكلام عليه في الاطعمه ان شاء الله تعالى  
 قال ابن بطال المنه عن القرآن من حسن الادب في الاكل عند الجمهور لا على التخيير كما قال اهل  
 الظاهر لان الذي يوضع للاكل سبيله سبيل الكرامه والشاه لا خلا فلان في  
 الاكل للزاد اسائر بعضهم بالتر من بعض له محله ذلك قوله  
 تقويم الاشياء من الشركا بغيره عدل قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان قسمه العروض  
 وسائر الامتع بعد التقويم جائز وانما اختلفوا في قسمتها بغير تقويمها جائز الا ان  
 اذا كان على سبيل التراجيح وينفع السافح وحمته حديث ابن عمر في من اعتر بعض عبده  
 فهو نص في الرقوت والحواليه في واورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن ابي هريره  
 وسيا في الكلام عليها جميعا في كتابه في بيان الترجمه منه قوله

الغنم



بل يفرع في القسم والاستفهام فيه الاستفهام المقتضى والمراد به من باب الانصب  
 القسم والضمير يعود على القسم كذا له القسم فذكره لا يعمى او ردف فيه حريته النعمان  
 ابن شير وسبأ في الكلام عليه مستوفى في آخر كتابها دات ان شاء الله تعالى  
 قوله شره اليتمر واهل المراءى والواو بمعنى مع قال ابن بطال  
 انفقوا على اية لا يجوز للشارة في مال اليتمر الا ان كان اليتمر في ذلك عصي راجحه واورد  
 للمصنف في الباب حريته عايشه في تفسير قوله تعالى وان خفتهم فلا تقسطوا في الشاى  
 وسبأ في الكلام عليه مستوفى في تفسير النساء ان شاء الله تعالى والاولى المذكور في النساء  
 هو عبد العزيز وارهيم هو ابن سعد وصالح هو ابن كيسان والاسناد كله مدرنوز وقوله  
 وقال اللبث حريتي يونس وصله الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن  
 اللبث مقرونا بطريق ابن وهب عن يونس وقوله فيه رغبه احدكم يتيمة في روايه  
 الكشي عن عن شقيقه ولعله اصوب قوله الشره في الاضمن  
 وغيرها وورده حريته جابر الشافعي في كتابه التفسير وقد مضى الكلام عليه في كتاب  
 الشفعه وارا هذا الاجاره الى حواضن قساره الارض والدار والحواضه وبها الجمهور  
 صغر الدار وكبرث واستثنى بعضه الى لا تنفع بها الوقيت فتسبى قسما منها وشام  
 في هذه الروايه هو ابن يوسف الصعالي قوله اذا فسر الشره  
 الدور وغيرها فليس له رجوع ولا شفعه واورده حريته جابر المذكور قال  
 ابن المنير ترجع لزموم القسم وليس في الحديث الا في الشفعه لكن لكونه يلزم من نفعها  
 نفع الرجوع اذ لو كان للشره لزم الرجوع لعاد شفعه فغادر الشفعه قوله  
 الاسترا في الربوب والفضه وما يكون فيه الحرف في الان  
 بطال اجمعوا ان الشره الصحيح ان يخرج كل واحد من صاحبه ثم يخلط  
 ذلك حتى لا يميز ثم يقرضها جميعا الا ان يميز كل منهما الاخر في نفسه وجمعوا على  
 ان الشره بالدرهم والذراير جازيه لكن اختلفوا اذا كانت الذراير من احدى الدراهم  
 من الاخر فنفقه الشافعي وما لك في المشهور عنه والكوفون في التوري انتهى فداد الشافعي

از

ان يختلف الصنف ايضا كالحماح والمكسره واطلاق النجار والنجار يسع كل واحد من القولين  
 وقوله وما يكون فيه الحرف في كالدراهم المفسوسه والشره غير ذلك وقد اختلف العلماء في  
 ذلك فقالوا لا يكون في كل شيء وهو الاصح عند الشافعيه وقيل يختص بالنقد للضروب  
 واورد المصنف في الباب حريته الحرف وقد تقدم في اوائل السور وفي باب مع العرف  
 بالذهب نفسه وتقدم نعت الكلام عليه هناك ابو عاصم هو النسيب شيخ النجار  
 وروى هنا وفي غيره مواضع عنه بواسطه استرث انا وشريك في القف  
 على اسمه شيابرا يبيد ونسبه تقدم في اوائل السور بلفظ كنت انجر في الحرف  
 ما كان زيدا يبيد فخره وما كان نسبه فخره في روايه كريمة فخره بتقدير ذلك  
 بجبهه وكيفية للراى اثره وفي روايه النسفي رده بدوز القفا وحذفتها في ثلثين واثنائها  
 جازوا استرثه على حواضن قساره الصنفه فصالح الصنفه منها وبطلان الاصح وفيه نظر لا خيال  
 ان يكون اشار الى اعتبار مختلفين ويورد هذا الاحتمال سبأ في باب الحجوه الى المدينه  
 من وجه اخر عن ابن النعمان قال باع شريك دراهم في السوق نفسه الملو شمر فذكر الحديث  
 وفيه قدم التي صلى الله عليه وسلم المدينه ونحو شرايع هذا البيع فقال كان زيدا يبيد فخره  
 فخره اى ما وقع له فيه ليلها بخر في المجلس فوجه فخره وما لم يقع له فخره فخره  
 فليس يصح ما تركوه ولا يلزم من ذلك ان يكونا جميعا في عقد واحد والله اعلم قوله  
 فشاركه الذي والمشركن في المزارع الواو في قوله والمشركن عا طفه وليست بمعنى مع والمقدر  
 مشاركه للمسلم للذي ومشاركه المسلم للمشركن وقد ذكره حريته جابر في اعطاء اليهود  
 خبير على ان يملكوها مختصرا وقد تقدم في المزارع وهو ظاهر في الذي والمشركن  
 انا اسما من صغار في معنى الذي واسما للمصنف المختلف من خالف في الجواز كالشوري  
 واللبث واحد واسم حريته قاله لكلا انما جاز ان كان حريته للمسلم وحريته  
 خبيثه ان يدخل في مال المسلم لا يحل كالياء ومن الخمر والخمر واحد الجمهور وعامله  
 التي صلى الله عليه وسلم هو خبير وانما جاز في المزارع حاز في غيرها ومشرعيه اخذ  
 الجزية منهم مع ان في اموالهم ما فيها قوله فسر الخمر والجرار  
 فيها ذكره حريته عا طفه وقد مضى توجيه ابراره في الشره في اول البوكاله وياي الكلا

في التفسير في كذا كذا  
 في التفسير في كذا كذا  
 في التفسير في كذا كذا







وسلم من الهدي دابة بدينه واشرك عليا معه فيها وهذا الاسر كمنحو على انه صل الله عليه وسلم  
جعل عليا نسر كداله في بوابه كداله انه ملكه له بعد ان جعله هديا ويحتمل ان يكون على  
لما اخضر الذي اخضره معه فراه النبي صل الله عليه وسلم ملكه نصه شيلا فصا نسر كد  
فيه وساقا الجمع هديا فصا نسر كد فيه لا في الذي ساقه النبي صل الله عليه وسلم  
اولا وحاصل ان كد طال فقال احدهما يقول لبيك عما اهل به رسول الله صل  
الله عليه وسلم وقال لا خير لي بك حجة رسول الله صل الله عليه وسلم تقدم في اواسل  
الحج بين الذي عرس العباد الاول وهو جابر وكذا وقع في بوابه لاجمرون وبعض ان الذي  
قال حجة رسول الله صل الله عليه وسلم هو ان عباس ومعنى قوله حجة اي حجة حجة  
رسول الله صل الله عليه وسلم تنبيه حدة ان عباس في هذا من الوجه  
انفله الذي فلم يذكره في ترجمه طائوس ولا في رواية ابن جرير عنه ولا في رواية عطاء عنه  
بل لم يذكره لو احدهما رواية عن طائوس وكذا صنع الحمدي فلم يذكر طريق طائوس  
عن ابن عباس مائة في المسوق ولا في افراد البخاري لكن شئ من مستخرج الى غير  
انه من رواية ابن جرير عن طائوس فانه اخبره من سنده على قال ابن ابي اسير  
ما حماد بن زيد عن ابن جرير عن عطاء عن جابر قال وحده حماد عن ابن جرير  
عن طائوس عن ابن عباس ولا رايه ابن جرير عن طائوس في غير هذا الموضع  
وانما يروي عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ولما راي هذا الحديث من رواية طائوس  
عن ابن عباس في مسند احمد من كبره والذي يظهر ان ابن جرير عن طائوس  
منقطع فقد قال الامم انه لم يسمع من مجاهد ولا من غيره وانما ارسل عنهما  
وطائوس من اقربانها وانما سمع من عطاء الكوفي ما خرب عنهما وفاته نحو عشرين  
والله اعلم قوله من عدل عشرة من الختم بخرور في الجهر  
وضم الذي اي يعبر في التفسير في القاف ذكر فيه حديث رافع في ذلك وقد  
تقدم قريبا وانه ياتي الخلاص عليه في الدماح ان شأ الله تعالى ومحمد بن البخاري في  
هذا الحديث لم ينسب اكثر الروايات ووقع في رواية ابن شبيب حديث محمد بن  
سلام والله اعلم خاتم

على سبعة وعشرين حجة الملقون بها واحد والبقية موصولة الملقون بها فيه وفيما مضى  
لثلاثة عشر حجة بها والخالص ان ربيعة عشر واقعة مسلم على خبرها سوى حجة النجاشي  
مثل القابض على خروجه الله وحديث عبد الله بن عباس وحديث عبد الله بن عمر وعبد الله  
ابن الزبير في قصته وحديث ابن عباس بن اخضر وفيه من الاما راي واحد والله اعلم  
قوله في الخضر وقول الله عز وجل فمن  
يقضه كذا لا يدرى ولا غيره باب بد كتاب ولا في شوية باب ما جاء في كل  
ذكر الالية من اولها والره من نفا اوله وسكونها في اللامه لا حثاس في قوله رهن  
الشي ان ادع وتثبت وفيه كل نفس كاستف رهنه وفي الشرع جعل مال وثقة على  
دين ويطلق ايضا على العجز الموهونه تسمية للمفعول كسر المصدر كما ان الرهن يقتض  
فالجرح ويصح ايضا على رهن كسر الاء ككتب وكتاب وقرى بها وقوله في الخضر  
اشارة الى التفسير بالسفر في الالية خرج للعالم فلا مفهوم له لعله الحديث على  
شروعيته في الخضر سادته وهو قول الجمهور واحتماله من حيث المعنى بان ال  
شرع توثقه على الدين لقوله تعالى فان من بعضكم بعضا فانه يشير الى المراد  
بالرهن الاستيثاق وانما قيد بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فاحرجه مخرج  
الغالب وخالف في ذلك مجاهد والضحك انما نقله الطبري عنهما نقالا لا لشرع  
الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود واهل الظاهر وقال ابن جرير  
ان شرط الرهن ان يكون في الخضر لم يزل ذلك وان شرع به الى ابن حبان وحديث  
الباب على ذلك وقد اشان البخاري كمال ما ورد في بعض طرقه كحادثه فقد تقدم الخبر  
في باب شر النبي صل الله عليه وسلم بالنسبة في اواسل البيوع من هذا الوجه وقد  
رهن رعا له بالمدينة عند يهودي وعرف بذلك لارد على من اعرض عنه لانه ليس في  
الاية والحديث يعبر عن الرهن في الخضر حدة مسلم من اوسم تقدم في اواسل  
البيوع مقرونا باسناد اخر وساقه هناك على لفظ وهذا على لفظ مسلم من اوسم  
ولقد رهن رعيه هو موطوف على شئ محروفي عنه احمد بن حنبل في الاما ان الوطاف  
عن ثناء عن انس بن مالك عن رسول الله صل الله عليه وسلم فاجابه والردع بكسر



والدرع بكسر اللامه بذكر ووثق  
 الوجه بلفظ ولقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه بالمدنية عند يهودي واخذ  
 منه شعير لاهله وهذا اليهودي هو ابو الشجر بنه الشافعي ثم التفتي من طريق جعفر  
 ابن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم روي دعائه عند الشجر اليهودي رجل من  
 بني طغر في شجر بني وابو الشجر بنه الشافعي والحجه وسكون الهملة اسمه كنيته وطفرة فطح الطاء  
 والفاء بطن من الاوس وكان حلفا لهم وضبطه بعض المتأخرين فمنهم من يمدونه ومنهم من  
 مكسونه اسم الفاعل والاباء وكانه التمس عليه بابي الحجر المحامي وكان قد روي الشيخ المذكور  
 لا من صاعا في سبائك المصنف من حريته عايشه في الجهاد واواخر الخاركي ولعله  
 روى احمد وانما جده والطبراني وغيره من طريق علي بن عيسى واهل البيت  
 والنسائي من هذا الوجه فقالوا في شجر ولعله كان دون الملا من جبر الكسري واهل  
 اخرى ووقع في حجاز من طريق شيبان عن ثمان عن اسير من قومه الطعام كما روي  
 في اواخر من طريق شيبان في اخره فاجوزنا ما نقلناه به حتى مات  
 ومسيره الى النبي صلى الله عليه وسلم حين شعير واهله سبخه والاهله بكسر  
 الهاء وحذف اللها ما ادب من الشجر والاهله وقيل هو كل دسر جامد وقيل كل  
 يودع به من الارهاق وقوله سبخه بفتح الهملة واسر النوز بفتح النون ففتح  
 المتغيره والبرج وتعالفها بالزاي ايضا ووقع لاحد من طريق شيبان عن ثمان عن اسير  
 لقيته عن النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم على حشر شعير واهله سبخه فكان  
 اليهودي روي النبي صلى الله عليه وسلم على لسان اسير فلهذا قال في حديثه خلافه  
 بتضمنه ظاهره انه احضر ذلك اليه ولقد سمعته فاعل سمعته اسير والضمير  
 للنبي صلى الله عليه وسلم وهو فاعل يقول حزم الكرياني يانه اسير وان فاعل  
 سمعته قتاده وقد شرب الى الرد عليه في اوابل البيوع وقد اخرج احمد  
 وانما جده من طريق شيبان المذكور بلفظ ولقد سمعته رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول والذي نفس محمد بيده فذكر الحديث بلفظ ابن ماجه وساقه  
 احمد ثمانية ما اصبحت كالحمد الا صاع ولا اسمي كذا للجميع وكذا  
 ذكره

ذكره الحمدي في الجمع واخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريق الكشي عن سالم بن ابراهيم  
 شيخ البخاري فيه بلفظ ما اصبحت كالحمد ولا اسمي الا صاع وخالف مسلم بن ابراهيم  
 في ذلك فاخرجه احمد عن ابي اسير والاسماء على من طريقه والترمذي من طريق ابن  
 ابي عدي ومعاذ بن هبشام والنسائي من طريق هبشام بلفظ ما اسمي في الحمد صاع  
 ثم ولا صاع حبه وتقدم من وجه اخر في اوابل البيوع بلفظ بر بذكر انهم  
 المتسعة ابيات في رواية المذكورين وان عنده توبيت كتبت تسوه وسبائك سبائك  
 اسماء من في كذا المناقب ان شاء الله تعالى ومناسبه ذكر اسير لهذا القدر مع ما  
 قبله الاشياء الى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا وانه لم يلقه شجر او اشكا  
 معاذ الله من ذلك ولما قاله معاذ عن ابيه انه لدعوه اليهودي ولرهنه در عنده  
 ولعل من اهل البيت الذي روي ان قال ذلك هو اسير فزار ابن اسير ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال ذلك في التفسير والله اعلم وفي الخبر جواز دعائه الكفار  
 فيما لم يخرج من المعتدلين فيه وعدم الاعتبار بنسب اسير منه ومعاذ لا تقع  
 فيما بينه واستنبط منه جواز دعائه من الكفر جاز وفيه جواز مع السلاح ورويته  
 واجازته وغير ذلك من الكافر بالدين حرييا وفيه ثبوت املا كاهل الزينة في ابراهيم  
 وجواز الشراء بالتمن الموجل واتحاد الدروع والحدود وغيرها من الاثار الحرب واهل  
 فادح في التوكيل وان قبيح الاله الحريه يدرك على حبيسه قاله ابن المنيه وان ثوبت لذكر ذلك  
 العصر الشعر قاله الداودي وان القول قول الترمذي في قومه الميهون مع ميمه حكاه  
 ابن النضر وفيه ما كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والزهدي في الدنيا والفقير  
 منها مع قدرته عليها والكرم الذي افضى به الى عدم الا بخار حتى اجتاح الى ربه في الصبر  
 على ضيق العيش والعناء باليسير وفقيهه لا تواجه لصبره من نعمه على ذلك وفيه  
 غير ذلك مما مضى وما في قاله للحكماء في دعائه صلى الله عليه وسلم عن دعائه ما  
 الصحابه الى دعائه اليهود ما لسان الجوزان لا يسمونه بذكره عند ادراك الطعام فاضل  
 عن حاجه غيرها وخشي انهم لا يأتون منه ثمنا او عوضا فلم يردوا في شجر عليه فانه



لا بعد ان يكون في يد اعداءك من قدر على ذلك واكثر منه فاعمله لم يطالع على ذلك وانما  
اطلع عليه من لم يكن مع سراً من نقل ذلك والله اعلم قوله  
درعه وكرهه حرثه الا عشر قال نذكر ان عند ابراهيم بن النخعي الرومي والقبيل يفتح  
الغاف وكسر الموحدة اي الكفيل وزنا ومعنى استري من يورى يفتح التعريف به  
في الباب الذي قبله طعام اي اجل يفتح جنسه في الباب الذي قبله واما الاجل ففتح  
صحح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعشى انه سئله ودرعه درعه  
يفتح في اواخر السبع من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعشى بلفظ ودرعه درعا من جرد واستدل  
به على جواز بيع السلاح من الكافر وسير كذا في الذي قبله بعده ووقع في اواخر البخاري  
من طريق الثوري عن الاعشى بلفظ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه من يورى  
وفي حرثه اشرع عند احمد بن حنبل وجرى ما نفتكم بابه وفيه دليل على ان المراد بقوله صلى الله  
عليه وسلم في حرثه اشرع من نفس المؤمن بعينه بدنه حتى يقتل عنه وهو حرثه صحح  
ابن حبان وغيره من لم يترك عند صاحب الدار ما يحصل له الوفا والبيع المأوردى  
وذكر ان الطلاع في الاقتصار النبوي انما يكره انكسار الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
لكن روى ابن سعد عن جابر ان ابا بكر رضي عنك النبي صلى الله عليه وسلم وان عليا رضي  
ديونه وروى اسحق بن ابراهيم في مسنده عن الشعبي عن سلا ان ابا بكر رضي عنك الدرع  
وسلمها على ابن ابي طالب واما من اجاب بانه صلى الله عليه وسلم انكسارها قبل موته فعارض  
بحديث عائشة قوله  
وهذا السلاح قال ابن المنذر انما ترجم له من  
السلاح بعد درع الدرع لان الدرع ليست سلاح خفيفه وانما هي التي بها السلاح  
ولهذا قال بعضهم لا يجوز حملها وان قلنا بجواز حملها السلاح كالسيف  
اللامه مسندوه وهنر سبائكهم قدسرها سفيان الراوى بالسلاح وسبائك الكلام  
على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الاشرف من المخازي قال ابن بطال ليس  
في قوله من هذا الكلام دلالة على جواز بيع السلاح وانما كان ذلك من غير الكلام  
المباحة في الحرب وغيره وقال ابن المنذر ليس فيه ما يوجب له ان يصر لم يتصوروا الا الحد

وانما

وانما يجوز جواز بيع السلاح من الحر الذي قبله قالوا فما يجوز منه وسبعة عشر  
يكون له درهم او عهد ما يوافق وكان الكعب عهده ولكنه نكسها على يد عليه من اياه لا يجوز على  
التي صلى الله عليه وسلم فانقتض عهده بذلك وقد اعلن النبي صلى الله عليه وسلم ما له دي  
ايه ورسوله واجيب بانه لو لم يكن معناه عند ابراهيم بن النخعي من السلاح عند ابراهيم  
لما عرضوا عليه ان لو عرضوا عليه ما لم يخبر به عارضه لا ستر ابراهيم وفاته ما ارادوا  
من مكيدته فلما كانوا يصعدون المخارعة له او هو ما يصر فعلنوا ما يجوز لهم عندهم  
فعله وانفق على ذلك المئذ من صدره فتمت المكيه بذلك واما لو عهده استقر  
فهو في نفس الامر لكنه ما اعلن ذلك ولا اعلنوا به وانما وقعنا المجاوره بينه على ما  
تقتضيه الحال وهذا كاف في المطابقة وقال السمعاني في قوله من الكعب  
ابن الاشرف جواز نقل من سبب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان اعهده  
خلافا لابي حنيفة كذا قال وليس ذلك مقتضى عليه عند الحنفية والله اعلم قوله  
الرهز موكوب ومجبوب هذه الترجمة لفظا حديثا خرجها الحاكم  
وصححه من طريق الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريره عن ابي عبد الله الملقب بالحاكم ان اخبره ان  
غيره وقصوه على الاعشى انتهى وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الاعشى وغيره  
ورجح الموقوف وبه جزم الثوري وهو ميسر والحد باب من حنبل الحنفى وفي حديث  
الصاب زياره وقال غيره اي من يقسم عن ابراهيم اي النخعي ترك الضالة  
بقدر عافها وتحلب بقدر عافها ونفع في روايه الكشي عن طريقه والاول احوط  
وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم بن عمار عن ابي  
في الحكم المذكور وقد سجد من منصور بن اسناد المذكور ولفظه الدابة اذا كانت مبرورة  
ترك بقدر عافها وان كان لها لبن اشرب منه بقدر عافها ورواه حماد بن سلمة في  
جامعه عن حماد بن سلمة عن ابراهيم بن اوفى عن ابي عبد الله اذا اراد ان يشرب  
المرئض من لبنها بقدر عافها فان استفضل من اللبن بعد عن العلف ربا  
ذكرها هو ان لا يربى عن عامر بن شعيب ولا حماد بن عيسى القطان عن زكريا بن

له



عامر وليس للشعبى عن ابيه مريه في البخاري سوى هذا الحديث واخر في تفسير  
الزمر وعلق له ثالثا في النكاح الرهن يركب بفقته كذا للجميع نعم اول  
يرك على البناء المحمول وذلك يسوب وهو خبر عن امر لكن لا ينعن فيه الامور  
والمراد بالرهون الموهون وقد اوضح في الطريق الما فيه حيث قال الطهر يركب بفقته  
اذا كان رهونا والدرنق المهملة وتسير بالمراد مصدر بمعنى الدارة اي دار الضرع  
وقوله لمن السدر من اضافة الشيء لنفسه وهو كقول جلد الحصيد في الروا الما فيه  
وعلى الذي يركب ويشرب بفقته اي كايضا من كان يدا فظا من الحديث وفيه حتى لم قال  
يجوز للرهن الاسفاع بالرهون اذا قام بمصلحته ولو لم يدا ذله المالك وهو قول احمد  
واسحق وطائفة قالوا ينفق الرهن من الرهن بالركوب والحلب بفقته ولا ينفق غيرها  
لمنوع الحديث واما دعوى الاحمال فيه فقد روي في طريقه على اياحه الاسفاع في ما  
الانفاق وهذا يختص بالرهن لان الحديث وان كان محلا لكنه يختص بالرهن لان الاسفاع  
الراهن بالرهن هو كونه ماله رقبته لا كونه موقفا عليه بخلاف الرهن ودعوى الجمهور  
اي ان الرهن لا ينفق من الرهن شيئا ولو الحديث كونه ورد على خلاف القياس من  
وجهن احدها التجر من غير المالك يركب ويشرب بغير ادنه والمافيه منه ذلك  
بالفقته لا بالقمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء بوجه اصول صحيحها  
واثباته لا يختلف في صحيحها ويدل على نسبه حديث ابن عمر الماضي في ابواب المظالم  
لا يحل ياشبه امره بغير ادنه انتهى وقال الشافعي يشبه ان يكون المراد من رهون  
در وطهر لم ينع الرهن من رهونها وطهرها في محلوبه ومركوبه كما كانت قبل الرهن  
واعترضه الطحاوي بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ونقطة اذا كان المراد به رهونه  
فعل للرهن عليها الحديث قال فحين ان المراد للرهن الرهن ثم اجاب عن الحديث انه  
محمول على انه قبل تحرير الرهن فلما خرج الرهن اخرج اسكاه من بيع اللبن في الضرع وقدر  
كل منعه تحريريا قال فان نفع تحرير الرهن ما اخرج في هذا للرهن ويعقب ما في السبع  
نبيه الاحمال في الخارج في هذا شذوذ في الجمع من الاحاديث على كل طريق هشيم

للرهن

للرهن زعم ابن حزم ان اسمعيل بن سالم الصايغ تفرد عن هشيم بالزيادة وانها من تخيل طه  
وتعقب بان احمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك اخرج الدارقطني من طريق ياد  
ابن ابي عن هشيم وقد روي في الاذاعي والثلث وابو ثور والجله على ما اذا اشع الراهن  
من الانفاق وعلى المرهون فباع حينئذ للرهن الانفاق على الحيوان حفظ الحياض ولا ينفق  
الماله فيه وجعله في قبيله بفقته الاسفاع بالركوب واشترط ان لا يزيد قدر ذلك او  
قمة على قدر علفه وهي من حمله سائر النظم وقيل ان الحكم في العود عن اللبن للمالك لا لاسا  
الا ان المرتهن ان احل جاز له ان لا يرفع من الغنم خلافا ان كان اللبن في اناث لا ورنه  
فانه لا يجوز للرهن ان يخذ منه شيئا اصلا كذا قال واجه للوقوف في المعنى ما في بفقته  
للحيوان واجبه والرهن فيه حتى قد ملكه استيفاحه من على الرهن والبناء على المالك  
فيما وجب عليه واستيفاد ذلك من رهنه فاعلم ان ذلك لا يجوز للرهن اخذ شيئا من مال  
زوجها عند اشتباها بغير ادنه والبناء عنه في الانفاق عليها والله اعلم قوله  
الرهن عند الجمهور وغيره ذكر فيه حديث عائشه للسهم قريبا وعرضه جواز فاعلم  
غير المسلمين وقد تقدم الحديث فيه قريبا قوله  
والرهن ونحوه فالبناء على الدرعي عليه سائر ذكر تحرير الدرعي والمدرعي عليه في كتاب  
الشهادات ان شاء الله تعالى والخصم ما يشاء من الدرعي من ان ترك تركه والمدرعي عليه  
خلافه ثم اورد فيه ثلاثة احاديث اولها وحديث ابن عباس كذا في كتاب  
عباس حديثه في قوله وقد ذكره في تفسير العمدة فكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم  
حوز فتح هذه از وكسرها وسائر الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات وارا  
المصنفه الحما على عومه خلافا لمن قال ان القوله الرهن قول للرهن ما لا يجاوز  
قدر الرهن لان الرهن كالمسا به للرهن قال ابن التمر حجة البخاري ان الرهن لا يكون سائدا  
الماني والمالك حديثا عن عبد الله بن مسعود والاشعث وقد روي قريبا في كتاب  
الشرب وارا من ارادها قوله صلى الله عليه وسلم لا تشع شاة هذا كونه فاف

سري







ان عتق العتق بالما يستلزم ضبا عها ولا في عتق الذكر من الجاني العامة ما ليس في  
الانثى كصلاحيته للمضا وغيره مما يصلح للذكور دون الاناث وفي قوله اعنوا الله  
بكل عضو عضوا منه اشارة الى انه ينبغي ان يكون الرقبة نقصان لمحصل الاستيعاب  
واشارة الى ان العتق المتعص المجبور ينفعه كالحصى مثلا اذا كان ينفع به  
فما لا ينفع بالفحل وما قاله في مقام المنع وقد استنكره النووي وقال لا شك ان  
في عتق الحصى وكذا ناقص فضيله لكن الكمال الاول وقال ابن المنير فيه اشارة الى انه ينبغي  
في الرقبة ان يكون الكفار ان يكون مؤمنة لان الكفار من النار فينسخ ان لا ينفع الا  
مؤمنة من النار واستشكل ان العتق قوله حتى فرجه بفرجه لان الفرج لا يتصل به  
ذنب بوجه النار الا الزنا فان حمل على ما سخطاه من الصغار كما لم يخذله لم  
يشكل عتقه من النار والعنق والا فالزنا كبيرة لا تكفر الا بالتوبة ثم قال فيحمل ان  
تكون المراد ان العتق يرجح عنه الموازنة بحيث يكون مرجحا بحسب المعنى ترجحا  
بما في سببه الزنا انتهى ولا اختصاصا لئلا يفرح بركا في غيره من الاعضاء ما  
انما فيه كالمير في الغصب مثلا والله اعلم قوله **قال** اي الرقاب  
افضل الى العتق **قوله** حديث عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة هذا من اعلا  
حديث رفع في البخاري وهو في حكم اللامات لان هشام بن عروة يسمع سمع من  
الباعين والركانين روى عن ابي خرو وهو ابووه وقد روى الحرف من الاسماء  
عن عبيد الله بن موسى فقال الخبرنا هشام بن عروة اخرجه ابو يعقوب في المستخرج **قوله**  
عراييه في رواية النسائي من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة **قوله** عزاي مراح  
نظم الميم بعد هاء الحقيقه وكسر الراء بعد هاء المله زاد مسلم من طريق حماد بن زيد  
عن هشام بن عروة **قوله** ايضا الغفاري وهو يروي عن كذا التايعي لا يعرف اسمه  
وشدد بن قال اسمه سعد قال الحاكم ابو احمد ان الذي صلى الله عليه وسلم وابوه  
قلت وما له في البخاري بسوي من الحديث ورجاله كلهم يدينون الاستحقة  
وفي الاسناد ثلاثة من الباعين في نسق وقد اخرجه مسلم من رواية الربيع بن رجب  
مولاه عن عروة فصار في الاسناد اربعة من الباعين وفي الصحابة ابو مراح

الذي

الذي غير من اسماء ابن سيدة واقد وعزاة لا يروى في رواية الاسماعيلي من  
طريق يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة في اي ذلك مراح اخبره وذكر لا يسمع على عدد  
كثير نحو العتق بن نقيسار وروى عن هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه  
يحيى بن يحيى اللبني وطائفة عنه عن هشام بن عروة عن عراييه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه  
عن هشام بن عروة الجماعة قال للدارقطني الرواية المرسلة عن ابي صالح والمحموط عن  
هشام بن عروة قال الجماعة **قوله** عن ابي درر في رواية يحيى بن سعيد المذكورة ان ابا درر اخو  
**قوله** قال اعلاها بالعنق للمله لا اكثر وهي رواية النسائي ايضا والمشمس بن يافع اللبني  
وكذا النسائي قال ان قر قرايعنا هاهنا بقلت وقع لمسلم من طريق حماد  
ابن زيد عن هشام بن عروة هاهنا وهو من المراد قال النووي محله والله اعلم في خرايد  
ان يفتقر رقبته واحدة اما لو كان مع شحور الفدية مثلا فادان يسترى بركبته عنها  
فوجد رقبته نفيسة ويقتصر من فضول من فالرقبة افضل قال وهذا بخلاف الاضحية  
فاذا واحدة السمينة فما افضل لان المطلوب هنا فك الرقبة وهذا كطية الحجر انتهى  
والذي يظهر ان ذلك يختلفا خلافا لاشخاص فرب شخص واحد ان عتق اسنح  
بالعتق واسنح به اضعا فله يحصل له من النفع بعنق الشهدا منه وربما يحتاج  
الى اكثر من ذلك ليقترقه على المجامع الذين ينفعون به اكثر مما ينفع هو بطيخ الحجر  
فالضابط انهما كانا اكثر نفعا كانا افضل سواء قلوا وكثروا حتى به لما كان في ان  
عتق الرقبة الكافرة اذا كانت غلاما من المسلمة افضل وخالفه اصنع وغيره من  
وقالوا المراد بقوله اغلاما من المسلمين وقد تقدم بعبده بذلك في الخبر الاول  
وانفسها عند أهلها اي ما اعتباطهم بها الله فانه عتق مثل ذلك ما يقع غالبا الا  
خالصا وهو كقوله تعالى الزنا لولا الرقبة حتى يفتقوا مما يحبون **قوله** قلت فان  
لم افعل في رواية الاسماعيلي ان يترك الرقبة او ان لا يترك الرقبة فافعل  
فاذا القدر والدارقطني في الغراب يلفظ ان لم يستطع **قوله** بعنضها  
بالضاد المحجمة وبعد الالف بحانية لجمع الرواية في البخاري كما جمع به عياض وغيره



وكذا هو في مسلم الا في رواية السمرقندي كما قاله عياض ايضا وجرم الدار قطني وغيره بان  
هشام ما رواه هكذا دون من رواه عن ابنه وان اقرر هذا فقد خرج من قول ابن  
سراج البخاري انه روى الصادق الملقب والنوفان من الرواية لم يقع في شيء من طرق  
وروى الدار قطني من طريق محمد بن عيسى عن هشام هذا الخبر في الصادق الملقب قال محمد بن ابي  
نعمان عن هشام وانما هو بالصادق الملقب والنوفان في الدار قطني وهو الحواري ابا بلته  
بالاخر وهو الذي ليس بصانع ولا محسن العمل وقال علي بن المديني يقولون ان هشاما  
صحف فيه اتقى ورواه محمد بن ابي عمير عن هشام كما تقدم وهو بالمهملة والنوفان وعلم  
السمرقندي فيها ايضا كما نقله عياض وقد رجعت رواية هشام بالمراد بالاضاع  
والاضاع من فقر وعيال فرجع الى معنى الاول في اللفظ لانه رجل آخر ولا ضمة  
والجمع خروجه من سكوت وامره خروجا كذلك وقد حل صانع وصنع فتحتن وامره  
ضما في زياده الف **بول** فان لم يفعل في من الضاعه او الامعانه ووضع في رواية  
الدار قطني في الغريب ان يتنازع ضعف وهو يشعور بان قوله ان لم يفعل الى الجرح  
ذلك لا كسلا مثلا **بول** يدع الناس من التفسير في دليل على ان اللفظ في الشيء داخل  
في فعل الانسان وكسبه حتى يجر عليه وبما تبين ان التوابع لم يحصل مع الكفا  
مع النية والقصد لا مع الغفلة والجهل فانه القرطبي لم يخص **بول** فانما صدقه  
بصدق نفع المشاء والصال للمهملة لا حذيفة على حد فاحدى التاثر والاصل تصدق  
ويحوز تشديدها على الارغام وفي الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعد الايمان قال  
ابن حبان الرازي في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من قال لا ايمان هو العمل وقد تقدم الكلام في هذا الخبر في طريق الجمع من اختلاف الروايات  
في افضل الاعمال هناك وقيل في الجهاد بالامان مثلا انه كان اذا كان افضل الاعمال  
وقال القرطبي في فضل الجهاد في حال اعيانه وفضل بر الوالد من يكون له ابوان ولا  
يحتاج الى ما بينهما وحاصله ان الاجابة اختلفت باختلاف احوال الناس بل في  
الحديث حسن المراجعة في السؤال وضبط المقتضى والعمل على التمسك به وقد

روى ابن حبان في الطريق وغيره من طريق الادريس الجولي وغيره عن ابن جريح في حوله  
فيه اسلمه كثره واجوبتها استعمل على فوايد كثر منها سواله عن المؤمن الكامل والاسلم  
اسلم وادب كثره من اواسر ونواهي وغير ذلك قال ابن المنبر وفي الحديث ان  
ان اعانه الصانع افضل من اعانه غير الصانع لان غير الصانع منطه الامعانه فكل احد  
يعينه غايها بخلاف الصانع فانه لشهرته بصعته يفعل اعانه فهو من جنس الصدقة  
على المستور قوله **بول** ما استجبت العتاة بفتح العين ووجه من كسرهما  
نما اعتوى بفتح عينا وعتاة والمردان الاعناق وهو ملحق بالعتاة **بول** في الكسوف  
او الامان كذا في رواية ابن شويه وادب الوقت والمباين والباين بفتح الباء والفتحة  
في اللسان وقال الكرماني في معنى الواو ومعنى لان عطف الايات على الكسوف من عطف  
العام على الخاص وليس في حديثه بلباب سوى الكسوف كانه اشار الى قوله في بعض  
طرقه ان الشمس والقمر تان من ايات الله خوافه بها عباده واكثر ما يقع الخوف في النار  
فما سب وقوع العتاة الذي يعنى من النار لكن يختص الكسوف في الصلاة المشروعة  
بقية الايات **بول** حديث موسى بن مسعود هو ابو حذيفة النهدي بفتح النون  
مشهور بليقته اكثر من اسمه وقد تقدم الحديث في الكسوف عن ابن جريح في حديثه  
زايدة **بول** تابعه علي بن المديني وهو شيخ البخاري وهو من طريق المراد به  
ابن حجر والدارقطني هو عبد الرحمن بن محمد **بول** حديث محمد بن ابي بكر وهو  
المتدسي وعنه في المصنف والمهملة ويشهد لذلك هو ابن علي بن الوليد العامري اللوزي  
ماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام هو ابن عمرو وقاطع وجهه في  
ابنه عمه وهذا الحديث يختص من حديث طويل وقد تقدم الكلام عليه مسنونا في  
موضعه ومن رواه زائدة ان الامر في رواية هشام هو النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو ما يتوكل ان قول الصحابي كما نؤمن بكذا في حكم المرفوع قوله **بول**  
ان اعق عبد بن اثن او امة من المشركا قال ابن المنبر ان ادان العبد كالماله لا ستر لهما



في الرد قال وقد بين في حديث آخر انما سانه كان يعني فيها بذكر الله وكان  
اشارة الى رد قول الشيخ بن راهويه ان هذا الحكم يختص بالذكور وهو خطأ وادعى  
ان حزم ان لفظ العبد يقتضي لفظه وفيه نظر واعلم ان ارا المملوك وقال القنطري  
العبد اسم للمملوك لا لغيره اصل وضعه والامه اسم لمولته بغير لفظه ومن ثم قال  
استحق ان يملك الحكم لا يقتضي ولا لا شيء وخالفنا الجمهور في ان نرفعوا في الحكم من الذكر ولا شيء  
اما لان لفظ العبد يراد به الجنس لقوله تعالى الا اني الرحمن عبادا فانه متنا والذكر  
والا شيء قطعا واما على طريق الالتحاق لعدم الفارق قال وحديث آخر عن طريق  
ابن عقبة عن نافع عنه انه كان يعني في العبد والامه يكون من الشركاء الحديث وقد  
قال في آخره بخبر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره ان الجميع مرفوع وقد روى  
الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كان له شرك في عبدا واه الحديث وهذا اصرح ما وجدته في ذلك وثبته ما  
اخرجه الطحاوي من طريق ابن اسحق عن نافع مثله وقال فيه عمل عليه ما نفي في ما له  
حتى تعتق كله وقد قال الامام الحرمي ان اراك كونا لامة في هذا الحكم حاصل للسامع  
قبل اللفظ لوجه الجمع والنفق والله اعلم قلنا وقد فرق بينهما عثمان بن النبي  
بما اخبرنا فقال ينفرد عن الشركاء في جمعة ولا شيء عليه لشركه الا ان يكون له حيلة  
تراد للوحي فتضمن ما ادخل على شركه فيها من الضرر قال اللؤلؤي قول الشيخ شاد  
ومواعظان فاسد انتهى وانما قيد للصفة العبدية بين والامه بالشركاء انما على لفظ  
الحديث للواردين فيها والا فالحكم في الجميع **قوله** عن عمر وهو ابن دينار وسائر هؤلاء  
عبد الله بن عمر وروى في رواية الحمدي عن سيفان بن عمر وبن دينار **قوله** عن سيفان بن  
ابن عمر بن عبد الله بن عمر وللنساء من طريق الشيخ بن راهويه عن سيفان بن عمر وانه سمع  
ابن عبد الله بن عمر **قوله** من اعتق ظاهره العموم لكنه مخصوص بالانفاق فلا يصح من المحض  
ولا المحض عليه بسفه وفي المحض عليه بفلس والعبد والمرضى مرض الموت فاصيل  
للعلم بحسب ما يظهر عندهم من ادله التخصيص ولا يتوهم في مرض الموت عند السافيه

الا اذا وسعه الملك وقال الحكم لا يتوهم في المرض مطلقا وسيا في الحق في عتق الكافر قريبا  
وخرج بقوله اعتق ما اذا اعتق عليه بان وردت بعض من يعتق عليه بترابه فلا سرايه  
عند الجمهور وعن احمد روايه وكذلك لو عجز المكاتب بعد ان استترى بشخصه يعتق على  
سيده فان الملك والعقود يحصلان بغير فعل السيد فهو كما لا ريب ويدخل في الاختيار  
ما اذا اكره حق ولو اوصى بعتق نصيبه من المملوك او بعتق حر من له كله لم يسره الجمهور  
ايضا لان المال ينقل للوارث ويصير المثل بعسر وعن المال كره روايه وجه الجمهور  
ايضا مع مفهوم الخبر ان السرايه على خلاف القياس فيختص بموت النص ولا في التوهم  
سبيله سبيل غير المملوكات فتقتضي التخصيص صدور ما يحمل الانفاق ظاهر  
قوله من اعتق وتوهم العتق بخبر واحد الجمهور المعلق بصفه ان اوجرت بحري **قوله**  
عبد من اثنى موكا لئلا والا فلا فرق بين ان يكون من اثنى واكثر وفي رواية مالك  
وغیره في الباب يشير كما هو يكسر المحج وبيكون الدوا وفي روايه ابو بکر لما خصه في الشركه  
ستقصا بمحج وافقه هله وذل الاول وفي روايه الباب خصيا والكل يعني الى ان  
انزله في مال هو العليل والكثير وقال القنطري ان يكون المستقر الا كذلك والشركاء في  
الاصول مصدر اطلق على شغلته وهو العبد المشترك ولا بد في السباق من اضراره  
او ما اشبهه لا ان المشترك هو الجملة او الجرح المعين وظاهر العموم في كل من يفتقر لستني  
الحاني والمرهون فيه خلاف والاصح في الدين والخصايه منع السرايه لان فيها ابطال  
حق المرتبة والمحج عليه فلو اعتق مستركا بعد ان كانتا فان كان لفظ العبد متنا والمكاتب  
وقعت السرايه والا فلا ولا يكفي ثبوت احكام الرد عليه فقد ثبت ولا يستلزم استعمال  
لفظ العبد عليه وثبته ما لو دبراه لكن تنافى لفظ العبد للمدبر لا قوي من المكاتب فيسرك  
منها على الاصح فلو اعتق من اشتهر بكونها ام ولد لم يتركه ولا سرايه لانها تستلزم العقل  
من مالها الى مالها لا ينقل ذلك عند من لا يرى معها وهو اصح قول العلماء  
فان كان موصرا قوم ظاهره اعتبار ذلك حال العتق حتى لو كان موصرا ثم لم يسر بعد



ذلك لم يغير الحكم وهو ما انه ان كان مفسر المتن وقد افصح بذلك في رواية ما لا يخفى  
فها والافصح عن منه ما عتق وسعى ما لم يفتق على حله الاول هذا الذي يقع من هذا الباب  
وهو السلوك عن الحكم بعد هذا الاتفاق وسأني الحق في ذلك في الكلام على جرد الباب  
الذي عليه **قوله** قوم عليه بغير اوله زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه في ما له  
فيه عدل وكسر في شطط والوكسر في الواو وسكون الكاف بعد هاءه في النقص  
والشطط محجج ثم هاء مكررة والفخ الجوز وانفق من قال من العلم على انه باع عليه  
في حصة شركه جميع ما باع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ولو كان عليه دين  
بقدر ما يملكه كان جميع المومس على اجماع قول العلماء وهو كالاخلاق في ان الدين هل يملك الزكاة  
اها ووقع في رواية الشافعي والجمهور فانه يقع عليه باعلا التهمة او قيمة عدل وهو شك  
من سفيان وقد رواه اكثر اصحابه عنه بلفظ قوم عليه فتم عدل وهو الصواب **قوله**  
تدعون في رواية مسلم ثم اعني عليه في ما له ان كان مومسرا وهو يشعر ان ما في حديث  
الباب مفتوح مع ضم اوله تنبيهه روى الترمذي عن سالم هذا الحديث مختصرا ايضا  
اخرجه مسلم بلفظ من اعني شركا له في عبده عتق ما في ما له ان كان له مال يملكه من العبد  
ودكر الخطيب قوله اذا كان له مال يملكه من العبد في المرح وقد وقع في هذه الزيادة في  
روايه نافع كما سياتي **قوله** في طريقه ما لا يخفى نافع وكان له ما يبلغ اى شئ يبلغ وعند  
الشمس في ما يبلغ وفي رواية الموطا والقبيل يقول ببلغ مخرج ما اذا كان له مال يملكه  
ببلغ قيمة النسيب وظاهره انه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا لكن الاجماع عند الساجي  
وهو من هذا الباب انه يسرى القدر الذي هو مومسره تنفيذا للعتق بحسب الامكان  
**قوله** ثم العبد اى من نفيه العبد لا نسوسر بخصته وقد افصح ذلك للنسائي في روايته  
من طريقين من انفسه عن عيسى بن عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
بلفظ وله مال يبلغ فيه انجسا شركا به فانه ضمن لشركا به ايضا ثم وبعث العبد الميراث  
ما لم يمتا القيمة من ان يمتا النسب بعبه العبد واللازم به القيمة كما التزم وقد بين الميراث في  
روايه ريد من انفسه المذكورة وياتي في رواية ابوب في هذا الباب بلفظ ما يبلغ

فمنه

قوته بقبعة عدل **قوله** فاعطى شركاه كذا لاكثر على البناء للفاعل وشركاه بالبناء  
فاعطى على البناء للمفعول وشركاه بالضم وقوله حد حصصه اى فيه حصصه فان كان  
اى ان كان له شركا اعطاه جميع الباقي وهذا لا خلاف فيكون ان يشتركا في ثلثه فاعطى  
احدهم حصته وهي الثلث والباقي حصته وهي السدس فيل يقيم عليها نصيب صاحب النصف  
بالسوية او على قدر الحصص للمهور على الباقي وعند مالك والشافعي خلافه في  
الشفعة اذا كانا شركاء في ثلث من ثلث ثلث السوية او على قدر الثلث **قوله** عتق منه ما عتق قال  
الداودي هو بفتح العين من الاول ويجوز الفتح والضم في الباقي ويعقبه ان النسب ان لم يقبل غيره  
وانما يتا عتق بالفتح واعتق بضم الحاء ولا يعرف عتق بضم اوله لان الفعل لازم غير  
متعد **قوله** في الرواية الثالثة عن اسماء عن عيسى بن عمار عن ابي عبد الله **قوله** عتقه  
كله بجر اللام تاكيدا للضمير المضاف الى عتق العبد كله **قوله** فان لم يكن له مال يقع  
عليه قيمة عدل على المعتق هكذا في هذه الرواية وظاهرها ان التوثيق شرع في حق  
من لم يكن له مال وليس كذلك بل قوله بغير لیس حوا بالشرط بل هي صفة من له المال  
والمعنى ان من له مال بحيث يقطع عليه التوثيق فان العتق يقع في نصيبه خاصة وجواب  
الشرط وهو قوله فاعتق منه ما عتق والتقدير قد اعتق منه ما عتق وقد وقع في رواية  
ابو داود وعثمان بن شبيب عن اسماء عن اسماء عن ابي عبد الله بلفظ فان لم يكن له مال يقوم  
عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق ووضح من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عيسى بن عمار عن النسائي  
بلفظ فان كان له مال قوم عليه قيمة عدل ما له فان لم يكن له ما عتق منه ما عتق **قوله** ما  
مسدد به بشرى ابن الفضل عن عيسى بن عمار عن ابي عبد الله **قوله** اختصه اى بالاسناد المذكور  
وقد اخرج مسدد في مسنده رواية معاذ بن المشي عن هذا الاسناد واخرجه السهتي من طريقه  
ولفظه من اعني شركا له في ماله فاعطى عتقه كذا وقد رواه غير مسدد عن بشرى بن عمار اخرجه  
النسائي عن عمار عن عيسى بن عمار عن بشرى بن عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
انه اختص من القدر وقد فهم الاسماء على ذلك في العامة المومنين ورواه عن عيسى بن  
ابن عمر في هذا الحديث صحيح المومس والمومس من المومنين لانهم كانوا الاحكام المومس فقط  
فلست من الكوفيين ابوا اسماة فاشركوا في مومسهم عند مسلم ورواه عن النسائي عن عيسى



ابن يوسف عن داود وعمر بن عبد الله عن ابي عوانه واحمد بن محمد بن بشر بن كور خالدا  
ابن الحارث بن يحيى القطان عن النسياب عن ابي عبد الله عليه السلام في ما ذكره لا سيما على لفظ رواه النسياب  
من طريق ابيه عن عبد الله وقال في اخره فان لم يكن له ما اعتق منه ما عتق وزايله  
كوفي لكنه واقف المصنف **قوله** او يسرك ان في عبد الله شك فيه من ابيوب وقد شق  
في الشك من وجه اخر عنه فقال فيه او قال نصيبا **قوله** فهو عتيق اي يعتق بضم  
اوله وفتح المشاه **قوله** قال ابيوب لا ادري شي قاله نافع او شي في الحديث بهذا  
شك من ابيوب في هذه الزيادة المتعلق بحكم العسر هل في موصوله من فروع او مقطوعه  
مقطوعه وقد رواه عبد الوهاب عن ابيوب فقال في اخره وربما قال وان لم يكن له مال  
فقد عتق منه ما عتق وربما لم يقبله والبر ظني انه شيء يقوله نافع من قبله اخبر النسياب  
وقد وافق ابيوب على هذا الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع اخبره مسلم  
والنسياب ولفظ النسياب وكان نافع يقول في الحديث لا ادري اسما كان من قبله بقوله  
ان شي في الحديث فان لم يكن عنده فقد جازيا صنف ورواه من وجه اخر عن يحيى  
خرج انها عن نافع وادرجها في المرفوع من وجه اخر وخرج مسلم بازياب ويحيى  
قالا لا ادري اهو في الحديث او شي قاله نافع من قبله ولم يختلف عن ذلك في وصلها  
ولا عن عبد الله بن عمر لكن اختلف عليه في انما بها وحرفها كما تقدم والذين انشأوها خفاظ  
فانما بها عن عبد الله بن عمر وابنه ايضا حريز بن حازم كما سألني عن ابي عيسى بن ابي  
واسمعي بن ابيه عند الدارقطني وقد رجع الائمة رواية من ابيوب هذه الزيادة من فروع  
قال الشافعي لا احسب عالما بالحديث يسكت في انما لكا الخطط حديث نافع من ابيوب  
لانه كان النفع له منه حتى ولو استويا فسكت احدهما في شي لم يسكت فيه صاحبه كما تسجد  
مع من لم يسكت ويوب ذلك قول عثمان بن ابي بلادي في ذلك من بعض ما كان نافع احكامك  
او ابيوب قال لك وسما ذكره الخلاف في رفع هذه الزيادة او وقفها في الكلام على حديث  
ابن ماجة في الباب الذي يليه انما الله تعالى **قوله** انه كان يفتي في اخره كان النسياب كور  
هذا الطريق يشبهه الى ان ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب كور  
بذلك على من لم يقبله ولم ينفرد موسى بن عبيدة عن نافع بهذا السياق ووافقه يحيى بن جوير

عن نافع

عن نافع بهذا السياق ووافقه يحيى بن جوير عن نافع اخبره ابو عوانه والطحطاوي والدارقطني  
من طريقه **قوله** ورواه اللبث وابن اديب وابن اسحق وجويره يحيى بن سعيد واسمعي  
ابن ابيه عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يحضر العتيق لم يذكره الجماعة الا في  
حق العسر وفي قوله فقد عتق منه ما عتق فاما رواية اللبث فوصلها مسلم والدارقطني  
والنسياب ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ايها الملوكان من شركاء فاعتق  
احدهما نصيبه فانه يقام في مال الذي اعتق قيمه عند المعتق ان يبلغ ذلك حاله واما رواية ابن  
ابي اديب فوصلها مسلم والدارقطني ووصلها ابو نعيم في مسنده عن نافع عليه ولفظه  
من اعتق شركاء في مملوك كان للذي يعتق مملوكه فقد عتق كله واما رواية ابن اسحق فوصلها  
ابو عوانه ولفظه من اعتق شركاء في مملوك فعتقه فعتق كله واما رواية جويره هو  
ابن اسما فوصلها الموافقة في الشك كما مضى واما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره  
وقد ذكرنا لفظه واما رواية اسمعيل بن ابيه فوصلها مسلم والدارقطني وهي عند  
عبد الرزاق بن خور واية ابن اديب وفي هذا الحديث دليل على ان الموصرا اذا اعتق نصيبه  
من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر خلافا في ان التتبع كما يكون الا على الموصر ثم اختلفوا  
في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية انه يحتق في الحال والاشاعرة  
لو اعتق الشريك نصيبه كان لغوا واخرج المعنى حصص نصيبه بالتتبع ويحتمل رواية  
ابوب في الباب حيث قال من اعتق نصيبا وكان له من المملوك ما يبلغ قيمته فهو عتيق واوضح من ذلك  
رواية النسياب وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من اعتق  
عبد له فيه شركاء وله وفاقه جوير بن نعيم نصيب شركاء به بقيته والطحطاوي من طريق ابن  
ابو ربيعة عن نافع وكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ قيمته فهو عتيق كله حتى ولو اعسر الموصر  
المعتق بعد ذلك استمر العتق وفي ذلك دلتنا في دلتنا ولو مات اخذ من تركته فان لم يختلف شيئا  
لم يكن الموصر شيئا واستمر العتق والمشهور عند المالكية انه لا يعتق الا بدفع القيمة فلو اعتق الشريك  
قبل اخذ القيمة فقد عتقه وهو احد اقوال الشافعي ويحتمل رواية سالم بن ابي طالب قال  
فان كان موصرا قوم عليه ثم يعتق والحر اياه لا يلزم من تركه العتق على التتبع ثم ثبت على اذا  
القيمة فان التتبع يفيد معرفة القيمة واما الدافع فقد روي عن ابي عبد الله واما رواية مالك



التي فيها فاعطى شركاءه حصصه وعشق العبد فلا يفتقر ترتيب السبا بها بالواو وفي الحديث  
حجة على ان سر من حيث قال الحق كله ويكون نصيب من لم يعش في الدنيا لا يخرج الحر بالثمن  
على المعشوق وعلى ربه جئت قال لا يفتقر عتق الحر من مؤسره معسر وكان له من عتقه الحر  
وعلى كبره ان لا يخرج جئت قال لا يفتقر عتق من اراده العتق لا يفتقر صدوقه وعلى ان حقيقه جئت  
قال يخرج من الشرك من ان يفتقر نصيبه على العتق او يفتقر نصيبه او يستسعى العبد في نصيبه  
تقال لشركه اعش نصيبك في الوفاء فلا ضمان فيه واسندك على ان تلف شيئا من الحوائج فعليه  
قيمة ما مثله ولحق من ذلك ما يكال ولا يوزن عند الجمهور وقال ابن بطال في الفصل الحكمة في التوبة  
على المؤسرين ان يحل حريم العبد لغيره ثم يادونه وحدوده قال والصواب انها لا تستعمل في ايراد  
المعشوق من النار قلت وليس ان يقول المذكور مردودا بل هو محتمل ايضا ولعل ذلك ايضا هو  
الحكمة في مشروعه الاستسعاء قوله **ما** اذا اعش نصيبا في عتق  
له مال استسعى العبد غير مستوف عليه على نحو الكتابه اشار البخاري عنده الترجمة الى ان المراد  
بنقله في حريم من غير والا فقدر عتقه ما عتق اي طاله فان كان المعشوق ماله ببلغ قيمة نقيه  
العبد فقد يخرج عتق الحر الذي كان عليه وفي الجزء الذي لشركه على ما كان عليه او لا ان الاستسعى  
العبد في تحصيل القدر الذي يخلص به باقية من الرق ان تولى على ذلك فان عجز نفسه استمر حصه  
الشرك من موقوفه وهو حصص منه الى القول بالصحة الحديث في جميعها والحكمة برفع الزيادة بين  
معناها قوله في حديث من عتق من عتق عتقه ما عتق وقد تقدم بيان من خرج ما منها من حله  
الحديث وبيان من توقف فيها او خرج ما منها من قولنا فاع و قوله في حديث من عتق من عتق  
غير مستوف عليه وسائر من خرج ما منها من حله الحديث ومن توقف فيها او خرج ما منها من  
قوله فاع و قد ثبت ذلك في كتاب الدرر ما سطر مما هنا وقد استبعد الاستسعاء على ان  
الجمع من حديث ابن عمر ولا يبرر ومنع الحكم بينهما معا وخرج ما منها من افعات وقد خرج  
بينهما باوجه اخرى سببا في انها في آخر الباب ليس الله تعالى **بولا** حريم من خارج سمع  
في كل منهما وخرج برفع كل منهما **بولا** عن شريك في المرحله وكسر الجمع وفتح  
النور وكسر الهمزة واحدا **بولا** من اعش شقصا من عتق لئلا يردده مختصرا وعطف

عليه

عليه طريق سعيد عن قتاده وقد تقدم في الشرح من وجه اخر عن حريم من خارج ونقته اعش كله  
ان كان له مال ولا يستسعى غير مستوف عليه واخرجه الاستسعاء على من طرئ من شرك  
في شريك ليس جميعا عن حريم من خارج بلفظ من اعش شقصا من غلام وكان الذي اعش من  
المال لا يبلغ قيمة العبد اعش في ماله وان لم يكن له مال استسعى العبد غير مستوف عليه  
حديث سعيد هو ان العتق **بولا** عن النضر في رواية جريش الى قتاده عن قتاده  
النضر **بولا** والا فخرج عليه فاستسعى به في رواية عيسى بن موسى عن سعيد عن مسلم  
استسعى في نصيبه للذي اعش الحديث وفي رواية عبيد عن النضر عن جريش عن شريك  
ان داود ودلاها عن سعيد فان لم يكن له مال فم ذلك العبد قيمته واستسعى في قيمته  
لصاحبه الحديث **بولا** وباعه حجاج بن حجاج وابان وموسى بن خلف عن قتاده  
واخبره شعبه اراد البخاري هذا الرد على من عمل الاستسعاء في هذا الحديث غير محتمل  
وان سعيد بن العريه تفرد به فاستظهر به رواية جريش عن قتاده موافقة ثم ذكر لانه  
تابعها على ذكرها فاما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتاده رواية احمد  
ابن خضر احد شيوخ البخاري عن ابنه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
عن قتاده ايضا حجاج بن ابطاه اخرجه الطحاوي وله رواية ابان فان خرجها ابو داود  
والنسائي من طريقه قال قتاده ان النضر بن انس ولفظه فان عليه ان يعش نقيته ان كان  
له مال ولا يستسعى العبد الحديث ولا يرد او فعله ان يعش كله والمال في سوا ما رواه  
موسى بن خلف فوجهها الخطيئة في كتاب الفصل للوجه من طريقه اطر عبد السلام بن  
مطهر عنه عن قتاده عن النضر ولفظه من اعش شقصا في ماله او فعله خلاصه ان كان له  
مال فان لم يكن له مال استسعى غير مستوف عليه وله رواية شعبه فخرجها مسلم والنسائي  
من طريقه عن قتاده باسناده ولفظه عن النضر في الاستسعاء في الملوك من الرجلين  
فيعش احدها نصيبه قال النضر ومن طريقه عن شعبه بلفظ من اعش شقصا من  
ملوك فهو حريم ماله وكذلك اخرجه ابو عوانة من طريقه الطحاوي عن شعبه وابو داود  
من طريقه عن شعبه بلفظ من اعش شقصا من ملوك يدينه وبين اخر فجله خلاصه وقد اخصر في ذكر



السعاه ايضا هشام الدستواي اي عن قتاده الا انه اختلف عليه في اسناده فمنه من  
ذكر فيه النضر بن السريته ومنه من لم يذكره واخرجه ابوداود والنساي والوجه من لفظ  
ابوداود والنساي جميعا من طريق معاذ بن هشام عن ابيه عن ابي عبد الله في قوله  
من قاله ان قاله مال ولم يختلف على هشام في هذا القدر من المتن وعمل عبد الحق في عمارة  
هشام وشعبه ذكر الامستسعا ففصله وحقق عليه ابن اللواتق فاحاد وبالح  
ابن العريفي قال استنوا على ان ذكر الامستسعا ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو  
من قول قتاده ونقل للخلاف في العلل عن احمد انه ضعفه واية سعيد في الامستسعا وضعفه  
ايضا الامت عن سليمان بن حرب واستند الى قتاده الامستسعا في لا يدخل الضرر على  
الشريك قال فيكون الامستسعا بشر وعاء للزعم اعطاه ملاكل سهردهن ان يجوز ذلك  
وفي ذلك غاية الضرر على الشريك انتهى وعمل هذا الاثر في الاحاديث الصحيحة قال النساي  
يلغى انهما ما رواه في قول هذا الكلام اي الامستسعا من قول قتاده وقال الامستسعا على قوله  
ثم استسعى الجبل ليس في الخبر مستندا وانما هو قول قتاده مدرج في الخبر على ما رواه هشام  
وقال ابن المنذر والخطا في هذا الكلام المخرج من قول قتاده ليس في الخبر قل  
ورواه هشام قد اخرجها ابوداود وعمر بن كثر عن قتاده لكنه لم يذكر الامستسعا اصلا  
ولفظه ان رجلا اعتق شقيقا من غلام فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وغرمة تقيه  
ثم نهى عن بيعه عبد الله بن زيد المديني عن هشام فذكر فيه السعاه وقصها عن الخبر  
المرفوع اخرجها الاسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطا في علوم الحديث والتهنقي  
والخطا في النص للموصل كل من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سوا واد قال كان  
قتاده يقول ان لم يكن مال استسعى العبد فاللدارقطني سمعنا بالكر النساي يورى يقول  
احسن ما رواه هشام ضبطه وفصل من قول النبي صلى الله عليه وسلم ومن قول قتاده هكذا  
جمع هؤلاء بانه مدرج والى ذلك اخرجون منهم صاحب الصحيح فصح كون الجمع مرفوعا  
وهو الذي يحجبان من قول العبد وجماعه ان سعيد بن اعين في حديث قتاده للثوري  
ملازمته له ولثوري اخذ عنه من هشام وغيره وهشام وشعبه وان كانا احفظا من سعيد لثوري  
لم ينافيا ما رواه وانما انصرفا من الخبر على بعضه وليس المجلس متجدا حتى يتوقف في رواية  
سعيد وان ملازمه سعيد لقتاده كانتا كثرتهما فصح منه ما لم يسمع غيره وهذا كله لو

انفرد

انفرد وسعيد لم ينفرد وقد قال النساي في حديثه عن قتاده عن النبي في هذا الباب بعد  
ان ساقوا الاختلاف فيه على قتاده هشام وسعيد اثبت في قتاده من جماع وما اعله  
حديث سعيد من كونه اختلاط او تنزيه مرد ولا نه في الصحيحين وغيرهما من رواة  
سمع منه قبل الاختلاط كزيد بن ربيع ووافقه عليه اربعة تقدم ذكرهم واخرون معهم  
لا يطيل ذكرهم وهما هو الذي انفردا بالنسبيل وهو الذي حاد الجمع في التردد المتفق  
على رفعه فانه جعله واقعه عن وهب جعلوه حكما عما فداه عن ابيه لم يضبطه كما ينبغي  
والجواب عن من رفع الامستسعا كونهما جعله من قول قتاده ولم يخطئ في ذلك  
على الامستسعا وهو قوله في حديثه عن النبي في الباب الماضي والامستسعا عن منعه ما عتق  
ككون ابو جهم جعله من قول قتاده كما تقدم شرحه ففصل قولنا في الخبر من الحديث ومنه كما وضع  
هشام سوا فلم يجعلوه مدرجا كما جعلوا حديث هشام مدرجا مع كون حديث سعيد واقعا  
ابو جهم في ذلك وهما لم يوافقا حد وقد جمع يكون حديثا مع مدرجا مع حديث وضاح  
واخرون في ذلك يظهر ان الحديث صحيحان مرفوعان فاما العمل صاحب الصحيح وقال ابن  
المواق والنساي ان يكون الجمع بغير واحد مع احتمال ان يكون مع ان يكون مع قتاده  
ينبغي ان ليس من حديثه به منه وقبيل به اخرى ساقاه فليس ويورد ذلك النساي  
اخرج من طريق الاوزاعي عن قتاده انه اتى بذلك والجمع من حديثه عن قتاده يمكن  
خلافه جزم به الاسماعيلي والدارقطني والبيهقي حسن الحديث في صحيح البخاري فانه  
اعلار رجاء الصحيح والذين لم يقولوا الامستسعا اطلوا في تضعيفه متعاطلا  
بكنهه الوفا بمثلها في المواضع التي يحاجون اليها استدلالا فيها باحاديث من عملها مثل  
تلك التحليلات وكان البخاري خشي من الطعن في روايه سعيد بن اعين فاشار الى  
يقينها باسنادات خفيه كعادته فانه اخرجها من روايه زيد بن ربيع عنه وهو من اثبت  
الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر له روايه جريه من حاتم بن معاوية  
عنه التردد في اشارة ان غيرهما تابعهما ثم قال المختصره وشعبه وكان جريه عن سوال  
مقدور وهو ان شعبه اخذ الناس حديث قتاده فكيف لم يذكر الامستسعا فاجاب







لكن من يتلوه قوله **الخطا والنسيان في العتاق والطلاق**  
ونحوه اي من التعليلات لا تنفع شيئا الا بالتصديق انه اشار الى ما روي عن مالك  
انه ينفع الطلاق والعتاق عامدا كان او مخطيا ما اذ كانا ناسيا وقد انكره كثير من اهل  
مذهبه قال الداودي وصرح الخطا في الطلاق والعتاق ان يرد ان يلفظ بشي غيرهما فيسبى  
لسانه اليهما واما النسيان فحينما اذا حلف ونسى **قوله** ولا عتاق له لوجه الله سبحانه في  
الطلاق وتعلم معنى ذلك عن علي رضي الله عنه وفي الطبراني من حديثه نزع عاصم بن فراس عن ابي  
الاحمر والعتاق الالوجه الله وارا المصنف من ذلك اعتبار النية لانه لا يظهر كونه لوجه الله  
الامع القصد واسأل الله ان يوفقني الى ما اراد الله من عتقه لوجه الله او للشيطان او للمصنف  
او لغيره من الاعناق والزبارة على ذلك كما يحل بالعتق **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
لكل امرئ ما نوى هو طرف من حديثه عرو قد ذكره في الباب بلفظ وانما الامر ما نوى واورده  
في اخر الامكان بلفظ ولكل امرئ ما نوى وانما فيه قدره **قوله** ولا ينافي للناسي والمخطي وضع  
في رواية الناسي المخطي في المخطي من ايراد الصواب فصار للغير المخطي  
من نفعه لا ينفي وانما المصنف بهذا الاستنباط الى ان اخذ الترجمة من حديثه في  
الزيادات ويحتمل ان يكون اشار بالترجمة الى ما ورد في بعض الطرق كعادته وهو الحديث الذي  
يذكره اهل الفقه والاصول كثيرا بلفظ رفع الله عن امرئ الخطا والنسيان وما استكرهوا  
عليه اخرجنا من صاحبه من حديثه نزع عاصم الى انه بلفظ وضع بدل رفع واخرجه الفضل  
ابن جعفر التميمي في فوائده بالاستناد الذي اخرجنا من صاحبه بلفظ رفع ورجاله يوافقون  
الا انه اعل جعل غير صاحبه فانه من رواه الوليد عن ابي ذر عن عطاء عنه وقد رواه بشر بن  
سلم عن الاوزاعي فزاد عن غير من عطاء ما نزع عاصم اخرجنا من صاحبه الدار فطن والحاكم والبخاري  
وهو حديث حليل في بعض العلم استخرج ان يعبر بلفظ السلام لان الفعل اما عن قصد  
واختيار او لا اليان ما يقع عن خطا او نسيان او كراه وهذا القسم معنونه ما انفك  
وانما اختلف العلماء هل يعفون عنه الاثم والخطا او هما معا فظاهر الحديث الاخير وما اخرج  
عنه كما فعل من قبله وسياق لسط التوبة في كل شي كما لا يخفى على من يقرأه في النور ان شاء الله تعالى  
وقد يروى في كل امرئ ما نوى بعد كل امرئ ما نوى وهو محتمل في كل شي في الدنيا والاخرة

في الاخرة فقط بحسب مذهب الخليلي وضع الاختلاف في الحكم **قوله** عن زيار بن ابي ربيعة  
في الايمان والنذور بلفظ حذره زياره وهو من رواية التابعين كان يافى البصره وليس له في  
الخيار الا احاد بن سيرين **قوله** ما وسوست به صدورهم ما ياتي في الطلاق بلفظ  
ما حذرت به انفسها وهو للشهيرة وصدورهم في الثبوت ما ياتي في الضرر والاصح بالفتح  
على ان وسوست مضمرة بمعنى حذرت وحكي الطريق في هذا الاختلاف في حذرت به انفسها  
والضرر كقوله ويعلم ما توسوس به نفسه **قوله** ما لم يعمل او تكلم ياتي في النذور بلفظ  
ما لم يعمل به والمراد في الحرح عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالخوارج والفوت في اللسان  
على وقوعه في المراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير ان يظن اليه ويستقر عنده  
وهذا في العلم بين اهل العلم والعتق كما سياتي الكلام عليه في حديثه من هو بحسنه ومنها  
يظهر مناسبه هذا الحديث للترجمة كما في الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطى وكذا في  
المخطي والناسي لا توطى لها فزاد من صاحبه عن هشام بن عمار عن ابن عباس في اخره وما استكرهوا  
عليه واظهرها من رجه من حديثه دخل على هشام بن عمار في حديثه قبل ان يطأ بقلبه  
بين الحديث والترجمة في النسيان والحديث في حديثه النفس واحاب الكرماني  
بانه اشار الى الخطا والنسيان بالوسوسة فكما انه لا اعتبار بالوسوسة لانها لا تستقر فذلك  
الخطا والنسيان لا استقرار لكل منهما ويحتمل ان يقال ان هذا يدخل اليه من النفس بنسب  
عنه الخطا والنسيان من ثمرته على من لا يحزن نفسه في صلاته ما سبق في حديث  
عثمان في كتاب الطهارة من الغفران تبيينه في ذلك خلف في الاطراف ان الخمار  
اخرج من الحديث في العتق عن عرو عن شعيب عن قبان واهله فيه ولم يذكره ابو سعور  
ولا الطبراني ولا ابن عساکر ولا استخرجوا لاسماعيل ولا ابو نعيم وسياق الكلام على  
هذا الحديث مستوفى في كتاب الايمان والنذور ان شاء الله تعالى **قوله** عن سفيان بن  
الثوري **قوله** الاعمال بالنية ولا مرد ما نوى كذا اخرجنا من صاحبه بلفظ رفع ورجاله يوافقون  
اخرجنا ابوداود عن حمزة بن كثير شيخ البخاري فيه فقال في الاعمال بالنية وانما الامر ما نوى  
**قوله** الذي روي في رواية اللطيفي لربنا وهي رواية ابي داود الملقب وقد تقدم الكلام  
على هذا الحديث في اول الكتاب وبان نية منه في ترك الجسل وغيرها ان شاء الله تعالى قوله



**أ**ذا قال الشيخ لعبد وفي رواية الأصل وكريه إذا قال رجل لعبد  
هو لله ونوى العتق **قوله** والاشهاد في العتق قبل ويجزئ الشهاد أي وباب  
الاشهاد في العتق وهو سكت لا أن قد روي في الاحتجاج الخبر والاشهاد في العتق  
من الأول الصحيح العطف عليه وهو بعيد والذي يظهر أن قوله والاشهاد بالضم فلو كان معطوفا  
على ما قبله على ما بعده وباب للتشوين ويجوز أن يكون المقدر هو حكم الاشهاد في العتق قال  
المصنف خلافاً لما في العلم إذا قال لعبد هو لله ونوى العتق وأما الاشهاد  
في العتق فهو من حقوق العتق ولا يقدر العتق وإن لم يشهد قلت وكان المصنف أشار  
إلى تغيير ما رواه هشير عن غيره أن رجلاً قال لعبد أنت لله فسيب الشعي وأمرهم  
وبغيرها فقالوا ما هو جرحه ابن أبي شيبة قد أنه قال يحل ذلك لأن نوى العتق والاشهاد  
فقط قصده أنه لله يعني غير العتق **قوله** عن اسماعيل بن عمار في خالد وقيس  
هو ابن الحانم ورجاله كوفوا له الصالح **قوله** لما قبل من يد له سلام ظاهره أنه  
لم يكن أسلم بعد **قوله** وبه غلامه لم يرق على اسمه **قوله** ضل كذا واحداً ضاع  
**قوله** فهو من ثلث الوقت الذي وصل فيه إلى المدينة وقوله في الطريق البائنة قلت في  
الطريق عند انتهائه وظاهره أن الشعر من نظره أو غيره وقد شبه بعضهم إلى  
غلامه حكاه ابن التمر وحكي الفاكهي في كتابه عن مخرج من حجاج السواي أن البيت  
للكون في مريد الغنوي في قصه له فعلى ما فيكون هو هريه قد تمثله **قوله** في  
الشعر باليلة كذا في جميع الروايات قال الكوفي لا بد من اثبات فاء واو في قوله  
لصبر يوزونا وفيه نظره إلى ما يسمى في العروض الخرج بالجمع المفتوحة والبالسائلة لا  
وهو أن حرف من أول الخرج حرف من حرف المعاني وما جاز حرفه لا يقال لا بد من اثباته  
وذلك ما مر من وفاء أهل **قوله** وغناها بفتح الجيم والنون والداي تعنيها وداره  
الكفر الدار أخضر الدار وقد كثر استعمالها في أشعار العرب لقول امرئ القيس  
**قوله** في الطريق البائنة حديث عبيد الله بن سعيد هو أبو قريظة السرخسي كذا في جميع الروايات  
التي اتصلت لنا عبيد الله بالمصنف وفي مستخرج أبي نعيم أخرجه البخاري عن أبي سعيد  
الأشج وأبو سعيد اسمه عبيد الله بكسر هذا الحامل وذكر أبو مسعود وخلف أنه أخرجه هنا

عن

عن عبيد بن اسماعيل وعبيد بن رافع عن أبي النخار عن أبي أسامة إلا أن الذي وقف عليه  
هو الذي قد ثبت ذكره والله أعلم **قوله** وأتوا بفتح الموحدة وحكي أن القطاع كسرهما **قوله** قلت  
هو جرح وجه الله فاعني أي في اللفظ المذكور وليس المراد أنه اعتقه بعد ذلك وهذه الفاء في  
التفسيرية **قوله** لم يقل أبو بكر عن أبي أسامة جرح وجه الله في أو آخر البخاري فقال حديث  
محمد بن الحنفية وهو أبو بكر بن أبي أسامة وسبق الحديث وقال في آخره هو وجه الله فاعني  
وكذا أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة وكذا أخرجه اسماعيل بن وهيب  
عن أبي أسامة ليس فيه جرح وأخرجه أبو نعيم عن محمد بن عيسى عن أبي أسامة إنك قلت قوله جرح في  
أحدهما ووقع في بعض النسخ من البخاري هو جرح وجه الله وهو خطأ من ذكره عن البخاري  
في هذه الرواية لتصرحه بقية عن شيخه بعينه **قوله** في الطريق الآخر فضل أحد صاحب  
بالنزع على نزع الخافض وأصله من صاحبه كما في الطريق الأول ولو كان تخلص فعليه الأمر  
لم يخرج إلى يدير وقد ثبت كذلك في بعض الروايات وفي الحديث استجاب الخلق عند بلوغ  
الغرض والنجاة من المحن وف وفيه جواز قول الشعر والساد والتمثيل والتألم من التعب  
والسهر وغير ذلك قوله **قوله** أم الولد أي هل يحل بيعها أم لا وأورد  
فيه حديثين ليس فيهما ما يفصح بالحكم عنده وأظن ذلك لقوله للخلاف في المسألة من السلف  
وأن كان الأمر استقر عند الخلاف على المنع حتى وأتوا في ذلك من حزم ومن تبعه من أهل الظاهر  
على عدم جواز بيعهن وأيضاً لا بد **قوله** وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من أشرط الساعة أن تدار إليه ما تقدم موصولة مطولة في كتاب الإيمان بعناه  
وتقدم شرحه هناك مستوفى وأن المراد بالرب السيد والمالك وتقدم أنه لا  
دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عده قال النووي استدركه إمامان جليلان  
أحدهما علي حواشي بيع أمهات الأولاد والآخر علي منعه فاما من استدركه علي الحواشي  
فقال طاهر قوله زعموا أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينتزله منزلة  
سيدها المحصن مال الإنسان للولد عالة وأما من استدركه علي المنع فقال لا شك  
أن الأولاد من الأم كما كانوا موجودين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أصحابه كثر  
والحرر مسوق للعلا ما تلتى قرب الساعة فترك على حديث قد زائد على مجرّد



التسري قال والمراد ان العمل في اخر الزمان حتى تباع امهات الاولاد فيكثر تردد  
الامه في الادب حتى يشتريها ولدها ومولا يركب فكلوا فيه اشعار الخمر يبيع امهات  
الاولاد ولا يخفى تكلف الاستدلال في الطرف من واهيه اعلم ثم اورد المصنف حديث  
في قصه ابن وليده زعمه وسبب في شرحه في كتاب الفرائض والشاهد منه قوله عن زعمه  
اخي ولد علي فرائس وحمله صلى الله عليه وسلم لا ينزعه بانه اخوة وان فيه ثبوت  
امه الامه ولكن لسرفه تعرض لغيرها لا لارقاها الا ان المصنف احاط بان فيه اشعار  
الاحريمه ان الولد لانه جعلها فرائسا فسمى بينهما ومن النسخه في ذلك وافاد الكرماني  
انه راي في بعض النسخ في اخر الباب انصه فسمى النبي صلى الله عليه وسلم ام ولد زعمه  
امه ووليد فدا على انها لم تكن عتيقه انتهى فعلى هذا فهو مملوك الاله لا يفتقر  
السيد وانه اختار له هذا التاويل من الخبر الاول وقد تقدم ما فيه قال الكرماني  
ويقيم عتيقه فلا بد من هذا الخبر كمن من اخيه بعثها في مده الاله الاما ملكا كان  
له تلك الحجب قال الكرماني كانه اشارة الى تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عن زعمه على قوله  
امه اي من زعمه له التواضع صلى الله عليه وسلم ووجه الدلالة مما قال ان الخطاب في الاله  
للمؤمنين وزعمه لم يكن من مناهم بل من ملك غير فكلوا فيه في يده في حكم الاحرار قال ولعل  
غرض البخاري ان يحضر الحنفية لا يقول ان الولد في الاله للفرائض ولا يلحقه بالسيد  
الا ان اقر به ويخصون الفرائض بالحره فاداهم عليه بما في هذا الحديث ان الولد للفراش  
قالوا ما كانت له بل كانت حره فاشارة البخاري الى ذلك حجة صريحه بما ذكره والله اعلم  
وتعلق الاله بما حاد يسميها حره بان احدها حره اي سعيد في سوا المهر عن العزل  
كما سبقت شرحه في كتاب النكاح وممن يعلقونه النساء في السنن فقال يا ايها السائل  
به على منع بيع ام الولد فسبقت حديث اي سعيد ثم سبقت حديث عمر بن الخطاب في الخراج  
سبقت في الرضا بما قال ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا ولا امه الحره  
ووجه الدلالة من حديث سعيد انه قالوا انا نصيب سببا يا فتى الامان فكيف  
تري في العزل وهذا لفظ البخاري كما مضى في باب بيع الرقيق من كتاب البيوع قال الشيخ  
لو ان الاستدلال يمنع من نقل الملك والا لم يكن لغيره حله لجه الامان فأيده وللشك  
من وجه اخر عن سعيد وكان من ريدان يخذ اهلها ومما من ريد البيوع فتراجعنا

في الخبر الحديث وفي رواية لمسلم وطالت علينا العزبه ورغبنا في الفداء فاننا ان سمع  
ونعزل وفي الاستدلال انظر الى ان لا تلازم من جعله من استمرار ابتداء البيع فلو علم  
احبوا التجمل النفا واخذ المؤمن فلو جعلت المسببه لتاخر بيعها الوضعا ووجه الدلالة  
من حديث عمر بن الخطاب ان طلبة كانت له ولده ابراهيم قد عانت بعد فلو انها حره  
عن الوصف المذكور لما صح قوله انه لم يترك له وقد ورد في الخبر عن عائشه ايضا عن  
حسان بن سله وهو في مسلم للرسول في ذكر الامه وفي صحيح الاستدلال وقته لاحتمال ان  
يكون نحر عنها وامانته احاطت بالباب فضعفناه وبما رويها حديثا بركا نفع سرار بنا  
امهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حي لا يري ملكا ساء وفي لفظ بعض امهات  
الاولاد على عبد النبي صلى الله عليه وسلم واو لم يزل كان عن زينب فاما سبيها وقول البخاري  
كما تفعل محمول على الرفع على الترفع لهجه وعليه حري على الشيخين في صحيحهما وليس  
الشافعي الى القول بالمنع الا ان عمر بن الخطاب تعلق بالحديث عن امه لا يحرر لما في عنه  
فانتموا صارا جمعا لغني فلا عبره بنحو والمخالف بعد ذلك ولا تغني سنن الاجماع  
اخذ سعيد بن وليده سعيد بالرفع والتشويش وان يصوب على المفعوليه وكتب  
بالالف وقوله هو لك سعيد بن زعمه بن زعمه ويحوز نصبه ولما لا في قوله يا سوده  
بنك زعمه بينهم ان احدها وقع في نسخ الصنف في هذا قال ابو عبد الله في المصنف  
سمي النبي صلى الله عليه وسلم ام ولد زعمه امه ووليد فلم يكن عتيقه لهذا الحديث ولكن  
من تحت بعثها في مده الاله الاما ملكا كان له ملكا كان له ملكا كان له ملكا كان له ملكا  
ان البخاري في عقب طريقه عن الزهري هذه وقال الشيخ عن يونس عن الزهري ولا ريب  
في من نسخ البخاري نعم في هذا المعلق في باب غزوه الفخ من كتاب المغازي ومرونا  
بطوننا لك عن الزهري والله اعلم قوله **باب** بيع المديون حوله او ما حله  
وقد تقدم هذه الترجمة بعينها في كتاب البيوع ووردنا حديثا بركا نفع سرار بنا  
نقدم شرحه مستوفى هناك **بواب** اعثر جلالنا عبد الله لم نفع واحدتها سمي  
شي من طرق البخاري وقد تقدم في البيوع ان في رواية مسلم من طريق ابو عبيد عن الزهري  
عن جابر بن جلالنا انصارنا له ابو عبد الله عن جلالنا عن الزهري عن جلالنا







**قوله** اذا اسرا خوار الرجل اوعى هل يفادى بغير اوله وفتح الدال **قوله**  
اذا كان مشركا قبل ان يشار به هذه الترجمة التي تصح في الحارثي في من كان  
رجل من حرة وهو حرة يخرجها اصحاب المسلمين من حرة المسلمين عن سيرة واستكره  
ابن المديني ورجح الترمذي كذا ساه وقال البخاري لا يصح وقال ابو داود تفرد به حماد  
وكان يسكت وصله وغيره برويه عن قتيان عن الحسن قوله وعرفنا به عن غيره قوله  
منقطع اخرجه ذلك للنسائي وله طريق اخر يخرجها اصحاب المسلمين ايضا اما ابو داود  
من طريق غيره عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابي عمير قال للنسائي منكرو وقال الترمذي  
خطا وقال جمع من الحفاظ دخل الضم في حريته وانما روى الثوري هذا الاسناد  
حديثا لا يثبت في صحيح الترمذي وعنه غيره في صحيحه وانما روى في صحيحه  
فصححه وقد اخذ جموع من حنفية والثوري والاوزاعي والليث وقال ابو داود لا يثبت  
على احد من هؤلاء شيئا الا انه لا يثبت على المراد اصوله وفروعه لهذا الدليل  
كادله اخرجه وهو من هذا الباب ونادى اخرجه في من الامم وزعم ان بطال الزينة حديث  
الباب حجه عليه وفيه نظرا ساه ذكره **قوله** وقال الاسدي قال الجاسق فاديت نفسي  
وفاديت عقيلا هو طرف من حريته اولى ابي النبي صلى الله عليه وسلم بحال من الحرة  
فقال اثروه في المسحر وقد تقدم في باب القسمة ويعلم من القنوي في المسحر من كتاب  
الصلاة **قوله** وكان علي بن ابي طالب له نصيب في تلك الغنمة التي اصابها من اخيه  
عقيل ومن عبيد العباس هو كلام المصنف ساه مستدركه به على انه لا يثبت من ذلك  
فلو كان الاخ ونحوه يعتق لمجرد الملك الحق العباس وعقيل على في حصة من الغنمة  
واحباب ابن المنبر عن ذلك ان الكافرا ملكا بالغنمة ابتداء من حرة الامام من القتل  
او الاسترقاق او الفداء او التزوا الغنمة سبي في الملك بشرط اختيار الارواق فلا  
يلزم العتق لمجرد الغنمة ولعل من اهل النكاح في اطلاق المصنف للترجمة ولعله يتردد  
لان الله يعتق اذا كان مسلما لا يعتق اذا كان مشركا وقفا عند ما ورد به الخبر **قوله**  
حريه اسمعيل بن عبد الله هو ابن ابي اوس **قوله** ان رجلا من الانصار لم يعرف  
اسما هلالا **قوله** لا يثبت اخفا بالمشاه عبا س هو عبد المطلب والمراد انهم اخوال

اسه

ابن عبد المطلب فان ام العباس ه بنته بالنزول والمشاها مصغرة بنت جنانا بطلم النون  
وليس من الانصار فانما ارادوا بذلك ان ام عبد المطلب منهم لانها سلمي بنت عمرو  
مهم كسبت مصغرة وهي من بني النخار ومثله ما وقع في حرة النخار انه صلى الله عليه وسلم  
نزل على اخواله بني النخار واخواله حنيفة انما هو بنو زهره وبني النخار هم اخوال حدة  
عبد المطلب قال ابن الحوزي حنف بعض المحدثين حمله بالنسب فقال ان اخفا يعني يسر  
النخار بعد هلاله وليس هو ابن اخيه اذ لا نسب من قرشي ولا انصار قال فانما قالوا  
ان اخفا لكونه لثمة عليهم في اطلاقه كذا في الوفا لواعي لكانت لثمة عليه صلى الله عليه  
وسلم وهذا من قوله الدكا وحسن الادب في الخطاب وانما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من  
احابته لئلا يكون في الدين نوع مجاهاة وسب في من يدعي هذه القصة في الكلام على غيره  
بدران ساه الله تعالى واراد المصنف ما يبرده هنا الاشارة الى ان حكم القرابة من ذوي الارحام  
في هذا لا يختلف من حكم القرابة العصبية والله اعلم قوله **قوله** عتق  
المسحر كحتم ان يكون مضافا الى الفاعل او الى المفعول وعلى الثاني جرى ان يقال فقال  
خلاف في جواز عتق المسحر تطوعا وانما اختلفوا في عتقه عن الفداء وحديث الباب  
في قصة حكيم بن حزام حجه في ذلك ان حكيم لما اعتق وهو كافر لم يحصل له الاجر الا باسلا  
من فعل ذلك وهو مسلم بل يرويه بل اول انتهى وقال ابن المنبر الذي يظهر ان مراد  
النخاري ان المسحر اذا اعتق مسلم انزعت عنه وكذا اذا اعتق كافر فاسلم العبد قال  
واما قوله اسلم على ما سلف من خير وليس المراد حجه التقرب منه في حال كونه وانما ما روي به  
ان الكافر اذا فعل ذلك انفع به ان اسلم لما حصل له من التقرب على فعل الخير فليحتم  
الى مجاهدة حريته فبما ينفع الله عما يتم بواسطة انفعه بذلك بعد اسلامه  
انتهى وقد قدمت لذلك حجة اخرى في كتاب الكراه مع الكلام على تقية فوايد الحديث  
للديلم **قوله** ان حكيم بن حزام اعتق طائفة من سباه الاربعين لا يعرفه كبريت  
ذلك كثر شبه الحديث لو كانت الرخصة هي قوله قال فسالت فدا على قال هو حكيم  
فكان عتقه قال في حكمه فيكون قوله عن حكمه وقد اخرجه مسلم من طريق ابي حنيفة  
عن عثمان بن عفان عن ابيه عن حكيم **قوله** يعني ثمنه بالمرحمة وادان ان ثمنه



اي اطلب بها البر وطرح الخث وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة وقوله التبر  
هو من تفسيره شام وعروه راويه ثابت عند مسلم والاسماعيلي وقصير من عمر  
انه تفسير الخمار قوله **ما** من ذلك من العرب رقيقا فهو  
وباع وجامع وفدى وبسبب الذرية هذه الترجمة معقوده لسبب الخلاف في استيفاء  
العرب وهي مسألة مشهورة والجمهور على ان العرف لا يسيح حاران يسترق وان زوج  
اي بشرطه كان ولدهما رقيقا وذهب الاوزاعي والثوري وابو ثور الى ان على سبب الالة  
تقوم الولد وبلغ ابوه بان القيمة فلا يسترق الولد اصلا وقد رجع المصنف الى الجواز  
واورد الاحاديث الدالة على ذلك في حديث المسورة ما ترجمه من الهبة وفي حديث انس  
ما ترجمه من الفدي وفي حديث ابن عمر ما ترجمه من سبي الذرية وفي حديث سفيان ما ترجمه  
به من الجاع ومن الفداء ايضا وتضمن ما ترجمه من السبع وفي حديث سفيان ما ترجمه من السبع  
لقوله في بعض طرقه انما عي كما ساء بينه وقوله في الترجمة وقوله تعالى عدا ملوك الى  
اخرا لاية قال ابن المنير في سبب الاية للترجمة ان الله تعالى الخلق العبد المملوك ولم يقدره  
بكونه عبيدا فدل على انه لا فرق في ذلك بين العبد والعجم انتهى وقال ابن بطال ما وافق  
الناس من هذه الاية ان العبد مملوك انتهى وفي الاستدلال بها لذلك نظرنا في تلك  
في سبب الاثبات فلا عزم فيها وقد ذكرنا ان البراديه الكافر خاصة لعمر بن  
الجمهور الى كونه لا يملك سببا واحتجوا بحديث ابن عمر في الشرب وغيره وقالت  
طائفة انه يملك روى ذلك عن عمر وغيره واختلف قول مالك فقال من باع عبدا وله  
مال فماله للذي باعه الا بشرط وقال في من اعطى عبدا وله مال فماله للعبد الا بشرط  
قال وحجته في البيع حديثه عن نافع للذكور وهو نص في ذلك وحجته في العتق ما رواه  
عبد الله بن جعفر عن بكر بن الاعرج عن نافع عن ابن عمر روى عن عبد الله بن العبد له  
الا ان يستغنه سيده قلت وهو حديث اخرجه اصحاب السنن باسناد صحيح وقرئ  
بعض اصحابه يملك ما كان الاصل انه لا يملك لكن لما كان العتق صورة احسان اليه كما سئل  
ان لا تنزع منه ما يده تكفلا للاحسان ومن ثم تسرع في المكاتبه وساع له ان يكتسب  
ويؤدك سيده ولما ان له تسلا على ما يده في صورة العتق ما اغنى ذلك عنه سببا والله

اعلم

اعلم فاما قصه هو ان زفينا في شرحها مستوفى في المغازي وقوله في هذه الطريق عن ابن  
شهاب قال في كبره سبب في الشسوط من طريق عمر بن الخطاب في عروه وقوله  
استبان في المغازي قبل الالة لفظا لمؤلفه الساكنه ثم نوز مفتوحة وكما سئل ساكنه اي استبان  
وقوله في فتح اوله ثم فاعكسوه وهذه بعد المجانية الساكنه اي يرجع اليها من الالكفار  
من خارج او غنيمه او غير ذلك ولم يرد الالة الاصطلاح وحده واما قصه في المصطلق من  
حديث ابن عمر فغيره للعبودية الاستدلال هو ان المالك وقوله انما عي في المصطلق  
بضم الميم وسكون اللامه وفي المالك وكسر اللام بعد ما قاف وبني المصطلق بضم شين  
من خارج وهو المصطلق ابن سبيح بن عمر بن سبعة من حارث بن عمرو بن عامر ونعاليك  
المصطلق لقب واسمه جذية فتح الحيم بعد ما قال في ترجمه من سبي الذرية وفي شرح هذه  
الغزاة في كتاب المغازي ان ساء الله تعالى وقوله وهو غارون طاهر الحجة ويشهد الرا  
جميع غار بالشهد بل في غافله اخذ هر على غيره **قوله** واصاب يومئذ حور بن الحيم  
مصغرا من الحور بن ضار بكسر المعجمة وكحيف الرا ابن الحور بن مالك من المصطلق  
وكما انوها سيده قوية وقد اسلم بعد ذلك وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه اخر عن  
ابو عوز ومن فيه ان نافع استدل بهذا الحديث على نسخ الامر بالدين الى الاسلام قبل الفتح  
وسبب في ذلك في باب الدعوه قبل الفتح من كتاب الجهاد ان ساء الله تعالى واما  
حديث ابن سبيح في الكلام عليه في كتاب النكاح مستوفى في ان ساء الله تعالى حيث ساءه  
بذلك ما وقوله من ان حارث بن سبيح اوله والموجوده الثقيلة وان عمر بن الماهله ورا  
وذاي مصغره وقوله نسيه فتح النون والمهله اي نفس واما حديث سفيان في اورد المصنف  
عن سفيان كل منهما حديث عن حارث بن سبيح فاما ان حارث بن سبيح راى سبيح راى سبيح راى سبيح راى  
وسبب مناع لفظا اخرها وهو محمد بن سلام وسبب في المغازي على لفظ الاخر وهو  
زمن من حارث ومنه هو ان يفسر الضبي والحارث هو ابن بن العكل بن الماهله وسكون  
الكاف وكسر الهمزة في المغازي ان هذا الحديث وقد غفله الكلابي في من رجال البخاري  
وهو ثبت حليل القدر من اقران الراوي عنه غيره لكنه ساء عليه في الوفاء والاستاد كله







ما لك من الحرث من ولدك لان نسيبنا وقال ابن الكلبي خولان من عمر بن الخطاب بن قضاة  
وسباني بسط القول في ذلك او بالمتأنيب ان نسيبنا الله تعالى قوله **اول**  
فضل من اربجار بنه سقط لفظ فضل من روابه اي در والنسبي وزاد النسبي  
واعتمنا او رديه حرثا من موسى بن جعفر وسباني الكلام عليه مستوفى في كتاب  
النكاح ان نسيبنا الله تعالى ومطر فلهذا كور في المستند هو ان طريق كوفي مشهور  
وقوله في هذه الرواية فعلها في روابه اي در عن المستمل والمسن حسي فعلها قوله  
**اول** قول النبي صلى الله عليه وسلم العبد اخوانك فاطمهم هم ما تاكلون  
لفظ هذه الترجمة او رد المصنف معناه من حديث اي در وقت ونيابة في كتاب الامان  
لا تترك بلفظ انه اخوانك فمن لم يملك منهم فاطمهم ما تاكلون والكسوف ما يلبسون  
واخرجه ابوداود من طريقين غير في ريفظ من لا يملك من عملوك فاطمهم  
ما تاكلون والكسوف ما يلبسون وروي البخاري في الادب المفرد من طريقين غير  
عرجان من الصحابة من فوجا قال لارقا كره اخوانك الحديث ومن حديث جابر كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يوصي بالملوك خيرا ويقول اطعمهم ما تاكلون ومن حديث علي بن ابي  
نقيح الحمانيه والمهمه واسم كعب بن عزمه الانصاري رفته اطعمهم ما يطعمون والكسوف  
ما يلبسون وفيه قصه واخرجه مسلم في اخر كتابه في انا حديث طويل **اول** وقول  
الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وروي القري والبناني  
والسباني الا قول محمد بن الحنفية في رواية وسائر في رواية كريمة الاله كها **اول**  
قال ابو عبد الله في القري والغريب والصاحب في الغريب هو تفسير في عبيده في  
كتاب المجان وقد خولف في الصاحب بلان فينبل هو المراه وفضل الرقيق في السفر والمراد  
بذلك هذه الاله من قوله تعالى وما ملكت ايمانكم فدخلوا في من امر بالاحسان اليهم ليعطهم  
عليه **اول** حديث واصل الحديث هو ان حبان بالمهمه والحمانيه النقيله كوفي  
ثقة مشهور من طبقة الثمانيه والحريه والعن للمهمه وهو كوفي ايضا كافي الاله من كبار  
الاهل عمن نقا اعاشر ما به وعشرين سنه **اول** رابعا ما در تقدم الكلام على ذلك في  
كتاب الامان وتسميه الرجل الذي سبته ابوداود والكلام على الجله **اول** اعبرته بانه

ثم قال لانا اخوانكم كذا منا وتقدم في الامان من وجه اخر زياده انك امر فيك جاهلية اخوانكم  
خولكم والاحصاء فيه من ادم فتح البخاري فان النسيب اخرجه من وجه اخر عرازم كذلك  
ويحتمل ان يكون سبجه اختصه له لما حذر به والخول النسيب المعجم واللام هو الخدم سموها  
بذلك لانهم يخولون الاموال ويصلحونها ومنه الخول من تقوم باصلاح النسيان ويقال  
الخول جمع خال وهو الواعي وفضل الخويل التملك يقول اخوانك كذا اي ملكك سايه وقوله  
عبرته اي نسيبه ال العار وفي قوله بانه راعى من عمره لا تعدى اليها وانما العار عبرته  
امه وفضل الحديث قول الشاعر ايها السامع المغير بالدمر والعار العيب  
وفي تندر لفظ اخوانكم على خولكم اشارة الى الاهتمام بالاخوة وقوله بكتلة كرم محار عن  
القدرن اول الملك **اول** فليطعمه مما تاكل من حنسن ما ياكل للتبويض الذي رفته عليه  
من ويورد ذلك حديثا من روى الى احمد بن حنبل فان لم يجلسه معه فليسا وله لفته المراد  
المواساة من كل حبه لكن من اخذ بالاكل كاد في فعل المساواة وهو الا فضل فلا يستأثر  
المر على عياله من ذلك وان كان حارنا وفي الموطا وسلم عن ابي هريرة من روى للمهاجر كذا  
وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق وهو يقتضي الرد في ذلك الى العرف من  
نار عليه كان شطوطا واما ما حذاه ابن طالع ما لك الله سبل عن حديث في رفته قال  
كانوا يؤمرون ليس لهم هذا القوت واستحسنه فنه نظر كافي لان ذلك لا يمنع عمل  
الامر على عمومه في خولك احسبه **اول** ولا تكلفهم ما يغلبهم اي على ما يحير  
قد رفته في مغلوبه اي ما يجرون عنه لفظه او صغوريته والتكلف تحميل النفس شيئا  
معه كلفه وفضل هو الامر بما يستحق **اول** فان كلفتموه اي ما يغلبهم وحرف العلم به  
والمراد ان يكلف العبد حنسن ما يقدر عليه وان كان يستطيعه وحرف والاه فليعنه  
بغيره وفي الحديث النسيب عن سبب الرقيق ويعبرهم من ولدهم والاحسان على الاحسان  
البيع والرقوبه هو ويطعن بالرقوب من في معناه من احسن وعبره وفيه عدم الترفع على  
المسلم والاحقار له وفيه المحافظة على امر بالمعروف والنهي عن المنكر والاحقار الاخ  
على الرقيق فان ريد القربة فهو على سبيل المجاز للنسب الكلي الامم والمراد اخوة الاسلام



ويكون العبد اذا فرط في التبع او اختصر الحكم بالمؤمن بالله اعلم قوله **ما**  
 العبد اذا احسن عيانه ربه وكبح سيرة اى سائر فضله او ثوابه او دونه اربعا حاد  
 احدها حرث من المصحح بان من فعل ذلك حرث ما فيها حرث موسى عليه السلام وزياده  
 ذكر من كان له جاريه فعملها واعتمها فتزوجها وهو طرف من حرث في الامان لفظ  
 ثلاثه يوتون احرع مرتين فذكر فيه ايضا من اهل الكتاب انما حرثوا ربه للعبد  
 المملوك الصالح اجران واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرائع وهي احسان العباد والنصح  
 للسيد ونصيحه السيد تشمل اداء حقه من الخدمه وغيرها وسما في الباب الذي يليه من  
 حرث موسى لفظ ويورد السيد الذي له عليه من الخلق والنصيحه والطاعه رابعها  
 حرث في ربه ايضا نعمه الا احرع بحسن عيانه ربه ونصح لسيدته وهو نفس الحرث  
 الذي قبله من الحرث من الحرث ثلثه ونوعه ان يطالع حرث اى ربه بال  
 احاد في الباب الذي هو غلط فاحش **قول** والذي نفسي بيده لو لا الجهاد في  
 سبيل الله والحج وبراى لا جسد ان الموت وانما يملوك طاهر هذا السياق رفع من  
 الجمل الاخرها وعلى ذلك جرى الخطا فيقال له ان يكثر انبائه واصفياه بالرق كما  
 انحر يوسف انتهى وجرم الداروى وان يطالع وغير واحد بان ذلك مدرج من قول  
 اى ربه ويدل عليه من حيث المعنى قوله وبراى فانه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم  
 حينئذ امرها ووجه الكرم في قتال اراى ذلك يعلم امته او اورد على سبيل فضل  
 حياتها او المراد انه الى ارضعته انتهى وفاته النصيب من ادراج ذلك فقرضه  
 الاسماء على من طرقت اخرى عن المبارك ولفظه والذي نفسي بيده اى ربه الى اخره  
 وكذلك اخرج الحسن بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلة عن ابن المبارك في ذلك  
 اخرج مسلم من طريق عبد الله بن وهب واوصفوا ان موسى والمصنف في الادب  
 المفرد من طريق سلمان بن ابي داود واسماء بن ابي داود في الخبرين واما ابو داود في الخبرين  
 عثمان بن عمر كلف عن نونس بن ادم في اخر طريق ابن وهب قال لعن الزهري ولفظه ان  
 ابا هريره لم يكن يحج حتى ياتى ثلثه لحيتهما ولا يعوانه واحد من طريق سعيد بن ابي

سعد

عن ابا هريره انه كان سمعه يقول لا امر ان لا جسد ان يكون عبدا وذلك ان سمعته رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخلو العبد ابدا حتى ياتى الله عليه وخس سيرة الاوفاء الله  
 اخره مرتين فحرث بذلك ان الكلام المذكور من استنباط اى ربه امر لسيدته بالرفع  
 وانما استثنى ابو هريره هذه الاشياء من الجهاد والحج فاستثنى فيها اذن السيد ولكن لم يبر  
 اطم قد يحتاج فيه الى اذن السيد في بعض وجوهه بخلاف ثبوت العباد للسيد في بعض  
 للعبادات الخالية اما الكونه كان اذ لا يكون له مال من ربه على قدر حاجته فممكنه صرفه في  
 القربات برونه لذن السيد واما لانه كان يرى للعبد ان يتصرف في ماله بغير اذن السيد  
 فابى سده اسرار اى ربه ايمه التصغير وقيل بعباده وهي صحابه ثبت ذلك اسلا  
 في صحيح مسلم وبان اسمها في ذلك المعرفه لابي موسى قال ان عبد البر مكنى هذا الحديث  
 عندك ان العبد لا اجمع عليه امران واجبان طاعه ربه في العباد وطاعه سيد في العرف  
 فقام بها جميعا كان له ضعفه اجر لحر المطيع لطاعته لانه قد ساواه في طاعه الله وفضل  
 عليه طاعه من امره الله بطاعته قال ومن هذا قول من اخرج عليه فريضا قارداها  
 افضل ممن وجع عليه صلاه فقط ومقتضاها ان من اجتهد عليه فمؤثر فمؤثر فيها  
 شيئا كان عيبا انه اكثر من عيبان من لم يجعل عليه الا حضا انتهى ملخصا والذى  
 يظهر ان من يدر الفضل للجسد الموصوف بالصفه لما يدخل عليه من شقه الرق والافلو  
 كى ان التصغير ليس بخلق فحده العمل بالحق العبد بذلك وقال ابن التمر المراد  
 ان كل عمل له بضاعته قال وقيل بسله لضعفه انه راسيده نعمه في عباد  
 ربه احسانا وكان له اجر الواحدين واجر الزيادة عليهما قال والظاهر خلاف هذا وانه  
 يفرق لئلا يظن ان ربه غير ما جود على العبوديه انتهى وما ادعاه انه الظاهر لانما في  
 ما نقله قبل ذلك فان قيل يلزم ان يكون اجر المالك ضعف اجر المملوك ان احاط  
 الكرماني ما كان محذور في ذلك ويكون اجره مضاعفا من ربه الجمله وقد يكون السيد حرا  
 اخرى يستحق ما اضعا في جرد العبد والمراد ترجيح العبد المولى للحر في العبد المولى  
 لا حده انتهى ويحتمل ان يكون ضعفه لاجل مخصصه بالعمل الذي تحذفه طاعه الله وطاعه  
 السيد فعمل عيانه واحد ووجع عليه اجر من لا عيبان واما العمل المختلف الجمله فلا



اختصاصه تشعيرها الحرفية على غيره من الاجزاء والله اعلم واستدل به على العبد  
لاحكام عليه ولا حج في حال العبودية وان حج ذلك منه **قوله** في حديثه من قوله  
حديثه اسحق بن نصر هو اسحق بن ابراهيم بن نصر بن سبل الجوهري **قوله** نعم بالاحد  
النور وكسر العين وانعام الميم في الاخرى وكسر النون وكسر النون ونفتح ايضا مع  
اسكان العين وكسر الميم فتلك اللفظ قال الزجاجة ما معنى الشيء والتقدير نعم الشيء  
ورفع المعنى رواء مسلم نعم النور وسكون العين مقصورا للتون وغيره وهو  
متخذ من ان يشبه به الرواية وقال ابن التتويج في نسخة الشيخ ابي الحسن في القالب  
نعم ما تشبه به الميم الا في فتحها ولا وجه له وانما صوابه ادغامها في ما هو كقول تعالى  
از الله نعم اعظمكم **قوله** حسن هو بين الشخصين بالمرح في قوله نعمنا يا رسول الله  
طريقهم عن ابيهم نعم المملوك ان يتوفى بحسن عباد الله اي يموت على ذلك وفيه اشار  
الى الاموال الخواتيم قوله **باب** كراهية التطاول على الرق في الترفع  
عليه والمراد محاذاه الحد في ذلك والمراد ما كراهية كل شيء المنزلة **قوله** عدي و  
لكن كراهية ذلك من غير تحرير ولا تشبه للمجوان بقوله تعالى والصلح من عبادكم  
واما لم ونحوها من الابان والاحاديث الدالة على الجواز ثم ادفعها بالحدوث الوارد  
في النسخ عن ذلك وانت العلماء على ان النسخ الوارد في ذلك المنزلة حتى اهل الظاهر الاما  
سنكره عن ابن بطال في لفظ الرب **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم قوموا  
يا سيدكم هو طرف من حديث سعد بن عبيد في قصة سعد بن معاذ وحك على بني قريظة  
وسمى ايا ما في المخاض مع الكلام عليه **قوله** ومن سب سكر كرا سقط هذا التعليق  
من رواية النسخي واورد في الوقت وتسلطنا في هو طرف من حديث اخرجه  
المؤلف في الادب المفرد من طريق حجاج الصواف عن ابي الزبير قال حديث جابر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سب سكر ياني سبكم فلنا الحديث  
فيسر على انا نخله قال واي ادوى من الخيل سب سكر عمن الجحوج وكان  
عمر وعلي اصنامهم في الحاملية وكان يولع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انا تزوج  
واخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة نحوه ورواه ابن عابشه

في نوادر من طريق السبعي مرسل و زاد قال فقال بعض الانصار في ذلك **قوله**  
وقال رسول الله والتول قوله لم قال لنا من تسمون سيدا فقالوا له حد من تسمون  
فنسود عمرو بن الجحوج لجوده وحق له وبالندي ان سونا انتهى والحد في الجهر  
وتشديد الدال هو ان تفسر من مخزن خنسان بن سنان بن عبيد بن عدي بن عمرو لسكون  
النون ان كعب بن سلمة لكسر اللام بكى ابا عبد الله ذكر في حديث جابر انه حمله معه في  
بعثه لعقبة قال ان عبد البركان من بني النفاق وقال انه تاب وحسن بؤنه على  
الان ما شئت في خلافة عثمان واما عمرو بن الجحوج فشيخ الجهم وضم الميم الحفيفة وفي اخره  
مهملة ان زيد بن حرام مهملة من ان كعب بن عمرو بن جهم بن سلمة قال ان اسحق كان من  
سادات بني سلمة وقوله فيه تالله لقد لنتنا لها لربك انت وكل وسط بيني وبينك  
وروى احمد وعمر بن شبة في اخبار المدينة باسناد حسن عن ابي قتادة بن ربعي عن  
الجحوج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ياتك طائفة حتى اقبل في سبيل الله  
تراهي بشي برجلي هذه صحبة في الجنة فقال نعم وكان عمر جازا زاد عمر فقتل يوم احد  
رحمه الله تعالى وقد روى ابن عثيمين في الامثال والوليد بن ابي في كتاب  
الجود له من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سب سكر ياني سلمة  
قال حد من تفسر في الحديث فقال سب سكر ياني من سب سكر ياني من سب سكر ياني من سب سكر ياني  
العين للمهملة ابن عثيمين مع عمرو بن الجحوج في حجر ورجال هذا الاسناد فقالوا  
انه اختلف في وصلة وارسله على الزهري ومثل الجمع بان يحل قصة بشر على انها  
كانت بعد قتل عمرو بن الجحوج جمعا من الحديث ومات بشرا المذكور بعد خير اكل  
مع النبي صلى الله عليه وسلم من النساء التي سمر فيها وكان قد شهد العقبة ويذكره  
ابن اسحق وغيره وفي ما ذكره المصنف حجاج الزبيري والحد في النسخ والطلاق  
السيد على المخلوق وهو في حديث طرف بن عبد الله بن الشيخ عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
والنساء والمصنف في الادب المفرد ورجالها ثقات وقد صحح غير واحد ويمكن  
الجمع بان يحل النسخ عن ذلك على الطلاقه على غير المالك والادب بالطلاقه على المالك  
وقد كان بعض اكار العلماء ياخذ بها ويكره ان يخاطب احدا بلفظه او كتابته بالسيد



وتناكدهن اذا كان المخاط غير تقي فغداي داود والمصنف من حديث بريرة مرفوعا لا  
يقولوا المناقوس سيد الحديث ونحوه عند الحاكم ثم اورد المصنف في الباب غير هذين  
الحديثين المعلقين بسبعة احاديث حديث ابي عمر وابي موسى في البدر الذي له اجران  
وقد تقدم ما من وجهين اخرين في الباب الثاني فله والغرض منها قوله في حديث ابي عمر اذا  
نجم سبيرة وفي حديث ابي موسى وبودك لبيد ثلثا منها حديث ابي هريرة ومحمد بن  
المؤلف فيه لم يرد منسوبا في شيء من الروايات الا في رواية ابي علي بن منصور قال حديث  
محمد بن سلام وكذا حكاها الجاني عن رواية ابن السكيت وحكي عن الحاكم انه الذي قلت  
وقد اخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فحتمل ان يكون هو شيخ البخاري فيه فقد  
حدث عنه في الصحيح ايضا وكلام الطبري يشير الى ذلك **قوله** لا يقل احدكم احمر ريك  
الاخره هي امثلة وانما دللنا دون غيرها لقله استعمالها في المخاطبات ومحور في  
الفاستق الوصول والقطع وفيه نهى الجذر ان يقول لسبيرة ريك وكذلك نهى غيره فلا  
يقوله احد ريك ويدخل في ذلك ان يقول لسبيرة ريك وكذلك نهى غيره فلا يقوله  
احد ريك فوضع الظاهر موضع الضمير على سبيل البعظ لنفسه والسبيرة التي  
ان حقيقته الربوبية لله تعالى قال الخطابي سبيل لمنع ان الانسان مريب فيتعبد يا خلاص  
التوحيد لله وترك الاشراك معه فله المضاهاة بالاسم لا يدخل في معنى الشرك  
ولا فرق في ذلك بين الجواهر والعبد فاما ما لا يعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا  
يكوه الاطلاق ذلك عليه عندنا ضافة لقوله ريبك لا ريبك لثوب وقال ابن بطال  
لا يجوز ان يقال احد غير الله رب كما لا يجوز ان يقال اله انتهى والذي يخص بالله تعالى  
الاطلاق الرب لا ضافة اما مع الاضافة فيجوز اطلاقه كما في قوله تعالى حكاية يوسف  
عليه السلام اذكرني عند ربك وقوله ارجع اليك وقوله عليه الصلاة والسلام في  
اشراط الساعة ان تلبس الامة ربا فذكر على ان النهي في ذلك محمول على الاطلاق ويحتمل  
ان يكون النهي للتبزيه وما ورد من ذلك فليسان الخوازمي وقيل هو مخصوص بخبر النبي صلى  
الله عليه وسلم ولا يرد ما في القرآن والمراد النهي في الاكثار من ذلك واتخاذ استعمال  
هذه اللفظة عادة وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة **قوله** لا يقل سبيرة وسواها

فيه جواز اطلاق العبد على ما لكة سبيرة قال القرطبي وغيره وانما فرق بين الرب والسبيرة لان  
الرب من اسماء الله تعالى انفاقا واختلاف في السبيرة وكبري في القرآن انه من اسماء الله تعالى فان  
قلنا انه ليس من اسماء الله فالفرق واضح اذ لا التباس وان قلنا انه من اسماء الله فليس في الشهر  
والاسم اعلم ان كلفنا الرب فيحصل الفرق بين كلفنا وسواها وبودك ابو داود والنسائي واحمد  
والمصنف في الادب المفرد من حديث عبد الله بن الشيخ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد  
الله وقال الخطابي انما اطلقه لان رجح السيادة التي هي الرياسة على من تحت يده والسبيرة  
له وجه من التبذير كما مره ولذلك سمي الروح سيدا قال واما المولى فكثير المنصرف في الوجوه  
المختلفة من ولى وانما صرح وغير ذلك ولكن يقال للسيد ولا المولى على الاطلاق من غير اضافة  
الا في صفة الله تعالى انتهى وفي الحديث جواز اطلاق مولا ايضا واما ما اخرجه مسلم والنسائي  
من طريق الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة في هذا الحديث نحوه وقد لا يقل احدكم سواها  
فان سواها كناية ولكن يقل سبيرة فقد مر سبيل الاختلاف في ذلك على الاعمش وانهم من ركب  
هذه الزيادة ومنهم من حذفها وقالوا عياض حديثنا صحيح وقال القرطبي المشهور حديثنا قال  
وانما صرحنا الى الترجيح للتعارض مع تعدد الجمع وعدم العلم بالراجح انتهى ويستفي ظاهره  
الزيادة ان اطلاق السيد اسهل من اطلاق المولى وهو خلاف التعارف فان المولى يطلق  
على اوجه متعددة منها الاسفل والاعلى والسبيرة لا يطلق الا على الاعلى وكان اطلاق المولى  
اسهل واكثر استعمالا الكراهه والله اعلم وقد رواه محمد بن سيرين عن ابي هريرة فلم يتحرر  
لفظ المولى انما ما ولا نفيا اخرجه ابو داود والنسائي والمصنف في الادب المفرد بلفظ  
لا تقولن احدكم عبدي وانتمي ولا تقولن المملوك ربي ورتي ولكن ليقول المالك فتاى وفتاى  
والمملوك سبيرة وسبيرة فانتم المملوكون والرب لله تعالى ويحتمل ان يكون المراد النهي عن  
الاطلاق في تقدم من كلام الخطابي وبودك كناية حديث ابن الشيخ المذكور والله اعلم وعن  
ما لكة خصيص الكراهه بالنسبة فيكون ان يقول سبيرة ولا يكره في غير النذر **قوله** ولا  
يقول احدكم عبدي انتهى زاد المصنف في الادب المفرد ومسلم من طريق ابى العباس عبد الرحمن  
عن ابيه عن ابي هريرة كلف عبد الله وكل نسائه اما الله ونحوه ما تقدم من روايات ابن سيرين  
فان شرع الله عليه وسلم الى الله في ذلك لان حقيقته العبودية انما يستحقها الله تعالى



ولا فيها تعظيما لا يليق بالمخلوق استعماله لنفسه قال الخطابي المعنى في ذلك كله راجع الى  
البراه من الكبر والتميز الذي له الخضوع لله عز وجل وهو الذي يليق بالمربوب **قوله** وليقل  
فتاى وقتا في غلامى زاد مسلم في الرواية المذكورة وجازى في فاسد صلي الله عليه وسلم  
الما يورى المعنى مع السلامة من التعاطي لان لفظ الفتى والغلام ليسا الا على محض المالك  
لذلك العبد فقد كثر استعمال الفتى في الحر وكذا لفظ الغلام والحارية قال النووي المراد بالنهي  
من استعماله على وجه التعاطي لا من اراد التعريف انتهى ومجمله ما اذا لم يحصل التعريف بدون  
ذلك استعماله للادب في اللفظ كما راع عليه الحديث الحديث الرابع حديث ابن عمر عن  
اعمر بن نضيم انه من عبيد وقد تقدم شرحه قريبا والمراد منه اطلاق لفظ العبد وكان  
مناسبا للترجمة من جهة انه لو لم يحكم عليه بحركته ان كان موبسا لكان من تلك غلط او عليه  
لخاف من حديثه كالم راع وسأني الكلام عليه في اول الاحكام والغرض منه هنا قوله والعبد  
راع على مال سيده فانه ان كان صاحبه في خدمته موديا له الامانة فاستل بعينه ولا يتعاطى  
عليه الساكن والسابع حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا كان  
الكلام عليه مستوفى في كتابه والحدود ان شاء الله تعالى والغرض منه هنا ذكر الامانة وانها اذا  
عصت توجب فان لم ينجح والاسبغ وكل ذلك مما ينفع للمعاني فلهذا **قوله** **باب**  
ان اذا اتي احدكم خادمة بطعامه او فليجلسه معه لياكل **قوله** اخبرني محمد بن زياد وهو محقق  
**قوله** اذا اتي احدكم خادمة بطعامه فان لم يجلسه معه فليتناوله لقمه هكذا اورده فيهم  
منه اباحه ترك اجلاسها معه وسأني الحديث في ذلك في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى  
وقوله اكله بضم اوله اي لقمه والسك فيه من شعبة كما سألته وقوله وفي علاج زاده في  
الاطعمة وجره واستدركه على ان قوله في حديثه الذي للمأخوذ فاطمحه مما يطعمون ليس  
على الوجوب **قوله** **باب** العبد راع في مال سيده اي ويلزمه حفظه  
كما جعل الاباء عنه **قوله** ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال الى السيد كانه يشرى ذلك  
الاحد من عمر بن ابي عبد الله ما قاله للسيد وقد تقدم في الاشارة اليه في باب من  
باع مخرقا قد ارب من كتاب البيوع وفي كتاب الشرب وكلام ابن بطال يشير الى ان ذلك  
مستفاد من قوله العبد راع في مال سيده فانه قال في شرح حديث الباب فيه حجة من  
قال ان العبد مملوك وتعقبه ابن المنير بانه لا يلزم من كونه راعيا في مال سيده ان لا يكون

هوله مال فان قيل فاستغفاله برعايته مال سيده يستوعب احواله فالجواب ان المملوك  
يعبر العموم ولا سيما اذا سبق لغرض قصد العموم وحديث الباب انما سبق للتخفيف من الخيانة  
والخوف بكونه مسوكا ومحاسبا فلا يحل له بكونه مملوكا ولا يملك التمتع وقد تقدم الكلام  
على مسأله كونه هل يملك قبل سته ابواب **قوله** والمراد راعيه في بيت زوجته انما قيد  
بالبيت لا بما اتصل الاما سواه غالبا الا بان خاص وسبق في سطر القول في ذلك  
في اوائل كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى **قوله** **باب** اذا ضرب العبد فليجيب  
الوجه العبد بالنصب على المفعول به والفاعل محذوف العلم به وذكر العبد ليس قيد بل هو  
من مجمله الافراد الداخلين في ذلك وانما خص بالذكر لان المقصود هنا بيان حكم الرقيق  
كذا قرره بعض الشراح وانظر المصنف في ايراد ما اخرجه في الادب المفرد من طريق محمد بن  
عجلان اخبرني سعيد بن مريم فذكر الحديث بلفظ اذا ضرب العبد فليجيب **قوله**  
في الاسناد حديث محمد بن عبد الله هو ابو ثوبان شريك ورجال الاسناد كلهم مدنيون  
وقد انبأنا ان تفرد به عن ابن وهب فاني لم اراه في نبي من المصنفات الا من طريقه **قوله** قال  
واخبرني ابن فلان قال ذلك هو ابو ثوبان فهو موصول وليس محلق فاعلم قال هو اس  
وهب ودانته سمع من لفظ مالك وبالنسبة على الاخر وكان ابن وهب حريصا على تعيين  
ذلك واما ابن فلان فقال الذي يقال انه ابن سميحان يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن  
سميحان المدني وهو يروى بضعف ذلك وليس كذلك فقد جرح بذلك ابو نصر الكليني  
وغیره وقال قبله بعض القديما ايضا فتوح في رواية اي في المصنف قال قال  
ابو حريز الذي قال ابن فلان هو ابن وهب وان هلال بن سميحان قلت وابو حريز  
مدني هو وقد اخرج الدارقطني في غريبه ما كذا من طريق عبد الرحمن بن خراش  
يكسر حجة عن البخاري قال حديث ابن عمر بن عبد الله في ذكر الحديث كذا قال  
**قوله** ابن فلان ابن سميحان وكان البخاري كفى عنه في الصحيح عبد الله بن وهب لما حدث به خارج  
الصحيح نسبته وقد مر ذلك ابو نعيم في المستخرج فخرج من طريق العباس بن الفضل  
عن ابن كابت وقال فيه ابن سميحان وقال بعده اخبرني البخاري عن ابن كابت قال ابن فلان  
واخرجه في موضع اخر فقال ابن سميحان وابن سميحان المذكور مشهور بالضعف مشرول











سال فذكره ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني عن موسى بن النضر  
اخبره وقد عرف اسم الخبر من رواية روح وظاهره في نسخة الارسلان موسى بن النضر  
وقت سوال سمر بن منان في نسخة الكتاب وقدره عبد الرزاق والطبري من روجه اخر متصل  
من طريق سعيد بن ابي عرويه عن قتادة عن ابي اسير قال ارادني سمر بن علي المصنف فابيت  
فاتي عن الخطاب فذكر نحوه وسمر بن النضر في نسخة ابا عمرو وهو والدمج من سمر بن القتيبة  
للمشهور واخوته وكان من سمر بن النضر اشتراه انس في خلافة ابي بكر ودوي هو عن عمر  
وغيره وذكره ابن حبان في كتاب الباعين **قوله** فانطلق العذر اذ اسمعيل بن اسحق  
في روايته فانه يورد له عليه وزاد في اخر القصة وقادته انس ودوي ابن سعيد من طريق محمد  
ابن سمر بن قاتل انس في نسخة علي بن ابي رافع الفهرست ودوي البهي من طريق انس بن سمر بن عاييه  
قال كاتني انس بن علي بن ابي رافع فان كانا محفوظين خرج بينهما عمل اخرها على الوزن  
والاخر على العدد ولا من شييه من طريق عبد الله بن بكر بن انس قال هذه مكاتبة انس  
عندنا ههنا كات انس غلامه سمر بن كاتته على كذا وكذا الف وعلى غلامين يعملان مثل  
عمله واسندك يعمل عمر على انه كان يركي بوجوب الكتابه اذ اسأله العبدان عن عملهما  
انسا على الاشياء ذلك على ذلك فليس ذلك بلانح لاحمال انه اذ به على ترك المندوب  
المؤكد وكذلك ما رواه عبد الرزاق عن عثمان قال سألته الكتابه لولا اية من كتاب  
الله ما فعلت فلا يد البضا على انه كان يركي الوجوب بفعل الخرج القول بوجوبها  
عن مسروق والضحك اذ القراطي وعكرمة وعمر بن اسحق بن راهويه مكاتبة واجبة اذا  
طلبها ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك وللشافعي قول بوجوب ربه قال الطاهري  
واخبرني ابن خزيمة الطبري قال ان القصص انما على انساب بالدره على وجه النصح  
لانفس ولو كانت الكتابه بغير ناسا ما ابي وانما ندر به عمر الا فضل وقال القراطي  
لما ثبت ان رفته العبد وكسبه ملك السيده دل على ان الامر بكتابته غير واجب لان  
قوله فذكرني واعني بصره ولا ياتي ذلك غير واجب فاقول في محل الوجوب  
عنه من قال به اذ كان العبد قادرا على ان يركي السيد القدر الذي يقع بملكاته  
وقال ابو سعيد الاصفهاني القدرية الصارفة الامر في هذا الوجوب المستطاب

قوله

قوله ان عاشر فيه خير افانه وكذا الاجتهاد في ذلك المولى ويستضاءه انه اذا اذكره  
ليجبر عليه فدعاه ان غير واجب وقال غيره الكتابه عقد غير وكان الاصل ان لا يجوز  
فلما وقع الاذن فيها كان امرا بعد منع والامر بعد المنع للاباحه ولا يرد على ان لا يستجبه  
لان استحبابها ثبت بادل اخر في مورد المصنف فقبه بغيره من غيره طرق في جميع  
ابواب الكتابه فورد في هذه الترجمة طريق اللبث عن نونس عن ابن شهاب عن عروة عن  
عائشه تحليفه ووصله الذهلي في البريات عن اصالح كات اللبث عن اللبث  
والمحفوظ رواية اللبث عن ابن شهاب نفسه بغير واسطه وسناد في الباب المذكور  
يليه عن قتيبة عن اللبث واخرجه مسلم ايضا عن قتيبة وكذلك اخرجه النسائي والطحاوي  
وغرها من طريقين وهب عن رجل من اهل العلم منهم نونس واللبث كلهم عن ابن شهاب  
وهذا هو المحفوظ ان نونس في اللبث فيه لا شجة ووقع التخرج سماع اللبث له من  
ابن شهاب عند ابي عوانه من طريق مروان بن محمد وعنده النسائي من طريق ابن وهب كلاهما  
عن اللبث وقد وقع في هذه الرواية المحلقة ايضا مخالفة للرواية المشهورة في موضع  
نظر وهو قوله في المتن وعلمها خمس او في نسخة عليهما في خمس سنين والمشهور في رواية  
هشام بن عروة الاربعة بعد ما ينسب اليه انها كاتت على تسع اواق في كل عام وفيه وكذا  
في رواية ابن وهب عن نونس عنده مسلم وقد جرح السماع على ان الرواية للحلقة على ط  
ويكن الجمع بان التسع اصل والخمس كاتت عن عليهما وهذا جرح القراطي والمجسدي  
ويذكر عليه قوله في رواية قتيبة ولم يكن ان من كتابتها تسعا وحباب ماها كاتت حصلت  
الاربعة اواق قيل ان التسع عن عائشه ثم جازها وقد نفعها خمس وقال القراطي بحبان  
الخمسة الى كاتت اسحق عليها بحلولها من جملة التسع الا وافي المذكور في حديث  
هشام بن عروة قوله في رواية عمره عن عائشه للاضية اواقا بلسا حاد فقال اهلها  
ان شئت اعطيت ما ينفي وذلك الاسماع على انه راي في الاصل المسموع على القراطي في هذا  
الطريق انها كاتت على خمسة اوساق وقال ابن حبان في مسنده في سائر الاخبار  
قلت لم يقع في شي من النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها الا بلفظ الا وافي وكذا هو في نسخة  
النسفي والخاركي وكان يمكن ان يقرر صحة ان يحج بان فيه خمسة اوساق والخمسة تسع اواق



لكن يعكر عليه قوله في خمس سنين فتعذر المصير الى الجمع الاول وقوله في هذه الرواية فقال  
عائشه ونفست فيها هو يكسر الفا حمله الى اي عنت قوله **اول**  
يجوز في شروط المكاتب ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله جمع في هذه الترجمة من حكم  
وكانه فسر الا ان طاماني وان ضابط الجواز كان في كتاب الله وسألي في الشرط ان المراد  
عما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله وقال السنن ان المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه  
سنه رسوله واجماع الامه وقال ابن خزيمة ليس في كتاب الله اي ليس في حكم الله حواء او  
وجوبه لان كل من شرط شرط لم ينطق به الكتاب بطلان شرطه في البيع الكفيل فلا  
يطل وقال النووي قال العلماء الشرط في البيع انقسام احدها بنقصه الخلاق والعقد  
كشرط تسليم الباني شرط فيه مصلح كالرهن وهما جائزان انما قال مالك اشترط العتق  
في العبد وهو جائز عند الجمهور لحدوث عائشه في قصه بريرة الرابع ما ينزل على مقتضى  
العقد ولا مصلح فيه للمشتري كما استثنى منفعته فهو باطل وقال القرطبي قوله ليس  
في كتاب الله اي ليس بشرط عائشه في كتاب الله ما حصيله ولا تفصيلا ومعنى هذا ان من احكام  
ما يوجب تفصيله كالصلاة ومنها ما اصله كراهة الكتاب على اصله السنه  
والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتضيه هذه الاصول تفصيلا فهو ما خرد  
كتاب الله ما حصيله **قوله** فنه عن ابن عمر لانه في رواية غيره في ابن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وكانه اشار بذلك لحدوث ابن عمر في الباب الذي عليه وقدم في لفظ الاستلزام  
في باب البيع والشرايع النساء من كتاب البيوع **قوله** ابريرة هي نعمة الموحدة بورت  
فعليه مشتقة من البريرة وهو عمر لا راك وفسل كانه فعله من البريرة معنى معجولة كبريرة  
او معنى فاعله لرحمة هكذا وجه القرطبي ولا والله انه صلى الله عليه وسلم غير  
اسم حويره وكان اسمها بريرة وقالوا انفسهم فلو كانت بريرة من البر لشاركتها  
في ذلك وكانت بريرة لئلا يصار كما وقع عند النجاشي وقيل لئلا ينسب هلال  
قاله ابن عمر البريرة من الحج وكان يخرج عائشه قبل ان يبع في سائر في حركه فك  
وعاشته خلفه محورية ونفست في عبد الملك ثم روي انه في الخلافة فبشره بذلك  
وروي ذلك هو عنها **قوله** فان اجبوا ان اقضي عنك كتابك ويكون لك في فعلت

هكذا

هكذا في هذه الرواية وهي نظير رواية مالك عن هشام بن عروة الانية في الشرط بلفظ ان  
احلها لكان عدها مهر ويكون ذلك فعلت وظاهره ان عائشه طمعت ان يكون الوك  
لها ان ابريت جميع مال المكاتبه ولم تنجح ذلك لكونه وقع لكان اللوم على عائشه بطلها ولا  
من اعطتها غيرها وقد روى انوا سامة عن هشام بلفظ من لم لا شك قال بعد قوله  
ان عدها للمهر واحد واعطتك ويكون ذلك فعلت وكذلك روى وهيب عن  
هشام وعرف بذلك انها ارادت ان تستر بها بشر اصحها ثم بعثتها اذ العتق فرع بيع  
الملك وبوبه قوله في بنية حديث الزمري في هذا الباب فقال صلى الله عليه وسلم  
اشاعى فاعني وهو تفسير قوله في رواية مالك عن هشام خذها وبوخ ذلك لضاف قوله  
في طريق ابن الزمري دخلت على بريرة وهي بكائه فقال لستى واعني قالت نعم  
وقوله في حديث ابن عمر ردت عائشه ان لستى جارية فتعتقها وبناجها انكارا على  
مولي بريرة اذوا فتقوا عائشه على بيعها ثم ارادوا ان يسترطوا ان يكون الوك للمهر وبور  
قوله في رواية ابن المذركون قال لستى تعرفني حتى يسترطوا ولا في رواية الاسود الانية  
في الفرائض عن عائشه اشترت بريرة لاعتقها فاسترطاهلها ولاها وسألي قريبا  
في الهبة من طريق القاسم عن عائشه انها ارادت ان تستر بريرة وانهم استرطوا ولاها  
**قوله** ارحني الى اهلي لئلا يراهم لاهل هذا السادة والاهل في الاصل الا في الشرع  
من تلزم بفقهاء على الاصح عند الشافعية **قوله** ان نشأت ان تحتجب هو من الحسية  
يكسر الهملة اي تحتجب لاجر عند الله ولا يكون له **قوله** فذكر ذلك لرسوله صلى  
الله عليه وسلم في رواية هشام فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبنا لى  
فاخبرته وفي رواية مالك عن هشام في حات من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
جالس فقال اني عرضت عليه فابوا فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن الزمري  
فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم او بلغه زاد في الشرط من هذا الوجه فقال  
شان بريرة ولمسلم من رواية اوسامة وكان خزيمة من رواية حماد بن سلمة كلاهما  
عن هشام في حات بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقال لى فيما بيني وبينها ما  
رداهلها فقلت لاها الله اذ ارفع صوتي وانهم فسمع ذلك النبي صلى الله عليه  
وسلم فبنا لى فاخبرته لفظ ابن خزيمة **قوله** اشاعى فاعني هو كقول في حديث ابن



عمره بمنع ذلك وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع روايه هشام في الباب  
الذي يليه **قوله** وان شرط في روايه اي دور وان شرط **قوله** ما به من في رواية المنسجل  
ما به شرط وكذا هو في روايه هشام وان شرط في رواية المنسجل ما به شرط  
انه لو شرط ما به منه ثوبه في رواية المنسجل ما به شرط في رواية المنسجل  
ما به شرط من وانما حمله على التاكيد لان العموم في قوله كل شرط وفي قوله من شرط  
شرطا دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلاحا حله الى بقية روايات ما به شرط  
عليها كان الحكم كذلك لا دلالة عليه الصيغة نعم الطر من اخره من روايه المنسجل عن عائشة  
بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شرطوا ما به شرط وان شرطوا ما به شرط  
انما كبر لانه ظاهري في المراءيه القور ودل المراءيه على سبيل المراءيه والله اعلم وقال  
الشرطي قوله ولو كان ما به شرط خرج مخرج التلخيص في الشروط الغير مشروعه  
باطله ولو كثرت واستفاد منه ان الشروط المشروعه صحيحة وسائر التلخيص  
على ذلك في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى **قوله** عن ابن عمر دارت عائشة وفي رواية  
مسلم عن يحيى بن يحيى النسيابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند  
عائشة وابار ابن عمر البراء بن عازب عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند  
في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند  
الربيع ويمكن ان يكون هناك روايه اياه الروايه بل في السباق شيء محروفي بقدره  
عن قصه عائشة في ارادتها شراب يريه وقد وقع نظير ذلك في قصه بريح في النسياب  
من طريق يزيد بن رومان عن عروة عن بريح انها كان فيها لاف مسند قال النسياب هذا خطأ  
والصواب روايه عروة عن عائشة قلنا وانما حمل على امره لانه لم يكن خطا بل المراد  
عن قصه بريح ولم يرد الروايه عنها نفسها وقد فرت هذه المساله بنظايرها فيها  
كتبه على ان الصلاح **قوله** لا يمنعك بنو النكاح والاول روايه مسلم قوله  
**استعانه** للمكاتب وسواله الناس هو من عطف الخاص على العام  
لان الاستعانه تقع بالسوال وغيره وكانه استار بشرا لاجواز ذلك لانه صلى  
الله عليه وسلم اقر بريحه على سواها عائشة في اعانتها على كتابتها وامامها اخرج  
ابوداود في المراسيل من طريق يحيى بن ابي كثير برفعه في هذه الايه ان علم فيه خير

فالحرفه

قال حرفه ولا ترسلوه كلالا على الناس فهو مرسل او بعضه فلاحه فيه **قوله** عن هشام  
زاد ابوداود روايه عروه **قوله** فاعينني كذا لاكثر يصنعها الامر للموت من الامانه وفي  
روايه الكشي مني فاعينني يصنعها الخبر الماضي من الاعيان والضمير للاواني وهو متجه المعنى  
اجزئي عن تحصيلها وفي روايه حماد بن سبله عن هشام عند ابن خزيمة وغيره فاعينني  
بصيغة الامر للموت بالعتق الا ان الباء في طريق مالك وغيره عن هشام الاول **قوله**  
فابوا الا ان يكون لهم الولاء زاد مسلم من هذا الوجه فاشتهر بها وكان عائشة كما عرفت  
الحكم في ذلك **قوله** خذها واعقها واشترط لها الولاء قال ابن عمر البراء وغيره كذا في  
اصحاب هشام بن عروه واصحاب السبعة عن هشام واستشكل صدور الادب من  
الله عليه وسلم في البيع على شرط فاسد واختلف اهلما في ذلك فنفى من انكر الشرط  
في الحديث فروى الخطابي في المعجم بسنده الحسن انكر ذلك وعن الشافعي  
في الامام الاشباح ان تصغير روايه هشام المصريحه بالاشترط لكونه انفراد دون  
اصحابه بيه بدوايات غيره قابله للتأويل وانما غيره الا انه روى بالمعنى الذي وقع  
له وليس في ظن وائتد الروايه اخرون وقال هشام بن حافط والحريث بن عوف  
صحته فلا وجه لرده ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان المراد خبره عن  
الشافعي بلفظ واشترط لهنه قطع بغير ما ثناه ثم وجهه بان دعاه اظهر  
له حكم الولاء والاشترط الاظهار قال اللوس بن حجر فاشترطها لنفسه وهو مع  
اي اظهر نفسه انتهى وانكر غيره هذه الروايه والذي في مختصر المزني والام وغيرهما  
عن الشافعي كروايه الجمهور واشترط يصنعها امر الموت من الشرط شرطي الطحاوي  
ايضا تأويل الروايه الى لفظ اشترط وان اللام في قوله اشترط هي بمعنى على لقوله تعالى  
وان لاساءة فلها وهذا مشهور عن المزني ووجه به عنه الخطابي وهو صحيح عن الشافعي  
اسنده اليه في المعرفه من طريق ابي حاتم الرازي عن حماد بن عيسى وحكي الخطابي  
عن ابن خزيمة ان قول يحيى بن ابي كثير غلط والتاويل المتقول عن المزني لا يصح وقال النووي  
تاويل اللام بمعنى على بنا ضعيف لانه عليه الصلاه والسلام انكر الاشترط ولو كان  
بمعنى على لم ينكره فان قيل انكره لانه الاشترط في اول الامر فاجواب ان  
سباق الحديث بالي ذلك وضعفه ايضا ان في العبد وقال اللام لا تدل بوضعها



على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في حمل ما على ذلك من قرينة قال  
أخرون الأمر في قوله استشرى إلا بما حله وهو على وجه التثنية على أن ذلك لا ينفع في وجوه  
وعده سواء كانه يقول استشرى أو لا يستشرى فذلك لا يغيره ويتولى هذا التأويل  
قوله في رواية ابن أبي شيبة أخرنا بكتاب استشرى ما ورد عليه بشرطون ما شاءوا  
وقيل كان الذي حصل عليه وسلم أعلم الناس بأن استشرى البائع الوكيل باطل واشهر  
ذلك بحسب لا يخفى على أهل البرية فلما أرادوا أن يستشرطوا ما تقدم لهم العلم ببطلانه أطلقوا  
الأمر برباؤه التمدد على ما لا يخال كقوله وقولنا لو فسر الله علمكم ورسوله وقول  
موسى عليه السلام القواما انتهى ليقول في تفسير ذلك ما فاعلم وكذا به يقول استشرى  
لهم فيسجلون أن ذلك لا ينفع ويؤيد قول جبر خبطهم ما بال رجال استشرطون  
إلا آخره فوجه هذا القول يشير إلى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بإبطاله أدلوا بتقديم  
بيان ذلك لبيان الحكم في الخطبة لا يتوخى الفاعل أنه كان يكون على البراء الأصلية  
وقبل الأمر فيه بمعنى الرعية الذي ظاهره الأمر وباطنه التبرك كقوله تعالى اعلموا ما شئتم  
وقال الشافعي في الأم لما كان من استشرط خلافاً فني الله ورسوله عاصياً وكما في  
الحاصي حروده وأدب فكان من أراد العاصي أن يعطى عليه شروط لم يرد عوا عن  
ذلك ويردع به غيره وكان ذلك من السر الأدب وقال غيره معنى استشرى أن يخرجه من  
فيما شرطه ولا يظهر في شرعهم فيما دعوا إليه من إعماله لتخير العتق للشرف والشرع إليه قد  
يعبر عن التبرك بالفعل كما في قوله تعالى وما هم بضارين من أحد إلا بإذن الله أي منكم يفعلون  
ذلك وليس المراد إلا أن يباحه الأضرار بالحق قال ابن كثير وهذا وإن كان محتملاً  
إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السبب وقال النووي أقوى الأجوبة  
أن هذا الحكم خاص بعامة من هذه القصة وإن سببه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط  
لمخالفة حكم الشرع وهو نفس الحجج إلى العمرة كان ذلك خاصاً بذلك الوجه مبالغة في إزالته  
ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه أن كماله أخف للفساد من أن استشرى  
أناله أشهرها وتعقب أنه استشرى المحلف فيه على مختلف فيه وتعقب أنه من  
العبد بأن الخصم لا يبدل إلا بدليل في الشافعي نص على خلاف هذه المقالة وقال ابن  
الجزري ليس في الحديث أن استشرى الوكيل والعقود كان من آثارنا للعقد فيحمل على أنه كان سائلاً

للعقد

للعقد فيكون الأمر بقوله استشرى مجرداً وغيره لا يحل الوفاء به وتعقب ما سبعا أنه حصل عليه  
وسلم ما من شخصاً أن يعرض علمه بأنه لا ينبغي ذلك للعقد وأغرب أن حرم فقال كان الحكم بأنما  
يجوز أن استشرى الوكيل الغير المعقوف في حق الأمر استشرطه في الوقت الذي كان ذلك جائزاً فيه فخرج  
ذلك الحكم بخطبه حصل عليه وسلم وقوله إنما الوكيل المعقوف ولا يخفى بعد هذا قال وسيأتى  
طريق هذا الحديث في دفع وجه هذا الجواب والله المستعان وقال الخطابي وجه هذا الحديث  
أن الوكيل لما كان كالحجج النسب والافتقار إلى أولاده ولدته له نفسه ولا تتقبل نفسه عنه  
ولو نسب إلى غيره فكذلك إذا اعتق عتقاً ثبت له ولاه ولو أراد نقل ولايه عنه وأذن في  
نقله عنه لم يتقبل فإما يعاين استشرطهم الوكيل أو قبل استشرى ودعيه بشرطون ما شاءوا  
ويجوز ذلك لأن ذلك غير فادح في العقد بل هو بمنزلة اللغو من الكلام وأخر أعلاهم  
بذلك ليكون له وإبطاله قوله شمس الخطيب به على المنبر ظاهر أن دعوا بلغ في التبرك  
وأولئك التبرك انتهى وهو يؤول إلى أن الأمر فيه معنى الإباحة كما تقدم **قوله** ما بال  
رجال أي حالهم **قوله** فضا الله أحق بالاتباع من الشروط المخالفة له **قوله**  
وشرط الله وأحق بالاتباع حروده التي حرها وليس للمفاد على حقيقة أن  
لا يساركة بين الحق والمباطل وقد وردت صيغة فعل الخبر المفضل كثيراً ويحمل  
أن يقال ورد ذلك على ما اعتقدوه من الجواز **قوله** وإنما الوكيل المعقوف يستفاد منه  
أن كلمة إنما المحصر وهو إثبات الحكم للمدكور ونفيه عما عداه ولو لا ذلك لما لم يكن  
إثبات الوكيل للمعقوف نفيه عن غيره واستدل بحديثه على أنه لا ولا لمن أسلم على يده حل  
أو أوقع بينه وبينه محالفة خلافاً للحنفية ولا للملقط خلافاً لمالك وسائر  
بسطة كذلك في كتاب التبرك أيضاً رضي الله تعالى واستفاد من منطوقه أن ما سأل الوكيل  
اعتق سبباً به خلافاً لما قاله جبر ولا للمسلمين ويدخل ضمن اعتق عن المسلم للمسلم  
والكافر وبالعكس يؤول الوكيل للمعقوف تنبيهه زاد النسخة من طريق جبر  
ابن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث فخيرها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من زوجها وكان عتقاً ومنه الزيادة سائياً في النكاح من جهة جبر  
وبأن الكلام عليه هناك أن شاء الله تعالى مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حراً وعتقاً



وهذا القول بعد فراغها وفي حديث بريرة من الفوائد سوى ما سبق وسوى ما سياتي  
في النكاح جواز كتابته الامة كالعبد وجواز كتابته الممتزوجة ولو لم ياذن الزوج وانه  
ليس له منها من كتابتها ولو كانت تولى الفرائض منه كما انه ليس للعبد الممتزوج بيع  
السيد من عتقائه التي تحتها وان كان ذلك لطلان نكاحها واستنبط من كتابتها  
من السعي في مال المكاتبة انه ليس عليها خبرته وفيه جواز بيع المكاتبة وسواها والنساء  
ويمكن السيد لها من ذلك ولا يخفى ان محل الجواز انما عرف وجهه جل كسبها وفيه البيان  
بان النكاح الرار عن كسب السلامه محمول على من لا يعرف وجهه كسبها او محمول على غير المكاتبة  
وفيه ان المكاتبة تسال من خبرتها ولا تسترط في ذلك عجزه خلافا لما شرطه وفيه  
جواز السوال في اخبار اليه من دن او غرم او نحو ذلك وفيه انه لا بأس بتحويل مال  
المكاتبة وفيه جواز نكاحها وفيه في البيع والسيد يرضى جملته لسلعه فيها وان المراه  
الرئيسية تصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت من وجه خلافا لما في ذلك سياتي  
له من يد في كتابته وان من لا يتصرف بنفسه فله ان يقهر غيره بقباله في ذلك وان  
العبد ان ادرك في التجاره جاز يقهره وفيه جواز رفع الصوت عند انكار المنكر  
وانه لا بأس لمن اراد ان يشترى للعنق ان يظهر ذلك كالحجاب الرقبه ليقدرها بمولاه في التز  
ولا بعد ذلك من الربا وفيه انكار القول الذي لا يوافق الشرع وانها راسوا وفيه  
ان الشيء اذا بيع بالتقديرات الرغبه فيه المثل المبيع بالنسيه وان المثل ان يقضي غيره  
دنيه برضا وفيه جواز الشراء بالنسيه وان المكاتبة لو عمل بعض كتابته قبل المثل  
على ان يضع عنه سيده الباقى في جبر السيد على ذلك وجواز الكتابه على قدر قيمه العبد  
واقل منها والتميز من المثل في المثل فترقا ومع ذلك فقد رتبنا عايشه الموجل  
ناجرا فدل على ان قيمتها كانت اقل من المثل الكثر لو رتب به وكان اهلها باعها بذلك  
وفيه ان الميراث للخير في قوله تعالى ان علمهم فيه خير القوة على اللبس والوفاء بما  
وعظ الله عليه وليس المراد به المال ويورد ذلك ان المال الذي في يد المكاتبة  
لسيده فكيف يكتات به بانه لكن من يقول ان العبد لا يملك لنفسه الناقض والذى  
يظهر انه لا يبيع عنه احدا الا من ربح واجتمع غيره بان العبد مال سيده وللمال الذي يبيع لسيد

فكيف

فكيف يكتات به بانه وقال اخرون لا يبيع تفسير الخبر للمالك في الابه لانه لا يقال لفلان مال  
فيه وانما يقال لفلان مال او لا مال عنده وكذا انما يقال فيه وفا وفيه امانه وفيه حسن معا  
ونحو ذلك وفي الخبر ايضا جواز كتابته من حرفة له وفيها للجمهور واختلف على ذلك  
واحد وذلك ان يرون جاز يستعين على كتابتها ولم يكن فخصت فيها شيئا فلو كان  
لها مال او حرفة لما احتاجت الى الاستعانة لان كتابتها لم يكن حاله وقد وقع عند الطبري  
من طريقه ان الزبير عن عروة ان عايشه ابنته عتقت بريرة بمداينه وهي لتفرض من كتابتها  
شيئا ويقدم الزيادة من وجه اخر وفيه جواز اخذ الكتابه من ماله الناس والرد على  
من كره ذلك وزعم انه اوساخ الناس وفيه يسر وعيه معونه للمكاتبة الصرفة وعند  
المالكية رواية انه لا يجزى من القرض وفيه جواز الكتابه بتفليل المال وكثيره وجواز الباق  
في الدون في كل شهر مثلا لئلا من غير بيان قوله او وسطه ولا يكون ذلك محمولا لانه ليس  
بالتقضا الشهر الاول كذا قال ابن عبد البر وفيه نظرا حتمال ان يكون قول بريرة في كل عام  
او في سنة في غرة مثلا وعلى تقدير التسليم فممكن التفريق بين الكتابه والدون طار المكاتبة  
لو عجز حل السيد ما اخذته بخلاف الاخي وقال ابن طال ما فرق بين الدون وغيرها  
وقضيه بريرة محمولا على ان الراوى قصر في بيان تعيين الوقت والا يصير الاجل محمولا  
وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم عن السلف انه لا اجل معلوم وفيه ان العبد في الدراهم  
الصحيح للمعلومه الوزن كفي الوزن والاعماله في ذلك الوقت كانت لا وافي والا وفيه  
ان يعود ربهما كما تقدم في الزكاة وزعم المحققون ان اهل المدينة كانوا يبيعون بالعبد  
الى مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ثم روبا بالوزن وفيه نظرا قضيه بريرة  
مما خر عن مقدمه نحو من كان سبيها كذا حمل قول عايشه لعدها لمعه واحدة اي اذنها  
لهم وليس يراد بها حبيته العبد ويورد قولها في طريقه في الباب الذي عليه ان اصبحت  
تملك صبي واحد وفيه جواز البيع على شرط العتق ولا في البيع على شرط لا يبيعه  
ولا يبيعه مثلا وان من الشروط في البيع ما لا يسطر ولا يضر البيع وفيه جواز بيع المكاتبة  
اذا رضى وان لم يرض جاز ان يجره قد جعل عليه لان بريرة لم يرض ان يجره ولا استغنى



التي صل الله عليه وسلم وسما في وسط ذلك في الباب الذي يليه وفيه جواز المراه دون زوجها  
 سر اذا كان الشاخي بمن يوزن وان الرجال اذا ما يشاهدوا الفتى السوا عن ذلك سبيل  
 ما عاز وانه لا بأس بالكل من كل الزوجين ويشهد وفيه قبول خبر المراه ولو كان معه زوج  
 منه حرم العبد بطر والاول وفيه ان عتق الكتابه قبل الاداء لا يستلزم العتق وان بيع الامه  
 ذات الزوج ليس بطلاق وفيه البديهة الخطيه بالجمد والثنا وقولها بعد فيها والقيام  
 فيها وجواز تعدد الشروط لقوله ما به شرط وان لا ينال الذي امر به السيد بما قطع عنه  
 ادبا مع كتابته للعتق وفيه ان لا يراه في الجمع في الكلام اذ الركن في قصد ولا يتكلمنا  
 وفيه ان المكاتب حاله فيها الا حرار والعبد وفيه انه صل الله عليه وسلم كان يظهر الامور  
 المهمة من امور الدين وعلمها ويخطبها على المنبر لا شاعها ويراعي مع ذلك قلوب اصحابه  
 لانه لم يعز اصحابه ببره بل قال لا يبال رجال ولا نه يؤخذ من ذلك بغير شرع عام  
 للمدكورين وغيرهم في الصور المذكورة وغيرها وهذا خلاص قصه على خطبه من اجل  
 فانها كانت خاصة بفاطمة فلذلك عنيها وفيه حكاية الوقايح لتعرف فلا حكام وان  
 الساب للمكاتب لا يسير وجواز تخرق للمراه الرشيدة في ما لها بغير اذن زوجها  
 ومراستها الاجانب في امر البيع والشراء لذلك وجواز شراء السلعة للراثة في شرا  
 باكثر من ثمن ثلث الا ان عايشه بذلك ما قرر ربيبه على حصة التقدم واختلا والقيمة من  
 التتد والبشيه وفيه جواز استدانه من مال له عند حاجته اليه قال ان بطال اكثر  
 الناس في تخرج الوجوه في حرب بربره حتى يفرها ما به وجه وسما في الكلام منها في  
 كتاب النكاح وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنف لغير اكثر فيه  
 من استنباط الفوائد فيها من ذلك اشياء قليلة وما اقف على تصنيف ابن خزيمة ووثقت  
 على كلام ابن جرير من كتابه بهذا الامار ولخصت منه ما يتيسر بعد الله وقد بلغ  
 بعض الناس خبر الفوائد من حرب بربره الرابع ما به اكثرها مستبعد في ذلك ما وقع  
 نظره في ذلك الذي صنف في الكلام على حديث المجامع في رمضان صلح به الفوائد وقابله  
 قوله **بيح المكاتب في رواية السرخسي والمستمل المكاتبه والاول**  
 اصح لقوله اذ ارضى وهذا اخبار منه لاحد الاقوال في مسله ببيع المكاتب ان ارضى

فاروق

بنك

بذلك فلو لم يحجز نفسه وهو قول احمد وربيعة والافذاع والليث والي ثور واحد قول الشافعي  
 وبذلك واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على نفا حبل لهما في ذلك بربيعة وربيعة  
 والشافعي في اصح القولين وبعض المالكية واجابوا عن قصه بربره بانها عجزت نفسها لم يسد لها  
 ما سيعاينه بربره عايشه في ذلك وليس في استعانتها ما يستلزم الحجر ولا سبها مع القول  
 بخوان كتابه من مال عنده ولا حرمه له قال ابن عبد البر ليس في شي من طر حرم بربره ان  
 عجزت عن اداء النكاح ولا اخبرت بانه قد حل عليها شي ولم يرد في شي من طر استيفصال  
 التي صل الله عليه وسلم لها عن شي من ذلك ومنهم من اوك قولها كانه اهل فدا العناه  
 را وقتهم وانفق معهم على هذا النذر ولم يقع العتق بعد ولذلك سعت فلاحه فيه على  
 بيع المكاتب مطلقا وهو خلاف ظاهر سبيل الحديث قاله القسطنطيني وسوى الجواز ايضا  
 الكتاب بعتق بصفه فوجله لا يعتق الا بعد اداء جميع النكاح كالمالك انت جازان رجل المذاب  
 فلا يعتق الا بعد اتمام دخولها وليس ببيع بصفه قبل دخولها ومن لا يكتبه من زعم ان الذي اشتريته  
 عايشه كتابه بربره لا يفتها وقد يردده وقبل ان يبعها بربره بشرط العتق واذا  
 وقع البيع بشرط العتق صح على اصح القولين عند الشافعية والمالكية وعن الحنفية بطل  
**قوله** وما عايشه هو عبد ما يبيع عليه شي وقال زيد بن ثابت ما يبيع عليه درهم وقال  
 ابن عمر بن عبد الله بن عباس وانما يبيع ما يبيع عليه شي اما قول عايشه فوصله ان لا يشبه  
 وابن سعد من طر يوعى ومن يجوز عن سليمان بن يسار قال السناد بنت علي عايشه فتر  
 صوتي فقال سليمان فقلت سليمان فقلت ما يبيع عليه شي ما يبيع عليك من كذا فقلت نعم الا  
 شي يسير قال ادخل فانك عبد ما يبيع عليك شي وروى الطحاوي من طر بن ابي رز  
 عن عمار بن زهير عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال عايشه ما ابا الا يستحي من  
 فقالت ما لك فقال كاتبت فقالت انك عبد ما يبيع عليك شي واما قول زيد بن ثابت  
 فوصله الشافعي وفيه من قصص من طر وان لا يبيع عن مجاهد ان زيد بن ثابت قال  
 في الكتاب هو عبد ما يبيع عليه درهم واما قول ابن عمر فوصله ما لك عن نافع ابن عبد الله  
 ابن عمر كان يقول في المكاتب هو عبد ما يبيع عليه شي ووصله ابن ابي شيبة من طر يوعى  
 عن نافع قال المكاتب عبد ما يبيع عليه درهم وقد روى ذلك من فروع اخرجه ابوداود



والنساء من طريقين ومن شيوخ عابيه عن جده وصحى الحاكم واخره ابن حبان من وجه آخر  
عن عبد الله بن عمر وفي رواية اخرى وهو قول الجمهور ويؤيد له قصة برون لكن انما شمر  
الكتاب منه لو كانت برون اذ من كتاباتها شيئا فقد قرنا انها لم تكن اذ فيها شيئا وكان  
فيه خلافا عن السلف فحق على اذا اذ الشطر فهو غير موافق عنه يعقوب بن يونس بقدر ما اذ  
عن ابن مسعود لو كانت على ما بين وبينه ما به فاذى المار عث وعطا اذا اذى لانه ربا ع  
كما بينه عن روى النساء عن ابن عباس مرفوعا للكتاب يعقوب بن يونس بقدر ما اذى ورجاله  
اسناده ثقات لكن اختلف في ارساله ووصله وحج الجمهور حديث عائشة وهو موافق  
ووجه الدلالة منه ان برون يعقوب بن يونس لو كان الكتاب يصير بنفس الكتاب حرا  
لا يفتح بيعها ثم ساق المصنف قصة برون من رواية يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد الرحمن  
ان برون جازت بسبعين عائشة وصوره سبابة الارسل ولم يختلف الرواه عن عائشة  
في ذلك لكن تقدم في ابواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عائشة وفي رواية  
هناك عن عمر بن سعيد عائشة فظاهر انه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريقين  
عن عائشة كقولك وقوله الا ان يكون الولا لنا في رواية الكشي في الا ان يكون ذلك  
وقوله قال الكافي يحيى بن سعيد وهو موصول لا اسناده المذكور قوله **اب**  
اذ قال الحاكم ثبت شتر في واعقوب فاشتره لذلك اي جاز **قوله** عن ابيه هو ابن الجبشي  
المكان في المدينة والرد عبد الواحد وهو غير اعين من ابن الجبشي المكي من غير عسقلان ولاها  
من الدنيا بعين وليس له ولد الواحد في البخاري سوى خمسة احادث هذا واخران عن عائشة  
وحدثنا عن جابر وكذا ما تابعه وليس روعه غير وله عبد الواحد **قوله** وورثي  
بنوه اعراف من اولا عتبة العباس بن عتبة والفضل الشاعر المشهور وابا خراش  
ابن عتبة ذكره الفاكهي في كتابه وله هاشم بن عتبة والدا محمد المذكور في تاريخ ابن عساكر  
عن ابن ابي عمير بن يزيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن عمار بن زيد المذكور عند الفاكهي ايضا وله  
ارهم ذكر في كتاب التزيين في النسب وعنه من الهب له صحبه دوز اخيه عبد بن الصغير  
فانه مات كافرا **قوله** من ابن ابي عمر وفي رواية الكشي والشمس بن عبد الله بن عمر بن  
عبد الله الخزومي **قوله** فيه اشترى بافا عتبهها وورع عتبه شتر طواها اشترى بها

عائشة

عائشة فاعقبتها في هذا لا على ان هذا الكتاب الذي كان عتبه لها هو اليها النفس بانشاء عائشة لها  
وفيه رد على من زعم ان عائشة اشترت من الولد واسند له الاوزاعي على الكتاب كماله  
للحق وبه قال احمد واسحق وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك فربما والله اعلم خاتم  
اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من الكتاب على سبعة وستين حديثا المحدث منها لا عشرة وثنية  
موصولة المحدث منها فيه وفيما مضى تسعة واربعون حديثا والخالص سبعة عشر حديثا واقعة  
مسلم على غيرها سوى ثلاثة حديثا برون في عتق عبده وحديث انس في قصة العباس  
وحديث من سبده وفيه من الاثار عن الصحابة والبايعين سبعة اثار والله المستعان  
**بسم الله الرحمن الرحيم** **دا**  
والخبر عن علي بن ابي حمزة الكاشغري وابن شوية قالا انها بدل عليها واخر السنن البسلة  
والهبة بكسر الهمزة وحذف الباء الموحدة تطلق للمعنى الاعمر على انواع الاموال وهو الهبة التي  
يمن بها عليه والصدقة وهي هبة ما تمخضه طلب كوابل الآخرة والهدية وهي ما يكرم به  
الموهوب ومن خصها بالاجابة اخرج الرصيه وفي كون ايضا بالانواع الثلاثة وتطلق الهبة  
بالمعنى الاخص على الاقتصار بدل وعليه ينطبق قول من عتبه الهبة بانها تملك بلا عوض  
وصنف المصنف محمول على المعنى الاعمر لانه اذ خلت بالهدايا **قوله** عن المصنف عاين برون  
لذا لا كسر وسقط عن ابيه من رواية الاصبلي وكريه وصحب عليه في رواية الاسدي والاصول  
اثنائه ولذا اخرج الامام علي بن حجر بن يحيى وابو نعيم من طريقين اسمعيل القاضي وابو عوانه  
عن ابيه في الخبر في كلهم عن عاصم بن علي شبح البخاري فيه ومن طريقين شيا به وعثمان بن عمار بن  
البارك عند الامام علي واخره البخاري في الاصل المرفوع عن ابي كلثوم عن ابن ابي ربيعة  
ولذلك رواه الليث عن سعيد بن ابي برون لم يلق عن برون في رواية له با دوافع  
الهدية تذهب وجر الصدق الحديث وقال عريب وابو يعقوب يصف وقال الطبري  
انه اخطأ فيه حيث لم يلق ابيه لذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعد واخره ابو عوانه  
نعم من زاد فيه عن ابيه لحفظ واصبط فربما والله اعلم **قوله** عن النبي صلى الله  
عليه وسلم في رواية عثمان بن عفان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **قوله** يا  
نساء المسلمين قال عاصم الاصح الا شهر نصيب النساء وجر المسلمات على الاضافة وفي



رواية المشارقة من اضافة الشيء الى صفة كسبحه الخام وهو عند الكوفيين على ظاهره عند  
 البصريين فيكون فيه محروفا وقال السهيلي وغيره جاء برفع الهمزة على انه منادى مفرد  
 ويجوز في المسلمات ان الرفع صفة على اللفظ على معنى يا ايها النساء المسلمات والنصب  
 على الموضع وكسره التا علاه النصب وروي بنصب الهمزة على انه منادى مضاف  
 وكسره التا المحض لا اضافة كقولهم سبحوا الخام وهو ما اضيف فيه الموصوف الى  
 الصفة في اللفظ فالصريحون على اولونه على حروف الموصوف وافته صفة تامة بحويا  
 نسا لانفس المسلمات او يا نسا الطوائف المؤمنات اي الكافرات وقيل يقررون  
 بافاضلات المسلمات كما يقال هو ارجل الفروع اي افاضلهم والكوفون يدعون ان  
 لا حرف فيه ويكفون ما خلا في الفاظ في المعايير وقال ابن رشد توجهه ما جاز  
 نسا باعتبارها قبل نداءه عليه من فصحة الاضافة على معنى المرح لهن فالمعنى يا خيرات  
 المؤمنات كما يقال رجال الفروع وتعقب بانه لم يخصهن به لان غيرهن نسا كن  
 في الحكم واجيب بانهن نسا كن من طريق الالتحاق وانكر ان عبد البر رواية الاضافة وروى  
 ابن السيد بانها قد حجت نقلا وساعدت اللغة فلا معنى للاكثار وقال ابن بطال العن  
 يخرج بانسا المسلمات على تقدير بعيد وهو ان جعل يوعى الشيء محروفا كانه قال يا نسا  
 لانفس المسلمات والمراد بالانفس الرجال ووجه بعده انه يصير مدحا للرجال وهو  
 صلي الله عليه وسلم انما خاطب النساء قال لا ان يراد بالانفس الرجال والنساء معا واطال  
 في ذلك وتعبته ابن المنير وقد روى الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نسا المؤمنات الخ  
**قوله** جاره لجان كما كذا لاكثر وكذا في جاره والمعلق محروفا تقديره هديره هديره **قوله**  
 فرس يكسر الفا والمهمل بينهما راسا كنه واخره نون هو عطر قليل اللحم وهو للبعير موضع  
 الحافر من الفرس ويطلق على الشاة مجازا ونونه رايدة وقيل اصله واشهر يدك الى  
 المبالغة في هذا الشيء اليسير وقوله لا الحقيقة الفرس لانه لم يجز العادة يا هديره اي لا  
 يمنع جاره من الهدير لجانها الموجود عنده الاستغلا له بل ينبغي ان يكون لها ما تنسرون  
 كان قليلا فهو خير من العدم وذكر الفرسي على طريق المبالغة ويحتمل ان يكون المعنى انما وقع  
 للمهدي اليها وانما لا يحضرها يهدي اليها ولو كان قليلا وجملة على الامر من ذلك اولي وفي حديث

عائشة

عائشة المذكورة بانسا المؤمنين ينادوا ولو فرس شاة فانه من المودة وبهذا الضعاف في  
 الحديث الخضر على التهادي ولولا اليسير لان الكثرة لا يتيسر كل وقت وادانوا اصل اليسير  
 صار كثيرا وفيه استعجال بالمودة واستعاط التكلف **قوله** ابن ابي حنيفة هو عبد العزيز  
**قوله** يزيد بن رومان بن رومان رجال الاسناد كلهم يدنون وفيه ثلاثة من التا بعين في نسق  
 او هو ابو حنيفة وهو مسلم بن دينار **قوله** ابن اخي بالنصب على التا واداه الندا محروفا  
 ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز واصله يا ابن اخي **قوله** ان كانا نطرح  
 المعقولة من التقيله وخبرها مستترا ولهذا دخلت الام في الخبر **قوله** ثلاثة اهل يجوز  
 في ثلاثة الجرو والنصب **قوله** في شهرين هو اعتبار روية الهلال الاول الشهر ثم روية ثانيا  
 في اول الشهر الثاني ثم روية بالثاني في اول الشهر الثالث فالمره ستون يوما والمرت لانه  
 اهل وسيا في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن ابيه لفظ كان يا علينا الشهر ما  
 نوقد فيه تارا وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة بينهما وقد اخرجنا ان  
 ما جاز من طريق اسلم عن عائشة بلفظ لقد كان يا على العجرا الشهر ما روي في بيت من بيت  
 الرخاء **قوله** ما عيشكم بضم اوله فقال عائشة الله عيشه وضبطه النورى يتسديد  
 الباء التثنية وفي بعض النسخ ما عيشكم بسكون الميم بعد هانوز يكسونه ثم تحاثة ساكنه  
 وفي رواية اوسلى عن عائشة قلت ما كان طعامي **قوله** الاسودان التمر والما هو على  
 النخل والافالما لا لوزك ولذلك قالوا لا يبخان اللبن والما وانما الحلق على المر اسود  
 لانه غالك بممر اللبن وزعم صاحب المعجم وارضاه بعض الشراح المتأخرين ان تفسير  
 الاسودان التمر والما مدرج وانما ارادت الحرة واللبل واسدك ان وجود التمر والما  
 يقتضي وصفه بالسعة وسياقها يقتضي وصفه بالضيقة وكانها بالعت في وصفها  
 بالشد حتى انه لم يكن عندهم الا اللبل والحرة انتهى وما ادعاه ليس بطايل والادراج لا  
 ثبت في النسخ وقد اشار الى استناده في ذلك ان بعضه روي في رواية الهري اعني الى  
 الاسودان فرضوا بذلك فقالوا ان لا الحرة واللبل وهذا محتمل لانه في النسخ في  
 التمر والما وهو الاصل واداه المرح معهم فالخير هو ذلك وقد نطاه من الاخبار



بالتفسير المذكور في سلك الامر العيش نسي ومن لا يجد الا التراضين حال الامن في الخبرين  
ومن لم يجد الا الخبرين صنف حال الامن في الخبرين لا وهذا امر لا بد فعه الحسن وهو الذي اراد  
عائشه وسبا في الرقاق من طرئ هشاخ نزعوه عايبه عنها لفظ وما هو الا امر لما  
وهذا صريح في التصود ولا يقبل الجمع على الادراج **قول** جبران بكسر الجيم زاد الاسماء على  
من طرئ في الصباح عن عبد العزيز نعم الجبران كما نواف في رواية ابي سفيان جبران صفت  
وسبا في بعد سنة ابواب الاشياء الاسماء **قول** مناج بنون ومهله جمع منج  
وهي العطية لفظا ومعنى واصطفا عطية الناقة او الشاة ونعاك لا نقا الفصحى الا للناقة  
ولست عار للشاة كما تقدم في الفرسين سوا قال ابو هريرة اخرى وغيره تقول منجك الناقة اعربك  
الخنزير او عركك الدار واخر منجك الجرد وكل ذلك هبة منافع وقد يطلق المنج على هبة الرقية  
وما في منجك ذلك بعد ابواب وقوله يجوز فتح اوله وماله ويجوز ضم اوله وكسر يائه  
اي يجعلون ما فيه **قول** فيسقيناه في رواية الاسماء على فسقيناه وفيه فضل  
الزهد وادبنا الواجد للعب ولا ستر اك فيما في الحديث وفيه جواز ذكر المرء كما في قوله  
الضيق بعد ان يوسع الله عليه ثم كبرنا بنج الله وليناسي به غيره قوله **ما**  
القليل من الهبة ذكره في حديثه لودعته للدراع او كراع وسبا في شرحه في  
الولية من كتاب النكاح ان شاة الله تعالى وما سبته للفرج بطريق الا ولى لانه اذا كان  
من دواعي على كل لفظ في السبب ولا يقبل منه من احضره اليه اولى والكراع من الدابة  
ما دون اللب وقيل هو اسر مكان ولا ثبت ويرده حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
اهدي الى كراع لقتلت وللطير في من حديث ام حكيم الخزاعية قلت يوسو الله نكوة  
اللفظ في كتاب الفقه لواءه الى كراع لقتلت الحديث وخص بالدراع والكراع بالذكر  
لجمع من الحديث والخبرين ان الدراع كما استعمل في غيرها والكراع لا يسميه له وفي المثل  
اعط العبد كراعما بطل دراعا وقوله هنا عن سليمان هو ان الامش واما جاز هو  
سليمان بن مهران وهو اكرم من في حانج سلمه المذكور في الباب قبله قال ابن بطال اشار  
عليه الصلاة والسلام بالكراع والفرس في الحضر على قبول الهدية ولو قل سلا على  
من الهدية لا حذر الشيء فخص على ذلك لانه من العلف قوله **ما** من استوجب

من اصحابه سبا الى سوا كان عننا او منفعه جازي في خبر كراهه في ذلك لانه كان يعلم طائفة  
**قول** وقال ابو سعيد مولدري **توله** اضر بوالى يعلم سبها هو طرف من حديث الرقية  
وقد تقدم ثمانية عشر وحاشا في كتاب الجمع وفيه استنباط من المراه منفعه علامها وشر  
ما نقل في تسمية كل منهما واعرب الكرماني هنا فزع عن اسم المراه مينا وهو وهم وانما  
يبدل ذلك في اسم النجار كما تقدم وان قول ابو عسان في هذه الرواية ان المراه من الماخرين  
وهو يحتمل ان يكون انصاريه حالت بها جريا او تر وحت به او بالحقس وقد ساقه ابن  
بطال في هذا الموضع لفظ امراه من الانصار والذي في الفصحى اي وقف عليها من النجارى  
وصفته **توله** حديث عبد العزيز بن عبد الله هو الاوسى والاسناد كله مدنيون وقد تقدم  
حديث ابو قتادة مشروحا في كتاب الجمع وفيه طلب لوقته من اصحابه مينا ولكنه رحمه وانما  
استعملوا الكونهم كما نواجر من وفيه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم هل يعكركم شيء وقد ذكرت  
مناك رواية من زاد فيه كلاً واظعوني ولعل المصنف اشار الى هذه الزيادة وقول بخدي  
زيد بن اسلم قابل ذلك هو محمد بن جعفر بن ابي عن في حانج وهو ان اكثر اخوانه جعلوا في قوله  
فيه اخذت فاعلى محبة ثم مهله مكسورة اى جعلها طاقا كانا كما تكسر فت فابدها واعرب  
الداودي فقال اعلى لها شسعا وقوله حتى يغدها شسدا لفا المفتوح كى وقع من اكلها  
وروى بكسر الهمزة والمجهوف ورده ان التثنية في لفظ الاستنباط بالصدرين حسن ان اعلم  
نفسه تطيبه وانما طلب صلى الله عليه وسلم من ابي سعيد وكذا من في قتاده وغيرهما لموسى  
به ورفعه عنه اللبس في توقف في حوان ذلك وقوله في السند عبد الله بن ابي قتاده السلمي هو  
نسخ اللام وهذا مشهور في الانصار وذكرا من الصلاح ان من قاله بكسر اللام مخ ولعس كما قال  
بكسر اللام لغة معروفة وهي الاصل وتجب من هذا ذلك عليه قوله **ما** من  
استسقى ما اولينا او غير ذلك ما يطيب به نفس المظنون عنه **توله** وقال سيبويه قال  
النبي صلى الله عليه وسلم استسقى هو طرف من حديث اوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم امره من  
العرب فامر بها اسير من رسول الله الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم استسقى يا سهل  
تذكر حديث انس في تقديم الامن في الشرب وسبا في شرحه في الاثر به واورده بهذا



طريقه طوله وهو بضلله وكيفية الواو واسمه عبد الله بن عبد الرحمن والغرض منه قول  
ليس في استسقي **قوله** الامنوز الامنوز فيه تقدير جند امضراي الامنوز والامنوز  
للكايد وقوله الامنوز الكذا وقع بصيغته الاستفهام والامر بالتام وقد اخرج مسلم  
من الوجه الذي اخرج منه البخاري الا انه قال في الحديث ايضا الامنوز في كمال اللقظه لا  
مراتك ذكر قول السري في سنة ثلاث مزار وعمل ذلك شرح ابن التزكي انه وقع كذا في  
نسخته ولم اراه في شيء من النسخ الا كما وضعت اوله وتوجيهه انه لما بين ان الامنوز قد  
اكد به اعادته اكد ان كذا في صريح الامريه ويستفاد من حرف الفعل التثنية في كذا  
كتوا عايشه كان عجب التثنية في شأنه كله وأشار الى اسماعيل بن سليمان بن ابي بكر  
عن ابي طوله بقوله فاستسقي واخرج من طريق اسماعيل بن جعفر وخالد الواسطي عن  
ابي طوله طوله برويه انتهى وسلم ان حافظ وزيايته بقوله وقد ثبت هذه اللفظه في  
حديثه من طريق الاصحاح عن ابي صالح عنه في حديثه في الامريه وفيه جواز  
طلب الا على من الا في ما يريده من كذا وكذا في نفس المطلوب في طيبه به ولا  
بعد ذلك من السوال للزوم **قوله** قبول هديه الصيد وقيل  
الشيء صلى الله عليه وسلم من اتيه به عضد الصيد بفتح حائه في ذلك قبل باب وقوله  
في حديثه ليس ان يخاف بالفا والخير اي اثرا وقوله فليخبروا بالجمعه والموجده اي يعبوا و  
كذلك في روايه الكشيحي واغرب الدلاوي فقال لعنه عطف شوا وتعقبة ابن التزكي  
وقال ضبطوا الغبوا بكسر الغين والفتح اعرف وسياتي شرحه ان شاء الله تعالى في كتاب  
الصيد والدرابح ومر الطهران وادعروا على خمسة اميال من مكة ارجه المدينه وقد  
ذكر الواقدي انه من مكة على خمسة اميال وزعم ابن وضاح ان بينهما احد وعشرين دراعما  
ميلا وقيل سنة عشر ميه جرح البكري قال النووي والاعلوط وانكا المحسوس ومر  
قريبه ذات نخل وزرع ومياه والطهران اسم الوادي وقول العامة بطريقه وقيل  
وقول البكري هو لا فمدا الله اعلم وابوطي هو روح ام سليم والدوايس وقوله في هذا  
لا شك فيه لسر انه يشك في الوركن خاصة وان الشك في قوله في هذا او وركبها

ليس

ليس على السوا او كان يشك في الخبر ثم استيقن وكذلك شك في الاكل واستيقن القيل  
فخرج به اخرا **قوله** قبول الهديه كذا ثبت لا يرد وسقطت هذه الترجمة  
منها الغيرة وهو الصواب واورده فيه حديث الصوفي عن حنانه في اهدايه الحمار الوحشي وشاهد  
الترجمة منه مفهوم قوله لم يرد عليك الا انا خرج فان غصه انه لو لم يكن يحرم القبله منه  
وقد يقع شرحه في كتاب الحج وفيه انه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهديه **قوله**  
قبول الهديه كذا ثبت لا يرد وهو تكرار غير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمه قوله  
الصيد من العوام بعد الخاص ووقع عند الشافعي باب من قبل الهديه وذكر فيه سنة احاديث  
الاول حديث عائشه كذا في الناس يحرون يدليها به يوم عايشه وسياتي شرحه في الباب الذي  
بعده وقوله فيه مرضاه هو مصدر بمعنى الرضى وقوله فيه يستغور بالموجده والمعجم من النغيه  
وروي بسكون يفتح الميم مثله وكسر الموحده والمهله ما بينهما حديث ابن عباس اهدت  
ام حنيفة وهي بالمهله والفا مضمر وسياتي الكلام عليه في الاطعمه في الكلام على الضب وقوله  
فيه وتزل الاضرب كذا لا يرد بصيغته الحج والغير الضب ولا ضب جمع ضب مثل  
الكف وكف وقوله تغزرا بالالف والمجعه تقول تغزرا الشئ وتغزره اذا كرهته وقوله ان  
عباس لو كان حرا ما اكل على ما يريه النبي صلى الله عليه وسلم استكره الصحاح من جهة التفسير  
بأنها حديثه يريه في قوله صلى الله عليه وسلم الهديه ورده الصدقة وقوله فيه اذا  
اتي بطعام زاد احد وان حيا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابيه **قوله** ضرب  
بيده اي شرع في الاكل يسرعا ومثله ضرب في الارض ان اسرع السير رابعها حديث عائشه  
في قصة بريقه من طريق الواقدي عن عائشه وسياتي شرحه في كتاب النكاح وقد بقي ما يتعلق  
لشري بريقه في كتاب العتق قريباً وشاهد الترجمة منه قوله هو لها صدقة ولنا هديه فهو قد  
منه ان التثنية انما هو على الصفة لا على العن ووقع في روايه ابي الهيثم في قوله صلى الله عليه  
وسلم هذا صدقة علي بريقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هديه ووقع  
لغيره في هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا صدقة علي بريقه هو لها صدقة ولنا  
هديه فعمل السوال والجواب من كلامه صلى الله عليه وسلم والاول الصواب وهو الذي ثبت  
في غير هذه الروايه ايضا خاصها حديثه في ذلك **قوله** عرس في روايه







فرواه سليمان بن بلال عنه عن ابيه عن عائشة في حمله الحديث الاول ورواه عنه غيره بهذا  
الاسناد الاخير **قوله** وقال ابو مروان الغساني كذا للاكثر فيمن معه وسينجم له  
ثقله ووقع في رواية القاسمي عن ابي زيد فيه تغير فحدثه العثماني حكاية ابو عبد الله  
وقال انه خطأ وقد تقدمت في مروان بن ابي ربيعة رواية موصولة في كتاب الحج ووقع لاقا بسى  
فيه تصحيف غير هذا الاخره يعني ابا مروان فحصل من الحديثين في روايته عن هشام فجعل  
الاول وهو الخري كما قال حماد بن زيد عن هشام وجعل الثاني وهو قصه فاجتمع هشام  
عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة  
وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصه مشهوره من غير هذا الوجه اخرجها  
والنسائي من طريق صالح بن كيسان في مسند وبنفس وزاد النسائي وشعب بن ابي حمزه  
لاسع عن الزهري عنه وهكذا قال موسى بن ابي عمير عن الزهري وخالفه عبد الرزاق  
فقال عن حماد بن الزهري عن عروة عن عائشة وخالفه اسحق الكلي جعل ايا بكر بن عبد الرحمن  
بدل محمد بن عبد الرحمن قال الذهلي والدارقطني وغيرهما المحفوظ من حديث الزهري عن محمد بن  
عبد الرحمن عن عائشة وابو مروان هذا هو يحيى بن ابي زكريا الغساني وهو شامي نزل واسط  
واسر الى كركم يحيى ايضا وهو من زعمارة محمد بن عثمان الغساني فانه وان كان يلقى ابا مروان  
لكنه لم يدر له هشام بن عروة وانما يروي عنه بواسطه وطريقه من وصلها وصلها الذهلي  
في الزهرياته وقد اختلف على هشام فيه اختلافا اخر فرواه حماد بن زيد عن سلمه عنه عن  
عوف بن الحرث عن اخته ربيعة عن سلمه ان نسائه النبي صلى الله عليه وسلم قلن لها ان النار  
تخرج من عديا باهر يوم عائشة الحديث اخرج احمد ويحتمل ان يكون له هشام فيه طريقان  
فان عبده بن سليمان رواه عنه بالوجهين اخرج الشيخان من طريقه بالاسناد الاول كما  
مضى في الباب الذي قبله واخرجه النسائي من طريقه ثانيا بعد حماد بن زيد وسلمه والله اعلم  
**قوله** والخبر الاخر سلمه وسائر نسائه رسول الله صلى الله عليه وسلم اي يقسمن وهن  
زينب بنت جحش الاسديه وام حبيب الامويه وجويريه بنت الحرث الخزاعيه وسمونه  
بنت الحرث لظلاله دوز زينب بنت خزيمة ام المساكين رواه ابن سعد من طريق ثور بن  
الذكوان وهو بالمثلثه مصغره عن سلمه فالت كلفى صواحي وهن فذكرتهن وكاتب

للجانب

الجانب الاخر فقلن كل رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الناس يهدون اليه في يد عائشة  
وتحجب بها الحديث قال ابن سعد ما كنت زينت خزيمة قبل ان تزوج النبي  
صلى الله عليه وسلم ام سلمه واسكن ام سلمه بينهما لما دخل بها **قوله** فقلن لها كل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس بالخير واليهم مكسورة لا لفظا الساكنين وكون  
الرفع **قوله** فلم يدها في رواية الكشي هي فلم يدها في الخبر **قوله** فان الرجل ياتي  
وانا في ثوب امرأه الا عائشة ياتي شرجه في ثوب عائشة ان شاء الله تعالى **قوله** ثم  
انهن دعون فاطمه في رواية الكشي هي دعوت وروى ابن سعد من طريق الحسن ان  
النساء خالجهن بذلك من زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سألها ان يسلك  
زينب قالت زينب وغيرها قال هي التي وليت ذلك قالت نعم **قوله** ان نسائك  
ينسرنك العداء في ذلك لو لم يراي بطن منك العداء وفي رواية الاصيلي ناسدتك  
الله العداء الى سائر نسائه العداء والمراد به القسويه منهن في كل شيء من الحجبه وغيرها  
نار في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم ارسل انواج النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم فاطمه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنت عليه وهو مضطجع  
معي في مرضي فقالت يا رسول الله ان انا واجل ارسلتني لسالك العداء في ذلك  
اي تخافه وابو تخافه هو والد الذي بكر **قوله** فقال يا بنه الاحبين ما احببت  
تلي زاد مسلم في الروايه المذكوره قال فاحي هذه فقالت فاطمه حسرتي ذلك  
فوجدت اليهن فاخبرتهن زاد مسلم فقلن لها ما نراك اغتبت عنا من شيء **قوله**  
فابت ان يرجع في روايه مسلم فقالت والله لا اكلم فيها ابدا **قوله** فان سئل  
زينب بنت جحش زاد مسلم وهو الذي كانت نسائه منهن في المنزله عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه ثناء عائشة عليها بالصدق وذكورها  
لها بالحدود التي تشرع منها الرجوع **قوله** فابت في مرض علي بن الحسن فذهبت  
زينب حتى استأذنت فقال ابنوا لها فقالت حسبك انا رقت لك ثوبا تخافه  
در اعينها وفي روايه مسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم مع عائشة في مرضها على



الحال التي دخلت فاحملها وهي **بول** فاعلظت في رواية مسلم ثم وقعت في فاسطاط  
وفي رواية علي بن الحسين فوكت بعائشة ونالت منها **بول** فسببها حتى ان رسول الله  
صل الله عليه وسلم انظر الى عائشة لم يتكلم وانا ارقب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وارقب طرفة بل اذ في فيها قالت فلم يترج زنب حتى عرفت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم لا يكره ان يتصرف في دناءة جواز العمل فيهم من القرآن لكان روى النساء وانما جاز  
مختص من طريق عبد الله بن عروة عن عائشة قالت دخلت على زنب بنت جحش فوجدتها  
التي صلى الله عليه وسلم فابت فقال سببها فسببها حتى خفت ريقها في فمها وقد ذكرته  
في باب انتصار الظالمين كتاب الظالم فيمكن ان يحمل على التعدد **بول** فتدخلت عائشة ترد  
على زنب حتى اسكتها في رواية مسلم فلما وقعت بها لراة شبيها ان كحتها عليه ولا نسود  
فلم اسبها ان احمها **بول** فقال انها بنت ابي بكر ايها شريفة عاقله عارفة كاسها وكذا  
في رواية مسلم وفي رواية النساء المذكورة فرائت وجهه ثم لا وكان صلى الله عليه وسلم  
اسار ان انا لم اكن عالما بما قب مضربا اليها فلا تستغرب من بيته تلقى ذلك  
عنه ومن شابه ابيه فاطلم وفي هذا الحديث متقبه طاهر لعائشة وانه لا حرج  
على المرء في اتيار بعض نسائه بالحف وانما اللازم العدل في البيت والنفقة ونحو ذلك  
من الامور اللازمة لذكوره ابن بطال اعلم المطلب وبعقبه ان المنبر بان النبي صلى الله عليه وسلم  
ليرفع ذلك وانما فعله الذين اهدوا له وهو باختيارهم في ذلك وانما امر عندهم النبي صلى  
الله عليه وسلم لانه ليس من كمال الاخلاق ان تعرض الرجل الى الناس في ذلك لانه من  
التعرض لطلب الهدية وايضا فالذي يري لاجل عائشة كان ملك الهدية بشرط الملك  
يتبع فيه محجرا للمالك مع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشركن في ذلك وانما  
وكت المناقشة لكون العطية تجعل اليهن من يد عائشة وفيه قصد الناس بالهدايا او قوا  
المسرة ومواضعها لزيد ذلك في سرور الهدية اليه وفيه توافر الضارب وتغاييرهن  
على الرجل وان الرجل يسعه السكون لثانها ولزولا يحمل مع بعض على بعض وفيه جواز  
النسكي والترسل في ذلك وما كان عليه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من هباته والجباه منه

حتى راسه

حتى راسه باعز الناس عنده فاحله وفيه سرعه فهم من رجوعهم الى الحق والوقوف عنده  
وفي رواية لزيد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت بنت عنه كانت لها  
اسمها الصغيرة بنت عبد المطلب قال الراوي وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لزيد  
قال ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذه فلبس كانه اخذه من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم لطلب العذر مع علمها بانه اعد الناس للزينة عليها الغيرة فلم يجرها النبي  
صلى الله عليه وسلم بالطلاق لك وانما خزن زنب بالذكر لان فاطمة عليها السلام  
كانت حاملة رسالة خاصة بخلاف زنب فاهما يشركن في ذلك بل اسهر لانهما  
هي التي تولت رسالة فاطمة او لا فسرارت بنفسها واسند له على ان القسركان  
واجبا عليه وسبب في الحديث في ذلك في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى قوله **بول**  
ما لم يرد من الهدية كانه اسار الى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر فروعا لارسل ترو  
الوسايد والذهن واللبن والتمر يدعى بالدهن الطيب واسناده حسن الا ليس على  
شرط البخاري فاسار اليه والتقى بغيره نفس انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب  
قال ابن بطال انما كان لا يرد الطيب من اجل انه ملازم لما جاءه الملائكة ولذلك كان لا  
ياكل التوبع ونحوه فلبس لكونه من اهل البيت في ذلك لكان من خصايصه وليس  
كذلك فان انسا افتريه في ذلك وقد ورد التقي عريده من رواية الحسن في ذلك  
حديث صحيح رواه ابو داود والنسائي وابوعوانه من طريق عبيد الله بن جعفر عن  
الاعرج عن ابن عمر فروعا من عرض عليه طيب فلا يرد فانه حفيظ المحرم طيب  
الرائحة واخرجه مسلم من هذا الوجه للزنا قال ربحان بن طيب ورواه الجماعة  
فان احمد وسبعة نفس وجه روه عن عبد الله بن زيد المديني عن سعد بن ابى يلفظ  
الطيب وواقعه زوهب عن سعد بن حبان والعدد الكثير والالحفظ من الواحد  
وقد قال الترمذي عقب حديث انس وابن عمر وفي الباب عن ابن عمر فاسار الى هذا  
الحديث **بول** حديثه عن زوهب عن سعد بن حبان والعدد الكثير والالحفظ من الواحد  
ابن عبد الله قال دخلت عليه فانا ولي طيبا قال كان انس لا يرد الطيب فاعل قال هو عن



والصبر لثامه وزعم بعض الشراح ان الخير ليس كذلك فقد اخرج ابو نعيم  
من طريق ثعلبة بن جابر عن عبد الوارث عن عذرة بن ثابت قال دخلت على ثمانية فنادوا لي  
طيبا قلت قد طيبيت فقال كان انس لا يريد الطيب **قوله** وزعم اي قال والزمع  
يطلق على القول كثيرا **قوله** من راي الهبة الخاوية جازيه ذكر فيه  
طرفا من حديث المسور ومروان في قصة هواند ومروان منه قوله صلى الله عليه  
وسلم واذا رأت ان ارد عليك سبيك فزاجب منه ان يطيب ذلك فليفعل فان  
يقبه الحديث طيبنا لك وقد تقدم قريبا في الحديث باب من ملك من العرب ومعاينة  
من بين هذا الاسناد بعينه فيه انه هو وهبوا ما غنموه من السبي من قبل ان يغسلوه ذلك  
في معنى الخاوية وحرف في هذه الطريق حواشي الشرط من الجملة الثانية وهي فليفعل وقد  
بينت كذلك في الباب الذي اشترى اليه قال ابن بطال فيه ان للسلطان ان يرفع الملاك  
توم ان كان في ذلك مصلحة واستيفاء وتعقته ابن المنير وقال المنير قال بل في  
نفس الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك الا بعد طيبين نفوس المالكين  
**قوله** المكافاة في الهبة المكافاة بالهبة مفاعله معنى المكافاة  
والمراد بالهبة هنا المعنى الاعمر كما قدرته في اول كتاب الهبة **قوله** عن هشام في رواية  
الاسماء على من طريق ابراهيم بن موسى الفراء عن عيسى بن يونس حديث هشام **قوله**  
يقبل الهدية ويثبت عليها اي يحطى للذي يهدي له بدلها والمراد بالشواب المجازاة  
واقبل ما يساوي قيمه الهدية **قوله** لم يذكر وكيع ومجاهد عن هشام عن ابيه  
عائشة **قوله** الى ان عيسى بن يونس تقرب بوصلة هشام وقد قال الترمذي والبخاري  
لا تعرفه موصولا الا من حديث عيسى بن يونس وقال الاجري سالت اما داود عنه  
فقال تقرب بوصلة عيسى بن يونس وهو عند الناس من رسل ورواية وكيع وصلها  
ابن ابي شيبة عنه بلفظ ويثبت ما هو خير منها ورواية مجاهد لا تقف عليها  
بعد واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الشواب على الهدية اذا اطلق الواهب  
وكان من يطلبه الشواب كالفقير للفقير بخلاف ما يبيح الا ان لا على وجه الدلالة

منه بواحيته صلى الله عليه وسلم ومن حيث المعنى ان الذي اهدى قصد ان يحطى الثمن اهدى  
فلا اقل ان يعوض بنظر مديته وبه قال الشافعي في القدر ومما في الحديث كل خفية  
الهبة للشواب طارئة لا تعقد لانها بيع ثم يحول ولا يجوز شوب الهبة التبرع فلو اطلقنا  
لكان في معنى المعايضة وقد فرق الشافعي والحرف بين البيع والهبة فما استحق العوض اطلق  
عليه لفظ البيع بخلاف الهبة واجاب بعض المالكية بان الهبة لو لم يعطى الشواب اصلها كانت  
بمعنى الصدقة وليس كذلك لان الغلبة من حال الذي يهدي له بطلب الشواب ولا سيما ان كان  
فقيرا والله اعلم **قوله** الهبة للولد وان اعطى بعض ولده لم يجز  
حتى بعد ان يقع ويحطى الاخرى في رواية الكشي في ويحطى الاخرى **قوله** وقال الشافعي  
صلى الله عليه وسلم اعدوا من اولادكم في العطية سببا في يودوه في الباب الذي بعده من  
**قوله** في العطية وهي للمعنى وقد اخرج الطحاوي من طريق غيره عن الشعبي عن النعمان  
نذكره في الزيادة ولقطة سوسا من اولادكم في العطية كما يجوز ان يسوا منكم في البر  
وياتي حديث ابن عباس ايضا في اخر الباب **قوله** وهل للولد ان يرجع في عطية لولده  
وبما كل من مال ولده بالمعروف ولا يهدى استملت هذه الترجمة على اربعة احكام الاول  
الهبة للولد وانما ترجمته ليرفع اشتدال من باب خذ بظاهر الحديث للشهورات وبذلك لا يبدل  
لان مال الولد ان كان له بية فلو وهب لآب ولده شيئا كان له وهب نفسه في الترجمة  
اشاره الى ضعف الحديث المذكور والى ما يليه وهو حديث اخرجه ابن ماجه من حديث حابر  
قال الدارقطني عن ابن يونس عن عيسى بن يونس عن يوسف بن اسحق عن اسحق  
عن ابن النكدر وقال ابن القطان اسناد صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وله طريق اخر  
عن حابر عند الطبراني في الصغير واليه في الدلائل ما قصه مطوله وفي الباب عن  
عائشة في صحيح ابن حبان وعن سمرة وعن عمر وكلاهما عند البخاري وعن ابن سعد عند  
الطبراني وعن ابن عمر عند ابن يونس في مجموع طرق لا تحط عن الثوبه وحواش الاحكام به  
فتعين ما يملكه الحكم الثاني العدل من اولاد في الهبة وهي من سبيل الخلاص كما سباني  
وحديث الباب عن النعمان حجة من اوجه الثالث رجوع الولد فيما وهب للولد وهي



خلافة ايضا ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة انه يراد بها ثواب  
 الاخره وحدثنا بابن طاهر في الجواز كما سألني ايضا وكانه انسان اراد ان يخرجه من رجل  
 يعطيه او يهبه فخرج فيها الى الولد فيما يعطيه وله اخرجته ابوداود وانما جاء  
 بهذا اللفظ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في رجل اراد ان يخرجه من رجل الى الولد  
 بالمعروف قال ابن كثير وفي رواية اخرى من رجل الى اب لابن خفا ووجهه انه لا خلاف في ان  
 ان ياكل من مال الولد اذا احتاج اليه ولا يسترجع ما وهبه له بطريق الولد او  
 الشئ صلى الله عليه وسلم من غير ان يعطاه ابن عمر وقال فيمنع به ما شئت هو طرف  
 من حديث نفع موصوف في البيوع وباتي ايضا موصولا بعد اثني عشر بابا قال ابن بطال  
 في نسخة حديث ابن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم لو سأل عمر ان يهب له بعينه لانه عبد الله  
 لبادل الله لئلا يملكه لو فعل لم يكن له من ثمنه فذلك اشتراه صلى الله عليه وسلم منه  
 ثم وهبه لعبد الله قال ابن بطال دلاله على انه لا يلزم المصلحة فيما يهبه غير الاب لو لم يخرجه  
 وهو كما قال عن النعمان بن بشير لما كان في ارضها بالزهرى واخرجه النساء من  
 طريق الاقذاع عن ابن عباس بن محمد بن النعمان وحدثني عبد الرحمن بن حريش عن شمر بن سواد  
 جعله من مسند بشير بن بك والمحمود انه عن النعمان بن بشير والذ النعمان  
 هو ابن سعد بن عطيته بن الجلاس بن جهم الجهم وكهف في الامم الحرة في صحاحي شمس بن ابراهيم  
 بن سعد وغيرهما ومات في خلافة ابي بكر سنة ثلاث عشرة وبقي الله اول من تابع ابا بكر  
 من الانصار وقيل عاش في خلافة عمر وقد روي هذا الحديث عن النعمان بن عبد الله بن النعمان  
 من عرو بن الزبير عن سعد بن مسعود والنسائي وادود ابو الفتح عن النعمان بن حبان واحمد  
 والطحاوي والفضل بن الربيع عند احمد وادود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود  
 عند احمد وعون بن عبد الله عن عوانه والسجستاني والصحاحي وادود واحمد والنسائي وابن  
 ماجه وابن حبان وغيرهم ورواه عن الشعبي عدد كثير ايضا وسادس ما في رواياتهم من التواتر  
 الزائدة على هذه الطريق تفصيلا ان شاء الله تعالى انما ياه اتيه الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في رواية الشعبي في الباب الذي يليه اعطاني العطيته فقال له نعم فبنت رواجه

ما ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا  
 اعطيت اتي من عمره بنت رواجه عطية وباتي في الشهادات من طريق ابن حبان عن الشعبي  
 بسبب سؤاله شهاب بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه عن النعمان قال سالت ابي  
 ابي يعزب الموهبة لي من مال زاذ مسلم والنسائي من هذا الوجه فالتوى بها سنة اى مطلقا  
 وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه بعد حواشي ويصح بينهما بان المدة كانت سنة وشيخنا  
 الكسريان والخي اخرى قال ثم بدل له فوهما الى فقال له لا ارضى حتى تشهد النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال فاخذ بيدي وانا غلام ولمسلم من طريق ابوداود بن ابي هند عن الشعبي عن النعمان  
 اطلقني ابي علي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصح بينهما بان اخذ بيده فمشى معه  
 بعض الطريق وحمله في بعض الصغر سنة او غير عن استيفاء اياه بالحل فذكر بين من  
 رواه الباب ان العطيته كانت غلاما ولذا في رواية ابن حبان المذكورة ولذا في ادود من طريق  
 اسماعيل بن سيار عن الشعبي ولمسلم في رواية عرو وحدثنا جابر بن معاوية في رواية ابن حبان  
 عهله وراء ثم راي يوزع عظيم عند ابن حبان والطحاوي عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة  
 فقال ان والدي بشير بن سعد بن النعمان صلى الله عليه وسلم فقال ان عمره بنت رواجه  
 بنوعام واتي سميت النعمان واما ابنتان ثريه حتى جعلت له حريته من افضل ما لي بقول وانما  
 قال في شهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا  
 اشهد على حور وجمع ابن حبان من الروايتين بالحل على وامعنين احدهما عند ذاك النعمان  
 وكانت العطيته حريته والاخرى بعد ان لم يكن النعمان وكانت العطيته عبدا وهو جمع ما ياب  
 به الا انه يحكى عليه انه بعد ان بنى شمر بن سعد مع جلالته الحكم في المسالة حتى يعود  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد بشده على العطيته البائنة بعد ان قال في الاول  
 اشهد على حور وجمع ابن حبان ان يكون شمر بن سعد الحكم وقال غيره يحتمل ان يكون  
 حمل الامارة على كراهة السيرة او ظنا به لا يلزم من الامتناع في حريته الامتناع في  
 العبد لان من الحريته في الاغلب اكثر من العبد ثم ظن رواجه اخر من الجمع بسلم من  
 هذا الخبر ولا يحتاج الى حواشي وهو ان عمره لما انتعت من ثمنه الا ان يهب له شيئا







يشهد لهم واستأنسو احديث ابن عباس رفعه سوا من اوله ذكره في العطيبة فلو  
كنت فضلا احد الفضل انسا اخرجه سعيد بن منصور واليه في طريقه  
واسناده حسن واجاب من عمل الامر بالتشويه على التبريد عن جري النعمان  
باجوبه احدها ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه فليست  
فيه حجة على منع الفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك ويعقوبه بان كثير من طرق  
حديث النعمان صرح بالبعضية وقال القرطبي ومن اجل ذلك انما تناول  
من هو جميع ماله لبعض ولده كما ذهب اليه سحنون وكان له يسير في نفس هذا  
الحديث ان الموهوب كان غلاما وانه وهبه له لما سألته الام الهبة من بعض ماله قال  
وهذا يعلم منه على القطع انه كان له ما غيره ثانيا ان العطيبة المذكورة لم تكن وانما  
جاءت لتفسير النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فاسرار عليه بان لا يفعل فتترك  
حكاه الطحاوي وفي اكثر طرق حديث الباب ما يابده بالثبوت ان النعمان كان كبيرا ولم  
يكن قبض الموهوب فحان لا يبي الرجوع ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في اكثر طرق الحديث  
ايضا خصوصا قوله ارجعه فانه يدرك على يد وقوع القبض والذي نظرت عليه  
الروايات انه كان صغيرا وكان ابوه وايضا له لصغره فامر برد العطيبة المذكورة  
بعد ما كانت في حكم المقبوض بلعها ان قوله ارجعه دليل على الصحة ولو لم يصح الهبة  
لم يصح الرجوع وانما امره بالرجوع لان للوالدان يرجع فيما وهبه لولده وان كان الافضل  
خلا ذلك لكن استجاب بالتشويه رجع على ذلك فلهذا امره وفي الاحتجاج بذلك  
نظر والذي يظهر ان معنى قوله ارجعه اي الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك صحة  
الهبة خاسما ان قوله اشهد على هذا غير لازم لان اشهادا على ذلك وانما اشهد من ذلك  
لكونه الامام وكانه قال لا اشهد لان الامام ليس من شأنه ان يشهد وانما من شأنه ان  
حكم حكاه الطحاوي ايضا وارضاه ابن القصار ويعقوبه ماله يلزم من كون الامام  
ليس من شأنه ان يشهد ان يمتنع من جعل الشهادة ولا من اذا بها ان اجبت عليه وقد صرح  
المحقق بهذا ان الامام اذا شهد عند بعض نوابه جاز وما قوله ان قوله اشهد صيغة  
اذن وليس كذلك بل هو للتوقيع لما يدرك عليه نفيه الفاظ الحديث وذلك صرح الجمهور

في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله اشهد صيغة امر والمراد به في الجواز وهو كقوله  
لعايشه استر على امر الوفا انتهى سادسها التمسك بقوله الاسوية بينه على المراد  
بالامر الاستحياب وبالنهي التزيم وهذا جدير لولا ورود ذلك لافا ظا الزايد  
على هذه اللفظة ولا سيما ان تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الامر ايضا حكاه  
سويد بن صالح وفتح عند مسلم عن ابن سيرين ما يدرك على ان المحفوظ في حديث النعمان  
قاروا من اوله دليل سوا ويعقوبه بان المخالفين لا يرجحون القارية كما لا يجوز  
التشويه ما منها في التشبيه الواقع في التشويه بينه بالتشويه منهم في الروايات  
قرينه تدل على ان الامر للتبريد لكن اطلاق الجواز على عدم التشويه والمتمم من قوله لا اشهد  
الامر على حق وقد قال في اخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال فلا اداناسمها على الخلفين  
او يكره عمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم على عدم التشويه قرينه ظاهره في ان الامر للتبريد  
فاما ابو بكر فرواه الموطا باسناد صحيح عن عائشة ان ابا بكر قال لها في مرض يوتيه ان كنت  
تخلتني فلا فلو كنت اخبرتني لكان لك ما لنا هو اليوم للوارث واما عمر فذكره الطحاوي  
وغيره انه خل ان الله عاهدا دون سائر ولده وقد احاب عمره عن قصص عائشة بان  
اخوتها كانوا راضين بذلك وبحاب ثبوت ذلك عن قصة عائشة لا جوبه ان الاجماع  
انفرد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فادنا جاز له ان يخرج جميع ولده من  
ماله جاز ان يخرج عن ذلك لبعضهم ذكره ابن عبد البر ولا يخفى ضعفه لانه فيما  
مع وجود النص وزعم بعضهم ان معنى قوله لا اشهد على حواشي لا اشهد على سبل  
الامر لبعض الامه لا دون بعض وفي هذا نظر لا يخفى ورد قوله في الرواية لا اشهد  
الا على الحق وحكي ان التبريد الذي اورد في بعض المالكية اجماعا على خلاف  
ظاهر حديث النعمان بمرده عليه واستدراكه ايضا على ان الابان يرجع فيما في  
لا يبي وكذلك الامام وهو قول اكثر الفقهاء لان المالكية فرقا بين الاب والامام فقالوا  
للأم ان ترجع ان كان الاب حيا دون انا مات وقد رجوع الاب كما اذا  
كان الاب الموهوب لم يستخرج دينه او نكح ونكح قال اسحق وقال الشافعي  
لاب الرجوع مطلقا وقال احمد لا محل لوابان يرجع في هبته مطلقا وقال

عمر



الكو فيون ان كان الجوهر صغيرا لم يكن لا بالرجوع وكذا ان كان كبيرا وقبضها فالوا  
وان كانت الهبة لزوج من وجه او بالعكس اولد كرجع الرجوع في شي من ذلك  
واقهر استحق في ذي الرجوع وقال الزوج ان ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل  
ذلك يطول وجه الجمهور في استئنا الابان الولد وماله كايه فليس في الحقة رجوعا  
وعلى تقدير كونه رجوعا فما اقتضته مصلحة الطاريب ونحو ذلك وسيل في الكلام على  
عليه الزوجين في الباب الذي بعده وفي الحديث ايضا النذر الى المالك من الاخوة  
وتركنا يوقع سنه الشحنا وبور العتوق للابا وان عطيه الاب لانه الصغير في  
حجر الاحتجاج القيص وان الاشهاد فيها بخي عن القيص وقيل ان كانت الهبة دمه او فضه  
فلا بد من عزلها وافرادها وفيه كراهه محل الشهادة فما ليس بمباح وان الاشهاد في  
الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل الى بعض الاولاد والزوجات دون بعض  
وان وجه التشويه سنه في غير ذلك وفيه ان الامام الاعظم ان يحل الشهادة ويظهر  
فان بها اما الحكم في ذلك يعلم عند من يحزنه وبودها عند بعض نوابه وفيه مشروع  
استفصال الحاكم والمفتي على محمل الاستفصال لقوله الك ولغيره فلما قال النحر  
قال فكلهم اعطيت مثله فلما قال الك لا تشهد منهم انه لو قال النحر لشهد وفيه  
جواز تسمية الهبة صدقة وان الامام كذا في مصلحة الولد والمباركة الى قبول قول الحق  
وامر الحاكم والمفتي متى كان في كل حال وفيه اشارة الى سوء عاقبة الحريص والسطح  
لان عمره لو رضى بما وهبه زوجها لولد لما رجع فيه فلما اشد حرصها في تنسب  
ذلك افضى لا بطلانه وقال للملوك فيه ان الامام ان يرد الهبة والوصية ممن عرف  
منه هروبا عن بعض الورثة والله اعلم قوله  
والمرأة لزوجها اي هل يجوز لا حد منها الرجوع فيها قال البرهيري النخعي حازن  
اي فلا رجوع فيها وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن ابراهيم  
قال اذا وهبت له او وهب لها فكل منهما عطية ووصله الطحاوي من طريق ابي عوانه  
عن منصور قال قال البرهيري اذا وهبت المرأة لزوجها او وهب الرجل لامرأته فالهبة حازن  
وليس لواحد منهما ان يرجع في هبته ومن طريق اخيه عن حماد عن ابراهيم الزوج والمرأة

منزله

منزله ذي الرجوع اذا وهب احدها لصاحبه لم يكن له ان يرجع وقال عمر بن عبد العزيز  
لا يرجع ان وصله عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد عن عمر بن عبد العزيز  
قال مثل قول ابراهيم واسناد الذي وصله الله عليه وسلم ان يرضى بدعائه  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحارث في هبته كالكاتب عود في قبة اما الحارث  
الاول فهو موصول في الباب من حديث عائشة وسيل في الكلام عليه في اخر المغاركة  
وجه دخوله في الترجمة ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وهن له ما استحقق من  
الايام ولم يكن هن في ذلك رجوع اي فها مضي وان كان هن الرجوع في المستقبل واما الحديث  
السا في فهو موصول ايضا في آخره ويا في الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ووجه دخوله  
في الترجمة انه دم الحارث في هبته على الاطلاق قد دخل فيه الزوج والزوجة بمسك ابعونه  
وقال الزهري فمن قال لا امرأته هي بعض صديقك لآخره وصله ابن وهب  
عن يونس بن يزيد عنه وقوله فيه خيلها فتح الحج واللام والوجود اي خدعها وروى  
عبد الرزاق عن عمر بن الزهري قال رأت القضاة يقبلون المرأة فيما وهبت لزوجها  
ولا يقبلون الزوج فيما وهب لامرأته والحج بينهما ان يواريه معمر عنه هو مقوله ورواه  
يونس عنه اختياره وهو الفصل المذكور من ان يكون خدعها فلها ان ترجع او لا فلا هو  
قول المالكية ان اقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك طلقا والعدم الرجوع من  
الحائض مطلقا ذهب الجمهور الى الفصل الذي نقله الزهري ذهب شرح فري عبد الرزاق  
والطحاوي من طريق محمد بن سيرين عن ابراهيم وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها فاختصما  
الى شرح فقال للزوج شامداك انها وهبت لك من غير كره ولا هوان ولا فمينة العبد  
وهبت لك عن كره وهوان وعند عبد الرزاق يسند مقطع عن عمر بن الخطاب يعطون غنة  
ورهبه فابا امرأه اعطت زوجها فشا ان ترجع رجعت وقال الشافعي لا يرد  
شيئا اذا خالعهما ولو كان يضربها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اتفقا به وسيا في  
من يملك في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى قوله  
اخير زوجها وعنه اذا كان لها زوج فهو جائز ان لا يكثر سفيها فان كانت سفيها

هبة المرأة



لم يحرق وقال الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء اسوالكم وهذا الحكم قال الجمهور وخالف طائفة  
 وعزما لك لا يجوز لها ان تعطي بخير اذن زوجها ولو كانت رشيده الامن اليك عن النبي  
 لا يجوز مطلقا الا في الشيء النافه واقره الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة واحق طائفة  
 محمد بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه لا يجوز عطيه المراه في مالها الا باذن زوجها  
 اخرج ابو داود والنسائي قال ابن بطال واحدا من ابائهم وعلمها ما لك على الشيء  
 اليسير وحمل جده اليك فادونه وذكر المصنف فيها ثلاثه احاديث الاول جده يسما  
 عن ابن ابي مليكه في روايه حجاج عن ابن جريح اخبرني ان ابي مليكه وقد تقدم في  
 الزكاه عن عباد بن عبد الله اى ابن الزبير عن العوام واسما التي روى عنها هي بنت  
 الصديق وهي جده لاييه وقد روى ابوب هذا الحديث عن ابن ابي مليكه عن عائشه بن  
 واسطه اخرج ابو داود والترمذي وصححه النسائي وصرح ابوبعير ان ابي مليكه  
 تحريم عائشه بذلك فجعل على انه سمعه من عباد عن ابن جريح به ما لا الا  
 ما ادخل على تشديد ابيا والزبير هو ابن العوام كان زوجها فانصرفوا لئلا لا  
 عرفوا له الاستنهام ولم يستعمل في نوعي نوعي عليك بالنص لكونه جواب  
 النهي وكذا قوله في الروايه الثانيه فحصى الله عليك والمحيى لا يحجى في الرعا ويحلى بالشفقة  
 فجازي مثل لك وقد تقدم شرحه ببسوط في اوائل كتاب الزكاه عن طائفة  
 هي بنت المنذر بن الزبير عن العوام وهي بنت هنياع بن عمرو الرادي عنها وزوجها اسماء  
 تنساي بكر الصديق جدهما جميعا ابوبهما الثاني حديث ميمونه عن زبير هو ابن جبيب  
 ويكره هو ابن عبد الله بن الاشج وهذا الاسناد يصفه الاول مصر يوز ونصفه الاخر ميمون  
 وفيه ثلاثه من التابعين في نسق زبير ويكره وكريب وقال يكره هو ابن ميمون  
 عمرو هو ابن الحرث عن يكره هو ابن الاشج عن كريب ان ميمونه اعقت وقع في روايه المستملى  
 اعقته وهو غلط فاحسن فقد ذكره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الاسناد وقال  
 فيه اعقت وليه لها وادل المصنف هذا التعليق تسين احدها موافقه عمرو بن الحرث  
 لزمير بن جبيب على قوله عن كريب وقد خالفها محمد بن اسحق فرواه عن يكره فقال عن

سليمان بن يسار يدل على اخرج ابو داود والنسائي من طريقه قال اللذان قضي وروايه  
 يزيد وعمر واحق ما بينهما انه عند يكره ميمون عن عمرو ويصوره الا رسا قال فيه كريب  
 ان ميمونه اعقت فذكر قصه ما ادلهما لكن قد روى ابن وهب عن عمرو بن الحرث فقال فيه  
 عن كريب عن ميمونه اخرج مسلم والنسائي من طريقه وخرق يكره ميمون الملقب وصلها  
 البخاري في كتاب بر الوالد له وهو ميمون ميمونه من طريق يكره يكره يكره عنه قال  
 حديثه عن ابنه من صالح هو كريب اللبش عن يكره ميمونه انها اعقت وليه  
 جاريه في روايه النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونه انها كانت لها جاريه سودا  
 ولم اقف على اسم هذه الجاريه ومن النسائي من طريق اخرى عن الهلال بن روح التي صلى  
 الله عليه وسلم وهي ميمونه في اصل هذه الحادثة انها سالت النبي صلى الله عليه وسلم خادما  
 فاعطاها خادما فاعقها اما تحف الميمون انك تفق الميمون لو اعطيتها اخو لك  
 اخوها كانوا من بني هلال ايضا واسم امها هند بنت عوف بن زهير بن الحرث ذكرها  
 ابن سعد لو اعطيتها بعض اخواتك كان اعظم جرك قال ابن بطال فيه ان ميمونه  
 دي الرحم افضل من العتق ويؤيد ما رواه الترمذي والنسائي واحد وصححه ابن خزيمة  
 وابن حبان من حديث سلمان بن عمار الخبي من فوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى  
 دي الرحم صدقة وصله لكن لا يلزم من ذلك ان يكون هيبه دي الرحم افضل بطلقا  
 لا سيما ان يكون المسكين محمدا ونفعه بذلك فتعدى الى اخرا احسن وقد وقع في  
 روايه النسائي المذكوره فقال الفلافريه ما يفتي اخذك من رعايه الخمر في حين  
 الوجه في الاولويه المذكوره وهو احتياح قرانها الى من يخدمها وليس في الحديث  
 ايضا حجة على ان صلة الرحم افضل من العتق لانها واقعه عن الخو ان ذلك يختلف  
 باختلاف الجوارح قرينه ووجه دخوله حديث ميمونه في الشرح انها كانت تسيد  
 وانها اعقت قبل ان يسلم النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستر ذلك عليها بل  
 ارسلها الى ما هو الاولي فلو كان لا ينفذها تصرف في مالها لا بطله والله اعلم الباك  
 حديث عائشه وصدقه طرف من قصه الافك ويسمى شرهما مستوفى في سنو



النور وقوله وكان تفسير لكل امراء منهم غير سوده الى اخره حديث مستقل وقد ترجم  
له في التناح ولورده مفردا وباني الكلام علم مستوفى هناك وقد رتب توجيهه هنا في  
شرح حديث الباب الذي قبله قال ابن بطال ليس في احاديث الباب ما يرد على ما لك  
لانه يحملها على ما زاد على الثالث انتهى وهو عمل سابق ان يترك المدعى وهو انه يجوز لها  
تصرفه ما زاد على الثالث لا ياذن وجهها لما في ذلك من الجمع بين الادله والله سبحانه  
ويعال اعلم بالصواب قوله  
التعارض في اصل الاستحقاق وقال بكر هو ان يضر عمر وهو ان الخرج  
وقد رتب الترتيب على من وصله في الباب الذي قبله وحديثه في الاستحقاق في صفته  
من الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب وحديث عائشه المذكور بعده فيه الاستحقاق  
في الصفات كلها فيقدم الاقرب في الدلائل عن ابن عمر ان الجوزي هو عبد الملك  
والاسناد كله بصريون الا عائشه وقد دخلت البصرة عن طلحة بن عبيد الله  
رجل من بني تميم من روى في روايه حجاج بن اسباط عن شعبه كما سياتي في الاربعين  
طحا لكنه لم ينسبه وقد رآه في هذه الروايه اللبس الذي تقدمت الاشارة اليه في  
كتاب الشفيعه ووقع عند الاسماعيلي من بنى تميم الرضا بفتح الراء والموحده  
الخفيفه واخره موحده اخرى وهو هو واصواب تميم من روى وهو رطاطي بكر  
الصدوق وقد رآه في محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هرون عن شعبه كما حكاه الاسماعيلي  
وسياتي شرح هذا الحديث في كتاب الارباب ان شاء الله تعالى وقوله يا ابا منصور  
على الميمر قوله  
الربيه كما للترض ونحوه وقال عمر بن عبد العزيز الى اخره وصله ابن سعد  
فيه فروق من طريق قرات بن مسلم قال اشتهر عن عبد العزيز النفاح فلم يرد في  
بينه شيئا يستريه فركنا معه فتلناه غلمان الذين باطنا ونفاح فشا واحده  
فشا ثم رطاطي او فقلت في ذلك فقال لا حاجة لي فيه فقلت لم يكن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر يقتلون الهريه قال ابنه لا وليك هريه وهو للعمال  
لعدم رشوه ووصله ابو يعقوب في الخليله من طريق عمر بن زبهر عن عبد العزيز في

قصه اخرى وقوله رشوه بضم الراء وكسر هاء وحوز القح وهو ما يؤخذ بغير عوض  
ويجاب عنه وقال ابن حجر في الرشوه كل مال دفع لبتاع به مزايا جاهه  
على ما لا يحل والمشتري فابضه والراشي يعطيه والراشي الواسطه وقد رتب حديث  
عبد الله بن عمر في لعن الراشي والمشتري اخرجه الترمذي وصححه وفي روايه والراشي  
ثم قال الذي يهدى لا يخلو ان يقصد ود المهدى اليه او عونه او ماله فافضلها  
الاول والراشي جانيه لانه يتوقع بذلك ان ياره على وجه عمله وقد رتب ان كان  
محتاجا والمهدى لا يتكلف ولا يفكره وقد يكون سببا للموده وعكسها واما  
الراشي فان كان لمعصيه فلا يحل وهو الرشوه وان كان لطلبه فيسحق وان كان  
لجانب فحاشا ان يكون كمن يهدى له حاكما والاعانه لدفع خطئه او اتصال حق  
فهو جائز ولا يستحق له ترك الاخذ وان كان حاكما فهو حرام انتهى لمختصا وفي معنى ما  
ذكره عمر حديث من روى اخرجه احمد والطبراني من حديث محمد بن قيس عن ابي  
الامير اغلول وفي اسناده اسمعيل بن عياش وروايته عن اهل بيته ضعيفه  
منها وروايته روى بالمعنى من صفته ان اللبنيه المذكوره ما في حديث الباب وفي الباب عن  
ابي هريره وابن عباس وجابر بن اسباط في الطريق اول سبطا سابطا ضعيفه ثم ذكر  
المصنف في الباب حديثا اخرها حديث الصوف من خثابه في قصه ان اللبنيه وساتى  
الكلام عليه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وسبق في او اخر الزكاه  
سبعينه وضبط اللبنيه ووجه دخولها في الترجمة ظاهر اما حديث الصوف فلان  
الشيء صلى الله عليه وسلم من العله في عدم قبوله هديته يكونه كان محرما والمخرج  
ما كمل ما صدر لاجله واستند منه للمطلب رده هديه من كان ماله حراما او  
عزوا لظلم واما حديث محمد بن عبيد الله صلى الله عليه وسلم عا على ان اللبنيه قبوله  
الهديه التي اهديت له لكونه كان عاملا وانا رايته في حديثه في باب الهديه  
او اهدى اليه في تلك الحال لم يكره لانها كانت لغريبه قال ابن بطال في هذا  
العمل يجعل في بيت المال وان العامل لا يملكها الا ان يطيبها له الامام وفيه كراهه قبول



هده طاب القضاية وقوله في حديثي نظرت عنده نعم للمهله فتحها  
وسكون الفاء وقد فتح وهي بياض ليس بالناضع قوله  
وهب هبه او وعدة قال الاسماعيلي هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال  
قلت قال لك بناء على ان الهبة لا تنح الا بالقبض والافليسست هبه وهذا  
مستقضى من هبه لكن يقول انه تنح بدون القبض وسميها هبه وكان البخاري رحمه  
ذلك وساد ذكر نقل الخلاف في الباب الذي يليه وقال ان بطلان الحديث عن احد  
من السلف وجوز القضاء بالعهدة اي مطلقا وانما نقل عن مالك انه يحكم منه ما كان  
يسمى انتهى وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز وعما نقله هو عن اصنع وعما  
سأني في البخاري الذي يصدر بشرحه في باب من امر باجار الوعد في اواخر الشهاد  
وسأني نقل ما فيه والخبر فيه في مكانه ان شاء الله تعالى وقال عسيرة نعم  
اوله وهو ان يعي والسماني في فتح المهله وسكون اللام انما ناى المهدي والمهدي  
اليه الاخره ونفصله من ان يكون انفصالا كما محصور منه الى ان قبض الرسول  
نموج مقام قبض المهدي اليه ودين الجمهور الى الهدي لا يسفل الى المهدي اليه الا بان  
يقضها او وكيله وكذا الحسن بن ابي ميثم وهو لورنه المهدي له ان قبضها  
الرسول قال ان بطلانها لك كقول الحسن وقال احمد واسحق ان كان جامعها رسول  
المهدي رجعت اليه وان كان جامعها رسول المهدي اليه فهي لورثته وفي حديث عسيرة  
ونفصله حديث رواه احمد والطبراني عن ابي كلثوم بن ثعلبة بن عيسى بن عسيرة  
قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ارجع سلمة وهي اخت ابي سلمة  
حله واوفى من مسك ولا ارى النجاسي لا فرمات ولا ارى هدي الا مردوده على  
فان ردت على فهي لك قال وكان قال الحديث واسناده حسن ثم ذكر المصنف حديث  
جابر بن عبد الله بن الصديق بن ابي جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وسأني بسط شرحه  
في كتاب فرض الحسن ان شاء الله تعالى قال الاسماعيلي القسمة قال النبي صلى الله  
عليه وسلم لما جاز هبه وانما هي عده على وصف لكن لا كان وعد النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يجوز ان يخلف نزولها وعده منزله الضمان في الصحة فربما بينه وبين غيره من الامة

عمر

من يكون ان في وان لا في قلت وجه ايرادها انه نزل الهديه اذ لم يقبض منزله  
الوعد بها وقد امر الله بانجاز الوعد ولكن جملة الجمهور على النذر كما سأني قوله  
كيف يقبض العبد والمتاع الى الوهبوب قال ان بطلان الهبة القبض  
عند العلماء باسلام الواهب الى الموهوب لذلك قالوا فخلعوا هل من شرط  
صحة الهبة الجواز اذ لا فكل الخلاف وتخبره قول الجمهور انها لا بشرط الا بالقبض وعن  
القدير يرويه قال ابو ثور وداود تنح بنفس العتد وان لم يقبض وعما جاز يرويه  
القبض في العتد للعينه دون الشايعه وعن مالك القدير لكن قال مالك الواهب  
قبل القبض وزادت على المثلث فمشترا الى اذ كان الوارث ثم ان الترجمة في الكيفية لا في  
اصل القبض وكانه اشار الى قول من قال بشرط في الهبة حقيقة القبض دون  
الخلية وسأني شره اليه بعد بلانه ابواب وقال ان عمر كنت على بكر صعب  
الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ثم ذكر المصنف حديث المسور بن مخزومه  
في قصة ابيه في القبا وسأني الكلام عليه في كتاب اللباس وقوله فقال اخانا هذا لك  
قال فنظر اليه فقال رضي مخزومه قال المداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على  
جهة الاستفهام اي هل رضيت وقال ابن التميمي ان يكون من قول مخزومه قلت  
وهو المتبادر للذهن قوله اذ اوهبه هبه فقضها  
الاخره لم نقل قبل في حارث ونقل في ان بطلان النفاق العلماء وان القبض في الهبة هو  
غايه القبول وغفل رحمه الله عن هذا الشافعي فان الشافعية بشرط قبول التبول في  
الهبة دون الهدي الا ان كانت الهبة خفية كما لو قال العتد عتد عتد عنه فانه يدخل  
في ملكه هبه ويعتق عليه عنه ولا بشرط القبول ونما بل الاطلاق ان بطلان قول المداودي  
قال الحسن البصري لا يقبض التبول في الهبة كما اعتق وقال وهو قول شريه عن الجماعة  
وخالف فيه الكافة الا ان يرد الهدي فحمل النبي على ان في اشتراط التبول في  
الهدي وخالف عند الشافعية ثم لورنه فيه حديث يرويه في قصة المجامع في رخص  
وقد تقدم شرحه بسنن في الصباغ والغرض منه صلى الله عليه وسلم اعطى



الرجل التي قبضه ولم يقل قبيلت ثم قال اذ من طاحمه اهلك ولم يشرط القبول  
ان يحجب عن منا بانها وانما عن فلاح فيها ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا تنفيه  
وقد عترض الاسماعيلي بان ليس في الحديث ان ذلك كان هبة بل الجدة كان من الصدقة  
فيكون فاسما لا واهيا انتهى ويقدم في الصوم النصح بان ذلك كان من الصدقة وكانت  
المصنف يحكي الى انه لا فرق في ذلك قوله اذا وهب ديناه على رجل  
صح ولو لم يقبضه منه وتفضل له قال ان بطا لا خلاف في العلم في صح الا برام من  
الدين ان قبيل البراءة قال وانما اختلفوا اذا وهب ديناه على رجل لرجل اخر من شرط  
في صح الحب القبض لم يصح هذه ومن لم يشترط صحها للشرط ما للشرط يسلم اليه  
الرؤية بالدين وشهد له بذلك على نفسه او يشهد ذلك ويجعله ان لم يكنه وثيقه  
انتهى وعند الشافعية في ذلك وجهان جرم للادري بالطلاق وحي الغنم ومن سعه  
وحي العراي وغيره الصح قبل والخلاف مرت على البيع ان صحنا بيع الدين من عليه هبة  
او لا وانعتناه في الهبة وجهان والله اعلم وقال شعبة عن الحكم هو جازر  
ابن شيبه عن داود عن شعبة قال قال الحكم انا في ان لا يبيع من غير الرجز  
فسا لن عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له انه ان يرجع فيه قلت لا قال شعبة  
فسا لك عما اذا قال له ان يرجع فيه ووهب الحسن بن علي دينه لرجل  
لم اقف على من ساهه وصله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عليه حق  
فليعطه او لتحلله منه اي من صاحبه وصله مسدد في مسنده من طريق سفيان الثوري  
عن ابي هريرة مرفوعا من كان له دين عليه فليعطه اياه او لتحلله منه الحديث وقد  
تقدم موصولا بمحضاه في كتاب المظالم ووجه الدلالة منه جواز هبة الدين انه صلى الله عليه  
وسلم سوى من ان يعطيه اياه او يحلله منه ولم يشترط في التحليل قبضا قال  
جابر بن عبد الله في الاخره وصله في الباب الثمينة وبوعذ البرج من قوله فقال غدا والد  
جابر ان قبيلوا ثم جازرطه وان تحلوه فلو قبيلوا كان في ذلك براه زينة من ثقبه  
الدين ويكون في معنى الترجمة وهو هبة الدين ولو لم يكن جازر الما طلبه النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم اجنبا عبد الله هو ابن المبارك وقال الملقب حذني بنسرو صله الذي  
في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن اللبيد وقد سبق من وجه اخر في الاستقراض وما في  
الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى قوله  
الواحد للجماعة اي يجوز ولو كان شيئا من شيئا عا قال ان بطا عترض المصنف لثبات هبة  
المشاع وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة لما اطلق ويحتمل بانه ليس على الثلاثة  
وانما اشرك في هبة المشاع من ما يقبل القسمة وما لا يقبضها والعبرة بذلك وقت  
القبض لا وقت العقد وقال الشافعية في ذلك ان يكون الصدقة والقاسم من محمد هو  
ان لا يكون هو من اخيه وان لا يعتق هو او يكون عبد الله بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن  
ابن بكر وهو من اخيه اسماء بن عبد الله بن بكر الصدقة والقاسم من محمد هو  
اسقاط الواو من قوله وان لا يعتق فصار القاسم من محمد بن الحسن بن عبد الرحمن  
ومع كونه غلطا فانه يصير غيرنا سبيل الترجمة ودث عن اخي عا الله  
ما ساهه رضى الله عنها وديها اخناها اسماء وام كلثوم والاولاد اخناها عبد الرحمن  
ولم يرها اولاد محمد اخناها لانه لم يكن يشقونها وكان اسماء ارادت جرحا طر القاسم  
بذلك واشترت بعه عبد الله لانه لم يكن وارثا لوجود ابيه ثم اورد المصنف حديث  
سهل بن سعد في قصة سريلا بن فالا من وقد تقدم في المظالم ورواها في الكلام عليه  
مستوفى في الاثرية وقد عترض الاسماعيلي بانه ليس في حديث سهل ما ترجمه  
وانما هو من طريق الارفاق واطالة ذلك والحكم قال ان بطا لانه صلى الله عليه وسلم  
سأل الخلفاء ان يبيع نصيبه للاشباح وكان نصيبه منه شيئا عا غير مقرر على  
صح فيه المشاع والله اعلم قوله الهبة المقنونة وغير  
للمقنونة والمقنونة وغير المقنونة اما المقنونة مقرر حكما وام غير المقنونة  
فالمراد القبض الحقيقي واما القبض التقديري فلا بد منه لان الذي ذكره من هبة القاسم  
لو قد هو من ما غنوه قبل ان يقسم فيهم ويقضوه فلا حجة فيه على الهبة غير  
قبض لا قبضه اياه وضع تقديره باعتبار جازر نعم له على الشروع نعم قال



بعض العلم استرط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكتفي القبض التقديري بخلاف البيع  
 وهو وجه للشافعية واما الهبة المقسومة فكلها واضحة واما غير المقسومة فهو  
 المقصود بهذه الترجمة وهي يسأله هبة المشاع والمحمول على وجه هبة المشاع للشريك  
 واخره سواء انقسم او لا وعن ابن حنيفة لا يصح هبة جزء ما يقسم شيئا على الا من  
 الشريك ولا من غيره وقد روي في النسخة التي في الله عليه وسلم واصحابه هو ان  
 ما غنوا منه وهو غير مقسوم سياتي في موضعه في الباب الذي يليه بائنا من هذا  
 وقوله وهو غير مقسوم من ثقبه للمصنف حديث ما ثبت هو ان حجر العابد  
 كذلك عندي على ان السكك كذلك الاكثر وبه جرح ابو نعيم في المستخرج وفي رواية في زيد  
 المزوري وقال ثابت ذكره بصورة التعليق وهو موصوف عندنا كما سماعا على وعنه  
 رواية اي احد الجرجاني قال البخاري في تاريخه ثابت فزاد في الاسناد مجرا ولم يتابع  
 على ذلك والذي اظنه ان المراد بالحجر هو البخاري المصنف ويقع ذلك كثيرا ففعل  
 الجرجاني في غيره والله اعلم ويساتي الكلام على حديث جابر في الشروط ثم اورد  
 المصنف حديث سهل بن سعد الذي في الباب الذي قبله وقد قدرت توجيهه ثم اورد  
 حديث علي بن مريم في الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقرضه الاسنود قال سنا  
 وقد يقرض شرحه في الاستقراض وتوجيهه ظاهر ايضا وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف  
 فيه هو المعروف بجيدان قوله اذا وهب جماعة لم يوزع زاد الشيخ في  
 رواية او وهب رجل جماعة جاز وهذه الزيادة غير محتاج اليها لانها تقدمت  
 قبل ما ياب وقد اورد فيه حديث المسور في قصة هو ان زوسيا في سنو في عزوه  
 من البخاري ووجه الدلالة منه لا يصل الترجمة ظاهر لان الغائمين وهم جماعة وهبوا  
 بعض الغنم لمن غنمها عندهم وهم فوج هو ان ما الدلالة لزيادة الشبهة في ترجمه  
 انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يهديهم ويهديهم الصنف في هبة هم او ترجمه انه  
 صلى الله عليه وسلم استوهب من الغنم شيئا مع فوهيها له فوهيها هو هم  
 قوله من اهدى له هديه وعنده جلوسا فها هو اخيرا اي تشهر

قوله بذكر

وندكر عن ابن عباس ان جلساه شركا وه وليصم هذا الحديث جاعلا ابن عباس من نوعا  
 وسوقا والموقوف اصل اسنادا من المرفوع فاما المرفوع فوصله عبد بن حميد بن  
 دارقوت بن جرح عن عمرو بن دينار عن ابن عباس من مرفوعا اهدى له هدية وعنده قوع  
 شركا وه فيها وفي اسناده من ابن علي وهو ضعيف ورواه محمد بن مسلم الطائي عن  
 عمرو وكذلك واختلف على غير الزيادة عنه في رفعه ووقفه والمشهدور عنه الوقوف وهو صحيح  
 الروايات عنه وله شاهد مرفوع من حديث الحسن بن علي في مسند اسحق بن ابراهيم  
 عن عائشة عند العقيلي واسنادها ضعيف ايضا قال العقيلي لا يصح في هذا الباب عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم شي قال ابن بطال الوصح حديث ابن عباس في رجل اهدى هبة  
 خفف من الهدايا وما جرت العادة من المشاجعة فيه ثم ذكر حكاية اي يوسف للشهوك  
 وفيما قاله نظرا له لوصح لكا تلعبه يعرج اللفظ فلا يخفى القليل من الكسر الابدليل  
 واما جملة على الندي فواضح ثم اورد المصنف في الباب حديثا اخرها حديث اي مريم  
 في قصة الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقرضه الاسنود والى سنا الحديث وقد  
 يقرض شرحه في الاستقراض ووجه الدلالة منه ان النبي صلى الله عليه وسلم وهب  
 لصاحب السراقرط ان يقرضه على حقه ولم يشأ له فيه غيره وهذا يصير من المصنف  
 الى انما دحل الهبة والهدية وقد يقرض ما فيه بائنا من حديث علي بن مريم في هبة النبي صلى الله  
 عليه وسلم له اليكر الذي كان له عليه وقد يقرض شرحه في البيوع ووجه الدلالة منه  
 للترجمة ظاهر كما يقرر من حديث اي مريم وقد يقرض الاسنود على فيه والذي  
 يظهر ان المصنف اراد الحاق المشاع في ذلك بغير المشاع والمحاق اليكر بالليل  
 لعدم الفارق قوله اذا وهب بعين الرجل وهو الكية فهو  
 جابر اي وتتنزل الخلية منزله النقل يكون ذلك قبضا في هبة وقد يقرض توجه  
 ذلك وقال الحمدي في الاخره واصله ابو نعيم في المستخرج من مسند احمد  
 بهذا السند وقد يقرض في ما يملكه اشترى شيئا فهو من ساعته من كيات البيوع  
 قوله مريم ما يكره لبسها لئلا لاكثر وما يصح للمذكر الموضة

من



فانت هنا باعتبار الحلة ووقع في رواية النسفي ما يكره ليسه و به ترجح الاسماء على  
وان رجحنا المراءاة الكرامه ما هو اعز من التجرير والتمويه وهدره ما لا يجوز ليسه  
حائره فان لصاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة بل يجوز لبا سة كالنساء المستقار  
من الترجمة الاشارة الى شئ ما لا يستعمل اصلا للرجال والنساء كانه الادل والسر  
من ذهب وقصه ثم اورد للمصنف يلائه احاد رتب احدها حديث ابن عمر في حلة عطاء رد  
وسما في شرحه في كتاب اللباس ومنها سته للترجمة ظاهرة ما بينها حديث ابن عمر  
في قصه فاطمة حديث ابن عمر  
نسبه الى فيد رفتح الفاء وسكون الخاء منه يلد من بغداد وحله في نصف الطريق سوا  
كان في لها نفسك اليها ويحمل عندي ان يكون هو ابو جعفر القوسي الحافظ المشهور فقد  
اخرج عنه البخاري حديثا غير هذا في الخازن وانما جرد ذلك لان المشهور في كنية  
الفندي ابو عبد الله بخلاف القوسي فكنته ابو جعفر لا خلاف به ابن فضيل  
عن ابيه هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي وليس لفضيل عننا فرع عن ابن عمر في البخاري  
سوى هذا الحديث اقوال النبي صلى الله عليه وسلم  
في رواية ابن عمر عن فضيل عن ابيه اودع الاسماء على وان حان قال وقول ما كان يدخل  
الاداء بها سنة اموشيا  
ابن التمر اجله موشوبا فالتمني حرقا له وسبقوا الى اوله لسكون فقلت الواو باء  
وادعيت في الاخرى وكسر الالاول اجله كذا بعد ما فصار على وزن ماضي ومطل  
وحوذ فيه موسى يوزن موسى وقال للطرزي الوشي خلط لوزن ونيه وشي الثوب اذا  
رقه ونقشه وقال ابن الجوزي الموشى المخطط بالواو شئ فذكرت في كتابه  
زاد في رواية ابن عمر فجا على فراها متهمة فذكر النبي صلى الله عليه وسلم  
روايه الاصل في ذكره وفي رواية ابن عمر فقال يا رسول الله ان فاطمة استدر عليها  
انك حيث فلي تدخل عليها ما الى والربيع  
والرقم القش قال ترسلني

نقد

نقد ان محذوف لعله السياق وفي رواية الاكثر ترسلني اللام بغير ياء اهل  
بيتهم حاجة بجر اهل على البدر ولم اعرفه بعد وفي الحديث كراهه دخول البيت  
الذي فيه ما يكره واورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديثه سنينه قال ابن عمر  
الله صلى الله عليه وسلم دخل بيتا من وقا وترجم عليه السان بان في كسر يكره  
الله عليه وسلم في بيت فاطمة دون غيرها وفيما قاله نخل الا ان حملنا الترتيب على ما هو  
ما يصنع في نفس الجرار ويعلق عليه قال الهلب وغيره كره النبي صلى الله عليه وسلم  
ما يفته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا لان ستر الباب حرام وهو نظير  
قوله لها لما سالت خادما الا انك على خير من ذلك فعلها الذكر عند النوم اليها  
حديث علي في الحلة وفيه قوله فسقمتها بين ساي وسيا في شرحه في كتاب  
اللباس ومنها سته ظاهرة من قوله فرائد الغضب في وجهه فانه دال على انه  
كره له لبسها مع لونه اهداه له قوله قبول الهدية من  
المشركين جواز ذلك وكانه اشار الى ضعف الحديث للوارد في رده هدية المشرك  
وهو ما اخرجه موسى بن عتبة في الخازن عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك  
ورجال من اهل العلم ان عامر بن عبد الله الذي يدعى قلاعية لاسنه قدع على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فاهدى له فقال اني لا قبل هدية مشرك الحديث  
رجالاه نقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح وفي الباب  
حديث عياض بن حمار اخرج ابو داود والترمذي وغيرهما من طريقه عن  
زيد بن عبد الله عن عياض قال اهدى النبي صلى الله عليه وسلم ناقة فقال اسلمك  
قلت لا قال اني نيت عن زيد المشركين والزيد رفتح الزاي وسكون الموحدة الرفد  
صحح الترمذي وان خريه واورد المصنف عنه احاد رتب الى علم الجواز في شئ الطبري  
بان الاشناع في ما اهدى له خاصة والقبول في ما اهدى للمسلمين وفيه نخل لان  
من عمله ادله الجواز واقعة الهدية فيه له خاصة وجمع غيره بان الاشناع في

فان



حق من يري مدنية التورود والموالاه والفتول في حق من ربح في ذلك تانيه وتاليه  
على الاسلام وهذا اقوى من الاول وقيل يحمل الفتول على من كان من اهل الكتاب والورد  
على من كان من اهل الاوثان وقيل يمتنع ذلك لعنه من الامراء وذلك من خصايصه  
وينه من ادعى نسخ المنع باحد ثلث القول وينه من عكس وهذه الاجوبه الثلاثه  
ضعيفه فالشيخ لا شك بالاحتمال ولا التخصيص وقال ابو هريره عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ما جاز به ريساره الحرب اوردته مختصرا وسماي صولا  
مع الكلام عليه في احاديثه لا نبيما وجه الدلالة منه ظاهر وهو مني على ان شرع  
من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما خالفه ولا سيما اذا لم يرد من شرعنا  
انكاره واهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاه فيها سر ذكره موصولا  
في هذا الباب وقال ابو حميد اهدى ملكا بفتح الحز وسكون الخاء بفتح  
معروف سا حل الحز في طريق الحز من الملكة وهي الان خراب وقد تقدم الخبر مطولا  
في الزكاه وقوله وكتب له بحر هراي بفتح وحمله الداودي على ظاهره فوهم ثم اورد  
المصنف لانه احاديثا حدها حديث انس في الجبه السندس وسماي شرحه  
كتاب اللباس من انشا الله تعالى اهدى بضم اوله على البناء المجهول وكان مني  
النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرب وهو حله حاله وقال سعيد هو ان يعرف  
الاخره وصله احمد عن روح عن سعيد وهو ان يعرفه وقال فيه جبه سندس  
اورد ساج شك سعيد وسماي بيان فيه من الخلف مع نفيه شرحه في كتاب اللباس  
انشا الله تعالى واراد الخا ركنه بيان الذي اهدى لسطر مطابقة للترجمة وقد اخرج  
مسلم من طريق عمر بن عامر عن ثابته فقال فيه ان الكبريد وفيه الجندل والكبريد  
هو الكبريت صغير الكبريد ورويه يقيم للمهله وسكون الواو بفتح من الجار والاشاع  
وهو رويه الجندل يدينه بفتح ثوبك بها تمل وزرع وحسن على عشر من اجل من  
المدنية وما من من يشتق وكان الكبريت كلها وهو الكبريت في غير الملك رعيه الجندل  
طائفة من اعيان الحرب من محويه نسب الى كنده وكان نصرانيا وكان النبي صلى الله

عليه

عليه وسلم ارسل اليه خالد بن الوليد في سرية فاسره وشمل اخاه حسان وقدم للمدينه  
فصل الحة النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية والطفه ذرا من اسحق قصته مطولة في  
المغازي كوردى ابو يعلى باسناد قوي من حديث عيسى بن النعمان انه لما قدم اخرج قبا  
من دساج منسوجا بالذهب فرد ما لثي صلى الله عليه وسلم عليه ثم انه وجر في  
نفسه من رده مدنية فرجع به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارفعه الى عمر الدريث  
وفي حديث علي بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ثوب حرير  
فاعطاه عليا فقال لثي في هذه النواظر فاستفاد منه ان الحلة التي ذكرها علي  
في الباب الذي قبله هي هذه التي اهداها الكبريد وسماي المراد بالقواطر في اللباس  
انشا الله تعالى فانها حديث انس ايضا ان يورده انت النبي صلى الله عليه وسلم  
بشاه مسعويه فاكل منها الحديث وسماي شرحه في غزوه خيبر من المغازي  
واسم اليهوديه المذكوره زبيب وقد اختلفت في اسمها كما سماي  
فاكل منها خي بها نادى ساج واجد في رواية من الوجه المذكور منها فاكل منه فقال  
انها جعلت فيه سما وزاد مسلم بعد قوله خي بها الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فسا لها عن ذلك فقال ردت لا قتلك قال يا كان الله ليسطك على  
فقتل لا يقتلها في رواية احمد وسلم فقالوا يا رسول الله في لهوات  
جمع لها بفتح اللام وهي سقف الفم والجمجمة المشرفة على الخلق وقيل هي اقصى  
الخلق وقيل ما يبدون من الفم عند التقيس بها لها حديث عبد الرحمن بن ابي بكر  
الصدوق وقد تقدم بعضه بهذا الاسناد في البيوع عزابه هو سلمان  
ان طرخان النقي والاسناد كله بصريون الصحا صاع من طعام  
او نحوه بالرفع والضمير للصاع ثم جاز على سركل او على اسم  
ولا على اسم صاع المذكور مشعوز بضم الميم وسكون  
المججمة وهداهم له واخره نول بفتح فسر المصنف في اخر الحديث في رواية  
المستعمل بانه الطويل جدا فوالطويل فنادى غيره مع افراط الطول شعفت



الراس وقد تقدم وكانه اقوى لانه سيأتي في الاطعمه من وجه اخر يلفظ بشعاع  
طويل ويحتمل ان يكون قوله طويل تفسير للشعاع وقال الاقران للشعاع الحافي  
النار والراس بيعا اعطيه انتصب على فعل يقدّر فاسترى منه  
شاه في روايه الكشيبي فاسترى منها اي من الغنم بسواد البطن هو  
الكبد وهو كما في البطن من كبد وغيرها فامر الله مو قسر وقد تقدم  
انه يقال للهن والوصل وغير ذلك اعطاها اياه هو من القلب واحمله  
اعطاها اياها فاكلوا اجمعون يحتمل ان يكون اجمعوا على القصصتين  
فيكون فيه مجرأ اخرى لكونها وسعنا احدى القوم ويحتمل ان يريد ان يعمرا كلوا كذا  
في الجملة اعم من الاجتماع والافتراق فضلت القصصتان في جملنا الى  
الطعام ولو اراد القصصتين لقال حملناهما ووقع في روايه المصنف في الاطعمه  
وفضل في القصصتين وكذا اخرج مسيل فالضمير على هذا المقدار الذي فضل  
او كما قال شك من الراوي وفي هذا الحديث قول يريه للمشرك لانه سأل هل  
يسبح او يمد فيه فساد قول من جعل رد الهدي على الوثني دون الكفار في هذا الاعراض  
كان وثنيا وفيه الهوا ساء عند الضرورة وظهور الحركة في الاجتماع على الطعام  
والقصر لما كبد الخبر وان كان المجرى صادقا ومجرأ ظاهره وايه بامره من كثير  
القول السير من الصاع ومن المجرأ حتى وسع الجمع المذكور وفصل منه ولما رآه  
القصه الامر حريث عبد الرحمن وقد ورد تكسر الطعام في الجملة من اجازة جماعه  
من الصحابه محل الاشارة اليها علامات النبوه وسبب اني ان شاء الله تعالى قوله  
الهدي للمشركين وقول الله تعالى لانها كماله عن الدين ليرى انما هو  
في الدين ساق الاخر الايه وهي روايه ابي ذر والوث وساق الباقر في قوله  
وتفسطوا اليه والمراد منها بيان من يجوز به منهم وان الهدي للمشرك انما  
وتفيا للست على الاطلاق ومنه لانه قوله تعالى وان جاء يدرك على ان يشرك  
في ما ليس له علم فلا تطعها وصاحبها في الدنيا معروفا الا به من البر والصلة  
والاحسان لا يستلزم الخاب والموارد للذي عنه في قوله تعالى لا يجد

قوما

قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الاية فانما عا  
في حق من قاتل ومن ليرى ان الله اعلم واورده فيه حديث اخرها حديث اخر في  
حله عطارا وقد سبق قريبا والغرض منه قوله فانما عا الى اخ له من اهل بيته  
قبل ان يسلم واسم هذا الاخ عثمان بن حكيم وكان اخا عمر من امه امها عنته بنت  
هاشم بن المغيرة وهي امه عمر اي حبيب بن هشام بن المغيرة وقال المديني انما كان  
عثمان بن حكيم اخا زيد بن الخطاب اخي عمر لانه امها اسماء بنت وهب قلت ان  
بنت حنبل ان يكون اسماء بنت وهب رضى عن بنكوز عثمان بن حكيم اخاه ابنها  
الرضاعه ما هو اخوا فيه زيد من امه بانها حريث اسماء بنت بكر عمر هشام  
هو ابن عروه وفي روايه ابن عيينه الاية في الادب اخبرني عن اسماء بنت  
ابى بكر في روايه ابن عيينه المذكورة اخبرني اسماء كذا قال اكثر اصحاب هشام قال  
بعض اصحاب ابن عيينه عنه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء قال الدار قطن  
وهو خطا قلت حكي ابو نعيم عن عمر بن عبد القادر وعقوب القاري في روايه عن  
هشام كذلك فحتمل ان يكونا محفوفين ورواه ابو يعقوب وعبد الحميد بن جعفر عن هشام  
فقال عن عروه عن عائشه وكذا اخرج ابن حبان من طريق الثوري عن هشام والاول  
اشهر قال البرقي وهو ائني لا يبعد ان يكون عن عروه عن امه وخالفه فقد  
اخرجه ابن سعد وابوداود والطحاوي والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال قد  
قتله بالعا ف والمثناه مصغره بنت عبد العزيز بن اسعد بن مالك بن حنبل  
بكسر الحاء وسكون السين المهملة على ائنيها اسماء بنت ابي بكر في الحديث وكان ابو بكر  
ظلمها في الحاء عليه يدايا زعب وسمي ومرتقات اسماء ان قيل هديتها او دخلها  
بينها وارسلت اليها سلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لئن دخلها  
الحديث وعرفني تسميه اسماء وانها امها حقيقة وان من قال انها امها من الرضاع  
فقد وهه ووقع عند الزبير بن كزار ان اسماء قتله ورايته في نسخة مجوده بسكون  
التحسينه وضبطه ابن مالك اسكون المثناه فعلى هذا امر قال قتيله صغرها قال



الزبير اسماء وعبد الله اني بغير قبلة بنت عبد العزى وساق نفسها الى حبل من عامر بن لوى  
واما قول الدوادى كذا اسمها ام بلى فقد قال ابن النضر لعلها لثمتها قد رتب على زاد  
الليث عن مشام كما سياتى في الادب مع ابنها وكذا في رواية حاتم بن اسحق عن مشام  
كما سياتى في اخر الجزية وذكر الزبير ان اسمها المذكور للحريث بن زيد بن عيسى بن عمر  
ابن مخنف ولم يرد له ذكر في الصحاح وكان مات مشركا وذكر بعض شيوخنا انه وقع  
بعض الشيخ مع ابنها بموجده ثم تحسب فيه وهو تصحيف وهي بشر له سائر له  
ما قيل في اسلامها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية حاتم بن عمار  
قريش ارحمها وارسل الله صلى الله عليه وسلم واراد بذكرها بين الحريه والفتح  
وسياتى بيانه في اللغاري فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت  
وهي راعيه في رواية حاتم بن عمار يا رسول الله اني قد رتب على راعيه ولمسلم  
من طرقت عنده من ارباب الكور راعيه وراعيه وفي حديث عاصم عن ابن حبان جازي  
راعيه راعيه وهو يروي رواية الطبراني والمعنى انها قد رتب طالبيه في راعيتها لها خا  
من راعها اياها خايبه هلكا ففسره الجمهور وتقول المستغفرى لضعف اوله يقال  
وهي راعيه في الاسلام فذكرها لذلك في الصحاح ورواه ابو موسى بانه كرم في شي  
من الروايات عاردا على اسلامها وتوكل راعيه او في شي باخره وهي على شركها وهذا  
اسناد نسبا في ان تصليها ولو كانت راعيه في الاسلام لم يحتمل ان ادرا نتي وقيل  
معناه راعيه عن راعيه في القريب شي ومحاوري في التورود الى انها ابترت اسمها  
بالهريه التي اخضرها ورعيته في المكافاه ولو حمل قوله راعيه اي في الاسلام لم يستلزم  
اسلامها ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عن داود والاسماعيلي راعيه  
بالعلم اي كارهه للاسلام ولم يندم مهاجرة وقال ابن بطال فيل معناه هاريه من  
قومها ورواه بانه لو كان كذلك لكان مرادها قال وكان عمر بن الخطاب يفسر قوله مرادها  
بالخروج عن الحروب على راعيه فحمل ان يكون معنا ذلك قال راعيه بالموجده  
اظهر في معنى الحريه صلى الله عليه وسلم في الادب عقب حديثه عن الحريه عن ابن  
عبينه فان الله فيها لانها كره الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين وكذا وقع في اخر حديث

عبد الله

عبد الله بن الزبير وعمل ابن عبينه بقاءه منه وروى ابن جابر عن السري انها نزلت في ناز  
المشركين كما نوا الذين من جانب المسلمين واحسنه اخلاقا قلت ولا منافاه بينهما فان  
السبب خاص واللفظ عام فينبغي ان كل من كان في معنى والده اسما وقيل نسخ ذلك اسم  
المنزى قبل المشركين حيث وجدوا واسمه اعلم وكما السخطا في ان الرجوع الكافر هو من  
من المال وخوفا كما توصل للسلمه ويستنبط منه وجوب بقاءه الاب الكافر والام الكاف  
وان كان الكافر مسلما انتهى وفيه سواد من الحرب وبما طلع في من الهريه والسفر في  
زياره القريب ويحكي اسماء في امرينها وكيف في بيت الصدوق وروح الزبير عن الله  
لا محل لاحد ان يرجع في هيبته وصدقته كذا بتلخيص في  
قوله هذه المساله لقوه الدليل عنده فيها وتقدم في باب الهيبه للولد انه اشار في الترجه  
الى ان للولد الرجوع فما وهبه للولد فممكن ان يرجع الرجوع له وان كان حراما  
بغير عذر واختلف السلف في اصل المساله وقد اشرنا الى تفاصيل مبراهيه  
في باب الهيبه للولد ولا فرق في الحكم من الهريه والهيبه واما الصدوق فاتفقوا على انه لا  
يجوز الرجوع فيها بعض القنصر وورد المصنف في الباب حديثا اخرها حديث  
ان عمار بن طرقت احداهما حديث مسلم بن ابراهيم هاشم هو الذي سواي  
وشعبه كذا اخرجه وتابعه ابو قلابه عن داود عوانه وابو خليفه عن الاسماعيلي وعلى  
ابن عبد العزيز عن الهيثمي كلف عن مسلم بن ابراهيم هاشم ورواه ابو داود عن مسلم المذكور  
فقال حديث شعبه وانما زوها وتابعه اسحق بن عمار عن مسلم بن ابراهيم عن ابي نعيم  
وقد انه كان عنده مسلم عن جماعة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس في روايه  
شعبه عن شعبه اخبرني قتاده سمعت سعيد بن المسيب يحدث انه سمع ابن عباس  
اخرجه احمد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في روايه يكره الا بشي  
عن سعيد بن المسيب سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول اخرج رجلا مسلما العاصم في هيبته كالعاصم في قبه زاد ابو داود في اخره



قال هاج قال قتاده ولا أعلم الا حراما الطريق الثاني وحديث عبد الرحمن بن  
المبارك هو العشي تحبانه ويحبه بصري كني بابكر وليس اخا لجد الله من المبارك المشهور  
والاسناد كله بصريون الا ابن عباس وعكرمة وقد سكتا هامة ليس لنا مثل  
السواك لا ينبغي لنا بعسر للمؤمنين ان يتصرف بصفه ذميه نساها فيها الخسر الخسائر  
في اخسار حواها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء وبه المثل  
الاعلى واحل هذا البيع في الزجر عن ذلك واداعى الخرجي ما لو قال سلا لا تعودوا  
في الهبة والى التواتر بمر الرجوع في الهبة بعد ان يقضى به جمهور العلما الهبة الوالد  
لولده جمعا بين هذا الحديث وبين حديث النعمان الماضي وقال الطحاوي قوله لا يحل  
لشئ من الخمر وهو كقوله لا يحل الصدقة لغيري وانما معناه لا يحل من جيبه يحل  
لغيره من ذلك الحاجة واداعى ذلك للنفيل في الدراية قال وقوله كالعائد في قبه  
وان ائتمنى الخمر لكونه حراما للزبان في الرواية الاخرى وهي قوله كالكلب يد  
على عدم الخمر لانه كالبغى غير متعبد فالتى ليس حراما عليه والمراد المنزلة عن فعل شبه  
فعل الكلب وتعقب باستبعاد ما ناوله ومنافره سياق الاحاديث له وبيان  
عرف التشرع في مثل هذه الاشياء يريد به المبالغة في الزجر كقوله من لوب بالزبد سر  
فكانا غمريه في خمره الذي يعود في هبته اى العائد في هبته اى الموهوب  
وهو كقوله تعطل اولي عود في مثلنا كالكلب يرجع في قبه هذا التمثيل وقع  
في طريق سعيد بن المسيب ايضا عند مسلم اخرج من رواية ابي جعفر محمد بن علي الباقر  
عنه بلفظ مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب ثم يرجع في قبه فياكله وله في رواية  
بكر المدكور انها مثل الذي تصدق بصدقه ثم يعود في صدقته كمثل الكلب ثم  
ياكل قبه الحديث الثاني حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه  
طوله على قديم لم يخرج له غير البخاري عز بن اسلم سياق في اخر حديث  
في الهبة عن الجدي بن سفيان سمعنا لكايس بن زيد بن اسلم قال سمعت ابا جعفر  
ولما كان فيه اسنادا اخر سياق في البخاري عن نافع عن ابن عمر قوله فيه اسنادا عن

عرو بن دينار عن ابي عبد الله المحنف عن ابن عمر اخرج ابن عبد البر  
المديني عن سفيان بن عيينة عن ابي المنصور وهو في الموطأ للدارقطني حماد بن عيسى بن القتيبي  
في الموطأ عيسى بن الحنف والدارقطني عن كلثي وهذا الفرس اخرج ابن سعد عن الوائد  
لسنده عن سهل بن سعد في تسمية خيل النبي صلى الله عليه وسلم قال واهدي نعم الدار  
له فرسا يقال له الورد فاعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجد بيعا الحديث  
بهذا تسميته واصله ولا يعارضه ما اخرج مسلم وليست لفظه وسأله ابو عوانه  
في استخراج من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن حماد بن عيسى في سبيل  
الله فاعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا لانه حمل على ابن عمر لادان تصدق  
به فوض الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيار من تصدق به عليه او استشاره  
في من يحمل عليه فاسبب اليه العطية لكونه امرا في سبيل الله ظاهره اجمعه  
عليه حمل عليه ليجامره ان لو كان حمل بحبس لم يجز بعه وقيل بلغ الى حاله لا يمكن  
الاستفاعة به فيما حبس فيه وهو فقير لا يتوب ذلك ويداعى انه يملك قوله  
العائد في هبته ولو كان حبسا لقال في حبسه او وقفه وعلى هذا ان المراد بسبيل الله  
لجما لا الوقف فلا حجة فيه لمن اجاز بيع الوقوف ان بلغ غايته لا يتصور الاستفاعة  
فما وقفه واضاعه اى لم يحسن القيام عليه وقصر في موثقه وخبرته وقيل  
اى لم يعرف مقدار ما اراد بعه بدون هبته وقيل معناه استعمله في غير ما جعل له  
والاول اظهر ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن اسلم فوجده  
مداضا وعاد وکان يسل المال فاشاء الماعل ذلك والى الحد المذكور في اذنه بعه  
لا تستره ولا تعد في صدقته سمي الشري عودا في الصدقة لان العاد جرت  
بالمساحة من الباع في مثل ذلك المشتري فاطوع على القدر الذي يساخر به رجوعا واشاء  
الى الرجوع بقوله وان اعطاكه بدرع واستفاد من قوله وان اعطاكه بدرع ان الباع  
كان قد مله ولو كان يحبس عليه كما ادعاه من يقدم له دله وحاز له بعه لكونه صار  
لا يتفع به فيما حبس له لما كان له ان يبعه الا بالقيمة الوافرة ولا كان له ان يساخر فيها شي



ولو كان المشتري هو المحبس والله اعلم وقد استشكله الاسماعيلي فقال اذا كان شرط  
الوقوف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع ااصله ولا يوهب فكيف يجوز  
ان يباع الفرس الموهوب وكيف لا يبيعه بايعة او يمنح من بيعه قال فلعلم بعنايه ان عمر  
جعل صدقة يعطيها من ربي رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه فاعطاه النبي صلى  
الله عليه وسلم الرجل المذكور فخرى منه ما ذكره واستفاد من العليل المذكور ايضا انه  
لو جده ثلثا يباع باء لا من ثمنه ليرثها وله النسي فان العليل في صدقة الخو  
جمل المهور هذا الذي في صورة الشري على النسي وحمله قوح على الخبر قال القسري  
وغيره وهو الظاهر ثم ان الرجل المذكور بخصوص بالصور المذكورة وبما اشبهها بالاما  
ان ارده اليه للبراءة مثلا قال الطبري يخص من عوم هذا الحديث من هو بشرط  
الثواب ومن كان والده الموهوب ولده واليه التي ليرثها والي ردها الميراث والواهب  
لثبوت الاخبار باستنباط كل ذلك واما ما عدا ذلك كالخفي ثيب الفقير ويجوز ان يصل  
رحمه بلا رجوع له ولا قال ومما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة براد بها ثواب الاخوة  
وقد استشكل ذلك عريضا في من اراد عمدا البر وكما انه ارجح واجيب بانه تعارض  
عنه المصلحة من الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فرجح الثاني فعليه واجيب بانه تعارض  
وتعقب بانه كان يمكن ان يقول الرجل على فريس مثلا ولا نقول جملت فجمع من المصلحة  
والظاهر ان محل رجحان الكتمان انما هو قبل الفعل وعنده واما بعد وقوعه فلعل  
الذي اعطيه اداع ذلك فانتفى الكتمان ويضاف اليه ان في اضافته ذلك لثبوت نفسه  
تأكيد الحكم المذكور لان الذي يقع له القصص اجدر بقبضها من ليس عنده الا  
وقوعها بحضوره فلما امن يا خشي من الاعلان بالقصد وصرح باضافته للحاكم الى  
نفسه ويحتمل ان يكون محله ترجيح الكتمان لمن خشي على نفسه من الاعلان العجب والرياء  
اما من امتد ذلك كغيره فلا قوله

من الباب الذي قبله ويناسبه ان الصحابة بعد نبوت عيسى صلى الله عليه وسلم  
ذلك لصهيبة لم يستفصلوا اهل رجوع ام لا فدل على ان الامر للرجوع في الهبة

ان

من

انني صهيبة هو ابن شيبان الرومي وقد تقدم ااصله في الحرب في باب شراء الملوكة للحري  
من كتاب البيوع وقوله مولد في جردان كذا في رواية الكشي مني والباقي من قول ابن جردان  
وهي رواية الاسماعيلي من طريق ابن جردان عن ابن جردان عن موسى شيخ البخاري في ابن جردان  
هو عبد الله بن جردان بن عمر بن كعب بن سعد بن ثعلبة بن مرة واما صهيبة فكانت ابنة الولد  
من ربي عنه حمزة وسعد وصالح وصفي وعبداد وعثمان ومحمد وصيبي فقال  
مروان بن الحارث بن جندب كان امير المدينة لمعوية وكان يوت صهيبة بالمدينة في اواخر  
خلافة علي بن ابي طالب وجره ذكره في نسخة في اخبار المدينة انني صهيبة كان  
لام سلمة فوهبته لصهيبة فلما فعلت ذلك ما راها النبي صلى الله عليه وسلم او نسب  
اليها بطريق المجاز وكان في الحقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه لصهيبة وهو  
اخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة من شهد لها كذا في نسخة وثيقة القصة  
بصدقة الجمع فحمل على ان المهور الدعوى بذلك فمكنا انا ابن ورضي القاض بذلك فاسب  
اليهم تارة بصدقة الجمع وتارة بصدقة القصة على ان في رواية الاسماعيلي فقال مروان  
من شهد لكم ولا اشكال فيه واجاب بالبر ما في بيان اقل الجمع انما عن بعضه  
لا على نفع اللام هي لام القصة كما انه اعطى الشهادة على القصة او فيه تفسير مقدر غير  
عن الخبر بالشهادة والخبر بولده بالقصة كثيرا وان كان السامع غير منكرو بولده  
خبر ان مروان قضى له شهادة ابن عمر وحده ولو كانت شهادة حقيقته لا يحتاج الى  
شاهد اخر ودعوى ان شرط ان في قضى له شهادة ويمنع فيه نظر لانه لم يدرك في  
الحديث وقد استدل به بعض المتأخرين بقول بعض السلف كشرح انه بلغ السامع  
الواحد ان النصف اليه فربما ترك على صدقة وترجع ابو داود في الاستنباط لانه  
علم الحاكم صدق السامع الواحد يجوز له ان يحكم وساق قصة خزيمة بن ثابت في سبب  
تسميته ذا النسيان وهو مشهور والجمهور على ان ذلك خاص بخزيمة والله اعلم قال  
ابن النسيان ان يكون مروان اعطى ذلك من صدقة عنده العطا من قال الله فان كان  
النبي عليه الصلاة والسلام اعطاه فبعد له وان لم يكن كان هو النبي للعطا قال



وقد تكون ذلك خاصا بالقياس وفتح في قصه ان قتاده جث فضله بدعواه وشهادته من  
كان عنده السلب قوله ما قيل في العمري والرقبي اي ما ورد في  
ذلك من الاحتجاج بدين الاصل في كرمه بسمه قبل الباب والعمري بضم الميم وسكون  
الهم مع القصر وحكي ضم الميم مع ضم اوله وحكي فتح اوله مع السكون ما خوره من الحر  
والرقبي معناه ما خوره من المراقبة لا نعم كانوا يفعلون ذلك في الحاملية فيدخل  
الرجل الدار ويؤكل اعمر تلك ياها اي احبها لك مدرة عمر قبل لها عمري لذلك  
ولذا قيل لها رقي لان كلنا ما يربى في بيتي لا خله رجوع اليه ولذا وردت في ثوبون  
نفسه في ذلك هذا اصلها لغة فاما شرعا فالجمهور على ان العمري اذا وقعت كانت  
ملكا للاختصاص ترجع الى الاول الا ان صرح باشتراط ذلك وذهب الجمهور الى صحة  
العمري الا ما حكاه ابو الطيب الطبري عن بعض الناس والمأورد في غزاد ووطاينه  
لكن ان خرج قال يصحها وهو شيخ الظاهرية ثم اختلفوا الى ما يتوجه المليك فالجمهور  
انه يتوجه الى الرقية كسائر الهبات حتى لو كان للعمري عبدا فاعقبه الموهوب له فقد  
خلاص الواهب وقيل يتوجه الى النفعه دون الرقية وهو قول مالك والساجي في القدير  
وهو يسلكه مسلما للعارية او الوقف طائفة عند المالكية وعن الحنفية المليك في  
العمري يتوجه الى الرقية وفي الرقي الى النفعه وعنه انها باطله وقول المصنف اعمرته  
الدار في عمري جعلها له اشار بذلك الى اصلها واطلق العمل لانه يرى انها تصير ملك  
الموهوب له كقول الجمهور ولا يرى انها عارية كما سيأتي في نكاحه بذلك في اخر ابواب الهبة  
وقوله استعجر لم جعله عاريا هو تفسيره عبيد في المجاز وعنه نعم كثيرا وقال  
عنه استعجر لم اطلاق العار له وقيل معناه اذن لم في عانها واستخرج قولكم  
عن يحيى بن ابي بكر عن ابي سلمة عن جابر بن عبد الله هشا عن يحيى بن ابي سلمة  
عن جابر بن عبد الله اخبره مسلم وابو سلمة هو ابن عبد الرحمن  
الله صلى الله عليه وسلم بالعمري انها لمن وهب له هو فتح انها اي قضى لها وفي رواية  
الزهرى عن ابي سلمة عن عبد الله بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله ولحقه فانها لذلك اعطيت لا ترجع  
الى الذي اعطاها لانه اعطى عطا وقعت فيه الموارث هذا لفظه من طريق مالك عن

الزهرى

الزهرى وله نحوه من طريق ابن جريح عن الزهرى وله من طريق المثلث عنه فقد قطع قوله حقه  
وهي لمن اعمر ولحقه ولم يذكر التحليل الذي في اخيه وله من طريق معمر عنه انما العمري  
الى اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولحقك فان انا قال هي لك  
عشت فانها ترجع الى صاحبها قال جريح كان الزهرى يعني ولم يذكر التحليل ايضا وتبين  
طريق ابن ابي عمير عن الزهرى ان التحليل من قوله سلمه وقد اوضحه في كتابه لادرج وخرجه  
مسلم من طريق ابن الزبير عن جابر قال جعل الانصار يعمرون المهاجرين فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم اسكنوا عليا امواكلا ولا يفسدوها فان من اعمر عمري فهي لعمري اعمرها حيا  
وميتا ولحقه فخرج من هذه الروايات لانه احوال لعمري ان يقول هي لك يا عشت  
فان اذنت رجعت الى هذه عارية موقوفة وهي صحيحة فان اذنا رجعت الى الذي اعطى وقد  
ثبتت هذه الرواية والتي فيها رواية الزهرى وبه قال اكثر اهل العلم ورجحه جماعة من الساجي  
والاصح عند اكثرهم لا يرجع الى الواهب واجتوا بما نه شرط فاسد فخرج وساد ذلك الاحتجاج  
لذلك في الباب ما لها ان يقول عمري لها وطلق فروا به اي الزبير هذه تدل على ان حكمها  
حكم الاول وانها لا ترجع الى الواهب وهو قول الساجي في الجديد والجمهور وقال في  
القدير العبد باطل من اصله وعنه كقول مالك وقيل القدير عن الساجي كما جرد وقد  
روى النسائي ان قتاده حكي ان سلمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقيه عن النساء  
اعني صورة الاطلاق فذكر له قتاده عن الحسن وعنه انها جائزة وذكر له حديث اي يري  
بذلك قال وذكر له عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال فقال  
الزهرى انما العمري اي المجازية اذا اعمر له ولحقه من بعده فانما جعل عاقبه من بعده  
كان للذي جعل شرطه قال قتاده واجح الزهرى بان الخلف لا يقضون بها فقال  
عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان عن نسيب بن المجه ووزع عظيم ابن نسيب  
بالنوز ووزع ولده العمري حايته فهو قتاده وهو رواية الحديث من هذا  
الاطلاق حكيمه عنه وحمله الزهرى على الفصل الماضي واطلاق الجواز في هذه  
الرواية لا ينفق منه غير الحل والصحة واما حمله على المضي للذي يعطاها وهو الذي  
حمله عليه قتاده فاحتاج الى قدر زائد على ذلك وقد اخرج النسائي من طريق محمد







كان فزع بلدينه اى خوف من عدو ابن لاطحه هو زيد بن سهل وروح ام انس  
يقال المندوب قيل سمي بذلك من الضرب وهو الرزق عند السباق وصل للثرب  
كان جسمه وهو الخرج زاد في الجهاد من طريق سعيد عن فسانه كان يقطعا و  
كان فيه قطا فكنيته بالسك والراد انه كان يطي المشي وان وجدنا الجرا في  
رواية المستملى وان وجدنا حرف الضمير قال اللطاني ان في النافيه واللام في الجرا معنى  
الا اى وجدنا اللام في الجرا قال ابن الكثير هذا الكوفيين وعند البصريين ان ان  
مخففة من الثقبلة واللام زايه كذا قال قال الاصمعي قال الكثير من جرادا كان واسم الحركه  
او كان حربه لا ينفذ الا شغل الحركه ويؤيد ما في روايه سعيد عن قتاده وكان يعد ذلك  
الجراى وسياى في الجهاد وما في الكلام عليه مستوفى بهذا لسان الله تعالى قوله  
الاستعانة للعرس عند البناى اى الزفاف وقيل بنا لانهم كانوا يستولون من زوج  
قبة مخلو با مع المراه ثم اطلق ذلك على التزويج حرمه عبد الواحد يقدم هذا  
الاسناد في آخر العنق حريث وفيه شرح حال ابن عبد الواحد وعلمها  
درع قطر الدرع في صر المراه وهو مذكور في الجوهري ودرع الحريد يوثقه وحكي  
ابو عبيده انه ايضا ذكر يوثق والقطر بكسر القاف وسكون الهملة بعدها راء  
وفي روايه المستملى والسرخسي بضم القاف واخره نوز والقطر ثاب من عسلط  
القطر وغيره وقيل من القطر خاصه وحكي ابن قرقوله انه في روايه ابن السكيت والقاسمي  
بالفالف للسوره اخره راء وهي ضرب من ثياب البن يعرف بالقطريه فيها حمرة قال البيهقي  
والصواب بالقاف وقال الاثيرى الثياب القطريه منسوبه الى قطر قرية في البحرين  
فكسرو القاف للنسبه وخففوا ثم خمسة داهم ينصب ثم يتقدر بفعل خمسة  
بالخفص على الاضافه او يرفع ثم وخمسه على حرف الضمير والتقدير ثمنه وخمسه وروى  
بضم الراء ويشهد اليه على الفظ للاضحي ونصب خمسة على نزع الخافض اى نوع خمسة داهم  
ووقع في روايه ابن شنيويه وحرف خمسة الداهم الجارتي ليعرف اسمها  
ثم يضم الراء اى ثانفا وتكرر فقال الذي يرها اذا دخله الزهو وهو الكبريت

ما ازهاه وهو من الحروف التي حات بلفظ البنا للمفعول وان كان يحى القاع مثل غنى بالهمز  
وتحت الناقه قلت ورايته في روايه او درر من هي نفع اوله وقد حكاهما ابن درر  
وقال الاصمعي لا يقال بالفتح نقص القاف لى من من فان الشئ فبان اى اصله  
والقينه يقال للما شطه والمغنيه واللامه مطلقا وحكى ابن التت ان روى نقص القاف اى  
نقص ونحلى على زوجها قلت ولم يضبط ما بعد القاف ورايته بخط بعض الحفاظ  
بمنه فوفانيه قال ابن الجوزى راد عايشه رضي الله عنها انه مر كانا اوله في حال  
ضيق وكان الشئ المحترق عنده اذ ذاك عظم القدر وفي الحديث ان عماره الثياب للعرس  
امر بهولت مرغبه فيه وانه لا بعد من التثنيح وفيه تواضع عايشه واسرها في ذلك  
مشهور وفيه حلم عايشه عن خدرها ورفقها في العايشه وانما رهاها عندها مع الحاجة  
اليه وتواضعها باخذها بالبلغه في حاله اليسار مع ما كان مشهورا عندها من الجود  
رضي الله عنها قوله فصل المنحه حرف تاء من روايه ابن درر  
والمنحه بالنون والهملة وزن عظمه هي في الاصل العطيه قال ابو عبيد المنحه عند العرب  
على وجهين احدهما ان يعطى الرجل صلحه صله فيكون له والاخر ان يعطيه ناقة  
او شاة تنفع مما يجلها ويبرها من ثمرها والمراد بها في الواحد ان ياتى  
بمناعا ربه ووات الالبان لمؤخر لثمنها ثم ترد هي لصاحبها وقال القزاز قيل  
لا يكون منحه الا ناقة او شاة والاول اعرف ثم ذكر المصنف فيه سنه احاديث  
الا واحد يشاء يريه نعم المنحه اللقيح الصغى نحه وكوز فتحها للمعروف  
ان اللقيح نفع اللام المره الواحده من الحلب والصغى نفع العباد وكسر القاف اى الكريه  
العزيره الكثر ويقال لها الصغى ايضا كذا رواه يحيى بن كرمود ذكر المصنف بعده  
ان عبد الله بن يوسف واسم اعلى بخي ابن اويس رواه بلفظ نعم الصدق اللقيح  
الصغى نحه وهذا هو المشهور عن مالك وكذا رواه سعيد عن ابن الزناد كما سنا  
في الاشرية قال ابن التت من روى نعم الصدقه روى احدها بالمنح لان المنحه العطيه  
والصدقه ايضا عطيه قلت لا تلازم بينهما وكل صدقه عطيه وليس كل



عطيه صدقه واطلاق الصدقه على المنحه مجاز ولو كان المنحه صدقه لما حلت للنبي صيا  
الله عليه وسلم بل من حسن الهبة والهدية وقوله منحه منصوب على المنحه قال ابن  
مالك فيه وقوع المنحه بعد ما عمل نحر طاهرا وقد منعه سيبويه الامع الاضمار  
مثل ليس للظالمين ولا وجوه المبرد وهو الصحيح وقال ابو البقاء اللقي في المحصول  
بالدرج ومنحه منصوب على المنحه تؤكد وهو كقول الشاعر فتحر الزاد زاد ابيك  
تغدوبانا وتروح باننا من اللز في حبلنا وانا بالغدا وانا بالغدا وانا بالغدا  
منه الحديث في روايه مسلم من طريق سفيان عن الزناد بلفظ الارجل عن اهل  
بغداد تغدوبانا وتروح باننا ان احدها العظمي الحديث الثاني حديث انس  
وليس يدرى لذي الجمع وفي روايه الاصيل وكريه يعني شي وثبت لفظ شي  
في روايه مسلم عن حريه واني الطاهر عن ابن وهب قاسمهم الانصار الى  
اخيه طاهره معاير لقوله في حديثه مريه المازعيه قالت لا تصار للنبي  
صل الله عليه وسلم اقصر بيننا ومن اخواننا الخيل قال لا والجمع بينهما ان المراد  
بالقاسم من القسمة المعنويه وهي التي احاد بها اليها في حديثه او مريه حيث قالوا  
فصلفوننا اللونه ونشرهم في القبر وكان المراد من القسمة القسمة القسمة  
الاصول وقد ورد في اخره ان المنزله المراد بقوله هنا قاسمهم الانصار  
اي حال النور جعله من القسمة نفع القاف والمهملة من القسمة يسكون المهملة وقد تقدم  
بعقب ما زعم في كتاب المزارعه وكانت امه ام انس في الاخره الضمير في امه  
يعود على انس واما انس يدعيه وكذا ام سليم وفي روايه مسلم وكانت ام انس ردا لك  
وهي ترمي ام سليم وكانت ام عبد الله بن ابي طلحه كان اخا انس لامه والذي يظهر ان قال  
ذلك هو الزمير الراوي عن انس لكن في سياق السباق يقتضي انه من روايه الزمير عن انس  
فجعل على الخبر وكانت اعطت ام انس وكانت ام انس اعطت عذرا  
بكسر المهملة ونذا ليعج حقيقه جمع عذرة فتح ترمي يسكون كحل وجبال والعذرة الخلة  
وقيل انما يقال لها ذلكا كان خجلها موجودا والمراد انها وهبت له عمرها  
قال ابن شهاب هو موصول الاسناد المذكور ولذا هو عند مسلم الى امه

الكل

اي الام انس وهي ام سليم فاعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ام انس مكانه  
اي بدل من حايطة اي سنيته وقال احمد بن شبيب اخبرنا اي عن انس  
بهذا الاسناد والمثل وقال ابن شبيب من خالصه اي خالصه يعني انه وافق ابن وهب في  
السياق الا في قوله من خايطة فقال من خايطة اي من خايطة له قال ابن المنر المعنى  
واحد لا خايطة صار له خايطة فقلت لكن لفظ خايطة اصح في الاختصار  
من خايطة وطريق احمد بن شبيب هذه وصلها البرقاني في المصنفه من طريق احمد بن  
شبيب المذكور مثله زاد مسلم في اخر الحديث قال ابن شهاب وكان من شأن ام انس  
انها كانت وصيفة لعمير بن عبد المطلب وكانت من الحبشه فلما ولد لعمير رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعد ما توفي ابيه كانت ام انس تحضنه حتى كبر فاعنتها  
ثم انكحها زيد بن حارثه وتوفيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمسة اشهر وسبقت  
في الغاري ذكر سبب اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ام انس بدل العذرة  
وفيه زياده على روايه الزمير فانه اخرج من طريق سلمان التميمي عن انس قال كان  
الرجل يحمل النبي صلى الله عليه وسلم المحلات الحديث وفيه وان اهل امرو في السلال  
النبي صلى الله عليه وسلم الذي كانوا اعطوه وكان قد اعطاه ام انس فمات ام انس  
فحملت النور في عتي تقول لا اعطيك وقد اعطانيه قال والنبي صلى الله عليه وسلم  
يقول لك اذا خي اعطاه عشرة اشاله او كما قال الحديث الثالث عن  
حسان بن عطيه في روايه احمد بن الوليد في الاوزاعي حديث حسان بن عطيه  
عن ابي كيشه في روايه احمد بن الوليد في الاوزاعي المذكور حديث ابي كيشه وهو  
نفع الكاف وسكون الموحدة بعد ما يعجز السكون نفع المهملة وحذف اللام المخموه  
بعدها وواساكنه ثم لا يعرف اسم من عمر الخاكن ان اسمه البراء بن قيس  
وهو عبد الغني بن سعيد ومن انه غيره وليس له كيشه ولا للواوي عنه  
حسان بن عطيه في البخاري سوى هذا الحديث واخر في احاديث الانبياء  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في روايه احمد بن محمد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اربعون حصه في روايه احمد بن محمد بن حنبل







في قصه عمر كاتبت عليك وان قول من قال كاتبت تحبسا احبنا العبد والله اعلم  
وسباني من بسط لذلك قريبا في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى خاتمة  
اشتمل كتاب الهبة وبلغها من احاديث الحمري والعارية على تسعة وبلغت حديثا  
ما به الا واحد المعلق في ثمانية وعشرون والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها  
مضى ثمانية وستون حديثا والحا لمر واحد ولا يوزن فاقته مسلم على غيرهما سوى  
حديثه من لور عتلك كراع وحديثه سلم في الهدي وحديثه انفس في  
الطيب وحديثه عاتشه كان يقبل الهدي وحديثه ان عاتس من اهرت له هدي  
فجلساوه شركاوه وحديثه في قصه فاطمة في سرباها وحديثه ان عمر في قصه  
صهيب وحديثه عاتشه في الدرع وحديثه عبد الله بن عمرو بن العاصي في الاربعين  
خصله وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية عشر ائمة والله سبحانه وتعالى  
اعلم بالصواب قوله  
هي جمع شهادته  
مصدر شهد وشهد فقال الجوهر في الشهادته خبر فاطمة والمسلم انه اعطاه ما خوره  
من الشهود اي الخضوع والسيادة شاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خوره من  
الاعلام  
بسم الله الرحمن الرحيم  
ما جاء في البيه  
على المدعي كذا الاكثر وسقط البعض لفظ باب وفتح السين وان شئويه  
البسطة على كتاب لقول الله تعالى يا ايها الذين امنوا ان انزلنا منكم  
اجل سمي فاكثروه الاية كذا لان شئويه ولا يرد بعد قوله فاكثروه الى قوله  
ويعلم الله والله بكل شيء عليم وساق في روايه الاصل وكريه الاية كلها وكذا  
التي تدرها وقول الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط سهدا  
للساق قوله بما تجلوز خير كذا في روايه شئويه ووقع للسنخ بعد قوله في  
الاية الا اول فاكثروه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا باب كاتبا وليكتب  
كما علم الله الى قوله بما تجلوز خير او هو غلط لا محالة وكأنه سقط منه في  
اوضحته روايه غيره كما ترى وليس في الباب حديثا الكفا بالاشترط واما  
اشارة الى الحديث لما في قريبا في ذلك في آخر باب الرهن وسباني في وجه السق

الآخر

باب الرهن

الآخر وهو المنع على المدعي عليه قريبا قال ابن المنبر وجه الاستدلال بالاية  
للمترجم ان المدعي لو كان القول قوله لم يحج الى الاستدلال ولا الى كفاية الحقوق  
ولما بها فالا من ذلك مدعي الحاجة اليه ويضمن ان البيه على المدعي ولا ان الله  
حين امر الذي عليه الحق بالاداء فلا اقتضى تصديقه فيما اقربه وان كان  
بصدقه فانا البيه على من ادعى تكذيبه قوله  
ادعك رجل  
رجلا فقال لا نعلم الاخير او ما علمت الاخير في روايه الكشي في احاديث رجلا  
قال ابن بطال حكي الطحاوي عن ابن يوسف انه قال انما قال ذلك قبل شهادته  
ولم يذكر خلافا عن الكوفيين في ذلك واحتجوا بحديث الا فلك وقال لا يكون  
ذلك تركه حتى يقول رضى اي بالقصر وقال الشافعي حتى يقول عدل وفي قول  
عدل على ولو لا بد من معرفه المنزلة حاله الباطنه والحج لذكائه لا يلزم من انه  
لا يعلم منه الا بالخبر ان لا يكون فيه شر واما احتجاجهم بقصه اسامه فاجاب  
للله ان ذلك وقع في العصر الذي ذكر في الله املة وكان الجرحه فيه شراة  
فكفي في تعدله من ان يقال لا اعلم الاخير واما البيوع فالجرحه في الناس اغلب  
فلا بد من التخصيص على العدل فلت لم يثبت البخاري الحكم في الترجمة بل  
اورد لها مورد للسؤال التوفيق للخلاف فيها وساق حديثه الا فلك فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا سامه جز سالة قال اهلك ولا نعلم الاخير كذا في روايه  
ولم يقع هذا كله عند الباقر وهو الاثر لا جزئ الا فلك قد ذكر في الباب  
موصولا وان كان اختصه وسباني بطول ايضا بعد ابواب وياتي الكلام عليه  
في تفسير سورة النور وقوله فيه وقال اللبيب حذى يونس وحله هناك  
ايضا وقوله اهلك ولا نعلم الاخير انصب اهلك للاكثر على الاغرا او على  
فعل محذوف تقديره اهلك اهلك وللعصم بالرفع اي هرا هلك قال ابن  
المنبر للتقدير انما هو ينفذ للشهادة وعاتشه رضى الله عنها لم يكن شهيد ولا  
كانت محتاجة الى ان يثبته عنها حتى يكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة  
ولا يشبهه فكفي في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه من الكفى في القدر بل











انفس وقيل يكفي من غير ان وقيل يكفي من غير واحد اسكن القلب اليه والتثبت  
فيه هو بيقينه الترجمة وكأنه اشار الى قوله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن ابي  
ابن خزيمة من اخوانك من الرضا عنه الحديث ثم اورد المصنف فيه اربعة احاديث سباني  
السلام عليها جميعا في الرضا عن اخوانك ان شاء الله تعالى والاسناد كله بصريون الا  
الصحابي وقد سكتها والمالك كله مدرسون الاشجاء وقد دخلها والرايع كله لوفيق  
الاعاليه في اخرايات تابعه ابن مبريد عن سيفان اي ابن عبد الرحمن بن مبريد و  
حديثه عن سيفان باسناده كما رواه محمد بن كثير ورواه ابن مبريد في موصوله عند  
مسلم والي على وسباني الخلاف في اقله بل كان عمره عايشه من الرضا عنه او كان اياها  
قوله شهداه القادري والساري والرائي هل يقبل بعد توثيق  
ام لا وقوله عن رجل ولا يقبلوا لهم شهداه ابدا واولئك هم الفاسقون  
الا الذين تابوا ومنه الاستساعة من اجاز شهداه اذ اتاب وقد اخرج البيهقي  
من طريق علي بن ابي طالب عن ابي اسير في قوله تعالى ولا يقبلوا لهم شهداه ابدا ثم قال  
الا الذين تابوا من ذنوبهم شهداه في كتابه يقبل من زواجه اسلم الفسق سواء كان بعد  
اقامه الحد او قبله وما روى قوله تعالى ابد على المراد ما دام مصرا على قدره لا زائد  
كاشي على الا يلقوه كما لو قيل لا يقبل شهداه الكافر ابد فان المراد ما دام كافرا وما لم  
الشعبي فقال ان طرقت الفاد في قيل اقامه الحد سقط عنه اسم الفسق واما شهداه فلا  
يقبل ابدا وقال بذلك بعض التابعين وفيه من يذهب لغير يقبل بعد الحد لا قبله عن الحنفية  
لا ترد شهداه حتى تحدد وتعقبه الشافعي بان الحد وكفاره لا هلهما فهو بعد الجرح خير  
قبله فكيف يرد في خير حالته ويقبل في شرها وجلد عمر ابوكه وشبيل بن  
معبد ونافع بن عبد الرحمن ثم استتابهم وقال من تاب قبل شهداه وصله  
الشافعي في الام عن سيفان قال سمعت النضر بن عمار بن العراء ان شهداه المجرور  
لا يجوز فاشهد بخبري فلا ان ابن عمر بن الخطاب قال سكت ابوكه تب واقبل شهداه ذلك  
قال سيفان سمع النضر بن عمار اخبره فحفظته ثم نسبته فقال ابن عمر بن مبريد

المسيب

المسيب قلت ورواه ابن جرير من وجه اخر عن سيفان فسماه ابن المسيب وكذلك  
رويناه بعلم من طريق النضر بن عمار عن سيفان ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن  
اسحق عن النضر بن عمار عن سعيد بن المسيب ثم من هذا ولفظه ان عمر بن الخطاب ضرب ابوكه  
وشبيل بن معبد ونافع بن الحرث بن قله الحد وقال لهم من الكذب نفسه قبل شهداه  
فما لتقبل من لم تفعل لمر اجر شهداه فالكذب شبيل نفسه ونافع وابي ابوكه  
ان تفعل قال النضر بن عمار هو والله سنة فاحفظوه ورواه سليمان بن كثير عن النضر بن  
عمر بن سعيد بن المسيب ان عمر حيث شهد ابوكه ونافع وشبيل على المغيرة وشهد  
زياد على خلاف شهداه ثم قلد عمر وراسته ثيابهم وقال من رجع منك عن شهداه  
قبل شهداه فابي ابوكه ان يرجع اخرجه عمر بن شبيل في اخبار البصرة من هذا الوجه  
وساق قصة المغيرة هذه من طريق كثره يحصلها ان المغيرة بن شعبه كان ايم البصرة  
لجرح فاتهم ابوكه وهو نفع النقي الصحابي المشهور وكان ابوكه ونافع بن الحرث  
ابن كنده النقي وهو معدود في الصحابة وشبيل بكسر الحاء وسكون الواو من معبد  
ابن عتبة بن الحرث الجلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك  
يقال له زياد بن سيفان اخوه من ام اشهر بسميه مولاة الحرث بن كنده فاجتمعوا  
جميعا فزوا المغيرة بنبسط المراء وكان يقال لها الرقطاء جميل بنت عمرو بن الحنفية  
الهلالية وزوجها الحاج بن عتيك بن الحرث بن عوف الجشمي فرحلوا الى عمر فسكوه  
فغزله وورابا موسى المائعي وحضر المغيرة فشهد عليه البلاء ما لزياد واما زياد  
فلو ثبت للشهداه وقال رايه غنطرا في حيا وادري اخالطها ام لا فامر حيدر البلاء  
حرف القدر وقال قال في اخرج القصة الطبراني في رجه شبيل بن معبد واليه في من  
رواه ابن عثمان النضر بن عمار في كتابه عن عمر وراسته صحح ورواه الحاكم في المستدرک  
من طريق عبد العزيز بن ابوكه بطوله وفيها فقال زياد لهما في الحافوس سمعت نفسي  
عالميا ولا ادري ما وادلك وقد حلى الاسماء على في الدخول ان بعضهم استشكل  
اخراج البخاري هذه القصة واحكامها مع كونه احمه من كونه في عدة مواضع  
واجاب الاسماء على بالفرق بين الشهداء والرواية وان الشهداء يطلب فيها من يد



ثبت لا يطل في الرواية كالعرد والحريه وغير ذلك واستند المهاب من هذا الزا  
القادر نفسه ليس شرطاً في قبول توبته لأننا بكرة لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد  
قبل المسلمون روايته وعملوا بها وأجازوه عبد الله بن عتبة بن ربيعة بن سعد بن  
الطبري من طريق عن ابن عمر قال كان عبد الله بن عتبة بن ربيعة بن سعد بن  
وعمر بن عبد العزيز بن أبي الخليفة المشهور وصله الطبري والخلاف من طريق ابن جرح  
عن ابن عمر بن موسى بن عبد العزيز بن أجاز بن شهاب القادري وبعده رجل روى عنه عبد الرزاق  
عن ابن جرح فزار مع عمر بن عبد العزيز بن أجاز بن شهاب القادري وبعده رجل روى عنه عبد الرزاق  
الطبري من طريقه بلفظ يقبل شهادة القادري أتاب وروى ابن أبي حاتم من وجهه  
لا يقبل للزنادقة ضعيف وطاوس ومجاهد وصله سعيد بن منصور السافعي  
والطبري من طريق ابن أبي حاتم قال القادري أتاب يقبل شهادته قيل له من يقول  
قال عطاء وطاوس ومجاهد والشعبي وصله الطبري من طريق ابن أبي حاتم عنه  
أنه كان يقول يقبل الله توبته ويرد من شهادته أتاب وكان يقبل شهادته أتاب  
ورويته في الجرد يات عن شعبة عن الحكم بن شهاب القادري فلما رويهم قال لا يجوز وكاب  
الشعبي يقول أتاب قبلت وعكرمة بن أبي مريم عن عكرمة قال أتاب القادري قبلت شهادته  
عن شعبة عن يونس بن عيسى عن عكرمة قال أتاب القادري قبلت شهادته  
والزهرى فقد تقدم قوله في قصة المغيرة هو سببه ورواه ابن جرح من وجه آخر الزهرى  
قال أتاب القادري فإنه ينسخ للأمام أن يستتبعه فإن أتاب قبلت شهادته ولا يقبل  
وفي الموطأ عن الزهرى نحوه في قصة ومجاهد بن زيار وشرح أبي العباس ومجوه  
ابن مريم هو الثلاثة من أهل الكوفة فدعا على الزهرى الملاح في قصة المغيرة بما  
نسبه إلى الكوفة عنده فبولهم شهادته القادري بعضه لا كله ولم أر عن واحد  
من الأئمة المدلولين بالتحريم بالقبول أو بحكم من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول  
فما تقدم وروى ابن جرح في سند صحيح عن شرح أنه كان يقول القادري يقبل الله توبته  
ولا يقبل شهادته وروى ابن أبي حاتم في سند ضعيف عن شرح أنه كان لا يقبل شهادته  
وقال أبو الزناد هو الذي المشهور الأمر عندنا إلى آخره وصله سعيد

ابن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال سألت رجلاً جلدوا في قذف الزنا  
فلما فرغ من قصته أحرك توبته فلقيت أبا الزناد فقال لا بأس عندنا فذكره  
وقال الشعبي وقوله وصله الطبري عنهما مفرقا وروى ابن أبي حاتم من طريق رواد  
ابن أبي هند عن الشعبي قال إذا كذب القادري نفسه قبلت شهادته وقال  
الثوري إلى آخره هو في الجامع له رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه وقال بعض  
الناس لا يجوز شهادته القادري وأما من يندفع عن الحنفية وأجروا في رد شهادته  
المحرودين بأحد أئمة قال الحفاظ لا يصح شيء وأما من يندفع عن شعبة عن أبيه  
عن جده مرفوعاً لا يجوز شهادته حارث بن خالد فإنه لا يجوز في الإسلام أخرجه أبو داود  
وابن ماجه ورواه الترمذي من حديث شعبة نحوه وقال لا يصح وقال أبو زرعه  
مسكروا روى عبد الرزاق عن الثوري عن جابر بن عبد الله قال يقبل شهادته القادري  
توبته فيما بينه وبين الله قال الثوري وخبرني ذلك وأخرج عبد الرزاق من رواية  
عطاء الخراساني عن أنس بن عمار نحوه وهو يقطع ولم يصح عنه قال أنه سندر قوي  
ثم قال أي بعض الناس الذي أشار إليه لا يجوز كإحسان بن عيسى بن روح شهادته  
محرودين حارث هو يندفع عن الحنفية أيضاً وأما من يندفع عن شعبة القادري ذلك  
حاصل بالحد وغيره عند الثوري وأما عندنا فلا يقبل إلا العبد وأجاز شهادته  
العبد والمحرودين وأما من يرويه هلال بن عيسى عن الحنفية أيضاً وأجاز شهادته  
بأنه جاريه مجرى الخبز لا الشهادة وكيف تعرف توبته أي القادري وهذا  
من كلام المصنف هو من كلام الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك فعز الأثر  
السلف لا بد أن يكذب نفسه وبه قال الشافعي وقد تقدم الترخيم به عن الشعبي  
وغيره وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس بن ثعلبة وعمر بن الخطاب أنهما كانا خيرا لكناه  
ولا يتوقف على كذب نفسه لجوانا يكون حارثاً في تفسير الأمر وإلى هذا مال  
المصنف وثني النبي صلى الله عليه وسلم الزاني سببه ونهى عن كلام كعب  
ابن مالك وصاحبه حتى يفي بحسب ليله أما في الزاني فهو من أئمة الخلفاء وأما  
فحصه لعب فسأني بطولها في آخر تفسير براه وفي غزوه يقول وجه الدلالة



منه انه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم كلفها بعد التوبة بقدرنا يد على النبي والمجران  
 ثم اورد المصنف حديثا يشبه في قصه المراه التي سرقته مختصره والمراد منه قول  
 عايشه خستت ثوبها للحريث فكانه اراد الحاق القاد في السارق ولعل الفارق  
 عنده واسم عايشه هو ابن ابي اويس وقوله وقال اللئيم حذني يونس وصلى ابوداود  
 عن طريقه لكن تغير هذا اللفظ وظهر ان هذا اللفظ لا يروى به واسار المصنف ان ذلك  
 يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال بشرط مضي مدة نظرها في توبته وقدرها الاكثر ون  
 سنه ووجهه بان لفصول الاربعه في النفس تارة فادابقت اشعر ذلك بحسن  
 السريره ولهذا اعتبر في هذه الخبر بلزاني والمختار ان هذا في الغالب والافق في غير  
 لا ويكره ان قبلها ذلك كما للجمهور قال ابن المنير اشتراط توبه القاد فلما كان  
 عند نفسه مخفا في غايه الاشكال بخلافه ان كان كاديا في ذنبه فاستراح لها واح  
 ويمكن ان يقال ان المعاني في الفاحشه ما مورى ان يكسف صاحبها الا اذا حققت في النصاب  
 معه فاداكشفه قبل ذلك فقد عصى فتوبه من العصيه في الاعلان في الصدق في علمه  
 قلبه وبعك عليه ان ايا بكره لم يكسف حتى حققت في النصاب معه كما تقدم ومع  
 ذلك ظاهره بالتوبه لقبيلتها ربه وحجاب عن ذلك بان عمر لعله لم يطرح على الناس  
 بالتوبه ولذلك لم ينقل عنه ابوبكره ما امر به لعله بصرفه عند نفسه والله اعلم  
 اورد المصنف حديث زبير بن خالد في خبره الزاني واستشكك الداودي ايراد في  
 هذا الباب ووجهه انه اراد منه الاشارة الى هذه المراه اقصى ما ورد في اسير العاصي  
 والله اعلم بتقديره جمع الخيارات في الترجمة من السارق والقادف للاشارة الى انه  
 فرق في قبول التوبه منها ولا فقد نقل الطحاوي والاجماع على قبولها هذه السارق  
 اذا تاب بعد ذلك الا وراعي الازان للحدود في الخبر لا يقبلها ربه وان تاب وواقفه  
 الحسن بن صالح وخالفه ذلك جميع فقها الا بصار قوله  
 يشهد على شهادته جورا اذا شهد في خبره حديث النعمان بن بشير في قصه هبة ابيه له  
 وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهد على جور وقد مضى الكلام عليه مسبقا في  
 الهبة وقد اخرج البيهقي من الوجه الذي اخرج به البخاري عننا بلفظ فقال لا

اشهد

اشهد على جور وقوله في الترجمة اذا اشهد بوجوبه انه لا يشهد على جورا اذا استشهد  
 الاول وقوله وقال ابو جريز يفتح الهبة وكسر المراه واخره زاي عن الشعبي لا يشهد على جور  
 في روايته عن الشعبي عن النعمان بن زهير هذا الحديث وقد تقدم في الهبة الاشارة الى من وصله  
 التوفيق بن ماني رواه ابو جريز وغيره عن الشعبي ثم ذكر المصنف حديثا خبر الناس  
 قرى من رواه عبد الله بن مسعود من رواه عمر بن حنبل وفي كل منهما زيان على ما في  
 الاخر وورد الحديث عن اخر من الصحابة ساد ذكر ما في رواياتهم من النوادر والنوادر  
 بشر وجه في اول كتاب فضايل الصحابة انشا الله تعالى والخبر من ما يتعلق بالشهاد  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم هو موصوف بالاسناد المذكور وهو يقيه حديثه عن  
 وسبق في الفضايل ما يوضح ذلك ان بعدكم قوما كذا لا اكثر وفي رواية الشعبي  
 وان شئتم ان بعدكم قوم قال اللئيم لعله كتب بغير الفعل على اللغة الرابعة او قد  
 منه خبر الشان بخبر كذا في جميع الروايات الى ان يصلح لنا ملحا المجيء والواو  
 مستثنى من الخيانة وزعم ان خرج انه وقع في سجنه بحرب من سلول الهبة وكسر المراه  
 بعد ما سجد فالتان كان محفوظا فهو من قولهم حربه كرهه اذا اخطاه وتركه  
 بلا شيء ورجل محروك يسلوب المال تقيبه قال النووي وقع في الكثر نسيح مسلم  
 ولا يجوز تشديد المشاة فالغير هو طبر قوله ثم يبرر بالشديد موضع قوله  
 ما يروى عنه ساد ولكن قد قرأنا من محض فليورد الذي اعلمنا به ووجهه ان  
 مالك بانه سببه عافوه واو بحسبانه قال وهو يقصص على السماع ولا  
 يعمدون الا بشوا الناس بهم ولا يعقدونهم انما بان يكون حيا ثم يراه حيث  
 لا يسلو لنا سر اعلم عليه وشهدوا ولا يشهدون كمال ان يكون المراد التخل  
 بدون التخليل او الاذا بدون طلب والباقي قريب وبما روى مسلم من حديث  
 زبير بن خالد من قوما الا خبركم بخبر الشهاد الذي ياتي بالشهادة قبل ان يسألها  
 واختلف العلماء في ترجمتها في ابن عبد البر الى ترجم حديث زبير بن خالد لكونه  
 من رواه اهل الحديث فقدمه على روايه اهل العلل ويانع فرع من حديث



عمران لا يوافق صاحب الصحيح عليه وانفراد مسلم باخراج حديث زيد بن خالد بن  
 اخرون الى الجمع بينهما فاجابوا باجوبه احدها ان المراد حديث زيد بن عمرو بن  
 لانسان الحق يعلم بها صاحبها وما الى اليه فبحرهما او يموت صاحبها العالم بها  
 ويخلف الورثه فما الى الشاهد بالبيع او لا من سجدت عنهم فيعلم بذلك وهذا احسن  
 الاجوبه وبه اجاب يحيى بن سعيد بن مسعود ما لك وما لك وغيرها ثانيا منها المراد به  
 شهاده الحسبه وهي لا تتعلق بحقوق الادب من المختصه به محضا وبيرخل في الحسبه  
 مما يتعلق بحقوقه او فيه شايه منه كالعناق والوقوف والرصيه العامه والعهده  
 والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله ان المراد بحديث زيد بن عمرو الشهاده في حقوق  
 الادب من المراد بحديث زيد بن خالد الشهاده في حقوق الله تعالى بها انه محمول على ما  
 في الاجابه لا الادامه تكون لشده استعداده لها كالذي اداها قبل ان يسألها كما يقال في  
 وصف الجواد انه ليعطي قبل الطلب ليعطي سريعا عفا السؤال من غير توقف  
 وهذه الاجوبه مبينه على ان الاصل في ادائها الشهاده عند الحاكم لا يكون الا بعد الطلب  
 من صاحب الحق فخصر من شهد قبل ان يستشهد عن ذلك من خبر شهادته عنده لا  
 يعلم بها صاحبها او شهادته للحسبه وندب بعضهم الى جواز ادائها الشهاده قبل  
 السؤال على ظاهره مع حديث زيد بن خالد وما ولو اخرج حديث زيد بن عمرو ولا ساخرها  
 انه محمول على شهادته النوراني يودون شهادته لم يستحقوا بها محملها وهذا حكاية الترمذي  
 عن بعض اهل العلم بانها المراد بها الشهاده في الخلف يد عليه قول ابراهيم في آخر  
 حديث ابن مسعود كانوا يضرعون على الشهاده اي قول الرجل اشهد بالله ما كان الا  
 كذا على معنى الخلف فله ذلك كما ذكره الاكابر من الخلف واليمين قد يسمى شهادته كما قال  
 تعالى فيها احدى وهذا جواب الطحاوي ما لها المراد بها الشهاده على الخلف من  
 الناس فشهد على قوم انهم في النار بلعها المراد به من ينصب شهادته وليس من اهل  
 الشهاده خاصه المراد بها السرايع الى الشهاده وصاحبها بما علم من قبل ان يسأله  
 والله اعلم وقوله شهدون لا يستشهدون استدل به على ان من سمع رجلا يقول  
 فلان زعمري كذا فلا يسوغ له ان يشهد عليه بذلك الا ان استشهد به وهذا خلاف

من رأى رجلا يقتل رجلا او يخصمه ماله فانه يجوز له ان يشهد بذلك وان لم يستشهد  
 وشذروا في فتح اوله ويكسر الدال المجهه وبضمها ولا يوفون بالكلية عليه في كذا  
 النذور وقوله ويظهر فيه السمن بكسر الهملة وفتح الهم بعد ما نزل بحصول التوضيح  
 في الماكل والمشارب وهي اسباب السمن قال ابن النضر المراد من محبته وتعاطيه لا  
 من خلقه كذلك وقيل المراد يظهر فيه كثر المال وقيل المراد انه يترسم نور  
 سكره في البصر فيه ويرعوز بالبصر له من الشرف ويحتمل ان يكون جمع ذلك  
 مرادا وقد رواه الترمذي من طريق هلال بن يساف عن عمر بن حصن بلفظ آخر  
 قوع يستهون ويحبون السمن وهو ظاهر في تعاظم السمن على حقيقته فهو اول ما حمل  
 عليه خبر الباب وانما كان ذلك مذموما لان السمن عاليا يكون للبصر الفقه نقلا  
 عن العباد كما هو مشهور عن منصور بن وهب عن المعتمر بن عبيد  
 بفتح اوله هو السمن واليمين هو ان يسعود وهذا الاسناد كله لو قيل فيه  
 لا انه من اليمين في نسق نسق شهادته احدى عينه ومبنيه شهادته  
 في حاله وليس المراد ان ذلك يقع في حاله واحده لانه دور كما لذي يحرص على ترويح  
 شهادته فيحلف على جميعها ليقوى قنانه يحلف قبل ان يشهد ويأمر يشهد قبل  
 ان يحلف ويحتمل ان يقع ذلك في حال واحد من خبر الخلف في الشهادته  
 فريدان يشهد ويحلف وقال ابن الحوزي المراد انه لا شورعوز ويستشهدون  
 ما امر الشهادته واليمين وقال ابن بطال يستدل به على ان الخلف في الشهادته بطلانها  
 قال وحكي ان شعبان في الزايع من قال اشهد بالله ان فلانا على فلان كذا لم  
 يقبل شهادته لانه حالف وليس شهادته قال ابن بطال والمعروف عن مالك  
 خلافة قال ابراهيم بن ابي اسحاق هو موصول بالاسناد المذكور وهو من زعم  
 انه معلق كانوا يضرعون على الشهادته واليمين زاد المصنف هذا الاسناد  
 في اول الفضائل ونحوه في كذا الخرجه مسلم بلفظ كانوا يضرعون على فلان  
 عاهدوا الشهادته وسبيل في كتاب الايمان والنذور ونحوه وكان اصحابنا يضرعون  
 على الشهادته وقال ابو عمر بن عبد البر معناه عندهم النذر عن سائر الرجل بقوله



اشهد بالله وعلى عبد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وانما كانوا يضربون به على ذلك حتى لا  
يصير لهم عاده فحلفوا في كل ما يصلح وبما يصلح قلت ويحتمل ان يكون الامر في  
الشهادة على ما قال ويحتمل ان يكون المراد ان النفي عن تعاطي الشهادة والتصدى لها لما في  
تحملها من الحرج ولا سيما عند ادائها لان الانسان معرض للسهو والسهو ولا سيما وهو  
اداء الغالب لا يتنبون ويحتمل ان يكون المراد بالنفي عن العهد الدخول في الوصية لما من  
على ذلك من الفاسد والوصية اسمي العهد فالله اعلم لا ينال عمدة الظالمين وسائر من  
لهذا في كتاب الايمان والنزول ان شاء الله تعالى قوله ما قيل في شهادته  
النزول من التخليط والوعيد لقول الله تعالى والذين لا يشهدون الزور انما  
الى ان لا يه يتفق في دع متعاطي شهادته الزور وهو اختياره لاحد ما قيل في تفسيره  
وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الغنا وقيل غير ذلك قال الطبري اصل الزور  
تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفة حتى يحيل لمن سمعه انه بخلاف ما هو به قال واورد  
الاقوال عندنا ان المراد به مدح من لا يشهد شيئا من الباطل والله اعلم وكتمان  
الشهادة هو معطوف على شهادة الزور كما قيل في كتمان الشهادة بالخوف من الوعيد  
لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة الى قوله عليهم والمراد منها قوله فانه اثر قلبه  
تلكوا السنتكم بالشهادة هو تفسير ابن عباس اخرج الطبري من طريق علي بن ابي حمزة  
عنه في قوله وان تلووا او تعرضوا اي تلووا السنتكم بالشهادة او تعرضوا عنها  
ومن طريق الحوفي عن ابن عباس في هذه الآية قال تلووا لسانك بغير الحق وهو الحق  
فلا تقهر الشهادة على وجهها والاعراض عنها الترك وعز مجاهد من طريق حاصلا  
انه فسر الحق بالتحريف والاعراض بالترك وكان المصنف اشار بنظم كتمان الشهادة  
كشهادة الزور الى هذا الاثر والى ان تحريم شهادة الزور لكونها سببا لابطال الحق فكتمان  
الشهادة ايضا لابطال الحق والحق الذي اخرج احمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود  
مرفوعا ان من يدعي الساعة فذكر شيئا ثم قال وظهرت شهادته الزور وكتمان الشهادة  
الحق ثم ذكر المصنف حديث اخرها عن عبد الله بن بكر بن انس عن انس في  
رواية محمد بن جعفر الا انه في الادب عن محمد بن جعفر عن سعيد بن جابر عن عبد الله بن بكر بن

انس

انس بن مالك سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكبار زادهم عن شعبة عند  
احد او ذكرها وفي رواية محمد بن جعفر ذكر الكبار او سئل عنها وكان المراد بالكبار الكبار  
كما سأل عنه وليس المقصد حصر الكبار فيما ذكر وسياتي الكلام ان شاء الله تعالى في احكامها  
والاشارة الى تحريمها في الكلام على حديث علي بن ابي طالب اجتنبوا السبع الموفات وهو في اول اخر  
كتاب الوصايا وشهادة الزور في رواية محمد بن جعفر قول الزور وقال الشهادة  
الزور قال شعبه واكرطني انه قال شهادة الزور تابعه عنده هو محمد بن جعفر  
المذكور وابو عامر ويهر وعبد الصمد لما رواه ابو عامر وهو القدر فوصلها  
ابو سعيد النقاش في كتاب الشهود وان منته في كتاب الايمان من طريق شعبة بلفظ  
ابن الكبار ولا شرا الى الله الحديث وكذلك اخرج المصنف في البريات عن عمرو بن عوف  
عن شعبه بلفظ الكبر الكبار وما رواه ابن فضال بن اسد المذكور فخرجها احمد عنه  
واما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها للمواف في البريات  
الجري يضرب اللحم وهو سعيد بن اياس وسماه في رواية خالد الخزاز في اوائل الادب  
وقد اخرج البخاري للعباس بن فضال الجري لكنه اذا اخرج عنه سماه عمرو بن العاص  
ابن بكر في رواية اسماعيل بن علف عن الحريري وعبد الرحمن وقد علمنا المصنف اخر  
الباب الا اني كما بالكر الكبار بهذا يتولى ان كان المجلس محجبا احد الوجهين  
من ما يشك فيه شعبه هل قال ذلك لئلا يسل وسئل وقد نظر كل من العتق وشهادة  
الزور في اثبات احدهما قوله تعالى وقصروا لسانكم عن عدواي ويا اولاد من احسانا  
فانهم قوله تعالى فاجتنبوا الرجس والافوان واجتنبوا قول الزور فلا  
اي قال لهم ذلك لئلا يترتب وكرهنا كذا التنبية السامع على احضار فهم وهو  
من قال المراد به لكسر الكبار وقد ترجم البخاري في العلم من اعداد الحديث فلا  
ليفهم عنه وذكر فيه طرفا من الخبرين الحديثين فليقلنا الا انهما لا يحتمل  
مطلوب الكفر ويكون مخصوصه بالذكر لعل في الوجود ولا سيما في بلاد العرب فذكر  
تبيينها على غيره ويحتمل ان يراد به خصوصه الا انه من عليه ان يحضر الكفر اعظم حجة



من الاشراك وهو التعطيل لانه في مطلق الاشراك انما يستفيد فيخرج الاحمال الاول  
وعقود الولد في الكلام عليه في الادب مع الكلام على الكبار بوضا بطما وبيا  
ما قيل في عددها انشا الله تعالى وجلس وكان يتكلم بشعره انه اهترى ذلك  
حتى جلس بعد ان كان يتكلم ويندر ذلك كما يدخره وعظمه في سبب الاهتمام بذلك  
كوز قول النور لو شهد الزور اسهل وقوعا على الناس والنهارين الكثر فان الاشراك  
ينمو عنه قلب المسلم والعقود يصرف عنه الطبع واما الزور فالحواجر عليه كثيرة بالعداوة  
والحسد وغيرها فاحتمال الاهتمام بعظمه وليس ذلك الخطا منها بالنسبة الى ما دللنا  
من الاشراك قطع بل يكون بفسده الزور بعد ان غير الشاهد بخلاف الشراك فان بفسده  
فاصره غالبا الام وقول الزور في رواية خالد عن الحريري الام وقول النور وشهادة  
الزور وفي رواية ابن عليه شهد الزور او قول الزور وكذا وقع في العمدة ما لو او وقال  
ابن زريق العبد حمله ان يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي ان يحمل على ما كيدنا لو حملنا  
القول على الاطلاق لزم ان يكون اللذبة الواحدة مطلقا كبره وليس كذلك قال ولا شك  
ان عظم الكذب ومرايته متفاوتة بحسب تفاوت تفاسده وبنه قوله تعالى ومن يكسب  
خطيه او ثماثير به برياء فقد حمل بيننا وانما بيننا فانزال يكررها حتى  
قلنا لئنه سكت اي شفقة عليه وكراهية لما نزع عجه وفيه ما كانواعليه من كثرة الادب  
معه صل الله عليه وسلم والجملة له والشفقة عليه وقال اسماعيل بن ابراهيم  
ابن علية وروايته موصولة في كتابه استنباه المترين وفي الحديث انفساح الذنوب  
الى كبر والكبر وبوجده بنوع الضعفاء من الكبر بالنسبة اليها الكبر فيها والاختلاف  
في بنوع الضعفاء بنوعهم وواكثر ما يتسكبه من قول النور في الذنوب صغيرة كونه نظر  
الاعظم المخالفة لمرأيه وبنه فالمخالفة بالنسبة الى جلال الله كبره لكن لما في الضعفاء  
ان يقول هو بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين  
الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع وسبوقه او ابل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم  
يكن كذا في بنه ان من الذنوب ما يكفر بالطاعات ومنها ما لا يكفر وذلك هو عن  
المعنى وهذا قال الغزالي انك لا تفرق بين الكبيرة والصغيرة لا بل هو بالقيمة تفران

مراتب كل

مراتب كل من الصغار والكبار مختلف بحسب تفاوت تفاسدها وفي الحديث يخرج شهداء  
الزور وفي دعائها كل ما كان زورا من حياطي المراد ليس له اهلا قوله  
شهداء الاعمي ونكاحه وامره وانكاحه ومبايعته وقبوله في الباد من غيره وما يعرف  
بالاحصاء من المصنفين احازه شهداء الاعمي فاشار الى الاستدلال لذلك ما ذكر من  
جواز نكاحه ومبايعته وقبوله تادينه وهو قول مالك والليث سواء علم ذلك قبل العمي او  
بعده وفصل الجمهور فاجازوا ما تخلفه قبل العمي لم يبعده وكذلك اتفق له المبصر كان  
يشهد شخص بشي وتعلق بمو به الى ان يشهد به عليه وعن الحكم حوز في الشئ اليسير دون الكثير  
وقال ابو حنيفة وخبر لا يجوز شهادته بحال الا فيما طرقت له استغاضه وليس في جميع ما  
استدل به المصنف دفع المراد بالمفصل ان لا مانع من حمل المطلق على المقيد واجاز  
شهادته قاسم والحسن وان سمر بن الزهري وعطاء اما قاسم فاخذه اراد ان يحذر  
ان لا يكر احد الفقهاء السبعة وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد  
هو لا نصارى قال سمعت الحكم بن عتيبة هو يثنيها والمجدة مصغر بسا القاسم بن  
محمد عن شهداء الاعمي فقال جازيه واما قول الحسن بن سمر بن فوصله ابن لا شبيهه من  
طريق اشعث عنها قال شهداء الاعمي جازيه واما قول الزهري فوصله ابن لا شبيهه  
من طريق ابن اربع عنه انه كان يحذر شهداء الاعمي واما قول عطاء وهو ان لا يباح  
فوصله الا نزع من طريق ابن جريح عنه قال يجوز شهداء الاعمي وقال الشعبي  
يجوز شهداءه اذا كان عاقلا واصله ابن لا شبيهه عنه بمعناه وليس المراد بقوله عاقلا  
الا حتران من الجنون لان ذلك امر لا بد من الاحترار منه سواء كان اعيا او بصيرا وانما  
مراده ان يكون قاطنا مدركا لأمور الدقيقه بالقرائن ولا شك في تفاوت الاشخاص  
في ذلك وقال الحكم بن سفيان حوز فيه واصله ابن لا شبيهه عنه بهذا وكانه توسط  
بين مدعي الجواز والمنع وقال الزهري اراد ان عباس بن موسى شهد على شهداء الكثر  
ثرده واصله الكرايشي في ادب القضاء من طريق ابن اربع عنه وكان ابن  
عباس بن سفيان رجلا الاخره واصله عبد الرزاق بمعناه من طريق ابن رجاعة ووجه تعلقه



به كونه كان يعتقد على خبر غيره مع انه لا يرى شخصه وانما يسمع صوته قال ابن المنير لعل  
الخاري يشير بحديثه عن عباس بن الجواز شيئا من الاعمال على التعريف لانه اعرف من اقلان  
فاداعرف في شهادته قال وفيها من التعريف مختلف فيها عندنا لكونه وقد جاز ابن  
عباس ان لا يكتب في روية الشمس لانه لو ان هذا الجبال والحجاب ويكتفي بغيره الظل على  
الاقاق الذي من جهة المشرق اخرج من صورته وقال سليمان بن  
يسار اسنادت على عائشة فحرفت صوتي فقالوا دخل الى اخيه فسمع الكلام عليه  
في اخر العتق وفيه دليل على ان عائشة كانت ترى نزل الاحتجاب من العبد سواء كان  
في ملها او في ملك غيرها لانه كان يكاتبه صوته وروح النبي صلى الله عليه وسلم وانما  
قال كتمان ان كان يكاتبه عائشة فعارضه للصحيح من الاخبار المحض الاحتمال وهو مردود  
وابعد من قال بحل قوله على عائشة بمعنى من عائشة الى اسنادت عائشة في الدخول على صوته  
واجاز يسموه من حديث شيئا من امره فيمنعه كذا في رواية او قد بالشديد  
ولغيره يسكنون النور ويقدمها على المنارة ثم ذكر المصنف في الباب لانه احاد اجزها  
حديث عائشة سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ في المسجد الحرام والخر من غماد  
النبي صلى الله عليه وسلم على صوته من غير ان يرى شخصه وزاد عباد بن عبد الله  
اي ان الزبير عن عائشة وصلى ابو علي من طريق محمد بن اسحق عن عباد بن عبد الله بن  
الزبير عن عائشة عن عائشة تهر النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي وتهر عباد بن زبير  
للمسجد فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته فقال يا عائشة هذا عباد بن زبير  
فقلت نعم فقال اللهم ارحم عبادا فسمع صوت عباد وقوله اصوت عباد  
هذا في رواية ابو علي للزبير عباد بن زبير في الطوق عن كاسقته وهذا نزول اللبس  
عن من ينظر اتحاد السمع صوته والراوي عن عائشة وهما انسان مختلفا للنسب والصنف  
فعباد بن زبير صحابي وحليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط التابعين وظاهر  
الحال ان المبلغ في الرواية التي نقلت هذه الرواية لا يقتضي قوله زاد ان  
سكن المزدي في المزدي عليه حديثا واحدا فتح القصة لكن جمع عبد الغني بن سعيد

كان

في المبهات بان المبلغ في رواية هشام عن ابنه عن عائشة هو عبد الله بن زيد الانصاري  
فروي من طريق غيره عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع صوت قاري يقرأ  
فقال صوت من هذا قالوا عبد الله بن زيد قال برحمة الله كقراد كرى ايه كنت  
النسبة وروى ان ابنه عليه سبابه قصة عمر بن عائشة تقصه عرو عنها  
خلا قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لشيء من الاله بحمل التعذر  
من جهة غير الجهة التي اخبرته وهو ان قال سمع صوت رجلا يقرأ فاحدها فقال هذا  
صوت عباد ولم يعرفه الاخر فسال عنه والذكر لم يعرفه هو الذي يذكر بقرانه الاله  
الى نسبهها وسما في يقينه الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن ان شاء الله تعالى  
فانها حديث ابن عمر في ما ذكره من الاعمال على صوت النبي صلى الله عليه وسلم في الاداءات  
والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت النبي صلى الله عليه وسلم في الاداءات  
صلى الله عليه وسلم له القبا والغرض منه قوله فعر النبي صلى الله عليه وسلم صوته  
فخرج ويعد قبا وهو ربه محاسنه وهو يقول خبات لك هذا فان فيه انه عند  
على صوته قبل ان يرى شخصه وسما في شرحه في اللباس ان شاء الله تعالى واح  
من لم يجر شيئا من الاعمال في العتق لا يجوز الشهادتها عليها الا بالمقتضى والاعمال المستقر  
الصوت لجواز شيئا بصوت غيره واجاب المحضون بان محل القبول عند هذا الحق  
الصوت ووجدت القرآن الدالة لذلك واما عند الاستنباه فلا يتولى احد من ذلك  
جواز تكاثر الاعمال في وجهه وهو لا يعرفها الا بصوتها لكنه شكر عليه سماع صوتها  
سمع له العلم بانها هي والافق احملا عنده احتمالا قويا انها غيرها لم يحركه الاقناع  
عليها وقال الاسماعيلي في احاد بليل بالاله على الجواز مطلقا لان تكاثر  
الاعمال يعلو بنفسه لانه في زوجته وابنته وليس لغيره فيه مدخل واما قصة عباد  
ومخرجه ففي شيئا يعلو بها لا يعلو بغيرها واما الداد بن قنبر قال في تفسيره الحديث  
كان لا يورد في شيئا له اصح فالاعمال على الجمع الذي يحسنونه بالوقت قال  
واما ما ذكره الزهري في جواز عباد فهو موقوف لا يتبع به حجة لان عباد



افقه من ان شهد فاما لا يجوز فيه شهادة فانه لو شهد لا يبيح او يملك لما قبلت  
شهادته وقدر اعان الله من ذلك قوله  
تعالى فان لم يكن من رجلين فليكن من رجلين او من رجلين فليكن من رجلين  
هذه الآية فاجازوا شهادة النساء مع الرجال وخص الجمهور بذلك بالدين والاموال  
وقالوا لا يجوز شهادة من في الحدود والتقصاص واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب  
والولا فمنهم الجمهور واجازوها الكوفيين قالوا وانفقوا على قبول شهادة من مفردين  
فيما لا يطلع عليه الرجال كالحض والولادة والاستمالة وعيوب النساء واختلفوا  
في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده وقال ابو عبيد اما اتفقا فظهر على جواز شهادته  
في الاموال فلا يلهي المذكورة واما اتفقا فظهر على منعها في الحدود والتقصاص فليقله فان لم  
ياتوا باربعة شهداء واما اختلفا فظهر في النكاح ونحوه من الخوا بالاموال فذكرها في  
الجمهور والتفقات ونحو ذلك ومن الخوا بالحدود فلا يملك استعمال الفروع  
وتجربها قال وهذا هو المختار ويؤيد ذلك قوله تعالى فاشهدوا بدينكم  
منكم ثم ينهاها حدودا فقال تلك حدود الله والنساء لا تقبلن في الحدود قال كيف  
شهدت فيما ليس له فيه نص من عقول الرجال انتهى وهذا التفصيل لانه في الترجمة  
لانه معقود لا يثبت شهادته في الجملة وقد اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال بل  
يكفي فيه قول المرأة وحدها ام لا فعند الجمهور لا يبر من اربع وعمرها كذا وان لم يلى  
يكفي شهادته اثبت وعز الشعي والتوري بحوز شهادتها وحدها في ذلك وهو قول الحنفية  
ثم ذكر المصنف حديثا لسعيد مختصرا وقد روي تمامه في الحض والغرض منه  
قوله صلى الله عليه وسلم ليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل قال الله تعالى لا يقبل  
منه اتفقا فليكن من الشهود بغير عقول وضبطه مقدم شهادته الفظن البسيط  
الصالح البليد قال وفي الآية ان النساء يكرهن ان يقرن بهن ربيعة حتى يذكرها  
انه يجوز ان يشهد بها ومن اللطائف حكاه الشافعي عن ابيه انها تشهد عند فاضي مكة  
وامرأة اخرى فاراد ان يقر بينهما ايماننا فالتام الشافعي ليس كذلك لان الله

تعالى

تعالى يقول لا تقبل احداهما فقد كراهما الاخرى قوله  
والعبد اي في حال الرق وقد ذهب الجمهور الى ان لا تقبل بطلقا وقال طائفة تقبل  
مطلقا وقد نقل المصنف بعض ذلك وهو قول احمد واسحق والي ثور وقيل يقبل في الشيء  
اليسير وهو قول الشعي وشرح والنخعي والحسن وقال انس شهادة العبد جائز  
اذا كان عدلا وصله ان في شبيهه من رواية المختار بن فلفل قال سألت انس عن شهادة  
العبد فقال جائز واجازة شرح ورواه في اما شرح فوصله ان في شبيهه  
من رواية عامر وهو الشعي ان شرحا اجاز شهادته العبد وروي سعيد بن منصور  
رواية عامر الرهي قال سمعت شرحا اجاز شهادته عبد في الشيء اليسير ورواه في  
جامع سفيان بن عيينة عن هشام بن عمار عن ابن سيرين كان شرح يحضر شهادة العبد في الشيء  
اليسير ان كان مرضيا وروى ابن شبيهه ايضا من طريق اشعث عن الشعي كان  
شرح لا يحضر شهادة العبد فقال علي لکنها يحضرها وكان شرح بعد ذلك يحضرها الا  
لسيد واما قول زرارة في وهو فاضي البصرة فلم اتفق على سنده اليه  
وقال ابن سيرين شهادة اي العبد جائز الا العبد لسيد ووصله عبد الله بن احمد  
حنبل في للسائل من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه واجازة الحسن وابراهيم  
الشي الخافه وصله ان في شبيهه من رواية منصور عن ابراهيم قال كانوا يحضرونها  
في الشيء الخفيف ومن طريق اشعث الحراني عن الحسن نحوه وقال شرح كلكم ينوا  
عبد واما كذا الاكثر ولا ينال كذا عبد واما وصله ان في شبيهه من طريق  
عمار الدهني سمعت شرحا شهد عنده عبد فاجاز شهادته فقبل له انه عبد فقال كلنا  
عبد واما حوى واخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بلفظ فقبل له انه  
عبد فقال كلكم ينو عبد وينوا اما ثم اورد للمصنف حديث عتبة بن الحر في  
قصة الامه السوداء الموضوعة وسياتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ووجه الدلالة  
منه انه صلى الله عليه وسلم امر عتبة بن ابراهيم بقوله الامه المذكورة فلو ان كان شهادتها  
مقبولة ما عمل بها واحقوا ايضا بقوله تعالى بمن ترضون من الشهادة فلو اذ كان



التي في الروي في هذا اخل في ذلك واجيب عن الابه بانه تعالى قال في اخرها ولا  
ياي الشهد اذا ما دعوا والاما ما شافوا من الاجار لا يستحق المرقع تحت السيد و  
الاسد لا هذا القدر ينظر واجاب الاسماعيلي عن حديث الباب فقال قد جاء في  
بعض طرقه في ان يكون له لا مله قال وهذا اللفظ يطلق على الخمر التي عليها الولا فلا  
دلالة فيه على انها كانت رقيقة وتعقب بان رواية حديث الباب فيه التصريح بانها  
امه فتعذر انما ليست حرة وقد قال ابن قتيب العبد ان اخذنا بظاهر حديث الباب فلا  
من القوا من القول بشهادته الامه وقد سبق في الجرح بانها كانت امه احمد بن حنبل يرواه  
عنه حملة كاد طالب ومينا وحرب وغيرهم وقد تقدم في العلم تسميه احمي بنت  
الاهاب وانما غنيته بفتح المعجم وكسر النون بعد هاء ثمانية مثقلة ثم وجدت في  
النسائي ان اسمها زبد فلو غنيته لغيرها او كان اسمها فغير زبد كما غير اسمها  
والامه المذكورة لم اقف على اسمها قوله  
شهادة الموضع ذكر  
فيه حديث عقبه من الخبر في قصة المرأة التي اخبرته انها ارضعته وارضعت امراته  
اخرجه في الباب الذي قبله وفي هذا الباب عن ابن عاصم لكن مناع عن عمر بن سعيد  
وفي الذي قبله عن ابن جريح كلاهما عن ابن ابي مليكة قدان في عاصم فصح وقد  
وجدته ثانيا واربعا اخرجه الدارقطني من طريقين عن ابن عاصم عن ابن عمار  
الحراري ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن ابي مليكة ايضا واحتمل به من قبل شهادة الموضع  
وجدتها قال علي بن سعيد سمعت احمد بن صالح عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع  
قال يجوز على حديث عقبه من الخبر وهو قول الماورائي ونقل عن عثمان وابن عباس والبرقي  
والحسن والاسود وروى عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب قال فرأى عثمان بن عباس  
نساء الحواشي يقولن امه سودا انها ارضعتهم قال ابن شهاب بل لنا من خبره من قول  
عثمان بن ابيوعبادة انه قال ان شهدت الموضع وجرها وجعل الزوج  
مفارقة المرأة ولا يحكم عليه بذلك وان شهدت معها اخرى وجعل الحكم واحتمل به  
صلى الله عليه وسلم لم يكن عقبه نكاحا امراة بل قاله دعها عنك وفي رواية ابن

جرح كيف وقد زعت فاسار الى ان ذلك على البنية وذهب الجمهور الى انه لا يكفي في ذلك  
شهادة الموضع لانها شهادة على فعل نفسها وقد اخرج ابو عبيد من طريقين عن غيره  
ابن شعبة وعلى بن ابي طالب وابن عباس انهما اشنعوا من التفرقة من الزوجين ذلك فقال  
عن فرقتهما ان حاتم يمينه ولا فحل من الرجل وامراة الا ان يفرها ولو فتح هذا الباب  
لمنسا امره ان يفر من زوجته الا فعلت وقال الشافعي يقبل مع ثلاث نسوة بشرط  
ان لا يتعرض لطلب اجرة وقيل لا يقبل مطلقا وقيل يقبل في ثوب الحرمية دون ثوب  
الاجرة لها على ذلك وقال مالك يقبل مع اخرى وعن ابن خزيمة لا يقبل في الرضاع شهادة  
النساء المختصات وعكسه الاصطفي من الشافعية واجاب من لم يقبل بشهادة  
المرضعة وحدها حمل النهي في قوله فيها عنها على البنية ومحل الامر في قوله دعها  
عنه على الارشاد وفي الخبر جواز اعراض المقتضى لثبته المستفتى على ان الحكم فيها ساه  
اللفظ عنه وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسواك عن السبب المتصلي في النكاح  
وقوله في اسناد الذي قبله حديث عقبه من الخبر او سمعته منه فيه رد على من زعم ان  
ابن ابي مليكة لم يسمع من عقبه من الخبر وقد حكاه ابن عبد البر وعلم قائل ذلك اخذه  
من الرواية الاية في النكاح من طريق ابن علية عن ابي يوسف عن ابن ابي مليكة عن عيسى بن  
ابو مريم عن عقبه من الخبر قال ابن ابي مليكة وقد سمعته من عقبه ولكني لم يسمع عبيد  
احفظ واخرجه ابوداود ومن طريقين عن ابي يوسف ولفظه عن ابن ابي مليكة عن  
عقبه من الخبر قال وحديثه صحيح عنه وانا حديث صحيح احفظ ولا سمع  
وفيه اشار الى التفرقة في صيغة الاداء من الافراد والجمع ومن القصد الى التحديث  
وعنده فيقول الراوي فما سمعته وحده من لفظ الشيخ او قصد الشيخ تحديثه بذلك  
حديثي بالافراد وفيما عدا ذلك حدثنا بالجمع او سمعته فلا نأيت قول ووقع عند  
الدارقطني من هذا الوجه حديث عقبه من الخبر ثم قال لم يحدثني ولكني سمعته  
وهذا من احد المحاميل وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الخبر من مسكن  
فتقول الخبر من مسكن قوله عليه وانا اسمع ولا نقول حديثي ولا اخبرني لانه لم



نقصه بالخبر وانما كان سمعه من غير ان يشعر به فيه اني قد ارضعتكم  
 زاد الدارقطني من طريق ابوب عن ابن ابي مليكة فدخل علينا امراه سودا فسالته  
 فابطانا عليها فقالت تصدقوا على فوالله لقد ارضعتكم جميعا زاد البخاري في العلم  
 من طريق عمر بن سعيد بن ابي حسين عن ابن ابي مليكة فقال لها عقبه ما ارضعتني ولا اخري  
 له بذلك قبل الزوج نادى يا بلدا شهد شاهد شي فقال اخبرنا علم ذلك وفي  
 العلم فركب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فساله وترجم عليه الرجل  
 في المساله النازله وزاد في النكاح فقالت اني قد ارضعتكم وهي كاذبه فاعرض  
 عنى زاد في البيوع من طريق عبد الله بن ابي حسين عن ابن ابي مليكة وتيسر النبي صلى  
 الله عليه وسلم فيه صحيح فذكر ثله ذلك في روايه في النكاح فاعرض  
 فابتنه من قبل وجهه فقلت انها كاذبه وفي روايه الدارقطني ثم سالته فاعرض  
 عنى وقال في الثالثه او الرابعه دعها عنك واخوه في روايه النكاح دعها عنك  
 حسب زاد الدارقطني في روايه ابوعب اخوه لا خير لك فيها وفي الباب الذي قبله  
 فيها عنها زاد في الباب المشار اليه من النساء ذات ففارقها وتكثرت زواجها  
 قوله تحدى النساء بعضهن بعضا كذا لاكثرنا داود  
 قبله حديثه لا فاك ثم قال باسلا اخره  
 هو الزور والى العتلى فتح المملكه والمشايع بصرى نزل بغداد انفق البخاري ومسلم  
 على الروايه عنه ومن حمله ما انفق عليه اخراج هذا الحديث عنه وفي طبعته انان  
 كل منهما ايضا ابو الربيع سلمان بن داود احدثها الخليل بن محمد وشهد له المشاهير  
 المفتوحه بغدادى ايضا انفق مسلم ما رواه عنه والرشدي بكسر الراء وسكون  
 المعجم بصرى لم يخرج حاله وروى عنه ابو داود والنساي وافهمي بعضا هجر  
 قال حديثه فلم يحتمل ان يكون احدهما فيقال لابي الربيع في الروايه عن فليح وان يكون البخاري  
 حمله عنهما جميعا على الكسفيه المذكوره ويحتمل ان يكون احدهما فيقال للبخاري في الروايه عن  
 لابي الربيع وهو الاقرب ان لو كان المراد الاول لكان يقول قالاه فلم بالتشبه ولم ار  
 ذلك في شيء من الاصول ويؤيد الاول ايضا ايضا صنيع البرقاني فانه اخرج الحديث

في المصاحفة وقتضاه ان القدر عند البخاري عن احمد عن ابي الربيع عن فلان عن فلان في الطراف  
 خلف حريه ابو الربيع وافهني بعضه احمد بن يوسف فان كان محفوظا فكل لفظا لا سقط  
 من الاصل كما جرت العاده باستقاطها كثيرا في الاسانيد فابنت بعضهم بدلهما قال لا فراد  
 وما قال خلف جرم الديباجي وما جرم المزني ان الذي ذكره خلف وهو فليس من الخزع  
 بواضح وجزم ابن خلفون ان احمد بن اهو ان حنبلنا على القول الثاني وجوز غيره ان  
 يكون احمد بن النضر النيسابوري به جزم الذي هي في طبقات القراء وقد جزم به عن ابي الربيع  
 احمد الزهري اني ممن سمى ايضا ابو بكر احمد بن عمر بن ابي عاصم وابو بكر احمد بن علي بن المنذر عنهما  
 وقد ذكرت في المقدمة من روى هذا الحديث عن فلان ممن سمى احمد وكذلك عن روى ابي الربيع  
 ممن سمى احمد ايضا قاله اعلم ثم ساق المصنف حديث الاقل بطوله من روى به فلان عن  
 الزهري عن مسليخ ثم من روى به فلان عن ربيعة بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سئل  
 وسيا في شرحه مستوفي في تفسير سورة النور وبان ما زاد في روى كل واحد  
 من هؤلاء على روى الزهري وما نقص عنها وقد اخرجنا لاسماء على عن جماعة اخبروه به عن  
 ابي الربيع وزاد في اخره عن فلان قال سمعت اسما من اهل العلم يقولون ان اصحاب الافك  
 جلدوا الحد فقلت وسيا في ذلك اسناد اخر في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى  
 والغرض منه مناسوالة صلى الله عليه وسلم بربيه عن حال عايشه وجوابها جملتها وعما  
 الذي صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستعذ من عبد الله بن كنانة وكذلك سؤاله  
 من زين بنت جحش عن حال عايشه وجوابها بيسراتها ايضا وقول عايشه في حوز زينب  
 هي التي كانت تسامني فعصمها الله بالورع ففي مجموع ذلك مراد الترجمة قال ابن بطال  
 فيه حجة لا حنيئة في حوز ثعلب النساء وبه قال ابو يوسف ووافق حجر الجهمي قال  
 الطحاوي الزكبي خبر وليس شهداء فلا مانع من التبول وفي الترجمة اشار الى  
 قول مالك وهو ان يقبل ترابهن لبعضهن لا للرجال لان من منع ذلك اعتل بفساد  
 المرأة عن معرفه وجوه التزكية لاسيما في حوز الرجال وقال ابن بطال الوقييل انه يقبل ترابهن  
 يقول حسن وثنا جميل يكونان من سؤالا كان حسنا كما في قصة الافك ولا يلزم منه قول

سقطت  
افراد  
نوع  
الريح  
نوعه  
هشام



تركتهن في شهاده توجب خذمال والجمهور على حواش قبولهن مع الرجال فما يجوز شأنه فيه  
 فانهن خرج سهمها اخرج بها معه كذا للنسبي ولا يدر عن غير النسبي والبيان  
 خرج وهو الصواب واعلم الاول اخرج بضم اوله على البناء للجمهور من خرج الطفار  
 كذا الاكثر وفي رواية النسبي طفار وهو اصوب وسياتي توضيحه عند شرحه  
 فاستيفت ما ستر جاءه جزا نأح راحلته كذا الاكثر في رواية النسبي والنسبي  
 في اناخ راحلته وقد كنت ليكي ويوما في رواية النسبي لستين ويوما وفي  
 رواية النسبي والوقت لستين ويوما تقضي بقية الفاظه عند شرحه ان شاء الله تعالى  
 قوله اذا زكي رجل رجلا كفاه ترجمه في اوابل الشهادتات تعديل  
 كما يجوز فتوقف منها وخرج منها لا كفاه بالواحد وقد قدرت توجيهه هناك واختلف  
 السلف في اشتراط العدد في النزله فالمرجح عند الشافعي والمالك وهو قول الجرح الحسن  
 اشتراط اثنين في الشهاده واختاره الطحاوي واستثنى كثير منهم بطلانه الحاكم كانه  
 ناييه فينزل قوله منزله الحكم لجار الاكثر قبول الجرح والتعديل من واحد كانه ينزل  
 منزله الحكم والحاج لا يشترط فيه العدد وقال ابو عبيد لا يقبل في التزكه اقل من ثلاثه  
 واحتمى محرز في قبضه الذي اخرج مسل من حاله للسالة حتى يتزوج بلانه من روى المحي  
 فيسب بدوله قال فان كان من افي حواله فغيرها اول وهذا كله في الشهاده واما  
 الروايه فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح كانه ان كانا قلا عن غيره فهو من جملة الاخبار  
 لا يشترط العدد فيها وان كان من قبل نفسه فهو منزله الحاكم ولا يتعدد ايضا وقال  
 ابو حنبله نعم الجرح وكسر اليه واسم سنين يله ونونين مصغر وهو من شدة الجحيم  
 كالدراودكي وقيل انها رواية الاصيل فيل اسمها به فريد قال ابن سعد هو سلمي وقال  
 غيره هو ضمري وقيل سلمي وقد ذكره العجلي وجماعه في التايعين وسياتي في عزوه  
 الفتح ما يدل على صحته وقد ذكره اخرون في الصحابه ووقع سياقه من طر يجمع  
 عن الزهري عن ابي حنبله قال اخبرنا وخرج من ان النسبي انه ادرك النبي صلى الله عليه وسلم  
 وخرج معهما الفتح وذكر ابو عمر انه جاني رواية اخرى انه حج حجه الوداع وهو وارد

على من ارى عرفه فقال انه مجهول كما ان المأذون ونقل البيهقي عن الشافعي نحو ذلك وفي الرواه  
 ابو حنبله اخراجه بيسره الطبري يضر الطام الملهه وفتح الها وهو كوفي روى عن  
 عثمان وعلى ولم يست له صحبه اتفاقا وهو من جعله صاحب هذه القصة كالكراني  
 وجدت بنودا بفتح الميم وسكون النون وضم الموحده وسكون الواو بعد  
 معجمه اي شخصه بنودا اي لقيطيا قال عسي الغوري ابوسا كذا للاصيل  
 ولا يدر عن النسبي وحده وسقط للباقين والغوري بالمعجم بصغير عا وابوسا  
 جمع بوس وهو السد وانتصت على انه خبر عسي عند من يحزن او ما خمار شي بعد  
 عسي ان يكون الغوري ابوسا وخرج به صاحب المعجم وهو مثل شهر بن قيس فقال انما هو  
 السلاية وخشي منه العطب روى الخلال في علله عن الزهري ان اهل المدرسه يملكون  
 به في ذلك كثير واصله كما قال الاصمعي ان اسما دخلوا غارا يبيسون فيه فانهار  
 عليه فقتلهم وقيل وجروا فيه عروا له فقتلوه فقتلوا كل كل من دخل في  
 امره لا يعرف عاقبته وقال ابن الكلبي الغوري كان يعرفه بالنبي كل كان  
 فيه ناس يقطعون الطريق وكان من عمر بنوا حنون بالحراسه وقال ابن الاعراب  
 ضرب عن هذا اللئيل للرجل بعرضه في الاصل ولده وهو من يد فيه عسي  
 انه النقطه فهذا معني قوله كانه مني وقيل اول من يكلم به الزباني بفتح الزاي يسد  
 للموحده والمدره قتلته جريه المبرش واراد قصصه وكسر الملهه ان يقتصر  
 منها فتوا طام قصص وعمر ونزلت جزيه على ان قطع عمر وانف قصص فاطمرا نه  
 نصر حنه الى الزباني فاحنت اليه فمرا سكته تا جرا فرجع اليها برح كثير مرارا ثم  
 رجع للمره الاخره وبعده الرجال في الاعمال ومع السلاح فنظرت الى الحال  
 عسي يوبد البقل من عليها فقال عسي الغوري ابوسا اي لعل الشرياء يتكلم من قبل  
 الغوري وكان قصيرا اعلمها انه سلك في هذه الموه الغوري فلما دخلت الاحمال  
 قصصها خرج الرجال من الاعمال فملك كانه نفعهم في ان يكون الولد  
 له وانما اراد في نفسه عنه لمعني من المعاني واد مع ذلك ان يكون هو من يديه وقيل  
 انه ما نه نفي ما نه نفي ما نه وهو بعيد وما نفي اول وقد اخرج السهقي هذه







الامع الانزال وقال غيره هو ان يقسم الضي الكوفي وانا ابن ابي عمير سنة  
جامعته عن عمر بن العاص فانهم ذكروا انه لم يكن بينه وبين ابي عمير سنة  
سوى ابي عمير سنة وبلوغ النساء الى الحيض لقوله تعالى والاولى بسنن من  
الحيض من نساك الى قوله ان تضعن حملهن هو بقية من الترجمة ووجه الانزعاج من الآية  
لترجمته تعالى الخ في العدة بالافرا على حصول الحيض واما قبله وبعده فبالاشهر فدل  
على ان وجود الحيض قبل الحمل وقد اجمع العلماء على ان الحيض يلوغ في جن النساء وقال  
الحسن بن صالح هو ان اخي القتيبة الكوفي يقدح نسبه في اواخر الكتاب وانه يزار ويناها  
موصولة في الجاهلية للدينوري من طريق يحيى بن ادم عنه نحوه وزاد فيه واقل اوقات  
الحمل تسع سنين وقد ذكر الشافعي ايضا انه رأى جده بنت احدى وعشرين وانا  
حاضنة استكمال تسع ووضعت بنتا لا استكمل اعيانها ووقع لبنها مثل ذلك  
واختلف العلماء في اقل سن يحض فيه المرأة ويحكم فيه الرجل وهل يحصر العلاءة في  
ذلك لا وفي السن الذي اذا جاوزه الخلام ولم يحكم والمرأه ولم يحض حكم حينئذ  
بالبلوغ فاعبر باللك واللبث واحد واسحق وابو ثور الامثبات لا ان يكمل الا بغيره  
الحمل للشبهة واعتبره الشافعي في الكافر واختلف قوله في المسلم وقال ابو حنيفة  
سن البلوغ تسع عشرة او ثمان عشرة للخلاف وسبع عشرة للمجاهريه وقال اكثر المالكية  
حده فيها سبع عشرة او ثمان عشرة وقال الشافعي واحد وان وهب والجمهور حده  
فيها استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب حده عيسى الله  
ابن سعيد كذا في جميع الاصول عند الله بالتصغير وهو ابو فداء السرخسي ووجه  
ان القليل الحافظ عند ابن ابي عمير ومن ذلك جرح السفي في الخلافة فتاخر الكريه  
من طريق يحيى بن الحسن الخنعي عن عبيد بن اسحق ثم قال اخرجته البخاري عن عبيد بن اسحق  
قلت وهو معروف بالرواية عن الاسامة وقد اخرج النساء هذا الحديث عن ابي فداء  
السرخسي فقال عن يحيى بن سعيد القطان عن الاسامة بهذا رجع ما قال البيهقي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض يوم احدى وهو من اربع عشرة سنة فلم يحز في  
فه التفات او غير ذلك كان السينا في بعض اوقات فليحزه لكنه التفات او غير ذلك من

نفسه

نفسه او لا شخصيا فغير عنه بالماضي ثم التفت فقال عرضي ووقع في وادي القطان عن عبيد  
ابن عمر في سياك في المغازي فليحزه وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن ابي عمير عن عبيد الله عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احدى في القتال فلم يحز في وقوله فليحز في يوم اوله  
من الاجازة وفي رواية ابن ابي عمير عن غيره عن عبيد الله عن مسلم فاستصغرني  
ثم عرضني يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني لم يحز في الرواه عن  
عبيد الله عن عمر في ذلك وهو لا يقتصر على ذلك احدى والخندق وكذا اخرج ابن حبان  
من طريق مالك عن نافع واخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هريرة عن ابي عمير  
عن نافع عن ابن عمر فزار فيه دليلا ولقطه عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم بدر وانا ابن ثلاث عشرة فردي وعرضت عليه يوم احدى الحديث قال ابن سعد  
قال يزيد بن هريرة بن سفيان ان يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة انه في هو اقدم من  
فحرفه استشكل قوله ان عمر هذا وانما يناه على قوله ان اسحق واكثر اهل السير ان الخندق  
كانت في سنة خمس من الهجرة وازاختلفوا في بعض شهرها كما سياتي في المغازي والفتوى  
على ان احدى كانت في سنة ثلاث وان كان كذلك كما قال يزيد انه يكون  
حينئذ ان ست عشرة سنة للمزاحم ارجح الى قول موسى بن عقبة في المغازي ان الخندق  
كانت في سنة اربع وقد روي يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه السهتي عن  
عروة بن خويلد بن موسى بن عقبة وعن مالك بن النضر بن مالك وعلى بن الاسود بن ابي  
المغازي على ان المشركين لما توجهوا من احدى من المسلمين بعد كمال العالم المقتل مروان  
صلى الله عليه وسلم خرج اليها من السنة المقبلة في سؤال فلم يجد بها احدى او امة  
تسمى بدر للموعد ولم يفتحها فماتت فقتلها ما قال ابن اسحق ان الخندق كانت سنة خمس  
فتاخر حينئذ في الجواب عن الاسكالك وقد اجاب عنه البيهقي وغيره بان قوله  
ان عمر عرضت يوم احدى وانا ابن اربع عشرة اى دخلت فيها وان قوله عرضت يوم  
الخندق وانا ابن خمس عشرة اى تجاوزتها قال في الكسري في الاول وجيزه في الثانية هو  
شابع مسموع في كلامه وبه يرتفع الاسكالك المذكور وهو اول من ترجم والله اعلم  
بنيها ان الاول عمل من الناس انه ورد في بعض الروايات ان عمر دخل ابن عمر



كان سبعة فلم يجزه ثم واحد فاجازته قال وفي رواية عرض يوم واحد وهو ابن ثلاث عشرة  
 فلم يجزه وعرض يوم الخندق وهو ابن اربع عشرة فاجازته ولا وجود لذلك وانما وجد  
 ما انشأه من عند ابن سعد واخرجه السهقي من وجه اخر عن ابن مسعود وابو شعير  
 مع ضعفه لا يخالفه نادر من ذكره روى عنه الهيثم بن عمار في المقاتل لم يوافقها ابدا في عمر  
 ابن ناصره وضع في الجمع للمجدي هذا يوم الفتح بركة يوم الخندق قال ابن ناصر  
 والسابع الا ذلك ابو مسعود او خلف فتبعه سحنا ولم يتدبره والاصواب  
 يوم الخندق في جميع الروايات وتلقى ذلك ابن الحوزي عن ابن ناصر وبالغ في التسبع  
 على من روى في ذلك وكان الاول ترك ذلك فان الغلط لا يسلم منه كثيرا  
 قال تافع فقد ثبت على ابن عمر هو موصوفا بالاسناد المذكور ان هذا الخبر  
 الصغير والكبير في رواية ابن عبيد عن عبد الله بن عمر عن الترمذي فقال هذا خبر  
 ما بن الدريه وللقائله وكتب الى عماله ان يفرضوا من بلغ خمس عشرة زاده  
 مسلم في رواية ومن كان دون ذلك فاحملوه في العيال وقوله ان يفرضوا اي  
 يدرؤا لهم زقا في ديوان الخندق كما نوا يفرضون من المعائله وغيره في العطا وهو  
 الرزق الذي يجمع في بيت المال وتنفق على مستحقه واستدل بقصه ابن عمر على ان  
 من استكمل خمس عشرة سنه اجره عليه احكام البالغين وان لم يكمل فيكلف  
 بالعبادات وقامه الحروب وسحق بينه الغنيمه ويقتل ان كان حرييا ويكف عنه الحجر  
 ان اولس ريشه وغير ذلك من الاحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز واقرب عليه  
 رواه تافع واجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما عن ابن خزيمة بان الاجازة المذكورة  
 جاز التصريح بها في القبال وذلك تعلق بالقوة والجلد واجاب بعض المالكة بانها واقعة  
 عن ولاعوم لها محتمل ان يكون صادفانه كان عند تلك السن قد اختلف ولذلك  
 اجازته ونجا سر بعضه فقال الغارده لضعفه لاسنه وانما اجازته لقوته لا  
 لبلوغه ويرد على ذلك ما اخرج عبد الرزاق عن ابن جريح ورواه ابو عوانه وابن  
 حبان في صحيحهما من وجه اخر عن ابن جريح اخبرني تافع فذكر هذا الخبر بلفظ  
 عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فلم يجز في بلوغه وان

عمر ما روى من غيره لاسيما في قصة تعلقته وفي الحديث ان الامام يستعرض من يخرج معه  
 قبل ان يقع الحرب فيزوجه اهلا استحببه والارده وقد وقع ذلك للنبي صلى الله عليه  
 وسلم في در واحد وغيرها وساق الاساره اليه في كتاب الفار من انشا الله تعالى وعند  
 الامالكه والخفيه لا يتوقف الاجازة للقنات على البلوغ بل الامام ان يجز من الصبيان  
 من فيه قوه ويجزه فربما هو اقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجه عليه ولا سيما الزيادة  
 التي ذكرتها عن ابن جريح والله اعلم بتفسيره ظاهر الترجمة مع سياق الآية ان الولد يطلع  
 عليه جسي وطفل الارسلع وهو ذلك واما ما ذكره بعض اهل اللغة وجز غير واحد  
 منهم ان الولد يقال له حين حتى يرضع ثم يصح حتى يحضر ثم غلام الى سبع ثم يافع الى  
 عشر ثم جزور الى خمس عشرة ثم قد للرجس وعشرين ثم عنطنط الى ثلاثين ثم رجل  
 الى اربعين ثم كامل الخمسين ثم شيخ الى ثمانين ثم بهر اذ ان زاد ولا يمنع الاطلاق من ذلك على  
 غيره مما يقاربه بخونا عن ابن سعد هو الخبر الذي يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم  
 تقدم في الجمع من طريق اخرى عن صفوان بن سليم ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال  
 غسل يوم الجمعة في رواية احمد عن سيف بن الغنم يوم الجمعة وقد تقدم الخبر في حاشيته  
 في كتاب الجمعة وفيه اشار الى ان البلوغ يحصل بالانزال لانه المراد بالاحتلام بها في  
 مقصود الترجمة بالقياس على نفيه الاحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام قوله  
 سوال الحاكم للدرعي هل لك بينه قبل الممن او رفته حديثه لا شع  
 كان مني وبين رجل ارض حجر في فقال النبي صلى الله عليه وسلم لك بينه قلت لا قال  
 بخلف وفيه حديث ابن مسعود وقوله في الترجمة قبل الممن اي قبل الممن الذي عليه  
 وهو المظاهر للترجمة ولا يصح حمله على الذي يطلب منه الحاكم غير الاستظهار  
 بان بينته شهر له محولا لانه ليس في حديثه لا شع تعرض لذلك بل فيه ما قد  
 تمسكه في ان غير الاستظهار غير واجبه والله اعلم وساق ما حدث حديثي  
 الاشعث وابن مسعود في التفسير والامان والنزول ان شأ الله تعالى وفي الحديث  
 حجه لم قال لا تعرض للممن على الذي عليه اذا اعترف للمدعي ان له بينه قوله



المتن على الذي عليه في الاسوال والحدود اي دون الذي يستلزم ذلك شيئا اخرها  
 ان لا يحسن الاستنباط والبيان لا يصح القضاء بها من واحد وعن الذي واستشهد  
 للصنف بقصده ان شريعه بشير انما اراد الثاني وقوله في الاسوال والحدود بشير  
 بذلك الى الرد على الكوفيين في تخصيصهم المتن على الذي عليه في الاسوال والحدود  
 وذهب السافعي والجمهور الى القول بجمع ذلك في الاسوال والحدود والكناح ونحوه  
 واستثنى ما لك الكناح والطلاق والعنا والفدية فقال لا يحسن في شيئا من المتن  
 حتى يقرر المتن البينه ولو نشأ من واحد او قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها  
 اوعيينه وصله في آخر الباب من حديثه لا شعف والغرض منه انه اطلق المتن في جانب  
 الذي عليه ولم يقرر شيئا من ذلك وارفع سائر ما على ان خبره من احدى طرفي  
 المذهب للبا والجمع او ما ثبت لك وللغني ما ثبت لك منها من سائر ما او لما قام  
 سائر ما في خبره في المضاف واقترن المضاف اليه مقامه فاعرب بغيره فارفع وجوز الخبر  
 للعلم به وقد يترجم في الرين بلفظ شهودك وان روي بالرفع والنصب وترجم ترجمه  
 وقال قتبه في سفيان هو ان عينيه ورايت بخط القطب انه راي في بعض  
 النسخ حديثه في قوله ورد ذلك في خطاي يا زنجار ليخرج يا زنجريه وهو عيب فانه  
 اخرج له في السبل من كتابه في كتاب الادب وهذا من الشواهد فانه حكاه واقعه  
 انفق له مع ان عينيه ليس فيها حديثه عن فروع صحيحه عز ان شريعه نعم المجه  
 والرايينه موجد سالكه وهو عبدالله بن شريعه بن الطفيل بن حسان البصري قاضي  
 للدينه في سائر الشاهد وعن الذي في التواريخ اوزها وكان يروي عن الزيادة  
 القضاء بذلك كاهل يله ويذهب ان شريعه خلافة كاهل يله فاحج عليه ابو الزيادة  
 بالخبر الوارد في ذلك فاحج عليه ان شريعه ما ذكره من الاية الكريمة وانما شمله المجه  
 بذلك على اصل مختلف من الترتيب وهو ان الخبر اذا ورد منقضا لزيادة على ما  
 في القرآن لم يلزم نسخا والسنة لا نسخ القرآن ولا يكون نسخا لزيادة مستقلة على  
 مستقلة اذ انما يثبت وجوب التواتر به والاول من هذا الكوفيين والثاني خبره الجار من

ومع قطع النظر عن ذلك لا يمتنع حجة ان شريعه لانه يصير معارضه للنص بالراي  
 وهو غير معتبر به وقد اجاب عنه الاسما على فقال الحاجة الى اذكار احداها الاخرى  
 انما هو فيما اذا شهدنا فان لم يشهدنا فادفعها بما بين الطالب بين السنة البينه  
 والتمس بمن هو عليه لو انقردت حلت محل البينه في الاداء والا برافكذلك حلت المتن  
 من محل المراتب في الاسحقاق وما مضاه للشاهد الواحد قال ولولم استقطا القول  
 بالشاهد الواحد لانه ليس في القرآن ما يقطع الشاهد الواحد انما البينه في السنة  
 لانه صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الذين آمنوا سمعوا واطيعوا انما حمله انه لا يلزم من النصيب  
 على الشيء بغيره عما عداه لكن يقتضي ما يحتمل ان لا يقتضي ما يمتنع مع الشاهد الواحد الا عند  
 قدر الشاهد من اوصاف ما يقع بها من الشاهد والمراتب وهو وجه للشافعي وصححه  
 الخنا بلة وبوبه ما روي الدارقطني من طريقه عن شريك بن جابر عن جده من روى  
 فقي الله ورسوله في الحق شاهد من فان حاشا من ان يخرج حقه وان حاشا من واحد خلف  
 مع شاهده واجاب بعض الحنفية بان الزيادة على القرآن نسخ واجبار الاحاد لا نسخ  
 التواتر ولا يقبل الزيادة من الاحاد بل لا اذا كان الخبر مشهورا واحدا بان  
 النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وايضا فالتاسع والمشوخ لا بد ان يوارد على محل واحد  
 وهذا غير متحقق في الزيادة على النص وغايه ما فيه ان سمى الزيادة كالمخصص  
 نسخا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن يخصص الكتاب بالسنة خارج  
 وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى واخلى ما ودا له واجمعوا على تحريم كناح  
 الجمع مع ذلك اخيه وسنة الاجماع في ذلك السنة البينه وكذلك قطع رجل  
 السار في المراه البينه واسئل في ذلك كونه وقد اخذ من ذلك الخنا بالشاهد  
 والتمس لكونه زيادة على القرآن ما حاد كونه في احكام كونه زيادة على ما في  
 القرآن كالوضوء بالبيد والوضوء من القهقهة ومن التي والمفوضة والاستسقاء  
 في الغسل دون الوضوء واستنبر المسببه ونحو ذلك قطع من سائر ما يسرع اليه الفساد  
 وشهادة المراه الواحدة في الولاء ولا تؤد الا بالسيف ولا جمعه الا في بعض جامع



ولا ينقطع الا بدين في الغزو ولا يرتد الكافر المسلم ولا يترك الطاغية من المسلمين  
كل ذي نية من السباع ومخلب من الطير ولا يقتل الولد بالوالد ولا يرتد العاقل من  
القتل وغير ذلك من الامثلة التي تنضم اليها في عروج الكتاب واجابوا بانها احاديث  
شهرية فوجب العمل بها ففعلوا بها وحديث القضا بالسامد والممنوع من طرق  
كثيره مشهور بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فيها ما اخرجته مسلم من حديث ابن عمر  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين رجلين في شاة فادعى كل واحد منهما ان  
لا يرتد في صحته وقال ابن عمر لا يطعن لاحد في صحته ولا اسناده واما قول  
الطحاوي ان قيس بن سعد لا يعرف له رواية عن عمر بن دينار فلا يدرج في صحة الحديث  
لانها ما عيان بغيره ان كان قد سمع قيس ممن هو اقدم من عمر ومثل هذا لا يرد الاخبار  
الصحيحة ومنها حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالممنوع السامد وهو عند  
اصحاب السنن ورجاله مدرسون ثقات ولا يضره ان يسهل في صلاح تشبيهه بعد ان حدث  
به ربيعة لانه كان بعد ذلك برواية عن ربيعة عن نفسه وقصته بذلك مشهورة في سنن  
ابن داود وغيرها ومنها حديث جابر بن عبد الله عن ابن عمر اخرجته الترمذي وانما وجه صحة  
ابن خزيمة وابو عوانة وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسنان والضعاوي وروى  
ذلك شيخنا الشهرستاني ودعوى نسخة مردودة لان النسخ لا تثبت بالاحتمال واما الاحتجاج  
بما ذكره الموطا بان الممنوع توجه على المدعي عند التلويح ورد الممنوع بخلافه في ذلك  
حلف بين الحق بخلاف ما لو حلف للمدعي ومعه شاهد اخر او لم يمتنع  
ولا يرد على الخفية لانه لا يتولون رد الممنوع وقال الشافعي القضا شاهد وممن يخالف  
ظاهر القرآن لانه لم يمنع ان يكون اقل مما نعر عليه في المخالف لذلك يقول الممنوع  
فصلا عن مقصود العرد والله اعلم وقال ابن العربي طرفا وحديثه في رد الحكم  
بالشاهد والممنوع امران احدهما ان المراد قضي بين الممنوع وشاهد الطال والمراد ان  
الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيحتمل المدعي عليه فهذا المراد قضي بالشاهد  
والممنوع وتعيته ان العري يانه جعل في اللغة لان الجبهه سفيان يكون من شين في جبهه  
واحدة لا في المتضادين يانهما حمله على صورة مخصوصه وهي ان رجلا استوى من اخر

عبد الله

عبد الله فادعى المشتري ان ابنه عيبا واقام شاهدا واحدا فقال البائع لعنه بالبراه  
فيحلف المشتري لانه ما استنواه بالبراه ويرد العبد وتعيته نحو ما سبق ولا يمتنع  
تأدبه لا يحمل الخبر عليها قلت وفي كثير من الاحاديث الواردة في ذلك ما يبطل  
هذا التأويل والله اعلم ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة احاديث احدها حديث ابن  
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالممنوع على المدعي عليه هكذا اخرجته في الرين وهنا  
مختصر من طريق نافع عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في تفسيره ان من طريق  
ابن جريح عن ابن ابي عمير عليه السلام وذكر فيه قصة المرائين المثنى ادعى احدهما على الاخر  
انها جريحها وقد اخرجته الطبراني من رواية سيف بن عمار عن ابن عمر بلفظ البيهقي  
على المدعي والممنوع على المدعي عليه وقال له يرويه عن سيف بن عمار عن ابن عمر بلفظ البيهقي  
من رواية ابن جريح بلفظ ولئن البيهقي على الطال والممنوع على المطلوب واخرجته البيهقي  
من طريق عبد الله بن ابي اسود عن ابن جريح وعثمان بن الاسود عن ابن ابي عمير قال كذا قضيا  
لان الزبير على الطائف فذكر قصة المرائين فثبت ان ابن عباس فكيف ان ابن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس مدعوهم لادى رجال الاموال قوم وديارهم  
ولكن البيهقي على المدعي والممنوع على من انكر هذه الزيادة ليست في الصحيحين واسنادها  
حسن وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الحكم في كوز البيهقي على المدعي والممنوع على المدعي عليه  
بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس مدعوهم لادى رجال الاموال وديارهم  
وسباني في تفسيره ان ابن جريح قال الحكم في ذلك لان جانب المدعي ضعيف لانه  
يقول خلاف الظاهر فكل من الجحيم التوبة وهي البيهقي لانه لا يحمل لنفسها نقما ولا  
تدفع عنها ضررا مستوى بها ضعف المدعي وجانب المدعي عليه قوي لان الاصل  
فراغ ذمته فالتقوى منه بالممنوع وهي حجة ضعيفة لان المخالف جعل لنفسه النفع  
ويرفع الضرر والمشهور فيه تعريفان الاول المدعي من مخالف قوله الظاهر المدعي  
عليه بخلافه والثاني من اداسكت ترك وسكوته والمدعي عليه من لا يخلو اذا سكت  
والاول المشهور والثاني اسم وقد ورد على الاول ان المورد ان ادعى الرد والتلف



فان دعواه بخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفه غير ذلك واستدل  
 بقوله الممنوع على المدعي عليه المحرم على عبودية في حق كل احد سواء كان من المدعي  
 والمدعي عليه لاختلاف الاموال وعملها لا تتوجه اليها الا على من يدينه ومن المدعي اختلاط  
 لا يتبدل اهل السفه اهل الفضل يتجلى مع مرار وقرب من مذهب مالك قول  
 الاصطفي من الشافعية ان قد انزل الله الشهادت بكذب المدعي لم يثبت دعواه  
 واستدل بقوله لا ادعي ناس دانا من اموالهم على ابطال قول المالكية في التزنية وجوب  
 الدلالة تسوية صل الله عليه وسلم بين الدنيا والارمال واجيب بانهم ليسوا  
 القصاص مثلا ان قول المدعي بل القصاص فيكون قوله ذلك لو تناهى جاني المدعي  
 في برائه لا يمان الحريث الثاني والثالث حريث الاشعث وعبد الله بن مسعود  
 في سبب نزول قوله تعالى ان الذين يسرون نساءهم الا به وقد مضى الاشارة اليه  
 قبل كتاب والمراد منه شاهدان او عينة وقد روي نحوه هذه القصة وابل من حجر  
 وزاد فيها ليس لك الا ذلك اخرج مسلي واصحاب السنن واستدل بهذا الخبر على  
 رد القضا بالممنوع والشاهد واجيب بان المراد بقوله صل الله عليه وسلم شاهدان  
 لا يثبتك سواء كانت رجلين او رجلا وامرأتين او رجلا وبين الطالب وانما اخص  
 الشاهد من يملك لانه الاكثر الاغلب فالمعنى شاهدان او ما يتوهم مقامهما ولو لم  
 من ذلك رد الشاهد والممنوع لكونه لم يذكر للزوج رد الشاهد والمراتب لكونه لم يذكر  
 فتوجب التأويل المدعي والمحال اليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد والممنوع فدا على ان  
 ظاهر لفظ الشاهد من غير مراد بل المراد هو او ما يتوهم مقامه قوله  
 اذا ادعى القادف او قد فله ان يثبت بالبينة وينطلق لطلب البينة او رد فيه طرعا  
 من حريث بن عباس في قصة التلاعين وسياتي الكلام عليه مستوفى في مكانه العرس  
 منه على القادف من اقامه البينة على ما المقدر فله دفع الحريث ولا يرد عليه ان الحريث  
 ورد في الزوجين والزوج له مخير عن الحد للعازل عن عمن البينة بخلاف الاجنبي لانا  
 نقول انما كان ذلك لفضل نكاحه للعازل فكان الزوج والاجنبي سواء وانما ذلك  
 للقادف ثبت لكل مدعي من باب الاول قوله

ذكر

ذكر فيه حريث بن عباس ثلاثة لا يكلمهم الله الحديث وفيه ويرجل سابع سابع بعد العصر  
 فحلف الحريث وسياتي الكلام عليه في الاحكام ونذكر ما يتعلق من غلبت الممنوع بالبرهان  
 في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى قال المصنف انما خص النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الوقت  
 يعطيه الله ثم على من حلف فيه كاديا بالشهود لا يملكه البطل الليل والنهار ذلك الوقت  
 انتهى وفيه نظر لان يوم صلاه الصبح يسار له في شهود الملائكة ولم يأت فيه ما اتي في  
 وقت العصر ويكن ان يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الاعمال قوله  
 حلف المدعي عليه حثما وجبت عليه البينة ولا يصرف من موضع الى غيره اي وجوبا  
 وهو قول الجعفي والمجتهدين ومنهم من يوجب الجور والوجوب للعلية في المدينه عند المنبر  
 وعلمه من الركن والمقام وبعضها بالمسجد الجامع وانفقوا على ان ذلك في الدنيا والمال  
 الكثير لا في القليل واختلفوا في حد الكثير والقليل في ذلك وقضي مروان في  
 ابن الحجاج على زيد بن ثابت بالممنوع على المنبر فقال الحلف في الاخرة وصله ما لك في الموطن  
 عن داود بن الحصين عن غطفان بن نعيم المجهه ثم امله ثم الفا المري بضم الميم وشديد  
 الراقا المختصر زيد بن ثابت وانما يطعن يعني عبد الله بن مروان فقي بالممنوع على زيد  
 ابن ثابت على المنبر فقال الحلف في مكانه فقال مروان لا والله الا عند مقام الحق  
 فعمل زيد حلف على المنبر وكان البخاري احم بان اشتهاء بعد من يات من المنبر على المنبر  
 فقال الحلف في مكانه فقال مروان لا والله الا عند مقام حق الحقوف زيد بن ثابت او لم  
 الاحتجاج مروان وقد جاء عن ابن عمر عن ابي عبد الله في كتاب القضا باسناد صحيح  
 عن نافع ان ابن عمر كان وحده رجل فأتاه رجل يصلي فرددت اسما شهوده فقال  
 ابن عمر يا نافع ادفع به الى المنبر فاستخلفه فقال للرجل يا ابن عمر اريد ان تسمع  
 الذي سمعني سمعني منا فقال ابن عمر صدق فاستخلفه مكانه وقد ورد  
 مروان سلفا في ذلك فاخرج الكرابيسي في ادب القضا سند قوي الى سعد بن  
 المسيب قال ادعي مدعي على اخوانه اعتصب له بغير اخاصه الى عثمان فامر عثمان ان  
 حلف عند المنبر فاني ان حلف وقال الحلف له سأعير المنبر فاني عليه عثمان ان حلف  
 الا عند المنبر وجر له غير مثل غيره ولا حلف وقال النبي صلى الله عليه وسلم

هذا الخبر  
 لا يثبت  
 الا عند  
 المنبر



ساءد كالأومينه تقدم بوضوح قريبا ولخص مكانا دون مكان هو من تقيف الحنف  
 وقد اعترض عليه بانه ترجم للمعنى بعد العصر فثبت التغليب بالزمان ونفى بنا  
 التغليب بالمكان فاصح احتجاجه بان قوله شاهدك ومينه لم يخص مكانا دون  
 مكان فكلح عليه بانه ايضا لم يخص زمانا دون زمان قال في رد التغليب في المعنى  
 بعد العصر قوله وقد ورد بالتغليب في المعنى على المنبر في حديثين احدهما حديث  
 جابر مرفوعا لا خلاف عند من يروى عن علي بن ابي طالب ولو على سواك اختصرك  
 ثبوته من النار اخرج ما لك وابوداود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة  
 وابن حبان والحاكم وغيرهم واللفظ الذي ذكرته لا يكره في شبيهة بانهما حديث  
 في امانه من تعليله مرفوعا من حلف عند من يروى هذا من كان به يستحل ما لا يحل  
 فعله لعنه الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا اخرج  
 النسائي ورجاله ثقات ويجاب عنه بانه لا يلزم من ترجم المعنى بعد العصر انه  
 يوجب تغليب المعنى بالزمان بل انه ان نقل المسألة فيقول الزاعم من ذكر تغليب  
 المعنى بالمكان انما يخلط على كل حال فليجرب التغليب عليه بالزمان ليسوا بخبر ذلك  
 ثم اورد حديث ابن مسعود من حلف على من وقد تقدم قريبا ما تضمنه مضمونا الى  
 حديث لا شعث وبلى الكلام عليه في الامان والنذور قوله  
 اذا تسارع قوم في المعنى حيث يجب عليهم جميعا ما بهر بيدا ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم عرض على قوم فامران سمع منهم في المعنى ايه حلفا في قول الآخر  
 هذا اللفظ اخرج النسائي ايضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فاسرع  
 الفريقان وقد رواه احمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه بلفظ اذا اكره الاسان  
 على المعنى واستحباها فليست بها عليها واخرج ابو يعقوب في مسند اسحق بن  
 راهويه عن عبد الرزاق في رواية البخاري وتعقبه بانه راه في اصل اسحاق  
 عن عبد الرزاق في اللفظ الذي رواه احمد قال وقد وهه سحننا ابو احمد في ذلك  
 انتهى قلت وهكذا اخرج الاسماعيلي من طريق اسحق بن راهويه عن اسرايل عن  
 عبد الرزاق واخرج من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق في قوله فاستحباها

واخرج

واخرجه ابوداود عن احمد وسليمان بن سعيد عن عبد الرزاق بلفظ واستحباها قال  
 الاسماعيلي هذا هو الصحيح اي انه بلفظ ولا بالفا ولا بالواو قلت ورواه الواد  
 يمكن حملها على رواية او واما رواية الغافق لم تكن توجهها بانها اكرها على المعنى في  
 ابتداء الدعوى فلما عرف انه لا بد لها منها اجابا اليها وهو المعبر عنه بالاستحباب ثم  
 تنازعوا ايها يبدأ في هذا القصة وقال الخطابي وغيره الاكره هنا لا يراد  
 به حقيقة لان الانسان لا يكره على المعنى وانما المعنى ان توجه المعنى على اسرارها  
 الخلف سوا كانا كارهين لذلك فعلها وهو معنى الاكره او مختار من ذلك فعلها  
 وهو معنى الاستحباب وتنازعوا ايها يبدأ فلا يقدم احدهما على الآخر بالتشهي بل  
 بالقصة وهو المراد بقوله فليست بها اي فليقتصر على قول صورة الاستحباب في  
 المعنى ان يتنازع انسان عن المسألة في رواية واحدة ولا بينه لواحد منهما فتفرع  
 بينهما فمن خرج له القصة حلف واستحباها ويؤيد ذلك ما روى ابوداود  
 والنسائي وغيرهما من طريق رافع عن ابن مسعود ان رجلا اختصما في شاة ليس لواحد  
 منها بينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم استهما على المعنى ما كان احب اليكما وكرها  
 واما اللفظ الذي ذكره البخاري فيحتمل ان يكون عند عبد الرزاق في حديثه خيرا للفظ  
 ويؤيد رواه ابو رافع المدكورة فانها معناه ويحتمل ان يكون قصة اخرى بان يكون النوع  
 المذكور من مدعي عليه احسن في امره مثلا وانكروا ولا بينه للمدعي عليه فتوجهت  
 عليه المعنى فصار عموما الخلف والخلف لا يقع الا معبيرا الا سلف من الخلف فقطع  
 النزاع بينهم بالقصة فمن خرج له يدريه في ذلك والله اعلم قوله  
 قول الله عز وجل ان الذين يستروون بعد الله واما انه مننا قليلا ذكر فيه حديث ابن  
 ابي اوفى في سبب نزولها وحديث ابن مسعود والاشعث في نزولها ايضا ولا تعارض  
 بينهما لاحتمال ان يكون نزول في كل من القصتين وسببها من يدري ان ذلك في التفسير  
 وقوله في طريق ابن ابي اوفى حديث اسحق بن زيد بن هرون حرم ابو علي الحسائي في السحق  
 ابن منصور ورجع ابو يعقوب لاجلها في بانه اسحق بن راهويه وقوله احسن العوام هو  
 ابن حوشب وقوله قال ابن ابي اوفى في المناجس اكل ربا حرام هو موصول بالاستناد



المذكور اليه ويقدم شرحه في باب الخمس من كتاب الميموع قوله  
بضم اوله وفتح اللام على البناء المجهول وقول الله عز وجل فارجوا ولا تخلفوا على الله الاخرها  
ذكره من الايات المناسبة لها وعرضه بذلك استيعابا لخطب الخلفاء قول قال  
ابن المنذر اختلفوا فقال طائفة بحلفه بالله من غير زيادة وقاله الكحلوف بالله الذي  
لا اله الا هو وكذا قال الكوفون والسافعي فالوفا فانتهى القاضي غلط عليه فيزير عالم  
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي جعل من السر ما يعلم من العلانية ويخود ذلك قال  
ابن المنذر وبما في ذلك استخلفه اخرا والاصل في ذلك انه اذا حلف بالله صدق عليه  
انه حلف باليمين فقال الله اي بالموجده وتالله اي بالمشتهه والله اي بالواو وكلامها  
ورد بها القرآن قال الله تعالى فالواو ايضا هموا بالله وقال تعالى والله ربنا ما كنا مشركين  
وقال تعالى لقد انزلنا عليه علينا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله  
كاد بالعدو العصر هو طرف من حديثي يريه للفقير قريبا موصولا في باب اليمين بعد  
العصر لكن بالمعنى وسيا في الاحكام بلفظ حلف لقد اعطى بها كذا فصدقه رجل  
ولم يعطها وكالحلف بغير الله هو من كلام المصنف على سبيل التخييل للترجمة  
وذلك مستفاد من حديثي بن عمر في الباب حيث قال من كان حالفا فلحقه حلف بالله  
اولي صحت ثم ذكر المصنف في الباب حديثا اخرها حديث طلحة في قصة الرجل الذي  
سأله عن الاسلام وقد يقدم شرحه في كتاب الايمان والغرض منه قوله فادبر الرجل  
وهو يقول والله لا ازيد على هذا ولا انقص فانه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله  
دون زيادته فانها حديثي بن عمر من كان حالفا فلحقه حلف بالله وسيا في شرحه في كتاب الايمان  
والنذور مستوفى ان سأل الله تعالى قوله  
اي بعد من الدرر عليه سوارضى الدرر بمن الدرر عليه ام لا وقد رتبها الجمهور الى قول البيهقي  
وقال كذا في الدرر ان استخلفه ولا علم له باليمين ثم علمها قبلت وقيل لها وان علم بها  
فتكرها فلا حث له وقال ابن ابي شيبة البيهقي بعد الرضى باليمين واجتبه ما نهى اذا حلف  
مقدري واداري فلا سسل عليه وتعبت بانه انما يبر في الصورة الظاهرة لا في نفس  
الامر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم الخرجت من بعض هو طرف

اليمين

من حديثي سلمه للموصوف في الباب المذكور وسيا في الكلام عليه مستوفى في كتاب الاحكام  
ان شاء الله تعالى وفيه الاشارة الى الرد على ابن ابي شيبة وان الحلف الظاهر لا يصير الحق باطلا  
في نفس الامر ولا الباطل حقا وقال طائوس وابراهيم بن الحنفى وشرح البيهقي  
اخر من اليمين الفاجرة اما فوطاوس وابراهيم فلم اقف عليهما موصولين واما قول شرح  
فوصله المغيرة في الحديث من طرئوا من سبيل من سبيل شرحه قال ابن ابي شيبة في  
عليه حتى ياتي بيته الحق احو من فضله الحق احو من غير فاجره وذكر ابن حبيب في  
الواضحة باسناد له عن عمر قال البيهقي العادل حرم من اليمين الفاجرة قال ابو عبد الله  
فتدري انما جره انسان الى ان يحل له ان يشهد على الحالف بانه اقر حلفا حلف  
عليه فيمن حث من يمينه فاجره ولا يفتد بوفى الرجل عليه من الحق وحلفه على ذلك  
وهو صادق ثم يقع عليه البيهقي تشهدت باصل الحق ولم يحضر الوفا فلا يكون  
اليمين حث من فاجره ثم اورد المصنف حديثي سلمه من فوعا انك تحضون الرجل  
بعضكم الخرجت من بعض الحديث قال الامام علي بن ابي طالب في حديثي سلمه كماله على  
قبول البيهقي بعد من المنكر واجاب ابن المنذر فقال موضع الاستشهاد من حديثي سلمه  
رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليمين الكاذبة مفيدة حلالا ولا قطع الحق  
المحقوق بل نهى بعد يمينه عن القبض وسواى من حال يمينه بعد اليمين وقيلها في الخبرين فورد  
ذلك بها حتى صاحب الحق على ما كان عليه فان اظهر في حقه بدينه فهو باق على القيام  
بها لم يسقط كالمسقط اصل حقه من دينه مطلقا باليمين وسيا في الكلام على ثبوت  
شرح حديثي سلمه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى قوله  
امر بانجاز الوعد وجهه تعالى هذا الباب باب الوعد بالشهادة وان وعد المرء وكالشيء  
على نفسه قاله الكرماني وقال الامام ابو حنيفة الوعد بما مور به مندوب اليه عند الجميع  
وليس يفرج ولا ينافى على ان الوعد لا يضارب بما وعد به مع الغيبة انتهى ونقل  
الاجماع في ذلك مردودا فان الخلاف مشهور للجمهور في الغيبة فليقل وقال ابن عبد البر  
وان العري اجل من قاله عمر بن عبد العزيز وعن بعض الحكماء ان يثبت الوعد بسبب  
وجوب الوفاء ولا فلا فرق قال لا خير تروج ولكذا في تروج لك وجوب الوفاء







الحديث في هذا الباب بان سالكين الوفا بالعهد لان موسى عليه السلام لم يخرج بوفاء العشر  
ومع ذلك فوفاءها فكيف لو خرج قال ان الجوري لما رأى موسى عليه السلام طمعه شيعي  
عليه السلام متعلقا بالزيادة لم يقتصر كغير اخلاقه ان يحسنه فيه قوله  
لا تسال اهل الشرك عن الشهاده وغيرها من التزج معقوده لبيان حكمها  
الكفار وقد اختلف في ذلك السلف على لانه اقوال المذهب الجمهور الى انها مطلقا  
وغير بعض الثامن لا يقولها مطلقا الا على المسلمين وهو مذهب الكوفيين فقالوا  
تقبل شهادته بعضهم على بعض وهو احدى الروايات عن احمد وانكرها بعض اصحابه  
واستثنى احمد حاله السقر فاجاز فيها شهادته اهل الكتاب كما ساقى بيانه في اواخر  
الوصايا ان شاء الله تعالى وقال الحسن وانزل في الليل والليل واستحقاقا قبل ماله  
على ماله وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى واغرينا بينهم العداوة والبغضاء  
الى يوم القيمة وهذا احد الاقوال المجرى عن التمه واحتمل الجمهور بقوله تعالى من  
ترضون من الشهداء ويخرج ذلك من الايات والا حاديت وقال الشعبي لا  
يجوز شهادته اهل الملل الاخره وصله سعيد بن منصور بن هاشم بن داود  
عن الشعبي لا يجوز شهادته ماله على اخرى الا المسلمين فان شهادته حازمه على جميع  
الملل ودوى عبد الزبير عن الثوري عن عيسى وهو الخياط طعن الشعبي وان كان يحيز  
شهادته النصراني على اليهودى واليهودى على النصراني وروى ان في شهادته من طريق  
اشعث عن الشعبي قال يجوز شهادته اهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض قلنا  
فاختلف فيه على الشعبي وروى ان في شهادته عن يافع وطائفة الجوز مطلقا وروى  
عبد الرزاق عن معمر بن الزهري الجوز مطلقا وقال ابو هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم لا تصدقوا اهل الكتاب الاخره وصله في تفسير التمه من طريق سلمه  
عن ابن عمر وفيه قصه وساقى الكلام عليه ثم ان شاء الله تعالى والخبر فيه  
النهي عن تصديق اهل الكتاب فما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم فيدعونهم انهم  
وعدم قبولها كما تقول الجمهور في حديث ابن عباس عن بعض المسلمين كيف يسالون

المر

اهل الكتاب من اليهود والنصارى وكتابكم الى القرائن احديث الاخبار بالله  
اي اقربها نزول التكم من عند الله عز وجل فالحديث بالنسبة الى المنزل والبيع وهو في نفسه  
قد يبرر وقوله لم يشب بضم اوله وفتح الجيم بعدها موحده اي لم يخلط ووقع عند احمد  
من حديث جابر بن عبد الله عن اهل الكتاب عن شي فانهم لم يبرروا وقد ضلوا الحديث  
وسياق من يدرى في ذلك في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى والغرض منه ما الراد  
على من يقبل شهادته اهل الكتاب فان كانا كتابا لم يقبل شهادته في نفسه وروى  
بالاولى لان اهل الكتاب اذيتهم من الرواية والله اعلم قوله القرعة  
في المشكلات اي مشروعتها ووجه ادخالها في كتاب الشهادت انما هي من جملة البينات  
التي ثبت بها الحقوق فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينه كذلك تقطع بالقرعة وروى  
في رواية السرخسي وحده من المشكلات والاول اوضح وليست من البينات انما  
محمولة ومشروعة القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول في الحل وانكرها  
بعض الخنفية وحكي ان المنذر عن اخيه القولي وحمل الصنف ضابطها الامر  
المشكك وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لا شئ فاكرو بفتح المشاحمة فيه فيقع  
لفصل النزاع وقال السماعي القاضي ليس في القرعة ابطال الشئ من الحق كما زعم  
بعض الكوفيين بل اذا وجبت القسمة من الشكر فاعلم ان بعد ذلك بالقيمة ثم تقدر على  
فصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة فحتمها كما كان له في الملك فسلما فثبت حصري  
موضع بعينه ويكون ذلك الحوز الذي صار للشريك لان مقدار من ذلك قد عدلت  
بالقيمة وانما افادت القرعة ان لا تختار واحد منهم شيئا معينا فحتمها الاخر  
فيقع النزاع وهي اما في الحقوق المتساوية ولما في بعض الملل من الاول عقد  
الخلافة انما استووا في صفات الامانة وكذا من الامور في الصلوات والمواعظ  
والاقارب في تيسير الموتى والصلاة عليهم والمخاضات اذا كن في درجة  
والاوليا في الزوج والاسباق في الصلوات وفي احياء الموات وفي نقل  
المعدن ونقل الاسواق والتقدير بالدعوى عند الحاكم والنزاع على اخذ



اللقيط والتزويج في الخازن المسجل ونحوه وفي السفر بعض الزوجات وفي ابتدائ القسم  
والدخول في ابتدائ النكاح وفي الأضلاع من العبيد إذا أوصى بعينه وليس هو الملك  
وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو بعض الملك ومن صور بعض الملك  
الأضلاع من الشركاء عند تعديل السهام في القسم وقوله عروجه إذا  
لمنقول أفلا مع أبيه يكفل ميراثا من ذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم  
بالقرعة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا  
سيما إذا ورد في شرعنا بقرعة وساقه مساق الاستحسان والبناء على فاعله  
وهذا منه وقال ابن عباس في الآية الأخرى وصلة ابن حرس معناه وقوله فخال  
قلم زكريا إلى أن يقع على الماء وفي رواية الكشميني وعلا وفي نسخة وعدا بالدرال والحريه  
يكسر الحير والمعنى أنهم اقترعوا على كفالته ميراثا به يكفلها فخرج كل واحد منهم  
قلما والقلوها كلها في المأخر ثلث قلام الجميع مع الحريه إلى أسفل وارتفع قلما زكريا  
فأخذها وأخرج ابن جرير في تاريخ حلب بسنده الشيعي عن أبي إسحق أن النهر الذي  
التوا فيه الأضلاع هو نهر قوت النهر المشهور بحلب وقوله أي قول الله عز وجل  
فما هب اقترع هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح  
عن علي بن أبي طلحة عنه وروى عن السدي قال قوله فسا هب أي فارع وهو أوضح  
وكان من المحدثين من المسمومين وهو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير  
بالأسناد المذكور بلفظ وكان من المسمومين ومن طريق ابن أبي عمير عن محمد بن  
من المسمومين والاحتجاج بهذه الآية في ابتداء القرعة يتوقف على القول بأن شرع من  
قبلنا شرع لنا وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه وهذه المسألة من مبادئ القليل  
لأنه كان في شرعهم جواز القاء البعض لسلامة البعض وليس ذلك في شرعنا لأنهم  
مستوون في عصمة الأنفس فلا يجوز القاء بعضهم بقرعة ولا غيرها وقال أبو هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخره وصلة قبل ما يواب ويشرع الكلام عليه في باب إذا  
تسارع قوم في القتل وهو محج في العمل بالقرعة يرد ذكر المصنف في الباب أيضا أربعه  
أحاديث أحدها حديث العلاء في قصة عمر بن الخطاب وقدرت في الكلام عليه في أوائل

الحنان

الحنان ورواؤه في المجره شئ من ترجمه أم العلاء المذكوره وعمن من مطعون أن سأل الله تعالى والعرض  
منه قولها فيه أن عثمان بن مطعون طار له في السلي وبني ذلك أن المجره من المجره  
يكن له مساكين فاقترع الانصار في انزالهم فصار عثمان بن مطعون كالأمة العلاء فترك  
فيهم ثمانية حديث عائشه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين  
نساءه وهو طرف من أول حديث الألف وباقية يتعلّق بالقسم وقد تقدم في باب  
هبة المرأة لغير زوجها وسبقنا لبيان أن محل شرجه هناك ثمانية حديث أبي هريرة  
أبو بكر الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا  
وقد تقدم مشروحا في أبواب اللادان من كتاب الصلاة والغرض منه تسريع القرعة  
لأن المراد بالاستهماء من الأضلاع وقد تقدم بيان ذلك هناك رابعها حديث النجاشي  
ابن شير مثل الدرهم بغير الميم وسكون الميم وكسر الهمزة بعد نون أي المجره  
بالميم والموجده والدرهم والمجره واحد والمراد به من رأى ويضيق الحنفية ولا  
يغير المنكر والواقع فيها كذا وقع هنا وتقدم في الشرية من وجه آخر عن عامر  
وهو الشيعي مثل القامير على حدود الله والواقع فيها وهو أصوب لأن الدرهم والواقع  
أي مريكم في الحكم واحد والقامير مقابل له ووقع عند الاسماعيلي في الشرية مثل  
القامير على حدود الله والواقع فيها والمراد به والمراد به في الشرية والبلاء وهو المأخر  
عن المعصية والواقع فيها والمراد به ذلك ووقع عند الاسماعيلي أيضا مثل الواقع  
في حدود الله والناسي عنها وهو المطابق للمثل للضرر وبأنه لم يقع فيه إلا ذكر قسرين  
فقط لكن إذا كان المراد من ستر كما في الدع مع الواقع صار بمنزلة قرعة واحدة وبأن  
وجود الضرر والبلاء في المثل للضرر وبأن المراد به والمراد به في الشرية مثل الواقع  
في حدود الله ثم من عداهم أما منكر وهو القامير ولما سالت وهو المراد به وحمل ابن  
السنن قوله بهذا الواقع فما على أن المراد به القامير فيها واستشهد بقوله تعالى وإذا جئت  
الواقع أي قادت القيام ولا يخفى ما فيه وكأنه غفل عما وقع في الشرية من مقابلته الواقع



بالقائم وقد روى الترمذي من طريق المعوية عن الأعشى بلفظ مثل القائم على حرد والله الذي  
فيها وهو مستقيم وقال الكرماني في الشريعة مثل القائم وهذا المذهب وهما  
يقضيان فإن القائم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له ثم اجاب بانه حيث  
قال القائم نظر الوجه النجاء وحيث قال المذهب نظر الوجه الملاك ولا شك ان  
التشبيه مستقيم على الحالين قلنا كيف يستقيم هذا الاقتصار على ذكر المذهب  
وهو انه ترك الامر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في المذهب وهو العاصي وكلاهما لا يلقى  
يظهر ان الصواب ما تقدم والمحصل ان بعض الرواه ذكر المذهب والقائم وبعضهم ذكر  
الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة واما الجمع بين المذهب والواقع دون القائم فلا يستقيم  
اسمهم واستفنيه اي اقرعوها فاخذوا واحدا منهم سها اي نصيبا من السفينة للقرعة  
بان يشترطه بينهم اما به الاجاره واما بالملك وانما تقع القرعة بعد التعديل ثم يقع السباح  
في الاقصيه فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم قال ابن التين وانما تقع ذلك في السفينه  
وتخربها فاما ان لا يلوامعها او سبق بعضهم بعضا فالسائق هو موضع قلنا  
وهذا في ما اذا كانت مسبله مثلا اما اذا كانت مملوكة لمه مثلا فالقرعة مشروعه  
اذا تنازعوا والله اعلم فتأدوا به اي بالمأر عليه بالمأحاله السقي فاجز  
فاسا همزه ساكه معروف وبونث تنقر فتح اوله وسكون النون وضيم القاف  
لحفر لخرها فان اخذوا على يده اي منعوه من الكفر بخوجه ونحو انفسهم هو تفسير  
للروايه لماضيه في الشركه حيث قال نجوا ونجوا اي كل من اخذ من ولما اخذ من وهكذا  
اقامه الحد وحصل بها النجاء لمن اقامها وافتمت عليه ولا هلك للعاصي بالمعصيه الساك  
بالرضيها قال السلب وغيره في هذا الحديث تعزيبا لعابه بنسب الخاصه وفيه نظر  
لان التعزيب المذكور ان وقع في الدنيا على من لا يستحقه فانه يكفر من ذنوب من وقع به  
او يرفع من درجاته قالوا وفيه استحسان العقوبه بترك الامر بالمعروف ونهي عن المنكر  
الحكم بضر المثل وحب الصبر على اذى الجار اذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا وانه  
ليس لصاحب الفضل ان يخرجه على صاحب العلو ما يضره وانه ان اضر عليه ضررا

لزمه اصلاحه وان لصاحب العلو فئعة من الضر وفيه جواز قسمه العقار المتفاوت بالقرعة  
وان كان فيه علو وسفل ينسب وقعه حرد الشيطان هذا في بعض النسخ مقديا على حرد  
ام العلو وفي رواية اخرى وطايفه كما اوردته خاتم استعمل كتابا للشهادات  
وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الاحاديث المرفوعة على سننه وسمعنا حرد المعلق  
منها احد عشر حديثا والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى مما يانه وارجوز حرد المعلق  
لما يانه وعشرون واقعة مسلم على نحرهما سوى خمسة احاديث وهي حرد عركا انك  
توخذون بالوحي وحديث عبد الله بن الزبير في قصة الافك وحديث العاصم بن محمد فيه وهو  
مرسل وحديث اي مريه في الاستسهاج في الجن وحديث ابن عباس في الانكار على من اخذ  
عن اهل الكتاب وفيه من الآثار عن الصحابه ومن بعدهم لانه وسبعون ائمة والله سبحانه وتعالى  
اعلم بسم الله الرحمن الرحيم  
والاصح في باب الوقت واخير باب وفي نسخة الصغاني ابواب الصلح باب ما جاء وحرف  
هذا كله في روايه اي ذكر واقعة على قوله في الاصلاح بين الناس وذا عن التميمي  
اذا تفاسدوا والصلح اقسام صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح  
بين الفقه الباعين والعدالة والصلح بين المتخاصمين كالزوجين والصلح في الجراح كالعقور  
على مال والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاخمة اما في الاملاك او في المستركات  
كالشوارع وهذا الاخير هو الذي يتكلم فيه اصحاب الفروع واما المصنف فترجم به لاكثر ما  
وقواله عز وجل لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصرفه الى اخر الآية بالتقدير  
الاخوي من امر لا اخره فان في ذلك الخير ويحتمل ان يكون الاستثناء منقطعاً اي لكن  
من امر بصرفه الى اخره فان في نجواه الخير وهو ظاهر في فضل الاصلاح  
وخروج الامام الى اخره بنية الترجمة ثم اورد للمصنف حديثا اخرها حديث سهل  
ابن سعد في زهايه صل الله عليه وسلم الى الاصلاح بين عوام وعرف وقد  
تقدم شرحه مستوفي في كتاب الامانة وهو ظاهر فيما ترجم له بانها حرد



في الحنفية حديث معتمده من سليمان التيمي والاسناد كله بصريون ووقع في نسخة  
الصحاح في آخر الحديث ما نصه قال ابو عبد الله هو الله بن ابي اسحق  
حدثني سعد بن زرارة عن ابي عبد الله قال كذا في جميع الروايات  
فيه تصريح بحديث انس بن مالك عن النبي واصله الامام علي بن ابي طالب  
واعتمد على رواية المقرئ عن معتمر بن سليمان انه بلغه عن انس بن مالك  
الله عليه وسلم لم اقف على السر القابل لو انت عبد الله بن ابي اسحق  
الحديث المشهور بالنفاق وهي ارض نسخة بفتح الميم وكسر اللام بعد هاء  
ال داء سبأخ وهي الارض التي لا تبني وكانت تلك سنة الارض التي مرفق  
الله عليه وسلم اذ اكد ذلك في الحديث لقول عبد الله بن ابي اسحق في الخبر  
فقال دخل من الانصار منهم الى اخيه لم اقف على اسمه ايضا وزعم بعض الشرايح  
انه عبد الله بن رواحه ورايت خط القطب بن السائب في الادب للدرماني ولم  
ذكر مستند في ذلك فقتبعت ذلك فوجدت حديثا من انس بن مالك  
في تفسيره عن ابي اسحق في قصة انس وفيه انه وقعت بين عبد الله بن رواحه وبين  
عبد الله بن ابي اسحق في غير ما يتعلق بالذي ذكره فان كانت القصة  
متحدة احتمل ذلك لكن سياقا ظاهرا في الغاية لان في حديث اسامة بن  
الاسلمة وسليمان بن عباد بن عباد بن عبد الله بن ابي اسحق في حديث انس بن  
انه صلى الله عليه وسلم دعي الى اتيان عبد الله بن ابي اسحق في حديث انس بن  
توجيه العباد بن ابي اسحق من روى عبد الله بن ابي اسحق في حديث انس بن  
علي الحارثي ان في حديث اسامة فلما عشت المجلس عجا به الدابة خمر عبد الله  
ابن ابي اسحق في حديث اسامة فغضب عبد الله بن ابي اسحق من قوله لم اقف على  
اسمه فثبت في الاكثر ان سمي كل واحد في رواية التميمي  
فثبت في الاكثر ان سمي كل واحد في رواية التميمي بالحد  
بالمهمل والدال طاء والاصوب ووقع في حديث اسامة فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم

خففه

خففه حتى سكتوا فبلغنا القابل ذلك هو انس بن مالك بن ابي اسحق  
روايته المذكورة من طريق المقرئ في حال في آخره فقال انس بن مالك في حديثه  
ولم اقف على اسم الذي اتى اسامة بذلك ولم يقع ذلك في حديث اسامة بل في  
آخره وكان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يعفون عن المشركين واهل الكتاب  
امرهم الله ويصبرون على الاذى الى آخر الحديث وقد استشكل ان يقال ان رواية  
المذكورة وهي قوله وان طائفتا من المؤمنين اقبلوا في هذه القصة لان المخاصم  
وقعت بين من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة وبين اصحاب عبد الله بن  
ابن رواحه اذ ادركه فكل من كان في طائفتا من المؤمنين ولا سيما ان كانت  
قصة انس ولسامة متحدة فان في رواية اسامة فاستدل المسلمون والمشركون  
قلت يمكن ان يحمل على التغليب مع انهما استكالا من جهة اخرى وهي ان حديث  
اسامة صريح في ان ذلك كان قبل وقوعه بين رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه  
والاية المذكورة في الخبرات ونزولها من اخر جيل وقت محي الوفور لكنه يمكن ان يكون  
ايضا الاصلاح نزلت قريبا فنرفع الاشكال بتبيين القصة التي في حديث  
انس بخلاف القصة التي في حديث سهل بن سعيد الذي قبله لان قصة سهل بن  
عمر بن عوف وهو من الاوس وكان تفتان له رقيقا وقصة انس في رهبان عبد الله بن  
ابن مسعود بن عباد وهو من الخزرج وكان تفتان لهم بالاحالية ولم اقف على سبب  
المخاض من بين عمر بن عوف في حديث سهل والله اعلم وفي الحديث بيان ما كانت  
النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الصغ والجمع والصبر على الاذى في الله والدعاء الى الله  
وتأليف القلوب على ذلك وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرضه على الكفار وفيه ما كانت  
عليه الصحابة من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والادب معه والحوار الشديده  
وان الذي يشبه على الكسر شي يورده بصورة العرض عليه بالخرج وفيه حواشي اللباغة  
في المخرج لان الصحابة اطلقوا ربح الحمار طيب من ربح عبد الله بن ابي اسحق النبي صلى الله عليه وسلم



عليه وسلم على ذلك قوله  
 لفسر الكاذب الذي يصلح من الناس ترجيح  
 لفظ الكاذب وسائر الحديث لفظ الكذاب واللفظ الذي ترجحه لفظ معمر  
 ابن شهاب وهو عند مسلم وكان حق السبأ قال يقول ليس من يصلح من الناس كان با  
 لكنه ورد على طريق القلب وهو سابع عن صالح هو ابن كيسان والاسناد كله  
 مدرج فيه بلانه من التبعين في نسق وام كلثوم بنت عقبة اي ابن لا يعبط الامريه  
 فتمني فتح اوله وكسر الميم اي يبلغ بقول حديث الحديث انتم ادا بلغت على وجه الاصلا ح  
 وطلب الخير فادالغته على وجه الافساد والتمه قلت بميته بالشديد كذا قاله  
 الجمهور وادع الحريه لانها لا تملكه بالشديد قال ولو كان نبي بالحرف للزم ان  
 نقول خسر بالرفع وتعقبه ابن الاثير بان خبره متصبي يمتي كما يقال وهو واضح جدا  
 يستغرب من حفا مثله على الحريه ووقع في روايه في الموطا نبي بضم اوله وحلى ابن قريه قول  
 عن روايه ابن الربيع بضم اوله وبالحاء الميم وهو تصحيف ويمكن تخرجه على معنى  
 يوصل اليه كذا اذا اوصلته او يقول خسر هو شك من الراوي  
 قال العلماء المراد هنا انه خبر عام على من الخير وسكت عما علمه من الشر ولا يكون  
 ذلك كذبا لان الكذب الاخبار بالشئ على خلاف ما هو به وهذا ساكت ولا ينسب  
 لساكت قول ولا حجه فيه لمن قال سترط في الكذب القصد اليه لان من ساكت  
 واما ما زاده مسلم والنسائي من روايه يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابيه في اخيه  
 ولم اسمع من خص في شئ مما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث فذكرها وهي الحرب  
 وحديث الرجل لامرأه والا صلاح من الناس وادع النساء ايضا هذه الزيادة  
 من طريق الزبيدي عن ابن شهاب وهذه الزيادة مدرجه من ذلك مسلم في روايته من  
 طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال وقال الزهري وكذا اخرجهما النسائي معرو  
 من روايه يونس وقال يونس انك في الزهري من غيره وخرج يونس يونس وغيره  
 بالاجماع ورواياه في فوايد ابن ابي عمير من طريق عبد الوهاب بن رافع عن ابن شهاب  
 فساقه سند منقصر على الزيادة وهو وهو شديد قال الطبري ذهب طائفه

الحوان الكذب لقصد الاصلاح وقالوا ان السلاسل المذكوره كالمثال وقالوا الكذب  
 المزبور انما هو فيها فيه مضرة وما ليس فيه مصلحة وقال اخرون لا يجوز الكذب في  
 شئ مطلقا وحملوا الكذب المراد هنا على التوريه والتعريض كمن يقول للظالم ادعوت  
 لك امس وهو يريد قوله اللهم اغفر للمسلمين وبعيد امرأه يعطيه شئ ويريد ان قل  
 الله ذلك وان يظهر من نفسه قوة قلب وبلا ولا وجرم الخطا وبلا في حزم  
 المطلب والاصح وغيرها وسأني في باب الكذب في الحرب في اواخر الجهاد  
 من هذا ان شأ الله تعالى وانفقوا على الزمرا الكذب في حزم المراء والرجل انما هو  
 فيما لا يسقط حقا عليه او عليها او اخذها ليس له او لها وكذا في الحرب في غير الما  
 وانفقوا على حوان الكذب عند الاضطرار كما لو قصد ظالم قتل رجل هو مخفف  
 عنده فله ان سفي كونه عنده ويخلف على ذلك ولا ياتر والله اعلم قوله  
 قول الامام لا يحجابه ان يهوانا نصيح ذكر فيه طرفا من حديث سهل بن سعد  
 الماضي في اول كتاب الصحيح وهو ظاهر فيما ترجمه وقوله في اول الاسناد حديث  
 محمد بن عبد الله كذا لاكثر ووقع في روايه النسفي واي احمد بن حنبل في اسقاطه وصاد  
 الحديث عندها عن البخاري عن عبد العزيز واسحق وعبد الرحمن الا وسمي من مشايخ  
 البخاري وهو الذي اخرج عنه الحديث الذي في الباب قبله وروى عنه هذا بواسطة  
 وكذا في صحيح محمد بن عمرو بن حريث عنه بواسطة وبغير واسطه ومحمد بن جعفر  
 هو ابن كثير والاسناد كله مدرج واما محمد بن عبد الله المذكور فخرج الحاكم رايه  
 محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الدرهمي نسبة الى حريه والله اعلم قوله  
 قول الله عز وجل ان يصلح لهما صلحا والصحيح خبر اورد فيه حريه عايشه في  
 تفسيره لايه وسأني شرحه في تفسير سورة النساء ان شأ الله تعالى قوله  
 ان الاصلح هو على صلح حريه وهو مدرج في صلح حريه الاضافه وان ينزل  
 صلح ويكون حريه صفة ذكر فيه حريه بن ابي ريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف  
 من الحريه ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان حريه حريه يعقوب كذا لاكثر

هذا الحديث في صحيح البخاري في كتاب الجهاد في باب الكذب في الحرب في اواخر الجهاد



غير منسوب وانفرد ابن السكيت بقوله يعقوب بن محمد ووقع نظير هذا في البخاري في باب  
فضل من شهد بدرا قال البخاري حريه يعقوب بن ابراهيم بن سعد فوقع عند ابن السكيت  
يعقوب بن محمد بن ابي الزمري وعند اكثر غير منسوب لكن قال ابو دؤاد في روايته في البخاري  
يعقوب بن ابراهيم ابي الدور في قد روى البخاري في الطهارة عن يعقوب بن ابراهيم عن اسماعيل  
ابن عليه حريه فتنسبه ابو دؤاد في روايته فقال الدور في وجرح الحارث بن يعقوب الدور  
منها هو ابن محمد كما في روايه ابن السكيت وجرح ابو احمد الحارث بن عترة والجبالي واخرون  
بانه يعقوب بن حميد بن كاسب وردد ذلك المرقا في ان يعقوب بن حميد ليس من  
شرطه وجوز ابو مسعود انه يعقوب بن ابراهيم بن سعد ودد عليه بان البخاري  
لم يلقه فانه مات قبل ان يرحل وا حابا لبرقاني عنه يجوز سقوط الواسطه  
وهو يعقوب والذي يترجح عندي انه الدور في علما اطلقه على ما قبله وهذه عاده  
البخاري لا يميل لنسبه الراوي الا اذا ذكرها في مكان اخر ففهمها استغناء عما سبق  
والله اعلم وقد جرح ابو نعيم في المستخرج بان البخاري اخرج هذا الحديث الذي في  
الصحيح عن يعقوب بن ابراهيم عن ابيه هو سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن  
ابن عوف ووقع منسوباً لذلك في مسيل وقال في روايته ما ابي عن  
القاسم بن سفيان في روايه الاسماء على طريق محمد بن خالد الواسطي عن ابراهيم بن سعيد عن  
ابيه ان رجلا من آل جهم اوصى بوصا ما فيها انه في ماله فذهبت الى القاسم  
ابن محمد استشيرته فقال القاسم سمعت عايشه فذكره وسألت بها ان الاثر المذكور  
في روايه المخزومي نعم الميم وسكنوا الحججه وفتح القاسم الى المسور بن مخزومه في حفر  
هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومه وروايته هذه وصلها مسيل من طريق ابي عمار  
العقري والبخاري في كتاب خلو افعال العباد كلاهما عنه عن سعد بن ابراهيم سالت  
القاسم بن محمد عن رجل له مساكين فوصى بذلك كل مسكين منها قال جمع ذلك كله في  
مسكين واحد فذكر المسيل بلفظ من عمل على ليس عليه امرنا فهو رد وليس بعد الله  
ابن جعفر في البخاري سري هذا الموضع وعبد الواحد بن عبد عون  
وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ من فعل امر ليس عليه

امرنا فهو

امرنا فهو رد وليس احد الواحد ايضا في البخاري سوى هذا الموضع وقد رويناه  
في كتاب السنه لا في الحسن بن حاتم من طريق محمد بن اسحق عن عبد الواحد بن فضله  
قال عن سعد بن ابراهيم قال كان الفضل بن العباس ان عتيه بن الربيع اوصى بوصيه  
فجعل بعضها صدقه وبعضها ميراثا وخطب فيها وانا يومئذ على القضاء فادركت  
كيف افضي فيها فصليت حب القاسم بن محمد فسأله فقال اجر من ماله البليت  
وصيه ودد شيئا من ذلك ميراثا فان عايشه حريه فذكره بلفظ ابراهيم بن سعد  
وفي هذه الروايه كلاله على ان قوله في روايه الاسماء على المقدمه من آل جهم وهم  
وانما هو من آل جهم وليس هو من كلاله القاسم بن محمد لكن صرح ابو عوانه في روايته  
هو عتيه الوصيه وليس هو من كلاله القاسم بن محمد لكن صرح ابو عوانه في روايته  
بانه كلاله القاسم وهو مسكين جدا فالذي اوصى بذلك كل مسكين اوصى بما مر حارين  
انفا قاياما الزام القاسم بن محمد في مسكين واحد ففهمه نظر الاحمال ان يكون بعض  
المساكين اعلامه من بعض لكن يحتمل ان يكون تلك المساكين مساكين فيكون الاول  
ان يقع الوصيه بمسكين واحد من البليت واحتمل ان في الوصيه شي زائد على ذلك نحو  
انكارها كما اشارت اليه روايه ابي الحسن بن حاتم والله اعلم وقد استشهد القرطبي  
سارح مسيل ما استشكله واحاب عنه بالحل على ما اذا اراد احد الفريقين الفديه  
او الموهي لم يقسمه ويميز حقه وكانت المساكين تحت نصيب بعضهما البعض في القسمه  
فحينئذ يقع للمساكين قيمه التعديل ويقسم بينهم ويجمع نصيب الموهي لهم في موضع  
واحد ويصيب الورثه فيما عدل ذلك والله اعلم وهذا الحديث سعد بن ابراهيم  
الاسلام وقاعد من قواعد فانه يمتنع من اخرج في الدين ما لا يشهد له اصل من اصوله  
فلا يلفظ اليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي تحفظه واستعماله في ابطال  
للمكرات واسأعه الاستدلال به كذلك وقال الطوفي هذا الحديث يصلح ان يسمى  
نصف ادله الشرع لان الدليل يترك من مقدمين والاطول دليل انما انما الحكم او ثبوت  
وهذا الحديث مقدمه كبرى في اثبات كل حكم شرعي وثبوتها لا ينطوقه مقدمه كليه



في كل واحد من اقسام الحكم ان يقال في الموضوع ما يجسر من امر الشرع وكلما كان  
كذلك فهو مردود في هذا الحمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث وانما يقع  
النزاع في الاول وهو ان من غير علم عليه امر الشرع فهو صحيح فالمقدمة الثانية ثابتة  
بهذا الحديث والاولى فيها النزاع فلما ثبت ان بوجوه حديث يكون مقدمه اول في اثبات  
كل حكم شرعي وثيقه لا يستلزم الحديث ان جميع ادلة الشرع لكن هذا الثاني لا بوجوه فادان  
حينئذ الباب بصفته لادلة الشرع والله اعلم وقوله رد معناه مردود من اطلاق المصدر  
على اسم المفعول فيل خلق وخلق ونسج ونسج وكانه قال فهو باطل غير معتد به  
واللفظ الثاني وهو قوله من غير علم من اللفظ الاول وهو قوله من احد فصح به في  
ابطال جميع العتود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها وفيه رد المحرزات وان  
الشيء يسمى الفساد لان المنهيات كلها ليست من امر الدين في حلالها واستفاد منه  
ان حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله ليس عليه امرنا والمراد به امر الدين وفيه  
ان الصلح الفاسد مستفيض والمأخوذ عليه مستحق الرد قوله  
يكتب هذا ما صلح فلان فلان فلان فلان وان لم ينسبه الى قبيلته او نسبه  
اذا كان شهورا يبروز ذلك بحيث يكون من اللبس فيه فليكن في الوثيقة بالاسم المشهور  
ولا يلزم ذكر النسل والنسب والبلد ونحو ذلك واما قول الفقهاء انك في الوان اسمه اوس  
واسم ابنه وجده ونسبه فهو حشيش اللبس والحيث يكون من اللبس فهو على الاستحباب  
واختلف في ضبط هذه اللفظة وفي قوله ونسبه فقبل بالجر عطف على قبيلته وعلى  
هذا فالترديد من القبيلة والنسب وقيل بالنسب فعل ماض مخطوف على الثاني  
سواء نسبه او لم ينسبه والله اعلم وفيه جرم الصغاري لما صلح رسول الله  
صل الله عليه وسلم الى الحريميه كتب على سنان في الشروط من حديث المسورين  
مخرجه بيان نسب ذلك مخطوكا وقد ذكر المصنف هنا من طريق اسرائيل عن  
ابي اسحق هذا الحديث امر سنان قام من طريق سعيه وياتي شرحه في باب عمر القضاء  
من الخازن ان شاء الله تعالى وقد ذكرها في الخلاف في ما شرهه صل الله عليه وسلم  
الكاتب والغرض منه منا اقتضار الكاتب على قوله محمد رسول الله وليس ينسبه

لا

الى اب ولا جد واقره صل الله عليه وسلم واقتصر على محمد بن عبد الله بن زيد وادركه  
كله لا من الالتباس قوله الصلح مع المشركين اهل مكة او كلفته  
او جوازهم وساق شرحه وبيانه في كتاب الجريه والمواضع مع المشركين المال وغيره  
فيه اي يدخل في هذا الباب عن سفيان بن عيينه عن ابي عبد الله سفيان بن عيينه  
ابن حريث في شأن من قتل وفد يرفع بطوله في اول الكتاب والغرض منه قوله في اوله ان  
من قتل ارسلا اليه في ركبت من فريش في ليله التي ياد فيها رسول الله صل الله عليه وسلم  
كفار فريش الحديث وقوله فيه ونحوه في يد لا يرى ما هو صانع بها وقال عوف  
ابن مالك عن النبي صل الله عليه وسلم يكون من يدينه منك ومن في الاصغر هذا طرف  
من حديث وصله المؤلف تمامه في الجريه من طريق ابي اسحق الخوافي عنه وساق  
شرح هذا ان شاء الله تعالى وفيه سهل بن حنيف لقديسنا  
يوم ابي جندب هو ايضا طرف من حديث وصله ايضا في اواخر الجريه ولم يقع  
روايه غير ابي ذر والاصلي لقديسنا يوم ابي جندب واسما والمسور  
اما حديث اسماء وحي يكره فانه يشير الى حديثها الماضي في الهبة قال قد ثبت  
على ابي داود عنه في عهد قريش الحديث واما حديث المسور فسياتي مطولا في الشروط  
وقال موسى بن يسوع مولا ابو جريه النهدي وطريقه هذه وصلها ابو عوانه  
في صحيحه عن محمد بن جثويه عنه وصلها ايضا الاسماعيلي والشافعي وغيرهما وحديث البراء  
المذكور ياتي شرحه في عمر القضاء مستوفى ان شاء الله تعالى وقوله فيه يحل الفسخ  
اوله وسلكوا للمله وضم الحيم اي عشي قبل الحمله الطير المعروف برفع رجلا  
ويضع اخرى وقيل هو كتابه عن كفار الخطو قال ابو عبد الله كبري ذكر  
موبل عن سفيان بن ابي جندب وقال لا حلب لك السلاح يعني ان موبلا وهو ابن  
اسماعيل تابع ابا جريه في روايه هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم  
يذكر قصه ابي جندب وقال حلب بدل قوله حلبان وجلبت للحم واللام في سرد  
الموجده وذكرها الخطاي بالحقيقه جمع جلبه واما جلبان فخطئه ابن قيسه



وانزله ربه وجماعه يفتن ويشد يد الواحد وضبطه ثابت في الدلائل وابوعبيد  
لهروي تسكون اللام مع الخفيف وتقل عن بعض المبتدئين انه بالراء واللام مع  
الشديد وكانه جمع حارب لكن لم يقع في روايه الصحيح الا باللام ووقع في نسخه  
متقنه بكسر الخيم واللام مع الشديد وهو خلاف ما انكر عليه اهل اللغة والخراب  
فلا تعتبر ذلك وطريق موصل منه وصلها احمد في مسنده عنه ورونها بها بعلو  
في الحليه وغيرها ومن رواها تصريح سفيان بن عيينه بن ابي اسحق بن عمار بن ابي اسحق  
ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبيه ايضا لكنه مختصر في  
شرح في عمره القضاء ايضا وحديث سهل بن اخيمه في صلح عبدالله بن مسعود بخيبر  
والغرض منه قوله وهي يومئذ صلح والمراد صلحه اهلها اليهود مع المسلمين وساق  
شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحارود قوله  
اي بان حيا القصاص في صلح علي بن ابي طالب في حربه حربه في قصة الريم وهي  
بضم الراء وفتح اللوحه ويشد يد الحياه للكسوره وهي عهده اسر وقوله زاد الفزارى  
بمعنى مروان معاويه فرضي التوج وقيلوا الارشاد زاد على روايه الانصارى  
ذكر في قولهم الارشاد الذي وقع في روايه الانصارى فرضي التوج وعنفوا وظاهر بانهم  
تركوا القصاص والارشاد مطلقا فاسا المصنف الى الجمع بينهما بان قوله عنفوا  
محجول على انهم عنفوا عن القصاص على قولهم الارشاد من الرواسن وطريق الفزارى  
منه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة وساق في الكلام عليه مستوفى هناك  
ان شاء الله تعالى قوله  
ابن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب من فضيل عظيم من اللام في قوله للحسن بن علي  
وترجم المصنف لفظ الحديث لحرر ازاد باولئك تركه بنحوه في كتاب الفتن  
وساق في شرحه مستوفى هناك وقوله جل ذكره فاصحوا بينهما لم يظهر  
مطابقه الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد انه صلى الله عليه وسلم  
كان حريصا على اتمام الامر الله وقد امر بالاصلاح واخبر صلى الله عليه وسلم

ان الصلح من الفتن المختلفتين سيقع على يد الحسن قال ابو عبد الله اي المصنف  
قال علي بن عبدالله اي ابن المديني عايد لنا سماع الحسن اي البصري من اي يكره  
هذا الحديث اي لتصريحه فيه بالسماع وقد اخرج المصنف هذا الحديث عن علي  
ابن المديني عن ابن عيينه في كتاب الفتن ولم يذكر من الزيادة قوله  
هل يسير الامام بالصلح اشان منه الترجمة الى الخلافة فان الجمهور استحبوا الحاكم  
ان يسير بالصلح وان اتجه الحق الى الخصم ومنع من ذلك بعضه وهو عايد لنا لئلا يكره  
ابن السنانه ليس في حديث الباب ما ترجمه وانما فيه الحذف على ترك بعض الحق يعقب  
بان الاسان يدرك معنى الصلح على ان المصنف ما جرم بذلك فلفظ بعضه عليه  
حريه اسمعيل بن ابي اويس حديث اخي هو ابو بكر عبد الحميد وسلمان هو ابن ابي ابي  
ابن سعيد هو الانصارى وانزل الرجل الى الجهم فخرج من عبد الرحمن بن ابي حارثه  
ابن النعمان الانصارى كتبه ابو عبد الرحمن وقيل ابو الرجال لانه ولد له عشرة  
ذكرور وهو من صفار النابعين وكذا الراوى عنه والاسناد كله مدرنول وفيه  
لانه من النابعين في نسق منه قرينان وهذا الحديث اخرج مسليا قال حريه غير  
واحد عن اسمعيل بن ابي اويس فوجه بعضه في المنقطع والحق قوله متصل في  
اسناده ومبهر وقد رواه عن اسمعيل ايضا محمد بن يحيى الذهلي اخرج ابو عوانه  
والاسماء على وغيرهما من طريقه واخرجه ابو عوانه ايضا من طريق ابراهيم بن  
الحسين الكسائي واسماء بن ابي اسحق الفاسي ورونيته في المحامليات عن عبدالله بن  
شبيب فحمل ان تفسير من ائمه مسلم هو ولا وبعضهم لم يفسره اسمعيل بن  
تابعه ابوبن سليمان عن ابي بكر بن ابي اسحق اخرج الاسماء على ايضا ولا انقريه يحيى  
ابن سعيد فقد اخرج ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن ابي الرجال عن ابيه  
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوع بالباب عايله اصولهم في روايه  
اصواتها وكانه جمع باعتبار من خضر الخصوبه وفي اعتبار الخصم وكان النخاض  
من الحائضين من جماعه فجمع ثم في اعتبار خضر الخصم وليس فيه حجه لمن حوز صفة الجمع



بالأشركا زعم بعض الشراح يحوز في قوله عاليه لجر على الصفة والنصب على الحال  
وإذا أحدها استوضع الأخرى بطل عنه الوضعية أي الخطيئة من الدين لستر فيه  
أي بطل منه الرتبة وقوله في شيء وقع بيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث دخلت  
امرأة على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنا شعثا أنا وأخي من فلان ثم أفاضلنا  
فالتفتي أكرمنا الحقنا الحصنا منه الأمانا كلة في بطوننا أو نطعم مسكيننا وجنبنا  
استوضع ما نقصنا الحديث فطمس هذا ترجيح ما في الأحكام المذكورة من قبل وأن  
الخاصة وقعت من الباع والمستترين ولم يفت على تسميه واحد منهم وأما تجويز  
بعض الشراح أن المتخاصم هو المذكور في الحديث الذي يليه ففيه بعد الباع  
القصصين وعرف هذه الزيادة أصل القصص ابن المتأالي بضم الهمزة فتح المنة  
والهزة وتشد اللام المكسورة أي الخالف المبالغ في الممن ما خود من الأمانة بفتح  
الهزة ولسر اللام وتشد الحاء في الممن وفي رواية ابن حبان فقال إلى أن لا  
يصنع خيرا لأكثر من ثلاث فبلغ ذلك صاحب الأمر فله أي ذلك حال من  
الوضع أو الرق وفي رواية ابن حبان فقال إن شئت وضعت ما نقصوا وإن شئت  
من رأس المال فوضع ما نقصوا وهذا يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال  
وبالرق لا نقصا عليه وترك الزيادة كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرق  
الأمهال وفي الحديث الخضر على الرق والغريم والاحسان إليه بالوضع عنه والتجبر  
عن الحلف على ترك فعل الخير قال الداودي إنما كره ذلك لكونه حلفا على ترك أمر عسى  
أن يكون قد رآه وقوعه وعن أبي بصير نحوه وحقه أن الشريعة لو كان كذلك لكره  
الحلف لمن حلف ليفعل خيرا وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كره له قطع نفسه عن  
فعل الخير قال ويشكل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي قال والله لا  
أزير على هذا ولا أنقص أفلح أن صدق ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وفي  
من فعل الخير يمكن التروي في قصة الأعرابي كان في مقام الدعاء إلى الإسلام والاستماله  
لا الدخول فيه فكان يحرض على ترك ما يرضع على يافته نوع من شقة مما أمكن حلا  
من تمكن في الإسلام محضه على أن يدا من نوافل الخير وفيه سرعة وهم

الصحاب

الصحاب لم يراد السارح وطوا عينه لما سيره وحرصه على فعل الخير وفيه الصنيع  
يجري من المتخاصمين من الخطأ ورفع الصوت عند الحاكم وفيه جواز سؤال الدين  
لخطيئة من صاحب الدين خلافا لما ذكره من المالكية واعتد على فيه من تحمل المانة قال  
القرطبي لعلم من طلق كرامته أراد أنه خلافه ولي وفيه هبة الجهول كذا قال  
ابن التبر وفيه نظر لما قد مره من رواية ابن حبان والله أعلم حديث يحيى بن بكير  
تقدم حديث كعب بهذا الإسناد في أول الملائمة وتقدم شرح الحديث مسنود في  
في باب الفقاضي والملائمة في المسجد من كتاب العلاء وأفاد أن في شبيه في روايته أن  
الدين المذكور كان أوفى من قال أن نطال هذا الحديث أصل القول الناس خير الصالح على  
السطر قوله فضل الإصلاح بين الناس والعذر استع أو ردفه  
حديث أبي هريرة بعد من الناس صدقة وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد  
ووقع هنا في أول الإسناد حديثه استحق غير منسوب في جميع الروايات العزلة  
فقال استحق من تصور ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما استحق من نصر والآخر  
استحق غير منسوب وسياق استحق من نصر معا برلسياق استحق لا آخر فتعذر أنه  
أن من تصور والله أعلم وقوله سلا في بضم الملهة وتختلف اللام مع القصص أي تفصل  
ووقع عند مسلم من حديثه في تفسيره بذلك وإن في الأسانيد لا ريبه وشبه  
مفصلا قال ابن التبر ترجم على الإصلاح والعذر ولم يورد في الحديث إلا العذر للكر  
لما خاطب الناس كله بالعذر وقد علم أن فهم الحكام وغيرهم كان عذر الحاكم إذا  
حكم وعذر غيره إذا أصح وقال غيره الإصلاح نوع من العذر يحفظ العذر عليه من  
عطف العام على الخاص قوله إذا أشار بالامام بالصالح فأي إلى  
من عليه الحق حكم عليه بل الخليفة البين أو ردفه قصة الزبير مع غريمه الأعرابي الذي  
خاصه في سبي النخل وقد تقدم الكلام عليه مسنود في كتاب الشرب وقوله فلما  
أحفظه بالحا الملهة والفا والظا المجه أي أغضبه وزعم الخطابي أن هذا من قول  
الزبير في أدرجه في الخبر قوله الصالح من الخرميا وأصحاب



والمجازفة في ذلك أي عند المعاوضة وقد قدرت ترجمته ذلك في كتاب الاستقراض  
ومراد من المجازفة في الاعتناء من غير حائز وأركان من حسن حقه وأقل  
وإنه لا يتناولها انتهى إلا في مقابلته من الطرفين وقال ابن عباس في الآخر  
وصله أن لا يشبهه وقد يقع ترجمته في أول الأحوال وحديث جابر بن عبد الله  
عليه في علامات النبوة أن سأل الله تعالى وقوله فيه وفضل يفتح الحجج وضبط عند  
لا در يكسرها قال سيبويه وهو نادى وقوله وقال هشام أي أن عرويه عن وهب  
أي أن كيسان ورواه هشام هذه بقية من حصوله في الاستقراض وقوله قال  
أن السجور عن وهب عن جابر صلاه الظهر أي أن السجور عن وهب عن جابر  
كيسان كان رواه هشام ترجمته إلا أنها اختلفت في بعض الجملة التي حضرها جابر  
مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى أعلم بقصته فقال أن السجور عن وهب عن جابر  
العصر وقال عبيد الله بن عمر بن الخطاب والبلاء روى عنه وهب بن كيسان عن جابر  
وكان هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع  
من بركته صلى الله عليه وسلم في الأمر وقد حصل توافقهم عليه ولا يترتب على تخلف  
نكاح الصلاة أحسنها كسر معني والله أعلم وقوله وسنة لو كان اللون بعد العجوة وقيل  
هو الدقل وهو الردي وقيل اللون اللبن واللينة وقيل الاخلاط من الأمور وسائر اللينة  
في تفسير سورة الأعراف أنه أسير النخل قوله  
أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابنه جرد وقد يقع قبل لأنه أبواب  
وقال أن اللبن لسرفه ما ترجمه وأجيب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالرزق كأنه  
الحوية الصلح فيما يتعلق بطريقه وقال أن السجور عن وهب عن جابر  
غريمه عن ربه برام أقل من أنه جائز إذا جاز لا جاز لم يحل إلا جاز لم يحل  
عنه شيئا قبل أن يقبض مكانه وأن صلح بعد حلوله لا جاز عن ربه برام  
أو عن ثمانية برام جاز وأشير إلى البضاعة التي وقال اللسان في تفسير  
وحصل الدهل في الزيارات واليك فيه أسناد آخر يقع قبل لأنه أبواب

خاتمة

خاتمة استتم كتاب الصلح من الأحاديث المرفوعة على أحد ولا من حديث الخالصين  
عشر حديثا وافته مسلم على ترجمتها سوى حديث أي ذكره في فضل الحسن وحديث عوف  
والمسور المحققين وفيه ثلث آثار عن الصحابة ومن بعدهم بل أنه أثار قوله  
بسم الله الرحمن الرحيم  
باجوز من الشروط في الإسلام  
والأحكام والمبايعه كذا لا يدرى وسقط كتاب الشروط وغيره والشروط جمع شرط  
يفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم نفيه في أمر آخر غير النسيب والمراد به هنا بيان  
ما يقع منها مما لا يقع وقوله في الإسلام أي عند الدخول فيه يجوز مثلا أن يشرط الكافر  
أنه إذا أسلم لا يخلط من يده إلى يده مثلا ولا يجوز أن يشرط أنه لا يحصل مثلا وقوله  
والأحكام أي العقود والمعاملات وقوله والمبايعه من عطف الخاص على العام  
يخبر أن عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا قال عبيد الله بن عمر وأما  
غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم وقد ينسب رواية عبيد الله  
من رسل وهو لا يملكها لم يحضر القصة وعلى هذا فهو من سند من لم يسمع من الصحابة  
فلم يصيب من أخرج من أصحاب الأطراف في سند المسور ومروان لأن مروان لا يصح  
له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبه وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما  
يذكر مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك يستثنى  
لما كان سبيل بن عمرو ومكدا أمضيت هذه القصة من الحديث الطويل وسأى بعد  
أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب وباتى الكلام عليه مستوفى هناك وقوله  
فما تعضوا بعنقه وعضا دميعة أي اتفوا وشق عليهم قال الخليل يعص بكسر  
المهملة والضماد الجمجمة من الشئ واستعض توجع منه وقال أن القطاع شق عليه  
وأنف من وقع الرواه اختلفت في ضبط هذه اللفظة فالجمهور على ما هنا إلا أصلي  
والهراء في ضبطه مشالة وعند القاسمي أعطوا يشد بالهمزة والضم والفتح وعن  
النسفي اتعضوا بنون وفتح معجمة وضاد دميعة غير مشالة قال عياض كذا أخبرنا  
حتى وقع عند بعضهم انقضوا نفا وشد بدو بعضهم اغنطوا من الغيط وقوله



قال عروة فما جرى عايشه هو متصل بالاسناد المذكور ولا وساق في شرحه مستوفى  
في اواخر النكاح وفي الكلام على حديث جرير في آخر كتاب الايمان قوله  
ان ابا عبيد بن جراح قد ارتد زاد ابو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه  
حديث جرير عروة قد تقدم شرحه في كتاب البيوع ولم يذكر جراحا في الشرط الكفاية في الخبر  
قوله الشرط في البيوع ذكر فيه حديث عايشه في قصة بريد  
وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق وانما اكلت الترجمة للتفصيل في اعتبار  
الفقهاء قوله ان شرط البايح طهر الدابة الى مكان يسمى حار  
هكذا جزم هذا الحكم الصحيح دليله عنده وهو ما اختلف فيه وفيما يشبهه كاستراط  
سكنى الدار واخره العبد فذكر في الخبر والاصل ان البيوع لا يشترط المذكورين في  
مقتضى العقد وقال الا وذا عي وابن شريم واحد واستحق ابو ثور وطايفة من  
البيع وتبين الشرط منزله الاستثناء لان الشرط اذا كان قد عرف معلوما صار  
لوبياعه بالافلاخ من درهما مثلا ووافقهم ما لك في الزمن ليس بدينار الكثير وقيل  
حده عنده لانه ايام وجمع حديث الباب وقد رجع البخاري فيه الاستراط كما  
سيا في كلامه واجاب عنه الجمهور بان الفاظه اختلفت فمنهم من ذكر فيه الشرط  
ومنهم من ذكر فيه ما يدر عليه ومنهم من ذكر ما يدر على ان كان يدرى الهبة وهي واتعم  
عن طريق الاحتمال وقد عارضه حديث عايشه في قصة بريد وفيه بطلان الشرط  
المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر العتق ووجه من حديث جابر ايضا انه  
عز سح التبتا اخرجها صحاب السنن واسنادهم وورد النهي عن بيع وشرط  
واجب بان الذي ينفذ في مقصود البيع ما اذا استرط مثلا في بيع الجارية ان لا يطاها  
وفي الدار ان لا يسكنها وفي البدر ان لا يستخيره وفي الدابة ان لا يركبها اما اذا استرط شيئا  
معلوما الوقت معلوم فلا يباينه واما حديث النهي عن التبتا في نفس الحديث لا ان تعلم  
فعل ان المراد ان النهي انما وقع عما كان محسوسا واما حديث النهي عن بيع وشرط في  
اسناده فقال وهو قابل للتأويل وساق في من يدرى لذكره في آخر الكلام على هذا

الحديث

الحديث ان شاء الله تعالى سمعت عامرا بن الشعبي انه كان يسير على جمل فدا على  
تعبه رواية ابن عمر عن زكريا عن مسلم انه كان يسير على جمل فاعيا فاراد ان يسير به اى  
بطلته وليس المراد ان يجعله سائبة لا يركب احد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لانه لا يجوز في  
الاسلام فقولوا واي غير عن الشعبي في الجهاد غروب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلا حق في تحتي فاعيا فلا يكاد يسير والناصح بنون وجمعه ثم عمله هو الجمل  
الذي يستقي عليه سمي بذلك لفضله بالما حال سقيه واختلف في اجتناب هذه الغزوة كما سياتي  
بعد هذا ووقع عند البزار من طريق المتكلم عن جابر بن الجمل كان احمر فمر النبي  
صلى الله عليه وسلم فضر به فدا له كذا فيه بالفاظها كما انه عقيب الدابة بضره ولمسلم  
واحد من هذا الوجه فضر به برجله ودعا له وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عن عامر  
فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا له فبني شبيهه ما شئ قبل ذلك شيئا وفي رواية  
غيره المذكورة فجزه ودعا له وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المتقدم في الوكالة فضر  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال من هذا فقلت جابر بن عبد الله قال ما لك فقلت اني على جمل  
تقال فقال ليك قضيب قلت نعم قال اعطينه فاعطيته فضر به فجزه فكان من  
ذلك المكان من اول الترمذ وللشما من هذا الوجه فازجف فجزه النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم فان بسط حتى كان ايام الجيوش وفي رواية وهب بن ابيسان عن جابر المتقدم في  
البيوع فختلف فتنر فحجته ثم قال اركب فركبت ففقد رايته اكنه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وعند احمد من هذا الوجه قلت بر رسول الله ابطا في جمل من اقل اخيه  
وانا خ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اعطني هذه العصي واقطع اعصى من شجرة  
ففعلت فاخذها فحشسه بالخسرات ثم قال اركب فركبت وكذا خبرني من رواه  
زيد بن اسلم عن جابر فاطا على حتى دبت للناس فحشمت ارقبه وبهني ثيابه فادا  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال لجابر فقلت نعم قال ما لك فقلت ابطا على جمل  
فنفث فيها اى العصي ثم خرج من الدابة في شجرة ثم ضره بالعصي فوثب ولا يدرى  
من هذا الوجه ونصح ما في وجهه ودبره وضره بحصيه فابوءت ما كثر اسله



وفي رواية الى الزبير عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت بعد ذلك اجسر خطابه لا سمع حريته ولا  
من طريقه نضره عن جابر فحسبه ثم قال اركب بسم الله زاد في رواية غيره المذكورة  
فقال كيف ترى بعيرك قلت بخير قد اصابت به بركتك ثم قال بعينه يا وقيته  
قلت لا في رواية احمد فذكره في رواية غيره المذكورة قال اشعنه واشحنت  
ولم يكن لنا فمخ غيره فقلت نعم وللنساء من هذا الوجه وكانت حاجه شريده  
ولا احمد من رواية بنيع وهو بالنزول والموحد والمهمل مصغرو في رواية عطاء والبعينه  
قلت بل هو لك برسواله قال بعينه زاد النساء من طريق الزبير قال اللهم  
اغفر له اللهم ارحمه ولا تراجعه من طريق نضره عن جابر فقال التبع ناضحا  
مذا والله يغفر لك زاد النساء من هذا الوجه وكانت كلمه قولها العرب افعل كذا  
والله يغفر لك ولا احمد قال سليمان بن يحيى عن رواه فلا ادري كم من مره يغفر قال  
والله يغفر لك وللنساء من طريق الزبير عن جابر استغفر لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم ليلة البعير خمس وعشرين مره وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر  
اتبعتني حملت هذا يا جابر قلت بل اذهب لك قال لا ولكن بعينه وفي ذلك دليل  
ابن التمر ان قوله لا ليس محفوظ في هذه القصة بعينه يا وقيته في رواية سالم  
عن جابر عن احمد فقال بعينه قلت هو لك قال قد اخذته بوقيته ولا بن سعد واني عوانه  
من هذا الوجه فلما اكثر على ذلك انزل رجل على اوقيته من ركب هو لك بها قال نعم والوقيه  
من القصة عرف ذلك للزمان كان له بعير درهما وفي عرف للناس بعد ذلك عشر دراهم  
وفي عرف لمصر اليوم اثنا عشر درهما وسما في بيان الاختلاف في قدر الثمن في  
اخرا الكلام على هذا الحديث فاستثبت حملانه الى الجملان بنصر المهمل  
الجمل والمنعول محذوف استثبت حمل اياه وقد رواه الاسماء على لفظ واستثبت  
ظهوره الى ان تقدم ولا احمد من طريق شريك عن غيره استقر في غير اهل ان يفتقر في  
ظهوره سفرى ذلك وذكر للحنظلة اختلاف في الفاظه على جابر وسما في  
بيان

من المدينة استنادته فقال تزوجت بكرا ام ثيبا وسما في الكلام عليه في النكاح  
ان سما الله تحلل وزاد فيه قد روت المدينة فاخرت خال بيع الجمل فلامني وقع عند  
احمد من رواية بنيع المذكورة فاتبعتني بالمدينة فقلت لها امرتني اني بعثت ناضحا  
فما رايها اعجبها ذلك وسما في القول بيان تسميه خاله في اوائل الجمل ان سما الله  
تعالى وجزم ان نقطه بانه جديتم الجمل وتشد يد الدال ان تفسر واخرجه من هذا  
الوجه في كتاب الجملاد لفظ ثم قال انما اهلك فقريتنا الناس بالمدينة واما بعينه  
فاسمها هند بنت عمرو ويحمل انها جميعا لم يجبهما بيعه لما تقدم من انه لم يكن عنده  
ناضحه غيره وفي رواية وهب بن كيسان في اوائل البعير وقد روت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المدينة قبل وقد روت بالافراد فثبت الى المسجود فوجده فقال لا لا قد روت فقلت نعم  
قال فخرج الجمل وادخل فصل ركعتين وطأ بها السنا فخر لان في احدها انه تقدم  
الناس الى المدينة وفي الاخر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد روت قبله فحمل الجمع بينهما  
ان يقال انه لا يلزم من قوله فقريتنا الناس ان يستمر سبقه لهما لانهما لم يكونوا  
لحقوه بعد ان تقدم اما النزول لراحه او نوع او غير ذلك ولعله اشتد امره  
صلى الله عليه وسلم بان لا يدخل الاقباض دون المدينة واستمر النبي صلى الله عليه وسلم  
الى ان دخلها سحرار لم يدخلها جابر حتى طلع النهار والعلم عند الله تعالى ان الله  
بالجمل في رواية غيره فلما تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة غفوت اليه  
بالبعير ولا المتوكل عن جابر في سيا في الجملاد فدخلت بعني المسجود الله وعقلت  
الجمل فقلت هذا حملك فخرج فجعل يطبق بالجمل ويقول حملنا فعدت الى اواق من  
ذهب ثم قال استوفيت الثمن فقلت نعم ويقدر في ثمنه ثم انصرفت في رواية  
غيره الماضيه في الاستيفاض فاعطاني من الجمل والجمل وسما في مع القوم وفي روايته  
الايتيه في الجملاد فاعطاني ثمنه ورده على وهي كما بطريق الجملاد لان العطيه انما  
وقعت بواسطه بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه فلما قدمت المدينة قال لي لال  
اعط اوقيه من ذهب وزد قال فاعطاني وقيته وزاد في فراطا فقلت لا فارتقي



زياده رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ذكر اخذ اهل الشام يوم الحرة  
وتقدم نحوه في الروايات للمصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ولا جدواي عنوانه  
من طريق وهب بن كيسان فوالله ما زال الشئ وثري عندنا ونرى مكانه من شئنا حتى  
اصيب فيما اصيب الناس يوم الحرة وفي رواية اي الزبير عن جابر عن النسيان فقال  
بلال اعطه ثمنه فلما ادبرت دعاني فقلت ان يرد علي فقال هو لك وفي رواية  
ابن كيسان في النكاح فامر بلال ان يركب اوقيه فوز بلال وارح الى المنزل  
فانطلقت حتى وليت فقال ادع جابرا فقلت لان يرد علي الجمل ولم يكن في الغرض  
اليمنه قال خذ جملك ولكنك هذه الرواية مشككة مع قوله المتقدم ولم يكن لنا  
ناضح غيره وقوله ودايت احاجه شديده ولكني استحييت منه ومع تقدم  
حاله له على سعيه ولكن الجمع بان ذلك كان في اول الحال وكان المنزاع في من فتمته وعرف  
انه بمنزلة يسري به احسن منه وسئل بعض المنزلة لئلا يصار اليه رده عليه ولا احد  
من طريق لا يسهرو عن جابر فلما اتيت دفع الى السهم وقال هو لك فمرت رجل  
من اليهود فاجرت فجلل عجب ويقول استري منك السهم ودفع اليك المنزلة وبه  
لك فلت نعم ما كنت لا خذ جملك خذ جملك ذلك فهو لك كذا وقع منا  
وقد رواه علي بن عبد العزيز عن ابي بصير شيخ البخاري فيه بلفظ اننا ما كسكنا خذ  
جملك خذ جملك ودراهمك بها لك اخرج ابو بصير عن الطبراني عنه ولذا اخرج  
مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن زكريا بن الكزالي في اخره فهو لك وعليها امصرها  
العمدة ووقع لا احد عن يحيى القطان عن زكريا بن الكزالي في اخره فهو لك وعليها امصرها  
خذ جملك وكنه فها لك وهذه الرواية وكذا رواه البخاري في اخره ان الام في قوله  
لا خذ للسبيل ويعرها من ممدوده ووقع لبعض رواه مسلم كما حكاه عياض  
لا يصنع النقي خذ يصنع الامر ويطلع عليه التكرار في قوله خذ جملك وقوله  
ما كسكنا هو من الجمل كسه اي المناقضة في التمر وانما يرد لك سال با وقع بينهما من المساومة  
عند البيع كما تقدم قال ابن الجوزي هذا من احسن التمر لان من باع ساء فهو في

الغالب

الغالب محتاج الى ثمنه فان اعوض المنزلة في قلبه من المسع اسف على فرائده كما قيل  
وقد تخرج الحاجات باع مالك ثمنها من ثمنه فادار عليه  
المبيع مع ثمنه دهناسفه وبيت فرجه وقضيت حاجته فكيف مع ما انفق ال  
ذلك من الزيادة في الثمن وقال شعبه عن غيره اي ان ينقسم الضي عن امر هو  
الشعبي عن جابر اقرر في ظهره سقيرها على الفاء على علي على فقهه والفقار عطاء  
الظهر وفي رواية شعبه هذه وصلها اليه في طريق يحيى بن كيسان وقال  
استحي ان ابراهيم عن جابر عن غيره فبعته على ان لا يقر ظهره حتى المبلغ المدينه هذه  
الرواية باقية موصولة في الجهاد وهي دالة على الاستراط على لا فداويه شعبه عن غيره  
فانها لا تدر عليه وقد رواه ابو عوانه عن غيره عند النسيان بلفظ كسكنا قال في ثمنه  
ولكن ظهره حتى تقدم ووافق زكريا على ذكر الاستراط فيه سيار عن الشعبي اخرج  
ابو عوانه في صحيحه بلفظ فاشترى مني بعيرا على ان لا يظهره حتى اقدم المدينه  
وقال عطاء وغيره اي عن جابر للظهور الى المدينه تقدم موصولا مطولا في الرواية  
ولفظه قال يحيى فلت هو لك قال فداخذه باربعة دنانير ولكن ظهره الى المدينه  
وليس فيها ايضا دالة على الاستراط وقال ابن المنكر عن جابر شرط ان  
ظهره الى المدينه وصله اليه في طريق المنكر عن محمد بن المنكر عن ابيه ووصله  
الطبراني من طريق عثمان بن محمد الاخشي عن محمد بن المنكر بلفظ فبعته اياه وشرطه  
اي يركوبه الى المدينه وقال ابن اسلم عن جابر ولكن ظهره حتى يرجع وصله الطبراني  
والسهمي من طريق عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه ثمانية وقال ابو بكر عن جابر  
اقررناك ظهره الى المدينه وصله اليه في طريق محمد بن زيد عن ابي عن الزبير  
وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ فبعته منه خمسين او اقر على ان لا يظهره  
المدينه قال ولكن ظهره الى المدينه والنسيان من طريق ابن عيينه عن ابي قال اخذته  
بكذا وكذا وقد اعترف ظهره الى المدينه وقال الامشس عن سالم بن الجعد



عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
وهذا لفظ جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
فبلغ عليه المدينة ولفظ أحمد قد اخذته بوقية اركبه فاد اقدمت فابتنابه  
وهي متقاربة قال ابو عبد الله هو المصنف الاستراط الرواحي عندي  
في اكثر طرق الرواحي مخرجا واساريد لك الى الرواه اختلغوا عن جابر في هذه  
الواقعة بل وقع الشرط في العقد عند البيع او كان ركوبه للجاء بعد بيعه اما حين  
التي صلى الله عليه وسلم بعد شرايه على طريق العارية واصرح ما وقع في ذلك لروايه  
النسائي المذكوره لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عيينه وحماد اعراف  
محمد بن ايوب من سفيان والحاصل ان الذين كروه بصنعه الاستراط اكثر عددا  
من الذين خالفوه وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون اصح وشرح ايضا بان الذين  
رووه بصنعه الاستراط مع زياده وهو حفاظ فيكون حجة وليست روايه من  
لم يذكر الاستراط منافية لروايه من ذكره لان قوله لك ظهروه واقترناك ظهروه  
ويبلغ عليه لا يمنع وقوع الاستراط قبل ذلك وقد رواه عن جابر معنى الاستراط  
ايضا ابو المتوكل عنه عند احمد ولفظ فبعضي ولك ظهروه الى المدينة لكن اخرج المصنف  
في الجهاد من طريق اخرى عن المتوكل فلم يتعرض للشرط ابنا ولا نفيا ورواه احمد  
من طريقه مبيره عن جابر بلفظ فاشترى فم في غير فعل لظهوره حتى اقدم  
المدينة ورواه ابن ماجه وغيره من طريقه عن جابر بلفظ فقلت برسول  
الله هو باضحى ان ابن المدينة ورواه ايضا عن جابر ايضا بن عبد الله عن جابر  
فلم يذكر الشرط ولفظه قد اخذته بوقية قال فقلت ان الارض فقال لك فقلت  
جملتك قال اركب فركبت حتى ايتى للمدينة ورواه ايضا من طريقه وباب كيسان  
عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه حتى بلغ اوقية فقلت قد رخصت قال نعم فقلت  
هو لك قال قد اخذته ثم قال لجا بره هل زوجنا الحديث وناحجه اليه المصنف من  
ترجم روايه الاستراط هو الجاري على طريقه المحقق من اهل الحديث لانهم لا يفتنون

عن ترجم المتن او وقع فيه الاختلاف الا اذا انفادت الروايات وهو شرط الاضطراب  
الذي تركه الخبر وهو يتقو به مناسخ اما ان كان الترجيح قال ان ذلك في العباد الخلفيت  
الروايات وكانت الحجة بعضها دون بعض توفيقا لاحتجاج بشرط تعادل الروايات  
اما اذا وقع الترجيح لبعضها بان يكون وانها اكثر عددا او ان يكون حفظا في بعض العمل بالرا  
اد الاضعف لا يكون لانها من العمل لا قوي والمرحوم لا يمنع التمسك بالراجح وقد جرح  
الطحاوي في الصحيح الاستراط لكن تاوله بان البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في  
اخره ان تاولا لست لك الاخره قال فانه يشعر بان القول المقدم لم يكن على السامع حقيقة  
ورده القراطي بانه دعوى مجردة وبغير تحرير لا تاولا قال وكيف يصنع فابله في  
قوله احته منك اوقية بعد المساومه وقوله قد اخذته وغير ذلك من اللفاظ للتوضيح  
ذلك واخرج بعضهم بان الركوب ان كان شرط المشتري فالباع فاسد لانه شرط لنفسه  
قد ملكه المشتري وان كان من طاله فاسد لان المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة  
الباع وانما ملكها لانها طرأت في ملكه وتعتب بان المنفعة المذكوره قدرت بتدبير من  
للبيع ووقع البيع بمعاذها ونظيره من باع غنلا قدر برت واستثنى منها والممنوع انما هو  
استثناسي محمول للبائع والمشتري ان العلماء معاف لا مانع فعمل ما وقع في هذه القصه  
على ذلك واغرب ان جرح فزعمرانه يوحى من الحديث ان البيع لا يشترط ان الباع بعد عقد  
البيع بخير فسل البفرو فلما قال في اخره ان تاولا كسك ذلك على انه كان اختيارا لا اخذ  
وانما استراط الجابر ركوب حمل نفسه فليس فيه حجه لان اجاز الشرط في البيع ولا يخفى ما في  
هذا الاصل من الكلف وقال الاسماعيلي قوله ولك ظهروه فعرفنا ان الشرط لان  
معونه لا خلف فيه وهشه لا رجوع فيها ليقرب الله تعالى له عز رناؤه الاخلاق فلهذا السامع  
لبعض الرواه ان يعبر عنه بالشرط ولا يلزم ان يجوز ذلك في جرحه وهو حاصل ان  
الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع سابقا ولا حقا فترجع بمنفعته او لا كما ترفع بين  
اخره ووقع في كلام القاضي في الطيب الطبري من الشافعية ان بعض طرق هذا الخبر



فلما تقدم في التفسير شرط حمل في المدينه واستدل بها عن ان الشرط ناخر عن العقد لكن  
لم اقل على الروايه المذكوره وان ثبتت فمعنى ما عليها على ان معنى تقدم المدينه في قوله  
وانفقنا على تعيينه لان الروايات الصحيحه صريحه في ان قبضه المدينه انما كان طهره وادرك  
يتبعنا وروايه الطحاوي اسعنى حمل هذا اذا قدسنا للمدينه مدينه الحريه في المعنى  
اتبعت مدينه اوفيكه اذا قدسنا للمدينه وقال للمدينه ينبغي يا ويل يا وقع في بعض  
الروايات من ان الشرط على انه شرط تفضل لا شرط في اصل البيع لموافق روايه  
من روى اقرنا الظاهر وبعين كظهوره وغير ذلك مما تقدم قال وبوده ان القصة كلها  
على وجه التفضل والترجيح بوجهه ايضا فوالله جابر هو ملك قال لا رخصه فلم يقبل  
منه الا بمنزلة فعايه وسبق الاسماء على الاخوة بنا وزعمنا ان النكته في ذكر البيع انه  
صلى الله عليه وسلم اراد ان يرجح جابر على وجه لا يحصل الغش طمع في مثله فباعه في  
جملة على اسم البيع لثبوت فعايه به وسبق البعير فباعا على ملكه فلكون ذلك هذا المعرفه  
قال وعلى هذا المعنى امره بلا ان يزيد على الثمن زياده بهمه في الظاهر فانه قصد  
بذلك زياده الاحسان اليه من غير ان يحصل الغش فاميل في نظيره ذلك يعقب  
بانه لو كان المعنى ما ذكره لكان الحال ايقا في التام للمدركه غدره عليه البعير ومن  
معا وجيب بان حاله السبق ينبغي غالباً قبله الشيء لاف حاله الخضر ولا بد لاه  
عند التوسعة من طمع الامل واكثر هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماء على  
من انه وعبر حل محل الشرط وادرك السهيل في قصه جابر وبنا سبه لطيفه غير ما ذكره  
الاسماء على محضها انه صلى الله عليه وسلم لما اجبر جابر بعد قتال بينه باحدان الله  
احياه وقال يا شقي فاذرك الله الذي صلى الله عليه وسلم الخبر ما يشبهه فاسترك  
منه الجمل وهو مطينه ثم يعلو ثم وفر عليه الجمل والتمن وزاده على المدينه كما استرك الله  
من المؤمنين انفسهم ثم رجحوا لجنه ثم رد عليهم انفسهم فبانه كما قال الحال للذين احسنوا  
الحسنه وزياده وقال عيسى الله اي ان عمر الجمل وان اخو عن وهما ان كسب  
عن جابر في هذا الحديث لشرايه التي صلى الله عليه وسلم يا وقيه وطريق ابن اسحق وحيها

احمد وابو يعلى والبخاري مطوله وفيها قال قد اخذته بدرهم فلما اذ اتعيني رسول الله  
قال فيدره من ذلك لا فليترك برفع حتى يبلغ اوقه الحديث وروايه عبد الله وحيها  
المؤلف في البيوع ولفظه قال سمع حماد طلت نحر فاشترته في ما وقيه  
ثم اخذ زيد بن اسلم عن جابر في ذكر الاوقه وقد تقدم انه موصوفه عند السهمي  
وقال ان خرج عن عطا وغيره عن جابر اخذته باريه دينارين فقدم انه  
موصوفه عند المصنف في الوكالة وقوله وهذا يكون اوقيه على حساب الدينار  
عشره مائة من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروايتين وهو كما اننا على ان المراد  
بالاوقيه اي من القصة وهي ان يكون دينارين وروايه الدينار مبتداً وقوله عشره  
خبره اي دينارين مائة عشره دراهم فقصه ونسبه شحنا ان الملقن هذا الكلام  
الروايه عطا ولم يرد ذلك في شيء من الطرق ولا في البخاري ولا في غيره وانما هو من كلام  
البخاري ولم يسن الثمن بغيره عن الشعبي عن جابر وروايه المنكر وابو الزبير  
عن جابر ان المنكر يعطوف على بغيره واراد ان هو لا يلائم له يعينوا المدينه في  
روايتهم فاما روايه بغيره فقد تقدم موصوله في الاستفراغ وروايه مطوله في  
الجملاد وليس فيها ذكر الثمن وكذا اخرج به مسلم والنسائي وغيرهما وكذلك لم يعين  
شعباً عن الشعبي في روايته الثمن اخرج به ابو عوانه بن طريقه ورواه احمد بن طريق  
سائر فقال عن ابن ميسره عن جابر ولم يعين الثمن في روايته ايضا واما ابن المنكر  
فوصله الطبراني وليس فيه الثمن ايضا واما ابو الزبير فوصله النسائي ولم  
يعين الثمن لكن اخرج به مسلم فعن الثمن ولفظه فبعته منه فخر او اق على ان الظاهر  
المدينه وكذلك اخرج به ابن سعد وروايه في فوائدها من طريق مسلم بن كليل  
عن ابن الزبير فقال فيه اخذته منك باريه دينارين وقال الامام عن سالم  
اي ان الجعد عن جابر باريه دينارين وصله احمد ومسلم وغيرهما وكذلك في روايه  
لا احمد صححه قد اخذته بوقيه ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزياده فثبوتها  
وقال ابو اسحق عن سالم اي ان الجعد عن جابر باريه دينارين وقال







والشروط في النسب وفيه رد اعطيه قبل القتل لقول جابر هو كذا قال لا بل بعينه وفيه  
حوال ادخال الدواب والامتنع الى جابر المسجد وحواليه واستدل من ذلك على طهارة  
ابوالكلام ولا حجة فيه وفيه المحافظة على ما يتبرك به لقول جابر لا يفارق الزيادة  
وفيه جواز الزيادة في الميزان لاداء الرحمان في الوزن لكن رضي المالک وهي هبة  
مستأنفة حتى لو ردت السلعة بعيب مثلاً لم يجب ردّها وهي يا بوعلي لمن حتى ترد فيه  
احتمال وفيه فضيلة جابر حيث ترك خط نفسه واستدل من النبي صلى الله عليه وسلم  
ببيع جملة مع احسانه اليه وفيه حجة ظاهره للنبي صلى الله عليه وسلم وجواز اضافة  
النسب الى من كان مالک قبل ذلك باعتبار ما كان واستدل به على صحة البيع كغيره بصرح  
باجاب ولا قبول لقوله فيه قال بعينه يا وفيه فيقته ولم يذكر صيغة ولا حجة فيه  
لان عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع وقد وقع في رواية عطاء الماضيه في الوكالة  
قال بعينه قال قد اخذته باربعه دنائير فذا بيها لقبول ولا اجاب فيه وفي رواية  
جابر الا بيه في الجهاد قال بل بعينه قلت لرجل على اوقته ذم فنهولك قال  
قد اخذته فيه الاجاب والقبول معا وابن شاذان رواه ابن ابي عمير وهو من لسان  
عند احمد قلت قد رضيت قال نعم قلت فنهولك به يا فداخذه فنهولك به على  
الاكتفاء في صبيح العقود بالكتاب تكميل الامر جابر من المال قد  
له من بركة النبي صلى الله عليه وسلم الى ما احسن فراسي ترجمه جابر من تاريخ ابن  
عساكر بسنده الى الزبير عن جابر قال فاقام الحجل عندي زمان النبي صلى الله عليه  
وسلم واني بكر وعمر فنجز فابنت به عمر فعرف قصته فقال لجعله في ابل الصدقة  
في اطيب المراعى ففعله ذلك لانا في قوله  
الشروط  
في المعاملة اي من مزارعه وغيرها ذكر فيه حديث جابر عن ابي هريرة في  
نواقض الجحيم ان يلقوا الانصار المونة والعمل ونسركم في المزارعة وقد  
الكلام عليه في فضل المنح من اواخر الهبة والشروط المذكور لغوي اعتبره الشارع  
فصار شرعي لا يقدره ان يلقوا نفسهم بانها حديث ابن عمر في مزارعة  
امل خير ذكره مختصراً وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة قوله

الشروط

الشروط في المهر عند عقد النكاح بضم العين المملة من عقده والمراد وقت العقد وقال  
عمري ان الخطاب ان يقطع الحقوق للآخره وصله ان في شييه وسعيد بن منصور  
من طريق ابي عبيد بن عسر الله بن ابي المهاجر عن عبد الرحمن بن غفر بن محمد بن ابي  
النوز عنه وسماي سبائه في النكاح وكذلك حديث المسوالمعق وحديث عتبة بن عامر  
الموصول في الكلام على جميع ذلك ان شاء الله تعالى قوله  
الشروط  
في المزارعة هذه الترجمة اخبر الماضيه قبل باب ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج  
مختصراً وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة قوله  
مالا  
يجوز من الشروط في النكاح ذكر فيه حديث ابي هريرة وفيه ولا تخطن على خطبه اخيه  
وسماي في الكلام عليه في كتاب النكاح وقد تقدم ما يتعلق من البيوع في كتابه وقوله  
طلاقها اي بالنسبة الى كونها بصيرة من اهل الميراث او اخوه الاسلام لانها الغالب  
قوله الشروط التي لا تخل في الحدود ذكر فيه حديث ابي هريرة  
ابن خالدة في قصة العسيف وقد ترجم له في الصلح ان اصطفا على حور فهو مردود  
ولستفاد من الحديث ان كل شرط وقع في زرع حرة من حدود الله فهو باطل وكل صلح  
وقع فيه فهو مردود وسماي في الكلام عليه في الحدود ان شاء الله تعالى قوله  
ما يجوز من شروط المكاتب ذكر فيه حديث عائشة في قصة ربه  
وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في اواخر العتق قوله  
الشروط  
في الطلاق اعلموا بالطلاق وقال ابن المسيب والحسن وعطاء بن ابي نهم  
او اخره هو احوط شرطه وصله عبد الرزاق عن معمر بن عباد عن سعيد بن المسيب  
والحسن في الرجل يخلع الطلاق فصداه فباله ثنيه اذا وصله بكلامه وأشار  
تصاده بذلك الى قول شرح وابرهيم النخعي اذا بدا بالطلاق قبل بعينه وقع الطلاق  
بخلاف اذا اذخره وقد خالف الجمهور في ذلك عن ابي حازم هو سليمان  
الاصحى وقد تقدم الكلام على حديث ابي هريرة هذا في البيوع مفرقاً في مواضعه والخص  
منه قوله ولا شرط المراه طلاقاً لاحتها لان فهو باطل اذا استرط ذلك فطلق



اختها وقع الطلاق لانه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه قاله ابن بطال ويا في الكلام على ما شغل  
فيه بالطلاق في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى تابعه معا داي ابن معاذ العنبر  
وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث والمعنى انها تابعا محمد بن عرفة في تصحيحه بنو الحديث  
الى النبي صلى الله عليه وسلم واسناد النبي اليه صحيحا وقال عند وعبد الرحمن  
ابن عيسى بن يحيى انها رويته ايضا عن شعبه فانما الفاعل وذكره بضم النون وكسر  
الها وقال الام اي ابن ابي اس بن يحيى عن شعبه نهينا اي ولم يسم فاعل النبي  
ايضا وقال النضر بن ابي شميل وحجاج بن يوسف النخعي عن شعبه ايضا وهذه  
الروايات قد وقعنا في موصولة فاما رويته معا فوصلها مسلم ولقطة ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملقى الحديث واما رويته عبد الصمد فوصلها  
مسلم ايضا وقال فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مثل حديث معا  
وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وابوعوانه من طريق يحيى بن بكير  
وابوداود والطبراني كلهم عن شعبه لكن سلك ابوداود وهو يروي في قوله واما رويته  
عند فوصلها مسلم ايضا قال حديث ابو بكر بن نافع بن غندر وقال في روايته  
نهى عن علقه البخاري وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير وابوعوانه من  
طريق النضر كلاهما عن شعبه واما رويته عبد الرحمن بن عيسى فوصلها  
واما رويته ادم فرونها في نسخة رويته ابراهيم بن دراجه واما رويته النضر  
ابن شميل فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده عنه واما رويته حجاج بن يوسف  
اليماني من طريق اسماعيل القاضي عنه وقرئ بروايته حفص بن عمر عن شعبه واخرجه  
ابوعوانه من طريق زهير بن ابي انيسة عن عدي بن ثابت فقال فيه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ولم يسم فاعل قوله في هذا المنزلة ان يباع المباح ليعر الى المراد بالملك الحصري  
والملك عليه ذلك على عرف ذلك النيمان والمعنى ان الاعراب اذا جاء الى السور ليقبض  
شيئا لا يتوكل الى الحاضر لئلا يحرم اهل السور نفعا ورفقا وانما ان ينصح  
وليس عليه يحتمل ان يكون المراد بقوله ان يباع ارباع موقوف الرواية  
الماضية قوله الشروط طمع الناس بالقول ذكر فيه

طرقا

طرقا من حديث ابن عباس عن ابي ركون في قصة موسى والخضر والمراد منه قوله كانت  
الاولى نسبانا والوسطى شرطنا والعلانية عدا واساريا للشرط الى قوله ان سألنا عن  
شيء بعد هذا فلا تصدحني والنزاع موسى بن كمال ولم يكتب ذلك ولم يسم احد او فيه لاله  
على العمل بمقتضى ما دار عليه الشرط فان الخضر قال لموسى لما اخلف للشرط هذا فراق بيني  
وبينك ولم يترك عليه موسى عليها السلام ذلك قوله الشرط  
في قوله ذكر فيه طرقا من حديث عائشة في قصة بريد وقد تقدم الكلام عليه يستوفى  
في آخر كتاب العتق قوله اذا استرط في المزارعة ادا شيئا آخر جك  
كذا ذكره في الترجمة مختصرة وترجم حديث الباب في المزارعة باوضح من هذا فقال  
ان اقال رطل لا يضر اقله اقر الله ولم يذكر اجماعا عليها فيها على نراضيتها واخرج  
بها كحديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ تترككم على ذلك شيئا واورده منها  
بلفظ تترككم ما اقر الله فاحال في كل ترجم على لفظ المنزلة ويستأجر الروايات  
مراد الاخرى وان المراد بقوله ما اقر الله ما اقر الله انا تترككم فيها فاذا شيئا  
فاخرها كمن تبيع ان الله قد رخصها في الله اعلم وقد تقدم في المزارعة توجيه  
الاستدلال به على حوز المخايرة وفيه جواز الخيارات في المساقاة لما لا خلاف في وجوبها  
من لم يجزه باختم ان المدة كانت كونه ولم يبق الا ذكر كذا في كل سنة كذا  
او ان اياها خير صار واعيد للمسلمين ومعاذ الله السيد الجيدة لا استرط فيها ما بشر  
في الاجنبي والله اعلم حديث ابواحمد كذا لاكثر غيبة في ولا ينسوي ولا ين  
السكن في روايته عن الفريدي ووافقه ابودر حريه ابواحمد من ان يحويه هو  
نفتح الميم والواو تشديد الراء ابو نفتح الحلاله وتشديد الميم قال ابن الصلاح اهل  
الحديث يقولون بضم الميم وسكون الواو وفتح الحمانه وغيرهم يفتح الميم والواو وسكون  
الحمانه واخرها ما عند الجميع ومن قال من الحديثين بالسالم المنة الفوقانية بل  
الها قد غلط فليس كذلك وقع في بعض شعرا بن زيد ما يدرك على نحو ذلك وهو  
قوله ان كان نبطويه من نسلي وهو هذا في فتح الميم بفتح مشهور وليس له في



الخاري غير هذا الحديث وكذا شيخه وهو من فوقه مدرنوز وقال الحاكم اهل بخارا يزعمون  
انه ابو احمد بن يوسف السبكي ويحتمل ان يكون المراد ابو احمد بن عبد الوهاب الفرافان  
ابا عمرو المستملي رواه عنه عن ابن عباس انتهى والمحدث ما وقع في ذلك عند ابن السكيت ومن  
وافقه وجرم ابو يعقوب بن مهران المذكور وقال له رسمه البخاري والحديث حديثه ثم اخبر  
من طريق موسى بن هرون عن مزار فقلت وكذلك اخرجه الدارقطني في الغرائب من  
طريقه ورواه ابن وهب عن ابي بكر بن اسناد اخرجه عمر بن شبة في اخبار المدينة  
محمد بن يحيى في كتابه فخرج الفقيه والمحدثين الفدع في تحصيله في الفصل  
فدعت براه اذ ازيلنا من فاصلهما وقال الخليل الفدع عوج في المفاصل وفي حلول الاشنان  
لما بدا ان اذاعت الفدع من اصلها من الكعب وطرف الساق فيقول الفدح وقال الاصمعي هو زرع  
في الكعب منها ومن الساعد وفي الرجل منها ومن الساق هذا الذي في جميع الروايات عليه  
شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة ووقع في روايه ابن السكيت في السير المعجم اي شريح  
وجرح به اللوياني وهو وهم لان الفدح بالجمع كسر الشئ المحو فانه الجوهري ولم يقع ذلك  
لان عمر في هذه القصة فعدي عليه من الليل قال الخطابي كان اليهود سحر واعبد الله  
ابن عمر فالتوت براه ورجلاه كذا قال ويحتمل ان يكونوا ضربوه ويوبده بغيره بالليل  
في هذه الرواية ووقع في روايه حماد بن سلمة التي علمت المحدثين اسنادها اخر الباقين فقط  
فلما كان زمان عمر عشوا المسلمين والقوا ابن عمر من فوق بيت ففدعوا يد به الحديث  
همتنا نصر للنساء وفتح الها وكجوا سكا هنا اي الذي يتهمهم بذلك  
وقد رايت اجلاهم فلما اجمع اي عزم وقال ابو الهيثم اجمع على كذا اي جمع امره  
جميعا بعد ان كان متفرقا وهذا لا يقتضي حصر السبب في اجلاء عمر اياهم وقد  
وقع في هذه سببها اخرها رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
قال كانا في مكة فحدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجمع  
بحر بين العرب دينان فقال من كان له من اهل الكتاب من عهد فليأت به انفعه له الا  
فاني تجلبك فاجلاهم اخرجه ابن السكيت وغيره ثمانية رواه عمر بن شبة في اخبار  
المدينة من طريق عثمان بن محمد الاخشي قال سلكا كثيرا الى الخرج في ايام المسلمين

وفوا

وقوا على العمل في الارض احلامهم ويحتمل ان يكون كل من هذه الاشياء جرحا في  
اخراجهم والاجلا الاخراج عن المال والوطن على وجه الانعاج والكراهة  
احدى الحقيقين عليه وفاقن مصغر وهو ما من يود خيرا ولم افع على  
اسمه ووقع في روايه فقال ريسهم لا يخرجنا وانزلنا الحقيق الاخر ما الذي  
كان روح صفيه نذكر اج المومنين فقتل خبير وبنى اخوه الى هذه الغاية  
بغزوهم قلوبهم على العاف وبالصناد الممثلة الناقة الصابرة على السير وقل  
النسابة وقل او لا يركب من اناء الابل وقل الطويلة التوابير وشارح  
الله عليه وسلم الى اخرها هم من خبير فكان ذلك من اخبارك بالمخيمات قتل وقوعها  
كان ذلك في روايه الكشمي كاتبة هذه هزيلة مصغر المهر وهو ضد الجرد  
ما لا يمتن للقيمة وعطفه لا بل عليه وكذلك العروضة من عطفه الخاص على العام او  
المراد بالمال المقدد خاصة والعروض ما عدل المقدد وما لا يدخله الكل ولا يكون  
حيوانا ولا عقارا رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة هو الجري  
احسبه عن نافع اي ان حمادا شك في وصله وصرح بذلك ابو يعقوب في روايته الهاتمة وعمر  
اللداني في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قرينه نزل على ان حمادا انصرف في روايه على  
نسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة من قول الوفاة ذلك وراى بسا الى عمر  
قلت وليس كما قال وانما المراد انه اختصر من المرفوع دون المرفوف وهو الواقع  
في تفسير الامم فقد روينا في مسند ابو يعقوب وقوا بد البغوي كلاهما عن عبد الله بن  
حماد عن حماد بن سلمة ولفظه قال عمر من كان من يود خيرا فليختر حتى تقسمها فقال ريسهم  
لا يخرجنا ودعنا كما اقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر فقال عمر ان اسقط  
عاقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف بك الدارقطني كذا احلكم بحال الشام  
يوما ثم يوما ثم يوما وسمي عمر بن الخطاب بن خديجة بن ابي الحارث بن عبد المطلب  
مكذبا رواه غير واحد عن حماد بن زيد بن صالح عن حماد بن عيسى بن عيسى بن عيسى  
وكذا روينا في مسند عمر بن الخطاب بن خديجة بن ابي الحارث بن عبد المطلب بن عيسى بن عيسى بن عيسى



رقت بكل اسرعت في السير وقوله نحو السام تقدم في المنزلة ان عمر احمده الى ثوبا  
وارجا تنبيهه وفتح الحيدري بنسبه روايه حماد بن سلمه بطوله جدا الى الحارثي  
وكانه نقل السياق من مستخرج البرقي في العادة وقد عرفت في روايته قبل قال  
على ان حمادا كان بطوله تارة ورويه تارة مختصرا وقد اشرت الى ما في روايته قبل قال  
المهلك في القصة دليل على ان العداوة توهم المطالبة بالجناية كما طاله عمر بن عبد الله بن  
ابنه ورجح ذلك قال السير لنا عن وغيره فعلق المطالبة بشا من العداوة وان لم يطلب  
القصاص لانه قد عرفت وهو ما لم يجر في شخاصه وفيه ان افعال النبي صلى الله عليه  
وسلم واقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المحراز قوله الشروط  
في الجهاد والمصلحة مع اهل الحرب وكتابه الشروط لذلك اكثر زاد المستملى مع الناس  
بالقول وهي زياده مستغنى عنها لانها تقرب في ترجمه مستغنى عنها لان محل الاول على  
الاشراط بالتواخيصة ومنه على الاشراط بالقول والفعل وما عرفت المسور  
ابن مخزومه ومروان بن الحارثي فالأخرى هذه الرواية بالنسبة الى مروان بن مسعدة كانه لا  
صح له واما المسور ففيه بالنسبة اليه ايضا من سله لانه لم يحضر القصة وقد تقدم في  
اول الشروط من طريق اخرى عن الزهري عن عرو انه سمع المسور ومروان بن الحارثي عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان بن الحارثي  
من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وام سلمة وسهيل بن خنيفة  
 وغيره ووقع في نفس هذا الحديث شيئا على انه عن عمر كانه ساقى النبي عليه في مكانه  
وقد روي ابو الاسود عرو هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان كذا في اسماها  
كذلك في معاني عرو في الزبير اخرجها ابن عمار في المغازي له بطولها واخرجها الحاكم في  
الاكليل من طريق ابو الاسود ايضا عرو ونقطه من الحديث تقدم ضبط  
الحديث في الحج وهو يرمى الى الكاذب وقيل شجرة حديا صغرت وهي المكان في الجح  
الطبري الحديثية قرية قريبة من مكة الكثرها في الحرم ووقع في روايه ابن اسحق في المغازي  
عن الزهري خرج عام الحديبية يريد يارث البيت لا يريد قتالا ووقع عند ابن سعد انه

صلى

صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاثنين لاهلا الذي التقوه زاد سفيا عن الزهري في الرواية  
الا انه في المغازي قلنا في روايه احمد عن عبد الرزاق في بضع عشرة مائة في المغازي  
قلنا الهدي واشعره واحرم منها بجره وبعث عينا له من خناعه وروى عبد الله بن الاق  
عن الزهري في هذا الحديث عند ابن اسحق بن شيبه خرج صلى الله عليه وسلم في الف ورواه  
ويعت عينا له من خناعه يدعى ناجية ما يتخير فشر كذا اسماء ناجية والمخروف ان  
ناجية اسم الذي بعث معه الهدي كما جرح به ابن اسحق وغيره واما الذي بعثه عينا الخبر  
فشر فاسم يشر بن سفيا كذا اسماء ابن اسحق وهو بن الموحدة وسكن المدينة على الصحيح  
وسا ذكر الخلاف في عدد ما من الحديبية في المغازي كذا في اسم الله تعالى حتى ان كانوا  
بعض الطريق اختار المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع انه لم يثبت بطوله الا في هذا  
الموضع وثبتته عنده في المغازي من طريقين عن عينة قال ويثبت عن الزهري  
وسا في النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان كانوا يغربون الاسطط اناه عينة فقال لا يثبت  
جمعوا الى حرمها وقد جمعوا الى حريمهم ثم ما يلو وصاروا على البيت ما يقول  
فقال اشيروا اليها الناس على ان يروا ان اهل البيت وديارهم هو الذين يريدون ان  
يصرونا عن البيت فاننا نؤمنا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين والاثركم  
مخزونين قال ابو بكر بن رسول الله خرج عام هذا البيت لا يثبت احد ولا حرب  
احد فتوجه له من صدرنا عنه فالتناه والاصحوا على اسم الله الى هاهنا سا والمغازي  
في المغازي من هذا الوجه وزاد احمد عن عبد الرزاق وساقه ابن حبان من طريقه قال قال  
معمر قال الزهري وكان ابو مسرة يقول انك ايتا حذافا كان اكثر مشاورة لاصحابه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا القدر حذفه البخاري لانه لا يثبت في  
سمع من طريقه وفي روايه احمد المذكور حتى ان كانوا يغربون الاسطط فربما من عينا  
انتهى عن طريق الغزير المحج والاسطط لا يثبت مع وطان من يمشي مع شط وهو ج  
الواد كذا جرح به صاحب المسار في وقع في بعض نسخ او در بالطا الجع فيها وفي  
روايه احمد ايضا ان زيدا بن عبد الله بن ابي هاشم هو الذي اعانوه فقصصهم فان قعدوا



فقد روي في صحيحه ورواه في صحيحه في رواية في  
المغازي عن الزهري والمراد انه صلى الله عليه وسلم استشهدا راحا به هل كان في الدين  
نصرا وقرىبا الى مواضع فيسبى اهلهم فان جاوا الى نصرهم استغلوا بهما وبقروا  
هو واصحابه بقرش وذلك المراد بقوله غنما قطعها الله فاسار عليه ابو بكر الصديق  
بترك القتال والاسم ان عدا خرج له من الجرح حتى يكون بينه القتال فيخرج الى رايه وزاد  
احمد في روايته فقال ابو بكر الله ورسوله اعلم بان الله انما جينا معكم من الآخرة والاولى  
بالخالد والمودة والوحدانية وجمعه واحدها الحبش يضمن وهو من الهون من خرمية بن  
مدركة ومن الهون من خرمية بن كنانة ومن المصطلق من خرمية كانوا في القوام في قرش  
قبل تحت جبل يقال الحبش اسفل مكة وقيل سميوا بذلك لخبثهم اي نجسهم والحبش الخ  
والحباشه الجماعة وروى الفاكهي من طريق عبد العزيز بن ثابت ان ابنه خلفه مع قرش  
كان على رقبتي كلاب وابتوا الرواه على قوله فان يا توننا من الاثنيان الا ان السكك عنده  
فان يا توننا موحدة ثم شناه فسدره والاول والاول ورواه احمد بلفظ المحي ووقع  
ان سعد وبلغ المشركين خروجه فاجمع رابع على صدره عن يمينه وعسكر واسلح بفتح  
الموحدة وللهمة بينهما لاج سأكته ثم حادهم فوضع خارج مكة قال النبي صلى الله  
عليه وسلم ان خالد بن الوليد يا نجم طليعه لقرش في رواية الا فاني يقال عده هذا خالد  
ابن الوليد يا نجم والنجم بفتح اللام وحلى عياض فيها البصغير وقال الحبش الطبري يظهر ان  
المراد كراع النجم وهو موضع من مكة والمدنية انتهى وسياق الحديث كما في قوله كان قريبا  
من الحديبية هو غير كراع النجم الذي وقع ذكره في الصباح وهو الذي من مكة والمدنية واما النجم  
بما في قوله ان حبيب هو قريب من مكان بين رايح والحنفة وقد وقع في شعر جرير الشماخ  
بصنعه البصغير والله اعلم ومن ان سعدا بن خالد كان في دابته فارس فبعه عكرمة ابن  
الحبش والطلبة بقرية الحبش فخر واداءت الحسن الى الطريق التي فيها خالد واصحابه  
حي اذا هم بقرية الحبش فانطلقوا بركض من بر الفتره بفتح الفاء والمشاء الغبار  
الاسود وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان في الثنية في رواية ابن اسحق  
فقال صلى الله عليه وسلم من خرجنا على طريق غير طريقهم الى ههنا قال الحارث بن عتبة

ان

ابن اسحق بن حنظلة ان رجلا من اسلم قال انما يا رسول الله فسلكم طريقا وعرافا اخر حوانه  
بعد ان شق عليهم وافضوا الى ارض سيلة قال لهم استغفروا الله ففعلوا فقالوا والذري  
نفس بيده انها الخط التي عرضت على بني اسرا فامشعوا قال ابن اسحق عن الزهري في حديثه  
فقال اسلكوا دابة الهين من طريق الحضر في طريق حرج على ثنية المزارع وهو سبط الحديبية  
انتهى وثنية المزارع يسرا ليم ويحفظ الراعي طريق في الجبل يشرف على الحديبية وزعم الداود  
الشارح انها الثنية التي اسفل مكة وهو هو وسمى ابن سعد الذي سلكهم عن عمر بن عمرو  
الاسلمي وفي رواية ابن الاسود عن عروه فقال من رجل ياخذنا عن بني الحارثي نحو سيف البحر  
لعلنا نطوي مسلك القوم وذلك من الليل فبذل رجل عن رايته فذكر القصة بركت  
به راحلته فقال الناس حل حل بفتح الهاء وسكون الهم كلفه فقال لثاقفه اذا ترك السير  
وقال الخطا ان قلت حل واحده فبالسكون وان اعدتها نوت في الاول وسكنت الثانية  
وحكى غير السكون فها والتشويظ نظيره في فخ فالحل حلت فلانا اذا انعت  
موضعه فلما تشددت الهمة اي تبادت على عدم القيام وهو من الاحاح خلا  
القصوا الخلا بالمحبة والملا بل كل حراز الخيل وقال ابن قتيبة لا يكون الخلا الا للثوق  
خاصه وقال ابن فارس لا يقال للحمل خلا للزاح وللقصوا بفتح القاف عدها همة ويد اسم  
ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل كان طرفا لها تقطوعا والقصو قطع طرف  
الاذن يقال الحبر اقصى وناقة قصوا وكان القياس ان يكون بالقصر وقد وقع ذلك في  
بعض نسخ ابي دروز عم الداودي انها كما سلك سبق فبذلها القصوا لانها بلغت من  
السنن اقصى وما دالها خاق اي عاده قال ابن بطال وغيره في هذا الفصل  
جواز الاستئثار عن طلائع المشركين ونما جاتهم بالحشر طليبا لخرنم وجواز السفر حرة  
للمحاجة وجواز التنكب عن الطريق السهل الى الوعره للمصلحة وجواز الحكم على الشيء بما عرف  
عادته وان حاز ان طريقا عليه غيره فاداه وقع من شخص هتوة لا يهدى لها لا ينسب اليها  
ويرد على من نسبها اليها ويعد من نسبها اليها ممن لا يعرف صورته حاله لان خلا القصوا  
لولا خارق العادة لكان داخلنا الصحابة محمدا وامرعا بفتح النون صلى الله عليه وسلم على ذلك



لغيره في ظنهم قال وفيه جواز التفرغ في ملك الغنم بالمصلحة بغير ادنه الصريح اذا كان  
سبق منه ما يدل على الرضى بذلك لانهم قالوا حل حل فزجروها بخبر اذن ولو كان عليهم  
حسبها حابس الفيل زاد ابن اسحق في رواية عن عطاء بن رباح عن جابر عن  
دخول مكة كما حبس الفيل عن دخولها وقصة الفيل مشهورة سدا في الاشارة اليها في مكانها  
ومناسبه ذكرها ان الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدمهم قرش عن ذلك  
اوقع بينهم فقال قد نفى الله عنكم مكة وما في مكة الا اموالكم لو قدر دخول الفيل واصحابه  
مكة لكانت في علم الله تعالى في الموضوعين انه سيدخل في الاسلام خلق منهم ويخرج  
من اصلاهم ناس يسلمون ويحاربون وكان مكة في الحديبية جمع كثير من بني منى المستضعفين  
من الرجال والنساء والولدان فلوطر في الصحابة مكة لما امنوا بصلواتهم ما من غير عد كما  
اشار اليه تعالى في قوله ولولا رجال موثقون اليه ووقع للمسلمين استبعاد جواز هذه  
الكلمة وهي حابس الفيل على الله فقال للملوك حبسها امر الله عز وجل ويعقب بانه كون  
الطلاق ذلك فحواه الله فقال حبسها الله حابس الفيل ولما الذي يمكن ان يمنع سمته سبحانه  
وتعالى حابس الفيل ونحوه كذا اجاب ابن المنير وهو مني على الصحيح من ان الاسماء توقفيته قد  
توسط الخلال وطائفة فقالوا محل المنع ما لم يرد نص على استثنائه بشرط ان لا يكون  
ذلك الاسم مشعرا ينقص فحوز تسميته الواقي لقوله تعالى ومن ثم السيات يومئذ  
فقد رحمة ولا يجوز تسميته البناء وان ورد قوله تعالى فالسماء نساها ما يدور في هذه القصة  
جواز التسمية من الجملة العامة وان اختلفت الجملة الخاصة لان اصحاب الفيل كانوا على ما طر  
محض واصحاب هذه النافذة كانوا على حق محض ولكن حاشا للتسمية من جهة ارادة الله تعالى منع  
الحرم مطلقا اما من اهل الباطل فواجب واما من اهل الحق فلمعني الذي يفتح ذكره وفيه ضرب  
للثقل واعتبار من في من مضى قال الخطابي معنى تعظيم حرمة الله في هذه القصة ترك القتال  
في الحرم والجنوح الى المسالمة واللفظ عن ارادة الرب واسند بعض هذه القصة عن قال  
من الصوفية علامة الادب التيسر وعلمه وفيه نظر والذى نفسي بيده في كيد  
التوابع الذين يكون ادعى القول وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف في  
الامر من موضع ما قاله ابن القيس في الهدي لا يسألوني خطه بقم الخا المجه

اي فصله يعطون فيها حرمة الله اي من ترك القتال في الحرم ووقع في رواية ابن اسحق عن النبي  
فها صله الحرم وفي من حمله حرمة الله وقيل المراد بملحمة حرمة الحرم والشهر في الحرم  
قلت وفي الثالث نظر لانهم لو عطفوا الاحرام ما صدوه الا اعطيتهم اياها اي  
اجتمعت اليها قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث انه قال ان شاء الله مع انه ما يولى  
في كل حاله والجواب انه كان امرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستئذان كذا قال تعقب  
بانه تعالى قال في هذه القصة لم يدخل المسجد الحرام ان شاء الله لئلا يقال ان شاء الله مع  
حق وقوع ذلك تعليمه وارشاد فاما ان يحمل على الاستئذان سقط من الروايات  
القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكتوبه اذ لا مانع ان يشاء بعض  
نزل السورة ثم جرها الى النافذة فوثب على قامت فذكر عنهم في رواية  
ابن سعد فورا رجعا وفي رواية ابن اسحق فقال الناس انزلوا قالوا رسول الله ما بالواذي  
من انزل عليه على عتبة المصنعة والميم اي حفيوه فيها ما قيل في التامود اي قليل  
وقوله قليل لما ما كيد لرفع ثوبه من انزل الله ان التمدد الى الكهف وقيل التمدد الى طهر من  
لما في الدنيا ونزهة في العصف يتبرضه الناس بالموحدة والتشديد المضاد  
المعجزة هو الاخذ قليلا قليلا والرضى بالفتح والسكون اليسير من العطا وقال صاحب العين  
هو جمع الماء بالكثير وذكر ابو الاسود في رواية عن عروة وسيفت قرش الى الماء ونزلوا  
عليه ونزل النبي صلى الله عليه وسلم الحديبية في حر شديد وليس بها ماء واحد فذكر  
القصة فلم تلبث بضراولة وسلكوا اللام من الابواب وقال ابن المنير في اللام كسر  
الموحدة للثقل اي لم يتركوه بلبث اي بغير راحة في رواية ابن اسحق عن بعض  
فانشرع سهما من كنانته اي اخرج سهما من جعبته ثم امر في رواية ابن اسحق عن بعض  
اهل العلم عن رجال من اسم انما جبه من خديب الذي سماه والذين هم الذين نزلوا بالسم وخرجه  
ابن سعد من طريق سفيان الثوري في رواية ناجية من الاعرج قال ابن اسحق وزعم بعض اهل  
العلم انه البراء بن عازب وروي في الحديث من طريقه عن عماره الغفاري قال انا الذي  
نزلت بالسم وكلم الجمع بانهم نزلوا على ذلك الحفر وغيره وسبوا في المخاري من حديث



البراز عازب في قصة الحريه انه صل الله عليه وسلم جالس على البئر ثم دعا بانه فمضض  
ودعا ثم صبه فيها ثم قال لعلها ساعه ثم انهم ارتووا بعد ذلك ويمكن الجمع بان يكون  
الامر انهما وقعا وقد روى الواقدي من طريق اخر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تضا  
في الدلو ثم افرغه فيها واسرع السمع فوضعه فيها وهكذا ذكر ابو الاسود في روايته عن  
عروه انه صل الله عليه وسلم فمضض في دلو وجبه في البئر ونزع سهمها من مكانه فلقاه  
فيها ودعا فقارب وبهذه القصة غير القصة الاثني في البخاري ايضا من حديث جابر قال  
عطش الناس بالحريه ومن يدري رسول الله صلى الله عليه وسلم ركه فموضا منها  
فوضع يده فيها فجعل الماء ينور من بين اصابعه الحريه وكان ذلك قبل قصة البئر الى  
اعلم وفي هذا الفصل معجرات ظاهره وفيه بركه سلاحه وما نسب اليه وقد وقع بيع  
للماء من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم في عده مواضع غير هذه وسناتي في اول عروه  
الحريه حريه زيد بن خالد انه اصابع مطرا بالحريه الحريه وكان ذلك وقد  
القصصين المذكورين والله اعلم بحيش يفتح اوله وكسر الجيم واخره معج الى  
ينور وقوله بالري كسر اللام يجوز فتحها وقوله صدره عنه اي رجوعا رواه بعد  
ودعه زاد ابن سعد حتى اعترفوا بانهم جلوسا على سفير البئر وكذا في روايه  
ابن الاسود عن عروه فسماع في روايه اللشمهني فسماع كذلك اجاب بديل  
بالمعجده والتصغير ان ورقا بالفاء والمدح والاشهر في نفع من قوله  
الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراسان في روايه او الاسود عن عروه منهم خارج  
ابن كرز بن زيد بن اسبه وكانوا عبيده نفع الحبيبه نفع الممله وسكون الحمايه بعد  
موجده ما يوضع فيه النياب لحفظها اي انهم موضع النصب والامانه على سره  
ونفع نفع النون وحكي ان النيب فتحها كانه شبه الصدر الذي هو مستودع السر  
بالحمه التي هي مستودع النياب وقوله من اهل يمانه ليمان الجندس لان خراجه كانوا  
من حمله اهل يمانه وثمانه بكسر اللامه وهي يمانه وما حولها واصلا من النعم وهو  
الحريه كذا روى في روايته وكانت خراجه عبيده رسول الله صلى الله عليه

وسلم

وسلم مسلما وشركها لا تخفون عليه شيئا كان يملكه ووقع عند الواقدي ان يلا قال  
للنبي صل الله عليه وسلم اني لها شمر في الجاهليه كانوا يحا الفوايح خراجه فاستمروا  
على ذلك في الاسلام وفيه جواز استيضاح بعض المحامدين واهل الذب اذ ادلت  
القران على نصحهم وشهدت الحريه بانها اهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من اهل  
دينهم ولستفاد منه جواز استيضاح بعض ملوك الكفر واستطاعوا على غيرهم  
ولا بعد ذلك من مولاه الكفار ولا من موداه اعداء الله بل من قبل استخراجه بغير  
شركه جمعهم وانكبا بعضهم ببعض ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركن  
على الاطلاق فقال اني ركب اربع من لوى وعامر بن لوى فاما فتصر على  
ذكر هذين للوز قريش الذين كانوا يملكه اجمع ترجع انسابهم اليهما وتبين قريش بنو اسامه  
ابن لوى وبنو عوف بن لوى ولم يكن يملكه منهم احد وكذلك قريش الخطاير الذين منهم  
بنو ابيهم بن غالب ومجارب بن فهر قال هشام بن الكلبي بنو عامر بن لوى وكعد بن  
لوى هما الصركان لا شك فيهما بخلاف سماعه وعوفى ففهم الخلف قال وهم  
قريش البطاح اي بخلاف قريش الخطاير نزولوا اعداد مياه الحريه الاعداد  
بالفتح جمع عرد بالهمزة والشديد وهو الماء الذي لا انقطع له ونفع الداودي  
فقال هو موضع يملكه وقوله بل من ايشعريانه كان بالحريه مياه كثيره وان  
قريشا سبقوا الى النزل عليها فلما هذا عطر المسلمين حيث نزولوا على النزل المذكور  
وبعد العود المطافيل العود بضم الميم وسكون الواو وبعدها مع جمع عاير  
وفي النافه ذات اللبن والمطافيل الالهات الا لا معها الاطفال لها سريدهم خرجوا مع  
بدوا لا لسان نزل الابل المنزودوا بالمانها ولا يرجعوا حتى يمنعوه او حتى يزلوا عن  
النساء معهن الاطفال والمراد انهم خرجوا مع بنسابع واوداهم لاراه طول الميا  
فلم يزلوا في العود والفرار وحمد الاله المعنى الاعرف قال ابن فارس كل اتي اذ وضعت  
في السبعه ايام عاير والجمع عود كانه سميت بذلك لانها تعود ولها ولسان  
الشعره وقال السهيلي سميت بذلك وان كان الولد هو الذي تعود بها لانها تعطف



عليه السلفه والحنو كما قالوا انجازه راجحه وان كانت من بوجاهتها ووقع عند ان سعد  
معهم العود المطافيل والنساء والصبيان نهكتهم فتح اوله وكسر لها الى ايلقت  
فيهم حتى اضعفتهم اما اضعفت قوتهم واما اضعفت موالهم مادرتهم في  
جعلتني وبينهم مده تترك الحرب بينا وبينهم فيها وتخلو بيني وبين الناس  
في من كفار العرب وغيرهم فان اظهر فان شأوا وهو شرط بعد الشرط واليقدر  
فان طرغ غيرهم على كفاه المونه وان اظهرنا على غيرهم فان شأوا اطاعوني والا فلا  
مده الصلح الا وقد حووا الى استراحوا وهو فتح الجسر وشهد بي للمضمونه اى قوا ووقع  
في رواية ابن الحنفى وان لم يفعلوا قاتلوا وبمع قوه وانما رد الامر مع انه حانع بان الله  
تعالى سينصروه ويظهره لوعده الله تعالى له بذلك على طريق المنزله مع الخصم وفرض الامر  
على ما زعم الخصم ولهذا النكته حذف القسرا الاول وهو التصريح بظهور غيره عليه  
لكن وقع التصريح به في روايه ابن اسحق فان احصا بونى كان الذى لا دوا ولا ينعا يد من وجه  
اخر عن الزهري فان طر الناس على ذلك فذلك الذى يستخون فالظاهر ان الحرف وقع  
من بعض الروايات ناديا حتى تنفرد بها الفتى السالفه بالمهمه وكسر اللام بعدها  
صلى العتق وكفى بذلك عن العمل لان القليل تنفرد بمقدمته وقال الدراورى المراد  
الموتى حتى يوتى وابتغى تنفردا في قبري ويحتمل ان يكون ايدادانه تعالى حتى تنفرد  
وحده في مقامكهم وقال ابن المنير لعلمه صلى الله عليه وسلم انه ما لا دنى على الاعلى  
الى من الله من القوه بالله والحول به يا ستضى اى قاتل عز دنته لو انفردت فكيف لا  
اقاتل عز دنته مع وجود المسلمين ولئن تهرقنا ديارهم في نصر دين الله تعالى  
ولست ندر نضرا اوله وكسر الفاء اى ليمضين الله امره في نصر دينه وحسن  
الامان بيننا الجزع تنفردت الشدد للتنبيه على انه لم يورده الاعلى سبيل الضر  
وفي هذا الفصل التذنب الى صلة الرحم والابتعاد عن من كان من اهلها ويدل النصحه  
للقربا به وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من القوه واللبا في سفد حج الله وبلغ  
امرهم فقال يدلسا بلغهم ما يقولون في دار له فقال سدا وهم

سمى الواقدى منهم عكرمه بن ابي جهم والحكم بن العاص فخرهم بما قالوا ان اسحق  
في روايته فقال القهريد بن ابي جهم بن علي بن محمد انه لم يات لقنا انما جاعتم فاقتموه اى  
اتهموا بدليل لانهم يعزفون بيده الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ان كان كما تقول فلا  
يدخلها علينا عنوه فقال عروه في روايه الى الاسود عن عروه عند الحاكم في  
الاكليل واليه في الدليل وذكر ذلك ان اسحق ايضا من وجه اخر قالوا لما نزل  
الله عليه وسلم بالحربيه اجاز سعت رجلا من اصحابه الى قبرين يعلم بانهم انا قد  
معتز افد عافا عذرا به لا عشرين له ملكه فدعا عثمان فارسله بذلك وامره ان يعلم  
من ملكه من المؤمنين بان الفرح قريب فاعلم عثمان ان ذلك سفيhle ايا ان سعيد بن العاصي  
على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون ههنا العثمان خلص الى البيت فطأ به دوننا  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان طئ به ان لا يطوف حتى يطوف معا وكان ذلك قاله  
جاء عروه بن مسعود فذكر القصة وفي روايه ابن اسحق ان عروه كان قبل ذلك قد ذكرها  
موسى بن عقبه في المغازى عن الزهري ولذا ابوالاسود عن عروه قبل قصه حتى سهل بن  
عمر وفا لله اعلم فقال عروه بن مسعود اى ابن جهم بن علي اوله وفتح المهمه بشد  
المنفاه المسوره بعدها موحده التقى ووقع في روايه ابن اسحق عند احمد عروه بن عمرو  
ابن مسعود والصواب الاول وهو الزى وقع في السير الستم بالولد الست  
بالولد والوا بلى كذا لا يدر ولغيره بالعكس الست بالولد والست بالولد وهو الضوا  
وهو الذى في روايه احمد وابن اسحق وغيرهما وزاد ابن اسحق عن الزهري ان عروه في  
سبعه ننت عند شمس بن عيرضا ففاد بقوله الست بالولد انما هي قد  
ولدت في الجملة للوزاى منكم وجرى بعض الشراح على ما وقع في روايه اى در  
فقال لا اد بقوله الست بالولد اى اشتهر عندي في المسفقه والنصح بمنزله الولد قال  
ولعله كان مخاطب بذلك قوما هو اسن منهم استنقروا اهل عكاظ بضم  
المهمه وخفيف الكاف واخره بجمه اى دعوتهم الى نصرهم فلما لم يحوا بالموحده وشهد



اللام المفتوح حتى ثم ملة مضمومة اى استمعوا والبش التفتح من الاجابه وبلغ الغرير اذا  
استمع من ادا ما عليه زاد ابن اسحق فقالوا صدق ما انت عندها بمتهمة قد عرض  
عليك في رواية الكشي منى لك حظه رشد بضم الخاء المعجمة وشهد بالهله والرشد  
بضم الراء وسكون المعجمة وتفتحها اى خصله خير وصلاح وانصاف ومن ابن اسحق  
في روايته ان سبب تقديم عروه لهذا الكلام عند قرئش ما رآه من ردهم العنيف على من  
يجي من عند المسلمين ودعواؤه بالمد وهو يخرج على جوان الامر واصله ائنه  
اي احي اليه قالوا انه بالف واصل بعد هاهن ساكنه ثم فتناه بكسوره ثمها وكون  
كسرها نحو من قوله ليدري زاد ابن اسحق واخبره انه لم يأت برير حريا  
فقال عروه عند ذلك عند قوله لا قاتلهم اجتاح كبحر ثم ملة  
اي اهلك اصله بالكلية وحذف الجزء من قوله وان لم تكن الاخرى تاديبا مع الشيء حصل  
السمعية وسلم المعنى وان لم تكن الغلبة لقرئش كما انهم عليك مثلا وقوله فاني والله  
لا ركي وجوها الى اخره كالنعليل لهذا القدر المحرووف والخاصل از عروه رد الامرين  
شيين غير مستحسنين عاده وهو هلاك قومه از غلب ودها بالحاء به از غلب لكن  
كل الامرين مستحسنين شرعا كما قال تعالى هل ترى حصولنا الا احدى الحسينين  
اشوا با بتقديم المعجمة على الواو وكذا لاكثر وعلمها اقتصر صاحب المصنف ووجه كذا  
عن الكشي منى او يا شياست قد مر الواو والاشوا بال الا خلاط من انواع شتى والواو بال الا خلاط  
والسفله فالواو بال اشوا بال الا خلاط خليفه بالخاء المعجمة والعافى حقيقا  
ونفا معنى ونفا خليفه للواحد والجمع ولذلك وقع صفة اشوا بال ودرعوك  
تفتح الدال اى تركوك في رواية او المثلج عن الزمري عنده من سمته وكذا في رسم لو قد لقيت  
قرئشا قد اسلموك فتوخا سيرافاى شىء على ما منى وبنه از العاده حرث ان  
الحثور المعجمة لا يوزن عليها الفزان خلاط من كل من قسله واحدة فانهم يانفوز الفزان  
في العاده وما درى عروه ان سورة الاسلام اعظم من سورة القزابه وقد ظهر ذلك من  
منا لعه المسلمين في عظيم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي فقال ابو بكر

الصدوق

الصدوق زاد ابن اسحق وابو بكر الصدوق خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد  
فقال امصص نظر اللات زاد ابن عايد من وجه اخر عن الزمري وفي  
اللات طائفة التي تعبد في طائفة عروه وقوله امصص بالف وصل ومما يكثر الاول  
مفتوحه بضمه الامر وحلى ان المعنى عن رواية القاسبي خبر الصاد الاول وخطاها  
والبطريق الموحدة وسكون المعجمة قطعة من بعد الختان في فرج المرأة واللات اسير  
احد الاصنام التي كانت قرئش ويقتف بعدونها وكانت عادة العرب بالسفر اليها  
لأن يلفظ اللام فاذا ابوبكر للمبالغة في سب عروه باقامة من كان جدي مقام امه و  
على ذلك اغضبه به من نسبة المسلمين الى الفرار وفيه جوان النطق بما يستبسح من  
الافاظ لا زاده زجر من يدعيه ما استحقوه ذلك وقال ابن المنبر في قول ابو بكر  
خمس للعدو ولو يمتهم وتعرض بالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله  
عن ذلك ما لها لو كانت بقنا كان لها ما يكون للامات اخبرني عن شيخها انكار  
من ذلك قالوا ابو بكر في رواية ابن اسحق فقال من يدعيها يا محمد قال هذا ابن الزخافه  
اما هو حرفا مستفاح وقوله والذي نفسي بيده يدعيها الى الفسيفس يدرك كان  
عاده للعرب لولا يدعي نعمه وقوله لم اجررك بها اي اكا فكذا ابن اسحاق  
ولكن يذم بها اي جازاه بعد اجابته عن شتمه بيده الى كان احسن اليها وبين عبد الله  
الا فاني عن الزمري في هذا الحديث ان البدر المذكور ان عروه كان يحمل يديه فلما نه فيها ابو بكر  
بعوز حسن وفي رواية الواقدي عشر ولا يصح فابن علي اسر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالسيف وفيه جوان القتياع على اسر الامير بالسيف لقصص الحراسه  
ونحوها من ترهيب العدو ولا يحارضة النهي عن القتياع على اسر الحراسه لان محله ما اذا  
كان على وجه العظمه والكسر فلما تكلم في رواية السرخسي والكشي منى وكما اكلمه  
اخذ الحشيه وفي رواية ابن اسحق فعمل بنا والجمعة التي صلى الله عليه وسلم وهو تكلمه  
والمنع من شعبة فابن عروه في معاني عروه ابن الزمري رواية الى الاسود عنه ان  
المعنف لما راى عروه من يسعود فبلا ليدرك منه وجعل على راسه المخفر ليستخفي من  
عروه عه بنعل السيف هو ما يكون اسفل القزابه من قفصه او غيرها آخر



فعل امر من الخبز زاد ابن اسحق في روايته قبل ان يوصل اليك وزاد عروه من الزبير  
فانه لا ينبغي لمسلم ان يسه في رواية ابن اسحق فيقو عروه ويحك ما افطك واغلاطك  
وكا عاده العرب ان يمتوا والرجل حية من كمله واسما عند الملائكة وفي الخال انما  
يصنع ذلك النطير بالنطير لكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يغضي عروه عن ذلك اسماله  
له وتاليا في الغيرة يمنع اجلا للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما فقال من  
من اقالوا المغيرة في رواية ابن اسحق عروه فلما اكتم المغيرة مما تفرع به غضب  
وقال لست شعري من من الذي قد اداني من اصحابك والله لا احبب فيكم الا من  
كا اسر منزله وفي رواية ابن اسحق فيسمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عرو  
من من يا محمد فقال من ان اخيك للمغيرة من شعبه وكذا اخرج ابن اسحق في شبيه من حريه  
المغيرة من شعبه نفسه باسناد صحيح واخرجه ابن حبان اي غدر بالمحجج نوزع  
معدوا غدر غادر بها الغدر في وصفه بالعدو الست في غدر تلك اي الست اسحق في  
دفع سر غدرتك في غدار عروه والله ما غسلك يدي من غدرتك ولقد اورثتنا  
العداوه في يقين وفي رواية ابن اسحق وهل غسلك سواك الا بالاسم قال ابن هشام  
في السير اشارة عروه هذا الكما وقع للمغيرة قبل اسلامه وذلك انه خرج مع لانه عشر  
نمران يقين من مال الكفخر ربحهم وتسلم واخذوا ما لم فيها من الفريقات نوما لك  
والاحلاف هذه المغيرة فسحق عروه من يسعود عرو المغيرة حتى اخذوا منه دية لا  
عشر نفسا واصطلموا وفي القصة طول وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة  
وحاصلها انهم كانوا اخرجوا من المؤمنين بمصر فاحسن اليهم واعطاهم وقصر  
بالمغيرة في فصلت له الغيرة منهم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما اسكروا تآمروا  
وتسللوا في قسليم وكثر بالمرية فاسلم اما الاسلام فاقبل بلفظ التكلم  
اي قبله واما الله فليسب منه في شيء الا ان عرض لكونه اخذ عروه واستغاد  
منه انه لا يحل اخذ ما مال الكفار في حال الامن غدر الامان الرقة بصطحي من على الامان  
والامانة ثودي الى ما مسلم كان او كما فرار اموال الكفار لا يحل للمجاريه للمغالبه  
ولعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يملك في دية لا مكان ان يسلم فوبه فيرد اليهم

امرهم واستغاد

امرهم واستغاد من القصة ان الخري اذا التفت الى الخري لم يكن عليه ضمانه وهو احد  
الوجهين للثبوت فيه فجعل يرمي بضم الميم اي يخط فذلك بها وجه جلد  
زاد ابن اسحق ولا يسقط من شعره شيء الا اخذوه وقوله وما يجدون بضم واو له وكسر  
المهملة اي يرمون وفيه طهارة الخامة والشعر لم يفصل والشر لا يفصل الصلح  
الطاهرة ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروه وبالخواري ذلك لانه من من  
فرارهم وكانهم قالوا بلسان الحال من من امانه هذه المحبة وعظم هذا العظم  
كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل اهر اشرا غيبا طاه ودينه ونصره  
من القبايل التي تراعي بعضها بعضا بمجرد الرحمة فيستغاد منه جواز التوصل الى  
المقصود بل طرقت ساينج ووفرت على قبضه هو من الخاص بعد العام وذكر  
البلات لكونه من اعظم ملوك ذلك الزمان وفي من سئل على من زيد عند ابن اسحق في شبيه  
فقال عروه اي قوم قد رايت الملوك رايت مثل محمد وما هو عاك ولكن رايت الهدي  
محكوما وما اراد الا لاستصديق قارعه فانصرف هو من اتبعه الى الطائف وفي  
قصة عروه من يسعود من الفوائد ما يدل على جوده عقله ونقطة وما كان عليه الصحابة  
من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وبعدها اسود وردع من حفا  
عليه بقول او فعل والبركيات قال فقال رجل من بني كنانة في رواية الامام  
فقال المجلس يملئ من صغر وسمى ابن اسحق والزبير بن كنانة باعلية وهو من بني الحارث  
ابن عبد مناه ابن كنانة وكان من رواسي الاحابيس وهم بنو الحارث بن عبد مناه وبنوا  
المصطلق من خزاعة والقارة وهم بنو الهوز من خزاعة وفي رواية الزبير بن كنانة  
ابا لله ان محمدا خرج وجراح وكند وجرح ويمنع ابن عبد المطلب فاعثوها له  
اي ايسروها دفعه واحده وزاد ابن اسحق فلما راى الهدي يسلم عليه من عرض الوادي  
بقلايد قد جيس عن محله رجح ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في  
مخازي عروه عند الحاكم فصاح المجلس فقال هلك قريش ورب الكعبة ان التو  
انما التوا عمارا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجل يا اخا بني كنانة فاعلم بذلك فحمل



ان يكون خالطه على بعد فإرى ان يصدر عن البيت زاد ان اسحق وغضب فقال يا  
معشر قريش ما على هذا عاقرنا كما يصدر عن بيتك من جامعنا له فقالوا كنعنا يا  
حليس حتى نأخذ أنفسنا ما نرعى وفي هذه القصة جواز المخارعة في الحرب وظهور  
ارادة الشئ والمقصود غيره وفيه ان كثير من المشركين كانوا يعطون حرمات الا حرام  
والحرم وشكروا عن من يصدر عن ذلك فسكانهم ببقايا من دنسهم عليه السلام  
فقال رجل منهم فقال مكرز بكسر الهمزة وسكون الزايم والكاف وفتح الراء بعدها زاي  
ابن حفص زاد ان اسحق ان الاخياف وهو بالوجه ثم الحسانية ثم الفا وهو من عامر  
ابن لوى ووقع خط ابن عمه النسيابة بفتح الهمزة ويخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها  
وكسر الراء والواو المعتمد وهو رجل فاجر في رواية ابن اسحق غادر وهو راح  
فأنت ما زلت متعجبا من وصفه بالفجور مع انه لم يفتح منه في قصة الحديبية فخرج ظاهر  
بل فيها ما يشعر بخلاف ذلك كما سيأتي من كلامه في قصة الحديبية الى جندل ان  
رايت في معازي الواقدي في غزوه بدر ان عتبة بن ربيعة قال لفرس لم يفرج من مكة  
وينوا كما نختلفنا لا ناسم على درارينا قال وذلك ان حفص بن الازخرف نفي والد  
مكرز كان له ولد وحيد فقتله رجل من بني مكرز عيرناه من كان به برهم كان في قريش  
فتكلم قريش في ذلك ثم اضطحو افعدا مكرز بن حفص بعد ذلك على امر بن يزيد  
سبيدي بكر غرة فقتله فنفرت من ذلك مكانه فحات وقعه بدر في اننا ذلك فكان  
مكرز معروف بالعدو وذكر الواقدي ايضا انه اراد ان يبيت المسلمين بالحديبية فخرج  
في خمسين رجلا فاخرجهم من مكة وسلمه وهو على الجرس وانفقت منهم مكرز وكانه صلى الله  
عليه وسلم اشار لذلك اد جاسم بن عبد الله بن عمر وفي رواية ابن اسحق فدرعت قريش  
سهميل بن عمر وقالوا ان هذا الرجل فضله قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
قد ارادت قريش الصلح حين بعثت هذا قال عمر فاحضرني ابوبكر عن عكرمة انه  
لما احاسهميل في اخره هذا موصول الى عمر بالاسناد الاول ولا وهو مرسى ولم  
اقف على من وصله بدر ان عيرناه فيه لكن له شأنا موصول عندنا من شبيهه من حديث  
سهميل بن الاكوع قال بعثت قريش سهميل بن عمر ووجوه بن عبد العزيز الى النبي صلى

الله

الله عليه وسلم ليصلحوه فلما راي النبي صلى الله عليه وسلم سهميل قال قد سهل لكم امركم  
وللطير ان تحوه من حديث عبد الله بن السائب قال عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم  
يا اسناد الاول المعجرو هو بيقينه الحديث وانما اعرض حديث عكرمة في اثنايه فقال  
هات الكتاب يسنا وينم كما ياتي رواية ابن اسحق فلما انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم جرى  
بينهما التواخي ووقع بينهما الصلح على ان يوضع الحرب بينهم عشرين سنين وانما خلت  
بعضهم بعضا وان يرجع عنهم عامهم من اثني عشر من القدر الذي داره  
ابن اسحق انه مدد الصلح هو المعتمد به جرم ابن سعد واخرجه الحاكم من حديث علي بن  
دويع في معازي ابن عابد في حديث ابن عباس وعنه انه كان منتهين وكذا وقع عند موسى  
ابن عتبة ويجمع بان الذي قاله ابن اسحق في المدد أي وقع الصلح عليها والذي ذكره ابن عابد  
وعنه في المدد الى ان انتهى امر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش في سباني بيانه في  
غزوه القح من المعازي فاما ما وقع في كمال ابن عمر بن مسعود في الحامد والاولى وسط للطرا  
من حديث ابن عمر بن عبد الصلح كما تشارع سنين فهو مع ضعف اسناده منكر مخالف  
للصحح وقد اختلف العلماء في المدد أي تحور فيها المهادنة مع المشركين فليس الا تحاور عشرين  
سنين علما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وقيل تحوز الزيادة وقيل لا  
تحاور اربع سنين وقيل لا كما وقيل سنين والاول هو الراجح والله اعلم فدعا  
النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب هو علي بنه اسحق بن راهويه في مسنده من مدنا  
الوجه عن الزهري وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب وكذلك اخرج عمر  
ابن شبيب من حديث مسلم بن الاكوع وسباني الكلام عليه مسنوني فيما يتعلق بهذا  
الفصل من هذه القصة في الغا زك ان شاء الله تعالى واخرج عمر بن شبيب من طريق عمرو  
ابن سهميل بن عمر وعزارة الكاتب عندها كاتبة محمد بن مسلمة انتهى ويجمع ان اصل  
كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح ونسخه سهميل بن عمر بن مسلمة لسهميل بن عمرو ومن الاوهام  
ما ذكره عمر بن شبيب بعد ان حكي ان اسم كاتب الكتاب من المسلمين وقريش على ان طالب  
من طريق عمر اخرج من طريق اخرى ان اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال حديث ابن عباس



بريد عبيد الله بن عمار التميمي قال كان اسم هاشم بن عكرمة نخبضا وهو الذي كتب الصحيفة فسلكت  
يده فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم هاشما فلما كان وهو غلام فاحس فان  
الصحيفة التي كتبها هاشم بن عكرمة هي التي انفتحت عليها قريش لما حضروا بني هاشم في  
الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة والقصة مشهورة في السير النبوية فتوهم عمر بن  
شبهه ان المراد بالصحيفة فيها كتاب القضية التي وقعت بالحريمية ولده من ذلك بل منها نحو  
عشر سنين وانما كتبت ذلك هنا خشية ان يختار من لا يعرفه له فيعده اخلافا  
في اسم كتاب القضية بالحريمية وبالله التوفيق هذا ما قاضي نون فاعل من  
قضية الشيء فصل الحكم فيه وفيه جواز كتابه في تلك في المعافاة والرد على من  
منعه من لا خشية ان يطرأ ما انما نفيه عنه عليه الخطا لا يجوز الحرب  
انا اخذنا ضوطه هو بضم الضاد وسكون العين المجعول من طاهمه اي هرا وفي رواية  
ابن اسحق انه دخل علينا عنوه فقال سهيل وعليه ما بينك وبيننا رجل وان كان  
على ذلك لاردته انما في رواية ابن اسحق على انه من بني النضر من قريش غير ان زوليه  
عليه من حار قريشا من شجر عمر البردوه عليه وهذه الرواية نعم الرجال والنساء وكذا  
تقدم في اول الشروط من رواية عبيد بن الزبير مطلقا ولا ياتيك منا احد وسياتي  
الحج في ذلك في كتاب الفتح وهل دخل في هذا الصلح ثم نسخ بعد ذلك الحكم فمن اول  
مدخل لا يطرأ النجوم فخصص وزاد ابن اسحق في قصة الصلح هذا الاسناد وعلى  
ان ينشأ وينبع عنه مكثوفة اي امر بطويها في صرور سلمه وهو اسنان الى ترك المواخذ  
بما تقدم بينهم من اسباب الحرب وغيرها والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم قال  
ابن اسحق في حديثه وانه كما اسلاك ولا اغلال الى اسرفه ولا خيانه فالاسلاك من  
السلة وهي السرفه والاغلال الخيانه يقول الغل الرجل الذي خاز اما في الغنيمه فيقال  
غل بغير الف والمراد ان يا من بعضهم من بعض في نفوسهم واموالهم سرا وجهرا ونسرا  
الاسلاك لسر السيف والاغلال من كسر الدروع ووهاه ابو عبيد قال ابن اسحق  
في حديثه وانه من اجب ان يدخل في عقد عمر وعمره لا جرفه ومن اجب ان يدخل في عقد  
قريش وعمره دخل فيه فتوانت خراعه فقالوا نحن في عقد عمر وعمره وتوانت

بنوا

بنوا بكر فقالوا نحن في عقد قريش وعمره وانك ترجع عنا عاكفنا فلا تدخل علينا  
وانه اذا كان عام قاتل خريجا عنك فدخلها باحكامك فاقمت بها لا ما بعد سلاح  
الراك السوف في القرب لا تدخلها غيره وهذه القصة ساقى شيئا في حديث البراء بن  
عازب في المغازي قال ابن اسحق في حديثه فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب الكتاب  
هو وسهيل بن عمرو وادحا ابو جندل بن سهيل فذكر القصة فقال المسلمون  
كيف يرد في رواية عقيل الماضيه اول الشروط وكان فيها اشترط سهيل بن عمرو  
على النبي صلى الله عليه وسلم انه لا ياتيك منا احد وان كان على ذلك لاردته انما  
وخلعت بيننا وبينه فكه المونون لك وامنعه من وادسهيل الادل ككاتبه  
النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فرد تويد بل جندل الى ابيه سهيل بن عمرو وولياته  
احد من الرجال في تلك الدهور الازده وقابل ذلك شبهه ان يكون هو عمر لما ساقى  
وسمى الواقدي ثم قال ذلك اسد بن جهمر وسعد بن عباد وساقى في المغازي  
ان سهيل بن حنيف كان من انكر ذلك ليضا ولمسلم من حديثه من ان كان قريشا صاحب  
النبي صلى الله عليه وسلم على ان من حار منكم لم يرد عليه ومن حار منكم لم يرد عليه  
فقالوا بر رسول الله انك بهذا قال نعم انه من ذنب هذا اليوم فابعد الله ومن حار  
منع النبا فسيح على الله له فرجا ومخرجا وزاد ابو الاسود عن عمرو بن العاص  
من حديثه عن عمار بن خويلد قال لا يوضع له عرض في الصلح وهو على ذلك ادري رجل  
من الفريقين رجلا من الفريق الاخر فتصالح الفريقان وارتفع كل واحد من الفريقين  
من عندهم فان من المشركون عمار ومن اناهم من المسلمين وان من المسلمين سهيل بن عمرو  
ومنهم وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على ان لا  
يفروا ويبلغ ذلك للمشركين فبايعهم الله فادسوا من كان من بني النضر وعوا الى الموادع  
وانزل الله تعالى وهو الذي كف ايديهم عنكم الارب وساقى في غزوه الحريمية بيان  
من اخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف في عدد  
مرايع وفي سبب البيعة انشا الله تعالى

بنوا



بل الجير والنور وزر جعفر وكان اسمه العاصي فتركه لما أسلم وله اخ اسمه عبد الله  
اسم ايضا قديما وحضر مع المشركين ثم رافقهم الى المسلمين ثم كان يوم بالخير  
ووهب من جعلها واحدا وقد استشهد عبد الله بالهامة قبل ان يجندل عبده وابا  
ابو جندل وكان حسن بلاء ومنع من الهجره وعزب بسبب الاسلام كما في حديث الباب وفي  
روايه ان اسحق بن ابي اسحق قال في الصحيح لم يكتب له طلع ابو جندل بن سهيل او بنته وسجته حين  
اسلم فخرج من السجن وتبكي الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به  
المسلمون وتلقوه برسف ففتح اوله وخبرهم انه اي شيء يشاء يطا سبب  
القيدر فقال سهيل هذا يا محمد لو ان افاض بك عليه ان ترده ان نادى ان اسحق بن ابي  
فقام سهيل بن عمر والى جندل فضرب وجهه واخذ بلبيه انا لم تقض بكم  
لما لم يفرغ من كتابته وفيه ان الاعتبار في العقود بالقول ولو باخرت القناه والاشهاد  
ولجلد ذلك امضى النبي صلى الله عليه وسلم لسهيل الامر في ردائه اليه وكان النبي صلى  
الله عليه وسلم بلطف معه بقوله لم تقض الكتاب بعد رجاء ان يحبيه لذلك ولا ينكره  
بقوه قريش لكونه ولده فلما اصر على الاستماع تركه فاجره ليصنعه فعل  
الامر من الاجازه اى اضرب افعلى والارء اليك واستئنيه فالفقه ووقع في  
الجمع للمجدي فاجره بالرأى ورحم ابن الحوزي الزاكي قال يكره ذلك الاكثر لم يخط  
الا صرايا وللمشيمهني يكره ذلك هنادا احابه سهيل يكره في ذلك قبل الذي  
وقع من يكره في هذه القصة اسكال لانه خلاف ما وصفه به النبي صلى الله عليه وسلم  
من الجور وكان الظاهر ان ساعد سهيل على جندل فكيف وقع منه علس ذلك  
واجيب بان الجور حقيقة ولا يلزم ان لا تقع منه شيء من الرأى وقال ذلك سفاقا وفي  
باطنه خلافه او كان سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل فاجر فاراد ان يظهر  
خلاف ذلك وهو من جليل غوره وزعم بعض الشراخ ان سهيلا لم يحجب سؤاله لا يكره  
لم يكره في جعل الامر عند الصلح بخلاف سهيل وفيه نظر فان الواقع في يكره ان كان  
من حيا في الصلح مع سهيل وكان معها حبيب بن عبد العزى لكره في روايته ما يدل  
على ان احاد مكره لم يكره ان يكره اسهيل بل ما بينه من التعذيب ونحو ذلك

وان

وان يكرهوا وحويطبا اخذ ابا جندل فادخله فسطاطا وكفا اياه عنه وفي عماري  
ابن عمار يدعوك لك كنه من روايه ابي الاسود عروه ولفظه فقال يكره من جندل  
وكان بمنزلة قبل مع سهيل بن عمر وفي الثامن الصلح انا له جار واخذ بيده فادخله فسطاطا  
وهذا الوقت كان اقوى من الاخوة الاول فانه لم يخرج من بيته غير المسلمين  
بل ليكن العذاب عنه ليرجع الى طوابعه ابيه فما خرج من ذلك عن الجور بل يحكم عليه قوله  
في رواية الصحيح فقال يكره من جندل لانه كخطا الذي حصل الله عليه وسلم بذلك  
فقال ابو جندل اي عسر المسلمين ان راي المسلمين في الآخرة زاد ان اسحق فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يا ابا جندل اصبر واحتسب فانا لا نعذر وان الله جاعل  
لك فرجا ومخرجا وفي روايه ابي اليمع فاصاد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
فوت عمر مع ابو جندل بمشي الخبيث ويقول اصبر فانما هم المشركون وانما هم اعداء  
كدم كذا قال ويدق قاهر السيف منه يقول عمر حوث ان اخذه مني ويضرب به  
اياه ففضل الرجل الى محل يابيه وتقدر القضية قال الخطابي تاول العلماء ما وقع  
قصه ابو جندل على وجهين احدهما ان الله قد باح النقيه للمسلم ان اخاف الهلاك  
ورخص له ان يتكلم بالكفر مع اعداء الايمان ان لم يمكنه التورية فلم يلزمه اياهم اسلاما  
لا ابو جندل الى الهلاك مع وجود السبيل الى الخلاص من الموت بالنقيه والوجه الثاني  
انما رده الى ابيه والخال ان اياه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه او سجنه فله من وجهه بالنقيه  
ايضا واما ما يخاف عليه من الفتنة فان ذلك لا يخاف من الله بمثله جبر عباد المؤمنين  
واختلف العلماء اهل يجوز الصلح مع المشركين على ان يرد اليهم من حاسل ما عندهم  
الى بلاد المسلمين اى لا يقتل نجر على يادك عليه قصه ابو جندل ولا يصير وقيل لا  
وان الذي وقع في القصة منسوخ وانما نسخة حديثنا يري من يسمي بين مشركين  
وهو قول الحنفية وعند السافعية تفصيل من العاقل ومن المجنون والصبي ولا يردان  
وقال بعض السافعية ضابط جواز الرد ان يكون المسلم حيا على الهجره من دار  
الحرب والله اعلم قال عمر بن الخطاب فانيك النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما يتو



ان الذي حدث للمسور وروايت قصه الحريه هو عمر وكذا ما تقدم قريبا من قصه عمر في اخذ  
 فقلت المستثنى الله حقا قال بلى زاد الواقدي من حديثي سعيد قال قال عمر لقد  
 دخلني امر عظيم وراجعت النبي صلى الله عليه وسلم مرارته ما راجعته مثلها قط وفي  
 حديث سهل بن حنيف في الغزوة وسورة الفتح اسنا على الحق وهو على الباطل البير  
 فلانا في الجنة وقلنا في النار فعلى يعطى الدنيا بفتح الهمزة وكسر النون ويشهد بها  
 في ديننا وترجع ولم يحلم الله بيننا فقال ان الخطاب اني رسول الله ولن يصغي الله فرجع  
 متعظا فلم يصبر حتى جاء ابا بكر واخرجما ليرار من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه  
 قال عمر اني اراي على الدين فليقدر اني امر رسول الله صلى الله عليه وسلم راى وما  
 التوت عن الحق وبه قال فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابتد حتى قال يا عمر  
 ترائي صنيدي وياي اني رسول الله وليست اعصيه ظاهري انه صلى الله عليه وسلم  
 لم يفعل من ذلك شيئا الا بالوحى او ليس كنت حريصا اناسيا في البيت في  
 روايه ابن اسحق كان الصحابة لا يسكنون في الفخ كرويا راهار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلما راوا الصلح دخلهم من ذلك امر عظيم حتى كانوا يهلكون وعند الواقدي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان راى في منامه قبل ان يحضره دخل هو واصحابه البيت فلما  
 راوا تاخير ذلك شئ عليهم واستفاد من هذا الفصل حواشي في العلم حتى يظهر  
 المعنى وان الكلام يحاكي عمره والطلاقة حتى يظهر الاله الخصيص واليقين وان من حلف  
 على فعل شيء ولم يذكره بعينه لم يكن حتى يتقضى ايام حياته فثبت ابا بكر  
 لم يذكر عمر انه راجع احد في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير اني بكر الصدوق  
 وذلك لجلاله قدره وسعه علمه عنده وفي جوابي بكر لعمري نظرت احاطة به النبي صلى  
 الله عليه وسلم سواء لا على انه اكل الصحابة واعرفه باحوال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم واعلم بما مور الدين واشهر موافقة لمرأيه بحال وقد وقع التصريح في هذا الخبر  
 بان المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك وخبر من هذا الفصل  
 ان الصدوق لم يكن في ذلك حقا فقام بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سواء وساني في الهجره ان ان الدعة وصفا با بكر الصدوق بنظيره ما وصفت به

خبره

خبره رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحل الكل ويحسن عا  
 نواب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتها ما فتتسا به من الايتار السمر ذلك كله انها وقول  
 اي بكر فاستمسك بخبره هو فتح الغن المحم وسكنوا الى بعده اراى وهو اى الغن لا بل  
 بمنزلة الركب للفرس والمراد التمسك امره وترك المخالفة له كالذي تمسك بركب الفارس  
 فلا يفارقه قال الواقدي قال عمر فحدثنا كذا كذا ما هو موصول الى الواقدي بالسند  
 المذكور وهو يتقطع بين الواقدي وعمر قال بعض الشراح قوله اى من الزهاد والمحي  
 والسوا والارباب ولم يكن ذلك لكنا من عمر بل طلبا للشفاعة خفي عليه وحنا على  
 ادلال الكفار لما عرف من قوته في تحصر الدين انتهى وتفسير الاعمى اى ذكر مرود بل  
 المراد به الاعمى الصلح لم يفر عنه ما مضى من التوقف في الاستئذان ليدروا وقد ورد عن عمر  
 التصريح بمراده بقوله اعمى لا في روايه ابن اسحق وكان عمر يقول اني لا تصدق واصوم اجملا  
 واعنى من الذي صنعت يومئذ مخافة كلامي الذي سكت به وعند الواقدي من حديث ابن  
 عباس قال عمر لقد اعتقت بسبب ذلك رقبا وصحت ديرا واما قوله ولم يكن سكا فاما  
 ارا دتني السكة في الدين فواضح وقد وقع في روايه ابن اسحق ان ايا سلمة قال له ان غزوه  
 فانه رسول الله قال عمر وانا اشهد انه رسول الله وانا را دتني السكة وجود المصلحة  
 وعدها فردود وقد قال السهمي هذا السك هو لا سمر صلجه عليه وانما هو  
 من راي لم الوسوسه كذا قال والذي يظهر انه توقف عنه لتوقف على الجملة في القضية  
 ومنكته عنه الشبهة ونظيره قصته في الصلح على عبد الله بن اى واركاز في الاول  
 لم يطرأوا جهاده للحكم بخلافه الثانيه وهي هذه القصة وانما على الاعمال المذكورة لهذه  
 جميع ما صدر منه كان بعد وليفه بل هو فيه ما جاوره انه مجتهد فيه فلما فرغ  
 من قضية الكتاب هذا ابن اسحق في روايته فلما فرغ الكتاب شهد على الصلح رجال من  
 المسلمين ورجال من المشركين ومنهم ابو بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن  
 اى وقاص ومحمد بن مسلم وعبد الله بن سبل بن عمر ومكر بن حفص وهو مشرك  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابه قوموا فاحرقوا انما حلقوا في روايه



الى الاسود عن عروه فلما فرغوا من القضية امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدى فسأله  
 المسلمون عن الحرج حتى قام اليه المشركون فترس فحبسوه فامر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالخروج فوالله ما قام منه رجل قبل كانهم توفقوا الاحمال ان  
 يكون الامر كذلك لشدائدها ولرجائزها وللوجع بها الصلح المذكور او خصيصه بالادب  
 بدخولهم في ذلك العاج لا تخاف نسكهم ويسوع لهم ذلك لانه كان زمان وقوع النسخ  
 وحمل ان يكونوا بهتتم صورته الخافوا استخفوا في الفكر لما لحقهم من الدرك عند  
 انفسهم مع طهور قوتهم وانذارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وفضائسهم  
 بالتميز والخلية او اخروا الامسال للعتقادهم ان الامر للطلوع لا يستفي التور بحمل  
 مجموع هذه الامور لمجيءهم كما سيأتي من كلامهم سلم وليس فيه حجة لمن ادعى ان الامر  
 لا المنقاه والمز قال ان الامر للوجوب ولا للندب لما بطرق القصة من الاحمال  
 فذكر لها ما التزم الناس في روايه ان اسحق قال لما الاتر من الناس ان امرهم بالامر  
 فلا يفعلونه وفي روايه اخرى المخرج فاستند ذلك عليه فدخل على ام سلمة فقالت هلك  
 المسلمون امرتهم ان يحلفوا ويحرقوا فمفعولوا قال بغي الله عنهم يومئذ يا سلمة  
 قالت اخرج فلا تكلم احد منهم زاد اسحق قال سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قد  
 دخلهم امر عظيم ما ادخلت على نفسي من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بخروج  
 وحمل انها فهمت عن الصحابه انه احتمل عندهم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم امرهم  
 بالتحلل اخرا بالرجوع في حجتهم وانه هو مستمر على الحرام اخرا بالعزيمة في حرق نفسه  
 فاستأثر عليه ان يحلل المنتفي عنهم بهذا الاحمال وعرو النبي صلى الله عليه وسلم  
 صوابا انما ربه ففعله فلما راي الصحابه ذلك اذوا الفعل يا امرهم به اذ  
 بنو عذر ذلك لظلمه منتظر وفيه فصل للشهيرة وازال الفعل لانه انضم الى القول كما ان المخرج  
 القول المجرد وجواز يساويه المراء الفاضله وفصل سلمة ووفور عتقها حتى قال  
 اما الحرج من لا نعلم امره اشارت برأي فاصابت الام سلمة لذا قال وقد ابدت  
 بعضهم عليه بنت شيبه امر موسى ونظير هذا ما وقع لهم في غزو الفتح كما سيأتي  
 من امرهم بالانظر في رمضان فلما استمروا على الاشياء تداوا لا يخرج فذكر في روايه

شرب

شرب شربوا خردنه في روايه الكشيبي هديه زاد ابن اسحق عن ابن عمر بن الخطاب  
 عن ابن عباس انه كان سبعا من دونه كان فيهم رجل لا يحمل في راسه بر من فضة لخطابه  
 المشركين وكان عتقه منه في غزوه بدر ودعا حاله حلفه قال ابن اسحق بلخني ان  
 الذي حلفه في ذلك اليوم هو خراش بن عجم بن ابن اسيد بن الفضل الخزاعي قال ابن اسحق فخرى  
 عبدالله بن ابن اسحق عن ابن عمر بن ابن عباس قال خلق رجال يومئذ وفصرا خرونا فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم رحم الله المخلصين قالوا والمقصود الحرب وفي اخره قالوا رسول الله  
 لم يات للمخلصين دون المقصود قال سلمة لم يسكوا قال ابن اسحق قال للمري في حديثه  
 ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فافلا حتى ان كان بين يديه والدينه تركت سورة الفتح  
 فذكر الحرب في نفسها الى ان قال انك انك انك فاقم في الاسلام فتح قبله كان اعظم  
 من فتح الحديبيه انما كان انما كان انما كان انما كان انما كان انما كان انما كان  
 الناس كلهم بعضه بعضا وتماوضوا في الحديث والمنازعه ولم يكلم احدا الا سلام  
 بعقل شيئا في تلك المدة الا دخل فيه ولم يدخل في تلك السنين من كان في  
 الاسلام قبل ذلك واكثر من صناديد قريش وما ظهر من فصلي الصلح المذكور غير  
 ما ذكره الزهري انه كان مقدمه من يدري الفتح الا عظم الذي دخل الناس عتقه في دين الله  
 افواجا وكان المدة مفتاحا لذلك ولما كان قصصه الحديبيه مقدمه للفتح سمى فتحا  
 كما سيأتي في الغزاه فان الفتح في اللغة فتح المخلوق والصلح كان معلقا حتى فتح الله وكان  
 من اسباب فتحه صدر المسلمين عن النبي وكان في الصورة الظاهره ضياء المسلمين في  
 الصورة الباطنه عز المؤمنان الناس لا حل الاخر الذي وقع بينهم اخلاط بعضهم  
 من غير نكير واسمع المسلمون للمشركين التزاز وناظرهم على الاسلام جهرا اسيرا  
 وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون بكلمة الا خفيه وظهر من كان يخفي اسلامه فذكر المشركون  
 وحشدا للدار والعز وقهر وامر حشدا رواه الخليله سر حاه نشوه يومئذ  
 الى اخره ظاهرا من امر جناب الله وهو بالحديبيه وليس كذلك وانما جناب الله بعد في انما  
 المدة وقد يقع في اول الشروط من روايه عتق عن الزهري ما شهد له كحيت قال  
 ولم يات احد من الرجال الا رده في تلك المدة ولو كان مسلما وجا المؤمنين به لاجرات

شرب



وكانت اكلت مع بنت عتبة من خرج ويقال انها كانت تحت عرو من العاصي وفي المومنان  
 للروايات امة بنت عيسى وكانت تحت حسان ويقال ان رجلا حبه قبل ان يسلم فترجها  
 من ابن خنيفة فوطئته ابنه عبد الله من سبله ذكر ذلك ابن ابي حاتم في طريقه من  
 ابي حنيفة من سبله والطريق من طريق ابن اسحق عن الزهري وسبعة من سبله في الاسلمية  
 وكانت تحت مسافر الخزوي ويقال صبي من الرادب والاول فذكر ان ابن ابي حاتم  
 من طريقه في حاله لاداره صبي اسمها سعدة فترجها عروا من الحارث بن اسفيان  
 كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما ساءت بيانه في اخر الشروط وبروع عتبة  
 كانت تحت شماس بن عثمان وعبد بن عبد العزيز بن نضله كانت تحت عمر بن عبدود  
 قلت لكن عمر بن عبدود فذكرها من بعد قبيلة وكان من سنة الجاهلية ان منيات  
 زوجها كان له اخوها وكان يخرج من النساء في تلك المدة بنت عزة بن عبد المطلب  
 سنائي بيانه في عمره القصبة وباني تفصيل ذلك في المعاني وشرح قصه الامتحان في  
 اواخر كتاب النكاح في باب نكاح من اسلم من الشركات مع بنية فوايد ان شاء الله تعالى  
 ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاه ابو بصير ففتح الموحدة وكسر الممثلة  
 رجل من قريش هو عتبة بن المطلب وسكن الميثاء وقيل انه عبد موحدة ومصر وهو هو  
 ابن اسير ففتح الميمون الصبح ابن حاربه بالجم البقي حلفتي زهرة سماه ونسبه ابن اسحق  
 في روايته وعرف هذا ان قوله في حديثه ان رجل من قريش له بالخلف لاري زهرة من قريش  
 فارسلوا في طلبه رجلين سياهما ابن سعد في الطبقات ترجمه ابو بصير خنيس وهو  
 بمجمعه ونور اخره ماله ابن جابر ومولى يقال له لور وفي الرواية الاثنية اخرا لبايا الا اخبر  
 ابن شريك هو الذي ارسل في طلبه زاد ابن اسحق فكتب الاخفس بن شريك والازهر بن عبدود  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا وبعثاه مع مولاها ورجل من بني عامر اسبحاه  
 بيلكن انتهي والاخفس بن عتيف رهط اي بصير وازهر من بني زهرة حلفا اي بصير ولكل  
 منهما المطالبة برده واستفاد منه ان المطالبة بالرد يخص من كان من عسيرة المطلب ولا يصح له  
 او الخلف وقيل ان اسرا من الرجلين من بني زهرة فاد الوافدي فقدمها بعد لو بصير ثلاثة  
 ايام فرفعها الى الرجلين في رواية ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا  
 ايها بصير ان هؤلاء النوع قد صلحوا على ما علمت وانا لا اخذ ولا خير يقول فقال ان تردني

بلا

الملكس كنفتنوني عن زني وعزيتي قال البصير واحسب فان الله جعل الكفر جارا  
 وفي رواية الى الملح من الزيادة فقال له عمر ائت رجل وهو رجل ومول السيف وهذا هو  
 في التعريض بقتله واستدرك بعض السافعية هذه القصة على جوان دفع المطلبون الملكس  
 من عشرين ته ان اكان لا يحشي عليه منه لكونه صلي الله عليه وسلم دفع ابا بصير العامري  
 ورفقه ولم يكونا من رهطه لكنه من عليه منهما لعلمه بانه كان اقوى منهما ولهذا الا  
 الى انه قتل احدهما واراد قتل الآخر ففما استدركه من ذلك نظر ان العامري ورفقه  
 انما كانا رسولين ولوان فيهما ربه لما ارسلهما من هو من عشرين ته وايضا فقبيلة قريش  
 تجمع الجميع لان زهره وفي عامر جميعا من قريش وابو بصير كان من حلفائهم زهره  
 كما تقدم وقد وقع في رواية الى الملح جابو بصير يسلم وجاهوليه خلفه فقال يا  
 محمد بن علي فرده وجميع ما في فيه بحار والبقدير جارسول ولية ورسول است  
 جنس شمل الواحد فصاعدا او يحمل على ان اخر كان فيقول الرسول ولم يكن رسولا  
 بالاصله ونزلوا باكلون من مكرهم في رواية الواقدي فلما كانا نوابدا بالخليفة  
 دخل ابو بصير المسجد فصلى ركعتين وجلس يبغي ودعاها فقدمها سفره لها فاكلوا  
 جميعا فقال ابو بصير لحد الرجلين في رواية ابن اسحق العامري وفي رواية  
 ابن سعد لحنيس بن جابر فاستنله الاخرى صاحب السيف اخرجه من عرو  
 فامكنه به اي سيرة وفي رواية الكشميهني فامكنه منه فصر به حتى يرد فتح الموحدة  
 والراي خذ جواسسه وهي كناية عن الموت لان الميت تسكن حركته واصل البرد السلوك  
 قاله الخطابي وفي رواية ابن اسحق فغلا حتى قتله وفي رواية اخرى في رواية وخرج المول  
 سندا اي هربا دعرا اي خوف وفي رواية ابن اسحق فترعا قتل صاحب  
 نصر العاف وفي رواية ابن اسحق قتل صاحبكم صاحبيا واني يقول ان ان لم  
 تدوه عنى وعند الواقدي اقلت عنه ولم الد ووقع في رواية او الاسود عن عرو فرده  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما فاقوا حتى اذا كانا بعض الطريق فاما فاما  
 السيف بنية فامر على الاسار فقطعه وضرب احدهما بالسيف وطلب الاخرين  
 والاول احم وفي رواية الاوناعي عن الزهري عن ابن اسحق في المعاني وعجز الاخر واتبوعه



ابو بصير حتى دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحابه وهو عاض على اسفل ثوبه  
وقد بدا طرف ذكوه والخصي تطير من تحت قديمه من شدة عدوه وابو بصير يتبعه  
قد اوفى الله دينك اي فليس عليك منهم عتاب فيما صنعوا انا زادنا لوزاع عن  
الزهرى فقال ابو بصير يا رسول الله عرفني ان قد كنت عليهم فتوفي عندي ففعلت  
ما فعلت ولم يمتني وينتقم عهدي ولا عذر اني وفيه ان المسلم الذي يحرم من دار الحرب في  
الهدنة قبل من حارب في طبرستان اذا شرط له ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على  
ابو بصير قتله العامري ولا امر فيه بقتل ولا دية والله اعلم وبما امة نصر اللام  
ووصل اللهم وكسر المم المشركه وهي قلة دم بقوله العربي للرجح ولا تقصرون  
عن ما فيها من الدم لان الولي الهلاك فهو كونه له الولي قال بريح الزمان في  
رساله له والعرب يطلن تربت ميمه في الامر اذا اعم ويتولون وبل ايه ولا تقصرون  
الدم والويل يطلن على العزب والحرب والزجر وقد يفرغ شي من ذلك في الح في قوله للاعرابي  
ويملك وقال القرا اصل فوهو ويل فلان في كفار حزله فكثر الاستعوا فليخفوا  
بها اللام فصارت كانهما واعربوها وبعده ان من لك لانه قال تعال للجليل ان وك  
كلما يحب وهي من اسماء الافعال واللام بعدها ملسوره وكحوز فيها ابتاعا للهز وجر  
الهز وخفيفا والله اعلم مسعر حرب بكسر الميم وسكون الهملة وفتح العين  
للهملة وبالنصب على الميم واصله من مسعر حرب اي سحرها قال الخطابي كانه يصنع  
بالاقتراح في الحرب والتسحر لئلا يراها ووقع في روايه ابن اسحق محسن بحامهله وسنن محم  
وهو معنى مسعر وهو العود الذي يحرك به النار لو كان احدا يصصره ويغاضه  
وناصره وفي روايه الاوزاعي لو كان له رجال فلقنها ابو بصير فانطلق وفيه اشاره اليه  
بالفرار ليلامره الى الشركن ومن الى من بلغه ذلك من المسلمين ان يحقوا به قال جمهور  
العلماء من الشافعيه وغيرهم يحوز المعريض بزيادة التصرح كما في هذه القصه والله اعلم  
حتى ان سفيان بن عيينه وهو بكسر الهملة وسكون الجيمانه بعدها فاي سا حله وعن ابن  
اسحق المداخي عن زر العيص وهو بكسر الهملة وسكون الجيمانه بعدها مهملة قال وكات  
طريقا لم يمه اذا قصروا الشاع فلبت وهو محاذي للدينه الحجه الساحل وهو قن

من بلاد نيسابور وسفقت فنهرا ابو جندل الذي من ابيه وابله وفي بعضه بالصيغه المستقبلة  
اساره الى ابيه مشاهيره الخالك لقوله تعالى الذي ارسل الرياح فتنن سحابا وفي روايه الاسود  
عن عروه وانفلك ابو جندل في تسعين راكبا مسلحين فلقنوا ابو بصير فتنن لواءا من ردي  
المروه على طريق قريش فوطعوا ما دنع حتى اخذت منه عصاه وكلا واحدا من  
لنظها وهي تطلق على الاربعين فادونها وهذا الحديث يدل على ان تطلق على اكثر من ذلك في  
روايه ابن اسحق انهم بلغوا نحو من سبعين نفسا وفي روايه اي الملح بلغوا اربعين او سبعين  
وجرح عروه في الخاري ما نفع بلغوا سبعين وزعم السهيلي انهم بلغوا لاريه رجل واد  
عروه فلقنوا ابو بصير وكبرهوا ان يقرىوا المدينه في يده القدره خشيه ان يعادوا الى  
المشركين ويهيوا قريش منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة لا سمعوا بعير اي عجير  
عير بالهملة المكسوره اي قافله الا اعتراضوا لها اي وقفوا في طريقها بالحرص وفي  
كنايه عن سبعين لها من المسير فارسلت قريش في روايه اي الاسود عن عروه  
فارسلوا اباسفان بن حرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسالونه ويتضرعون  
اليه ان يبعث الى جندل ومن معه فالوا من خرج منها اليك هو لك فارسل اليهم  
في روايه اي الاسود المذكوره فبعث اليهم فقدموا عليه وفي روايه موسى بن عبيدة عن الزهري  
فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابو بصير فقدم كتابه وابو بصير يموت فاب  
وكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده فدفنه ابو جندل مكانه وجعل عثره  
سجرا قال وفتح ابو جندل ومن معه الى المدينه فلم يزل بها حتى خرج الى الشام مجاهدا  
فاستشهد في خلافة عمر وفي روايه اي الاسود عن عروه فارسلوا اباسفان بن حرب  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسالونه ويتضرعون اليه ان يبعث الى جندل ومن معه وقالوا  
من خرج منها اليك هو لك اخرج فخرج قال ففعل الذي كانوا اشاروا به لا يسلم اباجندل  
الى ابيه ان طاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا وفي قصه اي بصير من  
الفوائد قتل المشرك للعتري غيلة ولا بعد ما وقع من لا يصبر عذرا لانه لم يكن في  
جملة من دخل في المعاقرة التي تنزل النبي صلى الله عليه وسلم وينزل قريش لانه اذا كان



محبوسا عليه لكنه لما خشي ان لا يشرك بعينه الى المشركين راعى نفسه بقتله ودافع  
عن دينه بذلك ولم ينكر التي صلى الله عليه وسلم ذلك وفيه ان جعل مثل فعله او يصير  
لم يكن عليه قود ولا دية وقد وقع عند ابن اسحق ان سبيل من عمره لما بلغه قتل العامري  
طالب بريته لانه من رهطه فقال له ابو سفيان ان ليس على عمر مطالبة بذلك لانه وفي  
عما عليه واسلمه لرسول الله ولم يقتله بامر من ولا على الذي يصير ايضا لانه ليس على  
دينه وفيه انه كان لا يرد على المشركين من حلفهم الا بطلت منهم لانه لما طلبوا ابا بصير  
اول مرة اسلمه له ولما حضر اليه ثانيا لم يرسله اليهم بل لوارسلوا في طلبه وهو عنده  
لا يرسله فلما خشي ابو بصير من ذلك جأ بنفسه وفيه ان شرط الردان لكون الذي حضر  
من داء المشركين في بلد الامام ولا يسأل من لم يكن تحت يد الامام ولا يحجز اليه ولا  
منه بعض الناس اخر ان بعض ملوك المسلمين سئلوا هادن بعض ملوك المشرك فخرج ملك  
اخر من المسلمين فقتله وغمر امواله حان ذلك ان عبد الله هادنهم لم يتناول من لم  
يها دهم ولا يخفى ان عمل ذلك ما اذا لم يكن هناك قرينه تعجير فانزل الله تعالى  
وهو الذي كف ايديهم عنكم كذا منا وظاهره انها تركت في بيان ابصار وفيه نظر  
وللمشهور في سبب من ولما اخرجهم مسلم من حرمه من الاكروء من حرمه من مالك  
ايضا واخرجهم اجد والنساي من حرمه من غير الله من يغفل باسناد صحيح انها تركت سبب  
التقوى الذي ارادوا ان ياحذوا من قرين ان ياحذوا من المسلمين غيره وطهر وايضا فحفا  
عنه النبي صلى الله عليه وسلم فترك لآله وسلم في تركها غير ذلك معونه  
للرب كفى ان المعروء يستغفر من الحرب فحفا المهلة ويشهد بالرا تتركوا من واحميت  
التقوى معتنق حياه الآخرة هذا القدر من تفسير سورة الفتح في المجاز لا يعبده وهو  
في رواية المسمل وحده قال عقيل عن الزهري يقدم موصولا ثمانية في اول الشرط  
واراد المصنف ما يراده بيان ما وقع في رواية محمد بن ادراج وبلغنا يقول  
الزهري وصله ان من روى في تفسيره من طريق عقيل وقوله بلغنا ان ابا بصير الى اخره  
هو من قول الزهري ايضا والمراد به ان قضيا في بصر في رواية عقيل من مرسى الزهري وفي  
روايه محمد موصوله الى المسور لكن قد تابع معراجا وصلها ابن اسحق كما تقدم وما بح

عقلا

عقلا الا فداي على رسالها فلعل الزهري كان رساما تارة ويوصلها اخرى والله اعلم وفتح  
هذه الرواية الاخيرة من الزيادة وما علم ان احدا من المهاجرين لم يردت بعد ما فيها وفيها قوله ان  
ابا بصير ابن اسيد بنح الهزله قدم سومة كذا لا لئلا وفي رواية السرخسي والمسمل قد  
من وهو تصحيف ان عمر طلق قريبه ما في ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح  
في باب نكاح من اسلم من المشركات وقوله فلما الى المشركون ان يثروا با داما انفق المسلمون  
على اروجهم ليشترى قوله تعالى فاسالوا ما انفقتم وليسالوا ما انفقوا وقد بينه  
عبد الزاوي في روايته عن محمد بن الزهري فذكر القصة وفيها لما نزل حكم على المشركين  
بمثل ذلك اذ جاءتهم امره من المسلمين ان يرد الصداق لان وجهها قال الله ولا تمسكوا  
بعصم الكوافر فواتاه المؤمنون فافروا بحكم الله واما المشركون فابوا ان يثروا فانزل الله  
وان قالكم بني من ارجع الى الكفار فعاقتهم والعقرا اخره مع العن المهلة وكسر  
القاف وما علم احدا من المهاجرين ان يردت بعد ما فيها هو كلام الزهري واراد ان يترك  
الاشارة الى ان العاقبة المذكورة بالنسبة الى الخابن انما وقعت في العاقبة الواحدة لانه لم يرد  
ان احدا من المؤمنين فرب من المسلمين الى المشركين بخلاف عكسه وقد ذكر ان احدا من  
من طريق الحسن ان ابا الحكم بن سفيان ان يردت وقد بين من وجهها بعض من سجدت من وجهها  
رجل من يقيف ولم يرد من قرين غيرها ولكنها اسلمت بعد ذلك مع يقيف من اسلموا  
فان يترك ذلك فجمع بينه وبين قول الزهري بانها لم يكن لها جزب فما قبل ذلك وفي الحديث  
والنوايد غير ما تقدم اشياء تتعلق بالمناسك منها ان الخليفة معاوية امر الهزيلة للحاج  
والعتمر وان يغلب الهزيلة وسوقه سنة للحاج والمعتمر فربما كان او سنة وان الاشياء سنة  
لا مثله وان الخلق افضل من البقير وان سنة في حرم المعتمر محصورا كان او غير محصور  
وان المحصر يخرج هزيلة حيث احصر ولعل بصل الى الحرم ويقابل من صدره عن البيت والاول  
في حقه ترك المعاملة اذا وجد الى المسئلة طريقا وغير ذلك مما تقدم بسط اكثر في كتاب  
الحج وفيه اشياء تتعلق بالمجاهدين جواز سبي دار الكفار اذا انفردوا عن المعاملة ولو  
كان قبل المعاملة وفيه الاستسار عن طابع المشركين ومغايراتهم بالجنس لطلب غيرهم



وجواز التمسك بالطريق السهل لا الطريق الوعر لرفع المفسده وتخصيل اللصلي واستحباب  
 تقديم الطابع والجهون من غير الحش والاضحاج في امر العبد وليلان الواعظ المسلم  
 وجواز الخداع في الحرب والتخريف من كذا التي صلا الله عليه وسلم وان كان خصا لخصه  
 انه من غير حاشيه الاعين في الحرب ايضا فضل الاستشاره لا استخراج وجه الرأي واستطاعه  
 قلوبك ابتاع وجواز بعض السامح في امر الدين واحتمال الضمير فيه ما لم يكن قادرا في اصله  
 اذ ان من ذلك طريقا للسلامه في الحال والصلاح في المال سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين  
 او قوتهم وان التابع لا يليق به الاعتراض على التبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم  
 لان المتبوع اعرف بحال الامور غالبا بكثير من الجريه ولا سيما مع من هو مويد بالوحي وفيه جواز  
 الاعتماد على خبر الكافر اذا قام القدره على صدقه قاله للخطابي مستند بان الجراعي الذي  
 بعته النبي صلى الله عليه وسلم عنه له ان يتجسس في شئ كان حبيبا كما فرأى قال وانما الخائن لذلك  
 مع كفره لم يكونا يمكنه في الدخول فيه والاختلاط به والاطلاع على اسرارهم وله شفا ذمت  
 ذلك جواز قول الطبيب الكافر فقلت ويحتمل ان يكون الجراعي المدلول كان قد اسلم ولم يستهر  
 اسلامه حينئذ فليست فيها قاله دليل على ما ادعاه والله سبحانه وتعالى اعلم قوله  
 الشروط في القرض وكيفية طرفا من حريته يبرره في قصه الذي اقترضه الفديسار وائر  
 ابن عمر وعطا في با جيل القرض وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض وسقط جميع  
 ذلك من التمسك للزاد في الترجمة التي عليه فقال يا بل الشروط في القرض والمكاتب الاخره  
 قوله المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله تقدم في هذه  
 الابواب ما يجوز من شروط المكاتب وهذه الترجمة اعم من تلك وان كان حديثها واحدا  
 وتقدم في كتاب الجن ايضا ما يجوز من شروط المكاتب ومن استبرط شرط ليس في كتاب الله تقدم  
 انه قصدي يفسر الاول في هذا الا ان تفسير قوله ليس في كتاب الله وان المراد به ما خالف  
 كتاب الله ثم استظهر على ذلك عاقله عن غير اوان عمر وتوجه ذلك ان يقال المراد بكتاب الله  
 في الحديث المرفوع حله وهو اعم ان يكون نصا او مستنبطا وكما كان ليس من ذلك فهو مخالف  
 لما في كتاب الله والله اعلم وقال جابر بن عبد الله في المكاتب شروطهم بينهم وصله سفيان  
 الثوري في كتاب الفرائض له من طريق جابر بن جابر ووقع لنا مرويا من طريق قيس بن عبيد  
 وقال ابن عمر وعمر كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الاخره كذا لا كذا في رواية

النسفي

النسفي وقال ابن عمر فقط ولم يقل او غير لكن في روايه كريمة من الزيادة قال ابو عبد الله اي  
 للصفه وقال عن كذا عن عمر بن الخطاب اعلم ثم ذكر حديث علي بن ابي طالب في قصه يريه وقد  
 تقدم الكلام عليه مستوفي في اواخر العنق قوله يجوز في الاستبراط  
 والثنا بغير المثلثه وسكون النون بعد ما حاشا منه مقصودا في الاستدنا في الاقرار اي سواء  
 كان استدنا قليل كثيرا وكثيرا من قليل واستدنا القليل والكثير لا خلا في جواز عكسه  
 مختلف فيه فمنه الجمهور الجواز ايضا واقرى حجتهم قوله تعالى الا من اتبعك في الغايب  
 مع قوله الامعان فيهم المخلص لان احدها اكثر من الاخر محال وقد استثنى كلامه من  
 الاخر ومنه بعض المالكيه كذا في الماحضون في فساديه واليه ذهب ابن قتيبه وزعم انه من  
 البصريين من اهل اللغة وان الجواز يرد على الكوفيين ومن حكاها عنه الفراء وسياتي بسطها  
 عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وقال ابن عمر  
 الاخره وصله سعيد بن منصور عن هشير عنه ولفظه ان رجلا تكاثر من اخرج فقال اخرج يوم  
 الاشر فز ليرجوه وقال ابو عبد الله بن سيرين في الاخره وصله سعيد بن منصور ايضا  
 عن سفيان بن عيينه عن ابيوب وحاصله ان شريحا في المسالك المنقضي على المستبرط بما استبرطه على نفسه  
 بغير اكرامه ووافقه في المساله اليه ابو حنيفة واحمد واسحق وقال مالك ولا تكاثر في البيع  
 ويبطل الشرط وخالفه الناس في المساله الا ولوجه وجهه بعضه بان الجواز ان يصلح الحال  
 يرسلها الى المراء فان افتر مع التاجر على يوم بعينه فاحضره الا بل فيهم هذا للشيخ السفيان  
 اضرد ذلك كما لا يخفى على الحاج اليه من الحلف فوقع بينهم النعارة على ما لا يخفى من شرط التاجر  
 على نفسه اذا احلف لم يستجب به الخالف على الحلف وقال الجمهور هو عده ولا يلزم الوفاء بها  
 والله اعلم قوله الشروط في الوفاء له فيه حديث ابن عمر في قصه وقف  
 عمر وسياتي الكلام عليه في انا الكتاب الذي يليه ان شاء الله تعالى خاتم اشتمل  
 كتاب الشروط من الاحاديث المرفوعة على سبعة واربعين حديثا في الفرائض منها خمسة احاديث في القبره  
 مكرره وللعلم فيها سبعة وعشرون طريقا وكذا ما عند مسلم سوى بلاغ الزهري وفيه من  
 الاثار عن الصحابه من يرد احدها عشر اثار والله اعلم ببلوه كتاب الوصايا اللهم  
 اعز على اكماله ببركة سيدنا وسيدنا محمد وآله تسريه كتابته الدليل على العز والتميز

في كتاب الفرائض  
 في كتاب الوصايا  
 في كتاب النكاح  
 في كتاب الطلاق  
 في كتاب الطهارة  
 في كتاب الزكاة  
 في كتاب الحج  
 في كتاب الادب  
 في كتاب التاريخ  
 في كتاب السير  
 في كتاب المناقب  
 في كتاب المصنف



